وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

كلية الحقوق

العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي

في تسوية النزاعـات الدولية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في القانون العام

تخصص: العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية

من إعداد الطالبة

بوجـلال سميـــــة

تحت إشراف الدكتور

بوعـــون نضـــــال

أعضاء لجنة المناقشة

أ د معلم يوسف.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1.....رئيســـــــا

د بوعون نضال.....أستاذ محاضر أ..... جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1.....مشرفا و مقررا

أ د بوروبي عبد اللطيف.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 3.....عضوا مناقشا

د دمدوم رضا..... أستاذ محاضر أ.....جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 3.....عضوا مناقشا

د بن داود حسين.....أستاذ محاضر أ.....جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.....عضوا مناقشا

د بوحوش هشام.....أستاذ محاضر أ.....جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر و تقدير

يسعدني و يشرفني في نهاية هذا العمل المتواضع أن أتوجه بأسمى عبارات الشكر مع فائق الاحترام و التقدير إلى الأستاذ الدكتور " طاشور عبد الحفيظ " و الدكتور "بوعون نضال" اللذان لم يبخلا علي بالنصائح القيمة والتوجيهات السديدة و المعاملة الطيبة طيلة مشوار إنجاز هذا العمل المتواضع، فاللهم أجزل لهما الجزاء و بارك لهما في رزقهما وعمرهما ووفقهما إلى ما يحبه و يرضاه إنك أنت السميع العليم.

كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة

لقبولهم عضوية هذه اللجنة و تكبدهم عناء قراءة و تقييم بحثي العلمي المتواضع، فلسيادتكم مني جزيل الشكر و جزاكم الله خير الجزاء.

بوجلال سمية

إهـــــــــداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، له الحمد حتى يرضى و له الحمد إذا رضي و له الحمد بعد الرضا.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى والدايّ الحبيبان أطال الله في عمرهما

إلى شريكي و سندي في الحياة زوجي العزيز

إلى أولادي الأعزاء و قرة عيني معتز، وسيم، ليان

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل من تعب معي و دعمني و أعانني و تمنى لي النجاح و التوفيق

جزاكم الله عني كل خير

ســـــــــــــــمية

قائمة المختصرات

باللغة العربية

المحكمة	محكمة العدل الدولية
المجلس	مجلس الأمن الدولي
الميثاق	ميثاق الأمم المتحدة
و.م.أ	الولايات المتحدة الأمريكية
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة...إلى الصفحة...
ط	الطبعة
د.ط	دون طبعة
د.د.ن	دون دار نشر
د.م.ن	دون مكان نشر
د.س.ن	دون سنة نشر
ج	الجزء

باللغة الأجنبية

Ibid	Ibidem
Op.cit	Ouvrage Précédamment Cité
P	Page
N°	Numéro
VOL	Volume

مـــقدمـــة

مقدمة

إن العلاقات الدولية لم تكن يوما مستقرة و هادئة، فتعارض و تضارب مصالح الدول و أهدافها حال دون ذلك و أدى منذ القديم إلى توترها و عدم استقرارها.

و لهذا انتشرت النزاعات الدولية و الحروب بكثرة بين مختلف الدول ليشهد العالم خسائر فادحة على مر الأجيال، دفع ثمنها المجتمع الدولي ككل.

فشكلت الحروب معضلة شغلت الأذهان منذ القديم بحثا عن الوسائل و الطرق لتجنبها وذلك نتيجة للأثر البالغ الذي خلفته على العالم بأسره، و نظرا للخسائر البشرية و المادية الكبيرة التي أرهقت المجتمع الدولي كافة تكاثفت و اتحدت جهود المفكرين و الفقهاء و المصلحين من علماء القانون الدولي في سبيل إيجاد طرق لإحلال السلم و الأمن في العالم محل النزاعات الدولية و الحروب، حيث كانت هناك العديد من المحاولات الرامية إلى تحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية وإحلال الوسائل السلمية محلها في تسوية النزاعات الدولية و تجنب الالتجاء إلى الوسائل القسرية قدر الإمكان.

و نتيجة لذلك تم وضع الكثير من المشاريع الهادفة إلى البحث عن الطرق التي يمكن بواسطتها تسوية النزاعات الدولية سلميا، كما تم عقد عدة مؤتمرات لهذا الغرض أبرزها مؤتمرات لاهاي أين تم الخروج باتفاقيتي لاهاي الأولى والثانية للتسوية السلمية للنزاعات الدولية و ذلك عام 1899 و عام 1907، و اللتان وضعتا مجموعة من المبادئ لتسوية النزاعات الدولية، ناهيك عن المعاهدات و الاتفاقيات الدولية التي أبرمت بهذا الخصوص.

غير أن ذلك لم يكن كاف حتى يتجنب العالم الدخول في حروب جديدة، و ما زاد الطين بله هو اندلاع الحرب العالمية الأولى و الثانية اللتان كانتا نقطة تحول هامة في المجتمع الدولي، فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تعالت الصيحات من أجل وضع إطار مؤسسي دائم لتنظيم العلاقات بين الدول بشكل يمنع انتشار النزاعات الدولية و الحروب و الوصول إلى تحقيق السلام العالمي.

فكانت عصبة الأمم أول منظمة سياسية عالمية دائمة أنشئت لهذا الغرض، حيث جاءت بهدف صيانة السلام و الأمن الدوليين و تنمية التعاون بين الدول و العمل على توثيقه و منع الحروب فيما بينها، فدخل عهد عصبة الأمم حيز النفاذ سنة 1920 و الذي وضع أساسا من أجل استتباب السلم و الأمن الدوليين

ومنع الحرب، بالإضافة إلى تنظيم التعاون الدولي و تنشيطه بين مختلف الدول، و قد اشتمل على مجموعة من المبادئ تهدف جميعها إلى الامتناع عن اللجوء إلى الحرب و تنادي بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية.

غير أن عصبة الأمم فشلت في المهمة التي وجدت من أجلها بسبب عدم إلزامية الأحكام الواردة في عهدها، فهو لم يتضمن أي جزاء رادع في حال مخالفة أحكامه، و بالتالي فإن عصبة الأمم لم تكن لها أي أهمية عملية ملموسة اتجاه المجتمع الدولي، الذي وجد نفسه داخل دوامة الحروب مرة أخرى و ذلك باندلاع الحرب العالمية الثانية.

إن الحرب العالمية الثانية لم تكن أفضل أثر على المجتمع الدولي من الحرب العالمية الأولى و لهذا أخذت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على عاتقها مهمة إنشاء منظمة دولية تهدف إلى حفظ السلم و الأمن الدوليين.

ليتم عقد مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945 أين تم وضع مسودة ميثاق الأمم المتحدة التي تم التوقيع عليها بتاريخ 26 جوان من طرف خمسين دولة كانت حاضرة بالمؤتمر،[1] و قد حاول المؤتمرون تلافي النقص الذي شاب عهد عصبة الأمم.

فنشأت منظمة الأمم المتحدة كثمرة معاناة حربين عالميتين و محاولات عديدة لإرساء منظومة عالمية تهدف إلى حفظ السلم و الأمن الدوليين، حيث تعد النواة الأولى للتنظيم الدولي في النظام العالمي المعاصر كما جاء ميثاقها متصفا بالدقة و الشمول متضمنا لمقاصد و أهداف نبيلة و مجموعة من المبادئ المهمة والهادفة جميعها لحفظ السلم و الأمن الدوليين، مكسبا لما جاء فيه من أحكام القوة الآمرة و الجزاء في حال مخالفتها.

لقد جاء ميثاق الأمم المتحدة جامعا بين المحافظة على السلم الدولي و المحافظة على الأمن الدولي لأن واضعي الميثاق تفطنوا إلى أن السلم و الأمن الدوليين وجهان لعملة واحدة لا يمكن لأحدهما أن يكون إذا

[1] وقعت عليه هولندا فيما بعد فهي لم تكن ممثلة في المؤتمر، إلا أنها اعتبرت ضمن الدول الأصلية المنظمة إلى عضوية الأمم المتحدة و التي يبلغ عددها 51 دولة.

سعدية أرزقي، الاعتبارات السياسية في مجلس الأمن و أثرها على المحكمة الجنائية الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012/2011، ص 1.

لم يتواجد الآخر، إذ أنه بتعرض الأمن للخطر فإن السلم يفقد معناه كذلك فإن الأمن الحقيقي لا يتوافر إلا إذا ساد السلام.

فالسلم الدولي يعني نهاية الحروب أو على الأقل محاولة منعها، و الأمن الدولي يعني توفير الأسباب و الوسائل و الطرق لمنع وقوع النزاعات الدولية حتى تستطيع شعوب العالم أن تعيش في راحة و سلام واطمئنان.

فجاء حفظ السلم و الأمن الدوليين من أولى مقاصد و أهداف هيئة الأمم المتحدة، و لتحقيق هذه الغاية فإن الهيئة الأممية تتذرع بالوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية وفقا لمبادئ العدالة و القانون الدولي، إذ أنها توجب على الدول اللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية ما يقع بينهم من نزاعات و حرمت استعمال القوة في العلاقات الدولية أو حتى مجرد التهديد بها، و هذا ما أكدت عليه المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة.

ليصبح الالتجاء إلى الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية في حال وقوع نزاع ما التزاما عاما مفروضا على عاتق جميع الدول.

و قد تم النص على هذه الوسائل السلمية في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة– على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر– التي جاء فيها أنه: " على أطراف كل نزاع أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات و التحقيق و التحكيم و التسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات و المنظمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم .

و يدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من نزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك".

فيتضح من خلال هذه المادة أن ميثاق الأمم المتحدة أعطى للأطراف المتنازعة الحرية المطلقة في اختيار الوسيلة التي تلائمهم ما دامت تكفل لهم التسوية السلمية للنزاع.

و في سبيل تحقيق هيئة الأمم المتحدة للمهمة التي جاءت من أجلها و حتى تتمكن من الوصول إلى هدفها المنشود فإنها قامت بإنشاء أجهزة تعتبر الأدوات التي تعمل بواسطتها، سواء كانت أجهزة رئيسية نص

على وجودها صراحة ميثاق الأمم المتحدة أو كانت أجهزة فرعية يقوم كل جهاز رئيسي بإنشائها إذا كان ذلك ضروريا له من أجل إنجاز اختصاصاته على أكمل وجه و ذلك طبقا لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة.

فتتمثل الأجهزة الرئيسية الستة لهيئة الأمم المتحدة في مجلس الأمن والجمعية العامة و محكمة العدل الدولية و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و مجلس الوصاية و الأمانة العامة، و لعل أهمها على الإطلاق مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية و الجمعية العامة حيث يتولى كل جهاز من هذه الأجهزة مهمة معينة في سبيل تحقيق الأهداف و المبادئ التي جاءت من أجلها المنظمة الأممية و على رأسها حفظ السلم و الأمن الدوليين.

لقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة لكل جهاز من هذه الأجهزة سلطات سيادية في مجال اختصاصه، حيث خول مجلس الأمن سلطات واسعة من أجل حفظ السلم و الأمن الدوليين و ذلك بتسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية أو باتخاذ التدابير الردعية لتسويتها باعتباره الجهاز التنفيذي للمنظمة و هو صاحب المسؤولية الرئيسية في هذا المجال، كما أوكل للجمعية العامة غير ذلك من مهام فهي أيضا تعتبر جهاز سياسي مهم في هيئة الأمم المتحدة، و قد أعطى لمحكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي و الوحيد في المنظمة الأممية مهمة تسوية النزاعات القانونية تسوية سلمية، و جعل نظامها الأساسي جزءا لا يتجزأ منه.

فعلى الرغم من أن القضاء الدولي المتجسد في محكمة العدل الدولية يعتبر وسيلة سلمية قضائية لتسوية النزاعات الدولية، إلا أن ذلك لا يمنع من أن محكمة العدل الدولية تعد جهازا هاما من أجهزة منظمة الأمم المتحدة.

إن ميثاق الأمم المتحدة قد حرص على توزيع الاختصاصات بين أجهزة هيئة الأمم المتحدة توزيعا أعطى من خلاله لكل جهاز اختصاصات محددة و متميزة عن اختصاصات باقي الأجهزة الأخرى، و منع على كل جهاز التدخل في اختصاصات الأجهزة الأخرى ، لكنه لم يمنع عليها التعاون فيما بينها بل شجعها وحثها على ذلك، فوفقا لروح الميثاق و نصوصه لابد أن تتعاون أجهزة هيئة الأمم المتحدة فيما بينها و أن تسعى جميعها للعمل من أجل تحقيق مقاصدها و أهدافها.

وإذا كانت نصوص الميثاق قد كشفت عن وجود تعاون يجب أن يقوم بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بالقدر الذي لا يخل بالاختصاصات الأصيلة لكل منها ، فإن الآليات القانونية التي وضعت من خلال

الميثاق لم تكن حاسمة وواضحة بالقدر المطلوب بهذا الخصوص، لأن ميثاق الأمم المتحدة لم يضع آلية تحكم كل علاقة بين جهازين رئيسيين من أجهزة المنظمة.

إن ميثاق الأمم المتحدة قد وضع آلية قانونية تحكم العلاقة بين مجلس الأمن الدولي و الجمعية العامة باعتبارهما جهازان سياسيان في المنظمة من خلال أحكام المادة 12 منه، غير أنه غفل عن وضع آلية مماثلة تكون واضحة و صريحة حتى تحكم العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي سواء في الفصل السادس أو الفصل السابع منه باستثناء ما جاء في المادة 36 من الميثاق بخصوص النزاعات القانونية، على الرغم من أنهما جهازان رئيسيان مهمان في هيئة الأمم المتحدة يلعبان دورا حاسما في تحقيق المنظمة الأممية للأهداف التي وجدت من أجلها.

تبرز أهمية دراستنا لموضوع " **العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية** " من خلال أهمية العلاقة نفسها لأنها علاقة قائمة بين جهازين رئيسيين و هامين في هيئة الأمم المتحدة لهما تأثير مهم على سير العلاقات الدولية، فتبرز أهمية دراستنا لهذا الموضوع من خلال توضيح و تبيان هذه العلاقة خاصة في ظل غياب آلية واضحة وصريحة تحكم العلاقة بين سلطات محكمة العدل الدولية و سلطات مجلس الأمن الدولي في تسويتهما للنزاعات الدولية، و هو ما يؤدي إلى التساؤل حول طبيعة العلاقة الموجودة بين الجهازين، مع العلم أن لهذين الجهازين طبيعة مختلفة فمجلس الأمن يعد جهازا سياسيا على العكس من المحكمة التي تعتبر جهازا قضائيا.

كذلك تبرز أهمية هذا الموضوع بالنظر إلى المركز المهم و الاستراتيجي الذي يحتله مجلس الأمن في المجتمع الدولي، فهو يتمتع و بموجب الميثاق بسلطات على قدر كبير من الأهمية نتيجة اضطلاعه بتحقيق الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله المنظمة الدولية والمتمثل في حفظ السلم و الأمن الدوليين.

بالإضافة إلى المكانة المهمة التي تشغلها محكمة العدل الدولية على الساحة الدولية باعتبارها جهاز أساسي من أجهزة هيئة الأمم المتحدة، و هي الجهاز القضائي الدولي الوحيد في المنظمة الأممية، حيث تتمتع بإصدار أحكام قضائية حائزة على حجية الأمر المقضي فيه و بالتالي تعد هذه الأحكام أحكاما نهائية، و عليه فإن المحكمة قد ساهمت في ترسيخ عدد كبير من المبادئ و الأسس أو القواعد القانونية التي صار متعارفا عليها في العمل الدولي فأصبحت مرجعا أساسيا لتسوية النزاعات الدولية.

كما تبرز أهميته كذلك من خلال تسليط الضوء على العديد من القضايا المهمة التي شهدتها هيئة الأمم المتحدة منذ نشأتها و التي يرجع الفضل الكبير إلى محكمة العدل الدولية و كذلك مجلس الأمن الدولي في معالجتها، مما ساهم في تطوير قواعد القانون الدولي، ومن بينها " قضية لوكربي" المعروفة "بالنزاع الليبي الغربي".

و يرجع اختياري لدراسة هذا الموضوع إلى أسباب موضوعية و أخرى ذاتية، أهمها أن هذا الموضوع يعد من المواضيع وثيقة الصلة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، لأن تحقيق السلام العالمي و العيش في سعادة وأمان و اطمئنان هو مطلب كل الشعوب و الدول و خاصة بعد قيام المجتمع الدولي بتكريس مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية و تحريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، حيث قام بجعل الوسائل السلمية أساس تسوية أي نزاع دولي و الاتجاه الأول للأطراف المتنازعة، ليفقد بذلك أسلوب الحرب سببه وشرعيته.

كما يرجع سبب اختياري لهذا الموضوع كذلك إلى أهمية محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي اللذان يستمدان أهميتهما من أهمية هيئة الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الحكومية الدولية العالمية العامة الوحيدة في عصرنا الحالي، و التي أخذت على عاتقها الاهتمام بكل ما يخص المجتمع الدولي.

هذا إلى جانب اهتمامي و ميولي إلى دراسة المواضيع التي تكون لها علاقة بالنزاعات الدولية فهي تدخل في إطار تخصصي المتمثل في العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية، بالإضافة إلى طموحي في المساهمة بعملي المتواضع و لو بشيء بسيط في إثراء المكتبة القانونية.

و يكمن الهدف من هذه الدراسة في التعرف على دور محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية سلميا من خلال التعرف على اختصاصاتها في ممارسة مهامها، باعتبارها من أهم الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية و التي يمكن للأطراف المتنازعة اللجوء إليها من أجل تسوية نزاعاتهم تسوية حاسمة و نهائية وفق مبادئ القانون الدولي، بدلا من تحولها إلى حروب تزهق الأرواح و تبدد الثروات و تحطم الدول.

كذلك في التعرف على دور مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة و ذلك في تسوية النزاعات الدولية سلميا عن طريق إعماله لأحكام الفصل السادس من الميثاق، و في حفظ السلم والأمن الدوليين عن طريق استعماله للتدابير القسرية إعمالا لأحكام الفصل السابع من الميثاق.

كما يكمن الهدف من هذه الدراسة كذلك في معرفة مدى فعالية محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم و الأمن الدوليين و في تسويتهما للنزاعات الدولية و منعها من التحول إلى صراعات كبيرة وحروب دامية تؤدي إلى دمار البشرية جمعاء، و ذلك من خلال استكشاف قدرتهما على تسوية النزاعات الدولية المختلفة التي تم عرضها عليهما.

و كذلك في التعرف على الحدود الفاصلة بين سلطات محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية و ذلك من خلال أحكام ميثاق الأمم المتحدة و آراء الفقهاء و كذلك من خلال القضايا والنزاعات الدولية التي عرضت عليهما بالتزامن، بالإضافة إلى اكتشاف مدى إلزامية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي و الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة العدل الدولية و مدى تقيد أطراف النزاع بتنفيذها، و كذلك تبيان الدور الذي تلعبه المحكمة والمجلس في عملية التنفيذ.

إلى جانب الإطلاع على ميثاق الأمم المتحدة و على النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و كذلك الاطلاع على مختلف القضايا التي عرضت على المحكمة و المجلس، وخاصة القضايا التي عرضت بالتزامن عليهما، لنستعرض حالات التعاون و الانسجام بينهما و كذلك حالات التعارض و التناقض، والغوص في مختلف القرارات الصادرة عن مجلس الأمن و الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة العدل الدولية بهذا الخصوص، مما يعطي صورة متكاملة لمختلف الجوانب المتعلقة بالدراسة.

و بناءا على ما تقدم و استنادا لأهمية الموضوع، فإن الإشكالية الأساسية تتمثل أساسا فيما يلي:

ما هي العلاقة الموجودة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية؟ هل هي علاقة تعاون و تكامل أم هي علاقة تعارض و تناقض؟

و التي تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات المتمثلة في الآتي:

ما هو دور كل من محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية؟

هل يكمل عمل كل جهاز من هذين الجهازين عمل الجهاز الآخر؟ أم أن هناك حدودا تقف عندها سلطات كل جهاز عندما تبدأ سلطات الجهاز الآخر؟

هل تعد محكمة العدل الدولية جهة استئناف بالنسبة للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي؟

هل هناك ما يمنع من التزامن في عرض النزاع على محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي؟

و لمعالجة هذه الإشكالية و ما يتفرع عنها من تساؤلات فإننا سنعتمد على المنهج الوصفي لأنه المنهج المناسب لإعطاء تشخيص واضح لموضوع الدراسة، كما سنعتمد على المنهج التحليلي و ذلك لما تقتضيه طبيعة الموضوع من تحليل جيد و دقيق لنصوص ميثاق الأمم المتحدة و كذلك لنصوص النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و استنباط أحكامهما، مع الاستعانة بالممارسة الدولية لمجلس الأمن الدولي والإطلاع على فحوى قراراته بالإضافة إلى الاستعانة بالأحكام القضائية الصادرة عن محكمة العدل الدولية وذلك حتى نتمكن من بيان طبيعة العلاقة الموجودة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية.

كما سنعتمد على المنهج المقارن و ذلك من أجل الموازنة بين سلطات المجلس واختصاصاته وسلطات المحكمة و اختصاصاتها في تسوية النزاعات الدولية ضمن أحكام ميثاق الأمم المتحدة و النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، كذلك فإننا سنعتمد على المنهج التاريخي من أجل سرد الأحداث و الوقائع التاريخية المتعلقة بمختلف القضايا و النزاعات الدولية التي تمت تسويتها سواء عن طريق محكمة العدل الدولية أو عن طريق مجلس الأمن الدولي.

و للإحاطة بكل جوانب الموضوع ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية، فقد ارتأينا تقسيم الدراسة وفقا للخطة التالية:

مقدمة

الباب الأول: محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي جهازان رئيسيان في هيئة الأمم المتحدة.

الفصل الأول: دور محكمة العدل الدولية في التسوية السلمية للنزاعات الدولية.

الفصل الثاني: دور مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم و الأمن الدوليين.

الباب الثاني: طبيعة العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية.

الفصل الأول: تحديد العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي على ضوء ميثاق الأمم المتحدة و آراء الفقهاء.

الفصل الثاني: تحديد العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي على ضوء قضايا دولية عرضت بالتزامن عليهما.

خاتمة.

الباب الأول

محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي

جهازان رئيسيان في هيئة الأمم المتحدة

الباب الأول

محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي جهازان رئيسيان في هيئة الأمم المتحدة

لقد نشأت هيئة الأمم المتحدة على أنقاض الحرب العالمية الثانية بعد أن عانى المجتمع الدولي من ويلاتها نتيجة لما تكبده من خسائر مادية و بشرية فادحة، و لذلك كانت رغبة الدول في ذلك الوقت كبيرة في تجنب قيام حرب عالمية أخرى، وهو ما أدى بهم إلى البحث عن سبيل جديد من أجل المحافظة على السلام العالمي.

ولهذا فإنه عام 1945 تم عقد مؤتمر سان فرانسيسكو[1] أين تم توقيع ميثاق الأمم المتحدة الذي جاء متضمنا على مجموعة من المبادئ و الأهداف التي أخذت الدول الأعضاء على نفسها عهدا بتحقيقها، و لعل أهمها على الإطلاق هو حفظ السلم و الأمن الدوليين.

و تسعى هيئة الأمم المتحدة لتحقيق المقاصد و الأهداف المذكورة في الميثاق وفقا لمجموعة من المبادئ، وذلك عن طريق أجهزتها كافة و التي تلعب دورا كبيرا في ذلك حيث يساهم كل جهاز منها في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين و ذلك عن طريق ممارسته لوظيفته التي أنشأ من أجلها و التي خوله إياها ميثاق الأمم المتحدة، و بالخصوص محكمة العدل الدولية باعتبارها الأداة القضائية الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة و التي تلعب دورا متميزا في تسوية النزاعات الدولية[2] سلميا (الفصل الأول)، و كذلك من خلال مجلس الأمن الدولي باعتباره الهيئة التنفيذية للمنظمة و صاحب الاختصاص الأصيل في حفظ السلم والأمن الدوليين (الفصل الثاني).

[1] **محمد طلعت الغنيمي**، الغنيمي في التنظيم الدولي، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974، ص545.

[2] سنتطرق للنزاعات الدولية بالدراسة و التفصيل في الباب الثاني من الأطروحة.

الفصل الأول

دور محكمة العدل الدولية في التسوية السلمية للنزاعات الدولية

لقد ارتبط ظهور القضاء الدولي بالتنظيم الدولي حيث لم تظهر المحكمة الدائمة للعدل الدولي إلا بظهور عصبة الأمم عام 1919، فهي تعد الصورة الأولى للقضاء الدولي الدائم و أول محكمة دولية ذات اختصاص عام و شامل بنظر النزاعات الدولية التي تثور بين الدول.

فإنشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولي يمثل أهم تقدم أمكن تحقيقه في مجال التسوية السلمية القانونية للنزاعات الدولية، غير أن هذه المحكمة لم تستمر طويلا حيث حلت محلها محكمة العدل الدولية التي أنشأت بإنشاء منظمة الأمم المتحدة عام 1945، فجاءت محكمة العدل الدولية[1] على أنقاض المحكمة الدائمة للعدل الدولي، لتصبح إحدى الأجهزة الرئيسية في هيئة الأمم المتحدة و الأداة القضائية الوحيدة للمنظمة تعمل إلى جانب بقية الأجهزة الأخرى على تحقيق الأهداف و المقاصد التي جاءت من أجلها هيئة الأمم المتحدة وعلى رأسها حفظ السلم و الأمن الدوليين.

و تبرز أهمية محكمة العدل الدولية من خلال إسهامها في تعزيز السلم و الأمن الدوليين و الاستقرار في المجتمع الدولي عن طريق تسوية النزاعات الدولية التي تعرض عليها تسوية سلمية وفقا لمبادئ العدالة

---

[1] تعتبر محكمة العدل الدولية امتدادا واقعيا للمحكمة الدائمة للعدل الدولي في العديد من الأمور، منها احتفاظها بذات المقر،بالإضافة إلى وجود شبه تماثل ما بين النظام الأساسي لكلا المحكمتين حيث احتفظ النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بذات الترتيب و بذات أرقام المواد المكونة لنظام المحكمة الدائمة مع تعديلات طفيفة في الصياغة.

كما حرصت محكمة العدل الدولية على اعتبار المبادئ القانونية التي انتهت إليها المحكمة الدائمة للعدل الدولي في أحكامها وفتاويها بمثابة المبادئ المستقر عليها في محكمة العدل الدولية.

إلا أنه و على الرغم من ذلك فإنه لا يعني القبول بما ذهب إليه بعض الفقه إلى القول بأن" محكمة العدل الدولية هي ذاتها المحكمة الدائمة للعدل الدولي، و أن ما حدث في حقيقة الأمر مجرد تغيير في الاسم و الثوب ".

سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة – أجهزة الأمم المتحدة – ، ج 2، ط 1، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 261.

وقواعد القانون الدولي، و في سبيل تحقيق ذلك فإن نظامها الأساسي قد خول لها ممارسة اختصاصات معينة (المبحث الأول)، كما قام بتنظيم هيكلها و بين آلية سير عملها (المبحث الثاني).

المبحث الأول

اختصاص محكمة العدل الدولية في تسوية النزعات الدولية

تعتبر محكمة العدل الدولية الأداة الرئيسية القضائية الوحيدة لهيئة الأمم المتحدة، و بسبب مكانتها المهمة في المنظمة فإن لديها دورا كبيرا عليها القيام به حتى تقوم بوظيفتها على أكمل وجه و تحقق الهدف الذي وجدت من أجله.

و هي تساهم في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين عن طريق تسويتها القضائية[1] للنزاعات الدولية وفقا لمبادئ العدالة و أحكام القانون الدولي، بالإضافة إلى إصدارها لآراء استشارية تتعلق بمسائل قانونية ويكون ذلك بطلب من أجهزة معينة في هيئة الأمم المتحدة أو بطلب من المنظمات الدولية المتخصصة التي يكون لها ترخيص بذلك.

و تبعا لذلك فإن محكمة العدل الدولية لها اختصاصان هامان يتمثلان في الاختصاص القضائي (المطلب الأول) و الاختصاص الاستشاري (المطلب الثاني) .

[1] إن التسوية القضائية لمحكمة العدل الدولية تتيح إمكانية دراسة النزاع دراسة معمقة من مختلف جوانبه القانونية نظرا للآلية التي يستخدمها كل طرف لمحاولة إثبات شرعية موقفه، فعادة ما يلجأ كل طرف إلى تأجير أحسن رجال القانون الدولي للعمل كمحامين أو مستشارين أو وكلاء في القضية المعروضة على المحكمة، إضافة إلى اختيار أفضل الخبراء لإبداء أرائهم حول المسائل الفنية أو المتخصصة، و مما لا شك فيه أن ذلك يقوم بمساعدة المحكمة على فهم مختلف جوانب النزاع و إصدار قرار يأخذ بعين الاعتبار كل الأدلة و الحجج المقدمة من الطرفين.

قشي الخير، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية و غير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1999، ص 77.

المطلب الأول

الاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية

إن الوظيفة الرئيسية لمحكمة العدل الدولية هي وظيفة قضائية تتمثل في تسوية النزاعات الدولية التي تعرض عليها و ذلك عن طريق إصدار الأحكام فيها، فتشمل ولاية المحكمة جميع القضايا التي تعرضها عليها الأطراف المتنازعة.

و تتمثل الأطراف المتنازعة التي يكون لها الحق في عرض نزاعاتها أمام محكمة العدل الدولية في الدول وحدها لأنها الشخص الدولي الوحيد الذي يكون له حق التقاضي أمام المحكمة، إذ أن ممارسة الاختصاص القضائي يقتصر عليها وحدها.

فتلجأ إلى محكمة العدل الدولية لتعرض عليها نزاعاتها برضاها المطلق و دون أي ضغط أو إجبار من أي جهة كانت، و ذلك في مختلف القضايا و النزاعات التي ترغب في عرضها عليها.

و في إطار ممارسة محكمة العدل الدولية لاختصاصها القضائي فإنها تقوم بإصدار أوامر بتدابير مؤقتة، تحمي من خلالها حقوق الأطراف المتنازعة.

و عليه فإننا سنتناول الاختصاص الشخصي لمحكمة العدل الدولية في (الفرع الأول) و نتطرق إلى الاختصاص الموضوعي للمحكمة في (الفرع الثاني) تم نتعرض إلى الاختصاص العارض للمحكمة في (الفرع الثالث).

الفرع الأول

الاختصاص الشخصي لمحكمة العدل الدولية

يقصد بالاختصاص الشخصي لمحكمة العدل الدولية من يحق له أن يعرض نزاعه عليها، و بعبارة أخرى من يصلح أن يكون طرفا في قضية مرفوعة أمامها، و هو ما تم الإجابة عنه في النظام الأساسي للمحكمة نفسها.

لقد جاءت المادة 1/34 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية واضحة بهذا الشأن، حيث تبين أنه يحق للدول[1] وحدها أن تكون أطرافا في الدعاوى التي ترفع أمام المحكمة، و عليه فإن حق التقاضي أمام محكمة العدل الدولية هو حق مقتصر على الدول كشخص من أشخاص القانون الدولي دون غيرها من بقية الأشخاص الدوليين.

فعلى الرغم من تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية إلا أنه لا يحق لها التقاضي أمام محكمة العدل الدولية، لأن المادة 34 جاءت صريحة حول ذلك.

و حتى لو أن حق التقاضي أمام محكمة العدل الدولية يقتصر على الدول وحدها غير أن ذلك لا يمنع من أن بعض الدول لا يمكنها ذلك لأنها لا تمتلك ذلك الحق، فالدول التي تمتلك ذلك الحق هي الدول التي تكون أعضاء في هيئة الأمم المتحدة (الفقرة الأولى)، و كذلك الدول التي لا تكون أعضاء في الأمم المتحدة و لكنها تكون طرفا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (الفقرة الثانية)، بالإضافة إلى الدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة و ليست طرفا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

تكون العضوية في هيئة الأمم المتحدة إما أصلية و إما بالانضمام، فبموجب المادة 3 من ميثاق الأمم المتحدة فإن الأعضاء الأصليين للأمم المتحدة هم الدول الذين شاركوا في مؤتمر سان فرانسيسكو لوضع نظام الهيئة الدولية، فوقعوا و صادقوا على الميثاق طبقا للمادة 110 منه، و كذلك الدول التي قامت بالتوقيع من قبل على تصريح الأمم المتحدة الصادر في 1 جانفي 1942 و وقعت و صادقت كذلك على الميثاق.

[1] تمتلك محكمة العدل الدولية سلطة واسعة للتأكد من توفر صفة الدولة في أطراف الدعوى المرفوعة أمامها، إذ يجب أن تكون الدولة صاحبة سلطة عليا في إطار مجالها الوطني وتمتلك استقلال تام في علاقاتها الخارجية.

وسيلة شابو، الوجيز في قواعد المنازعات أمام محكمة العدل الدولية، د.ط، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 12.

أما بالنسبة للأعضاء المنضمين فقد تم النص عليهم في المادة 4 من الميثاق، و هم الدول الذين قبلوا كأعضاء في الأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن إذا ما توافرت فيهم شروط معينة.

و الجدير بالذكر أن التمييز بين الأعضاء الأصليين و الأعضاء المنضمين لا يرتب أية نتائج قانونية و لا يطرح أي فرق من ناحية الحقوق و الواجبات، و الفرق الوحيد بين هذين النوعين يقوم على أساس تاريخ الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة.[1]

و يعتبر جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية[2]، كون هذا النظام و هذا الميثاق وحدة واحدة لا تتجزأ و لا تنفصل[3]، و من ثم يحق لها التقاضي أمام المحكمة بشكل تلقائي و بدون شروط مسبقة.[4]

و هو ما أكدته المادة 1/93 من ميثاق الأمم المتحدة و المادة 1/35 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، و بالنظر إلى نص هاتين المادتين فإنه يتضح لنا جليا أن محكمة العدل الدولية تختلف عن سابقتها المحكمة الدائمة للعدل الدولي لأن الدولة العضو في عصبة الأمم لم تصبح طرفا في النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي بصورة تلقائية، بل كان ينبغي عليها التصديق أولا على بروتوكول الانضمام إليها.[5]

---

[1] **عبد السلام صالح عرفة**، التنظيم الدولي، ط 2 ، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997، ص 89.

[2] **مصطفى سلامة حسين**، العلاقات الدولية– النظام الدبلوماسي و القنصلي، حقوق الإنسان، تنمية دول العالم الثالث، تسوية المنازعات الدولية–، د. ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 250.

[3] **منتصر سعيد حمودة**، محكمة العدل الدولية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 234.

[4] **وسيلة شابو**، المرجع السابق، ص 13.

[5] **بوضرسة عمار**، دور محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع علاقات دولية و قانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، السنة الجامعية 2013/2012، ص 9.

الفقرة الثانية

الدول الغير أعضاء في الأمم المتحدة و لكنها أطراف في النظام الأساسي للمحكمة

يمكن للدول الغير أعضاء في هيئة الأمم المتحدة أن تصبح أطرافا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، و لكن بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة و بناء على توصية من مجلس الأمن.

و قد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 11 ديسمبر 1946 بإصدار توصية تحدد شروط الاشتراك في عضوية النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و المتمثلة في ثلاثة شروط أساسية: فأما عن الشرط الأول فهو تعهد الدولة الغير عضو في الأمم المتحدة بقبول أحكام النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، أما بالنسبة للشرط الثاني فهو قبول الدولة الغير العضو للالتزامات الواردة ذكرها في المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة[1]، و المتمثلة في تعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة بقبول حكم محكمة العدل الدولية و تنفيذه طواعية في القضية التي يكون طرفا فيها، و في حالة رفض أحد المتقاضين تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة فللطرف الآخر اللجوء إلى مجلس الأمن من أجل تدخله و اتخاذه لما يراه مناسبا من أجل تنفيذ الحكم.[2]

أما فيما يخص الشرط الثالث فهو المساهمة في نفقات المحكمة بالقدر الذي تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة.[3]

فقامت "سويسرا" بتنفيذ هذه الشروط عام 1947 و ذلك قبل انضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة عام 2002 و نفذتها "ليشتنشتاين" كذلك عام 1950 [4]، كما طبقتها كذلك "جمهورية سان مارينو" و "اليابان" وذلك بهدف انضمامها إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.[5]

---

[1] **غازي حسن صباريني**، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، ط 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 86، 87.

[2] راجع المادة: 94 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] **عبد الكريم عوض خليفة**، قانون المنظمات الدولية، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص 129.

[4] **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، د.ط، دار بلقيس، الجزائر، 2001، ص 80.

[5] **عبد الكريم عوض خليفة**، قانون المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 129.

الفقرة الثالثة

الدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة و ليست أطرافا في النظام الأساسي للمحكمة

وفقا لنص المادة 35 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية فإنه يجوز للدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة و لم تقم بالانضمام إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية كذلك بالتقاضي أمام المحكمة إذا كانت راغبة في ذلك، و يكون ذلك بالشروط التي يحددها مجلس الأمن مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في المعاهدات المعمول بها[1]، على أن لا يكون في هذه الشروط ما يخل بالمساواة بين المتقاضين أمام المحكمة.[2]

و قد أصدر مجلس الأمن بهذا الخصوص قرارا بتاريخ 15 أكتوبر 1946 يحدد فيه الشروط التي يجب مراعاتها عند المثول أمام المحكمة و المتمثلة في: إيداع تصريح بقبول اختصاص المحكمة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة و النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و لائحتها الداخلية مسجل لدى المحكمة من طرف الدولة المعنية، بالإضافة إلى تعهدها بتنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية بحسن نية، إلى جانب قبولها للالتزامات المنصوص عليها في المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة.[3]

و يلاحظ أن التصريح الذي تودعه الدول لدى مسجل المحكمة قد يكون عاما تقبل الدولة المعنية بموجبه اختصاص المحكمة للنظر في كل النزاعات أو في طائفة من النزاعات القائمة أو التي قد تحدث في المستقبل، و قد يكون خاصا تقبل الدولة المعنية بموجبه اختصاص المحكمة بمناسبة نزاع معين قائم بصورة فعلية دون سواه من النزاعات.

---

[1] **غازي حسن صباريني**، المرجع السابق، ص 87.

[2] **عادل حمزة عثمان**، محكمتا العدل و الجنايات الدوليتين –دراسة قانونية سياسية–، مجلة دراسات دولية، العدد 40، أفريل 2009، ص 66.

[3] **عبد الكريم عوض خليفة**، قانون المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 130.

و في كل الأحوال فإنه يتم الاحتفاظ بالنسخة الأصلية للتصريح لدى مسجل المحكمة، و يتم إرسال نسخا طبق الأصل تمت المصادقة عليها إلى جميع الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة و إلى كل الدول التي قامت بإيداع تصريحات مماثلة، كما يتم إرسال نسخة إلى الأمين العام للأمم المتحدة.[1]

كما يتم في هذه الحالة تحديد مقدار ما يجب أن تتحمله الدولة المعنية من نفقات المحكمة من طرف محكمة العدل الدولية نفسها و ليس من طرف كما هو الحال عليه في الحالة السابقة.[2]

و ما يلاحظ في هذا الإطار أن الإجراءات المنصوص عليها في نص المادة 2/35 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تختلف عن الإجراءات الواردة في نص المادة 2/93 من ميثاق الأمم المتحدة، فبالنسبة للشروط المنصوص عليها في المادة 2/93 من الميثاق يتم وضعها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوصية من مجلس الأمن، أما فيما يخص الشروط المنصوص عليها في المادة 2/35 من النظام الأساسي للمحكمة فإن مجلس الأمن يضعها منفردا و ليس بالاشتراك مع الجمعية العامة، هذا من جهة.[3]

و من جهة أخرى فإن المادة 2/35 من النظام الأساسي لم تنص على إجراءات خاصة بكل حالة على حدة عكس الحالة السابقة التي تم النص عليها في المادة 2/93 من الميثاق، لذلك فهي شروط موحدة لكافة الدول الغير أعضاء في الأمم المتحدة و الغير منضمة إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.[4]

---

[1] **وسيلة شابو**، المرجع السابق، ص 14.

[2] **مصطفى أحمد فؤاد** ، **سامي محمد عبد العال**، العلاقات الدولية في منظور المنظمات الدولية، د. ط، د.د.ن، د.م.ن، 2014، ص358.

[3] **سهيل حسين الفتلاوي**، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة – أجهزة الأمم المتحدة – ، المرجع السابق، ص 281.

[4] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون الدولي، كلية القانون، جامعة بغداد، 2003، ص 14.

الفرع الثاني

الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية

وفقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية فإن الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية يتناول كافة المسائل التي يقوم المتقاضون بعرضها على المحكمة.[1]

و يكون الأصل العام في اختصاص المحكمة القضائي الموضوعي ذو طبيعة اختيارية يقوم على أساس عنصر الرضا الواجب توافره بين أطراف النزاع عند لجوئهم إلى المحكمة[2]، إذ أن لجوء الدول إلى محكمة العدل الدولية من أجل تسوية النزاعات التي تقع فيما بينها يحكمه مبدأ أساسي مؤداه أن التقاضي في الشؤون الدولية منوط بإرادة الدول، حيث تعتبر موافقتها شرطا أوليا لاختصاص المحكمة[3]و هنا يكمن الفرق بين القضاء الدولي و القضاء الوطني صاحب الولاية الإلزامية، و هذا يعني أن الدول ليست مضطرة دائما لحل كل ما يقع لديها من نزاعات بواسطة محكمة العدل الدولية[4] ، فهي تتمتع بالحرية في اختيار ما تراه مناسبا من وسائل و طرق لتسوية نزاعاتها.[5]

و إذا كان الأصل في الاختصاص القضائي للمحكمة اختياري فإن المحكمة قد يكون لها اختصاص إلزامي في بعض الحالات و هو الاستثناء من هذا الأصل[6]، و لذلك فإننا سنتناول الاختصاص الاختياري لمحكمة العدل الدولية في (الفقرة الأولى)، ثم نتطرق إلى الاختصاص الإلزامي للمحكمة في (الفقرة الثانية).

---

[1] **Abdulai Conteh** , Les Disposition Juridique Africaines Et Internationales Touchant Le Règlement Pacifique Des Différends, Désarmements (Règlement Des Conflit, Prévention Des Crises Et Renforcement De La Confiance En Afrique De L'Ouest), Vol 12, N° 01, Revue publiée par l'organisation des Nations Unies, 1988/1989,p 59.

[2] **عز الدين الطيب آدم**، الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية، مجلة العدل، المجلد 10، العدد 24، السنة العاشرة، 2008، ص 78.

[3] **ماجد إبراهيم علي**، قانون العلاقات الدولية، د. ط، دار النهضة العربية، د.م.ن، 1999/1998، ص 129.

[4] **عز الدين الطيب آدم**، الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 78.

[5] **منتصر سعيد حمودة**، المرجع السابق، ص 235.

[6] **عبد العزيز محمد سرحان**، دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية و إرساء مبادئ القانون الدولي العام مع التطبيق عل مشكلة الشرق الأوسط ، ط 2، د.د.ن، د.م.ن، 1986، ص19.

الفقرة الأول

الاختصاص الاختياري لمحكمة العدل الدولية

تتفق الدول الأطراف في النزاع على عرض النزاع القائم بينها أمام محكمة العدل الدولية[1]، فولاية المحكمة هي في الأصل ولاية اختيارية، أي أنها قائمة على رضاء جميع المتنازعين بعرض أمر النزاع عليها من أجل الفصل فيه، لأنه لو فقد التراضي بينهم جميعا يكون من المستحيل عرض النزاع على المحكمة، وحتى الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية لا يفلت هو الآخر من الإطار الإرادي للدول المعنية. [2]

فتشمل هذه الولاية – كما أشرنا إليها سابقا – جميع القضايا التي يتم عرضها على محكمة العدل الدولية من طرف المتقاضين، كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة عامة في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات و الاتفاقيات المعمول بها. [3]

و عليه فإن لمحكمة العدل الدولية اختصاصات واسعة بالنظر في كل نزاع ينشأ بين الدول و يتفق الأطراف على عرضه عليها للنظر و الفصل فيه مهما كانت طبيعته، أي سواء كانت طبيعة النزاع قانونية أم سياسية مادام أن رغبة أطراف النزاع في عرضه على المحكمة متوفرة، غير أن ما تجدر ملاحظته هو أنه إذا اعتزم الأطراف عرض النزاعات السياسية على المحكمة فإنه ينبغي أن يقترن هذا العزم بالاتفاق على أن تفصل فيها المحكمة وفقا لمبادئ العدل و الإنصاف.[4]

و يثبت الاختصاص الاختياري للمحكمة في الحالات الآتية:

---

[1] **Ben Raïs Monji,** Le Règlement Judiciaire Des Différends Internationaux, Règlement Pacifique Des Différends Internationaux, Sous La Direction De: **Ferhat Horchani**, Préface de : **Eric David**, Centre De Publication Universitaire, Tunis, 2002, p 326.

[2] **محمد سعيد الدقاق**، حول سلطة محكمة العدل الدولية في اتخاذ تدابير تحفظية، د.ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1977، ص 15، 16.

[3] راجع المادة: 1/36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[4] **عز الدين الطيب آدم**، الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص81.

أولا: حالة الاتفاق الخاص

في هذه الحالة تتفق الأطراف المتنازعة فيما بينها على الالتجاء إلى المحكمة بمناسبة نشأة نزاع معين[1]، و ذلك وفقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فيأخذ الاختصاص الاختياري هنا شكل اتفاق خاص في قضية معينة دون سواها، يتضمن إقرار الأطراف المتنازعة بعرض النزاع القائم بينهم على المحكمة.

فترفع القضية إلى المحكمة بحسب الأحوال إما بإعلان الاتفاق الخاص و إما بطلب كتابي يرسل على مسجل المحكمة، و في كلتا الحالتين يجب تعيين موضوع النزاع و بيان الأطراف المتنازعة و ذلك وفقا لأحكام المادة 1/40 من النظام الأساسي للمحكمة و المادة 39 من لائحتها الداخلية.

و ما تم ملاحظته هو أن معظم القضايا التي عرضت أمام محكمة العدل الدولية بموجب اتفاقات خاصة تتعلق بالنزاعات حول السيادة أو حول الجزر أو الجرف القاري أو ترسيم الحدود البحرية و البرية.

ثانيا: حالة القبول الضمني

قد يكون الاختصاص الاختياري على شكل رضا ضمني يستشف من مواقف الأطراف المتنازعة، كما لو قاموا بالترافع أمام المحكمة دون اعتراض أي منهم على ولايتها[2]، إذ أنه يمكن لدولة أن ترفع دعوى بصفة مباشرة أمام محكمة العدل الدولية ضد دولة أخرى دون أن يكون هناك اتفاق بينهما بخصوص ذلك، و في حالة ما إذا قبلت الدولة المدعى عليها المثول أمام المحكمة أو إذا قبلت مناقشة مضمون النزاع من طرف المحكمة من غير أي اعتراض على إصدار قرار بهذا الشأن، فإنه لمحكمة العدل الدولية أن تعقد لنفسها الاختصاص.

ففي ظل هذه الأوضاع تعتبر المحكمة أن تصرفات الدولة المدعى عليها تفيد القبول الضمني لاختصاص المحكمة بصفة نهائية، و في هذه الحالة لا يسمح بتراجع هذه الدولة عن اختصاص المحكمة

---

[1] **Rafâa Ben Achour**, Institution De La Société Internationale, Troisième Édition, Centre De Publication Universitaire, Tunis, 2004,p 198.

[2] **مفيد محمود شهاب**، المنظمات الدولية، ط 5، دار النهضة العربية، د.م.ن، 1985، ص 347، 348.

بعدما قامت بقبوله ضمنيا،[1] و من القضايا البارزة التي تذكر في هذا السياق قضية "مضيق كورفو"، أين لجأت بريطانيا إلى محكمة العدل الدولية دون حصول اتفاق مسبق بينها و بين ألبانيا يفيد عرض النزاع القائم بينهما على المحكمة، و قد أسست محكمة العدل الدولية اختصاصها بناءا على سلوك ألبانيا و المتمثل في بعثها رسالة إلى المحكمة بتاريخ 2 جويلية 1947، فسرتها محكمة العدل الدولية على أنها تعتبر قبولا ضمنيا للتقاضي أمام المحكمة،[2] فالمحكمة ترى أن "خطاب الحكومة الألبانية يتضمن قبولا إراديا لا نزاع فيه لاختصاص المحكمة" و أن " الرسالة قاطعة الدلالة على قبول اختصاصها مما يعد قبولا صحيحا، و تبدد جميع المصاعب حول كل من مسألة مقبولية الطلب أو قبول الولاية، و ذلك لعدم اعتراض الدولة المدعى عليها في الوقت المناسب".[3]

ثالثا: توصية مجلس الأمن في النزاعات القانونية

طبقا لقواعد توزيع الاختصاص في ميثاق الأمم المتحدة فإن أجهزة المنظمة الأممية و المتمثلة في مجلس الأمن و الجمعية العامة و ما ينبثق عنها من أجهزة فرعية هي التي أنيط بها تسوية النزاعات الدولية ذات الطابع السياسي، في حين أن محكمة العدل الدولية هي التي تقوم بتسوية النزاعات الدولية ذات الطابع القانوني.

فيستند مجلس الأمن في تسويته للنزاعات الدولية تسوية سلمية إلى أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة و ذلك في الأحوال الواردة في المواد 34، 35، 36، 37 من الميثاق.

و قد جاء في المادة 3/36 من ميثاق الأمم المتحدة أنه: « على مجلس الأمن و هو يقد توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعي أيضا أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع – بصفة عامة – أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة » .

---

[1] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، د.ط، دار هومه، الجزائر، 2005، ص 41، 42.

[2] **بوغانم أحمد**، اختصاصات محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، العدد 1، المجلد 6، 2021، ص 137.

[3] **عز الدين الطيب آدم**، الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 82، 83.

و عليه فإنه ليس لمجلس الأمن النظر في المسائل القانونية و إنما عليه أن يوصي أطراف النزاع بضرورة عرضها على محكمة العدل الدولية، و لأطراف النزاع قبول أو رفض ولاية المحكمة لأن الأصل في اختصاص المحكمة هو الولاية الاختيارية، و بالتالي فإن توصية مجلس الأمن بإحالة النزاع على محكمة العدل الدولية لا تتمتع بالقيمة الإلزامية.[1]

و قد قام مجلس الأمن بإصدار توصية تفيد إحالة النزاع على محكمة العدل الدولية لأول مرة في النزاع بين ألبانيا و بريطانيا عام 1947 بشأن قضية "مضيق كورفو"، فقد أثار هذا النزاع جدلا في موقف طرفي النزاع حيث أبدت حكومتا الدولتين الطرفين في قضية "كورفو" وجهات نظر متناقضة بالنسبة لأثر توصية مجلس الأمن و كذلك الطريقة الواجب إتباعها بشأن عرض النزاع على المحكمة.[2]

فترى بريطانيا أن توصية مجلس الأمن باللجوء إلى محكمة العدل الدولية تعد ملزمة قانونا لأطراف النزاع، و هي تشكل حالة من حالات الاختصاص الإلزامي للمحكمة، و ذلك على أساس أن التوصيات التي يصدرها مجلس الأمن طبقا لأحكام الفصل السادس من الميثاق تعتبر قرارات ملزمة[3]، و لهذا فقد قامت بعرض النزاع على المحكمة في صورة عريضة دعوى منفردة.

في حين ترى الحكومة الألبانية أن توصية مجلس الأمن ليس لها قوة ملزمة و بالتالي لا تصلح أساسا لإنشاء الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية، لأن هذا النوع من الاختصاص لا يمكن أن ينشأ إلا عن إعلانات صريحة من الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة، و قد خلصت الحكومة الألبانية إلى نتيجة مفادها بأن الدعوى غير مقبولة لأنها قدمت بطريقة منفردة من جانب واحد مخالفة بذلك أحكام المادتين 1/40 و المادة 1/36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، إذ أنه كان من الواجب على الحكومة البريطانية قبل عرض النزاع على المحكمة الاتفاق معها بشأن الشروط التي يجب على كليهما إتباعها لتنفيذ توصية مجلس الأمن الخاصة بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية.[4]

---

[1] **بوضرسة عمار**، المرجع السابق، ص 19، 20.

[2] **عز الدين الطيب آدم**، الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 83.

[3] **مفيد محمود شهاب**، المرجع السابق، ص 351.

[4] **عز الدين الطيب آدم**، الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 84.

و بالرغم من ذلك فقد قبلت ألبانيا قرار مجلس الأمن و اختصاص المحكمة، حيث قد أصدر رئيس المحكمة أمر بتاريخ 31 جويلية 1947 تعتبر بمقتضاه أن رسالة الحكومة الألبانية الموجهة للمحكمة تؤسس اختصاصها.[1]

الفقرة الثانية

الاختصاص الإلزامي للمحكمة

يشكل الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية الاستثناء الوارد على مبدأ الاختصاص الاختياري للمحكمة[2]، و ما يلاحظ على كلا الاختصاصين أنهما يستندان إلى مبدأ أساسي واحد هو موافقة الدول الأطراف في الدعوى لاختصاص المحكمة بالنظر في النزاع، فالاختصاص الإلزامي كذلك يشترط ضرورة الموافقة المسبقة للدول الأطراف في النزاع على عرض النزاع أمام محكمة العدل الدولية، إذ أن هناك من الفقهاء من يرى أن التفرقة بين هذين الاختصاصين تكاد تكون عديمة الجدوى إلى الحد الذي يجعلها تنحصر في اللحظة التي يتم فيها حصول موافقة الأطراف، حيث أنه إذا حصلت هذه الموافقة من الدول المتنازعة بعد نشوء النزاع و قبل عرضه على المحكمة فإننا نكون أمام اختصاص اختياري، أما إذا حصلت هذه الموافقة مسبقا قبل نشوء النزاع لفئة معينة من القضايا فإننا نكون أمام اختصاص إلزامي للمحكمة.[3]

فالاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية هو اختصاص يعقد في حالة وجود التزام مسبق من طرف الدول سواء في إطار اتفاقيات و معاهدات مانحة لهذا الاختصاص أو من جراء الشرط الاختياري طبقا للمادة 2/36 من النظام الأساسي للمحكمة.

---

[1] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 44.

[2] **أحمد بلقاسم**، الوجيز في قانون المجتمع الدولي المعاصر، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 216.

[3] **عز الدين الطيب آدم**، الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 86.

و أيضا:

Ben Raïs Monji, op,cit, p 327.

أولا: المعاهدات و الاتفاقيات المانحة للاختصاص

كما هو عليه الشأن في التحكيم الدولي فإن المعاهدات و الاتفاقيات المانحة للاختصاص تشمل في العمل التطبيقي على مجالين هما مجال الالتزامات الخاصة و مجال الالتزامات العامة.

ففيما يخص مجال الالتزامات الخاصة فإنه يتم النص عليه عادة في البند الخاص بالتسوية القضائية التي تتضمنها المعاهدة و ذلك بعرض النزاعات التي قد تنشأ من جراء تطبيق أو تفسير المعاهدة على محكمة العدل الدولية.[1]

واستنادا إلى ذلك فإن العديد من المعاهدات المتعددة الأطراف أو الثنائية قد أوردت نصوصا صريحة في أحكامها تحيل إلى اختصاص محكمة العدل الدولية تسوية النزاعات الناشئة بين أطرافها أو التي تثار بشأن تفسيرها و تطبيقها[2]، و من أمثلة ذلك فإن محكمة العدل الدولية الدائمة كان لها ولاية إلزامية بمقتضى غالبية الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي أبرمت فيما بين 1919 و 1939 و الاتفاقيات الخاصة بالأقاليم التي وضعت تحت الانتداب و المعاهدات الخاصة بحماية الأقليات و النزاعات الخاصة بالمواصلات والمرور.

كما أخذت محكمة العدل الدولية كذلك بالاختصاص الإلزامي بموجب اتفاقيات دولية في بعض الحالات[3]، كما هو عليه الحال بالنسبة لاتفاقات الوصاية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة و الأنظمة التأسيسية للوكالات الدولية المتخصصة كتسوية النزاعات المتعلقة بمنظمة العمل الدولية.

و إلى جانب هذا تشمل الولاية الإلزامية أيضا اتفاقات تقنين قواعد القانون الدولي العام التي تقع تحت إشراف لجنة القانون الدولي كاتفاقية "جنيف لقانون البحار1958" و اتفاقية "فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961" و اتفاقية "فيينا لقانون المعاهدات 1969" و اتفاقية "قانون البحار مونتي غوباي 1982 ".

---

[1] **أحمد بلقاسم**، الوجيز في قانون المجتمع الدولي المعاصر، المرجع السابق، ص 216.

[2] **عز الدين الطيب آدم**، الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 88.

[3] **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 83، 84.

فإذا ثار بشأن هذه الالتزامات الخاصة نزاع في التطبيق أو التفسير تستطيع الدول المعنية بمقتضى عقد تراضي خاص يبرم بينها رفع النزاع أمام محكمة العدل الدولية بعد نشوب ذلك النزاع.[1]

أما فيما يخص الالتزامات العامة فإنها هي تلك الالتزامات التي تشتمل عليها المعاهدات العامة سواء كانت معاهدات متعددة الأطراف أو ثنائية من خلال بند التسوية القضائية و كذلك في نطاق تلك المعاهدات التي تنص على التحكيم الإجباري في حالة وقوع نزاع.

و ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن شرط القضاء الإجباري يتعلق فقط بالمسائل القانونية مثلما تم النص على ذلك في بعض المعاهدات، و مثال ذلك "القانون العام للتحكيم عام 1928" و "ميثاق بوغوتا عام 1948" و "الاتفاقية الأوروبية للتسوية السلمية للمنازعات عام 1957 ".

و في حالة وجود خلاف حول ما إذا كانت اتفاقية ما عامة أو خاصة تمنح الاختصاص الإجباري لمحكمة العدل الدولية أو لا تمنحه إياها فإن ذلك يرجع لمحكمة العدل الدولية التي تفصل في هذا الشأن.[2]

ثانيا: الاختصاص الإلزامي المحال إلى المحكمة

بمقتضى المادتين 5/36 و 37 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الدائمة تولت محكمة العدل الدولية النظر في كافة القضايا التي عدتها المعاهدات و الاتفاقيات التي عقدت قبل عام 1945 و التي بقيت سارية المفعول بعد هذا التاريخ، فهي تعتبر داخلة ضمن نطاق الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية.

هذا إلى جانب التصريحات الصادرة وفقا لحكم المادة 5/36 من نظام محكمة العدل الدولية الدائمة، حيث تعتبر فيما بين الدول أطراف النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بمثابة قبول للولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية و ذلك في الفترة الباقية من مدة سريان هذه التصريحات وفقا للشروط الواردة بها.

و قد أثيرت شروط تطبيق المادتين 5/36 و 37 من نظام محكمة العدل الدولية الدائمة في العديد من القضايا الدولية و خاصة في مرحلة الاعتراضات الأولية و مثال ذلك قضية السفينة اليونانية "أمباثاليوس" عام

[1] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 109، 110.

[2] **أحمد بلقاسم**، الوجيز في قانون المجتمع الدولي المعاصر، المرجع السابق، ص 217.

1952 بين اليونان و المملكة المتحدة و قضية "الحادث الجوي" عام 1959 بين إسرائيل و بلغاريا و قضية "برشلونة اتراكشن" عام 1964 بين بلجيكا و إسبانيا.[1]

ثالثا: التصريح بقبول الاختصاص الإجباري للمحكمة (الشرط الاختياري للاختصاص الإلزامي)

لقد تم ضبط هذا المبدأ سنة 1920 و قد أطلق عليه عبارة الشرط الاختياري للاختصاص الإلزامي أو شرط القضاء الإجباري، و مفاده أن تلتزم أي من الدول التي تملك حق التقاضي أمام محكمة العدل الدولية بإقرار الاختصاص الإجباري للمحكمة في النزاعات التي تنشأ بينها و بين دولة أخرى تقبل هي الأخرى بذات الالتزام[2] بدون الحاجة على موافقة لاحقة من هذه الدولة عليه، فبمجرد قيام الدولة المدعية بتقديم طلب إنفرادي فإن ذلك كفيل بتحريك الدعوى أمام المحكمة في مواجهة الدولة الأخرى المدعى عليها.[3]

و بعبارة أخرى فإنه يمكن للدول الأطراف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أن تصرح في أي وقت تشاء و تعطي تعهدا واسعا معلنة من خلاله قبول الاختصاص الإلزامي للمحكمة اتجاه أية دولة تقبل بنفس التعهد في المسائل المتعلقة بتفسير معاهدة أو بأية مسألة من مسائل القانون الدولي أو بما يتعلق بأية واقعة يكون من جراء وجودها نشوء خرق لالتزام دولي، بالإضافة إلى ما يتعلق بطبيعة و مدى التعويض الناجم عن مثل هذا الخرق.[4]

إذن ما يتم ملاحظته في هذا الإطار أن هناك سعي إلى حصر جميع النزاعات القانونية الممكنة التي قد تثار بين الدول، إذ يصعب أن نتصور أن هناك نزاع قانوني لا يندرج ضمن فئة من فئات النزاعات الأربعة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.[5]

---

[1] **عز الدين الطيب آدم**، الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 89، 90.

[2] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 111.

[3] **عز الدين الطيب آدم**، الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 93.

[4] راجع: المادة 2/36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

و أيضا:

Rafâa Ben Achour, op ,cit , p 198.

[5] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 112.

و أيضا:=

و في هذا الصدد فإن الأستاذ "أوبنهايم" يقول أنه:« من العسير أن يوجد نزاع بين دولتين لا يمكن رده إلى واحدة من هذه المسائل » [1].

و هو ما نراه أيضا إذ أن كل النزاعات القانونية مدرجة ضمن الفئات الأربعة المنصوص عليها في المادة 2/36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، حيث أنه لا يمكن أن يقع نزاع قانوني دون أن يكون منتميا لفئة من هذه الفئات.

و يمكن للتصريحات المنصوص عليها في المادة 2/36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أن تكون مشروطة أو غير مشروطة، إلا أن الغالبية الساحقة من التصريحات تكون إما مشروطة أو أنها جاءت مشحونة بالتحفظات كالمعاملة بالمثل أو المدة المحدودة أو تحديد طبيعة النزاعات المشمولة بها.[2]

و لقد أثير أمر التحفظات في مؤتمر سان فرانسيسكو حيث تم التساؤل من قبل بعض الوفود عما إذا كان النظام الأساسي يسمح بها، فجاء تقرير اللجنة المختصة في المؤتمر متضمنا ما يعلل الأخذ بها.[3]

إلا أن هذه التحفظات كثيرا ما أدت إلى انشغال محكمة العدل الدولية بتقرير اختصاصها حتى بين الدول التي قبلت بالبند الاختياري و ذلك بسبب إدعاء البعض من هذه الدول بأن النزاعات القائمة و المقدمة للمحكمة تقع ضمن النطاق الذي تحرمه التحفظات[4].

و نحن نرى أن هذا ما يعاب على حالة التصريح بقبول الاختصاص الإجباري لمحكمة العدل الدولية أو الشرط الاختياري للاختصاص الإلزامي.

=**Photini Pazartzis**, Les Engagements International En Matière De Règlement Pacifique Des Différends Entre États, L.G.D.J, 1992, p 81.

[1] **عصام جميل العسلي**، دراسات دولية، د.ط، اتحاد الكتاب العرب، د.م.ن، 1998، ص 109.

[2] **عصام جميل العسلي**، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] لقد جاء في هذا التقرير: « أن موضوع التحفظات يحتاج إلى شرح. فكما هو معروف جدا لقد فسرت المادة المرادفة للمادة 36 في النظام القديم على أنها تسمح للدول بالتصريح بقبول اختصاص المحكمة بشرط إخضاع هذه التصريحات للتحفظات.إن اللجنة تعتبر أن قبول مثل هذه التحفظات قائم منذ الآن ».

فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري، القضاء الدولي، د.ط، المطبعة الجديدة، د.م.ن، 1966، ص 185.

[4] **عصام جميل العسلي**، المرجع السابق، ص 109.

و قد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج تحفظ يتنافى مع فكرة الاختصاص الإلزامي للمحكمة وذلك في تصريح قبولها الاختصاص الصادر بتاريخ 14 أوت 1946 بحيث أنها استثنت النزاعات التي تدخل في صميم اختصاصها الوطني أو الداخلي و ذلك وفقا لما تقرره تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، و هو ما يطلق عليه اصطلاح "التحفظ التلقائي" أو "حق التفسير الذاتي".[1]

و عليه فإن التصريح الأمريكي قد جاء متضمنا تحفظات قد تصل إلى درجة التناقض و التضارب مع أحكام المادة 6/36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، التي أوضحت أنه في حالة نشوب نزاع حول ولاية المحكمة فإن المحكمة هي التي تفصل في هذا النزاع، في حين أن التصريح الأمريكي لم يحدد مسبقا المسائل التي تقبل فيها اختصاص المحكمة و إنما ترك أمر تقريرها للولايات المتحدة نفسها إلى ما بعد نشوء النزاع و ليس إلى المحكمة، و هو أمر خطير جدا.[2]

و على الرغم من خطورة هذه الصيغة التحفظية إلا أنه تم الإقتداء بها من طرف عدة دول منها فرنسا بتاريخ 18 أفريل 1947 و بريطانيا، كما اقتدت بها كذلك باكستان بتاريخ 22 جوان 1948 و الهند بتاريخ 7 جانفي 1956 و السودان بتاريخ 2 جانفي 1958، غير أن هذه الصيغة قد لاقت اعتراضات كثيرة باعتبار أنها تؤدي إلى أن يكون إخضاع نزاع لمحكمة العدل الدولية متوقفا في نهاية المطاف على موقف طرف فيه و هو ما يتنافى مع فكرة الولاية الإلزامية للمحكمة بحيث أنه إذا كان الطرف المتنازع يملك بمطلق إرادته تقرير ما إذا كانت مسألة ما تعد داخلية أم دولية فإنه لا يمكن القول بوجود التزام و بالتالي تحرم محكمة العدل الدولية من فحصها للنزاع.[3]

غير أنه قد حصل تطور إيجابي فيما بعد بخصوص هذا الموضوع، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا و غيرها من الدول قد عدلت عن استعمال هذه الصيغة التحفظية، و قد استقر التعامل الدولي بعد ذلك على أن تكييف طبيعة النزاع من اختصاص المحكمة نفسها وفقا لما جاء في المادة 6/36

---

[1] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 114.

[2] **عز الدين الطيب آدم**، الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 96.

[3] **مفيد محمود شهاب**، المرجع السابق، ص 349، 350.

من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية [1]، و يطلق على هذا المبدأ تسمية "الاختصاص بنظر الاختصاص".[2]

و تودع التصريحات بقبول الاختصاص الإجباري للمحكمة لدى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة والذي يترتب عليه إرسال صور منها إلى الدول الأطراف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و إلى مسجل المحكمة.[3]

الفرع الثالث

اختصاص محكمة العدل الدولية باتخاذ التدابير المؤقتة (التحفظية)

الأمر بالتدابير المؤقتة هو لجوء محكمة العدل الدولية أثناء نظر نزاع ما إلى إصدار أمر تلزم فيه أحد الطرفين أو كليهما بالقيام أو بالامتناع عن سلوك معين.[4]

تقوم محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير مؤقتة (تحفظية) وذلك من أجل حماية حقوق الأطراف في النزاع[5]، فالتدابير المؤقتة أشبه بأمر زجري مؤقت تهدف عموما إلى تجميد الوضع ريثما تصدر المحكمة حكما نهائيا بشأن النزاع[6]، لأنه لو تغير الوضع لصار الحكم الصادر في النزاع – فيما بعد – غير ذي قيمة و لا فائدة منه.[7]

---

[1] جاء في المادة: 6/36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أنه: « في حالة قيام نزاع في شأن ولاية المحكمة تفصل المحكمة في هذا النزاع بقرار منها ».

[2] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 115.

[3] راجع المادة: 4/36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[4] **غنوة فواز أحمد طوقان**، التدابير المؤقتة في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون، كلية الدراسات الفقهية و القانونية، جامعة آل البيت، 2005، ص 79.

[5] راجع: المادة 1/41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[6] محكمة العدل الدولية – أسئلة و أجوبة عن الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة–، منشورات إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 31.

[7] **منتصر سعيد حمودة**، المرجع السابق، ص 26.

وتعد المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية المصدر القانوني لاختصاصها بالأمر بالتدابير المؤقتة ، فهي تعتبر الإطار العام لهذه التدابير.

كما قد تم النص على أحكام مفصلة تنظم إقرار هذه التدابير في اللائحة الداخلية للمحكمة وذلك في المواد من 73 إلى 78 منها[1]، هذا إلى جانب الدور الهام الذي يقوم به اجتهاد المحكمة في وضع الشروط اللازمة لفرض هذه التدابير.

ورغم أن النص القانوني لم يقدم تعريفا للتدابير المؤقتة إلا أن المقصود بها هو « تلك التدابير المؤقتة، الظرفية والوقائية التي تهدف إلى منع حدوث ضرر قد يلحق بحق من حقوق الطرف المعني إذا لم تتخذ في وقتها. و من ثم يلتزم أحد أطراف الخصومة أو كلاهما بتنفيذ الترتيبات التي أمرت بها المحكمة لمنع تردي الوضع في انتظار صدور الحكم النهائي في القضية ».[2]

وعليه فإنه يجوز للمحكمة أن تقضي بتدابير حماية مؤقتة بناء على طلب أحد الأطراف المتنازعة أو بمبادرة منها، إذا اعتبرت أن الحقوق التي تشكل موضوع الحكم الذي ستصدره فيما بعد مهددة بخطر مباشر[3] على أن تقوم المحكمة بإبلاغ أطراف الدعوى ومجلس الأمن فور اتخاذها لهذه التدابير.[4]

وكما أن للمحكمة الحق في فرض التدابير المؤقتة فإن لها الحق في تعديلها أو إلغائها كليا في أي وقت كان بسبب تغيير الأسباب التي دعت إليها.[5]

هذا إلى جانب إمكانية رفض المحكمة لاتخاذ تدابير تحفظية حتى لو طلب ذلك منها أطراف الدعوى، وذلك إذا ما رأت أن الحجج المقدمة من طالب اتخاذ التدابير المؤقتة غير كافية و هو ما حدث في "قضية الإفريز القاري " بين " تركيا و اليونان ".[6]

و عندما يقدم إلى محكمة العدل الدولية طلب للأمر بالتدابير المؤقتة فإنها في الغالب تقوم بملاحظة ما إذا كانت تملك لأول وهلة الاختصاص القضائي بشأن الوقائع الموضوعية أم أنها لا تملكه، و ذلك من أجل

---

[1] **غنوة فواز أحمد طوقان** ، المرجع السابق، ص 4.

[2] **وسيلة شابو**، المرجع السابق، ص 75، 76.

[3] محكمة العدل الدولية – أسئلة و أجوبة عن الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 31.

[4] راجع: المادة 2/41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[5] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 252.

[6] **محمد سعيد الدقاق**، حول سلطة محكمة العدل الدولية في اتخاذ تدابير تحفظية، المرجع السابق، ص 31.

ضمان تنفيذ الحكم النهائي الصادر في الدعوى، لأن محكمة العدل الدولية إذا لم تكن تملك الحق في إصدار الحكم النهائي بخصوص النزاع المطروح أمامها فإنه لا معنى لإصدارها تدابير مؤقتة من أجل المحافظة على حقوق الأطراف لحين صدور الحكم النهائي المتعلق بالدعوى.[1]

الفقرة الأولى

خصائص التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية

للتدابير المؤقتة مجموعة من الخصائص التي تميزها والتي سوف نتطرق إليها فيما يلي:

– تأمر محكمة العدل الدولية بالتدابير المؤقتة إذا كان النزاع معروضا أمامها، فلا يمكن للمحكمة أن تقرر تدابير مؤقتة إلا بصدد نزاع معروض أمامها، إذ لا يوجد تنظيم للقضاء المستعجل في القانون الدولي كما هو الحال في القضاء الوطني الذي يخول المحكمة سلطة إقرار تدابير مؤقتة لمعالجة نزاع مستعجل لم يعرض على القضاء بعد.

ويمكن تقديم طلب التدابير المؤقتة بمجرد تقديم الطلب الأساسي للدعوى، وهذا ما يستدل عليه من خلال ممارسات الدول التي غالبا ما لجأت إلى تقديم الطلبين في ذات التاريخ.[2] كما يجوز تقديم هذا الطلب في كل وقت أثناء نظر النزاع، أي في أية مرحلة من المراحل التي تكون عليها الدعوى.[3]

– إن التدابير المؤقتة هي تدابير تمهيدية، تسبق عادة الفصل في النزاع وترمي إلى إيجاد أفضل الظروف لحل هذا النزاع من الناحية الموضوعية.

– إن التدابير المؤقتة هي تدابير وقتية، أي أنها غير نهائية ترتب آثارها في الفترة السابقة لصدور الحكم النهائي في النزاع أو تسويته[4]، فكما أشرنا سابقا يكون للمحكمة الحق في تعديلها أو إلغائها كليا

---

[1] **محمد خالد برع**، أثر إثبات محكمة العدل الدولية للصفة الإلزامية لتدابيرها المؤقتة في منع تفاقم النزاعات الدولية، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، العدد 1، المجلد 4، 2020، ص 11.

[2] **غنوة فواز أحمد طوقان**، المرجع السابق، ص 7.

[3] راجع: المادة 1/73 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[4] **عبد العزيز مخيمر عبد الهادي**، إشكالية التدابير المؤقتة في التحكيم التجاري الدولي دراسة مقارنة مع القضاء الدولي، المؤتمر السنوي السادس عشر (التحكيم التجاري الدولي)، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص 744.

في أي وقت كان بسبب تغير الأسباب التي دعت إليها[1]، و هكذا فإنه باستطاعة محكمة العدل الدولية بناء على طلب أحد أطراف النزاع أو كليهما إلغاء أو تعديل التدابير التي سبق أن أمرت بها إذا حصل تغيير جوهري يبرر ذلك.[2]

وفي معظم الأحوال فإن هذه التدابير تسقط بمجرد الفصل في النزاع أو تسويته، فالتدابير التحفظية ترتب حماية مؤقتة تستنفذ دورها بتقرير الحماية القضائية أي بصدور حكم نهائي في الدعوى.

– إن التدابير المؤقتة هي تدابير تتسم بالاستعجال ، ويقصد بذلك خطر التأخير أو فوات الوقت في الأحوال التي لا تتحمل الانتظار لحين الوصول على حكم أو قرار يؤكد الحق الموضوعي[3]، و لهذا وجب اتخاذ التدابير المؤقتة من طرف محكمة العدل الدولية لحماية هذا الحق وذلك في الفترة التي تسبق صدور الحكم النهائي.

– إن التدابير المؤقتة هي تدابير لا تمس أصل الحق المتنازع عليه، فهي مجرد وسيلة للحفظ والاحتياط، ومن ثمة فإن القضاء المؤقت لا يقيد القضاء الموضوعي.[4]

الفقرة الثانية

الغاية من اتخاذ التدابير المؤقتة

تقوم محكمة العدل الدولية باتخاذ التدابير المؤقتة في النزاع المعروض أمامها، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في حماية حقوق أطراف النزاع، حفظ أدلة الإثبات، منع تفاقم النزاع، ضمان تنفيذ الحكم النهائي و التي سنتناولها تباعا فيما يلي:

أولا: حماية حقوق أطراف النزاع

لقد تم النص على هذا الهدف صراحة في المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، حيث تمتلك محكمة العدل الدولية سلطة الأمر بتدابير مؤقتة بهدف حماية حقوق الأطراف في النزاع لحين صدور الحكم النهائي فيه، وهو ما جاء أيضا في المادة 1/75 من اللائحة الداخلية للمحكمة.

---

[1] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 252.

[2] راجع: المادة 76 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[3] **عبد العزيز مخيمر عبد الهادي**، إشكالية التدابير المؤقتة في التحكيم التجاري الدولي دراسة مقارنة مع القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 744، 745.

[4] **عبد العزيز مخيمر عبد الهادي**، المرجع نفسه، ص 745.

ويجب أن تكون التدابير المؤقتة المتخذة من قبل محكمة العدل بالقدر الذي يستهدف حماية الحقوق موضع النزاع، أي يجب أن يكون هناك تناسب بين التدابير المؤقتة و الحقوق المراد حمايتها، وقد سبق للمحكمة أن رفضت فرض التدابير المؤقتة التي طلبتها ألمانيا في قضية الإصلاح الزراعي البولندي والأقلية الألمانية على أساس أن التدابير التي طلبتها ألمانيا تتجاوز الحقوق التي أوضحتها في القضية.[1]

وعلى محكمة العدل الدولية أن تقوم بحماية حقوق أطراف النزاع وليس الطرف المطالب بالتدابير المؤقتة فقط[2]، فمحكمة العدل الدولية عند اتخاذها للتدابير المؤقتة فهي تعمل على الموازنة بين مصالح الأطراف عندما تعمل على حماية حقوقهم، و ذلك من أجل مراعاة مصلحة المدعي بالتدابير من جهة و أثر هذه التدابير على مصلحة الخصم من جهة أخرى.

وهذا ما فعلته محكمة العدل الدولية في العديد من القضايا[3]، نذكر منها قضيتي الولاية على مصائد السمك بين المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية ضد أيسلندا عام 1973، حيث قامت المحكمة باتخاذ مجموعة من التدابير التحفظية التي تهدف من خلالها إلى حماية حقوق كل الأطراف، فهي قد أمرتهم أن يكفلوا عدم اتخاذ أي إجراء مهما كان نوعه من شأنه أن يزيد أو يوسع النزاع، كما طلبت من أيسلندا أن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير لتطبيق النظام الجديد الصادر بشأن موضوع حدود منطقتها الخالصة لصيد السمك، كما أمرت المملكة المتحدة و جمهورية ألمانيا الاتحادية بالحد من كميات السمك التي يقومون باصطيادها.[4]

---

[1] **عبد الله الأشعل**، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 3 ، الكويت، 1979، ص 14.

[2] **روزالين هيجنز**، دور المحكمة الدولية في العالم المعاصر، سلسلة محاضرات الإمارات، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 19.

[3] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، ط 1 ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015، ص 98، 99.

[4] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية الولاية على مصائد السمك (جمهورية ألمانيا الاتحادية ضد أيسلندا) حماية مؤقتة، الأمر الصادر في 12 جويلية 1973، منشورات الأمم المتحدة، الو.م.أ، 1992، ص 120.

ثانيا: حفظ أدلة الإثبات

بإمكان محكمة العدل الدولية أن تقوم باتخاذ تدابير مؤقتة تهدف من خلالها إلى حماية جميع الأدلة المتصلة بالقضية موضوع الدعوى، و ذلك لأنه أثناء نظر الدعوى قد يعمد أحد الأطراف إلى القيام بأعمال من شأنها أن تؤدي إلى إضاعة أدلة الإثبات الخاصة بالدعوى.

وبالرغم من أن المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لم تنص صراحة على هذا الهدف إلا أن محكمة العدل الدولية قد أشارت إليه صراحة من خلال الغرفة التي شكلتها للنظر في القضية المتعلقة بنزاع الحدود بين "بوركينافاسو و مالي "، حيث ذكرت الغرفة في أمر التدابير التي أصدرتها في هذه القضية عام 1986 أنه: "على الحكومتين أن تمتنعا عن الإتيان بأي عمل يرجح أن يعوق جمع الأدلة التي لها علاقة بالقضية الحالية".[1]

ثالثا: منع تفاقم النزاع

تسعى التدابير المؤقتة التي تأمر بها محكمة العدل الدولية إلى منع تفاقم أو تعقيد النزاع المعروض عليها، وامتداده خلال مرحلة النظر فيه من جانبها و قبل البت فيه بحكمها النهائي، ويمكن استنتاج هذا الهدف على الرغم من عدم النص عليه صراحة في المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فهو تحصيل حاصل للهدف الذي ذكرته هذه المادة، كما أنها تمثل إحدى نتائج عرض النزاع على محكمة العدل الدولية للفصل فيه، فذلك يعني أنهما ارتضيا حله سلميا من خلال التسوية القضائية التي تهدف بصفة أساسية إلى حل النزاعات بين الدول وعدم امتدادها أو اتساعها[2]، لذلك وجب على الأطراف أن يمتنعوا عن اتخاذ كل ما يؤدي إلى تفاقم هذا النزاع أو اتساعه.

وهو ما نجده من خلال التدابير المؤقتة التي اتخذتها محكمة العدل الدولية في الكثير من القضايا نذكر منها قضية الأنشطة العسكرية و شبه العسكرية في نيكاراغوا و ضدها، حيث جاء في الأمر الذي أصدرته

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 100، 101.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، المرجع نفسه، ص 42.

المحكمة بتاريخ 10 ماي 1984 أنه: « تضمن الولايات المتحدة الأمريكية و نيكاراغوا عدم إتيان أي عمل من شأنه أن يزيد حدة النزاع المعروض على المحكمة أو يوسع نطاقه ».[1]

رابعا: ضمان تنفيذ الحكم النهائي

قد تلجأ المحكمة عند اتخاذها للتدابير المؤقتة أن تطلب من الخصوم عدم إتيان أي عمل أو تصرف يؤدي إلى إفراغ الحكم النهائي من محتواه أثناء نظر القضية، لأن الغاية النهائية من طرح النزاع على المحكمة الدولية هو الحصول على حكم يمكن تنفيذه، فإذا استحالت تلك الغاية فقدت التسوية القضائية هدفها الرئيسي و الأساسي.

لذلك فإن ضمان تنفيذ الحكم النهائي يعتبر أحد أهداف التدابير المؤقتة، ويتضح الأمر أكثر حينما تكون تلك التدابير هي نفسها موضوع الحكم النهائي، فكثيرا ما يكون هناك تطابق بين التدابير المؤقتة المطلوبة من المحكمة و لتي تأمر بها فعلا وبين حكم المحكمة النهائي الذي يصدر في موضوع النزاع فتكون التدابير المؤقتة في هذه الحالة ضمانة لتنفيذ الحكم النهائي، ومثال ذلك قضية الرهائن المحتجزين بطهران بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حيث تطابق الحكم النهائي مع الأمر الذي أصدرته المحكمة بخصوص التدابير المؤقتة.

ولا يقتصر الأمر على محكمة العدل الدولية وحدها في هذا الشأن، إذ أنه قد يطلب أحد أطراف النزاع من المحكمة الأمر بدعوة الطرف الآخر إلى ضمان تنفيذ الحكم النهائي كتدابير مؤقتة.

ومن خلال استعراض الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية بخصوص التدابير المؤقتة يمكن ملاحظة أن ضمان تنفيذ الحكم النهائي قد نص عليه في هذه الأوامر و أنه يعد من الأهداف المهمة للإجراءات التحفظية ومثال ذلك "قضية شركة البترول لأنجلو إيرانية " حيث اتخذت محكمة العدل الدولية تدابير مؤقتة بشأنها جاء فيها أنه : « على الحكومة الإيرانية و حكومة المملكة المتحدة التأكيد على أنه ليس هناك أي إجراء من قبلهما ربما قد يؤثر في الحكم المقدم بشأن حقوق الطرف الآخر مع احترام تنفيذ أي قرار قد تتخذه المحكمة لاحقا ».[2]

---

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948- 1991)، القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية و شبه العسكرية في نيكاراغوا و ضدها (نيكاراغوا ضد الو.م.أ) تدابير مؤقتة، الأمر الصادر في 10 ماي 1984 المرجع السابق، ص 170.

[2] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، القضاء المستعجل لمحكمة العدل الدولية – الإجراءات و التدابير التحفظية دراسة نظرية تطبيقية على أهم القضايا الدولية–، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 234، 235.

الفقرة الثالثة

مدى إلزامية التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية

يكتسب بحث القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة التي تصدر عن القضاء الدولي أهمية كبيرة، فالأثر الملزم لهذه التدابير هو الذي يمنحها القوة و الفاعلية و النفاذ في مواجهة الخصوم، و القول بغير ذلك يعني أنها لا تخرج عن كونها توصيات بضرورة مراعاة سلوك معين أو التصرف على نحو ما دون أن ترتب الالتزام في حق من توجه إليهم.[1]

و قد أثارت هذه التدابير جدلا بين الفقهاء و الشراح إذ انقسموا بشأنها انقساما شديدا إلى اتجاهين، فالاتجاه الأول يرى أن التدابير المؤقتة ليست لها أي قوة قانونية ملزمة و هي لا تتعدى كونها مجرد اقتراحات للطرف المعني، أما الاتجاه الثاني فيرى أن الأوامر المؤقتة لها قوة قانونية ملزمة شأنها في ذلك شأن الأحكام النهائية[2]، إلى أن جاء موقف محكمة العدل الدولية حاسما لهذا الجدل فيما يخص إلزامية التدابير المؤقتة من عدمه.

أولا: الاتجاه القائل بعدم إلزامية التدابير المؤقتة

يرى هذا الاتجاه أن التدابير المؤقتة ليس لها قوة ملزمة[3] و لكن لها قيمة أدبية فقط، و ينطلق هذا الاتجاه لنفي الصفة الملزمة للتدابير المؤقتة من نص المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في فقرتها الأولى والتي تتيح للمحكمة إصدار تدابير مؤقتة إذا قدرت أن الظروف تقضي بذلك، حيث وردت في هذه المادة عبارة أن المحكمة " تقترح suggest " ثم عدلت فيما بعد إلى أن المحكمة " تبين Indicate " أو " توضح " التدابير المؤقتة، وهذا يدل على أن التدابير المؤقتة هي إجراءات تقترحها المحكمة و لا تأمر بها مما يعني أن التدابير المؤقتة ليس لها قوة ملزمة ، و لو أن واضعو النص أرادوا غير ذلك لوضعوا عبارة " تأمر المحكمة " بدلا من "تشير" أو " تبين ".[4]

---

[1] **عبد العزيز مخيمر عبد الهادي**، إشكالية التدابير المؤقتة في التحكيم التجاري الدولي دراسة مقارنة مع القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 752.

[2] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 57.

[3] **عز الدين الطيب آدم**، المرجع نفسه، ص 58.

[4] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 203.

وفي هذا الإطار فإن المادة 1/94 من ميثاق الأمم المتحدة لا تشمل التدابير المؤقتة لأن هذه المادة تتعلق باعتراف الدول بإلزامية ما تصدره المحكمة من قرارات أو أحكام و التعهد بتنفيذها ، حيث تشير المادة 1/94 من الميثاق إلى حكم المحكمة " Arrêt " ويقصد به بعض الشراح الحكم المتعلق بالموضوع " Fond " فقط ، أي الذي يفصل في النزاع محددا الحقوق والواجبات الممكن تنفيذها ، فحسب هذا الاتجاه لا تندرج ضمن المادة 1/94 من الميثاق الأوامر المؤقتة والأوامر التمهيدية و الآراء الاستشارية التي ليس لها وصف القرارات و الأحكام النهائية ، فهي ليست أحكاما ملزمة ولا نهائية رغم قيمتها القانونية و أهميتها في إرساء مبادئ القانون الدولي وهذا ما ذهبت إليه نية محرري المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة.[1]

ثانيا: الاتجاه القائل بإلزامية التدابير المؤقتة

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التدابير المؤقتة ملزمة شأنها في ذلك شأن الأحكام النهائية، حيث يعتبر هذا الاتجاه أن التزام الدولة بتنفيذ التدابير المؤقتة ناتج عن مجرد قبولها للنظام الأساسي للمحكمة.[2]

ويرتكز هذا الاتجاه في إضفائه القوة الملزمة للتدابير المؤقتة على الهدف من هذه التدابير، فهذه التدابير تشكل جزءا لا يتجزأ من الوظيفة القضائية للمحكمة الدولية والتي بدورها مخولة من المجتمع الدولي للقيام بمهامها المنوطة بها، وباعتبار أن التدابير المؤقتة من صميم العملية القضائية وتتطلبها ضرورات التقاضي فإن ذلك يضفي عليها قوة ملزمة حتى في غياب نص المادة 41 من النظام الأساسي للمحكمة، وباعتبار أن الحكم النهائي ملزم للأطراف فإن الأمر بالتدابير المؤقتة يكون كذلك أيضا، لأن هذه التدابير جزء من العملية القضائية التي تنتهي بإصدار الحكم النهائي وبالتالي فإن هذه التدابير ملزمة بالتطبيق لقاعدة الفرع يتبع الأصل في الإلزامية.[3]

وفي هذا الخصوص فإن المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة تشمل التدابير المؤقتة عند القائلين بإلزامية هذه التدابير، وأساس ذلك أن المادة 1/94 من الميثاق تتحدث عن "قرارات Décision" المحكمة وهو مصطلح عام يشمل كل قرارات المحكمة مهما كان شكلها أو نوعها.[4]

---

[1] **غضبان سمية**، سلطة مجلس الأمن في تنفيذ الأحكام القضائية الدولية، د.ط، دار بلقيس، الجزائر، 2012، ص 42.

[2] **عبد الله الأشعل**، جزاء عدم الامتثال للإجراءات التحفظية في محكمة العدل الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 34، 1978، ص 315، 316.

[3] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 207، 208.

[4] **غضبان سمية**، المرجع السابق، ص 42.

ثالثا: موقف محكمة العدل الدولية من مدى إلزامية التدابير المؤقتة التي تصدرها

لقد أثارت مسألة القوة الملزمة للتدابير المؤقتة جدلا واسعا في أوساط الفقه، إلى أن قامت محكمة العدل الدولية بحسم هذا الجدل في حكمها الصادر في قضية "لاغراند La Grand" بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، حيث أكدت على تمتع التدابير المؤقتة التي تصدرها والتي تم النص عليها في المادة 41 من نظامها الأساسي بالقوة الملزمة[1]، وقد أعلنت المحكمة بوضوح تام في هذه القضية أن عدم احترام تدابيرها المؤقتة يؤدي إلى المسؤولية.[2]

فقد جاء في إطار هذه القضية أن « موضوع النظام الأساسي وغرضه هو تمكين المحكمة من أداء الوظائف المنصوص عليها فيه، وعلى وجه الخصوص الوظيفة الأساسية المتمثلة في التسوية القضائية للمنازعات الدولية بقرارات ملزمة وفقا للمادة 59 من النظام الأساسي. و ينتج عن ذلك الموضوع والغرض وكذلك عن أحكام المادة 41 عند قراءتها في سياقها، أن صلاحية الأمر بتدابير مؤقتة تستتبع أن هذه التدابير يجب أن تكون ملزمة، حيث إن السلطة المعنية تقوم على أساس ضرورة، حين تدعوا إليها الظروف لحماية حقوق الطرفين وتجنب الإجحاف بهذه الحقوق كما يقررها الحكم النهائي للمحكمة. والإدعاء بأن التدابير المؤقتة المأمور بها بموجب المادة 41 ربما لا تكون ملزمة يناقض موضوع تلك المادة و غرضها» .

وثمة سبب ذو صلة يشير إلى الطابع الإلزامي للأوامر الصادرة بموجب المادة 41 من النظام الأساسي و تعلق عليه المحكمة أهمية، وهو وجود مبدأ اعترفت به المحكمة الدائمة للعدل الدولي حيث تكلمت عن "المبدأ المقبول عالميا لدى المحاكم الدولية والذي وضع في اتفاقيات كثيرة، ومفاده أن الطرفين في قضية يجب أن يمتنعا عن أي إجراء يمكن أن يترك أثرا مجحفا فيما يتعلق بتنفيذ القرار الذي سيصدر، وألا يسمحا بوجه عام باتخاذ أي خطوة أيا كان نوعها من شأنها تصعد النزاع أو توسعه"و هذا ما جاء في الأمر الصادر عن المحكمة الدائمة للعدل الدولي عام 1939 بخصوص "قضية شركة كهرباء صوفيا وبلغاريا ".

---

[1] **Youssri Ben Hammadi ,** La Question Du Caractère Obligatoire Des Mesures Conservatoires Devant La Cour Internationale De Justice.(L'Arrêt la Grande (Allmagne C. Etats d'Amérique) Du 27 Juin 2001), Revue Québécoise De Droit International ,2001 ,p 55,

Sur le Site :

www.sqdi.org/wp-content/uploads/14.2 - hammadi.pdf

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 88.

وبخصوص المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة فإن محكمة العدل الدولية ترى أن هذه المادة سواء في فقرتها الأولى أو الثانية فهي تضفي الصفة الملزمة على التدابير المؤقتة الصادرة عن المحكمة، فهي تستنتج أن المادة 94 من الميثاق « لا تحول دون كون الأوامر الصادرة بموجب المادة 41 ذات طابع إلزامي ».[1]

و في الأخير يجب التنويه إلى أن محكمة العدل الدولية لا تستطيع من تلقاء نفسها إلغاء أو تعديل التدابير المؤقتة التي سبق و أن أصدرتها، فهي لا تستطيع أن تقوم بذلك إلا بناءا على طلب أحد أطراف الدعوى و ذلك طبقا لما جاء في المادة 1/76 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.[2]

المطلب الثاني

الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية

تملك محكمة العدل الدولية إلى جانب اختصاصها القضائي الحق في إصدار فتوى أو رأي استشاري في المسائل القانونية[3]، إذا طلبت منها ذلك الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو أجهزة الأمم المتحدة الأخرى وكذلك المنظمات المتخصصة الذين تأذن لهم الجمعية العامة بذلك.

فقد خول ميثاق الأمم المتحدة محكمة العدل الدولية حق إصدار آراء استشارية و ذلك من خلال نص المادة 96 منه، كما قام النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية كذلك في المادة 65 من الفصل الرابع منه بتنظيم عمل المحكمة بهذا الخصوص.

---

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1997– 2002)، قضية لاغراند (ألمانيا ضدالو.م.أ) الحكم في موضوع القضية، الحكم الصادر في 27 جوان 2001، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة، 2005، ص 212.

[2] **محمد خالد برع**، المرجع السابق، ص 14.

[3] الإفتاء في المسائل القانونية هو الإفصاح عن رأي القانون بصدد نزاع معين أو وجهات نظر متعارضة، تتبع المحكمة عند قيامها به أي عند إصدارها لرأيها الاستشاري الإجراءات المتبعة في إصدار الأحكام القضائية، و تقوم بإصدار فتواها في جلسة علنية بعد أن تقوم بتبليغ الأمين العام للأمم المتحدة و كذلك مندوبي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

عبد السلام صالح عرفة، التنظيم الدولي، ط 2 ، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997، ص 125.

و أيضا: **سهيل حسين الفتلاوي**، القانون الدولي العام، د.ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، د.م.ن، 2002، ص 253.

و عند إصدار المحكمة لآرائها الاستشارية فإنها تتبع قواعد قانونية معينة، و لا يجب أن تخرج عن إطارها، أما بالنسبة لقيمة الآراء الاستشارية التي تصدرها فإنه ليس لديها قوة إلزامية إلا إذا اتفقت الدول على الالتزام بها.

و انطلاقا مما سبق فإننا سنتناول الجهات التي لديها الحق في استشارة محكمة العدل الدولية (الفرع الأول) ثم نتطرق إلى القواعد التي تحكم مباشرة المحكمة لوظيفتها الاستشارية (الفرع الثاني) ثم نبين القيمة القانونية للآراء الاستشارية (الفرع الثالث).

الفرع الأول

الجهات صاحبة الحق في استشارة محكمة العدل الدولية

لقد أضفى ميثاق الأمم المتحدة على الاختصاص الإفتائي لمحكمة العدل الدولية أهمية كبيرة، فبعدما كان حق طلب الفتوى من محكمة العدل الدولية الدائمة مقتصرا على جهازين رئيسيين للمنظمة الأممية والمتمثلان في الجمعية العامة و مجلس الأمن فقط و هو ما جاء في المادة 14 من عهد عصبة الأمم[1]، أصبح حق طلب الفتوى من محكمة العدل الدولية متاحا لباقي أجهزة هيئة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة بشرط الترخيص لها من الجمعية العامة.

و هو ما جاء في المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة التي ميزت بين نوعين من الأجهزة، فالجمعية العامة و مجلس الأمن لهما حقا أصليا (مباشرا) في طلب الرأي الإفتائي من محكمة العدل الدولية دون أن يتوقف الأمر على صدور إذن من جهاز آخر(الفقرة الأولى)، أما فيما يخص باقي أجهزة هيئة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة فإن لها حقا مكتسبا (غير مباشر) في طلب الرأي الاستشاري من المحكمة الدولية وذلك بعد حصولها على ترخيص من الجمعية العامة (الفقرة الثانية).

و ما يلاحظ في هذا الإطار كذلك أن المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة قد استبعدت من نطاقها كلا من الدول و المنظمات الدولية و الأفراد و بعض من أجهزة هيئة الأمم المتحدة، إذ لا يحق لهم طلب الرأي الاستشاري من المحكمة (الفقرة الثالثة).

[1] تنص المادة 14 من عهد عصبة الأمم على أنه: « يعد المجلس مشروعات بشأن إنشاء محكمة دائمة للعدل الدولي ويقدمها إلى أعضاء العصبة للموافقة عليها، تختص المحكمة للنظر و الفصل في أي نزاع له صفة دولية يقوم أطرافه برفعه إليها وللمحكمة أن تصدر فتوى في أي نزاع أو مسألة تحال إليها من المجلس أو الجمعية ».

الفقرة الأولى

الأجهزة صاحبة الحق المباشر في استشارة محكمة العدل الدولية

طبقا لنص المادة 1/96 من ميثاق الأمم المتحدة فإن الجمعية العامة و مجلس الأمن هما الجهازان الوحيدان اللذان خولهما الميثاق حقا أصليا أو مباشرا في اللجوء على محكمة العدل الدولية من أجل طلب رأيها الاستشاري[1] بشأن أية مسألة قانونية، و ما يعزز هذا القول حقيقة أنه بالنسبة لباقي أجهزة الأمم المتحدة و المنظمات المتخصصة المرتبطة بها فإن المسائل القانونية التي يجوز لها استفتاء محكمة العدل الدولية بشأنها يجب أن تكون من المسائل القانونية الداخلة في نطاق أعمالها و هو ما جاء في المادة 2/96 من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

و فيما يخص طبيعة الإلزام بالنسبة للجمعية العامة و مجلس الأمن في استشارة المحكمة فإن ميثاق الأمم المتحدة لم يورد نصا صريحا بشأنه و ترك ذلك في دائرة الاختلافات الفقهية التي تمخضت عن ظهور اتجاهان فقهيان أحدهما يرى أن قيام الجهاز المعني باستشارة المحكمة هو التزام واقع عليه و بالتالي فإن من الواجب عليه الوفاء به ما لم تكن المصلحة العامة للمنظمة ككل تتطلب خلاف ذلك، أما الاتجاه الآخر فإنه يرى عدم إلزام الجهاز المعني باستشارة محكمة العدل الدولية و ذلك طبقا لما جاء في المادة 2/96 من الميثاق، و القول بعكس ذلك يعني المساواة في المرتبة بين الاختصاص الاستشاري و الاختصاص الإلزامي.

غير أن الممارسة العملية تؤيد و تؤكد الاتجاه القائل بعدم إلزام الجمعية العامة أو مجلس الأمن باستشارة المحكمة، فطبقا للقواعد العامة لممارسة الاختصاص الاستشاري فإن الجهازين غير ملزمين باستشارة المحكمة إلا بموجب نص صريح كما هو عليه الحال في بعض الاتفاقيات التي عقدتها هيئة الأمم المتحدة مع بعض الدول، فالجمعية العامة هي التي قبلت أن تلزم نفسها مسبقا بطلب الرأي الاستشاري.[3]

و لا يكون لجوء الجمعية العامة على محكمة العدل الدولية من أجل استفتائها إلا بعد حصول قرارها بطلب الرأي الاستشاري على موافقة (واحد و خمسون بالمائة) من الأعضاء الحاضرين أي على الأغلبية

---

[1] **Michel Lascombe**, Droit international Public, Dalloz, Paris, 1996,P 117.

[2] **أحمد حسن الرشيدي**، الوظيفة الإفتائية لمحكمة العدل الدولية و دورها في تفسير و تطوير سلطات و اختصاصات الأجهزة السياسية للأمم المتحدة، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م.ن، 1993، ص 87، 88.

[3] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، لاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، ط 1 ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015، ص 45، 46.

البسيطة ، فقرار الجمعية العامة لا يتناول مسألة من المسائل الهامة لذلك فإنه من غير الضروري حصول القرار على أغلبية الثلثين.

غير أن الأمر لا يسير هكذا حين نصل إلى كيفية تصويت مجلس الأمن فيما يتعلق بقرار طلب الرأي الاستشاري من المحكمة لأن هناك من الفقهاء من يعتقد بأن قرار مجلس الأمن يعتبر قرارا أساسيا[1] و بالتالي فإنه يحتاج لصدوره أغلبية تسعة أصوات من بينها أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين[2]، و لذلك فإنه يمكن لأحد الأعضاء الدائمين عرقلته باستخدام حق الفيتو.

و لكن حسب رأي بعض الفقهاء فإن هذا القرار هو من الناحية القانونية قرار إجرائي بحت إذ أن المطلوب من المحكمة هو استصدار رأي استشاري و هو ليس من الإلزام القانوني بشيء[3]، و من ثم فهو لا يحتاج لصدوره إجماع إيجابي لأصوات الأعضاء الدائمين[4]، و بالتالي فإنه لا يجوز استعمال حق الفيتو من قبل الدول الخمسة الدائمة العضوية بمجلس الأمن.

و في الحقيقة فإنه يجب التمييز بين الموضوعات التي ينصب عليها طلب الرأي الاستشاري، فإذا كان الرأي يتعلق بمسألة إجرائية فإنه لا يمكن استخدام حق الفيتو[5]، أما إذا كان الرأي يتعلق بمسألة موضوعية فإنه يمكن للدول الخمسة الدائمة العضوية استعمال حق الفيتو.[6]

---

[1] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 206.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 53.

[3] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 206.

[4] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 53.

[5] لقد تم استعمال حق الفيتو فيما يخص طلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية لما عرضت "القضية الاندونيسية"على مجلس الأمن عام 1947، حيث اقترحت بلجيكا سؤال محكمة العدل الدولية عن مدى اختصاص مجلس الأمن ببحث هذه القضية أو أمثالها من القضايا، إلا أن معارضة الاتحاد السوفيتي لهذا الطلب صرف النظر عن هذا الموضوع.

فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري ، المرجع السابق، ص 206.

[6] **منتصر سعيد حمودة**، المرجع السابق، ص 270.

الفقرة الثانية

الأجهزة صاحبة الحق الغير مباشر في استشارة محكمة العدل الدولية

لقد استهلت المادة 2/96 من ميثاق الأمم المتحدة بعبارة « و لسائر فروع الهيئة » من دون إعطاء أي توضيح حول من تكون الأجهزة الرئيسية و الفرعية التي ترخص لها الجمعية العامة باستفتاء محكمة العدل الدولية.

وعند الرجوع إلى سلوك الجمعية العامة اللاحق باعتبارها صاحبة الاختصاص في هذا الشأن فإننا نجد أن الخلاف حول تفسير عبارة المادة 2/96 من الميثاق قد ثار في أكثر من مناسبة و منذ السنوات الأولى حياة هيئة الأمم المتحدة، حيث قد ثار هذا الخلاف على سبيل المثال عند مناقشة سلطة الجمعية العامة في الترخيص "للجنة المؤقتة" أي "الجمعية الصغيرة" باستفتاء المحكمة عام 1948، و الذي برزت حوله وجهتي نظر متعارضتين، بحيث جاءت وجهة النظر الأولى معارضة منح الترخيص للجنة المؤقتة باستفتاء المحكمة معتبرة أنها جهاز فرعي للجمعية العامة و أن عبارة المادة 2/96 من الميثاق تقرر ضمنيا أن الأجهزة الرئيسية فقط هي التي يمكن أن تمنحها الجمعية العامة ترخيصا باستفتاء المحكمة، في حين جاءت وجهة النظر الثانية مؤيدة منح اللجنة المؤقتة ترخيصا باستفتاء المحكمة و اعتبرت أن سلطة استفتاء المحكمة مقررة لأجهزة الأمم المتحدة سواء كانت أجهزة رئيسية أم فرعية.

وقد قامت الجمعية العامة بتبني وجهة النظر الثانية حيث أصدرت قرارها رقم (3/96) بتاريخ 3 ديسمبر 1948 بالترخيص للجنة المؤقتة باستشارة المحكمة، ثم قامت بتجديد هذا الترخيص إلى أجل غير مسمى و ذلك بموجب قرارها رقم (4/295) بتاريخ 21 نوفمبر 1949، و قد اعتبرت الجمعية العامة أن ترخيصها للجنة المؤقتة في الحالتين مبني على نص المادة 2/96 من ميثاق الأمم المتحدة، حيث بقيت الجمعية العامة مستمرة في سيرها على هذا المنوال[1]، فهي قد فسرت عبارة « و لسائر فروع الهيئة » تفسيرا واسعا لتشمل أجهزة هيئة الأمم المتحدة الرئيسية و الفرعية كافة، إذ أن نص هذه العبارة لا يمنع صراحة أو ضمنا مثل هذا التفسير، فضلا عن أن هذا التفسير الواسع تحبذه الاعتبارات العملية و أهمية الاختصاص الاستشاري في نطاق النظام القانوني و السياسي للأمم المتحدة.

[1] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 100، 101.

لذلك فإن الجمعية العامة لم ترفض أي طلب قدم إليها من أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة سواء كانت أجهزة رئيسية أم فرعية للترخيص لها باستشارة محكمة العدل الدولية ما عدا حالة الأمانة العامة.[1]

و إلى جانب قيام الجمعية العامة بالترخيص لأجهزة هيئة الأمم المتحدة سواء الرئيسية منها أو الفرعية فإنها ترخص كذلك للوكالات المتخصصة المرتبطة بالهيئة الأممية أيضا، شريطة أن يكون موضوع طلب الرأي الاستشاري من بين المسائل القانونية الداخلة في نطاق أعمالها.

كما يعود للجمعية العامة الحق في أن تقرر منح تفويض عام لهذه الأجهزة و الوكالات إذا قامت بطلب ذلك منها، و ذلك حتى تتمكن من طلب رأي المحكمة الاستشاري مباشرة دون الرجوع إلى الجمعية العامة في كل مرة على حدة.[2]

و بالنظر لسلوك الجمعية العامة في تفسيرها لعبارة « و لسائر فروع الهيئة » الواردة في المادة 2/96 من الميثاق فإنه يمكن تقسيم الأجهزة التي يمكن أن ترخص لها الجمعية العامة باستشارة المحكمة إلى: الأجهزة الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة و الأجهزة الفرعية لهيئة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة المرتبطة بهيئة الأمم المتحدة.

أولا: الأجهزة الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة

بعد استثناء محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز المنوط به مهمة إعطاء الفتاوى و كذلك استثناء الجمعية العامة و مجلس الأمن باعتبارهما الجهازين اللذين خولهما الميثاق سلطة مباشرة في استفتاء المحكمة، فإن الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة الواردة على سبيل الحصر وفقا لما جاء في المادة 1/7 من ميثاق الأمم المتحدة و التي تستطيع الحصول على ترخيص من الجمعية العامة لاستشارة المحكمة هي ثلاث أجهزة رئيسية، غير أنه بسبب رفض الجمعية العامة منح الأمانة العامة ترخيص باستفتاء المحكمة فإنه لن يتبقى من الأجهزة الرئيسية التي تسمح لها الجمعية العامة باستفتاء المحكمة سوى جهازين رئيسيين هما المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و مجلس الوصاية.

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص38.

[2] **فؤاد شباط، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 207.

1- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي

إعمالا لنص المادة 2/96 من ميثاق الأمم المتحدة فإن الترخيص الذي تمنحه الجمعية العامة لجهاز معين من أجل استشارة المحكمة قد يكون بناء على طلب يتقدم به إليها الجهاز المذكور و قد يكون بناء على مبادرة من الجمعية العامة نفسها، و يعد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي من أول أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الذي طلب من الجمعية العامة منحه ترخيصا باستفتاء محكمة العدل الدولية، حيث اتخذ قراره هذا بتاريخ 21 جوان 1946 و الذي طالب من خلاله الجمعية العامة بالترخيص له باستفتاء المحكمة الدولية حول كافة المسائل القانونية التي تثور في إطار ممارسته لأعماله، بما في ذلك المسائل القانونية المتصلة بالعلاقات المتبادلة بين الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة.[1]

ونتيجة للطلب المقدم من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي فإن الجمعية العامة قد رخصت له باستشارة المحكمة و ذلك بموجب قرارها رقم (1/98) بتاريخ 11 ديسمبر 1946.[2]

2- مجلس الوصاية

على عكس المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لم يقم مجلس الوصاية بطلب ترخيص إلى الجمعية العامة من أجل منحه ترخيص باستشارة محكمة العدل الدولية بشأن الأعمال القانونية التي تدخل في نطاق أعماله[3]، و إنما جاءت المبادرة من طرف الجمعية العامة نفسها و ذلك خلال دورتها الثانية عام 1947 عند مناقشتها المسائل الخاصة بضرورة أن تعمل أجهزة الأمم المتحدة على الاستفادة من الاختصاص الاستشاري للمحكمة[4]، حيث قامت بإصدار قرارها رقم (2/171) بتاريخ 14 نوفمبر 1947 رخصت بموجبه لمجلس الوصاية باستشارة المحكمة، و قد قامت بإصدار قرار آخر و هو القرار رقم (202) سنت 1948 و الذي حثت فيه مجلس الوصاية على استشارة المحكمة لمعرفة ما إذا كانت الأعمال التي تقوم بها الاتحادات

---

[1] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 102.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 55.

[3] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 105.

[4] **ريم صالح الزين**، الاختصاص الإفتائي لمحكمة العدل الدولية رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص 48.

الإدارية المتعلقة بالأقاليم الخاضعة للوصاية تدخل أو لا تدخل ضمن إطار الميثاق و في الحدود التي تنص عليها الاتفاقيات الخاصة بالوصاية.[1]

ثانيا: الأجهزة الفرعية لهيئة الأمم المتحدة

للأجهزة الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة الحق في إنشاء أجهزة فرعية لهذه الهيئة متى رأت أن هناك ضرورة لذلك من أجل القيام بوظائفها[2]، و لهذا فإنه منذ السنوات الأولى لإنشاء المنظمة الأممية قامت الأجهزة الرئيسية بها بإنشاء العديد من الأجهزة الفرعية.

إلا أنه على الرغم من كثرة و تنوع الأجهزة الفرعية[3] فإن الجمعية العامة لم ترخص إلا لجهازين فقط منها باستشارة محكمة العدل الدولية و هما "اللجنة المؤقتة" و "اللجنة الخاصة بطلبات إعادة النظر في أحكام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة.[4]

ففي 3 ديسمبر 1948 و بموجب قرار رقم (3/196) قامت الجمعية العامة بالترخيص "للجنة المؤقتة (الجمعية الصغيرة)" التي أنشأتها هي نفسها بتاريخ 13 نوفمبر 1947 باستشارة المحكمة فيما يتعلق بالمسائل القانونية التي تدخل في نطاق أعمالها، و بما أن هذا الترخيص كان محدد المدة فغن الجمعية العامة قد جددته مرة أخرى إلى أجل غير محدود و ذلك بموجب قرارها رقم (4/295) الصادر بتاريخ 2 نوفمبر 1949.

---

[1] لكن وعلى الرغم من إعطاء حق استشارة المحكمة لمجلس الوصاية إلا أنه لم يقم باستعماله و لم يطلب أي رأي استشاري من المحكمة.

نايف أحمد ضاحي الشمري، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 56.

[2] راجع: المواد 22 ، 29 ، 68 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] إن اللجنة المؤقتة (الجمعية الصغيرة) لم تحاول الاستفادة من الرخصة الممنوحة لها، في حين أن لجنة إعادة النظر في أحكام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة فقد تقدمت بطلب فتاوى من المحكمة.

أحمد حسن الرشيدي، المرجع السابق، ص 112، 113.

[4] **بوضرسة عمار**، المرجع السابق، ص 25.

أما فيما يتعلق بالجهاز الفرعي الثاني و المتمثل في "اللجنة الخاصة بطلبات إعادة النظر في أحكام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة" التي أنشأت عام 1955 فقد رخصت له الجمعية العامة باستشارة المحكمة بشأن المسائل القانونية التي تدخل في نطاق اختصاصه بموجب القرار رقم (10/957) الصادر بتاريخ 8 نوفمبر 1955.

ثالثا: الوكالات المتخصصة المرتبطة بهيئة الأمم المتحدة

يقصد بالوكالات المتخصصة جميع المنظمات و الأجهزة الدولية التي تباشر نشاطا معينا على وجه التحديد و يربط بينها و بين منظمة الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي و الاجتماعي باتفاقية خاصة تعرف باتفاقية الوصل[1]، حيث خول المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بأن يضع اتفاقات مع أي وكالة من الوكالات المتخصصة لتحديد الشروط التي بموجبها يوصل بينها و بين هيئة الأمم المتحدة، شريطة أن تعرض هذه الاتفاقيات على الجمعية للموافقة عليها.[2]

و تتميز هذه الوكالات بكونها منظمات دولية تقتصر على قطاع معين من قطاعات الحياة الدولية المعاصرة، و في كونها نوعا من المنظمات الدولية العالمية و كذلك بوجود نوع من التشابه في طريقة سيرها، و تعتبر العلاقة التي تربط الوكالات المتخصصة بهيئة الأمم المتحدة علاقة وثيقة لدرجة أن هذه الوكالات وهيئة الأمم المتحدة يطلق عليها اصطلاح "أسرة الأمم المتحدة".[3]

وفيما يخص منح الترخيص لهذه الوكالات من اجل استشارة المحكمة طبقا لما جاء في المادة 2/96 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن للجمعية العامة السلطة التقديرية في منحها إياه من عدمه، و على الرغم من ذلك فإن الجمعية العامة قد درجت على منح الترخيصات باستشارة المحكمة للوكالات المتخصصة بمقتضى اتفاقيات تحكم علاقة هذه الأخيرة مع هيئة الأمم المتحدة[4].

---

[1] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 112، 113.

[2] **ريم صالح الزين**، المرجع السابق، ص 51.

[3] **بن عامر تونسي**، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 234-236.

[4] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 59.

فمنحت ستة عشرة وكالة متخصصة[1] هذا الترخيص باستثناء البريد العالمي، و يعود السبب في عدم منحه هذا الترخيص إلى أنه لم يطالب به لأنه يقوم بتسوية النزاعات التي تقوم بين أعضائه عن طريق التحكيم و هو ما تؤكده المادة 32 من دستور الإتحاد.[2]

و تقوم الجمعية العامة بمنح الترخيص باستشارة المحكمة إما بمبادرة من جانبها أو بناء على طلب الجهاز المعني، كما قد تمنح الجمعية العامة هذا الترخيص بناء على طلب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي كذلك و ذلك بوصفه حلقة الوصل بين الجمعية العامة و بين الوكالات المتخصصة.[3]

غير أن الترخيص الذي تمنحه الجمعية العامة للوكالات المتخصصة باستشارة المحكمة ليس مطلقا وإنما يخضع لقيدين يتمثلان في:

القيد الأول: وجوب قيام الوكالة المتخصصة بإعلام المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في كل مرة تقوم فيها باستشارة محكمة العدل الدولية.

القيد الثاني: إن الوكالات المتخصصة تستطيع استشارة المحكمة بشأن أية مسألة قانونية تدخل في نطاق أعمالها، ماعدا المسائل القانونية المتعلقة بالعلاقة بين الوكالة المتخصصة و بين هيئة الأمم المتحدة أو بينها و بين وكالة متخصصة أخرى.[4]

---

[1] إن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة و التي رخصت لها الجمعية العامة باستشارة المحكمة هي ستة عشرة وكالة والمتمثلة فيما يلي:

منظمة العمل الدولية، منظمة الغذاء و الزراعة التابعة للأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للتعليم و العلوم و الثقافة، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي للتنمية و الإعمار،المؤسسة الإنمائية الدولية، المؤسسة المالية الدولية، صندوق النقد الدولي، منظمة الطيران المدني الدولية، إتحاد الاتصالات الدولية، منظمة المناخ الدولية، المنظمة الدولية للملكية الفكرية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة للتطوير الصناعي، الهيئة الدولية للطاقة الذرية.

ريم صالح الزبن، المرجع السابق، ص 50، 51.

[2] **ريم صالح الزبن**، المرجع السابق، ص 51.

[3] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 64.

[4] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 209.

و في حالة قيام نزاع بين وكالتين متخصصتين فإنهما يرجعان على المجلس الاقتصادي و الاجتماعي أو إلى الجمعية العامة، و هذان الجهازان هما من يستطيعان طلب استشارة محكمة العدل الدولية بخصوص هذا النزاع.[1]

و تجدر الإشارة إلى أن الطريقة التي صيغ بها نص المادة 2/96 من ميثاق الأمم المتحدة لم تحدد طبيعة الترخيص الممنوح من الجمعية العامة عن كان عاما أي يمكن إعطاؤه مرة واحدة ليشمل جميع الحالات المستقبلية أم خاصا أي يعطى لكل حالة على حدة، و هو ما أدى على ظهور رأيان فقهيان أحدهما يقول بخصوصية الترخيص و الآخر يقول بعموميته، و يبدوا أن الرأي القائل بعمومية الترخيص هو الراجح لأنه يسمح للهيئات و الوكالات المتخصصة المرخص لها باللجوء إلى المحكمة باستشارتها دون الرجوع إلى الجمعية العامة في كل حالة على حدة.

و مع ذلك فإن للجمعية العامة السلطة التقديرية بشأن عمومية أو خصوصية الترخيصات التي تمنحها لاستشارة المحكمة و بحسب كل حالة على حدة، إذ أن هناك حالات معينة ذات طبيعة خاصة تمنح فيها الجمعية العامة ترخيصات خاصة.

أما إذا لم تقم الجمعية العامة بتحديد طبيعة الترخيص إن كان عاما أو خاصا فإنه يعد ترخيصا عاما يشمل كافة المسائل القانونية التي تبرز في نطاق أعمال الأجهزة المعنية و لكل الحالات المستقبلية.[2]

و نحن مع الرأي الفقهي الذي يقول بعمومية الترخيص لأن منح الترخيص مرة واحدة و لكل الحالات المستقبلية يسهل على الوكالات المتخصصة القيام بأعمالها و عدم عرقلتها و تعطيل أعمالها بطلب الترخيص من الجمعية العامة في كل مرة تحتاج فيها إلى استشارة محكمة العدل الدولية، و هو ما سيؤدي إلى السير الحسن لأعمالها.

و فيما يخص إلزامية الترخيص الذي تمنحه الجمعية العامة للوكالات المتخصصة من أجل قيامها باستفتاء المحكمة فإن الممارسة العملية للأمم المتحدة تؤكد بأنه غير ملزم، سواء كان هذا الترخيص خاصا أم عاما و سواء منح بطلب من الوكالة المتخصصة نفسها أم أن الجمعية العامة هي من منحتها إياه من تلقاء

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 41.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 62، 63.

نفسها، إذ أن هذا الترخيص يعتبر حقا و ليس واجبا، و هو ما تبرره صيغة المادة 2/96 من ميثاق الأمم المتحدة.

غير أن الوكالات المتخصصة قد تكون ملزمة باستشارة المحكمة في بعض الأحيان استنادا إلى المادة 32 من اتفاقية الامتيازات و الحصانات الممنوحة للوكالات المتخصصة.

و يمنح الترخيص باستشارة المحكمة إلى المؤتمر العام للوكالة المتخصصة أو لجمعيتها العامة أو لمجلسها التنفيذي، فتتبع هذه الوكالات المتخصصة عند قيامها باستشارة المحكمة الإجراءات المنصوص عليها في مواثيقها و التي تكون متفقة مع الاتفاقيات التي ارتبطت بها مع هيئة الأمم المتحدة بواسطة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.[1]

الفقرة الثالثة

الجهات التي ليس لديها الحق في استشارة محكمة العدل الدولية

طبقا لما جاء في المادة 2/96 من ميثاق الأمم المتحدة فإن أجهزة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة المرتبطة بها وحدها لديها الحق في استشارة محكمة العدل الدولية بموجب الميثاق، و بالتالي فإن المنظمات الدولية الغير تابعة للأمم المتحدة و كذلك الدول لا يملكان الحق في استشارة المحكمة.

أولا: المنظمات الدولية الغير تابعة لهيئة الأمم المتحدة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت المنظمات الدولية إحدى القوى الرئيسية المؤثرة في النظام الدولي المعاصر، و خاصة بعد التسليم بامتلاكها للشخصية القانونية الدولية، و لذلك فإن الاتجاه الغالب في الفقه الدولي يرى ضرورة منحها حق استشارة محكمة العدل الدولية.[2]

و يبدو أن منح المنظمات الدولية الغير تابعة لهيئة الأمم المتحدة الحق في استشارة محكمة العدل الدولية في الوقت الحاضر أكثر أهمية من السابق، و ذلك لتطور مفهومي السلم و الأمن الدوليين و ضرورة توثيق العلاقات بين المنظمات الدولية و لاسيما أن الميثاق قد أشار إلى هذه العلاقة و إلى الدور الذي يمكن

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، المرجع نفسه، ص 60 ، 61.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، المرجع نفسه، ص 65.

أن تقوم به المنظمات الدولية الإقليمية كجامعة الدول العربية و الاتحاد الإفريقي و غيرها في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين، كما أن منحها الحق في استشارة المحكمة سيعوضها لدرجة معينة عن حرمانها من حق التقاضي أمامها.[1]

إلا أنه و على الرغم من صراحة المادة 2/96 من ميثاق الأمم المتحدة بشأن قصر سلطة استفتاء محكمة العدل الدولية على أجهزة هيئة الأمم المتحدة و على الوكالات المتخصصة المتصلة بها، فإن المنظمات الدولية الأخرى الغير تابعة للأمم المتحدة ليست ممنوعة تماما من التمتع بسلطة استشارة المحكمة، لأنه من الثابت أن الكثير من هذه المنظمات الدولية قد تقررت لها سلطة استفتاء المحكمة بموجب نصوص خاصة وردت في بعض المعاهدات و الاتفاقيات الدولية، و مثال ذلك أن النظام الأساسي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ينص على أن المنظمات التي تعترف باختصاص هذه المحكمة في النزاعات التي تثور مع موظفيها تستطيع أن تطلب فتاوى من محكمة العدل الدولية بشأن اختصاص المحكمة الإدارية و تكون هذه الفتاوى ملزمة.[2]

ثانيا: الدول

ليس للدول طلب الفتوى من محكمة العدل الدولية سواء كانت هذه الدول أعضاء في هيئة الأمم المتحدة أم لم تكن، و سواء كانت طرفا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أم لم تكن كذلك.[3]

و قد تم إقصاء الدول من حق استفتاء محكمة العدل الدولية بموجب المادة 14 من عهد عصبة الأمم، و قد أبقي على إقصائها في ظل ميثاق هيئة الأمم المتحدة و كذلك في ظل النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.[4]

---

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 42.

[2] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 128.

[3] **علي يوسف الشكري**، المنظمات الدولية و الإقليمية و المتخصصة: دراسة في عصبة الأمم و الأمم المتحدة و الجامعة العربية و منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الصحة العالمية و جمعية الهلال الأحمر الليبي ، ط 2، إيتراك للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 161.

[4] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 73.

فدور الدول فيما يخص الاختصاص الإفتائي يقتصر على تقديمها معلومات و بيانات حول الموضوع للمحكمة، بالإضافة إلى إمكانية مناقشتها للبيانات التي قدمتها دول أو هيئات أخرى و ذلك وفق شروط محددة.[1]

و من الأسباب التي أدت على حرمان الدول من استفتاء محكمة العدل الدولية، أنها تمتلك حق التقاضي أمامها إذا رغبت في ذلك وفقا لقواعد الاختصاص القضائي، أما إذا لم ترغب في ذلك فإن رأي استشاري غير ملزم لن يجدي نفعا في هذا الشأن.

غير أن الأمر يختلف بالنسبة للمسائل القانونية التي تبرز بين الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة و بين أجهزة الهيئة، و ذلك بسبب أنه لا يمكن مقاضاة أجهزة هيئة الأمم المتحدة أمام محكمة العدل الدولية، لذلك فإنه يجب منح الدول الأعضاء[2] حق استشارة المحكمة بخصوص تلك المسائل، و ذلك عن طريق إنشاء لجنة خاصة تابعة للجمعية العامة ترخص لها هذه الأخيرة باستشارة المحكمة، حيث تكون مهمة هذه اللجنة تقديم طلبات الآراء الاستشارية إلى محكمة العدل الدولية على نحو إلزامي بناءا على طلب إحدى الدول الأعضاء أو أكثر، و من المسائل القانونية التي تبرز في هذا الشأن مسألة مشروعية القرارات الصادرة من أجهزة الأمم المتحدة و خاصة قرارات مجلس الأمن، إذ ينبغي أن تمنح الدول المعنية حق استشارة المحكمة بخصوص مشروعية مثل تلك القرارات.[3]

وعلى أية حال فإن الدول تستطيع أن تقوم باستشارة محكمة العدل الدولية من خلال إحدى الأجهزة المصرح لها القيام بذلك و بشكل خاص من خلال الجمعية العامة أو مجلس الأمن[4]، حيث يجوز لدولة عضو في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن أن تعرض مشروع قرار تطلب فيه فتوى من محكمة العدل الدولية

---

[1] راجع: المادة 2/66، 4 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[2] و الدول غير الأعضاء في حالات معينة.

راجع المادة: 6/2 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 65.

[4] **بوضرسة عمار**، المرجع السابق، ص 28.

بشأن مسألة محددة، فإذا أقرت الجمعية العامة أو مجلس الأمن هذا المشروع فإنه يتم توجيه طلب الفتوى إلى المحكمة على أنه صادر من الجمعية العامة أو مجلس الأمن[1]

الفرع الثاني

القواعد التي تحكم مباشرة محكمة العدل الدولية لوظيفتها الاستشارية

إن هناك مجموعة من القواعد التي يجب أن تخضع لها محكمة العدل الدولية عند مباشرتها لوظيفتها الاستشارية فهي لا تتمتع بسلطة مطلقة في ذلك، حيث يجب أن يكون الجهاز طالب الرأي الاستشاري مختصا بذلك (الفقرة الأولى)، كما أن طلب الاستشارة يجب أن يكون منصبا على مسألة ذات طبيعة قانونية (الفقرة الثانية)، بالإضافة إلى موافقة الدول المعنية بالمسألة موضوع الرأي الاستشاري (الفقرة الثالثة).

وحتى مع توافر هذه القواعد الثلاثة من أجل انعقاد اختصاص محكمة العدل الدولية الاستشاري، فإن المحكمة ليست مجبرة أن توافق على طلب الرأي الاستشاري المقدم لها، و بمعنى آخر فإن لها سلطة تقديرية في تقرير اختصاصها الاستشاري و ممارسته من عدمه (الفقرة الرابعة).

الفقرة الأولى

اختصاص الجهاز طالب الرأي الاستشاري

إن المقصود باختصاص الجهاز طالب الرأي الاستشاري هو ضرورة أن يكون الجهاز المتقدم بطلب رأي المحكمة الاستشاري مختصا قانونا بذلك، أي أن يكون هذا الجهاز مخولا الحق في استشارة المحكمة طبقا للمادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة و المادة 65 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أو طبقا لأية نصوص أخرى قد ترد في الدستور المنشئ للجهاز نفسه.

فيتقدم هذا الجهاز بطلب الرأي الاستشاري من المحكمة باستقلال أي بدون تدخل من جانب جهاز آخر كما هو الحال بالنسبة للجمعية العامة و مجلس الأمن، كما يمكن أن يتقدم بطلبه هذا عن طريق تدخل جهاز آخر كما هو الحال بالنسبة لباقي أجهزة هيئة الأمم المتحدة و بالنسبة للوكالات المتخصصة المرتبطة بها.

[1] **غازي حسن صباريني**، المرجع السابق، ص 89.

ولهذا فإن الأجهزة التي تحتاج إلى تدخل من جانب جهاز آخر أي تحتاج إلى ترخيص من الجمعية العامة، فإنه لابد لها من الحصول على الترخيص المذكور حتى يتسنى لها استشارة المحكمة و بعبارة أخرى حتى يتوافر شرط اختصاص الجهاز طالب الرأي الاستشاري.[1]

ومسألة عدم اختصاص الجهاز طالب الرأي الاستشاري تثيرها المحكمة من تلقاء نفسها، و لهذا فإنه يجب على محكمة العدل الدولية القيام بفحص طلب الرأي الاستشاري و دراسته من كافة جوانبه.[2]

الفقرة الثانية

طبيعة المسألة موضوع الرأي الاستشاري

على خلاف موضوع الدعاوى التي ترفعها الدول أمام محكمة العدل الدولية و التي تشمل ما يتفق الأطراف على عرضه على المحكمة سواء كانت أمورا ذات طابع قانوني أو كانت أمورا ذات طابع سياسي، فإن استقراء نص المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة بفقرتيها الأولى و الثانية يفيد أن الموضوعات التي يمكن طلب آراء استشارية بشأنها هي المسائل القانونية.[3]

غير أن مفهوم المسألة القانونية لم يرد تحديده في نصوص ميثاق الأمم المتحدة و لا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و لا حتى في اللائحة الداخلية للمحكمة، و مع ذلك فإن محكمة العدل الدولية تسعى في أغلب آرائها الاستشارية التي أصدرتها إلى رسم حدود اختصاصها الاستشاري و لاسيما المقصود بالمسائل القانونية، و ذلك لأن الطبيعة القانونية للمسألة موضوع الرأي الاستشاري المطلوب تعد شرطا لانعقاد الاختصاص الاستشاري للمحكمة، حيث أنه إذا لم تكن المسألة المعروضة أمام المحكمة مسألة قانونية فإن المحكمة لن تستطيع ممارسة سلطتها التقديرية و عليها أن تعلن عدم اختصاصها لأن السلطة التقديرية لم تثبت للمحكمة إلا إذا ثبت أولا أن المسألة المعروضة عليها ذات طبيعة قانونية.

وبإمكان أية دولة من الدول المعنية بالمسألة موضوع الرأي الاستشاري أن تدفع بعدم اختصاص محكمة العدل الدولية لعدم قانونية المسألة، كما يمكن للمحكمة أن تثير هذه المسألة من تلقاء نفسها.

---

[1] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 179، 180.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 74.

[3] **بوضرسة عمار**، المرجع السابق، ص 29.

وهو ما حدث في الرأي الاستشاري بشأن قضية "الصحراء الغربية" عام 1975 [1]، حيث و بمناسبة هذه القضية رفع إشكال جوهري إلى محكمة العدل الدولية و ذلك من أجل الإجابة على سؤالين محددين يتمثلان في:

– هل كانت الصحراء الغربية أرضا بدون سيد؟

و إذا جاء رد المحكمة سلبي في هذا الموضوع فإن عليها أن تحدد الروابط التي كانت بين هذا الإقليم و كل من المملكة المغربية و المجموع الموريتاني؟ [2]

فعلى الرغم من أن محكمة العدل الدولية لاحظت عدم ادعاء أية دولة من الدول التي ظهرت أمامها بأن السؤالين اللذين طرحا عليها لا يعدا مسألتين قانونيتين إلا أنها وجدت أنه من الضروري التعرض للمسألة بعمق نظرا للشكوك التي أثيرت حول الطابع القانوني للسؤالين في الظروف الخاصة بهذه القضية.

و قد اعتمدت المحكمة على التعريف الذي أعطاه القاضي " Charles De Visscher " للمسألة القانونية[3]، حيث اعتبرت المحكمة بأن السؤالين اللذين طرحا عليها قابلين بطبيعتهما لإجابة تستند إلى القانون، بل يصعب في الحقيقة تقديم إجابة لهما تستند إلى أساس آخر، و بالتالي فإن محكمة العدل الدولية اعتبرت السؤالين المطروحين عليها بشأن هذه القضية ذات طابع قانوني.

وبالإضافة إلى ذلك فإن محكمة العدل الدولية قد أكدت عدم اكتراثها بالدوافع السياسية أو الأسباب الكامنة وراء صدور قرار طلب الرأي الاستشاري، لأن تقدير الاعتبارات السياسية لا يدخل في اختصاص المحكمة و لا يكون رأيا عن مسألة قانونية ضمن المعنى الوارد في المادتين 96 من ميثاق الأمم المتحدة و1/65 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

---

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 89،90.

[2] **إسماعيل معراف غالية**، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص109.

[3] عرف القاضي " Charles De Visscher " المسألة القانونية بأنها: « أي مسألة يمكن تقديم إجابة لها تستند إلى القانون» **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 90.

كما أن المحكمة لا يمكنها أن ترفض النظر إلى الخلفية السياسية للمسألة المطروحة أمامها لأن الرأي الذي يستند على تعليل قانوني محض و مجرد عن الإطار السياسي لا يؤدي الدور المرجو منه، فالاعتبارات السياسية يمكنها أن تحفز الجهاز السياسي على اللجوء إلى المحكمة من أجل استشارتها.[1]

وهو ما حصل بخصوص "الرأي الاستشاري الخاص بالآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، حيث احتجت بعض الدول المعارضة لإصدار محكمة العدل الدولية لهذا الرأي الاستشاري بأنه يجب على المحكمة ألا تمارس ولايتها القضائية لأن الطلب يتعلق بقضية هي موضع خلاف بين فلسطين و إسرائيل، و هي القضية التي لم توافق إسرائيل على ممارسة المحكمة ولايتها القضائية فيها.[2]

و إلى جانب ذلك فإن إسرائيل قامت برفض التعاون بخصوص إصدار المحكمة لرأيها الاستشاري حول هذه القضية المتعلقة بقانونية الجدار العازل بدعوى عدم وجود صلاحية للمحكمة من أجل البحث في هذه القضية، و في الوثيقة المقدمة من طرف إسرائيل بررت إدعاءها هذا بكون القضية هي قضية سياسية وليست قضية قانونية، و أن الإطار اللائق لبحث هذه القضية هو إطار العلاقات الثنائية ما بينها و بين فلسطين، فردت محكمة العدل الدولية بأغلبية الأصوات الإدعاء القائل بعدم وجود الصلاحية[3]، حيث أشارت المحكمة إلى أن كون هذه المسألة ذات جوانب سياسية أيضا فذلك « ليس كافيا لأن يجردها من طبيعتها بوصفها "مسألة قانونية"، ولأن "يجرد المحكمة من اختصاص أعطاها إياه صراحة نظامها الأساسي..."، و لا تستطيع المحكمة رفض التسليم بالطابع القانوني لمسألة تدعوها لأداء مهمة هي قضائية في جوهرها ».

و قد خلصت المحكمة عام 2004 في رأيها الاستشاري حول "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة" إلى أن الجدار أو السياج الأمني الذي تشيده إسرائيل يعد انتهاكا لقواعد ومبادئ معينة في القانون الدولي، و أنه يجب تفكيك السور في الحال، و أن إسرائيل ملزمة بالتعويض عما لحق بالممتلكات الفلسطينية من أضرار جراء ذلك.[4]

---

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، المرجع نفسه، ص 90، 91.

[2] **روزالين هيجنز**، المرجع السابق، ص 21.

[3] **سهيل حسن الفتلاوي**، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة – أجهزة الأمم المتحدة –، المرجع السابق، ص 293.

[4] **روزالين هيجنز**، المرجع السابق، ص 22، 23.

و على الرغم من قيام محكمة العدل الدولية في أغلب آرائها الاستشارية التي أصدرتها بتبيين المقصود بالمسائل القانونية، و حتى لو قام واضعي ميثاق الأمم المتحدة و النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بإلغاء التفرقة الغير منطقية بين النزاع القانوني و المسألة القانونية و التي كانت موجودة في المادة 14 من عهد عصبة الأمم و هو إنجاز مهم.[1]

إلا أن ذلك لا يبرر لهم عدم وضعهم تعريف يبينون من خلاله المقصود بالمسألة القانونية، حيث نعتقد أن ذلك الأمر كان واجبا عليهم فهم قد أغفلوا جانبا مهما و هو حسب رأينا يعتبر فراغ قانوني أو ثغرة قانونية في ميثاق الأمم المتحدة الذي يعد بمثابة دستور لهيئة الأمم المتحدة، و بالتالي كان عليه أن لا يغفل عن نقطة مهمة كهذه و يترك للدول الحرية في الاحتجاج حول قانونية مسألة من المسائل موضوع الرأي الاستشاري من عدمه، و هو ما يؤدي كذلك كما نعتقد إلى عرقلة المحكمة في أداء مهامها بسرعة و على أكمل وجه.

الفقرة الثالثة

موافقة الدول المعنية بالمسألة موضوع الرأي الاستشاري

يقصد بالموافقة هنا قبول الدولة أو الدولة المعنية أساسا أو بصفة مباشرة بالمسألة موضوع الرأي الاستشاري المطلوب، و تتحقق هذه الموافقة بأية صيغة من صيغ التعبير عن القبول.[2]

و قد أثار التكييف القانوني لشرط الموافقة خلافا واسعا في الفقه الدولي، فظهرت ثلاث اتجاهات فقهية في هذا المجال، حيث جاء الاتجاه الأول الذي يكاد أن يكون هو الغالب قائلا بلزومية موافقة الدول المعنية أساسا بالمسألة موضوع الرأي الاستشاري، ليأتي الاتجاه الثاني على النقيض تماما من الاتجاه الأول و الذي يقول بعدم لزومية موافقة الدول المعنية، أما الاتجاه الثالث فإن أنصاره يرون بأن موافقة الدول المعنية قد تكون لازمة و قد لا تكون كذلك، حيث أن ذلك يكون تبعا لطبيعة الموضوع المراد استشارة المحكمة بشأنه وتبعا لطبيعة الدوافع التي تتستر وراء القرار الخاص بطلب الرأي الاستشاري.[3]

---

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 85.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، المرجع نفسه، ص 77.

[3] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 202.

و نلاحظ هنا أنه لم يتم تناول هذا الموضوع كذلك لا في ميثاق الأمم المتحدة و لا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فجاء رأي محكمة العدل الدولية الدائمة ليحسم الخلاف و من بعده كذلك رأي محكمة العدل الدولية، حيث استقر رأي محكمة العدل الدولية الدائمة على أن مسألة موافقة الدول المعنية بالمسألة موضوع الرأي الاستشاري مسألة ملاءمة قضائية و ليست شرطا لانعقاد اختصاصها الاستشاري، ففي رأيها الاستشاري الذي أصدرته بتاريخ 1 نوفمبر 1925 بشأن قضية "الموصل" (قضية الحدود بين العراق و تركيا) لم تكترث المحكمة الدائمة لمعارضة تركيا و اعتبرتها معارضة نظرية لا تحول بينها و بين إعطاء رأيها الاستشاري المطلوب.

كذلك ذكرت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بشأن تفسير معاهدات السلام (المرحلة الأولى) عام 1950 : « أنه ما من دولة تستطيع أن تمنع المحكمة من إعطاء رأي استشاري تعده الأمم المتحدة ضروريا للاهتداء به في أسلوب العمل الذي يجب أن تسلكه »، و قد أكدت محكمة العدل الدولية على أن موافقة الدول المعنية شرط أساسي في الاختصاص القضائي من دون الاختصاص الاستشاري حتى لو كان موضوع الرأي الاستشاري المطلوب مسألة قانونية مثارة بالفعل بين الدول لأن الرأي الاستشاري ذو طابع استشاري غير ملزم، و هو مقرر للجهاز المختص قانونا بطلبه دون الدول بصفتها هذه.

كما أشارت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بشأن "قضية التحفظات" الصادر في 28 ماي 1951 عدم ضرورة اشتراط تراضي الدول من أجل إصدار المحكمة لرأيها الاستشاري.[1]

إذن فإن قضاء محكمة العدل الدولية و كذلك قضاء سابقتها محكمة العدل الدولية الدائمة قد استقرا على أن مسألة موافقة الدول المعنية أساسا بالمسألة موضوع الرأي الاستشاري ليس شرطا من أجل انعقاد الاختصاص الاستشاري، إذ أن موقف محكمة العدل الدولية بهذا الخصوص جاء مرنا لدرجة أن المحكمة لم ترى في تخلفه عقبة تمنعها من مباشرة اختصاصها الاستشاري.[2]

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 81، 82.

[2] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 214.

الفقرة الرابعة

السلطة التقديرية للمحكمة في مباشرة اختصاصها الاستشاري

بالنظر إلى نص المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة و نص المادة 65 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية فإننا نجد أنهما جاءا بصيغة جوازية حول الاستجابة لطلب الرأي الاستشاري المقدم لمحكمة العدل الدولية، و هو الأمر الذي يعني أن المحكمة غير مجبرة بالرد على هذا الطلب[1]، إذا رأت مبررا لذلك أي أن للمحكمة سلطة تقديرية في هذا الصدد.

و هو ما أكدته محكمة العدل الدولية الدائمة عام 1923 عندما طلب منها إبداء رأيها الاستشاري في "معاهدة دوربا" و التصريح الملحق بها و المتعلقين باستقلال "كاريليا الشرقية" حيث رفضت الإجابة عن هذا الطلب لأنها بعد فحص المستندات التي عرضت عليها وجدت أن الموضوع يتعلق بنزاع بين "الاتحاد السوفياتي و فنلندا"، و أن الاتحاد السوفياتي ليس عضوا في عصبة الأمم كما أنه رفض رفضا قطعيا أن يساهم في طلب الرأي الاستشاري.[2]

فمحكمة العدل الدولية الدائمة قد أدركت منذ البداية أن لديها سلطة تقديرية في إصدار الرأي الاستشاري من عدمه، و بما أن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية قد بني في الأساس في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الدائمة، فإنه يمكن القول أن محكمة العدل الدولية تتمتع بسلطة تقديرية واسعة بصدد مباشرة اختصاصها الاستشاري، بل إن الأستاذ " Kelsen " يرى أن للمحكمة في أي وقت من دون الحاجة إلى وجود مبررات أن ترفض إعطاء الآراء الاستشارية إعمالا لسلطتها التقديرية.[3]

و قد أكدت محكمة العدل الدولية في أكثر من مناسبة أن الفقرة الأولى من المادة 65 من نظامها الأساسي يجب تفسيرها على أنها تقر لها بالسلطة التقديرية في رفض إعطاء الرأي الاستشاري حتى مع توافر

---

[1] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 86.

[2] **سليمان شريفي**، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، بحث لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، المعهد الوطني للتعليم العالي للعلوم القانونية و الإدارية،1985، ص 74.

[3] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 98، 99.

شروط إصداره، و بما أن إصدار الرأي الاستشاري يشكل مساهمة في نشاط منظمة الأمم المتحدة فإنه من حيث المبدأ لا يمكنها رفض إصدار هذا الرأي.

فنظرا لمسؤولياتها كجهاز قضائي رئيسي لهيئة الأمم المتحدة مهمتها إصدار الأحكام و الآراء الاستشارية في المسائل المعروضة غليها فإنها لا يمكنها أن ترفض إصدار الرأي الاستشاري ما لم تكن هناك مبررات حاسمة لكي تفعل ذلك كأن لا يكون النزاع من طبيعة قانونية[1] أو كأن تكون المعلومات التي لديها ليست كافية.[2]

و الثابت في تاريخ محكمة العدل الدولية أنها في إطار ممارسة سلطتها التقديرية لم يسبق لها أن رفضت تقديم آراء استشارية، كذلك فإن محكمة العدل الدولية قد أكدت في قضية "الجدار العازل الإسرائيلي" عام 2004 أن مسألة قبول اختصاص محكمة العدل الدولية من قبل أطراف النزاع لا علاقة له و لا يؤثر على اختصاصها بإصدار الاستشارة.

فالرأي الاستشاري لا يلزم أحدا سواء كانوا أطرافا في النزاع أم كانوا دولا أخرى، و عليه فإن المحكمة تؤكد أنه لا يمكن لأي طرف عضو أو غير عضو في الأمم المتحدة أن يمنعها من إصدار رأي استشاري طلبته الجمعية العامة إذا رأت ملاءمة إصداره.[3]

و تملك محكمة العدل الدولية السلطة التقديرية من ناحية تحديد اختصاصها الاستشاري و من ناحية ممارسته، ففي رأيها الاستشاري الصادر بشأن قضية " النفقات" عام 1962 ميزت المحكمة بوضوح بين سلطتها التقديرية لتحديد اختصاصها و لتحديد ممارسته، حيث أن محكمة العدل الدولية عند تقديرها أن المسألة موضوع الرأي الاستشاري المطلوب تدخل في نطاق اختصاصها فإن لها أيضا سلطة تقديرية في ممارسة هذا الاختصاص، أي أنها غير ملزمة بإعطاء الرأي الاستشاري في المسألة المذكورة.

---

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 238.

[2] **محمد طلعت الغنيمي**، المرجع السابق، ص 763.

[3] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 238، 239.

و أيضا: **منتصر سعيد حمودة**، المرجع السابق، ص 272.

كما ذكرت المحكمة كذلك في نفس الرأي الاستشاري المتعلق بقضية "النفقات" أنه يجب أن تكون لها حرية واسعة في فحص العناصر المناسبة التي تملكها لكي يتكون لديها رأي قانوني سليم بشأن المسألة المطروحة أمامها.

و تملك محكمة العدل الدولية كذلك سلطة تقديرية واسعة بشأن حدود الإجابة عن السؤال المطروح عليها دون أن تتقيد بحدود المطلوب كما هو الحال في اختصاصها القضائي بل يمكنها في هذا الإطار تجاوز المطلوب، ففي رأيها الاستشاري بشأن قضية "مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" عام 1996 جاوبت المحكمة على سؤال لم يطرح عليها في الأصل حين قالت أن الدول ملزمة بمتابعة إكمال المفاوضات المؤدية لنزع السلاح النووي في المستقبل.

كذلك فإن السلطة التقديرية لمحكمة العدل الدولية تخولها إصدار رأي يكون حلا وسطا بين إصدار الرأي أو الامتناع عن إصداره للخروج من المأزق الذي سيكلفها ثمنا باهظا لو أصدرت رأيا حاسما أو امتنعت عن إصداره، ففي نفس رأيها الاستشاري السابق بخصوص قضية "الأسلحة النووية" استخلصت المحكمة أن «استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يخرق قانون النزاعات المسلحة، غير أنها لا تعرف فيما إذا كانت هذه التصرفات مشروعة على افتراض أنها تستند إلى الدفاع عن النفس و تكون ضرورية لبقاء الدولة .

فالمحكمة دفعت هنا بعدم وجود قانون يحكم الموضوع أو بعدم وضوح النص، و دفع المحكمة هنا يؤكد السلطة التقديرية التي تتمتع بها في مجال اختصاصها الاستشاري التي تقف فيه المحكمة موقف المستشار القانوني الذي يرشد مستشيره و يقدم له معلومات قانونية، حيث يجوز لها عند أداء هذه الوظيفة إعلام مستشيرها بأن القانون ناقص أو يفتقد إلى الوضوح بالنسبة لمسألة معينة.[1]

و من خلال ما تقدم فإنه يتضح أن لمحكمة العدل الدولية سلطة تقديرية أصلية لأنه إذا لم يتم الاعتراف لها بهذه السلطة سيكون من الصعب كفالة استقلالها و حيادها الكاملين في مواجهة الأجهزة

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 100، 101.

و أيضا:

Special Issue The Advisory Opinion Of The International Court Of Justice On The Legality Of Nuclear Weapons And International Humanitarian Law, International Review Of The Red Cross, N° 316, Geneva, January – February 1997, p 30.

السياسية التي تتعامل معها في نطاق النظام القانوني و السياسي لمنظمة الأمم المتحدة، و لكن هذه السلطة التقديرية، يجب أن تفسر في ضوء روح الميثاق و ما يستلزم من ضرورات التعاون الكامل بين أجهزة الأمم المتحدة بالاتجاه الذي يلزم محكمة العدل الدولية إعطاء الاستشارة حينما يطلب منها إلا لأسباب تسوغ رفض إصدار الرأي الاستشاري.

و هذا ما سارت عليه المحكمة حيث تعاملت مع إشكالية سلطتها التقديرية في ممارسة اختصاصها الاستشاري على نحو متطور يسهم في تحقيق و تطوير وظيفتها كجزء من الوظيفة الأصلية لمنظمة الأمم المتحدة المتمثلة في حفظ السلم و الأمن الدوليين.[1]

الفرع الثالث

القيمة القانونية للآراء الاستشارية

لقد أثارت مسألة القيمة القانونية للآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية خلافا و جدلا واسعين، فهناك من يقول بأن للآراء الاستشارية التي تصدرها محكمة العدل الدولية قيمة قانونية ملزمة وهناك من يقول بأن لديها قيمة قانونية غير ملزمة، حيث جاءت الآراء بشأنها متباينة و كل يراها بمنظوره الخاص لتتعدد الآراء بين وجهة نظر الفقه الدولي (الفقرة الأولى) و طبقا لما استقر عليه القضاء الدولي (الفقرة الثانية)، غير أن السلوك اللاحق للأجهزة طالبة الرأي الاستشاري كان له رأي محدد بخصوص هذه المسألة حيث اعتبر أن للآراء الاستشارية قيمة قانونية غير ملزمة حتى بالنسبة للجهات التي طلبتها إذ يكون لها الحق في تنفيذها من عدمه (الفقرة الثالثة)، و إلى جانب ذلك فقد برز نوع خاص من الآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية و الذي يحوز على القيمة القانونية الملزمة (الفقرة الرابعة).

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص242.

الفقرة الأولى

القيمة القانونية للآراء الاستشارية من وجهة نظر الفقه الدولي

جاءت آراء الفقهاء و الكتاب و الباحثين متباينة بشكل واضح بخصوص القيمة القانونية للآراء الاستشارية التي تصدرها محكمة العدل الدولية، لأنه لا توجد أية إشارة بشأن هذه المسألة لا في عهد عصبة الأمم و النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الدائمة و لا في ميثاق الأمم المتحدة و النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و لا حتى في الأعمال التحضيرية لإنشاء عهد عصبة الأمم و ميثاق هيئة الأمم المتحدة[1]، فظهر اتجاهان فقهيان رئيسيان متعارضان بشأن هذه المسألة.

أولا: الاتجاه الأول

و هو الاتجاه الغالب في الفقه و الذي يرى أن الآراء الاستشارية كما تدل عليها تسميتها هي مجرد آراء استشارية لا تتمتع بأية قوة إلزامية سواء بالنسبة للجهاز الذي طلبها أم بالنسبة للدول المعنية أساسا بموضوعها، و لا يترتب على عدم الامتثال لتلك الآراء الاستشارية أية مسؤولية دولية.

و يستند هذا الاتجاه في ذلك إلى عدم وجود نصوص قانونية يفهم منها صراحة أو ضمنا أن الآراء الاستشارية تتمتع بالقوة القانونية الملزمة و لو كان واضعو عهد عصبة الأمم و النظام الأساسي للمحكمة الدائمة و من بعدهم واضعو ميثاق الأمم المتحدة و النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية قد قصدوا جعل الآراء الاستشارية ملزمة قانونا لوضعوا ذلك صراحة و مباشرة في النصوص القانونية الخاصة بهذه المسألة.

فوفقا للمادتين 59 و 60 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية فإن الآراء الاستشارية لا تعتبر أحكاما، كذلك فإن المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة تنص بوضوح على إجراءات تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية في نطاق اختصاصها القضائي بالمعنى الدقيق و ليس الاختصاص الاستشاري.[2]

و مع أن أنصار هذا الاتجاه لا يسلمون للآراء الاستشارية بأية قيمة إلزامية إلا أنهم يعترفون لها بقيمة معنوية و أدبية كبيرة، و حتى أن بعضهم ذهب إلى التضخيم من هذه القيمة لحد يجعل الآراء الاستشارية

[1] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 268، 269.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 148، 149.

تفوق الأحكام من هذه الناحية، و يؤكد الأستاذ "هدسون Hudson" أن « الآراء الاستشارية ليست نصائح أو استشارات قانونية بالمعنى العادي و المألوف و إنما هي منطوقات بصدد القانون الواجب التطبيق في خصوص مسائل و وقائع معينة تمت صياغتها بعد مداولات من جانب المحكمة ».

ثانيا: الاتجاه الثاني

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الآراء الاستشارية تتساوى من حيث طبيعتها القانونية وقيمتها الإلزامية مع الأحكام التي تصدرها محكمة العدل الدولية في إطار اختصاصها القضائي بالمعنى الدقيق.

و قد ذهب البعض إلى القول بأن الاختلافات بين الآراء الاستشارية و الحكم القضائي ليست سوى اختلافات اسمية[1]، لأن الرأي الاستشاري يعد نوعا من الحكم و خلفا للحكم الإلزامي.[2]

بل إن البعض يرى أن هذه الآراء الاستشارية لها أهمية تفوق أحيانا أهمية الأحكام القضائية في نطاق العلاقات الدولية، فالآراء الاستشارية كما يرى الأستاذ " Bierly " هي آراء قضائية.

و حسب أنصار هذا الاتجاه فإن الرأي القائل بأن الآراء الاستشارية ليست ملزمة إنما هو رأي نظري أكثر مما هو رأي واقعي.[3]

الفقرة الثانية

القيمة القانونية للآراء الاستشارية طبقا لما استقر عليه القضاء الدولي

خلافا لما كان عليه الحال بالنسبة لمحكمة العدل الدولية فإن محكمة العدل الدولية الدائمة لم تتحدث في آرائها الاستشارية عن الطبيعة القانونية لهذه الآراء و سبب ذلك يعود إلى خشية المحكمة الدائمة من زيادة الانقسام بين أعضائها في حالة إثارة المسألة المذكورة، خاصة و أن الخلاف بشأن هذه المسألة قد احتدم بشدة عند إنشاء المحكمة الدائمة، و ظل على ذلك الوضع حتى بعد أن بدأت المحكمة الدائمة ممارسة اختصاصها الاستشاري عام 1922 فعليا، بالإضافة إلى أن غالبية الآراء الاستشارية التي أصدرتها المحكمة

[1] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 274، 275.

[2] **محمد طلعت الغنيمي**، المرجع السابق، ص 770.

[3] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 150، 151.

الدائمة قد قبلت من طرف الأجهزة و الدول المعنية، و بالتالي فإن الطبيعة القانونية للآراء الاستشارية لم تكن محل نزاع أو دفع من جانب الدول المعنية أساسا حتى يتم ذكرها في آرائها الاستشارية نفسها، و ذلك كان راجعا إلى طبيعة التجانس الكبير الذي تميز به تركيب محكمة العدل الدولية الدائمة.

و لهذا فإنه على الرغم من عدم إلزامية الآراء الاستشارية الصادرة عن المحكمة الدائمة كما يرى البعض، إلا أن هذه الآراء تتساوى من الناحية العملية مع الأحكام القضائية بدليل[1] أن المحكمة الدائمة قد حرصت على احترام آرائها السابقة كما لو أنها سوابق قضائية بالمعنى الفني الدقيق، و لذلك فقد جرت العادة بالنسبة للمحكمة على الإحالة إلى آرائها و أحكامها السابقة دون تفرقة بينهما بهذا الشأن، و في حالة العدول عنها فإنها كانت جد حريصة على تبرير ذلك العدول.[2]

و بالإضافة إلى ذلك فإن هناك من يرى أن محكمة العدل الدولية الدائمة قد عمدت إلى تشبيه الآراء الاستشارية بالقرارات القضائية التي تصدرها من حيث الأثر القانوني الناتج عنها سواء من حيث الأساس أو من حيث الشكل.

أولا: من حيث الأساس

نجد أن المحكمة الدائمة قد أعلنت في الرأي الاستشاري الذي أصدرته عام 1923 و المتعلق بقضية "كاريليا الشرقية" أن اختصاصها الاستشاري و اختصاصها القضائي يستندان دائما إلى نفس الأساس و المتمثل في قبول الدول المتقاضية، حيث لا يمكن إخضاع أي دولة للقضاء الدولي إلا بمحض إرادتها، و مثال ذلك امتناع المحكمة الدائمة عن إصدار رأي استشاري طلبه منها مجلس العصبة أمام الرفض الروسي القاطع الاشتراك في الإجراءات، و ذلك بحجة أن هذا الطلب يقودها في الحقيقة إلى الفصل في نزاع بين دولتين تنكر إحداهما على المحكمة اختصاصها في هذا الشأن.

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، المرجع نفسه، ص 153.

[2] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 279.

ثانيا: من حيث الشكل

إن اختصاص محكمة العدل الدولية الدائمة يفرض سواء من الناحية الاستشارية أو من الناحية القضائية نفس الأسلوب في تأليف المحكمة، حيث يتم تعيين قاض واحد عن كل من طرفي النزاع.

و تجدر الإشارة إلى أن الآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية الدائمة كان لها في الواقع قوة الأحكام القضائية التي تمتعت بها القرارات، فالدول قد خضعت دائما للحلول التي أقرتها هذه الآراء، و في إطار ذلك قال الأستاذ " لابراديل" ممثل فرنسا في عصبة الأمم عام 1923 في مناسبة الرأي الاستشاري بشأن قضية " مراسيم الجنسية" كلمته البليغة:« التحكيم بطريقة الفتاوى »، حيث كان الاتجاه سائرا نحو استصدار القرارات القضائية تحت ستار طلب الآراء الاستشارية.[1]

لقد استغرقت المسألة الخاصة بالقيمة القانونية الإلزامية للآراء الاستشارية قدرا كبيرا من اهتمامات محكمة العدل الدولية كذلك، و يرجع ذلك إلى المعارضة الشديدة للعديد من الآراء الاستشارية التي أصدرتها المحكمة من جانب بعض الدول المعنية أساسا بموضوعها.

و قد حرصت محكمة العدل الدولية دائما على الإعلان صراحة و في أكثر من مناسبة بأن آراءها الاستشارية غير ملزمة قانونا و لا تعدو أن تكون مجرد آراء استشارية، ففي رأيها الاستشاري عام 1950 بشأن قضية "تفسير معاهدات السلام (المرحلة الأولى)" ذهبت المحكمة على أن الآراء الاستشارية ذات طبيعة استشارية و ليس لها قوة ملزمة.

و قد أكدت المحكمة على ذلك في رأيها الاستشاري الصادر عام 1962 بشأن القضية الخاصة "ببعض نفقات الأمم المتحدة".[2]

فمحكمة العدل الدولية تعتبر اختصاصها الاستشاري مجرد وسيلة للمنظمات الدولية من أجل الحصول على رأي استشاري غير ملزم عكس الأحكام الصادرة عنها، و بالتالي فإن الجهة طالبة الرأي الاستشاري تبقى حرة في مدى احترامها لهذا الرأي من عدمه، كما أن هذه الجهة تستطيع أن توجه نفس السؤال إلى محكمة

[1] **شارل روسو**، القانون الدولي العام، د. ط، ترجمة **شكر الله خليفة ، عبد المحسن سعد**، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 1987، ص 325، 326.

[2] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 280، 281.

العدل الدولية في معرض نظرها لقضايا أخرى، إذ أن المحكمة لا تلتزم بالآراء الاستشارية السابقة الصادرة عنها، حيث تستطيع أن تصدر حكما مخالفا لرأي استشاري كانت قد أصدرته سابقا.[1]

و في الحقيقة فإن الصفة غير الملزمة التي أعطتها محكمة العدل الدولية لآرائها الاستشارية لم تجد قبولا من طرف بعض قضاتها، فالقاضي "Azevedo" في رأيه المنفرد الذي ألحقه برأي المحكمة الاستشاري الصادر بشأن قضية "تفسير معاهدات السلام (المرحلة الأولى) عام 1950 ذهب إلى أنه إذا كان من المسلم به بصفة عامة أن الرأي الاستشاري ليس له قوة الأمر المقضي فيه إلا أن ذلك لا يعني تجريده من آثاره الأدبية و القانونية المستمدة من وضع الجهاز الذي أصدره.

كما ذهب القاضي "weniarisky" كذلك في رأيه المخالف بشأن نفس القضية أن الآراء الاستشارية على الرغم من أنها غير ملزمة بالنسبة للدول أو بالنسبة للجهاز طالب الرأي من الناحية القانونية فإن لها مكانة و قيمة معنوية و أدبية كبيرة نابعة من الرسالة السامية للمحكمة.

و قد أكد القاضي "دي كاسترو" كذلك في رأيه الانفرادي الذي ألحقه بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بشأن "قضية الصحراء الغربية" عام 1975 على أن الرأي الاستشاري يتمتع بحجة تفوق تلك التي يتمتع بها الحكم، لأن حجية الحكم يقتصر على الأطراف الذين صدر بينهم و في خصوص النزاع الذي فصل فيه، في حين قد تكون للرأي الاستشاري حجية في مواجهة الجميع و ليس في مواجهة الدول والمنظمات الدولية التي شاركت في الإجراءات الاستشارية الخاصة بالمسألة موضوع الرأي الاستشاري فقط.

و من خلال ما تقدم فإن الرأي الراجح في القضاء الدولي يذهب إلى أن الآراء الاستشارية من الناحية النظرية غير ملزمة لأية جهة كانت، أما من الناحية العملية فإن الآراء الاستشارية تعد على قدر كبير من الأهمية [2]، حيث قد جرى العمل في الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة على احترام هذه الآراء كما لو كانت ملزمة قانونا بحيث أصبحت قيمتها تعادل في الواقع قوة الأحكام الملزمة.[3]

---

[1] **ريم تيسير خليل العارضة**، جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في القانون، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007، ص 93.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 155، 156.

[3] **مفيد محمود شهاب**، المرجع السابق، ص 353.

الفقرة الثالثة

القيمة القانونية للآراء الاستشارية في ضوء السلوك اللاحق للأجهزة طالبة الرأي الاستشاري

على الرغم من عدم إلزامية الآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية فإن هذه الآراء تشكل أكثر من مجرد نصيحة بسيطة، فسلطة و مكانة المحكمة تكون ظاهرة في الآراء الاستشارية الصادرة عنها[1]، حيث أنه من الناحية العملية تتمتع هذه الآراء بقيمة أدبية كبيرة كونها يمكن أن توضح المسائل المعقدة وأمور القانون، الأمر الذي قد يدفع بالخلاف إلى الأمام أو يضعه في مراحل متقدمة باتجاه حله.[2]

و قد جرى العمل على أن الجهة التي طلبت الرأي الاستشاري تقبله فعلا[3]، فالسلوك اللاحق للأجهزة طالبة الرأي يبين بوضوح حقيقة أن هذه الأجهزة تعاملت مع الآراء الاستشارية كما لو كانت ملزمة قانونا على نحو تام، فأغلب القرارات اللاحقة لهذه الأجهزة بشأن المسألة موضوع الرأي تبنى على منطوق المحكمة الذي تضمنه رأيها الصادر بشأن هذه المسألة، و لعل قرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن الصادرة بخصوص قضية "جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) تقدم حالة نموذجية في هذا الصدد إذ انطلقت جميع القرارات من الرأي الاستشاري للمحكمة الصادر عام 1950 بشأن قضية المركز القانوني لإقليم جنوب غرب إفريقيا.

كذلك هناك بعض الأجهزة طالبة الرأي الاستشاري تعلن أثناء تقدمها لاستشارة المحكمة بأنها تنتظر صدور الرأي الاستشاري لكي تحدد على ضوئه سياستها اللاحقة فيما يتعلق بالمسألة موضوع الرأي، و هذا ما فعله مجلس الأمن في الرأي الاستشاري بشأن قضية " جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا)" عام 1971، وكذلك ما فعلته الجمعية العامة في الرأي الاستشاري بشأن قضية "الصحراء الغربية" علم 1975.

و بالتالي فإن قبول الأجهزة المعنية للآراء الاستشارية التي طلبتها من محكمة العدل الدولية واضح جدا[4]، و لعل الاعتبارات العملية و ليس القانونية هي التي تفسر قبول الأجهزة المعنية للآراء الاستشارية التي

---

[1] **ريم تيسير خليل العارضة**، المرجع السابق، ص 93.

[2] **علي يوسف الشكري**، المرجع السابق، ص 162.

[3] **غازي حسن صباريني**، المرجع السابق، ص 90.

[4] يقصد بالقبول: قبول الأجهزة المعنية للآراء الاستشارية دون أن يعني ذلك تنفيذها، لأن مسألة التنفيذ هي مسألة أخرى قائمة بذاتها و تخرج عن نطاق ولاية هذه الأجهزة.=

طلبتها، إذ أنه من المستحيل على الجهاز طالب الرأي الاستشاري أن يتجاهله بعدما قام بطلبه من المحكمة، بالإضافة إلى أن قبول هذه الأجهزة للآراء الاستشارية له سنده القانوني المتمثل في حقيقة أن هذه الأجهزة قد ألزمت نفسها مقدما و بمجرد تقدمها إلى المحكمة من أجل طلب رأيها بقبول الرأي و ذلك باعتباره رأيا قانونيا.[1]

الفقرة الرابعة

الآراء الاستشارية الخاصة (الملزمة)

القاعدة العامة أن الآراء الاستشارية التي تصدرها محكمة العدل الدولية غير ملزمة في مواجهة الجميع بمن فيهم الجهات المعنية بهذا الرأي، و لذا فلا مجال للحديث عن تعهد الدول القانوني بتنفيذه و لا عن إجبارها على هذا التنفيذ ما لم يرد النص على خلاف ذلك، إلا أن هذه القاعدة العامة يرد عليها استثناءات تجعل من هذه الآراء الاستشارية آراء ملزمة و التي يطلق عليها الفقه تسمية (التحكيم الاستشاري) أو (الاختصاص الاستشاري الخاص).[2]

و يختلف الرأي الاستشاري الخاص عن الرأي الاستشاري العادي في كونه ملزما، و قد ورد النص على الآراء الاستشارية الخاصة في العديد من النصوص الدولية، إلا أنها لم ترد في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.[3]

فتكون الآراء الاستشارية آراء خاصة و ملزمة إذا كان هناك اتفاق مسبق على إلزامية الرأي الاستشاري و إذا تعلق الأمر بتفسير الميثاق و اتفاقيتي امتيازات و حصانات الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة

= **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 157، 158.

[1] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 288.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 165.

و أيضا: **فؤاد شباط، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 298.

[3] **غسان الجندي**، دور محكمة العدل الدولية في حل الخلافات بين منظمة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة من جهة والدول الأعضاء من جهة أخرى، مجلة دراسات، المجلد 20 (أ)، الجامعة الأردنية،1993، ص 125.

المرتبطة بها، و إذا كان الأمر يتعلق بإعادة النظر بأحكام المحكمتين الإداريتين لمنظمتي العمل الدولية والأمم المتحدة.

أولا: الاتفاق المسبق على إلزامية الرأي الاستشاري

يقصد به الاتفاق بين الأطراف أو الدول المعنية أساسا بالمسألة موضوع الرأي المطلوب قبل التقدم بالرأي الاستشاري أو في أثنائه إلى المحكمة على اعتبار الرأي الاستشاري ملزما في حالة صدوره، و قد يكون هذا الاتفاق فيما بين الدول حيث قد تتفق دولتان أو أكثر على قبول الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بوصفه ملزما، و ذلك بشأن مسألة قانونية أو نزاع معين مثار بينهم و من أمثلة ذلك اتفاق فرنسا و بريطانيا في اعتبار الرأي الاستشاري الذي طلب من محكمة العدل الدولية الدائمة إصداره بشأن النزاع بينهما بخصوص قضية "تشريعات الجنسية في تونس و مراكش" ملزما.

كما قد يكون هذا الاتفاق بين المنظمات الدولية و الدول حيث قد تتضمن بعض الاتفاقيات التي تبرمها المنظمات الدولية أو الوكالات المتخصصة مع الدول على نصوص تفرض الالتزام بقبول الرأي الاستشاري فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقيات و تطبيقها، و مثال ذلك ما جاء في المادة 12/ب من اتفاقية مقر الأمم المتحدة في نيويورك و التي عقدت بين الولايات المتحدة الأمريكية و الأمم المتحدة و التي صادقت عليها الجمعية العامة بقرارها رقم 11/169 في 31 أكتوبر 1947 و التي جاء فيها أنه في حالة نشوب نزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية و الأمم المتحدة بشأن الاتفاقية المذكورة تستطيع الأطراف عرضه على التحكيم، وفي أثناء عرض المسألة على التحكيم فإن الأمين العام للأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية يستطيعان أن يطلبا رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية و هذا الرأي الاستشاري يعد ملزما.[1]

ثانيا: الآراء الاستشارية المتعلقة بتفسير ميثاق الأمم المتحدة و تطبيقه

و فيما يخص تفسير ميثاق الأمم المتحدة و تطبيقه فإنه على الرغم من عدم ورود نص بشأن إلزامية الآراء الاستشارية الصادرة عن المحكمة، إلا أنه قد تواتر العرف على إلزامية الآراء الاستشارية الصادرة بهذا الشأن، و مثال ذلك الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن التعويض عن الأضرار الناتجة عن خدمة الأمم المتحدة عام 1949، حيث فحصت المحكمة و فسرت من خلاله نصوص الميثاق بمجموعها

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص ص 165- 167.

لتتوصل إلى نتيجة مفادها الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة، و قد وجد هذا الرأي قبولا واسعا من الدول و من طرف كل الجهات المعنية و لم يعترض عليه أحد إطلاقا.

ثالثا: الآراء الاستشارية المتعلقة بتفسير اتفاقيتي امتيازات و حصانات الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة المرتبطة بها و تطبيقها

أما فيما يخص تفسير اتفاقيتي امتيازات و حصانات الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة المرتبطة بها و تطبيقها فهناك نصوص وردت في كلا الاتفاقيتين و التي تعطي أثرا ملزما للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن تفسير هاتين الاتفاقيتين و تطبيقهما[1]، فقد جاء في المادة 8 من اتفاقية امتيازات و حصانات منظمة الأمم المتحدة لعام 1946 أن كل خلاف في تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يرفع أمام محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الطرفان في حالة معينة على اللجوء إلى طريقة أخرى للتسوية، كذلك فإنه إذا نشأ خلاف بين منظمة الأمم المتحدة من جهة و بين إحدى الدول الأعضاء من جهة أخرى، يلجأ إلى طلب رأي استشاري من المحكمة حول كل نقطة قانونية قد أثيرت و يقبل رأي المحكمة من قبل الطرفين كحل فاصل للخلاف.[2]

كما جاء نص المادة 32 من اتفاقية امتيازات و حصانات الوكالات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة لعام 1947 قائلا بأن أي نزاع أو مسألة قانونية تطرح خلافا بين الوكالات المتخصصة من جهة وأحد أعضائها من جهة أخرى بشأن تفسير هذه الاتفاقية و تطبيقها يحال إلى محكمة العدل الدولية لطلب رأي استشاري بشأنها، و يكون الرأي الاستشاري ملزما للأطراف.

رابعا: الآراء الاستشارية المتعلقة بإعادة النظر بأحكام المحكمتين الإداريتين لمنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة

عندما تنعقد محكمة العدل الدولية لنظر طلب استشارة مقدم من منظمة دولية و منصب على صحة حكم قضائي صادر عن محكمة إدارية لصالح موظفين دوليين، فإن الرأي الاستشاري الصادر بهذا

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، المرجع نفسه، ص 169.

[2] **غسان الجندي** المرجع السابق، ص 126.

و أيضا: **أحمد بلقاسم**، الوجيز في قانون المجتمع الدولي المعاصر، المرجع السابق، ص 225.

الخصوص يكون ملزما بموجب النصوص الواردة في النظام الأساسي للمحكمة الإدارية التي تكون أحكامها موضوع هذا الرأي الاستشاري.[1]

و يكمن الهدف من هذه الآراء الاستشارية في تطوير القانون الإداري الدولي داخل أجهزة هذه المنظمات، و يمكن رصد فئتين من الآراء الاستشارية الخاصة في هذا الإطار، فتتمثل الفئة الأولى في المادة 12 من النظام الأساسي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية و التي أشارت إلى إمكانية عرض حكم صادر عنها إلى محكمة العدل الدولية بسبب عدم اختصاص المحكمة الإدارية أو بسبب خطأ جوهري في إجراءات المرافعة أمامها.

و تتمثل الأجهزة التي خولت صلاحية طلب هذه الفئة الأولى من الآراء الاستشارية الخاصة في: مجلس إدارة منظمة العمل الدولية و المجلس التنفيذي للوكالات المتخصصة التي أعطت موافقتها على اختصاص المحكمة للنظر في النزاعات القائمة بينها و بين موظفيها.

و قد قامت محكمة العدل الدولية بإصدار أول رأي استشاري في إطار المادة 12 من النظام الأساسي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية الصادرة في الشكوى التي قدمت ضد منظمة اليونسكو.

أما الفئة الثانية من الآراء الاستشارية الخاصة التي تهدف إلى تطوير القانون الإداري الدولي فتتمثل في المادة 11 من نظام المحكمة الإدارية لمنظمة الأمم المتحدة، و قد قامت محكمة العدل الدولية بإصدار آراء استشارية في هذا الإطار و التي نذكر منها الآراء الاستشارية التي أصدرته بخصوص قضية " Fasla " و قضية " Mortished ".[2]

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 171، 172.

[2] **غسان الجندي**، المرجع السابق، ص 125، 126.

المبحث الثاني

تنظيم محكمة العدل الدولية و آلية سير عملها

إن الجهاز القضائي الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة هو محكمة العدل الدولية التي أنشئت بموجب ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تحقيق أحد الأهداف الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة و هو تسوية النزاعات الدولية سلميا وفقا لمبادئ العدل و القانون الدولي.

و نظرا للأهمية الكبيرة التي تحوز عليها محكمة العدل الدولية كجهاز رئيسي في هيئة الأمم المتحدة فإن نظامها الأساسي يعتبر جزءا لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أن جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم يعتبرون أطرافا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، و حتى الدول الغير أعضاء في الأمم المتحدة فإنه مسموح لهم الانضمام إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية من مجلس الأمن الدولي.

فتقوم محكمة العدل الدولية بمهامها وفق نظامها الأساسي الذي وضع لها إطارا قانونيا لذلك، فهو يتضمن أحكاما تتعلق بتنظيم المحكمة (المطلب الأول) و بآلية سير عملها و خاصة بالنسبة للقواعد والإجراءات القانونية المطبقة أمامها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

تنظيم محكمة العدل الدولية

نظرا للدور المهم الذي تلعبه محكمة العدل الدولية كجهاز قضائي رئيسي في هيئة الأمم المتحدة، ومن أجل فعاليتها في القيام بالوظيفة المنوطة بها فإن واضعي النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية قد أولوا عناية كبيرة و اهتماما واسعا بالهياكل و الأجهزة التي تتكون منها المحكمة و التي تباشر القيام باختصاصاتها مع تركيزهم على دور القضاة في هذا المجال باعتبار القاضي هو عنصر رئيسي في قيام المحكمة بوظيفتيها القضائية و الاستشارية، و لذلك فإنهم قد أفردوا فصلا كاملا لتنظيم المحكمة و ذلك بدءا من المادة الثانية إلى غاية المادة الثالثة و الثلاثون، تطرقوا من خلالها لكل ما يتعلق بالمحكمة من الناحية العضوية كشروط انتخاب القضاة و مؤهلاتهم و حقوقهم و واجباتهم و غيرها، و لذلك فإننا سنحاول التطرق من خلال هذا

المطلب إلى كل ما يتعلق بهيئة القضاة الذين تتكون منهم المحكمة (الفرع الأول)، كما سنتناول كل ما يتعلق بباقي الأجهزة الأخرى لمحكمة العدل الدولية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

هيئة قضاة محكمة العدل الدولية

تتكون هيئة محكمة العدل الدولية من قضاة مستقلين ينتخبون من بين الأشخاص ذوي الصفات الخلقية العالية، و الحائزين في بلادهم على المؤهلات المطلوبة للتعيين في أرفع المناصب القضائية أو من المشرعين المشهود لهم بالكفاءة في القانون الدولي و ذلك بغض النظر عن جنسيتهم.[1]

فتتألف المحكمة من خمسة عشرة عضوا (قاضيا)، و لا يجوز أن يكون بها أكثر من عضو واحد من رعايا دولة بعينها، و في حالة ما إذا كان أحد الأعضاء يحمل جنسيتين لدولتين فإنه يعتبر من رعايا الدولة التي يباشر فيها حقوقه المدنية و السياسية.[2]

و الكفاءة ليست وحدها العامل الحاسم في الاختيار بل ينبغي أن يكون تأليف الهيئة في جملتها كفيلا بتمثيل المدنيات الكبرى و النظم القانونية الرئيسية في العالم[3] و هو ما جاء في المادة 9 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

إذن و من أجل اختيار قضاة محكمة العدل الدولية فإن هناك شروطا و صفات يتوجب مراعاتها وكيفية يجب إتباعها(الفقرة الأولى)، و عند الانتهاء من انتخابهم فإنه تصبح لديهم حقوقا و امتيازات يتمتعون بها،

---

[1] **Rafâa Ben Achour**, op, cit, p 198.

[2] راجع: المادتين 2 و3 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[3] النظم القانونية الرئيسية في العالم تتمثل في النظام القانوني الأنجلسكسوني و اللاتيني و الإسلامي و الأمريكي اللاتيني والاشتراكي.

عمر صدوق، محاضرات في القانون الدولي العام المسؤولية الدولية– المنازعات الدولية– الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ط 2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 91.

و أيضا:

Tabrizi Ben Salah Et Armand Colin, Institution Internationales, Dalloz, Paris, 2005, p 171.

غير أن الامتيازات الممنوحة لهم لا تعفيهم من الواجبات التي عليهم القيام بها (الفقرة الثانية)، و لا تمنع من أن لديهم عضوية تنتهي في وقت معين (الفقرة الثالثة)، بالإضافة إلى وجود قضاة من نوع خاص تكون وظيفتهم مؤقتة حيث يشاركون في القضية التي عينوا من أجلها فقط و هذا ما يطلق عليه تسمية نظام القاضي الخاص (الفقرة الرابعة).

الفقرة الأولى

كيفية اختيار قضاة محكمة العدل الدولية

إن اختيار القضاة في محكمة العدل الدولية يمر بمرحلتين هما مرحلة الترشيح و مرحلة الانتخاب ولكل مرحلة من المرحلتين شروطها و إجراءاتها، و بطبيعة الحال فإن أولى المراحل هي مرحلة الترشيح و التي يتم من خلالها اختيار قضاة محكمة العدل الدولية بناء على صفاتهم الشخصية، فعلى الرغم من أن قضاة المحكمة لا يمثلون دولهم، غير أن العادة قد جرت على أن الدول هي التي ترشح الأشخاص لهذا المنصب أو أنها تكون وراء ترشيحهم، كما تقوم بدعوة الدول الصديقة إلى دعم مرشحيها.[1]

فقبل ميعاد الانتخاب بثلاثة أشهر على الأقل يوجه الأمين العام للأمم المتحدة طلبا كتابيا إلى أعضاء محكمة التحكيم الدائمة التابعين إلى الدول الأعضاء في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و إلى أعضاء الشعب الأهلية المعنيين وفقا لأحكام المادة 2/4 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أي أعضاء الأمم المتحدة غير الممثلين في محكمة التحكيم الدائمة، يدعوهم فيه إلى القيام في ميعاد معين بتقديم أسماء الأشخاص الذين يستطيعون قبول أعباء عضوية المحكمة، و لا يجوز لأي شعبة أن تقوم بترشيح أكثر من أربعة مرشحين، و لا أن يكون بينهم أكثر من اثنين من جنسيتها، كما لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتجاوز عدد مرشحي شعبة ما ضعف عدد المناصب الشاغرة و المراد ملؤها.[2]

---

[1] **سهيل حسين الفتلاوي**، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة – أجهزة الأمم المتحدة –، المرجع السابق، ص 266، 267.

[2] راجع: المادة 5 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

و من المرغوب فيه أن تقوم كل شعبة أهلية قبل تقديم أسماء المرشحين باستشارة محكمتها العليا و ما في بلدها أيضا من كليات الحقوق و مدارسها و من المجامع الأهلية و الفروع الأهلية للمجامع الدولية المتفرغة لدراسة القانون.[1]

و عند تقديم أسماء المرشحين للأمين العام يقوم بإعداد قائمة مرتبة حسب الحروف الأبجدية لأسماء جميع الأشخاص المرشحين لمناصب القضاة، و يرفع الأمين العام هذه القائمة إلى الجمعية العامة و إلى مجلس الأمن.[2]

و الواقع أن أسلوب ترشيح قضاة محكمة العدل الدولية على هذا النحو يعكس مدى تأثر عملية الترشيح بالاعتبارات السياسية.[3]

بعد ذلك مباشرة تأتي مرحلة الانتخاب، فبعد أن يقوم الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بإعداد قائمة بأسماء المرشحين و تقديمها إلى الجمعية العامة و إلى مجلس الأمن، يقوم كلا منهما مستقلا عن الآخر بانتخاب أعضاء المحكمة.[4]

و المرشحون الذين ينالون الأكثرية المطلقة [5] لأصوات الجمعية العامة و لأصوات مجلس الأمن يعتبرون قضاة منتخبين، و عند التصويت بمجلس الأمن لانتخاب القضاة أو لتعيين أعضاء اللجنة المنصوص عليها في المادة 12 من النظام الأساسي للمحكمة فإنه لا توجد تفرقة بين الأعضاء الدائمين

---

[1] راجع: المادة 6 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[2] **الشافعي محمد بشير**، القانون الدولي العام في السلم و الحرب، ط 2، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1973 ص 411.

[3] **محمد السعيد الدقاق** ، التنظيم الدولي –الجماعة الدولية، النظرية العامة للتنظيم الدولي، الأمم المتحدة، الجامعة العربية–، د.ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، د.م.ن، 1990، ص 523.

[4] راجع: المادة 8 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[5] جرت الممارسة في هيئة الأمم المتحدة على تفسير (الأكثرية المطلقة) بأنها تعني أكثرية جميع الناخبين، أي جميع الدول الأعضاء سواء صوتوا أم لم يصوتوا، و سواء سمح لهم بالتصويت أم لم يسمح لهم بذلك.

محمد المجذوب، التنظيم الدولي: النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة، ط 8، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 313.

والأعضاء غير الدائمين بالمجلس[1]، كما أن التصويت يجري بأكثرية ثمانية أصوات (لا تسعة)[2]، ويجب مراعاة عدم جواز استخدام حق الاعتراض على القرار الصادر بانتخاب قضاة المحكمة، و إذا حصل أكثر من مرشح من رعايا دولة واحدة على الأكثرية المطلقة للأصوات في الجمعية العامة و في مجلس الأمن أعتبر أكبرهم سنا هو وحده المنتخب.[3]

و إذا بقي منصب واحد أو أكثر شاغرا بعد الجلسة الانتخابية الأولى تعقد بالطريقة نفسها جلسة انتخابية ثانية أو ثالثة إذا اقتضى الأمر ذلك.[4]

و إذا ظل أحد المقاعد شاغرا يتم تأليف هيئة انتخابية جديدة تكون بمثابة مؤتمر مشترك من ستة أعضاء، ثلاثة منهم تقوم بتسميتهم الجمعية العامة و الثلاثة الآخرين يقوم بتسميتهم مجلس الأمن، ليتم اختيار بالأكثرية المطلقة مرشحا لكل منصب شاغر و الذي يتم عرض اسمه على الجمعية العامة و مجلس الأمن ليوافق عليه كل منهما.

و إذا أخفق المؤتمر في انتخاب القضاة للمناصب الشاغرة يتولى أعضاء المحكمة الذين تم انتخابهم اختيار الأعضاء الباقين من بين المرشحين الذين حصلوا على أصوات في الجمعية العامة أو مجلس الأمن، و إذا تساوت الأصوات في هذه المرة يتم اختيار مرشح فريق أكبر القضاة سنا.[5]

و يتم انتخاب أعضاء المحكمة لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد، على أن ولاية خمسة من القضاة الذين وقع عليهم الاختيار في أول جلسة انتخابية للمحكمة يجب أن تنتهي بعد مضي ثلاث سنوات و ولاية خمسة آخرين تنتهي بعد ستة سنوات، و القضاة الذين تنتهي ولايتهم بنهاية الثلاث سنوات و الست سنوات المشار

---

[1] راجع: المادة 10 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[2] **محمد المجذوب**، التنظيم الدولي: النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة، المرجع السابق، ص 313.

[3] **محمد السعيد الدقاق**، التنظيم الدولي: الجماعة الدولية، النظرية العامة للتنظيم الدولي، الأمم المتحدة، الجامعة العربية، المرجع السابق، ص 524.

[4] راجع المادة 11 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[5] **وليد بيطار**، القانون الدولي العام، ط 1 ، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2008، ص 586.
و أيضا: راجع: المادة 12 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

إليها آنفا يتم تعيينهم بإجراء القرعة التي يقوم بها الأمين العام بمجرد الانتهاء من أول انتخاب[1]، كما يتم انتخاب رئيس المحكمة و نائبه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.[2]

الفقرة الثانية

حقوق قضاة محكمة العدل الدولية و واجباتهم

من أجل قيام القضاة المنتخبين في محكمة العدل الدولية بمهامهم على أكمل وجه و من أجل ضمان نزاهتهم و حيادهم و تحقيق العدالة من طرفهم، فإن واضعو النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لم يغفلوا عن تخصيص نصوص في النظام الأساسي تتعلق بمزايا و حصانات ممنوحة لقضاة المحكمة دون غيرهم وبواجبات من الضروري مراعاتها من قبلهم.

و لهذا فإن قضاة المحكمة يتمتعون بحصانة قضائية بحيث أنه لا يجوز فصل عضو في المحكمة من وظيفته إلا إذا أجمع سائر الأعضاء على أنه قد أصبح غير مستوف للشروط المطلوبة، و لا يخلوا مركز هذا العضو إلا عندما يبلغ مسجل المحكمة قرار الفصل على الأمين العام.[3]

و يتمتع أعضاء المحكمة أي القضاة في مباشرة وظائفهم بالمزايا و الإعفاءات السياسية[4]، و هو ما ورد في النص العربي للنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، أما النص الإنجليزي فقد ورد تمتعهم بالحصانات و الامتيازات الدبلوماسية، و يعتبر النص الإنجليزي هنا هو الأصح[5]، حيث أبرمت محكمة العدل الدولية مع الحكومة الهولندية اتفاقا خاصا حول الحصانات و الامتيازات التي يتمتع بها قضاة المحكمة باعتبار أن هولندا هي الدولة التي يقع في عاصمتها مقر محكمة العدل الدولية.[6]

---

[1] راجع: المادة 1/13 ،2 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[2] راجع: المادة 1/21 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[3] راجع: المادة 18 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[4] راجع: المادة 19 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[5] **سهيل حسين الفتلاوي**، موسوعة المنظمات الدولية، الأمم المتحدة – أجهزة الأمم المتحدة –، المرجع السابق، ص 272.

[6] **محمد السعيد الدقاق**، التنظيم الدولي: الجماعة الدولية، النظرية العامة للتنظيم الدولي، الأمم المتحدة، الجامعة العربية، المرجع السابق، ص 525.

و قد صادقت الجمعية العامة على هذه الاتفاقية بموجب القرار 90 (د)1 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1946 إلى جانب إصدارها توصية إلى كافة الدول الأعضاء حيث دعت إلى منح الامتيازات و الحصانات الدبلوماسية إلى القضاة القاطنين في بلد آخر غير بلدهم كي يكونوا بصورة دائمة رهن إشارة المحكمة، و ذلك خلال فترة إقامتهم هناك، كما أنه ينبغي أن يمنح القضاة كل التسهيلات لمغادرة البلد الذي قد يوجد فيه، من أجل دخول البلد الذي تعقد فيه المحكمة جلساتها و مغادرته، كما ينبغي أن يتمتعوا في جميع البلدان التي يمرون بها أثناء أسفارهم المرتبطة بممارستهم لمهامهم بجميع الامتيازات و الحصانات و التسهيلات التي تمنحها تلك البلدان للمبعوثين الدبلوماسيين، كما يتضمن القرار نفسه توصية تدعوا فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاعتراف بجواز سفر الأمم المتحدة الذي تصدره المحكمة للقضاة و قبوله.[1]

و زيادة على ذلك فإن رواتب القضاة و المكافآت و التعويضات الممنوحة لهم تعفى من كل الضرائب.[2]

و من هذا المنطلق فإن قضاة محكمة العدل الدولية يتقاضون رواتب سنوية من الأمم المتحدة على وفق ما تحدده الجمعية العامة، كما يتقاضى الرئيس و نائبه مكافأة سنوية خاصة، إلى جانب تقاضي نائب الرئيس مكافأة خاصة عن كل يوم يقوم فيه بوظيفة الرئيس.

أما القضاة من غير أعضاء المحكمة أي القضاة المختارون للعمل في المحكمة فإنهم يتقاضون أجرة عن كل يوم يعملون فيه بالمحكمة، كما يحصل القضاة عند تقاعدهم بعد تسع سنوات على معاش تقاعدي سنوي يبلغ نصف مرتبهم، أما القضاة الذين تكون خدمتهم لمدة ثمانية عشرة سنة أو أكثر فيحق لهم راتب تقاعدي مقداره ثلثا مرتبهم[3]، و الجمعية العامة هي التي تقوم بتحديد هذه المرتبات و المكافآت و التعويضات و التي لا يجوز إنقاصها أثناء مدة خدمتهم.[4]

[1] **سهيل حسين الفتلاوي**، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة – أجهزة الأمم المتحدة– ، المرجع السابق، ص 272.

[2] راجع: المادة8/32 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[3] **سهيل حسين الفتلاوي**، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة – أجهزة الأمم المتحدة –، المرجع السابق، ص 273.
و أيضا: راجع: المادة 3/32 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[4] راجع: المادة 5/32 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

و بالإضافة إلى الحقوق التي يتمتع بها قضاة محكمة العدل الدولية فإن لديهم واجبات عليهم القيام بها، ليكون أول أمر يقوم به القاضي المنتخب في محكمة العدل الدولية و قبل مباشرته لعمله هو تقريره في جلسة علنية أنه سيتولى وظائفه بلا تحيز أو هوى و أنه لن يستوحي غير ضميره، و بمعنى آخر عليه القيام بوظائفه بأمانة و حياد و نزاهة[1] و ذلك حتى لا يكون محل شبهة أو شك.[2]

و إذا أراد أحد قضاة المحكمة الامتناع عن الاشتراك في الفصل في قضية معينة فعليه إخطار رئيس المحكمة بذلك، كذلك إذا رأى رئيس المحكمة أنه لا يجوز لأحد القضاة الاشتراك في الفصل في قضية معينة فعليه إخطار ذلك العضو بذلك، و إذا كان هناك اختلاف بين القاضي العضو و رئيس المحكمة في مثل هذه الأحوال فإن المحكمة هي التي تفصل في الخلاف القائم بينهما.[3]

و لا يجوز للقاضي أن يتولى وظائف سياسية أو إدارية، كما لا يجوز له أن يشتغل بأعمال من قبيل أعمال المهن[4] كما لا يجوز له أن يعمل كوكيل أو كمستشار أو كمحام في أي قضية تعرض على المحكمة، و لا يجوز له أن يشترك في الفصل في أية قضية سبق له أن كان وكيلا عن أحد أطرافها أو مستشارا أو محاميا، أو أن يكون قد سبق عرضها عليه بصفته عضوا في محكمة أهلية (وطنية) أو دولية أو لجنة تحقيق أو أية صفة أخرى، و عند قيام الشك حول هذا الأمر فإن المحكمة هي التي تفصل في ذلك. [5]

و نحن نرى أن هذا الأمر يمنع القاضي من أن يتأثر برأيه أو بمصلحته الشخصية في القضية المعروضة على محكمة العدل الدولية، و هو أمر مهم جدا تطرق إليه واضعو النظام الأساسي من أجل تحقيق العدالة الدولية.

[1] راجع: المادة 20 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[2] **مفيد محمود شهاب**، المرجع السابق، ص 343.

[3] راجع: المادة 24 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[4] راجع: المادة 1/16 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[5] راجع: المادة 17 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

الفقرة الثالثة

انتهاء عضوية قضاة محكمة العدل الدولية

إن انتهاء عضوية محكمة العدل الدولية تكون إما بانتهاء مدة عضويتهم و عدم انتخابهم مرة أخرى، أو بسبب تقديمهم لاستقالتهم أم عن طريق فصلهم من وظيفتهم أو بسبب وفاتهم.

و يجري التعيين في المناصب الشاغرة وفقا للأسلوب المتبع لأول انتخاب، مع مراعاة قيام الأمين العام بإبلاغ الدعوات المنصوص عليها في المادة الخامسة من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في الشهر الذي يلي خلو المنصب، ليعين مجلس الأمن تاريخ إجراء الانتخاب[1]، فيكمل عضو المحكمة المنتخب العضو الذي سبقه و الذي لم يكمل مدته.[2]

و هكذا فإن عضوية قاض في محكمة العدل الدولية تنتهي بانتهاء مدة عضويته و عدم انتخابه مرة أخرى، فقد سبق و أشرنا إلى أن انتخاب قضاة المحكمة يكون لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد، إلا أنه في حالة عدم انتخابهم مرة أخرى فإن عضويتهم تنتهي بانتهاء التسع سنوات.[3]

لكن و بالرغم من انتهاء مدة عضويتهم إلا أنه عليهم الاستمرار في القيام بمهام عملهم إلى أن يتم تعيين من يخلفهم، و في كل الأحوال فإن عليهم أن يفصلوا في القضايا التي بدؤوا النظر فيها.[4]

كذلك فإن قضاة محكمة العدل الدولية تنتهي عضويتهم فيها بفصلهم منها، و الأصل في هذه الحالة أن قضاة محكمة العدل الدولية غير قابلين للفصل من وظائفهم سواء كان ذلك بطلب من الدولة التي ينتمي القاضي لجنسيتها أو من طرف فرع من فروع هيئة الأمم المتحدة، و لا يمكن فصله إلا إذا أجمع سائر

[1] راجع: المادة 14 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[2] راجع: المادة 15 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[3] مع مراعاة ما جاء في الفقرة الأولى و الثانية من المادة 13 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، و التي جاء فيها أن قضاة تنتهي ولايتهم بعد مضي ثلاث سنوات و قضاة آخرين تنتهي ولايتهم بعد ست سنوات.

[4] راجع: المادة 3/13 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

القضاة على أن ذلك القاضي المراد فصله قد أصبح غير مستوف للشروط المطلوبة، و هي عدم القدرة على الاستمرار في العمل لأسباب صحية أو عقلية.[1]

كما تنتهي عضوية القضاة في المحكمة كذلك باستقالتهم، فالنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية قد أتاح لهم فرصة تقديم استقالتهم من منصبهم بمحض إرادتهم، فتقدم هذه الاستقالة إلى رئيس المحكمة الذي يقوم بتبليغها إلى الأمين العام، و بمجرد إبلاغ الأمين العام بالاستقالة فإن المنصب يعتبر خال.[2]

أما إذا قرر رئيس المحكمة الاستقالة من الرئاسة فعليه إبلاغ المحكمة بقراره خطيا بواسطة نائب الرئيس، و إذا تعذر ذلك فغنه يبلغها بواسطة القاضي الأقدم، و إذا قرر نائب الرئيس الاستقالة من نيابة الرئاسة فعليه أن يبلغ رئيس المحكمة بقراره.[3]

و من الطبيعي أن الوفاة تنهي العضوية في محكمة العدل الدولية، و في هذه الحالة يترك الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بعد إبلاغه من رئيس المحكمة اتخاذ الإجراءات الخاصة بانتخاب عضو جديد يحل محل العضو المتوفى بعد إعلان خلو مكانه.[4]

الفقرة الرابعة

نظام القاضي الخاص (القاضي المؤقت، القاضي بالمناسبة)

إن للقاضي الحق في المشاركة في القضايا المعروضة أمام محكمة العدل الدولية حتى في تلك القضايا التي تكون فيها حكومة بلاده التي يحمل جنسيتها طرفا فيها، غير أن قبول هذه الفكرة قد استلزم ضرورة الاعتراف للدولة الطرف الآخر في القضية و التي ليس لديها قاض من جنسيتها يجلس بالمحكمة بحق تعيين قاضي لها و ذلك للجلوس مع هيئة المحكمة و المشاركة في الفصل في القضية و الذي يعرف باسم "القاضي الخاص"[5] أو "القاضي المؤقت" أو "القاضي بالمناسبة".

---

[1] **مفيد محمود شهاب**، المرجع السابق، ص 343، 344.

[2] راجع: المادة 4/13 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[3] راجع: المادة 4/13 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[4] **بوضرسة عمار**، المرجع السابق، ص 40.

[5] **إبراهيم محمد العناني**، المنظمات الدولية، د.ط، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 1995، ص 300.

و هو ما جاء في المادة 31 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فبعد أن قررت المادة 31 في فقرتها الأولى أنه يحق للقضاة ممن يكونون من جنسية أحد أطراف الدعوى أن يجلسوا في قضيته المعروضة على المحكمة جاءت الفقرة الثانية لتنص على أنه إذا كانت في هيئة المحكمة قاض من جنسية أحد أطراف الدعوى جاز لكل من أطرافها الآخرين اختيار قاض آخر للقضاء، و يستحسن أن يختار هذا القاضي من بين القضاة الذين جرى ترشيحهم وفقا للمادتين الرابعة و الخامسة من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

و قد ذهبت الفقرة الثالثة من نفس المادة إلى أبعد من ذلك، حيث أنه إذا لم يكن في هيئة المحكمة قاض من جنسية أطراف الدعوى جاز لكل منهم أن يختار قاضيا بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة، و في هذه الحالة يحق لرئيس المحكمة أن يطلب من عضو أو عضوين من أعضاء المحكمة التخلي عن الجلوس إذا اقتضى الأمر ذلك.[1]

و من المقرر أن القاضي الخاص لا يباشر وظيفة مستمرة لدى المحكمة، فوظيفته تكون مؤقتة إذ أنه يشارك فقط في نظر القضية التي عين من أجلها، و تنتهي مهمته بانتهاء نظرها.[2]

و يكون له حق الاشتراك في إصدار حكم المحكمة على وجه المساواة الكاملة مع القضاة الأصليين، وإن كان من الطبيعي أن ينحازوا لوجهة نظر دولهم.[3]

و يراعى أنه إذا كان الجانب المدعي في الدعوى أو الجانب المدعى عليه يتكون من أكثر من دولة فإنه لا ينبغي أن يتعدد القضاة بالمناسبة لتعدد الدول الداخلة في أي من الجانبين المذكورين، و إلا فإنه لن تتحقق الحكمة المبتغاة من وراء إرساء نظام القاضي الخاص، و لذلك فإن محكمة العدل الدولية طلبت من "إثيوبيا" و "ليبيريا" أن تتفقا على تعيين قاضي واحد بالمناسبة، و ذلك في قضية "جنوب غرب إفريقيا" المرفوعة منهما على "اتحاد جنوب إفريقيا".[4]

---

[1] **عبد الكريم عوض خليفة**، المرجع السابق، ص 126، 127.

[2] **إبراهيم محمد العناني**، المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 300.

[3] **مفيد محمود شهاب**، المرجع السابق، ص 344.

[4] **محمد السعيد الدقاق**، التنظيم الدولي: الجماعة الدولية، النظرية العامة للتنظيم الدولي، الأمم المتحدة، الجامعة العربية، المرجع السابق، ص 525.

و الواقع أن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية قد قلب بما تضمنته المادة 31 منه الوضع المنطقي الذي يتسق مع ما ينبغي أن يكون عليه قضاة محكمة العدل الدولية من حياد و نزاهة[1]، و هو ما قد يؤدي إلى بروز العديد من النتائج السلبية و التي نذكر منها: عدم قدرة القضاة على الفصل في النزاع بلا تميز أو هوى، بالإضافة إلى أنه يتعارض مع مبدأ عدم جواز أن تكون خصما و حكما في وقت واحد، و قد يتسبب في طول مدة الفصل في النزاع المطروح أمام محكمة العدل الدولية، و هو ما نراه أيضا بهذا الصدد.

الفرع الثاني

باقي أجهزة محكمة العدل الدولية

إن محكمة العدل الدولية كغيرها من الأجهزة الرئيسية في هيئة الأمم المتحدة يجب أن تتكون من أجهزة فرعية و موظفين حتى تتمكن من تأدية وظيفتها و الاضطلاع باختصاصاتها.

فبالإضافة إلى ضم محكمة العدل الدولية للعديد من القضاة الذين يقومون بمهامهم ووظائفهم على أكمل وجه و وفقا للنظام الأساسي للمحكمة، فإن هناك أجهزة أخرى لمحكمة العدل الدولية تتولى القيام بمختلف الوظائف من أجل ضمان السير الحسن لعمل المحكمة.

و تتمثل هذه الأجهزة في رئاسة محكمة العدل الدولية (الفقرة الأولى)، و قلم محكمة العدل الدولية (الفقرة الثانية)، و في المساعدين و الخبراء (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى

رئاسة محكمة العدل الدولية

تتكون رئاسة محكمة العدل الدولية من رئيس المحكمة و نائبه، اللذان ينتخبان من طرف المحكمة لمدة ثلاث سنوات مع إمكانية تجديد انتخابهما[2]، فينتخب الرئيس و نائبه بالاقتراع السري بعد أن يعلن عضو المحكمة القائم بالرئاسة عدد الأصوات اللازمة للانتخاب، و عضو المحكمة المنتخب بصفته رئيسا يجب أن

---

[1] **محمد سامي عبد الحميد، محمد السعيد الدقاق**، التنظيم الدولي، د.ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 513.

[2] راجع: المادة 1/21 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

يحصل على أصوات أغلبية الأعضاء الذين يشكلون المحكمة وقت الانتخاب، ليتولى مهامه في الحال بعد إعلانه رئيسا للمحكمة، فيقوم بانتخاب نائبه إما في الجلسة الانتخابية نفسها أو في الجلسة التي تليها.[1]

و تبدأ فترة ولايتها اعتبارا من تاريخ بدء ولاية أعضاء المحكمة المنتخبين في انتخاب من الانتخابات التي تجري كل ثلاث سنوات وفقا للمادة الثانية من لائحة محكمة العدل الدولية لسنة 1978، و تجري الانتخابات لشغل منصب الرئيس و نائبه في التاريخ المذكور نفسه أي في السادس فيفري من السنة التي تحدث فيها الشواغر التي ينتخبون لملئها أو بعده بقليل، و إذا ظل الرئيس السابق عضوا في المحكمة فإنه يواصل ممارسة مهامه لحين إجراء انتخاب الرئيس.[2]

و إذا ظل الرئيس السابق عضوا في محكمة العدل الدولية في تاريخ إجراء انتخاب الرئاسة فإنه هو من يقوم بالانتخاب، أما إذا لم يعد عضوا في المحكمة أو إذا حال مانع دون أداء عمله فإنه يتعين أن يقوم بإجراء الانتخاب عضو المحكمة الذي يضطلع بالرئاسة بحكم المادة 1/13 من لائحة المحكمة، أي نائب الرئيس و في حالة تعذر ذلك فإن كبير القضاة هو من يتولى ذلك.[3]

و لرئيس محكمة العدل الدولية و نائبه العديد من المهام التي يقومون بها، فيرأس الرئيس جميع جلسات المحكمة، كما أنه يوجه العمل في المحكمة و يشرف على إدارتها[4]، بالإضافة إلى ترؤسه لدائرة الإجراءات الموجزة التي تشكل كل سنة.[5]

و إذا ضمت إحدى الدوائر عند تشكيلها رئيس المحكمة أو نائبه أو كليهما، فإن الرئيس أو نائبه هما من يرأسان هذه الدائرة حسب الحال.[6]

---

[1] راجع: المادة 11/ 2 ، 3 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[2] راجع: المادة 10 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[3] راجع: المادة 11/ 1 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[4] راجع: المادة 12 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[5] راجع: المادة 15/ 1 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[6] راجع: المادة 18/ 2 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

و في حالة شغور منصب الرئاسة أو وجود مانع يحول دون ممارسة الرئيس لمهام الرئاسة فإن نائب الرئيس هو الذي يضطلع بهذه المهام، و في حالة تعذر ذلك يضطلع بها كبير القضاة.

و عندما يمنع الرئيس بحكم نص في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أو في اللائحة الداخلية للمحكمة سواء من الجلوس في قضية معينة أو من تولي الرئاسة فيها، فإنه يستمر في ممارسة مهامه الرئاسية لجميع الأغراض عدا ما يتعلق منها بهذه القضية.[1]

الفقرة الثانية

قلم (سجل) محكمة العدل الدولية

قلم المحكمة أو سجلها هو الجهاز الرئيسي الدائم لمحكمة العدل الدولية، و بما أن محكمة العدل الدولية هي عبارة عن هيئة قضائية و مؤسسة دولية في نفس الوقت، فإن دور قلم المحكمة يتمثل في توفير الدعم القضائي و العمل كأمانة دولية، و هكذا فإن عمل قلم المحكمة هو عمل قضائي و دبلوماسي من جهة و من جهة أخرى يماثل عمل الإدارات القضائية و الإدارية و المالية و إدارات خدمة المؤتمرات و الإعلام في أي منظمة دولية.[2]

و يتكون قلم المحكمة من رئيس القلم و نائبه و أي موظفين آخرين يحتاج إليهم رئيس القلم لأداء مهامه بكفاءة، و تقوم محكمة العدل الدولية بتنظيم قلم المحكمة بناء على مقترحات من رئيس قلم المحكمة بينما تتحدد مهامه بتعليمات يصدرها رئيس قلم المحكمة و تقرها المحكمة.

فيخضع موظفي قلم المحكمة لنظام أساسي يضعه رئيس القلم على نحو مطابق قدر المستطاع مع النظام الأساسي و النظام الإداري لموظفي هيئة الأمم المتحدة و الذي تعتمده المحكمة.[3]

---

[1] راجع: المادة 13/ 1 ، 2 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[2] تقرير محكمة العدل الدولية (1 أوت 2000 – 31 جويلية 2001)، الدورة 56، الملحق رقم 4 (A/56/4)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 8.

[3] راجع: المادة 28 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

فتنتخب محكمة العدل الدولية رئيس قلمها لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد، و ذلك بالاقتراع السري مابين المرشحين الذين يقترحهم أعضاء المحكمة، و يتم وضع قائمة بأسماء المرشحين الذين يقترحهم أعضاء المحكمة عندما يخطر رئيس المحكمة أعضاءها بأن منصب رئيس القلم أصبح شاغرا فور حدوثه، أو في حالة توقع حدوث الشاغر بسبب انتهاء فترة ولايته قبل انتهاء فترة هذه الولاية بما لا يقل عن ثلاثة أشهر.

و رئيس المحكمة هو الذي يحدد موعدا لإقفال قائمة المرشحين مع إتاحته الوقت الكافي لتلقي اقتراحات الترشيح و المعلومات الخاصة بالمرشحين و المتعلقة بكل ما يخص المرشح و خاصة المعلومات المتعلقة بسنه و جنسيته و مهنته الحالية و مؤهلاته الجامعية و مدى معرفته للغات، و إذا ما كانت لديه خبرة في القانون أو في الدبلوماسية أو في أعمال المنظمات الدولية، ليعلن عن انتخاب المرشح الذي يحصل على أغلبية الأعضاء الذين يشكلون المحكمة عند إجراء الانتخاب.[1]

كما تنتخب المحكمة نائبا لرئيس القلم و الذي تسري على انتخابه و فترة ولايته أحكام المادة 22 من لائحة المحكمة، أي يسري عليه كل ما يسري على رئيس القلم.[2]

و قبل تولي رئيس القلم مهامه فإنه يدلي بإعلان في جلسة من جلسات المحكمة مفاده أنه سيقوم بواجباته بكل إخلاص و نزاهة و أنه سيحترم النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و كذلك أحكام لائحتها الداخلية، كما يدلي نائب رئيس القلم كذلك بإعلان مماثل في جلسة من جلسات المحكمة كذلك و ذلك قبل توليه لمهامه.[3]

و لرئيس قلم المحكمة العديد من المهام التي يقوم بها في إطار ممارسته لوظيفته، فيعتبر قناة التواصل العادية بين محكمة العدل الدولية و الخارج و يتولى على وجه الخصوص إعداد جميع المراسلات والإشعارات و عمليات إحالة الوثائق اللازمة بموجب النظام الأساسي للمحكمة أو لائحتها، كما يعد قائمة عامة بجميع القضايا و يدونها و يرقمها حسب الترتيب الذي ترد فيه الوثائق التي رفعت به الدعاوى أو التي طلبت

[1] راجع: المادة 22 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[2] راجع: المادة 23 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[3] راجع: المادة 24 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

بموجبها فتاوى(آراء استشارية) إلى قلم المحكمة، و يحضر شخصيا أو يمثله نائبه في جلسات المحكمة ودوائرها كما يعتبر مسؤولا عن إعداد محاضر تلك الجلسات.

و يعد مسؤولا عن إدارة قلم المحكمة و عن أعمال جميع الإدارات و الشعب التابعة له[1] بما في ذلك الحسابات و الإدارة المالية وفقا للإجراءات المالية المعمول بها في الأمم المتحدة.

و بالإضافة على ذلك فإنه يساعد في إقامة العلاقات الخارجية للمحكمة مع المنظمات الدولية و مع الدول على السواء في ميدان الإعلام و المنشورات (المنشورات الرسمية للمحكمة و البيانات الصحفية و ما إلى ذلك).

إلى جانب أنه يكون قيما على أختام و شعارات المحكمة و محفوظاتها و أية محفوظات أخرى تكون في عهدة المحكمة.

و يساعد نائب رئيس قلم المحكمة رئيسه و يقوم مقامه في غيابه، و قد عهدت إليه منذ عام 2000 مسؤوليات إدارية واسعة النطاق بما في ذلك الإشراف المباشر على شعب المحفوظات و الحوسبة و المساعدة العامة.[2]

و يكون رئيس قلم المحكمة مسؤولا أمامها عن ممارسة مهامه[3]، و إذا حال مانع دون اضطلاع رئيس القلم و نائبه كليهما بمهام رئيس القلم، يعين الرئيس موظفا من قلم المحكمة للاضطلاع بهذه المهام خلال

---

[1] إن الشعب و الوحدات الفنية التابعة لقلم المحكمة تتكون من الإدارات و من الشعب التقنية و من كتبة القضاة، فتنقسم الإدارات إلى إدارة الشؤون القانونية و إدارة الشؤون اللغوية و إدارة شؤون الإعلام.

أما الشعب التقنية فهي تنقسم على الشعب المالية، شعبة المنشورات، شعبة الوثائق أو مكتبة المحكمة، شعبة المحفوظات و الفهرسة و التوزيع، شعبة الاختزال و الطباعة و الاستنساخ، شعبة الحوسبة، شعبة المساعدة العامة، و تتكون كل شعبة من هذه الشعب من مجموعة موظفين.

تقرير محكمة العدل الدولية (1 أوت 2000 – 31 جويلية 2001)، المرجع السابق، ص 14.

[2] تقرير محكمة العدل الدولية (1 أوت 2000 – 31 جويلية 2001)، المرجع السابق، ص 10.

[3] راجع: المادة 3/26 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

الفترة اللازمة، و في حالة شغور المنصبين في آن واحد يقوم الرئيس بعد استشارة أعضاء المحكمة بتعيين موظف من قلم المحكمة للاضطلاع بمهام رئيس القلم ريثما يتم الانتخاب من أجل شغل هذا المنصب.[1]

و تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز عزل رئيس القلم من منصبه إلا إذا رأى ثلثا أعضاء المحكمة أنه أصبح عاجزا عجزا دائما عن ممارسة مهامه أو أنه أخل بصورة خطيرة بواجباته، و قبل اتخاذ قرار بموجب هذه المادة يقوم الرئيس بإبلاغ رئيس القلم بالإجراء الذي ينوي اتخاذه و ذلك بواسطة رسالة خطية يعرض فيها الأسباب و يبين من خلالها جميع الأدلة المتصلة بالأمر، ليتاح بعد ذلك لرئيس القلم في جلسة سرية لمحكمة العدل الدولية فرصة الإدلاء ببيان و تقديم أي معلومات أو تفسيرات يود إعطاءها و الإجابة شفويا أو خطيا على أي أسئلة توجه إليه، و لا يجوز عزل نائب رئيس القلم من منصبه إلا للأسباب نفسها و وفقا للإجراء نفسه.[2]

الفقرة الثالثة

المساعدون و الخبراء

للمحكمة تعيين ما تشاء من المساعدين و الخبراء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب كتابي يقدم من قبل أحد أطراف النزاع قبل نهاية الإجراءات المكتوبة، و يتم تعيين هؤلاء المساعدين بالاقتراع السري وبأغلبية قضاة المحكمة في القضية المعروضة عليها.[3]

و عندما تقرر المحكمة تعيين هؤلاء المساعدين فإن الرئيس يتخذ إجراءات للحصول على جميع المعلومات التي تفيد في اختيار هؤلاء المساعدين.

فيعين هؤلاء المساعدون بالاقتراع السري و بأغلبية أصوات القضاة الذين يشكلون المحكمة لأغراض النظر في القضية.[4]

---

[1] راجع: المادة 27 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[2] راجع: المادة 29 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[3] **علي يوسف الشكري**، المرجع السابق، ص 156.

[4] راجع: المادة 9/ 2 ، 3 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

و قبل اضطلاع المساعدين بمهامهم فإنهم يدلون بإعلان في جلسة علنية يتضمن قيامهم بواجباتهم كمساعدين بكل شرف و حياد و ضمير و بأنهم سيراعون كل أحكام النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وأحكام لائحتها الداخلية.[1]

و على خلاف الأمر بالنسبة للقضاة المؤقتين فإن هؤلاء المساعدين لا يشتركون في التصويت إلى جانب أعضاء المحكمة.[2]

الفرع الثالث

عقد جلسات محكمة العدل الدولية

القاعدة العامة أن محكمة العدل الدولية تمارس اختصاصها القضائي بكامل هيئتها أي بقضاتها الخمسة عشر، إلا في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في نظامها الأساسي حيث يجوز أن تنص اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية على إمكانية إعفاء قاضي أو أكثر من الاشتراك في الجلسات بسبب الظروف أو عن طريق المناوبة بشرط أن لا يترتب عن ذلك أن يقل عدد القضاة الموجودين تحت التصرف لتشكيل المحكمة عن أحد عشرة قاضيا، مع كفاية تسعة قضاة لصحة تشكيلها.[3]

كما يجوز لمحكمة العدل الدولية أن تقوم بتشكيل غرف أو دوائر(Chambre) لتمارس وظيفتها القضائية في إطارها مع مراعاة الأحكام المنظمة لها، فتنقسم هذه الغرف إلى ثلاثة أقسام مع العلم أن كل حكم يصدر عن أي غرفة منها فكأنما صدر عن المحكمة ذاتها[4]، و تتمثل هذه الغرف في الغرفة المتخصصة (الفقرة الأولى) و الغرفة الخاصة (الفقرة الثانية) و غرفة الإجراءات المختصرة (الفقرة الثالثة).

---

[1] راجع: المادة 5/9 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[2] **الشافعي محمد بشير**، القانون الدولي العام في السلم و الحرب، المرجع السابق، ص413.

[3] راجع: المادة 25 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[4] راجع: المادة 27 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

الفقرة الأولى

الغرفة المتخصصة

لم تحظى الغرف المتخصصة بأي اهتمام لدى اللجنة الاستشارية للحقوقيين التي أعدت النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الدائمة، و الإشارة الوحيدة غير المباشرة لها تضمنتها الرسالة التي وجهها مكتب العمل الدولي بتاريخ 23 فيفري 1920 إلى الأمين العام لعصبة الأمم و الذي حولها على لجنة الحقوقيين الاستشارية.

و إذا كان مدير مكتب العمل الدولي قد حاول بلورة فكرة القضاء المتخصص، فإن الجذور التاريخية لهذه الغرف تكمن في اقتراح قدمته بريطانيا بعد عرض مشروع النظام الأساسي للمحكمة الدائمة على مجلس العصبة و جمعيتها للمناقشة.[1]

و تنعقد الغرف المتخصصة من أجل أنواع خاصة من القضايا، كقضايا العمل و القضايا المتعلقة بالترانسيت (العبور) و الاتصالات، إذ يجوز لمحكمة العدل الدولية أن تشكل من وقت لآخر غرفة أو أكثر تتألف كل واحدة منها من ثلاث قضاة أو أكثر على حسب ما تقرره و ذلك للنظر في هذه الأنواع من القضايا.[2]

و بالتمعن في الصيغة التي حررت بها هذه الفقرة فإنه يبدوا جليا أن نظام الغرف المتخصصة يكتسي طابعا اختياريا لأنه يرتبط بإرادة أطراف الدعوى و السلطة التقديرية للمحكمة، خاصة و أنها استهلت بكلمة "يجوز" فهي مسألة جوازية و إن كان الأسلوب الذي استرسلت به بقية الفقرة يؤكد على أنه تفضيلي يستحسن اللجوء إليه لأن طبيعة النزاع تقتضي ذلك.

كما يستشف من سياق النص أن القضايا المعنية وردت على سبيل المثال لا الحصر مما يجعل القائمة مفتوحة، و بالفعل فقد اختارت المحكمة بعض المسائل الخاصة و أنشأت سنة 1993 غرفة تتشكل من سبعة قضاة كلفت بالنظر في قضايا البيئة و يتم تجديدها بصورة دورية.

---

[1] **قشي الخير**، غرف محكمة العدل الدولية و مدى ملاءمتها كبديل مؤقت لمحكمة العدل العربية،د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، د.س.ن ، ص 17.

[2] راجع: المادة 1/26 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

فيساهم هذا التوجه الجديد في تكريس قاعدة الاختصاص النوعي مما يوحي بانفتاح المحكمة على المشاكل القانونية المعاصرة و سعيها نحو تطوير الوظيفة القضائية من خلال مواجهة التداخل بين المواضيع القانونية و التقنية و اعتماد قاعدة التخصص.[1]

و بالتالي فإنه عندما تقرر محكمة العدل الدولية تشكيل غرفة واحدة أو أكثر من هذه الغرف فإنها تحدد فئة القضايا التي تشكل من أجلها كل غرفة، كما تحدد عدد أعضاء هذه الغرفة و فترة ولايتهم و تاريخ بدء ممارستهم لمهامهم.[2]

فينتخب أعضاء هذه الغرف بالاقتراع السري من بين أعضاء المحكمة مع مراعاة ما قد يتمتع به أي عضو من أعضاء المحكمة من معارف خاصة و خبرات و تجارب سابقة فيما يتعلق بنوع القضايا التي تشكل الغرفة للنظر فيها.

و يعلن انتخاب أعضاء المحكمة الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات و على أصوات أغلبية الأعضاء الذين يشكلون المحكمة عند إجراء الانتخاب، و إذا اقتضى شغل الشواغر إجراء أكثر من اقتراع واحد يجري الاقتراع عدة مرات على أن يقتصر كل اقتراع على عدد المناصب التي تظل شاغرة. [3]

و في الأخير فإنه يجب أن نشير إلى أن محكمة العدل الدولية يمكنها أن تقرر إلغاء أي غرفة من الغرف و لكن دون الإخلال بواجب الغرفة المعنية في إنهاء القضايا المعروضة عليها.[4]

الفقرة الثانية

الغرفة الخاصة

بالرغم من وجود بعض الإشارات إلى الغرف الخاصة في أشغال اللجنة الاستشارية للحقوقيين التي أعدت النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الدائمة، إلا أن هذه الغرف مدينة بوجودها إلى لجنة واشنطن

---

[1] **وسيلة شابو**، المرجع السابق، ص 55، 56.

[2] راجع: المادة 1/16 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[3] راجع: المادة 2/16 و المادة 1/18 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[4] راجع: المادة 3/16 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

للحقوقيين، حيث يرتبط تاريخها بالاقتراحين اللذين قدمتهما "الولايات المتحدة الأمريكية" و "المملكة المتحدة" إلى لجنة واشنطن للحقوقيين سنة 1945، إذ أن "الولايات المتحدة الأمريكية" قد اقترحت إعادة صياغة المادة 26 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الدائمة، أما المملكة المتحدة فقد اقترحت استبدال المادتين 26 و 27 من نفس النظام و المتعلقتين بغرف العمل، و العبور بنص واحد يخول المحكمة صلاحية عامة لتشكيل غرف خاصة متى اعتبرت ذلك ملائما مع تعليلها لذلك بعدم استخدام الغرف المتخصصة إطلاقا في الفترة السابقة.

و هكذا فقد اعتمدت لجنة واشنطن للحقوقيين الاقتراح الأمريكي و لكن كإضافة للمادة 26 تضمنتها الفقرة الثانية منها[1]، و التي جاء فيها أنه: « يجوز للمحكمة أن تشكل في أي وقت دائرة للنظر في قضية معينة، و تحدد المحكمة عدد قضاة هذه الغرفة بموافقة الطرفين ».[2]

إذن يقصد بالغرف الخاصة تلك التي تنشئها المحكمة من بين أعضائها بناءا على طلب أطراف النزاع للنظر في قضيتهم، و التي تنقضي بمجرد الانتهاء من مهمتها أي الفصل في القضية.

و يكون إنشاء هذه الغرف بعد نشوب نزاع محدد بين دولتين أو أكثر و اتفاقهما على تسويته بواسطة غرفة خاصة للمحكمة، إذ أن عرض القضايا على هذه الغرف يتوقف على رضا أطراف النزاع.[3]

فتتشكل الغرفة الخاصة في أي وقت قبل انتهاء الإجراء الكتابي، و ذلك بعد أن تتلقى المحكمة طلبا بذلك من أحد الأطراف ليقوم رئيس المحكمة بعدها بالتحقيق من موافقة الطرف الآخر.

و عند الحصول على موافقة الأطراف يقوم الرئيس بالتحقق من وجهات نظرهم بخصوص تشكيل الغرفة و عدد أعضائها.

لتقوم المحكمة بعد ذلك و بموافقة الأطراف بتحديد عدد الأعضاء الذين سيشكلون الغرفة ثم تقوم بانتخابهم وفقا للطريقة التي اتبعتها في انتخاب أعضاء الغرفة المتخصصة – التي سبق الإشارة إليها– كما

---

[1] **قشي الخير**، غرف محكمة العدل الدولية و مدى ملاءمتها كبديل مؤقت لمحكمة العدل العربية، المرجع السابق، ص 30، 32.

[2] **عبد الكريم عوض خليفة**، قانون المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 127.

[3] **قشي الخير**، غرف محكمة العدل الدولية و مدى ملاءمتها كبديل مؤقت لمحكمة العدل العربية، المرجع السابق، ص 29.

أنها تتبع نفس الإجراءات بخصوص شغل أي شاغر يحدث في الغرفة.[1]

و قد تميزت هذه الغرف بطابعها النظري البحت حيث قد مرت بفترة ركود لمدة قاربت الأربعين سنة، ولم تستخدم إلا في سنة 1982 عندما قررت "الولايات المتحدة الأمريكية" و "كندا" عرض نزاعهما المتعلق "بالحدود البحرية" في منطقة "خليج الماين" على غرفة خاصة.[2]

الفقرة الثالثة

غرفة الإجراءات المختصرة

ترجع الجذور التاريخية لهذه الغرفة إلى اتفاقية لاهاي للتسوية السلمية للمنازعات الدولية لسنة 1907، و كذلك إلى مشروع اتفاقية محكمة العدل التحكيمية الذي تم إعداده في نفس المؤتمر و لم يكتب له النجاح.

غير أن الفضل في النص على هذه الغرفة و غيرها من الغرف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية يرجع إلى السيد "Baron Descamps" بصفته رئيسا للجنة الاستشاريين الحقوقيين التي أعدت النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الدائمة سنة 1920.[3]

و قد أنشئت هذه الغرفة من أجل الإسراع في إنجاز القضايا، حيث تقوم المحكمة كل سنة بتشكيل غرفة تتكون من خمسة قضاة يجوز لها بناءا على طلب أطراف الدعوى أن تتبع الإجراءات المختصرة للنظر في القضايا و الفصل فيها[4]، إذ أن غرفة الإجراءات المختصرة تعتمد على إجراءات بسيطة تراعي في تطبيقها أهمية الإجراء و عنصر الزمن كتقصير المواعيد الإجرائية و رفض التأجيل و إيجاز المناقشات، فهي إجراءات مختصرة و لكن لا تحمل بالضرورة خصائص الدعاوى الاستعجالية بل تمنع فقط التماطل و إطالة الخصومة القضائية دون مبرر حفاظا عل حقوق الأطراف.[5]

---

[1] راجع: المادة 17/ 1، 2، 3 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[2] **قشي الخير**، غرف محكمة العدل الدولية و مدى ملاءمتها كبديل مؤقت لمحكمة العدل العربية، المرجع السابق، ص 33.

[3] **قشي الخير**، المرجع نفسه، ص 9، 10.

[4] راجع: المادة 29 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[5] **وسيلة شابو**، المرجع السابق، ص 57.

و إذا كانت غرفة الإجراءات المختصرة قد حظيت بأهمية كبيرة في مناقشات اللجنة الاستشارية للحقوقيين، فإن الواقع قد أكد عدم اهتمام الدول بها، إذ لم تستخدم سوى مرتين في تاريخ محكمة العدل الدولية الدائمة و ذلك سنتي 1924 و 1925، بل لم تستخدم في الحقيقة إلا في نزاع واحد تعلق بتفسير معاهدة السلام لسنة 1920 بين "اليونان" و "بلغاريا" .

و قد أدى عزوف الدول عن اللجوء إلى هذا النوع من الغرف إلى مطالبة بعض أعضاء لجنة واشنطن للحقوقيين التي أعدت النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية إلى حذف المادة 29 كلية من النظام، حيث تمت الإشارة إلى أن استخدامها مرتين فقط رغم وجودها الدائم كاف لاستبعادها.

بينما هناك من توقع استخداما أكبر للمحكمة الجديدة و لذلك فضل الإبقاء على غرفة صغيرة يمكنها الانعقاد في مكان النزاع، و بناءا على ذلك أبقي على هذه الغرفة بمقتضى المادة 29 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، و لم يتم إدخال أي تعديل على التنظيم الذي كلن سائدا في عهد المحكمة الدائمة سوى ذلك المتعلق بالتشكيل، فبموجب المادة 15 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1972 أصبح رئيس المحكمة و نائبه عضوين بحكم القانون في هذه الغرفة[1]، و ينتخب الثلاثة الآخرون بالاقتراع السري كما ينتخب عضوان من أعضاء المحكمة كل سنة بوصفهما عضوين احتياطيين.[2]

كما وضحت المادة 4/24 من لائحة محكمة العدل الدولية لسنة 1972 نظام القضاة البدلاء، حيث يخلفون القضاة غير القادرين على الجلوس و كذلك الذين انتهت مدة عضويتهم في الغرفة لأسباب أخرى غير انتهاء مدة ولايتهم، فتملأ المقاعد الشاغرة من طرف القضاة البدلاء وفقا لنظام الأسبقية.

غير أن ما تمت ملاحظته هو أن التوقعات لم تصدق سواء فيما يخص استخدام هذه الغرفة أو فيما يخص اهتمام الدول بها، فبالرغم من التشكيل المستمر لغرفة الإجراءات المختصرة فإنها لم تستخدم إطلاقا

[1] **قشي الخير**، غرف محكمة العدل الدولية و مدى ملاءمتها كبديل مؤقت لمحكمة العدل العربية، المرجع السابق، ص 13، 15.

[2] **عبد الكريم عوض خليفة**، قانون المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 128.

رغم مطالبة عدة دول أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة باستخدامها.[1]

المطلب الثاني

القواعد و الإجراءات التي تحكم سير عمل محكمة العدل الدولية

تؤدي القواعد و الإجراءات التي تحكم سير عمل محكمة العدل الدولية دورا بالغ الأهمية سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية، فمن خلالها يتم إعطاء الدعوى المرفوعة أمام المحكمة قيمة و فعالية أكيدتين، كما يتم المحافظة على حقوق الأطراف المتنازعة لحين الفصل في القضية و ربما حتى بعد الفصل فيها.

و نظرا لأهميتها الكبيرة فإن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية قد تناول عددا من القواعد والإجراءات التي يجب إتباعها أمام المحكمة سواء كانت هذه القواعد و الإجراءات تخص المرحلة التي تسبق إصدار حكم المحكمة القضائي، أو تخص مرحلة ما بعد إصدار محكمة العدل الدولية لحكمها لتشتمل على العديد من التفاصيل سواء فيما يخص القانون الواجب التطبيق على القضايا و النزاعات التي تعرض أمام محكمة العدل الدولية من أجل الفصل فيها (الفرع الأول) أو فيما يخص الإجراءات المتبعة أمامها من شروط تقديم الطلبات إلى المحكمة و تحديد الصيغ التي يجب على كل طرف من أطراف النزاع مراعاتها، و كذلك تحديد المواعيد و كيفية إدارة الجلسات و اللغات الرسمية المعتمدة أمام المحكمة و غيرها (الفرع الثاني)، ولم يغفل النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية كذلك عن التطرق إلى إجراءات صدور الأحكام أمام محكمة العدل الدولية و كذلك طرق الطعن فيها (الفرع الثالث).

الفرع الأول

القانون الواجب التطبيق أمام محكمة العدل الدولية

لقد جاءت المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية صريحة و واضحة بخصوص القانون الواجب التطبيق أمام محكمة العدل الدولية، حيث قد أوضحت بأنه عندما يتم عرض نزاع من النزاعات

[1] **قشي الخير**، غرف محكمة العدل الدولية و مدى ملاءمتها كبديل مؤقت لمحكمة العدل العربية، المرجع السابق، ص 15، 16.

الدولية أمام محكمة العدل الدولية فإنها تفصل فيه وفقا لأحكام القانون الدولي، و قد قامت بتعداد مجموعة من مصادر القانون الدولي التي تعتمد عليها المحكمة في ذلك و المتمثلة أساسا في:

– الاتفاقات الدولية العامة و الخاصة التي تضع قواعد معترفا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة.

– العادات الدولية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.

– مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتمدنة.

– أحكام المحاكم و مذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم، و يعتبر هذا أو ذاك مصدرا احتياطيا لقواعد القانون و ذلك مع مراعاة أحكام المادة 59.

و لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقا لمبادئ العدل و الإنصاف متى وافق أطراف الدعوى على ذلك.

فتم تقسيم مصادر القانون الدولي التي عددتها المادة 38 من النظام الأساسي و التي تعتمد عليها محكمة العدل الدولية أثناء قيامها بالفصل في القضايا المعروضة عليها إلى قسمين هما: المصادر الأصلية للقانون الدولي (الفقرة الأولى) و المصادر الاستدلالية للقانون الدولي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى

المصادر الأصلية للقانون الدولي

يطلق على هذه المصادر كذلك تسمية المصادر الأساسية أو الرئيسية، و تعتبر المصدر الوحيد لإسناد الأحكام أو لإنشاء قواعد قانونية جديدة في مجال القانون الدولي العام، و تشمل الاتفاقيات الدولية العامة أو الخاصة أي المعاهدات الدولية و العرف الدولي و المبادئ العامة للقانون.[1]

[1] **محمد مصطفى المغربي**، مبادئ أساسية في القانون الدولي العام، د. ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 104.

أولا: المعاهدات الدولية

فتحتل المعاهدات الدولية المكان الأول في تعداد مصادر القانون الدولي العام الواردة في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، و قد بذلت مجهودات فقهية و عملية جماعية و فردية لوضع قانون لإبرام المعاهدات لتتوج هذه المجهودات باعتماد اتفاقيتي فيينا لقانون المعاهدات، الأولى اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 و الثانية اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بين الدول و المنظمات الدولية أو بين المنظمات الدولية فيما بينها لعام 1986.

و قد أصبحت هاتين الاتفاقيتين القانون الأساسي لإبرام المعاهدات الدولية حيث وقعت أغلب دول العالم عليها.[1]

و تعرف المعاهدة الدولية بأنها « كل اتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة و يخضع للقانون الدولي سواء تم هذا التفاق في وثيقة واحدة أو أكثر و أيا كانت التسمية التي تطلق عليها ».[2]

و قد ذهب الفقهاء في تقسيم و تصنيف المعاهدات مذاهب متعددة و ذلك حسب عدة معايير، فمن حيث عدد أطراف المعاهدة فهي تنقسم إلى معاهدات ثنائية و معاهدات جماعية، و من حيث طبيعة أحكامها فهي تنقسم إلى معاهدات عقدية و معاهدات شارعة[3]، و من حيث مجالها فهي تنقسم إلى معاهدات عامة ومعاهدات خاصة، و من حيث إجراءات إبرامها فهي تنقسم إلى المعاهدات ذات الطابع التنفيذي و اتفاقات الشرفاء غير الملزمة.[4]

و تمر المعاهدة الدولية عادة من الناحية الشكلية بعدة مراحل حتى يتم إبرامها أو انعقادها، ففي المرحلة الأولى يتم التحضير للمعاهدة أو التفاوض بخصوصها و تحرير ما انتهت إليه إرادة الأطراف، ثم يعقب ذلك

---

[1] **جمال عبد الناصر مانع**، القانون الدولي العام: المدخل و المصادر، د. ط، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2005، ص 54.

[2] راجع: المادة 2 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969.

[3] **محمد مصطفى المغربي**، المرجع السابق، ص 112.

[4] **جمال عبد الناصر مانع**، المرجع السابق، ص 64.

التوقيع عليها ثم التصديق و تبادل التصديقات أو إيداعها لدى الجهاز أو السلطة أو الهيئة أو المنظمة التي تحددها المعاهدة و يعقب ذلك مرحلة أخرى تسمى مرحلة التسجيل و النشر.

و إلى جانب الشروط الشكلية التي يجب توافرها من أجل إبرام معاهدة دولية فإن هناك شروطا موضوعية كذلك من أجل صحة انعقاد المعاهدة و التي تتعلق بأطراف المعاهدة و إرادتهم و كذلك شروط تتعلق بمضمون أو موضوع المعاهدة.[1]

و القاعدة العامة بالنسبة للمعاهدة الدولية أنها لا تسري إلا بين أطرافها و لا ترتب آثارها إلا في مواجهتهم سواء كانت هذه الآثار حقوقا أو التزامات، و هو المبدأ المعروف "بنسبية آثار المعاهدات"، و الذي يعني أن المعاهدة لا تنتج آثارها إلا بين أطرافها و لا تنتقل هذه الآثار إلى الغير بحيث لا تمنحهم حقوقا و لا تقوم بإلزامهم إلا بموافقتهم، و هو ما كرسته اتفاقيتي فيينا لقانون المعاهدات لعامي 1969 و 1986.[2]

ثانيا: العرف الدولي

و يأتي المكان الثاني في تعداد مصادر القانون الدولي العام في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية من نصيب العرف الدولي الذي يعتبر من أقدم المصادر و أسبقها إلى الوجود، و الذي قد لعب دورا هاما في تطوير القانون الدولي العام حيث قام بإعطاء هذا القانون بعضا من قواعده الأساسية الكبرى بطريقته الضمنية مثل قاعدة الوفاء بالعهد و القواعد المتعلقة بالحرب و قواعد تنظيم المعاهدات وغيرها، حتى لو سجلت هذه القواعد أحيانا في معاهدات بشكل صريح مكتوب فإن المعاهدات لم توجدها وإنما قامت بإظهارها و إعلانها و الكشف عنها.

و قد جاء ذكر العرف منفصلا و مستقلا عن المعاهدات في المادة 38 من النظام الأساسي للمحكمة، حيث جاء فيها أن: « العرف الدولي المقبول بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال ».

---

[1] **جميل محمد حسين**، دراسات في القانون الدولي العام- المقدمات و المصادر-، الكتاب الأول، د.ط، د.م.ن، د.د.ن،2008/2007، ص 100، 101.

[2] **جمال عبد الناصر مانع**، المرجع السابق، ص 133.

و يمكن تعريف العرف الدولي بأنه:« مجموعة القواعد القانونية غير المكتوبة التي نشأت في المجتمع الدولي عن تواتر الاستعمال من قبل الدول بعضها اتجاه بعض لشعورها بوجوب إتباعها بوصفها قواعد اكتسبت صفة الإلزام القانوني ».

و من خلال هذا التعريف فإنه يتضح لنا أن للعرف الدولي ركنين أساسيين لابد من توافرهما من أجل اعتباره أسلوبا من أساليب التعامل الدولي و هما الركن المادي و الركن المعنوي.[1]

و ينقسم العرف إلى عدة أقسام و ذلك حسب الزاوية التي ينظر منها إليه، فمن حيث نطاق تطبيقه فهو ينقسم إلى عرف عام و عرف خاص، و من حيث طبيعة قواعده فهو ينقسم إلى عرف منشئ و عرف مكمل و معدل و عرف ملغي، غير أن أهم تقسيم هو تقسيم العرف من حيث نطاق تطبيقه إلى عرف عام وخاص.[2]

و نتيجة التطور الذي طرأ على المجتمع الدولي و ظهور دول جديدة إثر حصولها على الاستقلال أضحت القواعد العرفية التي تم إنشاؤها وفقا للمدرسة التقليدية محل اعتراض من ناحية تعارضها مع مصالح هذه الدول و لعدم مواكبتها التغيرات الدولية الحديثة التي طرأت على المجتمع الدولي المعاصر، و هو ما دفع بعض الفقهاء إلى القول بأن العرف لم يعد له مكانته كمصدر من مصادر القانون الدولي.

و نظرا لمرونة العرف و بعده عن الشكليات المطلوبة لتعديل المعاهدات أضحى في عصر المجتمع الدولي المعاصر و التنظيم الدولي يتصف بصفات منها السرعة في الإنشاء على نحو لا يمكن مقارنته بما كان سائدا من قبل، وقت كانت العلاقات العرفية هي التي تحكم العلاقات الدولية، الأمر الذي جعل الحديث عن عيوب العرف مقارنة بالاتفاق الدولي المكتوب ليس له ما يبرره، بل على العكس أصبح الحديث اليوم عن العرف الفوري أو الثوري أو العرف المتوحش و الذي يقصد به العرف الذي أرسته الدول المستقلة حديثا تمردا على العرف الذي أرسته الدول الكبرى الاستعمارية، و ذلك كمقابل للعرف التقليدي أو العادي الذي وصف

[1] **محمد مصطفى المغربي**، المرجع السابق، ص 170، 171.

[2] **جمال عبد الناصر مانع**، المرجع السابق، ص 242.

بأنه عاقل إشارة إلى أنه كان يستغرق وقتا طويلا لكي ينشأ و يجدي التعامل به من جانب أعضاء المجتمع الدولي.[1]

ثالثا: المبادئ العامة للقانون

ليحتل المكان الثالث في تعداد مصادر القانون الدولي العام الواردة في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية المبادئ العامة للقانون التي أقرتها الأمم المتمدنة، فهي مبادئ عامة مشتركة بين مختلف النظم القانونية في الدول المتمدنة، و يمكن الرجوع إليها في أية علاقة بين الدول لا توجد بشأنها قاعدة اتفاقية أو عرفية واضحة.[2]

فالغرض من النص على المبادئ العامة للقانون في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية كمصدر من مصادر القانون الدولي العام هو ضمان عدم تخلي المحكمة عن الفصل في أي قضية بسبب عدم وجود حكم تعاهدي أو اتفاقي أو حكم عرفي قابل للتطبيق على موضوع النزاع، إذ أن المبادئ العامة للقانون جاءت من أجل سد النقص أو الفراغ الذي قد يكون موجودا في القانون الدولي العام.[3]

و يمكن تعريف المبادئ العامة للقانون بأنها: « جملة من المبادئ القانونية التي تعترف بها أمم العالم المتمدنة و تضمنها قوانينها الداخلية، باعتبار أنها مبادئ أساسية يجب أن تحويها كل الأنظمة القانونية الداخلية » و بتعبير آخر هي: « المبادئ الأساسية التي تشترك في احترامها و الأخذ بها جماعة الدول المتمدنة ».

إلا أنه قد ثار جدل فقهي حول محتوى أو مضمون المبادئ العامة للقانون و ذلك لمعرفة حقيقة المقصود بها، حيث أن الفقرة (ج) من المادة 38 من النظام الأساسي للمحكمة لم توضح المقصود بالمبادئ العامة للقانون من حيث إذا كان يقصد بها مبادئ القانون الدولي أم مبادئ القانون الداخلي، غير أن الرأي السائد في الفقه يرى أن المقصود بها هو المبادئ العامة للقانون الداخلي التي يمكن تطبيقها على النطاق الدولي، حيث يلجأ القاضي للمبادئ العامة للقانون عند عدم وجود مصدر قانوني آخر معترف به باعتبارها

[1] **جمال عبد الناصر مانع**، المرجع نفسه، ص 248، 249.

[2] **محمد مصطفى المغربي**، المرجع السابق، ص 181.

[3] **جميل محمد حسين**، المرجع السابق، ص 173.

مبادئ مشتركة لمعظم التشريعات، و تعد تراثا قانونيا لكل البلاد المتمدنة، فهي مبادئ مشتركة بين النظامين القانونيين الدولي و الداخلي، و لهذا وردت في نص الفقرة (ج) من المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية دون تحديد أو وصف و ذلك بعبارة "المبادئ العامة للقانون".[1]

و قد عملت أجهزة القضاء الدولي في حالة غياب النص بالبحث في المبادئ العامة للقانون من أجل تطبيقها على النزاعات الدولية و إيجاد الحل بناءا عليها، و هو ما يتضح من خلال الأحكام الصادرة عن المحاكم التحكيمية و أحكام محكمة العدل الدولية الدائمة و أحكام محكمة العدل الدولية، حيث قد اعتمدت محكمة العدل الدولية في العديد من قراراتها على المبادئ العامة للقانون و ذلك بصيغ مختلفة، و هو ما يؤكد الدور الذي تؤديه المبادئ القانونية العامة المطبقة من طرف المحكمة في مواجهة المشاكل المستجدة الناتجة عن تطور المنظمات الدولية و ذلك بأن تجد حلولا للنزاعات الدولية المعروضة أمامها بناء عليها. [2]

الفقرة الثانية

المصادر الاستدلالية للقانون الدولي

يطلق على هذه المصادر كذلك تسمية المصادر الاحتياطية أو الثانوية أو المساعدة و هي لا تنشئ قواعد قانونية بل يستعان بها للاستدلال على وجود قاعدة من قواعد القانون الدولي و لمعرفة مدى تطبيقها وطريقته.

و هذا يعني أن محكمة العدل الدولية لا يمكن لها أن تستند في أحكامها على هذه المصادر الاحتياطية مباشرة، و إنما يمكنها أن تستند إليهم لتحديد مدى القواعد القانونية الدولية الموجودة في معاهدة أو عرف دولي أو لتفسير هذه القواعد، فمهمتها المساعدة في تحديد المعاهدة و العرف و المبادئ العامة للقانون، وبمعنى آخر فالمصادر الاستدلالية تهدي إلى المصادر الأصلية الثلاثة.

[1] **محمد مصطفى المغربي**، المرجع السابق، ص 185.

[2] **جمال عبد الناصر مانع**، المرجع السابق، ص 259، 260.

و تشمل المصادر الاستدلالية الأحكام القضائية و الفقه الدولي، و يمكن إضافة مبادئ العدالة والإنصاف إلى هذه المصادر و التي يمكن للمحكمة الدولية أن تستند إليها مباشرة في الأحكام التي تصدرها شريطة أن توافق الأطراف المتنازعة على ذلك.[1]

أولا: الأحكام القضائية

ففيما يتعلق بالأحكام القضائية كمصدر احتياطي من مصادر القانون الدولي العام فقد ورد النص عليها في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و ذلك باعتبارها من السوابق التي يمكن أن تفيد في إثبات وجود قاعدة قانونية معينة.

و على الرغم من أن السوابق القضائية غير ملزمة إلا أنه يمكن الرجوع إليها للاستدلال على ما هو قائم و مطبق من قواعد القانون الدولي و لتفسير ما هو غامض، و ليس كل ما يصدر عن القضاء الدولي من أحكام يعد مصدرا أصليا للقانون الدولي لأن القضاء الدولي لا ينشئ قواعد جديدة، إذ تنحصر مهمته [2] في إصدار حكم يتعلق بنزاع معين، و لا يكون لهذا الحكم قوة الإلزام إلا بالنسبة لمن صدر بينهم و في خصوص النزاع الذي فصل فيه.[3]

و هكذا فإن محكمة العدل الدولية قد أسهمت في تأكيد احترام القانون و قطعت شوطا كبيرا في مجال سد الفراغ و إزالة الغموض و القصور عن قواعد القانون الدولي.[4]

ثانيا: الفقه الدولي

إلى جانب الأحكام القضائية كمصدر احتياطي فقد نصت المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على الفقه الدولي كمصدر احتياطي آخر من مصادر القانون الدولي، و لا يعتبر الفقه الدولي مصدرا أصليا للقانون الدولي لأن كبار الفقهاء و الشراح لا يملكون أي سلطان لفرض آرائهم على الدول.[5]

---

[1] **محمد مصطفى المغربي**، المرجع السابق، ص 104.

[2] **جمال عبد الناصر مانع**، المرجع السابق، ص 263.

[3] راجع: المادة 59 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[4] **جمال عبد الناصر مانع**، المرجع السابق، ص 263.

[5] **جمال عبد الناصر مانع**، المرجع نفسه، ص 264.

و يقصد بالفقه عموما مجموع آراء الفقهاء التي يعرضون لها حين يتصدون لشرح القانون و تفسيره والتعليق عليه، و لا يعد الفقه الدولي مصدرا من المصادر الرسمية لقواعد القانون الدولي أو مصدرا غير مباشر للقانون الدولي لأنه لا يعد في ذاته منتجا أو منشئا للقواعد المذكورة، و هو لا يعدوا أن يكون مصدرا استدلاليا ينحصر دوره في الكشف عن قواعد القانون الدولي أو التثبت من وجودها و تفسيرها و تقييمها أو نقدها.

غير أنه إذا كان الفقه لا يخلق القانون الدولي فهذا لا يعني أنه فقد كل دور له، فلا شك أن العمل العلمي الذي يقوم به الفقيه يساعد على تفهم أحكام القانون المذكور و استخلاص أصوله و مبادئه.[1]

هذا و قد ورد النص في الفقرة الثانية من المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على مبادئ العدل و الإنصاف، فللمحكمة حق الفصل في القضايا وفقا لمبادئ العدالة و الإنصاف بعد موافقة الأطراف المتنازعة، و عليه لا يمكن للمحكمة أن تلجأ إلى مبادئ العدالة و الإنصاف ما لم تمنحها الأطراف المتنازعة هذا الحق.

أما بشأن مفهوم فكرة العدالة فإنه لم يتم تحديدها بصورة واضحة و كثيرا ما يربطها الفقهاء بمبدأ حسن النية و حكمة التشريع[2]، و يمكن تعريفها بأنها: « مجموعة المبادئ التي يوصي بها العقل و حكمة التشريع، فهي قواعد مرنة تتغير بحسب الزمان و المكان ».[3]

و إذا كان الفقه لم يتمكن من تحديد مفهوم العدالة و تحديد دورها في تسوية النزاعات الدولية، إلا أنه يمكن الاستعانة بها في حالة نقص القانون الوضعي و سكوته عن تنظيم مسألة معينة كأداة لتطبيق القانون الدولي أو لتكملته أو لاستبعاد تطبيقه[4]، إذ أنه من بين النتائج الهامة التي يؤدي إليها اللجوء إلى قواعد العدل و الإنصاف هو سد ثغرات في القانون، على جانب نتائج أخرى تتمثل في أنها تعد وسيلة للتخفيف من

---

[1] **محمد يوسف علوان**، القانون الدولي العام: المقدمة و المصادر، ج 1، ط 3، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 492.

[2] **جمال عبد الناصر مانع**، المرجع السابق، ص 265.

[3] **محمد مصطفى المغربي**، المرجع السابق، ص 191.

[4] **جمال عبد الناصر مانع**، المرجع السابق، ص 265.

صلابة القواعد الحقوقية و خاصة في تحديد المسؤولية الدولية، بالإضافة إلى أنه وسيلة لعدم التقيد بأحكام النصوص الموضوعة التي قد يتجاوزها القاضي الدولي أو يخالفها.[1]

و هكذا فالمادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أتت بمصدر بديل للقانون الدولي وليس مصدرا مباشرا له حينما أتاحت للمحكمة سلطة الفصل في القضية وفق مبادئ العدالة و الإنصاف كما تراها أو تشعر بها و على أساس مفهومها للعدالة متى وافق أطراف الدعوى على ذلك.

و من الواضح أن استخدام محكمة العدل الدولية لهذه المبادئ ضيق جدا و استثنائي، فهي لا تملك سلطة اللجوء لمبادئ العدالة و الإنصاف بشكل تلقائي و دون اتفاق أطراف الدعوى على ذلك، بل و حتى في حالة وجود مثل هذا الاتفاق يبقى للمحكمة الخيار بين أن تحكم وفقا لهذه المبادئ أو استنادا إلى المصادر الأخرى للقانون الدولي.[2]

الفرع الثاني

الإجراءات المتبعة أمام محكمة العدل الدولية

لقد اهتم النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بالإجراءات الواجب إتباعها أمام محكمة العدل الدولية باعتبار أن إجراءات التقاضي مسألة من المسائل الجوهرية التي يتوجب على كل نظام قضائي أن يعطيها أهمية كبيرة و خاصة، فأفرد لها الفصل الثالث منه وذلك في المواد من 39 إلى 64، كما تم النص عليها كذلك في اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية.

فمحكمة العدل الدولية تقوم بمهامها وفق إجراءات محددة بموجب نظامها الأساسي و لائحتها الداخلية، و سواء كانت تلك المهام متعلقة باختصاصها القضائي أو متعلقة باختصاصها الاستشاري.

غير أنه عند نظر محكمة العدل الدولية في قضية ما فإنها قد تواجه بعض الظروف الاستثنائية التي قد تدفعها إلى إتباع إجراءات عارضة.

---

[1] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 275 .

[2] **محمد يوسف علوان**، القانون الدولي العام– المقدمة و المصادر–، المرجع السابق، 449 .

و هكذا فإن الإجراءات المتبعة أمام محكمة العدل الدولية قد تكون إجراءات خاصة بالدعوى القضائية (الفقرة الأولى)، و قد تكون إجراءات خاصة بالآراء الاستشارية (الفقرة الثانية)، كما يمكن أن تكون إجراءات عارضة (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى

الإجراءات الخاصة بالدعوى القضائية

يكون التقاضي أمام محكمة العدل الدولية باللغتين الفرنسية و الإنجليزية و هما اللغتان الرسميتان للمحكمة، و إذا اتفق الأطراف على إحدى هاتين اللغتين لتكون اللغة التي تسير عليها القضية فحينئذ يصدر الحكم بها، أما إذا لم يتفق الأطراف على تعيين اللغة التي تستعمل ففي هذه الحالة يجوز لهم أن يترافعوا باللغة التي يفضلونها من هاتين اللغتين، و يصدر الحكم في هذه الحالة باللغتين معا لتبين المحكمة أي نص هو النص الرسمي منهما، كما يمكن للأطراف المتنازعة أن يطلبوا استعمال لغة غير هاتين اللغتين.[1]

و يتم رفع القضايا أمام محكمة العدل الدولية إما بإعلان الاتفاق الخاص الذي تم بين الأطراف المتنازعة على قبول ولاية المحكمة إلى مسجل محكمة العدل الدولية و هذا في حالة الاختصاص الاختياري للمحكمة، و إما بطلب كتابي يقدم إلى مسجل المحكمة من إحدى الأطراف المتنازعة و ذلك في حالة الاختصاص الإلزامي.

و يجب أن يكون الإعلان أو الطلب متضمنا تعيين موضوع النزاع و بيان المتنازعين[2] ليقوم مسجل المحكمة فورا بإعلان الاتفاق الخاص أو الطلب إلى أصحاب الشأن، كما يقوم بإعلانه كذلك إلى أعضاء الأمم المتحدة عن طريق الأمين، كما يخطر به أي دولة أخرى لها وجه في الحضور أمام المحكمة.[3]

و يمثل أطراف النزاع أمام المحكمة وكلاء عنهم[4] على أن يتم تعيينهم إما في وثيقة الاتفاق الخاص برفع النزاع إلى المحكمة، و إما في الطلب الكتابي و إما في صحيفة افتتاح الدعوى و إما في أول إجراء

---

[1] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 39.

[2] **محمد بشير الشافعي**، المرجع السابق، ص 417.

[3] راجع: المادة 2/40، 3 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[4] راجع: المادة 1/42 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

كتابي يقدمه المدعى عليه، و في حالة امتناع المدعى عليه من تعيين وكيله جاز للمحكمة أن تصدر حكمها في النزاع غيابيا.

و يجوز لهؤلاء الوكلاء أن يستعينوا أمام المحكمة بمستشارين أو محامين[1]، و يتمتع وكلاء المتنازعين و مستشاريهم و محاميهم أمام محكمة العدل الدولية بالمزايا و الإعفاءات اللازمة لأداء واجباتهم بحرية واستقلال.[2]

و تنقسم الإجراءات إلى قسمين: إجراءات كتابية و إجراءات شفوية، فأما الإجراءات الكتابية فهي تشمل ما يقدم للمحكمة و الخصوم من المذكرات و من الإجابات عليها ثم من الردود إذا اقتضاها الحال، كما تشمل جميع الوثائق و المستندات التي تؤيد ذلك، و كل مستند يقدمه أحد أطراف الدعوى إلى المحكمة يتم إرسال صورة منه مصادق عليها بمطابقتها للأصل إلى الطرف الآخر، و يتم تقديم ذلك بواسطة المسجل على الكيفية و في المواعيد التي تحددها المحكمة.

أما بالنسبة للإجراءات الشفوية فهي تشمل استماع المحكمة لشهادة الشهود و لأقوال الخبراء و الوكلاء و المستشارين و المحامين.[3]

و تكون جلسات المحكمة علنية إلا إذا قررت المحكمة خلاف ذلك أو إذا طلب المتقاضون عدم قبول الجمهور فيها[4]، و يتولى إدارة جلسات المحكمة الرئيس و في حالة وجود مانع لديه يتولاها نائبه، أما إذا تعذرت رئاستهما للجلسة فإن أقدم القضاة الحاضرين هو من يتولى ذلك.[5]

[1] **عبد الواحد محمد الفار**، التنظيم الدولي، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، 1979، ص 211.

[2] راجع: المادة 3/42 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[3] راجع: المادة 43 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[4] راجع: المادة 46 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[5] راجع: المادة 45 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

و يعمل لكل جلسة محضر يوقعه المسجل و الرئيس و يعتبر هو وحده المحضر الرسمي[1]، فتضع المحكمة الترتيبات اللازمة لسير القضايا و تعين للمتقاضين شكل تقديم الطلبات و ميعاد تقديمها كما تحدد المنهج الذي يتبع في تلقي البيانات.[2]

و يجوز للمحكمة و لو من قبل بدء المرافعة أن تطلب من الوكلاء تقديم أي مستند أو بيان، و ما يقع من الامتناع عن إجابة طلبها تثبته رسميا.[3]

كما يجوز للمحكمة في أي وقت أن تعهد إلى فرد أو جماعة أو مكتب أو لجنة أو أية هيئة أخرى تختارها في القيام بتحقيق مسألة ما، أو أن تطلب من أي ممن ذكروا إبداء رأيهم في أمر من الأمور بصفته خبيرا فنيا.[4]

و أثناء سماع الدعوى فإن جميع الأسئلة المتعلقة بالدعوى تطرح أثناء سماع الدعوى على الشهود والخبراء بالشروط التي تبينها المحكمة في المادة 30 من لائحتها الداخلية، كما يجوز للمحكمة بعد تلقي الأسانيد و الأدلة في المواعيد التي حددتها لهذا الغرض، أن لا تقبل من أحد أطراف الدعوى تقديم ما قد يريد تقديمه من أدلة جديدة سواء كانت كتابية أو شفوية إلا إذا قبل ذلك الأطراف الآخرون.[5]

و في حالة تخلف أحد الأطراف عن الحضور أو عجزه عن الدفاع جاز للطرف الآخر أن يطلب من المحكمة أن تحكم له هو بطلباته، و على المحكمة قبل أن تجيب على هذا الطلب أن تتأكد من أن لها ولاية القضاء وفقا لأحكام المادتين 36 و 37 من النظام الأساسي، كما يجب عليها كذلك أن تتأكد من أن الطلبات تقوم على أساس صحيح من حيث الواقع و القانون.[6]

[1] راجع: المادة 47 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[2] راجع: المادة 48 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[3] راجع: المادة 49 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[4] راجع: المادة 50 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[5] راجع: المادتين 51 و 52 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[6] راجع: المادة 53 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

و بعد أن يفرغ الوكلاء و المستشارين و المحامين بإشراف محكمة العدل الدولية من عرض القضية، يعلن الرئيس ختام المرافعة و تنسحب المحكمة للمداولة في الحكم، و تكون المداولات سرية لا يجوز لأحد الإطلاع عليها.[1]

الفقرة الثانية

الإجراءات الخاصة بالآراء الاستشارية

إن النصوص التي تنظم قواعد الإجراءات المتبعة أمام محكمة العدل الدولية و هي بصدد ممارسة اختصاصها الاستشاري تتمثل في المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة و المواد من 65 إلى 68 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.[2]

و قد استقرت التطبيقات العملية للمحكمة على تشبيه الإجراءات الاستشارية بالإجراءات القضائية، ولهذا فقد جاء في المادة 68 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أن المحكمة تستوحي عند مباشرة وظيفتها الاستشارية من نصوص النظام المطبقة بالنسبة للحكم و ذلك في الحدود التي تراها متناسقة، فعندما تباشر محكمة العدل الدولية مهمة الإفتاء فهي تتبع ما تراه ممكن التطبيق من أحكام النظام الأساسي الخاصة بالمنازعات القضائية.[3]

و هكذا فإن أول إجراء بهذا الخصوص هو طلب الرأي الاستشاري المتمثل في الوثيقة أو القرار الذي يتقدم به الجهاز طالب الرأي المحكمة لاستشارتها بشأن مسألة أو مسائل قانونية معينة.[4]

و يقدم الطلب فرديا أو بشكل اتفاق ، فأما الطلب الفردي و هذا هو الأصل فيكون على صيغة رسالة توجه إلى المحكمة من الهيئة التي لها حق طلب الآراء الاستشارية، و أما الاتفاق فيمكن تصوره فيما إذا حصل خلاف قانوني بين هيئتين يحق لهما طلب الآراء الاستشارية، و رغبت هاتان الهيئتان في سؤال المحكمة عن رأيها في قانونية الخلاف، فيمكن لهما عقد اتفاق بهذا الخصوص و إبلاغه إلى المحكمة، و في

[1] راجع: المادة 54 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 123.

[3] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 83.

[4] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 124.

كلتا الحالتين يجب أن يتضمن طلب الرأي الاستشاري الموضوعات التي يطلب من المحكمة الفتوى فيها مصاغة بشكل دقيق و مرفقة بكل المستندات التي قد تساعد على توضيحها.[1]

و يجب أن يكون الطلب مكتوبا بلغتي العمل الرسميتين في محكمة العدل الدولية أي اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية.[2]

فتحال جميع طلبات الاستفتاء إلى المحكمة بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة أو عند الاقتضاء بواسطة أعلى موظف في هيئة الأمم المتحدة أو الوكالة المرخصة بطلب الفتوى، و تحال المستندات المشار إليها في المادة 2/65 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في نفس الوقت الذي يقدم فيه الطلب أو في أقرب وقت ممكن بعد تقديمه.[3]

و يبلغ المسجل طلب الإفتاء دون إبطاء إلى الدول التي يحق لها الحضور أمام المحكمة أو إلى أية هيئة دولية ترى المحكمة أو يرى رئيسها – في حال عدم انعقادها – أنها قد تستطيع أن تقدم معلومات في الموضوع، و يكون الغرض من التبليغ هو الطلب منها تقديم هذه المعلومات كتابة أو شفاهة في جلسة علنية تعقد لهذا الغرض.[4]

و من أجل الحصول على معرفة تامة بالحقائق تستطيع المحكمة أن تقوم بإجراءات كتابية و أخرى شفهية بعد تسجيل طلب الحصول على الرأي الاستشاري بعدة أيام، و تقوم المحكمة بوضع لائحة بأسماء الدول و المنظمات الدولية التي تستطيع تقديم معلومات ذات علاقة بالطلب المقدم لها، ثم يقوم رئيس محكمة العدل الدولية بإصدار أمر يضع من خلاله حدا زمنيا (فترة زمنية) يسمح للدول و المنظمات الدولية التقدم ببياناتها الكتابية خلاله، و عادة ما تبلغ المدة الزمنية شهرين يمكن تمديدها بناءا على طلب مقدم من قبل دولة أو منظمة ذات علاقة، و يجب أن تكون هذه البيانات إما باللغة الإنجليزية أو الفرنسية و يجب أن تكون

---

[1] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 292، 293.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 123.

[3] راجع: المادة 104 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[4] **محمد المجذوب**، التنظيم الدولي– النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة–، المرجع السابق، ص 320.

موجهة إلى مسجل المحكمة، و تعتبر البيانات و التعليقات الكتابية سرية و لكن عادة ما يتم نشرها للعامة عند بداية الإجراءات الشفهية، ثم يتم دعوة الدول لتقديم مرافعاتها الشفهية.[1]

هذا و يجوز للدول و الهيئات التي قدمت بيانات كتابية أو شفوية أو قدمت كليهما أن تناقش البيانات التي قدمتها دول أو هيئات أخرى، و ذلك على الوجه و بالقدر و في الميعاد الذي تعينه المحكمة في كل حالة على حدة أو الذي يعينه رئيسها إذا لم تكن المحكمة منعقدة، و يقتضي ذلك أن يبلغ المسجل في الوقت المناسب ما يقدم من البيانات الكتابية إلى الدول و الهيئات التي قدمت مثل تلك البيانات.[2]

إذن و بعد تجميع محكمة العدل الدولية لكل المعلومات الضرورية بالموضوع تقوم بالمداولة، و عادة ما تستغرق مدة طويلة لتعلن في أعقابها الرأي الاستشاري و الذي يكون في جلسة علنية[3]، بعد أن يكون قد أخطر بذلك الأمين العام و مندوبو أعضاء الأمم المتحدة و مندوبو الدول الأخرى و الهيئات الدولية التي يعنيها الأمر مباشرة.[4]

ليتضمن الرأي الاستشاري الصادر: تاريخ النطق به و أسماء القضاة الذين اشتركوا فيه، كما يتضمن كذلك على عرض موجز للإجراءات إلى جانب بيان بالوقائع و الرد على السؤال الموجه إلى المحكمة، بالإضافة إلى الأسباب القانونية و عدد و أسماء القضاة الذين شكلوا الأغلبية، و تحديد نص الفتوى ذي الحجية.

و يحق لكل قاض إذا رغب في ذلك أن يرفق بالرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة بالأغلبية رأيه الخاص سواء كان مع رأي الأغلبية أو مخالفا لهم، و للقاضي الذي يرغب في تسجيل موافقته أو اعتراضه دون بيان الأسباب أن يفعل ذلك في شكل إعلان.[5]

---

[1] **بوضرسة عمار**، المرجع السابق، ص 62.

[2] راجع: المادة 4/66 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[3] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 84.

[4] راجع: المادة 67 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[5] راجع: المادة 2/107 ، 3 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

تودع في دائرة محفوظات محكمة العدل الدولية نسخة واحدة عن الرأي الاستشاري الصادر موقعة ومختومة بخاتم المحكمة حسب الأصول، و ترسل نسخة أخرى إلى الأمين العام للأمم المتحدة، و ترسل عند الاقتضاء نسخة ثالثة إلى أعلى موظف في هيئة الأمم المتحدة أو الوكالة التي طلبت رأي المحكمة الاستشاري، و يرسل رئيس القلم نسخة من الرأي الاستشاري للدول الأعضاء في الأمم المتحدة و الدول الأخرى و الوكالات المتخصصة و المنظمات الدولية العامة المعنية بالأمر مباشرة.[1]

و في الأخير فإنه تجدر الإشارة إلى أن الرأي الاستشاري ليست له صفة إلزامية و إنما له مرجعية قانونية عليا لأنه صادر بناء على طلب الجمعية العامة التي تمثل رأيا عاما دوليا.[2]

الفقرة الثالثة

الإجراءات العارضة لمحكمة العدل الدولية

عند نظر محكمة العدل الدولية لقضية ما فإنها قد تواجه بعض الظروف الاستثنائية التي قد تدفعها إلى إتباع إجراءات خاصة تم تحديدها بموجب النظام الأساسي للمحكمة و لائحتها الداخلية، و يقصد بها تلك الإجراءات التي تدعى محكمة العدل الدولية للفصل بها على هامش قضية مطروحة عليها فعلا، و هذا ما يبين لنا أن استقلال هذه الإجراءات ليس شيئا مطلقا، فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بإجراء آخر يعتبر إجراء رئيسي لا يمكن اتخاذها خارجه. [3]

و بعبارة أخرى فإن مصطلح الإجراءات العارضة ينصرف إلى كل الأعمال القانونية التي يمكن أن تتخذ أثناء سير الدعوى حيث تعترض القواعد الإجرائية العادية و تدفع القضاة إلى توجيه الخصومة في مسلك آخر، و بذلك فهي تعتبر إجراءات طارئة.

و تختلف الإجراءات العارضة باختلاف مصدرها و هدفها، فقد تصدر من أحد أطراف الدعوى كالتدابير التحفظية أو تصدر عن أحد أطراف النزاع كالإحالة الخاصة أمام المحكمة، و قد تتخذها الدولة

[1] راجع: المادة 109 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[2] **محمد المجذوب**، التنظيم الدولي: النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة، المرجع السابق، ص 320.

[3] **بوضرسة عمار**، المرجع السابق، ص 58.

المدعى عليها كالطلبات المقابلة، كما يمكن أن تصدر عن الغير كطلب التدخل، و قد تقوم بها الدولة المدعية ذاتها كترك الخصومة.

و يكمن الهدف من الإجراءات العارضة عموما في تنبيه المحكمة بضرورة مراعاة المركز القانوني للجهة التي اتبعتها سواء تعلق الأمر ببسط الحماية القانونية على المصلحة المثارة، أو تكريس الحق في الدفاع و تقوية الحجة أو الاستفادة من الحلول الناتجة عن التسوية القضائية أو إلغاء إجراءات الخصومة.

غير أن هناك شرطا عاما يقضي بتبرير الإجراء العارض المتبع و إثبات مدى ارتباطه بالدعوى الأصلية، و بمعنى آخر عدم الخروج عن الإطار العام للخصومة.[1]

الفرع الثالث

أحكام محكمة العدل الدولية

الحكم القضائي هو الثمرة المرجوة من اللجوء إلى محكمة العدل الدولية و الهدف الذي يقصد المتقاضون الوصول إليه، فهو يمنح الحماية القضائية المطلوبة و يضع نقطة النهاية للدعوى القضائية و من ثمة للنزاع موضوع هذه الدعوى[2]، بصرف النظر عن الطعون التي قد تقدم لاحقا.

و إذا كان الحكم القضائي الدولي يضع نقطة النهاية للدعوى القضائية الدولية فإن تنفيذه[3] هو الغاية المرجوة بعد صدوره.[4]

و عليه فإننا سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى صدور حكم محكمة العدل الدولية (الفقرة الأولى) وطرق الطعن في الأحكام الصادرة عن المحكمة (الفقرة الثانية).

---

[1] **وسيلة شابو**، المرجع السابق، ص 75.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 25.

[3] فيما يخص تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية فإننا سنتطرق له بالتفصيل في الباب الثاني.

[4] **عبد الكريم عوض خليفة**، أحكام القضاء الدولي و دورها في إرساء قواعد العرف الدولي و المبادئ العامة للقانون، د.ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 39.

الفقرة الأولى

صدور حكم محكمة العدل الدولية

لقد سبق و قلنا أنه بمجرد انتهاء مرحلة المرافعة فإن الدعوى تدخل مرحلة أخرى و هي مرحلة المداولة و فيها يختلي قضاة محكمة العدل الدولية بعيدا عن الأطراف المتنازعة و عن الجمهور و وسائل الإعلام، وذلك في غرف متخصصة و بطريقة سرية حتى يبدي كل قاض رأيه في موضوع هذه الدعوى المنظورة أمام المحكمة.

و تمر المداولة بعدة جلسات سرية، ففي أول جلسة يلخص الرئيس النقاط و الأمور التي تستوجب مناقشة و قرارا من المحكمة، و يحضر كل قاض مذكرة مكتوبة يسطر فيها رأيه في القضية و تترجم و توزع على القضاة الآخرين و ذلك حتى يكون كل قاض فكرة عن رأي الأغلبية.

و بعد عدة أسابيع تنعقد جلسة ثانية و التي يتبادل فيها القضاة مذكراتهم سالفة الذكر، كما يتم تشكيل لجنة صياغة من قاضيين اثنين يكون رأيهما متوافق مع رأي غالبية القضاة بالإضافة إلى رأي رئيس المحكمة، إلا إذا كان الرئيس رأيه مع رأي الأقلية.[1]

فتعد اللجنة المذكورة مشروع قرار يتم توزيعه على قضاة المحكمة الذين يكون لهم حق إجراء تعديلات خطية عليه، و في هذه الحالة تعد اللجنة مشروع صياغة جديدة و تقرؤه على المحكمة قراءة أولى، و إذا تم إجراء تعديلات على المشروع عقب القراءة الأولى[2] و تعاد قراءته في قراءة ثانية.

ثم يتم طرح المشروع بعد القراءة الثانية للتصويت النهائي على قضاة المحكمة بعد الموافقة على نص هذا المشروع و اعتماد هذا النص المطروح للتصويت النهائي على المحكمة، ليقوم القضاة بالتصويت شفويا بنعم أو لا و لا يجوز لقاض أن يمتنع عن التصويت، و يتم أخذ الأصوات حسب ترتيب الأقدمية العكسي أي من القاضي الأحدث إلى القاضي الأقدم.[3]

---

[1] **منتصر سعيد حمودة**، المرجع السابق، ص 226.

[2] **وسيلة شابو**، المرجع السابق، ص 133.

[3] **منتصر سعيد حمودة**، المرجع السابق، ص 226، 227.

و عندما تنتهي محكمة العدل الدولية من مداولاتها و تقوم باعتماد حكمها فإنه يتم إخطار الأطراف بموعد النطق به، فيتم النطق بالحكم بعد توقيعه من طرف رئيس المحكمة و المسجل في جلسة علنية تعقدها المحكمة .[1]

و تفصل المحكمة في جميع المسائل برأي أغلبية القضاة الحاضرين، و إذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس أو القاضي الذي يحل محله.[2]

و إذا كان القرار المطروح مشروعه على المحكمة للتصويت النهائي يتعلق بقضايا منفصلة جاز التصويت عن كل نقطة أو قضية على حدة [3]، و إذا لم يكن الحكم صادرا كله أو بعضه بإجماع القضاة فمن حق كل قاضي أن يصدر بيانا مستقلا لرأيه الخاص[4]، فقد نصت المادة 2/95 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978 على أنه: « يجوز لكل قاض إن رغب في ذلك أن يرفق بالحكم عرضا لرأيه الفردي سواء كان مخالفا لرأي الأغلبية أم لا، و للقاضي الذي يرغب في تسجيل موافقته أو اعتراضه دون بيان الأسباب أن يفعل ذلك في شكل إعلان و تنطبق هذه القاعدة نفسها على أوامر المحكمة ».

إذن و بناءا عليه يستطيع القضاة الذين خالفوا مسلك الأغلبية في بعض جوانب الحكم أو كافة أجزائه أن يقدموا عرضا بالأسباب و المبررات التي كونت قناعتهم الشخصية و أوصلتهم إلى ضبط النتائج و التحكم فيها.[5]

و يجب أن يتضمن حكم محكمة العدل الدولية الأسباب التي بني عليها و أسماء القضاة الذين اشتركوا فيه[6]، كما يجب أن يتم التوضيح في نص الحكم ما إذا كان صادرا عن المحكمة أو عن إحدى دوائرها (غرفها)، بالإضافة إلى اشتماله على تاريخ النطق بالحكم و أسماء الأطراف المتنازعة و أسماء وكلاء

[1] راجع: المادة 94 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولي لسنة 1978.

و أيضا: المادة 58 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[2] راجع: المادة 55 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[3] **منتصر سعيد حمودة**، المرجع السابق، ص 227.

[4] راجع: المادة 57 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[5] **وسيلة شابو**، المرجع السابق، ص 139.

[6] راجع: المادة 56 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

الأطراف و مستشاريهم و محاميهم، إلى جانب عرض موجز للإجراءات و استنتاجات الأطراف و بيان بالوقائع و ذكر الأسباب القانونية دون أن ننسى منطوق الحكم و تحميل المصاريف إذا اتخذت المحكمة قرارا بهذا الشأن، و توضيح لعدد و أسماء القضاة الذين شكلوا الأغلبية، و أخيرا تحديد نص الحكم ذو الحجية.[1]

و يصدر حكم محكمة العدل الدولية بإحدى اللغتين الرسميتين للمحكمة و هما الإنجليزية و الفرنسية وذلك بناءا على اتفاق أطراف النزاع، أما في حالة عدم اتفاقهما فإن الحكم يصدر باللغتين الإنجليزية والفرنسية و تبين المحكمة أي النصين هو النص الرسمي.[2]

و يتمتع الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بحجية الشيء المقضي به[3]، فهو لا يعد ملزما إلا بالنسبة لأطراف الدعوى و في حدود النزاع الذي فصل فيه، و لا تمتد آثاره إلى الغير و لا إلى قضية أخرى حتى و لو كانت مماثلة للدعوى المقضي بها في الظروف و الملابسات[4]، و لكن هذا لا يمنع من أن يكون للسوابق القضائية قيمة استدلالية عند الحكم في قضايا مشابهة.[5]

فيكتسب الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية قوة إلزامية اتجاه الأطراف من تاريخ النطق به و ذلك طبقا للمادة 2/94 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978، و تنبع القوة الإلزامية من روح النظام الأساسي و من الوظيفة القضائية ذاتها لأن الحكم ينطوي على مبادرة أو اقتراح بإتباع سلوك معين، ولا تترك للدول حرية إتباع منطوقه بل يتحتم عليها الإيفاء بما جاء به، و يعطي لمن صدر لمصلحته الحق في التنفيذ.[6]

---

[1] راجع: المادة 1/95 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[2] راجع: المادة 39 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[3] **بلقاسم أحمد**، الوجيز في قانون المجتمع الدولي المعاصر، المرجع السابق، ص 220.

[4] **غازي حسين صباريني**، المرجع السابق، ص 90.

[5] **محمد حافظ غانم**، المنظمات الدولية- دراسة لنظرية التنظيم الدولي و لأهم المنظمات الدولية-، ط 3، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1967، ص 301.

[6] **وسيلة شابو**، المرجع السابق، ص 148.

الفقرة الثانية

طرق الطعن في أحكام محكمة العدل الدولية

ينطق القضاء الدولي بأحكام تتمتع بآثار قانونية تؤثر في المراكز القانونية لأطراف النزاع، و تتمثل هذه الآثار في أنه يكون ملزما لهم و عليهم الامتثال له و تنفيذه، كما أنه يكون نهائيا فلا يجوز لهم الطعن فيه بأي وجه من وجوه الطعن، فهو عنوان للحقيقة القانونية.

و يعترف القانون الدولي الوضعي للأحكام الدولية بقوة خاصة، و هي قوة الحقيقة القانونية التي يعبر عنها اصطلاحا "بحجية الأمر المقضي به"، و هذه الحجية لا تؤدي فقط إلى الطابع الملزم للأحكام و لكن تؤدي أيضا إلى تمييزها بخاتم النهائية حيث لا يمكن تعديلها إلا بممارسة الطعون القضائية أمام محكمة أعلى درجة.

غير أن غياب التدرج بين المحاكم القضائية الدولية يقضي على أية فائدة من مسألة الطعون التي يمكن تقديمها ضد أحكام هذه المحاكم من أجل تعديلها.[1]

كما أنه بمجرد صدور الحكم تنتهي مهمة القاضي و تزول عنه سلطاته، و هذا مبين بالحكمة القديمة القائلة:« متى أصدر القاضي حكمه فقد استنفذ قضاءه[2]»، و لهذا فإنه غير ممكن للمحكمة أن ترجع في قرارها لا من تلقاء نفسها و لا حتى بناءا على طلب الأطراف المتنازعة.

إذن فأحكام محكمة العدل الدولية تكون غير قابلة للاستئناف و هو ما جاء في المادة 60 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، و ليس هذا فحسب إذ أن هذه الأحكام لا تكون قابلة للمعارضة كذلك لأن المعارضة كإجراء للطعن في الأحكام الغيابية على صعيد القانون الدولي العام لا يمكن تصورها لأنه لا يمكن التصديق بوجود دولة تجهل وجود دعوى مرفوعة ضدها ، فلا تتوافر هنا الحكمة التي أبيحت من أجلها المعارضة في القوانين الداخلية، فعدد أعضاء المجتمع الدولي محدود و يسهل على كل الدول بسبب التنظيم

[1] **حسين حنفي عمر**، دور محكمة العدل الدولية كمحكمة طعن بالنسبة لأحكام التحكيم و أحكامها و أحكام دوائرها الخاصة للأحكام و القرارات الصادرة من بعض الهيئات القضائية الدولية الأخرى، د.ط، دار النهضة العربية، 1998، القاهرة، ص 16.

[2] **حسين حنفي عمر**، المرجع نفسه، ص 31.

السياسي و الاقتصادي و العالمي و ما تقيمه الدول من بعثات دبلوماسية لها في كافة الدول تقريبا أن تكون على علم بأية دعوى تنظرها محكمة العدل الدولية، و لهذا فإن المعارضة لن تحقق في النظام القضائي الدولي سوى إطالة تعسفية للإجراءات و تضرب بصورة كبيرة ما يتمتع به المتقاضون من حسن نية.[1]

و مع ذلك فقد ينشأ نزاع حول تفسير قرار المحكمة أو قد تظهر واقعة جديدة من شأنها ممارسة أثر حاسم على الحكم لو تم اكتشافها قبل صدوره، و بالتالي لا بد من إعادة النظر بالحكم حتى يعدل أو يلغى، فكما هو معلوم فإن الأحكام التي تصدر بصورة معيبة لا يمكن أن تكتسب أية حجية و لا تكون عنوانا للحقيقة، و لا يستطيع أحد أن يقول أن هذه الأحكام محصنة من الطعن.[2]

أولا: طلب تفسير الحكم

ففيما يخص طلب تفسير الحكم فمن حق أي طرف من أطراف النزاع أن يقدم طلبا لمحكمة العدل الدولية من أجل تفسير الغموض إن وجد في الحكم سواء كان ذلك في معناه أو في مدلوله[3]، حيث أن أساس الطعن بطلب التفسير لمعنى الحكم هو الحكمة القائلة: « لواضع القانون حق تفسيره »، و هي حكمة مطبقة على كل جهاز – أيا كانت صفته – و ذلك من أجل تكملة العمل القانوني سواء كان وطني أو دولي و سواء كان قضائي أو غير قضائي، فعندما يشوب الحكم إبهامات و تناقضات فإن طلب تفسيره من قبل الأطراف المتنازعة يحتل مكانة هامة بين طرق الطعن الأخرى.[4]

و قد تبين من خلال الاجتهاد الدولي أن فكرة تفسير الحكم الصادر عن المحكمة لا تعني سوى إيضاح معناه و مقاصده إذا وقع خلاف بين الأطراف بهذا الشأن.[5]

فيخضع طلب تفسير الحكم لقواعد إجرائية تتعلق بالاختصاص الموضوعي و كيفية رفع الطلب وفحصه، حيث تقتضي القاعدة العامة بأن يقدم طلب تفسير الحكم إلى الجهة التي أصدرته.

---

[1] **بوضرسة عمار**، المرجع السابق، ص 65، 66.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 55.

[3] راجع: المادة 60 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[4] **حسين حنفي عمر**، المرجع السابق، ص 151.

[5] **Charle Rousseau,** Droit International Public, Huitième Édition, Dalloz, Paris, 1976, p 312.

و تتضح حدود الوظيفة القضائية و ما يخرج عن نطاقها من خلال مسألة جوهرية، تتمثل في المسؤولية القانونية و تبعاتها بمناسبة النظر في قضية معينة، و عليه فقد ميزت المادة 1/100 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978 بين حالتين، فإذا صدر الحكم من طرف المحكمة منعقدة بكامل هيئتها، تكون مختصة في طلب تفسيره، أما إذا صدر عن غرفة معينة بالكيفية التي حددتها المادتان 26 و29 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فإنه يرجع إلى تلك الغرفة اختصاص النظر في الطلب، وبالتالي تراعي قاعدة الاختصاص تشكيلة القضاة الذين شاركوا في كافة مراحل الدعوى الأصلية التي اختتمت بالحكم محل التفسير.[1]

هذا و يجوز تقديم طلب تفسير الحكم إما بعريضة أو بإخطار اتفاق خاص على ذلك بين أطراف النزاع، كما يجب أن يوضح الطلب بدقة النقطة أو النقاط المتنازع عليها فيما يتعلق بمعنى الحكم أو نطاق تطبيقه.

و في حالة تقديم طلب التفسير بعريضة ينبغي أن تورد هذه العريضة إدعاءات الطرف الذي قدم الطلب، كما يحق للطرف الخصم أن يقدم ملاحظاته الخطية عليها في غضون أجل تحدده المحكمة أو يحدده الرئيس إذا كانت المحكمة غير منعقدة.

و سواء كان طلب التفسير مقدما بعريضة أو بإخطار باتفاق خاص فإنه عند الاقتضاء بإمكان المحكمة أن تتيح للأطراف فرصة تقديم مزيد من التفسيرات خطيا أو شفويا.[2]

ثانيا: الطعن بالتماس إعادة النظر

أما فيما يخص الطعن بالتماس إعادة النظر فإنه بإمكان أطراف النزاع الطعن في حكم محكمة العدل الدولية بسبب تكشف واقعة حاسمة في الدعوى كان يجهلها عند صدور الحكم كل من المحكمة و الطرف الذي يلتمس إعادة النظر، على أن لا يكون جهل الطرف المذكور لهذه الواقعة ناشئا عن إهمال منه.[3]

و يجب أن تكون هذه الواقعة الجديدة من شأنها التأثير على الحكم بصورة حاسمة، أي أنه إذا اكتشفت

---

[1] **وسيلة شابو**، المرجع السابق، ص 160.

[2] راجع: المادة 2/98 ، 3، 4 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[3] راجع: المادة 61 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

تلك الواقعة قبل صدور الحكم كان هذا الأخير قد صدر بصورة مختلفة عن الصورة التي صدر عليها[1]، ولهذا فإنه يشترط أن يتوافر في هذه الواقعة ثلاث شروط حتى يتم قبول الطعن بإعادة النظر و المتمثلة فيما يلي:

– أن تكون الواقعة الجديدة ذات أثر حاسم، و تقدير ذلك يكون للمحكمة التي لن تقبل الطعن بإعادة النظر إلا إذا توافرت هذه الصفة.

– أن تكون هذه الواقعة موجودة قبل صدور القرار و لم يتم اكتشافها إلا بعد صدوره، أي أنه بالرغم من وجوده إلا أن المحكمة لم تدركها و الطرف الذي طلب إعادة النظر لم ينتبه لها.

أما إذا حدثت هذه الواقعة بعد صدور الحكم فإنه لا يجوز التذرع بها للطعن بطلب إعادة النظر، كما أنها يجب أن تكتشف بعد صدور الحكم لأنه إذا تم اكتشافها قبل صدوره فإنه لا فائدة من الاستناد إليها لأن المحكمة ستكون قد أخذتها بالحسبان.

– أن لا يكون الطرف الذي يطلب إعادة النظر قد ارتكب خطأ ماديا أدى إلى بقاء هذه الواقعة مجهولة قبل صدور الحكم.[2]

و مهما يكن من أمر فإن التماس إعادة النظر يعد حقا لكل طرف في القضية، يشكل فرصة للدول المعنية من أجل حماية حقوقها أمام القضاء إذا تبين من ظروف الحال احتمال تغير المركز القانوني الذي يتموقع فيه بالنظر إلى معطيات الوضع الجديد التي ترغب في طرحها للمناقشة.[3]

---

[1] **عبد القادر رزيق المخادمي**، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، ط 1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص 205.

[2] **بوجلال سمية**، التحكيم في النزاعات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص 153.

[3] **وسيلة شابو**، المرجع السابق، ص 163.

و فيما يخص الأجل الذي يجب أن يقدم فيه طلب التماس إعادة النظر فإنه قد تم تحديد مدة ستة أشهر على الأكثر من تكشف الواقعة الجديدة[1]، و عشر سنوات من تاريخ صدور الحكم.[2]

فيقدم طلب التماس إعادة النظر في الحكم بعريضة تتضمن البيانات اللازمة لإثبات استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة 61 من النظام الأساسي، كما ترفق بالعريضة المستندات المؤيدة لذلك، و للطرف الخصم الحق في تقديم ملاحظاته الخطية على جواز قبول العريضة في غضون أجل تحدده المحكمة أو يحدده رئيسها إذا كانت المحكمة غير منعقدة، و يتم تبليغ هذه الملاحظات للطرف الذي قدم العريضة.[3]

وتفتح إجراءات إعادة النظر بحكم من المحكمة تثبت فيه صراحة وجود الواقعة الجديدة و تستظهر فيه صفاتها التي تبرر إعادة النظر، و تعلن به أن الالتماس بناء على ذلك جائز القبول[4]، كما يجوز للمحكمة أن توجب العمل بحكمها الذي أصدرته قبل أن تقبل السير في إجراءات إعادة النظر.[5]

و قد أكدت المادة 1/100 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978 على ضرورة التمييز بين الحكم الصادر عن المحكمة منعقدة بكامل هيئتها، و الحكم الصادر عن غرفة من غرف المحكمة، فعندئذ يجب أن يعرض الطلب أمام نفس الجهة التي أصدرت الحكم، و عليه تختص نفس التشكيلة التي أصدرت الحكم بمراجعته على اعتبار أنها تمكنت من تتبع مراحل إجراءات الدعوى، و توصلت إلى خلاصات قضائية بشأن المسائل الواقعية و القانونية ذات الأهمية خاصة في تعليل الحكم، كما يكون قد تكونت لديها دراية شاملة بموضوع النزاع.[6]

---

[1] راجع: المادة 4/61 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[2] « لا يجوز تقديم أي التماس لإعادة النظر بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ الحكم ».

راجع: المادة 5/61 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[3] راجع: المادة 1/99، 2 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[4] راجع: المادة 2/61 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[5] راجع: المادة 3/61 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[6] **وسيلة شابو**، المرجع السابق، ص 167.

الفصل الثاني

دور مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم و الأمن الدوليين

إن الهدف الأساسي لهيئة الأمم المتحدة هو حماية السلم و الأمن الدوليين[1]، و لا يمكن تحقيق ذلك إلا بواسطة مجلس الأمن الدولي لما يملكه من سلطات واسعة تتيح له استعمال التدابير و الإجراءات التي يريدها ضد أية دولة من الدول.

فهو المؤسسة الحقيقية التي تهيمن على الأمم المتحدة و على العالم ككل حيث يعد المسؤول الرئيسي في حفظ السلم و الأمن الدوليين، و من أجل أن يستطيع القيام بمهامه و يحقق أهدافه فإن ميثاق الأمم المتحدة قد أناط له دورا بارزا و مهما في تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية بموجب الفصل السادس منه، كما خوله سلطة اتخاذ تدابير قمعية في حالة حدوث تهديد للسلم و الأمن الدوليين أو وقوع العدوان و ذلك بموجب الفصل السابع منه، و عليه فإن مجلس الأمن يملك سلطات واسعة لا يملكها غيره من الأجهزة في منظومة الأمم المتحدة سواء فيما يخص تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية أو في حفظ السلم و الأمن الدوليين (المبحث الأول) و كذلك من ناحية قوة قراراته و نفاذها، لأن مجلس الأمن الدولي هو الجهاز الوحيد من أجهزة هيئة الأمم المتحدة الذي يستطيع اتخاذ قرارات إلزامية و نافذة في مواجهة كافة أعضاء المجتمع الدولي (المبحث الثاني).

[1] حماية السلم الدولي تعني منع حدوث حروب عالمية أو كونية أو حروب شاملة بين الدول، غير أن ذلك لا يعني أن مجلس الأمن لا ينظر الحروب التي تقع بين الدول، فاغلب الحروب العالمية نشأت بين دولتين ثم توسعت فشملت عددا كبيرا من الدول.

حماية الأمن الدولي يقصد به مراقبة أمن العالم و منع حصول اضطرابات في النظام الدولي مما يهدد استقرار و سلامة الدول و يقلق راحة المجتمع الدولي.

سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة – أجهزة الأمم المتحدة –، المرجع السابق، ص 73، 74.

المبحث الأول

سلطات مجلس الأمن في تسوية النزاعات الدولية و حفظ السلم و الأمن الدوليين

إن مجلس الأمن الدولي يمارس ما يشاء من السلطات متذرعا بتحقيق السلم و الأمن الدوليين، فنتيجة لاضطلاعه بتحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله هيئة الأمم المتحدة و المتمثل في حفظ السلم و الأمن الدوليين فإنه يتمتع بسلطات على قدر كبير من الأهمية و الخطورة منحه إياها ميثاق الأمم المتحدة، الذي حدد له اختصاصات و صلاحيات متعددة و متنوعة.

فمنحه سلطة اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير بداية من سلطته في دعوة أطراف النزاع إلى تسوية نزاعاتها بواسطة الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية، إلى صلاحيته في اتخاذ جملة من التدابير القسرية أو القمعية لمواجهة التهديد و الإخلال بالسلم و الأمن الدوليين و قمع أي حالة من حالات العدوان.

و لهذا فإنه يمكن تقسيم سلطات و اختصاصات مجلس الأمن في تسوية النزاعات الدولية و حفظ السلم و الأمن الدوليين إلى قسمين هما: السلطات الممنوحة لمجلس الأمن بموجب أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة (المطلب الأول)، و السلطات الممنوحة لمجلس الأمن بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (المطلب الثاني).

المطلب الأول

السلطات الممنوحة لمجلس الأمن بموجب أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة

استنادا إلى أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة فإنه يحق لمجلس الأمن أن يتدخل من أجل تسوية النزاعات الدولية التي يكون من شأن استمرارها تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر، و ذلك وفق آلية و ديناميكية وضعها ميثاق الأمم المتحدة.

فتطبيقا لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية جاء الفصل السادس من الميثاق متضمنا لنصوص تتعلق باختصاصات و سلطات مجلس الأمن فيما يتعلق بتسوية النزاعات الدولية سلميا و كذلك طريقة عرض النزاعات عليه و الإجراءات و التدابير التي يتخذها مجلس الأمن بهذا الخصوص و ذلك في المواد من 33 إلى 38.

و من أجل الوقوف على مختلف الجوانب التي تضمنها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وحتى يمكننا معرفة مختلف التفاصيل المتعلقة بكيفية عرض النزاعات على مجلس الأمن و طريقة تصديه ومعالجته لها فإنه يتعين علينا تناول تسوية النزاعات الدولية سلميا (الفرع الأول) ثم التطرق إلى كيفية عرض النزاع على مجلس الأمن الدولي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

تسوية النزاعات الدولية سلميا

إن المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة[1]هي التي تبين بوضوح وظيفة مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم و الأمن الدوليين و تقيده بمقاصد و مبادئ الأمم المتحدة من أجل تحقيق ذلك، و من بين هذه المبادئ و أهمها على الإطلاق مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية[2].

فالتسوية السلمية للنزاعات الدولية تعتبر الوسيلة الأكثر ضمانا لقيام مجلس الأمن بوظيفته في حفظ السلم و الأمن الدوليين.

و التزام مجلس الأمن بتسوية النزاعات الدولية التي من شأن استمرارها تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر تسوية سلمية دون اللجوء إلى استعمال التدابير القسرية إلا في حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين أو وقوع حالة من حالات العدوان يوفر عليه و على المجتمع الدولي الجهد و الوقت في حفظ السلم و الأمن الدوليين، حيث أن السلم و الأمن الدوليين لا يسودان إلا بتسوية النزاعات الدولية سلميا.

---

[1] تنص المادة 1/24 ،2 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: « رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به "الأمم المتحدة" سريعا وفعالا، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم و الأمن الدولي و يوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.

يعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات وفقا لمقاصد الأمم المتحدة و مبادئها و السلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول السادس و السابع و الثامن و الثاني عشر».

[2] تنص المادة 3/2 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه:« يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم و الأمن و العدل الدولي عرضة للخطر».

و هكذا فإن السلم والأمن الدوليين لا يتحققان إلا بتكريس مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية (الفقرة الأولى)، وهذا المبدأ لا يتحقق ولا يطبق و لا يحترم إلا بالاعتماد على مجموعة من الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى

مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية

لقد تصدر ميثاق الأمم المتحدة تقديما يتضمن المبادئ[1] العامة التي تقوم عليها المنظمة الأممية، و هذه المبادئ تعبر بصفة عامة عن رغبة كافة الأمم و الشعوب في المحافظة على الأمن و السلام و حماية الإنسانية من ويلات الحروب.[2]

و لهذ فإنه يجب احترامها و الالتزام بها، حيث يقوم جميع الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بتقديم كل ما في وسعهم من عون إلى هيئة الأمم المتحدة و ذلك في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملا من أعمال المنع و القمع.

و بالإضافة إلى ذلك فإن هيئة الأمم المتحدة تعمل على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ، بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم و الأمن الدوليين.

و من بين هذه المبادئ مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية الذي يعد مبدأ من مبادئ القانون الدولي الأساسية، و التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها[3]، و يعتبر هذا الأخير

---

[1] و تتمثل هذه المبادئ في: مبدأ المساواة في السيادة و مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية و مبدأ فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية و مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها أو استخدامها ضد سلامة الأراضي و الاستقلال السياسي لأية دولة و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

راجع: المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] **غازي حسين صباريني**، المرجع السابق، ص 154.

[3] **كريم السيد كنبار، محمد السوداني أعنية**، الصراع العربي الإسرائيلي من التسوية المرحلية إلى التسوية النهائية (إسراطين)، ط 1 ، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف و الترجمة و النشر، طرابلس، 2006، ص 20.

مبدأ مكملا لمبدأ تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية و مرتبط به و نتيجة حتمية له، إذ لا يمكن تسوية النزاعات الدولية وديا إلا إذا امتنع أطراف تلك النزاعات عن استعمال القوة و عن التهديد بها.[1]

و يقصد بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية أن تقوم كل دولة بتسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية على أساس المساواة في السيادة، وفقا لمبادئ العدالة و القانون الدولي و وفقا لمبدأ اختيار الوسيلة السلمية الملائمة.[2]

إن التسوية السلمية للنزاعات الدولية بواسطة الوسائل السلمية تعتبر من أقدم المناهج نحو السلام وأكثرها شيوعا، حيث أبدع المفكرون في حقل العلاقات الدولية في صنعها ثم قاموا بحقنها في مجرى التنظيم الدولي.

و قد دخل ذلك المنهج في نطاق القانون الدولي في مرحلة سابقة عن ميثاق الأمم المتحدة تعود إلى اتفاقيتي لاهاي للتسوية السلمية للنزاعات الدولية لعامي 1899 و 1907، حيث قامت هاتان الاتفاقيتان بوضع نظام تحث فيه الدول على اللجوء إلى الوسائل السلمية قدر المستطاع لفض نزاعاتها، و لكن ذلك النظام لم يكتسب قوة قانونية تصل إلى حد الإلزام، بل إنه أخذ طور النصح و الإرشاد حتى جاء عهد عصبة الأمم و خطا خطوات نحو الحل السلمي للنزاعات الدولية، فكان أكثر فعالية من اتفاقيات لاهاي و ذلك بوضع نظام يدعو إلى تقييد الحرب و لكن لم يحرمها.

---

[1] **عبد الكريم علوان خضير**، الوسيط في القانون الدولي العام: المنظمات الدولية، ط 1 ، الإصدار الثاني، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص 92.

و أيضا: **سهيل حسين الفتلاوي**، موسوعة القانون الدولي – التنظيم الدولي–، ط 1 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2009 ، ص 117.

[2] **جعفر نوري مرزة**، موقف القانون الدولي العام من المنازعات الإقليمية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، المجلد 27، رقم 3، جامعة الجزائر، سبتمبر 1989، ص 684.

ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة مستفيدا من بعض الاتفاقيات اللاحقة لعهد عصبة الأمم و المكرسة لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية[1]، واضعا آلية تعمل على تتبع النزاع منذ نشأته، و قبل أن يصل إلى مرحلة التهديد للسلم أو الإخلال به، فأوجب على الأطراف المتنازعة اللجوء إلى التسوية السلمية بموجب الفصل السادس الذي تضمن مجموعة من الإجراءات و الوسائل التي تعين كل من لديه حسن نية في تسوية نزاعاته و خلافاته بشكل ودي و بدون إراقة الدماء.[2]

فقد توج ميثاق الأمم المتحدة الإرادة الدولية باللجوء إلى الوسائل السلمية في تسوية النزاعات الدولية بدلا من القوة، كما قد شددت المؤتمرات الدولية المتعاقبة و كذلك التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة والفروع الأخرى للأمم المتحدة على تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية من أجل ضمان الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين و الحيلولة دون السلمية وقوع الحرب.[3]

لقد استخلصت الأمم المتحدة العبر من تجارب الماضي، فكرست في ميثاقها فصلا خاصا هو الفصل السادس لدعوة الدول إلى إتباع الأساليب السلمية لتسوية نزاعاتها التي قد تعرض حفظ السلم و الأمن الدوليين للخطر، بل أن الميثاق في الفصل السابع فرض عقوبات سياسية و عسكرية و اقتصادية على كل دولة ترتكب عملا ينجم عنه تهديد للسلم و الأمن الدوليين أو الإخلال به أو وقوع عدوان.[4]

فالحقيقة أن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة كان ثمرة للعديد من الاتفاقيات و المحاولات والجهود و أيضا الأعراف التي كانت تحث جميعها على عدم تفاقم النزاعات و محاولة تسويتها سلميا، و بث روح الأمن و الطمأنينة في نفوس الشعوب، حيث إن التقدم و الازدهار في مختلف نواحي الحياة لا يتأتى في وجود التوترات و الصراعات و سفك الدماء.

---

[1] من بين هذه الاتفاقيات و المواثيق الدولية إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 10/37 المؤرخ في 15 نوفمبر 1982 و كذلك الإعلان الخاص بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 24 أكتوبر 1970 .

[2] **ناصر الجهاني**، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات، د.ط، مجلس الثقافة العام، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2008، ص 17، 18.

[3] **وليد بيطار**، المرجع السابق، 2008، ص 709.

[4] **محمد المجذوب**، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1999، ص 254.

فالذي يتفحص نصوص الفصل السادس من الميثاق يجد فيها الكفاية لكبح الانفعالات و الأهواء الجامحة التي تثيرها النزاعات، فهو سبيل لقادة الشعوب غير الأنانيين الذين يؤمنون أن صلاح شعوبهم يأتي بتسخير الإمكانيات في دعم المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و رفع من مستوى معيشة الفرد، و لا يأتي بالدخول في أحلاف عسكرية إرضاء لكبريائهم و تحدياتهم العنيدة التي قد تساعد على إشعال فتيل الحروب والابتعاد عن الوسائل السلمية لتسوية للنزاعات الدولية.[1]

و من خلال ما تقدم فإن مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية ينطوي على عدة أحكام و هي:

– إلزام جميع الدول على تسوية نزاعاتها مع الدول الأخرى بالوسائل السلمية فقط.

– إلزام الدول على فض نزاعاتها فعلا و عدم تركها بدون تسوية، و في أسوأ الحالات السعي نحو تسويتها و بذل الجهود في ذلك.

– حرية أطراف النزاع في اختيار الوسيلة السلمية المناسبة[2]، فمبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية قد ترك أمر اختيار هذه الوسائل لتقدير الأطراف المعنية.[3]

– يشترط هذا المبدأ أن تستند التسوية إلى قواعد القانون الدولي و مبادئ العدالة، و هذا يعني وجوب إدراك المبادئ الأساسية للقانون الدولي و قواعد قانون المعاهدات و العرف المعترف به بين أطراف النزاع.

– مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية يلزم الدول بالامتناع عن الإتيان بأية تصرفات أو ممارسات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة حدة النزاع إلى درجة تعرض السلم و الأمن الدوليين للخطر.[4]

---

[1] **ناصر الجهاني**، المرجع السابق، ص 18.

[2] **جعفر نوري مرزة**، المرجع السابق، ص 684، 685.

[3] **تونكين، ترجمة أحمد رضا**، مراجعة: **عز الدين فودة**، القانون الدولي العام، د.ط، د.م.ن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972، ص 47.

[4] **جعفر نوري مرزة**، المرجع السابق، ص 683، 684.

الفقرة الثانية

الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية

لقد خصص ميثاق الأمم المتحدة الفصل السادس بأكمله و ذلك في المواد من 33 إلى 38 لغرض تسوية النزاعات الدولية سلميا، و قد تداخلت هذه المواد مع بعضها البعض بالرغم من تسلسلها، إلا أنها في الغالب تهدف إلى تسوية النزاع سلميا، لذا فقد ركز الميثاق منذ البداية على الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية كإحدى السبل التي يتوجب على الهيئة الدولية العمل بها، و ذلك لتحقيق أهم أهداف هيئة الأمم المتحدة و المتمثل في حفظ السلم و الأمن الدوليين[1] و هو ما تم النص عليه في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق التي جاء فيها أن من مقاصد المنظمة الأممية هو حفظ السلم و الأمن الدوليين، و تحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة و تتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل و القانون الدولي لحل النزاعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

و في مقابل التزام الهيئة الأممية يوجد التزام آخر[2] فميثاق الأمم المتحدة أوجب على الدول الأعضاء بمقتضى المادة 3/2 من الميثاق بأن تعمل على فض نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية بصورة لا تؤدي إلى تهديد السلم و الأمن الدوليين، و قد تم النص على هذه الوسائل السلمية للنزاعات الدولية في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، و ذلك على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر، إذ أن المادة 33 تركت لأطراف النزاع مطلق الحرية في اختيار الوسيلة التي تلائمهم مادامت تكفل لهم تسوية النزاع سلميا[3]سواء كانت هذه الوسيلة من الوسائل الوارد ذكرها في المادة نفسها أو وسائل أخرى غير مذكورة بالمادة، فالمهم هو تسوية النزاع الدولي سلميا.

---

[1] إن ميثاق الأمم المتحدة لا يشير إلى السلم فقط، بل يشير إلى الأمن الدولي كذلك، و القصد من الجمع بين السلم و الأمن الدوليين هو عدم الاكتفاء بالسلم الشكلي أو الظاهري بل الاهتمام بضمان السلم الدائم حتى تستطيع الشعوب الحياة في طمأنينة دون أن يتسلط عليها الخوف من قيام الحرب.

عبد العزيز محمد سرحان، التنظيم الدولي، د.ط، د.د.ن، د.م.ن، د.س.ن، ص 213، 214.

[2] **ناصر الجهاني**، المرجع السابق، ص 16.

[3] **Joe Verhoeven**, Droit International Public, Larcier, Bruxelles , 2000, pp 694 – 696.

إن الحرية في اختيار الوسيلة الملائمة للتسوية قد تم التأكيد عليها كذلك في إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 37/10 المؤرخ في 15 نوفمبر 1982.[1]

و وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية كثيرة و متعددة، و على الرغم من أن جميعها تهدف على تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية إلا أنها تختلف عن بعضها البعض سواء من حيث طبيعتها أو من حيث الطريقة التي تتبعها في التسوية أو من ناحية النتائج التي تتوصل إليها.

و هو ما أدى بفقهاء القانون الدولي إلى تصنيف هذه الوسائل تصنيفات عديدة و مختلفة، إلا أن التصنيف الشائع هو التصنيف الذي يقسمها إلى وسائل دبلوماسية و وسائل سياسية و وسائل قانونية أو قضائية، فتشتمل الوسائل الدبلوماسية على المفاوضات و الوساطة و المساعي الحميدة ، و التحقيق والتوفيق، و يقصد بالوسائل السياسية تسوية النزاع بواسطة المنظمات الدولية و الإقليمية، و تضم الوسائل القانونية التحكيم و القضاء الدوليين.[2]

أولا: المفاوضات

إن المفاوضات هي المباحثات و المشاورات بين أطراف النزاع بهدف تسوية النزاع القائم بينهم، فتعتمد بصفة أساسية على الحوار المباشر بين الأطراف بقصد تقريب وجهات النظر و التقائها حول تسوية معينة للنزاع.[3]

و تعد المفاوضات من أقدم الوسائل السلمية فهي من الوسائل الدبلوماسية الأولى التي ظهرت لتسوية النزاعات الدولية، و هي وسيلة تضع الأطراف المتنازعة وجها لوجه لتسوية خلافهم بصفة مباشرة دون تدخل أي طرف آخر، كما أنها تقرر التسوية التي ترضي الأطراف طبقا لمصالحهما الخاصة.[4]

---

[1] **Nguyen Quoc Dinh** Et **Patrick Daillier** Et **Alain Pellet**, Droit International Public, Cinquième édition, Edition Delta, 1996, p 776.

[2] **بوجلال سمية**، المرجع السابق، ص 7.

[3] N.**Malcol.Shaw** , International Law , Second Édition, Cambridge Grotuis Publication Limited, 1986, p 499.

[4] **عمرسعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، د. ط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 67.

و عادة ما تكون المفاوضات من أولى الوسائل التي تلجأ إليها الدول من أجل تسوية نزاعاتها نظرا لما تتميز به من سهولة و يسر، فهي لا تشترط شكلا معينا يجب أن يتم إتباعه على وجه الإلزام حيث أن التفاوض قد يكون بصورة شفوية و قد يكون عن طريق تبادل المذكرات المكتوبة، كما قد يتم عن طريق الاتصال المباشر بين رؤساء الدول أو وزراء الخارجية أو عن طريق الممثلين الدبلوماسيين للدولة أو عن طريق ممثلين معينين لهذا الغرض.[1]

ثانيا: المساعي الحميدة و الوساطة

تقتضي هاتان الوسيلتان السلميتان تدخل طرف آخر غير أطراف النزاع لكي يساعدهم على الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع المثار، على أن الهدف من الوساطة قد يتجاوز الهدف من المساعي الحميدة.

فبينما يتمثل الهدف من المساعي الحميدة في مجرد التقريب بين أطراف النزاع و تركهم للتفاوض فيما بينهم،[2] نجد أنه في حالة الوساطة يقوم الوسيط باقتراح وسيلة أو وسائل معينة لتسوية النزاع.

ويمكن للضغوط السياسية للدولة التي يمثلها الوسيط أن تلعب دورا حاسما في نجاح مثل هذا الإجراء.

ثالثا: التحقيق

هدف هذا الإجراء من حيث المبدأ هو إثبات الحقائق[3]، فيقوم بالتحديد غير المتحيز للوقائع التي كانت

أساس النزاع كي تساهم في تسويته[4] حيث يأتي التحقيق كاستجابة للعوائق التي تصادف عمليات التسوية السلمية للنزاعات الدولية، إذ يتطلب الأمر في كثير من الحالات التحقق في الوقائع المسببة للنزاع بين المتنازعين، و من هنا تأتي أهمية إجراء التحقيق للتأكد من حقيقة النزاع و السعي بعد ذلك إلى تسويته.[5]

---

[1] **حامد سلطان**، ميثاق الأمم المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 6، الجمعية المصرية للقانون الدولي، الإسكندرية، مطبعة يوسكو، 1950، ص 125.

[2] **محمد سامي عبد الحميد، محمد سعيد الدقاق، إبراهيم أحمد خليفة**، القانون الدولي العام، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 221.

[3] **Pierre Marie Dupuy**, Droit international public, Dalloz, 1998, p 468, 469.

[4] **إسماعيل الغزال**، القانون الدولي العام، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، لبنان، 1986، ص 175.

[5] **حسين قادري**، النزاعات الدولية: دراسة و تحليل، ط 1، منشورات خير جليس، الجزائر،2007، ص 122.

و ينشأ لهذا الغرض لجان دولية خاصة، هي عبارة عن لجان تنشئها الدول و المنظمات قصد جمع الحقائق و رفع تقرير للأطراف المتنازعة حول الوقائع المختلف عليها في نزاع دولي.[1]

فتكون هذه اللجان لجانا دولية محايدة و غير متعصبة و ذات قدرة على معالجة الحقائق المنتشرة وكشفها و تقصيها، و يظهر من الاسم الذي يعطى لهذه اللجان و هو "لجان كشف الحقائق" أن عملها هو فقط إظهار الوقائع و أنها لا تظهر حكما ملزما.[2]

رابعا: التوفيق

يعرف التوفيق بأنه وسيلة الهدف منها إحالة النزاع على لجنة مكونة من مختصين لبحث و تحليل

الوقائع و المشاكل القانونية و إعداد تقرير نهائي بذلك[3]، أو هو إجراء تقوم به لجنة تتمتع بثقة أطراف النزاع و تكون معينة من قبلهم، يتضمن تقديم اقتراحات من أجل تسوية النزاع القائم بواسطة تقرير تقترح فيه اللجنة حلولا معينة للنزاع، دون أن يكون لهذا التقرير صفة الإلزام بالنسبة للأطراف حيث أن لأطراف النزاع الحرية المطلقة في قبول الاقتراحات التي تقدمها لجنة التوفيق أو تعديلها أو رفضها،[4]و هكذا فإن الهدف من التوفيق هو توجيه أطراف النزاع نحو حل لتسوية النزاع دون أن يكون هذا الحل إلزاميا.[5]

خامسا: التحكيم الدولي

يعد التحكيم الدولي من أقدم الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية[6]، و يعرف بأنه: « وسيلة لتسوية النزاعات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم هي على أساس احترام القانون، و أن اللجوء إليه يستتبع التزاما بالرضوخ للقرار الصادر بحسن نية [7]».

---

[1] **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 115، 116.

[2] **حسني محمد جابر**، القانون الدولي، ط 1، دار النهضة العربية، د.م.ن، 1973، ص 263.

[3] **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 122، 123.

[4] **David Ruzié**, Droit International Public, Quatorzième Édition, Dalloz, Paris ,1999, p 163.

[5] **Pierre Marie Dupuy**, op, cit, p 469.

[6] **حسين قادري**، المرجع السابق، ص 125.

[7] راجع: المادة 37 من اتفاقية لاهاي للتسوية السلمية للنزاعات الدولية لعام 1907.

و قد تناولته العديد من الاتفاقيات و المواثيق الدولية و أهمها اتفاقيتي لاهاي للتسوية السلمية للنزاعات الدولية لعام 1899 و1907، حيث جاء فيهما بأن التحكيم الدولي هو أنجع الطرق في تسوية النزاعات الدولية التي لم يتيسر تسويتها بالطرق الدبلوماسية، و خاصة في المسائل ذات الطابع القانوني.[1]

و يهدف التحكيم الدولي إلى حسم النزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بواسطة حكم صادر عن محكم أو مجموعة محكمين يتم اختيارهم من قبل الدول المتنازعة.[2]

فهو عبارة عن وسيلة قانونية أفسح لها القانون الدولي المجال للفصل في النزاعات المتفق عرضها على التحكيم، فهو يقوم على اتفاق بين الخصوم و ينتهي إلى حكم يتقيد به أطراف النزاع، و من ثمة يمكن حصر عناصر التحكيم الدولي فيما يلي:

1- إبرام اتفاق بين أطراف النزاع من أجل تسوية النزاع الذي ثار بينهم.

2- الإرادة الحرة للأطراف المتنازعة في تسوية النزاع.

3- أن تسوية النزاع تكون بواسطة قضاة يختارهم أطراف النزاع.

4- أن تسوية النزاع تكون على أساس القانون.

5- الالتزام بقبول الحكم الصادر باعتباره حكم ملزما للأطراف.[3]

سادسا: المنظمات الدولية و الإقليمية

من ناحية المبدأ تحتوي جميع الصكوك التأسيسية للمنظمات الدولية على أحكام تتعلق بتسوية النزاعات الدولية في حال وقوعها بين أعضاء المنظمة[4]، حيث تتضمن مواثيق المنظمات الدولية من عالمية و إقليمية

[1] **Issam A. Azzam** , The Justiciability Of international Disputes, Égyptian Journal Of International Law, Vol16, The Égyptian Society Of International Law, Cairo, 1960, p 53.

[2] **David Ruzié**, op, cit, p 164.

[3] **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 131.

[4] **Tabrizi Ben Salah Et Armand Colin**, op, cit, p 164.

النص على إجراءات متعددة لتسوية النزاعات بالوسائل الودية[1]، و في هذا المجال تلعب منظمة الأمم المتحدة دورا بارزا و فعالا في تسوية النزاعات الدولية و الفضل في ذلك يرجع إلى ما جاء في ميثاقها من طرق أو وسائل للتسوية السلمية و كذلك يرجع إلى أجهزتها التي تعمل على ذلك و المتمثلة خاصة في مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية و الجمعية العامة.

و قد جاء في ميثاق الأمم المتحدة أن للمنظمات الإقليمية كذلك دورها في التسوية السلمية للنزاعات الدولية، فوفقا لما جاء في المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة فإنه على الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية أن تبذل قصارى جهدها من أجل إيجاد تسويات سلمية للنزاعات المحلية أو الإقليمية و ذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.

كما يجب على مجلس الأمن أن يقوم بتشجيع هذه المنظمات حتى تقوم بالإكثار من التسويات المحلية، و ذلك بهدف عزل النزاعات الإقليمية و منعها من الدخول في تيار المشاكل العالمية و النزاعات الأكثر تعقيدا و التي يتعذر الوصول إلى تسوية بشأنها.[2]

و بموجب الفصل الثامن من الميثاق يعتبر أن قيام تنظيمات إقليمية تحافظ على السلم و الأمن الدوليين هو أمر يتلاءم مع مقاصد الأمم المتحدة و مبادئها.[3]

الفرع الثاني

كيفية عرض النزاع على مجلس الأمن الدولي

إعمالا لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية الذي تم النص عليه في المادة 3/2 من ميثاق الأمم المتحدة فإن لمجلس الأمن سلطات هامة في هذا المجال، و ذلك حتى يستطيع القيام بوظيفته المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين.

---

[1] **حسني محمد جابر**،المرجع السابق، ص 264.

[2] **بوجلال سمية**، المرجع السابق، ص 15، 16.

[3] **حسني محمد جابر**، المرجع السابق، ص 264.

إن النزاعات الدولية التي يختص مجلس الأمن بتسويتها سلميا هي النزاعات التي يكون من شأن استمرارها تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر، و يمارس مجلس الأمن سلطته في تسويتها بموجب المواد من 33 إلى 38 من ميثاق الأمم المتحدة، و التي جاء فيها كيفية عرض النزاعات الدولية على مجلس الأمن الدولي من أجل تسويتها و ما يمكن لمجلس الأمن اتخاذه من تدابير بهذا الخصوص.

فلمجلس الأمن أن يتدخل من أجل تسوية النزاع القائم تلقائيا دون أن يطلب منه ذلك (الفقرة الأولى) كما له أن يتدخل من أجل تسوية النزاع بطلب (الفقرة الثانية)، و هو حر فيما يتخذه من التدابير المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق بهذا الشأن (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى

التدخل التلقائي لمجلس الأمن الدولي من أجل تسوية النزاع

جاء في ميثاق الأمم المتحدة أنه يحق لمجلس الأمن التدخل من أجل تسوية النزاعات التي من شأن استمرارها تعريض السلم و الأمن الدوليين للتهديد أو للخطر[1]، و ذلك من تلقاء نفسه طبقا لما جاء في المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة و التي تنص على أنه: « لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض حفظ السلم و الأمن الدوليين للخطر[2]»، و اختصاص مجلس الأمن لا يتناول نزاعا أو موقفا ليس له هذا الوصف إلا إذا اتفق جميع المتنازعين على إحالته إليه طبقا لما جاء في المادة 38 من ميثاق الأمم المتحدة.[3]

---

[1] **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 51.

[2] **علي زراقط**، الوسيط في القانون الدولي العام، ط 1، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2011، ص 353.

[3] جاء في المادة 38 من ميثاق الأمم المتحدة أنه: « لمجلس الأمن –إذا طلب إليه جميع المتنازعين ذلك – أن يقدم إليهم توصياته بقصد حل النزاع حلا سلميا، و ذلك بدون إخلال بأحكام المواد من 33 إلى 37 ».

رقيب محمد جاسم الحماوي، تطور وظائف الأمم المتحدة وأثرها في سيادة الدول دراسة قانونية، د.ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص 78.

إذن فالمادة 34 من الميثاق تخول مجلس الأمن ببحث أي نزاع أو موقف دون أن يطلب إليه أحد ممن لهم الحق في ذلك، لكي يستخلص المجلس فيما بعد بأن هذا النزاع أو الموقف من شأن استمراره تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر، و يجب على مجلس الأمن عند قيامه بهذه المهمة التأكد بأن النزاع أو الموقف لا يدخل في صميم السلطان الداخلي لدولة ما تطبيقا للمادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة.[1]

إلا أن قيام مجلس الأمن بتلك الوظيفة أمرا اختياريا وليس ملزما، فقد يقرر المجلس خطورة النزاع دون إجراء أي فحص أو تحقيق، و إن كان ذلك مستبعدا نظرا لأهمية الإجراءات المشار إليها في معرفة مدى خطورة النزاع على أن ذلك التصور قد رسمه الميثاق لمجلس الأمن لكي يعمل بكفاءة و سرعة لتدارك خطورة النزاع و عدم تفاقمه، و حتى لا يصل إلى مرحلة تهديد السلم أو الإخلال به.[2]

و يتفق مضمون هذه المادة مع اعتراف واضعي الميثاق لأجهزة الأمم المتحدة بحق تفسير أجزاء الميثاق التي تتعلق باختصاصاتها و مهامها الأساسية، باعتبار ذلك أمرا طبيعيا بالنسبة لكل جهاز يستند في ممارسة اختصاصاته على وثيقة قانونية، و على ذلك فقد انتهى رأي هؤلاء إلى القول بعدم الحاجة لتضمين الميثاق نصا يعترف لكل جهاز بحق تفسير النصوص الخاصة به لأن ذلك لا يكون إلا تقريرا لحقيقة لا خلاف عليها.[3]

و ليس في الميثاق معيار يساعد على معرفة متى يصبح من شأن النزاع لو استمر تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، فالمسألة تخضع لتقدير المجلس الذي يكون له الحق في فحص أي نزاع أو موقف بمعنى التحقيق فيه لمعرفة ما إذا كان استمراره يشكل خطرا على السلام و الأمن في العالم.[4]

---

[1] تنص المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: « ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "الأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، و ليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع ».

[2] **ناصر الجهاني**، المرجع السابق، ص 21 ، 22.

[3] **حسام أحمد محمد هنداوي**، حدود سلطات مجلس الأمن في ضوء قواعد النظام العالمي الجديد، د.ط، د.د.ن، الجزائر، 1994، ص 41، 42.

[4] **محمد المجذوب**، الوسيط في القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص 697.

فيباشر مجلس الأمن في مرحلة أولى جهوده لتسوية النزاع، من خلال جمع معلومات بشأنه سواء فيما يتعلق بأسبابه و حيثياته و خطورته و أبعاده و نتائجه، و تنطوي هذه المرحلة على أهمية كبرى على اعتبار أنها تدبير تمهيدي يمكن المجلس من الوقوف على ملابسات النزاع لتحليلها و تكييفها قبل الإقرار فيما إذا كانت تشكل تهديد للسلم و الأمن الدوليين أم العكس.

و يسخر مجلس الأمن لقيامه بهذه المهمة[1] لجان تحقيق تقوم بالفحص و التدقيق و التحقيق في النزاعات الدولية[2] ، و هو من يملك حق تشكيل هذه اللجان.[3]

بيد أن تمتع مجلس الأمن بهذه السلطة التقديرية لا يحول دون وجوب التأكد من توافر ثلاثة شروط لإمكان القول بمثل هذا النزاع أو الموقف، و تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

1- وجود نزاع أو موقف، و بالرغم من أهمية التمييز بينهما[4] فقد جاء الميثاق خاليا من أي معيار يمكن أن يفيد في هذا المجال.[5]

2- أن يكون النزاع أو الموقف قائما و مستمرا عند عرضه على مجلس الأمن، و أن تكون هناك من الدلائل و المؤشرات ما ينبئ باستمراره إذا لم تتم تسويته.

3- أن يكون من شأن استمرار النزاع أو الموقف تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر، و على ذلك فلو لم يكن استمرارها مؤديا إلى هذه النتيجة لما كان هناك حاجة لتدخل مجلس الأمن.[6]

---

[1] **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 200.

[2] **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 52.

[3] من أمثلتها لجنة التحقيق في حوادث الحدود اليونانية و لجنة التحقيق التي أنشأها بقراره رقم 1595 (2005) الذي اتخذه في جلسته رقم 5160 المنعقدة بتاريخ 7 أفريل 2005 بشأن مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق "رفيق الحريري".
عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 103.

[4] سنتطرق إلى التمييز بين النزاع و الموقف في المبحث الثاني من هذا الفصل.

[5] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 42.

[6] **رقيب محمد جاسم الحماوي**، المرجع السابق، ص 76.

الفقرة الثانية

طلب تدخل مجلس الأمن الدولي لتسوية النزاع

قد تأتي المبادرة لتسوية النزاعات أو المواقف بالوسائل السلمية من المجلس نفسه، و دون أن يطلب منه أحد ذلك طالما كان من شأن استمرار هذه النزاعات أو تلك المواقف تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر و هو ما تطرقنا إليه في الفقرة السابقة، و لكن قد تجيء هذه المبادرة بطلب[1] من الغير، فيكون تدخل مجلس الأمن بناء على طلب من أطراف النزاع أو يكون بناء على طلب من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة و حتى بطلب من الدول غير الأعضاء في الهيئة، كما يكون تدخل مجلس الأمن كذلك بناء على طلب من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أو من طرف الأمين العام للأمم المتحدة.

أولا: تدخل مجلس الأمن بناء على طلب أطراف النزاع

فيتدخل مجلس الأمن بناء على طلب أطراف النزاع بالاستناد إلى نص المادة 1/37 و المادة 38 من ميثاق الأمم المتحدة حيث يتضح لنا أنه يمكن لمجلس الأمن أن يتدخل من أجل تسوية النزاع بناء على رغبة الدول الأطراف في النزاع، إلا أن المادة 37 من الميثاق لها خاصية معينة اعتاد المجلس القيام بها في أغلب الأحوال، و هي التأكد من خطورة النزاع على السلم و الأمن الدوليين، و هي عكس المادة 38 من الميثاق التي تخول للمجلس التدخل في أي نزاع بغض النظر عن خطورته إذا ما اتفق الأطراف على عرضه على مجلس الأمن.

و قد يبدو للمجلس و لأول وهلة خطورة النزاع و أنه لا وقت لاستخدام المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة فيتدخل مباشرة، و قد يرى المجلس أن النزاع مبالغ فيه إلى حد ما سواء من قبل أطراف النزاع أو من أحدهم، و قد يستخدم المادة 34 من الميثاق للتأكد من خطورة النزاع، عكس المادة 38 من الميثاق التي يكون فيها تطبيق المادة 34 من الميثاق مستبعدا تماما لاختصاص المجلس بأية نوعية نزاع، شريطة اتفاق جميع الأطراف على تدخل مجلس الأمن في النزاع.[2]

---

[1] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 38.

[2] **ناصر الجهاني**، المرجع السابق، ص 24، 25.

و هكذا فإنه على أطراف النزاع عرض النزاع القائم بينهم على مجلس الأمن، غير أن ميثاق الأمم المتحدة لم يحدد الإجراءات التي يتبعها المجلس في حالة عدم عرضهم النزاع عليه، فليس هناك عقوبات تفرض على الطرف الذي لا يلجأ إلى مجلس الأمن، لهذا فإن هناك العديد من النزاعات التي لم يلجأ فيها المتنازعون إلى مجلس الأمن.[1]

ثانيا: تدخل مجلس الأمن بناء على طلب الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة

بإمكان مجلس الأمن أن يتدخل كذلك بناء على طلب الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، حيث يكون لكل دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة أن تنبه المجلس إلى أي نزاع أو موقف يكون من شأنه أن يعرض السلم و الأمن الدوليين للخطر[2]، و الرخصة ذاتها مخولة لكل دولة ليست عضوا في الأمم المتحدة بخصوص أي نزاع تكون طرفا فيه، شريطة أن تقبل مقدما – في خصوص هذا النزاع – التزامات التسوية السلمية المنصوص عليها في هذا الميثاق، و هو ما جاء في الفقرة الثانية من المادة 35 من ميثاق الأمم المتحدة.[3]

غير أن ذلك لا يعني المساواة بين الدول الأعضاء و الدول غير الأعضاء في استخدام هذا الحق، فالدول الأعضاء في الأمم المتحدة تستطيع تنبيه مجلس الأمن إلى أي نزاع أو موقف سواء كانت طرفا فيه أم لا و على الأقل بطريقة مباشرة، و على العكس من ذلك فإن الدول غير الأعضاء لا تستطيع ممارسة هذا الحق إلا بالنسبة للنزاعات التي تكون طرفا فيه، و بشرط قبول التزامات التسوية السلمية – التي أشرنا إليها سابقا – و عليه فإن هذه الدول لا تملك حق تنبيه مجلس الأمن إلى المواقف التي تكون طرفا فيها أو

---

[1] من ذلك النزاع بين العراق و إيران عام 1980.

سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة –أجهزة الأمم المتحدة–، المرجع السابق، ص 74.

[2] تنص المادة 1/35 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: « لكل عضو من "الأمم المتحدة" أن ينبه مجلس الأمن و الجمعية العامة إلى أي نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة الرابعة و الثلاثين ».

[3] **أحمد عبد الله علي أبو العلا**، تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن و السلم الدوليين، د. ط، مصر، دار الكتب القانونية، 2005، ص 24.

النزاعات التي تهم أطرافا أخرى حتى و لو كانت من شأن استمرارها تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر.[1]

فما يلاحظ على المادة 2/35 من ميثاق الأمم المتحدة أنها لم تذكر كلمة موقف إلى جانب كلمة نزاع كما فعلت في الفقرة الأولى، و بهذا فهي تكون قد حرمت الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة من حق تنبيه مجلس الأمن إلى موقف من شأن استمراره تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر حتى و لو كانت طرفا فيه.

و حسب مل نراه فهو إجحاف في حق هذه الدول و ذلك بمنعها من تنبيه مجلس الأمن إلى موقف تكون هي طرفا فيه، خاصة و أن ما ستقوم به هو مجرد تنبيه للمجلس.

كذلك فإن هذا يعد في حد ذاته خطر على السلم و الأمن الدوليين لأن الموقف يمكن أن يتفاقم ويتطور و قد يؤدي إلى تهديد السلم و الأمن الدوليين.

غير أن الأمر الذي يمكن أن يخفف من هذا الخطر هو أن معظم الدول إن لم نقل كلها قد انضمت إلى هيئة الأمم المتحدة.

ثالثا: استرعاء الجمعية العامة لنظر مجلس الأمن

و بالإضافة إلى ما سبق فإنه للجمعية العامة أن تسترعي[2] نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل

[1] من النزاعات التي تم إثارتها أمام مجلس الأمن بواسطة دول أعضاء لم تكن أطرافا فيها نشير إلى قيام "أوكرانيا" بلفت انتباه مجلس الأمن إلى "المسألة الأندونيسية" في 21 جانفي 1946 ، و بدورها قامت "الهند" بذات المبادرة بموجب خطاب مؤرخ إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 30 جويلية 1947.

حسام أحمد محمد هنداوي، المرجع السابق، ص 39، 40.

[2] إن كلمتي "تنبيه" و "تسترعي" لا ينطويان على معنى الإلزام لكي يجبر مجلس الأمن على الاستجابة لهذا التنبيه أو الاسترعاء.

رقيب محمد جاسم الحماوي، المرجع السابق، ص 79.

أن تعرض السلم و الأمن الدولي للخطر[1]، فالجمعية العامة تعتبر منتدى أو منبر سياسي للدول و قد اعترف لها الميثاق ببعض الصلاحيات التي تخص حفظ السلم و الأمن الدوليين، و عليه فإنه باستطاعة الجمعية العامة تنبيه مجلس الأمن إلى المواقف و النزاعات التي تشكل خطرا على السلم و الأمن الدولي.[2]

رابعا: تنبيه الأمين العام لمجلس الأمن

كما يحق للأمين العام كذلك أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم و الأمن الدوليين[3]، فتنبيه مجلس الأمن إلى ذلك يعتبر من الوظائف الدبلوماسية للأمين العام بصفته رئيسا للإدارة الدولية، و يعكس نص المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة سلطة تقديرية واسعة للأمين العام في هذا الشأن، حيث يعطي حق الاتصال بأطراف النزاع و الحصول على معلومات دقيقة و صحيحة حول الموضوع و تقدير ما إذا كان النزاع يشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين.[4]

و قد مارس الأمين العام سلطته في إخطار مجلس الأمن بالنزاعات التي تهدد السلم و الأمن الدوليين لأول مرة بتاريخ 20 جوان 1950 عندما لفت نظر مجلس الأمن إلى العدوان الواقع على قوات "كوريا الجنوبية" من طرف قوات "كوريا الشمالية"، كما طالب الأمين العام كذلك بانعقاد مجلس الأمن بشأن "أزمة الكونغو" في 13 جويلية 1960.[5]

و في الأخير لا بد أن نشير إلى أن هناك مسألة ترتبط بهذا الموضوع، و التي تتعلق بما إذا كان من حق الأطراف التي قامت بتنبيه مجلس الأمن إلى وجود نزاع أو موقف من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، العودة و مطالبة المجلس بوقف التصدي لدراسته.

لقد أثيرت هذه المشكلة أمام مجلس الأمن عند مناقشة "المسألة الإيرانية" في 15 أفريل 1946، إذ طلبت "إيران" سحب شكواها ضد "الاتحاد السوفياتي" لاتفاق حكومتيهما على تسوية القضية بالطرق السلمية،

---

[1] راجع: المادة 3/11 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] **محمد المجذوب**، الوسيط في القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص 693.

[3] راجع: المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة.

[4] **عمر سعد الله**، حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 109.

[5] **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 53.

و عليه اقترح الأمين العام للأمم المتحدة رفع المسألة من جدول الأعمال على أساس أن اختصاص المجلس بنظر النزاع قد استند على طلب "الحكومة الإيرانية" إعمالا للمادة 1/35 من ميثاق الأمم المتحدة، و أن من شأن سحب الشكوى من قبل "الحكومة الإيرانية" جعل النزاع لا وجود له و من ثمة لا يجوز استمرار المجلس في نظره.

إلا أنه و بالرغم من هذا التفسير فإن مجلس الأمن قد أحال الموضوع إلى لجنة خبراء لبحثه و رفع تقرير بشأنه، و لكن لم تتوصل اللجنة إلى قرار جماعي في هذا الشأن.

فمن ذلك أن المندوب الهولندي بمجلس الأمن قد أشار في معرض رفضه لتفسير الأمين العام إلى أن:« الأمر في أبسط صوره يتطلب تحديد الجهة التي يتعين أن تقرر نهائيا جدول أعمال المجلس، هل هو المجلس أم الدول أطراف النزاع ؟ إن المنطق البديهي يقتضي أن يكون المجلس فحسب هو الذي يقرر ما الذي يجب أن يكون أو لا يكون في جدول أعماله، و من حيث أنه هو الذي أقر المسألة، فيكون له وحده حق رفعها... ».

و قد صادف هذا الرأي تأييد أغلبية أعضاء المجلس، الأمر الذي حمل مندوب "الاتحاد السوفياتي" على ترك الاجتماع و رفض حضور اجتماعات المجلس طيلة مدة بحث هذه القضية.[1]

و نحن نرى أن المندوب الهولندي على صواب فإلى جانب مسألة من له الحق في تقرير جدول أعمال مجلس الأمن، فإن النزاع قد تم عرضه عل مجلس الأمن من قبل طرف من أطراف النزاع و لا يحق له سحب شكواه من أجل اتفاقه مع الطرف الآخر على تسوية النزاع سلميا ، فلو أرادا التسوية السلمية لماذا قاما بعرض النزاع على مجلس الأمن إذ كان الأحرى بهما التفكير في ذلك منذ البداية و قبل عرض النزاع على المجلس.

و بالإضافة إلى ذلك فإنه في هذه الحالة يعتبر الطرف العضو في النزاع هو الذي عرض النزاع على مجلس الأمن باعتبار أن هذا النزاع من شأن استمراره تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر، و بالتالي فإنه إذا كانت هناك إمكانية لسحب الشكوى باعتباره هو المعني بها– مع أننا ضد ذلك –، فإنه في الحالة التي

[1] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 43،44.

تقوم فيها دولة ليست عضو في الأمم المتحدة بتنبيه مجلس الأمن إلى نزاع من شأن استمراره تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر فإنه لن يكون باستطاعتها العودة و الطلب من مجلس الأمن وقف التصدي للنزاع، لأن مجلس الأمن هو الوحيد الذي من حقه فعل ذلك، فهو المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم و الأمن الدوليين و هو من يملك السلطة التقديرية ليقرر ما إذا كان أي نزاع من شأنه تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر أم لا و بالتالي الاستمرار في نظره من عدمه.

الفقرة الثالثة

مضمون اختصاص مجلس الأمن بتسوية النزاع

يترتب على التمسك بضرورة تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية نتيجة لها أهميتها العلمية و التي تتمثل في إيجاد فاصل زمني بين فعل الانتهاك و رد الفعل، فهذه الفترة الزمنية قد تكون كفيلة لكبح الانفعالات و تهدئة النفوس و تمكين الأطراف المتنازعة من الوصول إلى تسوية مبكرة للنزاع، و قد يتدخل خلال تلك الفترة الفاصلة طرف ثالث يعمل على التخفيف من حدة النزاع و الوصول بالأطراف المتنازعة إلى بر الأمان من خلال تسوية بعيدة عن العنف.

و قد جاء مجلس الأمن الدولي بشرعية منحها له ميثاق الأمم المتحدة بصفته المسؤول عن حفظ السلم و الأمن الدوليين مدركا لقيمة تلك الفترة الزمنية الفاصلة، فخول للمجلس طرقا متنوعة لتسوية النزاع منذ نشأته، فأحيانا يقتصر دوره على الإرشاد و التوجيه و أحيانا أخرى ينصب نفسه محكما، و ذلك كله كان رغبة من واضعي الميثاق في خلق نوع من الموازنة بين سلطة مجلس الأمن و مسؤولياته في حفظ السلم و الأمن الدوليين و الحفاظ على السيادة الوطنية للدول.[1]

و استنادا إلى أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة و بالخصوص إلى أحكام المادة 33 منه، فإنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم و الأمن الدوليين للخطر الابتعاد عن استعمال القوة أو التهديد بها و أن يقوموا بتسويته عن طريق الوسائل السلمية الموجودة لهذا الغرض والمتمثلة في اللجوء إلى المفاوضات و التحقيق والوساطة و التوفيق و التحكيم و التسوية القضائية، أو أن

[1] **ناصر الجهاني** المرجع السابق، ص 28، 29.

يقوموا باللجوء إلى الوكالات و التنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم، فهي قد جاءت على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر.[1]

و هنا نلاحظ أن الفقرة الأولى من المادة 33 من الميثاق لم تحدد وسيلة من هذه الوسائل بالذات، وإنما تركت لأطراف النزاع مطلق الحرية في اختيار الوسيلة التي تلائمهم مادامت تكفل لهم تسوية النزاع سلميا.[2]

أما إذا فشل الأطراف في إيجاد تسوية سلمية للنزاع القائم بينهم، فإن المادة 37 من ميثاق الأمم المتحدة أوجبت عرض هذا النزاع على مجلس الأمن الدولي، الذي يتمتع بحرية واسعة في اتخاذ ما يراه ملائما في سبيل تسوية النزاع.[3]

و يحق لمجلس الأمن التدخل في حال قيام نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة 33 من الميثاق، أي أن استمراره من شأنه تعريض السلم و الأمن الدوليين للتهديد أو الخطر[4]، و يكون ذلك سواء من تلقاء نفسه أو إذا طلب إليه ذلك، و تكون سلطاته في تسوية النزاع كالآتي:

– يدعو الأطراف المتنازعة إلى القيام بتسوية النزاع القائم بينهم بالوسائل المذكورة في المادة1/33 من ميثاق الأمم المتحدة[5]، و هو ما يقوم به مجلس الأمن كأول خطوة من أجل تسوية النزاع حيث يقدم توصيته

---

[1] **Abdulai Conteh,** op, cit, p 59.

و أيضا: راجع المادة 1/33 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] **علوان عبد الكريم**، القانون الدولي العام: حقوق الإنسان و المنظمات الدولية، الجزء الثاني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007، ص 391.

[3] **محمد منذر**، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، د.ط، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، د.م.ن، 2002، ص 97.

[4] **Catherine Denis**, Préface : **Olivier Corten** ,Le Pouvoir Normatif Du Conseil De Sécurité Des Nations Unies :Portée Et Limites, Collection De Droit International, Éditions Bruylant, Édition De L'Université De Bruxelles, Bruxelles, 2004,p 207.

[5] Ibid, p 207.

طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 33 من الميثاق[1] دون تحديد وسيلة معينة من الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية، فتكون هناك حرية للأطراف في اختيار الوسيلة التي تناسبهم، و هنا تكون التوصية بمثابة دعوة لأطراف النزاع من أجل تسوية ما بينهم من نزاع بصورة سلمية[2] ، و هنا دعوة مجلس الأمن لا تخرج عن كونها رسائل إما تذكيرا بواجباتهم في تسوية النزاعات الدولية سلميا أو من أجل تنبيههم لإجراءات قد يقوم بها المجلس مستقبلا في حالة فشل الأطراف المتنازعة.

و نظرا لحرص مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لأطراف النزاع من أجل تسوية نزاعهم بوسائل يرتضونها و بدون تدخل منه، فهو كثيرا ما يفرط في اللجوء إلى استعمال الفقرة الثانية من المادة 33 من الميثاق، و قد اعتاد مجلس الأمن على مطالبة الأطراف المتنازعة بإبلاغه بالنتائج التي تم التوصل إليها من جراء تطبيق المادة 33 من الميثاق.[3]

– يمكن لمجلس الأمن الدولي أن يتدخل كذلك عن طريق إصدار توصية تتضمن طريقة معينة لتسوية النزاع، حيث أنه لمجلس الأمن في أية مرحلة من مراحل النزاع الذي من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر أو موقف شبيه أن يوصي بما يراه ملائما من الإجراءات و طرق التسوية.[4]

فقد منح المجلس بموجب هذه المادة السلطة التقديرية لتقرير وقت تدخله إذا ما كان هذا التدخل يساعد الأطراف على تسوية النزاع أو الموقف، شريطة أن عليه التأكد منذ البداية أن النزاع أو الموقف الذي سيتدخل فيه هو من النوع المشار إليه في المادة 33 من الميثاق[5] ، كما أن مجلس الأمن أثناء قيامه بذلك لابد أن

---

[1] تنص المادة 2/33 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: « و يدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك » .

[2] **سعد حقي توفيق**، مبادئ العلاقات الدولية، ط 2، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 381.

[3] **ناصر الجهاني**، المرجع السابق، ص 32، 33.

[4] راجع: المادة 1/36 من ميثاق الأمم المتحدة.

و أيضا:

Rafâa Ben Achour, op ,cit, p 191.

[5] **ناصر الجهاني**، المرجع السابق، ص 34.

يراعي وفقا للمادة 2/36 من ميثاق الأمم المتحدة ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لتسوية النزاع القائم بينهم.

و قد فرضت المادة 3/36 من ميثاق الأمم المتحدة أيضا على مجلس الأمن واجب مراعاة عرض النزاعات القانونية من قبل الأطراف المتنازعة على محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي للمحكمة.[1]

و مما تجب الإشارة إليه أن التوصية الصادرة عن مجلس الأمن بموجب المادة 36 من الميثاق هي توصية ذات طبيعة إجرائية و ليست موضوعية، بمعنى آخر أنها تقدم طرقا معينة لغرض التسوية و لا تقدم تسوية محددة.[2]

– يمكن لمجلس الأمن الدولي كذلك و من أجل تسوية النزاع أن يقوم بإصدار توصية تتضمن شروطا لتسوية النزاع، و لهذه الصورة أهمية خاصة حيث أن مجلس الأمن ينصب من نفسه حكما بين أطراف النزاع إذ يمارس نوعا من الاختصاص شبه القضائي.

و هو ما تنص عليه المادتان 37 و 38 من ميثاق الأمم المتحدة لكونهما يخولان مجلس الأمن التدخل في منشأ النزاع و إصدار توصية ذات طبيعة موضوعية تحمل في طياتها السمة شبه القضائية لأنها تفصل في النزاع، و لكن بموجب توصية خالية من الإلزام لتتشابه في طبيعتها مع القرارات الاستشارية غير الملزمة الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

إن المادة 1/37 من الميثاق توضح مدى الارتباط القائم بين المادة 33 و المادة 37، إذ يتوقف تطبيق المادة 37 على فشل الأطراف في تسوية النزاع بموجب المادة 33 من الميثاق.[3]

---

[1] لقد تم تطبيق هذه السلطة عام 1947 في قضية "مضيق كورفو" عندما أصدر مجلس الأمن توصية لكل من حكومة "المملكة المتحدة" و "ألبانيا" تقضي بعرض نزاعهما على محكمة العدل الدولية.

سليمان شريفي، المرجع السابق، ص 123.

[2] **ناصر الجهاني**، المرجع السابق، ص 35.

[3] **ناصر الجهاني**، المرجع نفسه، ص 25، 39.

أما فيما يخص المادة 38 من ميثاق الأمم المتحدة فيستخلص منها أنه لمجلس الأمن سلطة تقديم توصياته بقصد تسوية النزاع تسوية سلمية، و يتم ذلك في الحالة التي يطلب منه فيها جميع المتنازعين تقديم توصياته[1]، أي في حالة اتفاق الأطراف على عرض النزاع على مجلس الأمن.

و من المتفق عليه أن النزاع الوارد في نص المادة 38 من الميثاق لا يشترط فيه أن يكون من النزاع المشار إليه في المادة 33 من الميثاق بدليل عدم النص على ذلك في المادة 38 كما فعل في بقية المواد.[2]

إن اهتمام مجلس الأمن بالنزاعات أو المواقف التي من شأن استمرارها تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر، هو لكون أن هذه المرحلة من النزاعات هي الجديرة بالاهتمام حيث تتم فيها التسوية قبل تفاقم النزاع و يصبح هناك خرق للسلم و ليس خطرا على السلم فقط، بغض النظر عن النزاعات الثانوية التي على الأطراف حسمها بوسائلهم الخاصة التي التزموا بها وفق ميثاق الأمم المتحدة.[3]

المطلب الثاني

السلطات الممنوحة لمجلس الأمن بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

إلى جانب ما أعطاه ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن الدولي من سلطات تخوله تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية في حالة وجود نزاع من شأن استمراره تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر، فإنه لم يغفل كذلك عن منحه سلطات في حالة حدوث تهديد للسلم و الأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو وقوع عدوان، و في هذه الحالة قد خول لمجلس الأمن اتخاذ ما يراه مناسبا من تدابير قسرية من أجل تسوية النزاع و حفظ السلم و الأمن الدوليين و إعادتهما إلى نصابهما و ذلك بمقتضى الفصل السابع منه.

فالفصل السابع من الميثاق يتضمن نصوصا تتعلق بتنظيم اختصاصات مجلس الأمن و سلطاته فيما يتعلق بتسوية النزاعات الدولية بواسطة وسائل القمع، و ذلك من أجل فاعليته و سرعته في التصدي للنزاعات الدولية حتى يتمكن من إرساء دعائم السلم و الأمن الدوليين.

---

[1] **Catherine Denis**, Préface : **Olivier Corten**, op,cit, p 208.

[2] **ناصر الجهاني**، المرجع السابق، ص 41.

[3] **ناصر الجهاني**، المرجع نفسه، ص 25.

و نظرا لأهمية التدابير القسرية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق و خطورتها فإن مجلس الأمن لا يستطيع أن يتخذها إلا وفقا لأسس و معايير و حالات معينة (الفرع الأول).

و من أجل تمكين مجلس الأمن من تحقيق أهدافه و إدراك غاياته الأساسية في حفظ السلم و الأمن الدوليين فإن ميثاق الأمم المتحدة قد منحه الحق في اتخاذ ما يراه ملائما من قرارات ملزمة تتضمن مجموعة متنوعة من الجزاءات القسرية الدولية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

أسس و معايير مجلس الأمن في اتخاذ تدابير الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

يتخذ مجلس الأمن ما يراه مناسبا من قرارات ملزمة تتضمن جزاءات و تدابير قسرية و ذلك في حالات تهديد السلم و الأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو في حالة وقوع عمل من أعمال العدوان.

غير أن اتخاذ مجلس الأمن لهذه القرارات و اعتماده على التدابير المنصوص عليها في إطار الفصل السابع لا يكون مطلقا، و إنما مقيدا بالعديد من الأسس و المعايير.

فيكون مقيدا بأساس قانوني يضفي على قراراته صفة الشرعية الدولية (الفقرة الأولى)، كما يكون مقيدا بضوابط تم النص عليها في ميثاق الأمم المتحدة عند توقيعه للجزاءات القسرية (الفقرة الثانية)، بالإضافة إلى تقيده بحالات معينة لا يمكن له أن يوقع جزاءات قمعية دولية إلا في إطارها، فإن لم تحصل فإن مجلس الأمن لا يمكنه أن يتخذ مثل هذه التدابير (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى

الأساس القانوني لمجلس الأمن في توقيع الجزاءات الدولية

إن سلطات مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم و الأمن الدوليين لا تجعل من توقيع الجزاءات الدولية أداته الأولى، بل هي الوسيلة الأخيرة التي قد يلجأ إليها حال فشله أو فشل الأطراف المتنازعة في تسوية النزاعات الدولية التي قد تهدد السلم و الأمن الدوليين بواسطة الوسائل السلمية.[1]

[1] **علي ناجي صالح الأعوج**، الجزاءات الدولية في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2004، ص 146.

لأنه إذا لم تفلح الإجراءات المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة في وضع نهاية للنزاعات التي من شأن استمرارها تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر، جاز لمجلس الأمن أن يقرر ما إذا كان هناك تهديدا للسلم أو إخلالا به، أو وقوع حالة من حالات العدوان، و عندها يكون لمجلس الأمن الحق في اتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، و ذلك لحفظ السلم والأمن الدوليين أو من أجل إعادتهما إلى نصابهما.[1]

و تعتبر سلطات مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة استثناءا عن الأصل لأن الأصل في ذلك هو استحباب تجنب اللجوء إلى استخدام القوة، و بالتالي العمل على تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية سواء من خلال الأطراف المتنازعة أو من خلال مجلس الأمن الدولي.[2]

و قد جاء هذا الاستثناء وفقا لما تتطلبه مقتضيات حفظ السلم و الأمن الدوليين، و هو يعتمد على مجموعة من الأسس القانونية، و خاصة المادة 1/24 من ميثاق الأمم المتحدة التي تعد الأساس الدستوري لسلطات مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدوليين[3]، فقد تم النص بصفة أساسية على وظيفة مجلس الأمن من خلال هذه المادة، و ذلك من أجل ضمان سرعة و فعالية العمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة، حيث يعهد أعضاء هيئة الأمم المتحدة بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم و الأمن الدوليين و يوافقون على أن مجلس الأمن في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات يعمل نائبا عنهم.[4]

فبالرجوع إلى نص هذه الفقرة يتبين لنا أن الفكرة التي هيمنت على واضعي ميثاق الأمم المتحدة هي عد مجلس الأمن الجهاز التنفيذي القادر على العمل السريع و الفعال للمحافظة على السلم و الأمن الدوليين،

---

[1] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 64.

و أيضا:

Catherine Denis, Préface : **Olivier Corten ,** op, cit, p 201.

[2] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع السابق، ص 147، 148.

[3] **Bendali Braham Nassima,**Le Pouvoir Discrétionnaire Du Conseil De Sécurité International De Constater Les Cas De Recours Au 7 ème Chapitre De La Charte Onusienne De 1945, Revue Internationale Académique Et Scientifique , Vol 7, N° 2 , Juin 2021, p 1077.

[4] **Nathalie Thomé** , Préface: **Claude Imperiali** , Les Pouvoirs Du Conseil De Sécurité Au Regard De La Pratique Récente Du Charte Des Nations Unis, Presses Universitaires D'aix, Marseille, 2005, p 51.

ومن ثمة فإن المسؤولية الرئيسية في حفظ السلم و الأمن الدوليين تقع على عاتقه، و لكن في نفس الوقت لم يجعل من هذه المسؤولية مسؤولية مطلقة لأن هذه المسؤولية يمكن أن تلقى استثناءا على غير مجلس الأمن، و ذلك في حال فشل مجلس الأمن لأي سبب كان.[1]

و هنا يأتي دور المسؤولية الثانوية في حفظ السلم و الأمن الدوليين، و التي تعتبر من مسؤولية الجمعية العامة للأمم المتحدة و ذلك بموجب المواد 7 و 10 و 11 من ميثاق الأمم المتحدة، و كذلك دور الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بصفة عامة و الدول الخمسة الكبرى بصفة خاصة و ذلك بموجب المادة 106 من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

فللجمعية العامة دور مهم في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين و ذلك بموجب المادة 1/7 من ميثاق الأمم المتحدة لأنها تعتبر جهاز رئيسي من أجهزة المنظمة الدولية، و لذلك فإنه عليها اتخاذ التدابير الفعالة من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للمنظمة و المتمثل في حفظ السلم و الأمن الدوليين.

و كذلك بموجب المادتين 10 و 11 من ميثاق الأمم المتحدة، فالمادة 10 من الميثاق تخول الجمعية العامة مناقشة أي مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع (جهاز) من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه، و بالتالي فإن مسائل حفظ السلم و الأمن الدوليين تدخل في ذلك النطاق.

و بالنسبة للمادة 11 من الميثاق فإنها تمنح الجمعية العامة اختصاصا بالنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم و الأمن الدوليين.[3]

---

[1] يمكن أن يفشل مجلس الأمن في مسؤولية حفظ السلم و الأمن الدوليين بسبب التصويت داخل المجلس أي عدم توافر الإجماع بين أعضائه الدائمين، بالإضافة إلى حق الفيتو الممنوح للدول الدائمة العضوية في المجلس.

باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن و الحرب على العراق 2003: دراسة في وقائع النزاع و مدى مشروعية الحرب، د. ط، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 139.

[2] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع السابق، ص 149.

[3] من المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم و الأمن الدوليين مبادئ لنزع السلاح و تنظيمه ، و للجمعية العامة تقديم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو مجلس الأمن أو كليهما معا، و كذلك مناقشة أي مسألة لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين ترفع إليه من قبل أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو غير عضو أو مجلس الأمن، و لها أن تقدم توصياتها أيضا بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معا.=

و ما عزز من دور الجمعية العامة في حفظ السلم و الأمن الدوليين هو إصدارها لقرار " الإتحاد من أجل السلام" بتاريخ 3 نوفمبر 1950 بعد موافقة خمسين صوتا ضد خمسة أصوات و امتناع ثلاثة دول عن التصويت.[1]

و بالإضافة إلى المادة 1/24 من ميثاق الأمم المتحدة التي تعتبر الأساس الدستوري لسلطات مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدوليين، فإن مجلس الأمن يجب عليه كذلك أن يعتمد على أحكام المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة و التي جاء فيها أن مجلس الأمن يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، و يقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين 41 و 42 لحفظ السلم و الأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

فالمادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة تعتبر المدخل الطبيعي لوضع الفصل السابع من الميثاق موضع التنفيذ، فهي تفصح عن الحالات التي من خلالها يستطيع مجلس الأمن استخدام التدابير المنصوص عليها في هذا الفصل من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

الفقرة الثانية

ضوابط سلطات مجلس الأمن في توقيع الجزاءات الدولية (التدابير القسرية)

إذا كان لميثاق الأمم المتحدة طبيعة دستورية تتمتع فيه قواعده بنوع من السمو و العلو، فإن العلاقة بينه و بين التصرفات القانونية التي تصدرها أجهزة الأمم المتحدة و من بينها مجلس الأمن الدولي، يتم تحديدها بنفس الطريقة التي تنظم بها العلاقة بين دستور الدولة و أجهزتها التنفيذية و التشريعية و القضائية وما تصدره من أعمال.

= **ناصر الجهاني**، المرجع السابق، ص 87، 88.

[1] **ناصر الجهاني**، المرجع نفسه، ص 87.

[2] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 64، 65.

و أيضا:

Nathalie Thomé , Préface: **Claude Imperiali ,** op ,cit ,p 52.

فكما يتم الاعتراف لدستور الدولة بنوع من العلو و السمو اتجاه هذه الأجهزة، فإنه يتم الاعتراف كذلك لميثاق الأمم المتحدة بنفس العلو و السمو اتجاه أجهزة الأمم المتحدة و ما تصدره من تصرفات قانونية.

و هذا هو ما جعل الضوابط التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ترقى إلى حد القيود الدستورية، بمعنى أن مجلس الأمن لا يستطيع أن يصدر من التصرفات القانونية ما يخالف الأحكام الواردة بالميثاق، وإذا ما حدث ذلك فإن تلك التصرفات تتصف بعدم المشروعية.[1]

و من المعلوم أن السلطات المخولة لمجلس الأمن بخصوص حفظ السلم و الأمن الدوليين سلطات واسعة، تتناسب مع المسؤوليات الخطيرة التي يقوم بها باعتباره الجهاز التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة، وصاحب الاختصاص في حفظ السلم و الأمن الدوليين، و لكن في الوقت نفسه يجب على مجلس الأمن و هو يمارس سلطاته أن يتوخى تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة و مبادئها و عدم الخروج عليها، و أن تكون قراراته وإجراءاته متفقة مع الاختصاصات الواردة في الميثاق و هو ما تنص عليه المادة 2/24 من ميثاق الأمم المتحدة، و إذا ما تجاوز مجلس الأمن هذه الاختصاصات فإنه يكون بذلك قد تجاوز حدود سلطاته المحددة بموجب الميثاق.[2]

و بالتالي فإن أهم الضوابط التي يجب على مجلس الأمن أن يتقيد بها أثناء ممارسته لسلطاته في حفظ السلم و الأمن الدوليين هي:

– التزام مجلس الأمن بالتصدي لأي نزاع دولي قد يؤدي استمراره إلى تهديد السلم و الأمن الدوليين أو الإخلال بهما سواء عن طريق التسوية السلمية أو من خلال التصدي للعدوان، و إن لم يفعل ذلك فإنه يعتبر قد أنكر سلطاته.

---

[1] **ناصر الجهاني**، المرجع السابق، ص 219، 220.

[2] تنص المادة 2/24 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: « يعمل مجلس الأمن في أداء هذه الواجبات وفقا لمقاصد "الأمم المتحدة" و مبادئها و السلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول السادس والسابع و الثامن و الثاني عشر».

باسم كريم سويدان الجنابي، المرجع السابق، ص 140، 141.

– على مجلس الأمن أن يراعي عند تسويته للنزاعات الدولية أن تكون متفقة مع مبادئ العدل والقانون الدولي، و هو ضابط موضوعي يتفق مع هدف حفظ السلم و الأمن الدوليين.[1]

– على مجلس الأمن أن يراعي مبادئ الأمم المتحدة في تصديه لأي نزاع و التي تعتبر ركيزتها الأساسية هي المساواة بين الأطراف و حسن النية في التعامل معهم، و ذلك ضمانا لسلامة أراضي الدول الأطراف و استقلالها السياسي، و أن لا يتخذ من النزاع وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.[2]

غير أنه فيما يخص مسألة حفظ السلم و الأمن الدوليين و إعادتهما على نصابهما في حالة ما إذا وقع تهديد لهما أو الإخلال بهما أو وقع لهما عمل من أعمال العدوان، فإن ميثاق الأمم المتحدة لم يحدد الضوابط التي من خلالها يمكن الحكم على النزاع بأنه يشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين.[3]

فميثاق الأمم المتحدة لم يضع معيارا أو ضابطا للأعمال التي تعتبر عند وقوعها مهددة للسلم و الأمن أو مخلة بهما، كما لم يضع تعريفا للعدوان حتى يستطيع مجلس الأمن أن يسترشد بها عند ممارسته لاختصاصه وفقا للفصل السابع من الميثاق.

و يبدوا واضحا أن واضعي الميثاق كانوا على بصيرة بما سيثيره تعرف العدوان عند مناقشة المسائل التي ستعرض على المجلس، فيما إذا كانت بعض الأعمال تعتبر عدوانا أم لا لذلك لم يضعوا تعريفا أو ضابطا لتحديده و تركوا المسألة لتقدير مجلس الأمن.[4]

و نظرا إلى أنه ليس في إمكان مجلس الأمن ممارسة سلطاته وفقا للفصل السابع إلا إذا تأزم الوضع الدولي نتيجة وقوع ما من شأنه تهديد السلم أو الإخلال به أو حدوث عمل من أعمال العدوان، و انه إذا لم

---

[1] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع السابق، ص 154.

[2] **باسم كريم سويدان الجنابي**، المرجع السابق، ص 142.

[3] **خلف رمضان محمد الجبوري**، دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 82.

[4] **جابر إبراهيم الراوي**، المنازعات الدولية، د. ط، مطبعة دار السلام، بغداد، 1978، ص 130.

ترقى الأحداث الواقعة إلى مصاف إحدى هذه الموجبات، فإن مجلس الأمن لا يستطيع التدخل إعمالا لنصوص الفصل السابع من الميثاق، فتصبح المسألة هنا مسألة تقدير يقوم بها مجلس الأمن.[1]

فبالرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة نجد بأن مجلس الأمن هو من يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عمل من أعمال العدوان، و يقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين 41 و 42 من ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم و الأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما.[2]

و هكذا فإن لمجلس الأمن وحده دون سواه وفقا للمادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة سلطة تقرير وقوع تهديد أو خرق للسلم أو وقوع عدوان، و هذه المسؤولية معترف بها من الدول أعضاء هيئة الأمم المتحدة.

إذن و على هذا الأساس لا يمكن للمجلس أن يفوض غيره باتخاذ مثل هذا التقرير كما لا يلزم المجلس بالتقيد بأي تقرير يتخذه غيره، و يظهر هذا الاتجاه بوضوح في مواقف مجلس الأمن الدولي، فمجلس الأمن لم يتأثر بإدعاءات أعضاء الأمم المتحدة حول وجود تهديد أو خرق للسلم أو وقوع عدوان، كما لم يجد نفسه ملزما بتقرير الجمعية العامة و لا بنتائج تحقيقات أجهزة الأمم المتحدة.

و من أجل قيام مجلس الأمن بهذه المهمة على أكمل وجه فإنه قد أنشأ أجهزة فرعية مهمتها إبقاؤه على علم بتطورات النزاع أو الموقف المعروض عليه، لأن التقرير الذي يقوم به مجلس الأمن يستند على نتائج تحقيقات تتناول وقائع أو حقائق موقف معين.

---

[1] **عدنان عبد العزيز مهدي الدوري**، سلطة مجلس الأمن الدولي في اتخاذ التدابير المؤقتة، ط 1،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص 72.

[2] **Yahiaoui Salima Et Keteb Nacer**, La Responsabilité De Protéger : Quel Rôle Pour Le Conseil De Sécurité De L'ONU ?, Revue Académique De La Recherche Juridique, Vol 17,N°1,2018, p 836.
و أيضا: راجع: المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة.

و لهذه الأجهزة الفرعية دور مهم في تزويد مجلس الأمن بالحقائق الضرورية لتمكينه من تقرير ما إذا كان الموقف أو النزاع قد وصل إلى المرحلة التي تستوجب التقرير بمقتضى المادة 39 من الميثاق.[1]

و يعتبر مجلس الأمن ملزما بممارسة سلطة تقرير وقوع تهديد أو خرق للسلم أو وقوع عدوان، فمجلس الأمن لا يمكنه أن يرفض اتخاذ مثل هذا التقرير دون مبرر، و على ضوء التبعات الرئيسية لمجلس الأمن بخصوص حفظ السلم و الأمن الدوليين فإن المجلس ملزم باتخاذ التقرير بمقتضى المادة 39 من الميثاق، حين تستلزم وقائع الأحداث مثل هذا التقرير.

فعدم قدرة المجلس على تطبيق التدابير القسرية لا تعفيه من مسؤولياته و خاصة تلك المتعلقة بالتقرير بمقتضى المادة 39، إذ يجب الفصل بين سلطة مجلس الأمن لاتخاذ التقرير و بين سلطته لاتخاذ التدابير القسرية، لأنه إذا كانت استحالة تطبيق التدابير القسرية بسبب أوضاع العلاقات الدولية مبررا لامتناع مجلس الأمن عن اتخاذ هذه التدابير، فهي لا تبرر امتناع المجلس عن اتخاذ التقرير بمقتضى المادة 39 .

إذ أنه على مجلس الأمن أن يأخذ فقط بوقائع و حقائق الموقف لكي يقرر ما إذا كان عليه أن يتصرف وفقا للمادة 39 من الميثاق أم لا، و هنا تكمن سلطة المجلس التقديرية، فالمجلس يتمتع بسلطة تقديرية لتقييم وقائع و حقائق الموقف، و هذه السلطة التقديرية تعطي المجلس مجالا واسعا ليعطي أحكاما سياسية بالخصوص.[2]

فالمسألة إذن هي مسألة تقدير ليس إلا، و قد جرى العمل في مجلس الأمن الدولي على الاعتماد على إدعاءات الأطراف المتنازعة، بل الاكتفاء بإدعاء أحدهما[3]، و ليس من الضروري أن يكون النزاع بين دولتين متكافئتين من حيث القوة لكي يصدق عليه القول أنه يشكل خطرا أو تهديدا للسلم و الأمن الدوليين كما قد يعتقد البعض، على اعتبار أنه في حالة عدم وجود تكافؤ في موازين القوى بين الأطراف المتنازعة فالسلم

---

[1] **محمد وليد عبد الرحيم**، الأمم المتحدة و حفظ السلم و الأمن الدوليين،د. ط، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص 105، 106.

[2] **محمد وليد عبد الرحيم**، المرجع نفسه، ص ص 103-105.

[3] **حامد سلطان**، ميثاق الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 124.

والأمن لا يكونان مهددان لأن الطرف القوي يكون في موضع يستطيع من خلاله أن يملي موقفه على الطرف الضعيف الذي يقف عاجزا عن محاربة الطرف القوي.[1]

و هكذا فإن تقرير وقوع تهديد أو خرق للسلم أو وقوع عدوان بمقتضى المادة 39 من الميثاق ذو أهمية كبيرة، باعتباره شرطا مسبقا لتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إذ لا يمكن لمجلس الأمن أن يمارس صلاحياته وفقا لهذا الفصل إلا بعد اتخاذ مثل هذا التقرير.[2]

فعلى الرغم من وجود خلاف فقهي حول ما إذا كان مجلس الأمن يستطيع اتخاذ التدابير الواردة في المواد 41 و 42 من الفصل السابع من الميثاق، دونما اللجوء إلى تقرير الحالات الثلاث الواردة في المادة 39 من الميثاق، إلا أن الراجح فقها و ما أكدته الممارسات العملية لمجلس الأمن توضح أن المجلس عند تطبيقه لأحد تلك التدابير يجب أن يستند على إحدى الحالات الواردة في المادة 39 من الميثاق و المتمثلة أساسا في تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع عدوان، فهذه الحالات هي المدخل القانوني الذي يتيح لمجلس الأمن اتخاذ التدابير التي يقررها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[3]

و يعتبر هذا التقرير من المسائل الموضوعية التي تتطلب القرارات الصادرة بشأنها أغلبية تسعة أعضاء، على أن يكون من بينها أصوات الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

كما تتمتع القرارات الصادرة إعمالا للفصل السابع من الميثاق بقوة قانونية ملزمة، فيتعين على الدول المستهدفة بهذه القرارات النزول على ما تقضي به من أحكام.[4]

---

[1] **خلف رمضان محمد الجبوري**، المرجع السابق، ص 82.

[2] **محمد وليد عبد الرحيم**، المرجع السابق، ص 106.

[3] **ناصر الجهاني**، المرجع السابق، ص 53.

[4] **عدنان عبد العزيز مهدي الدوري**، المرجع السابق، ص 72.

الفقرة الثالثة

الحالات التي يوقع فيها مجلس الأمن تدابير قسرية وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

يتوجب على مجلس الأمن عند ممارسته لسلطاته وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أن يستند على واحدة من الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة 39 من الميثاق و المتمثلة في تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع عمل من أعمال العدوان.[1]

فوجود حالة من هذه الحالات الثلاثة هو ما يتيح لمجلس الأمن ممارسة التدابير التي يقررها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، و هي بحق تدابير جد خطيرة إذا ما قورنت بتلك التي يمارسها مجلس الأمن إعمالا لنصوص الفصل السادس من الميثاق.

و بالرغم من أهمية تحديد مدلول هذه المصطلحات، فقد التزم الميثاق الصمت حيال هذا الموضوع[2] ولذلك فإنه يتعين علينا تحديد مدلول كل مصطلح من هذه المصطلحات نظرا لأهميتها الكبيرة و المتعلقة بممارسة مجلس الأمن لسلطات خطيرة و مهمة خوله إياها ميثاق الأمم المتحدة، مسترشدين في ذلك بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بهذا الخصوص.

أولا: تهديد السلم الدولي

فتهديد السلم الدولي يقصد به إعلان دولة من الدول عن نيتها في القيام بعمل من أعمال التدخل في شؤون دولة أخرى، أو القيام بأي عمل من أعمال العنف ضد دولة أخرى حتى و إن لم يصاحب ذلك القيام بالتدخل أو بالعنف بصورة فعلية، و ذلك لأن وجود تلك النية المعلن عنها يؤدي إلى استمرار قيام حالة الخطر الحال و قبل وقوعه و ليس خطر المستقبل، لأنه إذا وقع فإنه يؤدي إلى وجود حالة أخرى هي حالة الإخلال بالسلم الدولي.

[1] **Bendali Braham Nassima,** op, cit, p 1077.

[2] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 64.

و يمكن أن تكون هناك حالة تهديد للسلم عند وقوع صدام مسلح داخل إقليم دولة معينة و الذي من شأن استمراره الإضرار بمصالح الدول الأخرى.[1]

لذلك فإن تكوين الجماعات المسلحة في إحدى الدول و إعدادها لغزو إقليم دولة أخرى يشكل حالة من حالات تهديد السلم، و يتحقق ذلك عندما تفرض الدولة التي يوجد على إقليمها مثل هذه الجماعات الاستجابة لمطالب الدولة المهددة بضرورة اتخاذ الإجراءات الأمنية المناسبة لوقف أنشطة هذه الجماعات.

كما يمكن أيضا للحرب الأهلية القائمة بين أطراف متصارعة داخل دولة معينة بهدف الوصول إلى الحكم أن تشكل تهديدا للسلم الدولي[2] إذا كانت مساعدة الدول الخارجية لهذه الأطراف يهدد بتحولها إلى حرب دولية.

و بالنظر إلى ممارسات مجلس الأمن فإنه يلاحظ بأن هناك جنوحا صوب التوسع في فكرة السلم، ففي الجلسة التي عقدها مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول و الحكومات بتاريخ 31 جانفي 1992 عبر العاهل المغربي عن اعتقاده في أن حالة التخلف تشكل أكبر تهديد للسلم و الأمن في العالم، أما رئيس وزراء الرأس الأخضر فقد ذكر أن أحد أسباب تهديد السلم يتمثل في تدفق اللاجئين عقب اندلاع الحرب الأهلية[3]، أما الرئيس الأمريكي فقد ركز على الإرهاب الدولي باعتباره أحد الأسباب المؤدية إلى تهديد السلم، كما عبر رئيس وزراء بلجيكا عن رأيه في أن الانتهاكات العامة لحقوق الإنسان و وجود أوضاع غير مقبولة تشكل تهديدا مباشرا للسلم و الأمن الدوليين.[4]

فجاء بيان رئيس مجلس الأمن الدولي معبرا عن روح هذه الأفكار جمعاء حيث قال:« إن السلم والأمن الدوليين لا ينبعثان فقط من غيبة الحروب و المنازعات المسلحة، فثمة تهديدات أخرى للسلم الدولي ليست

---

[1] **جابر إبراهيم الراوي**، المرجع السابق، ص 143.

[2] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 72.

[3] **رقيب محمد جاسم الحماوي**، المرجع السابق، ص 85.

[4] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 73.

ذات طبيعة عسكرية و لكنها تجد مصدرها في غياب الاستقرار في العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية والإنسانية و البيئية [1]» .

ثانيا: الإخلال بالسلم الدولي

و فيما يخص الإخلال بالسلم الدولي فهو وقوع عمل من أعمال العنف ضد دولة معينة[2]، أو وقوع نزاع مسلح داخل إقليم دولة و لكنه يشكل إخلالا بسلم الدولة الأخرى، و يرى في ذلك الأستاذ "رايت كوينس " "Wright Quincy " أن الإخلال بالسلم الذي ورد ذكره في المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة يقوم عندما تقع أعمال عنف بين قوات مسلحة تابعة لحكومات شرعية أو واقعية وراء حدود معترف بها دوليا.[3]

و عليه فإنه ليس من المقبول اعتبار أعمال العنف التي تقع بين الجماعات السياسية المتناحرة داخل حدود الدولة الواحدة عملا من أعمال الإخلال بالسلم، إلا إذا كانت هذه الأعمال مناسبة لتدخل أطراف خارجية لمساعدة الأطراف المتناحرة بشكل يهدد مصالح الدول الأخرى[4] ، و بمعنى آخر فإن الحروب الأهلية التي يعترف فيها للأطراف المتصارعة بصفة المتحاربين تعتبر إخلالا بالسلم.

كما يعتبر إخلالا بالسلم كذلك جميع صور التدابير غير العسكرية التي تتخذها دولة أو عدة دول ضد دولة أخرى و التي لم تدخل في تعريف العدوان.

و قد قام مجلس الأمن الدولي بتحديد المقصود بالإخلال بالسلم في قراره رقم 54 الصادر بشأن "القضية الفلسطينية" عام 1948، و الذي بمقتضاه اعتبر مجلس الأمن أن عدم الاستجابة لقرار وقف إطلاق النار في فلسطين يعتبر مظهرا من مظاهر الإخلال بالسلم[5]، و كذلك في قراره الصادر بمناسبة "الأزمة

[1] **رقيب محمد جاسم الحماوي**، المرجع السابق، ص 86.

[2] **جابر إبراهيم الراوي**، المرجع السابق، ص 144.

[3] **رقيب محمد جاسم الحماوي**، المرجع السابق، ص 86.

[4] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 75.

[5] **جابر إبراهيم الراوي**، المرجع السابق، ص 144، 145.

الكورية" عام 1950 عندما اعتبر أن غزو "كوريا الشمالية" لأراضي "كوريا الجنوبية" يعتبر شكلا من أشكال الإخلال بالسلم، بالإضافة إلى قراره الصادر عام 1990 بمناسبة غزو القوات "العراقية للأراضي الكويتية".[1]

ثالثا: العدوان

أما فيما يخص العدوان فإننا بالرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة لا نجد تعريفا له، و يرجع السبب في ذلك إلى أن أي تعريف للعدوان لا يمكن أن يكون شاملا بحيث يتناول جميع صور العدوان التي يمكن أن تقع، و هو ما يؤدي إلى استفادة المعتدي و إفلاته من العقاب.[2]

كذلك فإن الإلمام بكافة جوانب أو صور العدوان يتطلب بالتأكيد البحث في علوم تخرج عن دائرة القانون كالبحث في إطار العلوم السياسية أو العسكرية، و هو ما يعتبر من الصعوبة إن لم يكن من الاستحالة، و بسبب ذلك فإن واضعي ميثاق الأمم المتحدة تركوا مسألة تحديد أعمال العدوان لاختصاص مجلس الأمن الدولي[3]، الذي لم يتبنى معيارا معينا عند نظره للقضايا التي عرضت عليه و بالتالي فإن العدوان بقي بدون تعريف.[4]

و بهذا الخصوص فقد أبدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اهتماما كبيرا من أجل تعريف العدوان وتحديد المقصود به فقامت بالعديد من المجهودات من أجل ذلك، و التي توجت بإصدارها للقرار رقم 3314 المؤرخ في 14 ديسمبر 1974 و الذي قام بتعريف العدوان بأنه: « استعمال القوات المسلحة من قبل دولة ما ضد السيادة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى أو بأي شكل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ».[5]

كما قام كذلك بتحديد الأعمال التي تعتبر عدوانا و المتمثلة في:

---

[1] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 76.

[2] **جابر إبراهيم الراوي**، المرجع السابق، ص 145.

[3] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 76.

[4] **جابر إبراهيم الراوي**، المرجع السابق، ص145.

[5] **سهيل حسين الفتلاوي**، مفهوم السلم و الأمن الدوليين و وسائل مجلس الأمن في حمايتهما، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 8، جامعة بغداد، ديسمبر 2008، ص 4.

و أيضا:

Nathalie Thomé , Préface: **Claude Imperiali**, op, cit, p 60.

– قيام دولة ما بغزو إقليم دولة أخرى بواسطة قواتها المسلحة.

– قيام القوات المسلحة لدولة ما بإلقاء القنابل على إقليم دولة أخرى.

– محاصرة موانئ أو سواحل دولة ما بواسطة القوات المسلحة لدولة أخرى.

– قيام القوات المسلحة لدولة ما بالهجوم على القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو الأسطول البحري أو الجوي لدولة أخرى.[1]

– استخدام القوات المسلحة لدولة ما و التي تكون متواجدة داخل أراضي دولة أخرى بموجب موافقة من جانب الدولة الأخرى، استخداما يعد انتهاكا للشروط المنصوص عليها في الاتفاق بين الدولتين، أو أي مد لوجود هذه القوات في تلك الأراضي بعد انتهاء الاتفاق المبرم بينهما.[2]

– قيام دولة بوضع إقليمها تحت تصرف دولة أخرى و السماح لها باستخدامه لارتكاب عمل عدواني ضد دولة ثالثة.

– قيام دولة ما بإرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة لارتكاب أعمال بواسطة القوة المسلحة ضد دولة أخرى، و التي تكون على درجة خطورة الأعمال المذكورة أعلاه، أو تورط الدولة بصورة فعلية في ذلك.

و قد جاء في القرار كذلك بأن لمجلس الأمن أن يحدد أية أفعال أخرى تشكل عدوانا.[3]

و بخصوص ما جاء في قرار الجمعية العامة الخاص بتعريف العدوان فإننا نرى أنها تكبدت عناء تعداد مجموعة الأعمال التي اعتبرتها أعمالا عدوانية بدون فائدة، لأنها في الأخير تركت لمجلس الأمن سلطة تقدير و تحديد أية أعمال يرى بأنها تشكل عملا من أعمال العدوان و هو الأمر المطروح منذ البداية

---

[1] **سهيل حسين الفتلاوي**، القانون الدولي العام في السلم، ط 1، الأردن، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2010، ص 511.
و أيضا:
Nathalie Thomé , Préface: **Claude Imperiali**, op, cit, p 61.

[2] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 77.

[3] **سهيل حسين الفتلاوي**، القانون الدولي العام في السلم، المرجع السابق، ص 511.

من طرف واضعي الميثاق، أي أن مجلس الأمن يمكن أن يعتبر أي عمل من الأعمال التي عددتها الجمعية العامة في قرارها عملا عدوانيا، حتى و إن لم يتم ذكرها في القرار رقم 3314.

و بالإضافة إلى ذلك فإن هذا القرار قد صدر في صورة توصية لا تتمتع بأية قوة قانونية ملزمة وبالتالي فإن لمجلس الأمن الحرية المطلقة في الأخذ بما جاء فيه من عدم الأخذ به.

الفرع الثاني

التدابير القسرية في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

بعدما يقرر مجلس الأمن الدولي طبقا للمادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلالا به أو وقوع حالة من حالات العدوان، فإن عليه أن يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير وإجراءات من أجل حفظ السلم و الأمن الدوليين و إعادتهما إلى نصابهما.

و قد خول ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن سلطات واسعة في هذا المجال، شريطة أن يمارسها بما يتفق مع المبادئ و الأهداف المنصوص عليها في الميثاق.

فجاء الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة متضمنا على مجموعة من الإجراءات و التدابير القسرية التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن في حالة التهديد أو الإخلال بالسلم الدولي أو وقوع العدوان، لتتدرج هذه الوسائل حسب أهمية و خطورة كل حالة، و مجلس الأمن وحده من له حق تقرير التدابير أو الجزاءات المتماشية مع كل حالة، حيث تنقسم هذه الجزاءات إلى تدابير مؤقتة (الفقرة الأولى) و جزاءات دولية غير عسكرية (الفقرة الثانية) و جزاءات دولية عسكرية (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى

التدابير المؤقتة

تعتبر التدابير المؤقتة إجراءا قد يلجأ إليه مجلس الأمن منعا لتفاقم الموقف، حتى يتسنى له تقديره واتخاذ الإجراء الملائم اللاحق و اللازم للمحافظة على السلم و الأمن الدوليين[1]، فيقوم مجلس الأمن بدعوة

[1] **باسم كريم سويدان الجنابي**، المرجع السابق، ص 151.

الأطراف المتنازعة للأخذ بما يراه ضروريا من تدابير مؤقتة، و عليه أن يحسب حسابه لعدم أخذ أطراف النزاع بهذه التدابير، و هو ما نصت عليه المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة.[1]

فواضعي ميثاق الأمم المتحدة قد استهدفوا من نص المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة العمل على الحد من تطور الموقف إلى مرحلة أسوأ، كأن يتحول من مجرد تهديد للسلم إلى إخلال فعلي به أو وقوع عمل من أعمال العدوان.[2]

و تجدر الإشارة إلى أنه كان هناك بعض القلق أثناء إعداد الميثاق، خوفا من أن يؤدي اتخاذ التدابير المؤقتة وفقا للمادة 40 من الميثاق إلى عدم قيام المجلس باتخاذ تدابير القمع في الوقت المناسب، مما يزيد من خطورة الموقف، غير أن هذا القلق قد زال نظرا إلى أن مجلس الأمن ليس ملزما بإتباع ترتيب معين في الإجراءات و التدابير التي يقرر اتخاذها، فله أن يقرر اللجوء إلى تدابير القمع مباشرة سواء العسكرية منها أو غير العسكرية دون أن يتخذ تدابير مؤقتة، إذ أن لمجلس الأمن سلطة واسعة في اتخاذ التدابير التي يراها مناسبة و في الوقت الذي يراه مناسبا.[3]

غير أن ما يلاحظ على نص المادة 40 من الميثاق أن ميثاق الأمم المتحدة لم يحدد ماهية هذه التدابير أو يعطي أي وصف أو مثال عليها و قد ترك كل ذلك لتقدير مجلس الأمن الدولي.

و يرجع السبب في ذلك إلى أن المواقف التي يتصدى لها مجلس الأمن ليست من طبيعة واحدة، كما أنها تختلف في أسبابها باختلاف أطرافها و الظرف الدولي الذي تحدث فيه، الأمر الذي يتعذر معه أن يعطى مدلولا محددا لها، قد يؤدي إلى الحد من سلطات مجلس الأمن بما لا يتناسب مع الوضع المثار أمامه.[4]

و إذا بحثنا في الطبيعة القانونية للتدابير المؤقتة فإننا نجد بأن تحديد هذه الطبيعة يرتبط ارتباطا وثيقا بتحديد المسؤول عن تطبيقها، و بما أن مجلس الأمن لا يقوم بالسهر على تطبيق هذه التدابير–حسب

---

[1] **Veli Pancarci**, De La Charte Des Nations Unies A Une Meilleure Organisation Du Monde, Édition A.Pedone, Paris, 1962, p 69.

[2] **أسود محمد الأمين**، الأمن الدولي بين المفهومين الثابت و المتغير، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد 14، العدد 1، 2014، ص 124.

[3] **عبد العزيز مهدي الدوري**، المرجع السابق، ص 79، 80.

[4] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع السابق، ص 182.

الأصل- و كل ما يقوم به هو مجرد الدعوة إليها أو اقتراحها و تحديد نوعها، فإنه يمكن القول أن هذه التدابير ليست من قبيل الجزاءات الدولية، لأن هذه الجزاءات هي ما هو منصوص عليه في المادتين 41 و42 من ميثاق الأمم المتحدة.

و بما أن التدابير المؤقتة لا تنتمي إلى الجزاءات و الإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق و ليست من طبيعتها و لا تأخذ حكمها، و لا هي من قبيل إجراءات التسوية السلمية المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق و لا تأخذ حكمها كذلك، فإن تحديد طبيعتها القانونية تزداد صعوبة، ولكن يمكن التغلب على هذه الصعوبة بالرجوع إلى نص المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة و إلى خصائص التدابير المؤقتة.[1]

فتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

- إن الغرض من التدابير المؤقتة هو منع تدهور الموقف و خلق الظروف المناسبة لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادتهما إلى نصابهما.

- ألا يكون من شأن التدابير المؤقتة الإخلال بحقوق الأطراف المتنازعة و مطالبهم و مراكزهم القانونية أو الفعلية.[2]

- لا تحول هذه التدابير دون صدور توصيات مجلس الأمن أو قراراته النهائية، بل تمهد لها الطريق بإزالة جميع أسباب توسع النزاع، لذلك فهي تدابير ممهدة لتدابير أخرى إذا تطلب الأمر ذلك.[3]

- إن التدابير المؤقتة لا تخلي مسؤولية مجلس الأمن من متابعة تطورات الموقف و نقاشه وفقا للمادة 39 من الميثاق، فمجلس الأمن يبقى مسؤولا إلى أن يصبح الموقف أو النزاع مما لا يهدد السلم و الأمن الدوليين.

---

[1] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع نفسه، ص 191.

[2] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 84.

[3] **عدنان عبد العزيز مهدي الدوري**، المرجع السابق، ص 53.

– يمكن أن تكون التدابير المؤقتة هي الأساس لتسوية النزاع أو قد تحقق تسويته.[1]

إذن و بالنظر إلى خصائص التدابير المؤقتة و خاصة أنها لا تخل بحقوق الأطراف المتنازعة ومطالبهم أو بمركزهم القانوني[2]، فإنه يمكن وصفها بأنها إجراءات تحفظية آنية ذات أثر قانوني محدود[3]، فهي صادرة عن جهاز تنفيذي سياسي و في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين، و بالتالي فهي تدابير ذات طبيعة إجرائية سياسية مؤقتة[4]، فهي لا تعتبر قرارا ملزما و بالتالي فإن مجلس الأمن ليس مسؤولا عن تنفيذها، و أن عدم تطبيق مقتضياتها قد يدفعه إلى تبني تدابير أشد من ضمن التدابير المخولة له في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

و في الحقيقة أن تطبيق مقتضيات التدابير المؤقتة يتم من خلال أطراف النزاع أنفسهم بناء على طلب من مجلس الأمن، و لكن يبقى التزام الدول بتطبيقها اختياريا، و إن كانت الدول تعمد في الغالب إلى تطبيقها أو على الأقل تقدير الالتقاء في أفعالها و تصرفاتها مع هذه التدابير.[5]

و على الرغم من أن مجلس الأمن لا يتولى مسؤولية تطبيق التدابير المؤقتة، إلا أن بإمكانه أن ينشئ آليات و أجهزة تكون وظيفتها العمل على تطبيق هذه التدابير.[6]

---

[1] **علي ناجي صالح الأعوج** ، المرجع السابق، ص 191.

[2] راجع: المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] **باسم كريم سويدان الجنابي**، المرجع السابق، ص 151.

[4] **عدنان عبد العزيز مهدي الدوري**، المرجع السابق، ص 51، 52.

[5] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع السابق، ص 192.

[6] قام مجلس الأمن بإنشاء لجنة للمساعي الحميدة بهدف تطبيق وقف إطلاق النار في "أندونيسيا"، كما قام بتكليف وسيط الأمم المتحدة و لجنة الهدنة بالعمل على وقف الأعمال العدائية في "فلسطين" ، كما قام بإرسال بعثات مراقبة "لكشمير" و"لبنان" و"اليمن".

و يدخل في إطار هذه التدابير كذلك عمليات حفظ السلم التي اضطلعت بها قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في "الشرق الأوسط" و في "قبرص" و في "الكونغو".

حسام أحمد محمد هنداوي، المرجع السابق، ص 84.

فالتدابير المؤقتة متعددة و لا يمكن حصرها و لعل من أهمها الدعوة إلى وقف إطلاق النار أو سحب القوات المتحاربة من بعض المناطق إلى خطوط معينة، أو الدعوة إلى عقد اتفاقات هدنة[1] أو إنشاء مناطق منزوعة السلاح أو الامتناع عن تزويد الفرقاء بالأسلحة و العتاد أو الامتناع عن اتخاذ إجراء من شأنه الإضرار بسيادة أو استقلال أو السلامة الإقليمية لأية دولة، أو إنشاء قوات مراقبة دولية لمراقبة وقف إطلاق النار و انسحاب القوات المتحاربة و تسجيل الانتهاكات بين الأطراف المتنازعة.[2]

و في الأخير فإننا يجب أن ننوه إلى أن للتدابير المؤقتة أهمية كبيرة و بالغة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، فهي تقوم بتهيئة الظروف المواتية لإقرار تسوية دائمة للنزاعات الدولية.[3]

الفقرة الثانية

التدابير الدولية غير العسكرية

لقد تم النص على التدابير الدولية غير العسكرية أو الجزاءات التي يوقعها مجلس الأمن في حالة وقوع تهديد للسلم أو الإخلال به أو وقوع عمل من أعمال العدوان في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، حيث تم النص على نوعين من التدابير غير العسكرية و المتمثلة أساسا في التدابير الاقتصادية و التدابير السياسية، و في الحقيقة أن أغلب الفقهاء يرون أن هذين النوعين من التدابير وثيقين ببعضهما، إذ أن علاقة أي دولة

---

[1] مثال ذلك القرارين رقم 43 و 254 و الصادرين عن مجلس الأمن في 1 أفريل و 15 جويلية 1948 بشأن عقد اتفاقات هدنة في فلسطين.

القرار رقم 61 و الصادر عن مجلس الأمن في 4 نوفمبر 1948 بشأن الانسحاب للخطوط المؤقتة لوقف إطلاق النار و إنشاء مناطق مجردة من التسليح في فلسطين.

حسام أحمد محمد هنداوي، المرجع السابق، ص 83.

[2] **باسم كريم سويدان الجنابي**، المرجع السابق، ص 151، 152.

و أيضا: **أسود محمد الأمين**، المرجع السابق، ص 124.

[3] **عدنان عبد العزيز مهدي الدوري**، المرجع السابق، ص 24، 25.

بغيرها في المجال الاقتصادي هي بالضرورة انعكاسا حقيقيا لعلاقاتها الدبلوماسية[1]، و أن أي تدهور في أحدها يؤثر سلبا على الأخرى.[2]

و هكذا فإن المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة قد أباحت لمجلس الأمن أن يتخذ ما يراه مناسبا من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته.

و من الواضح أن التدابير الواردة بهذه المادة لم ترد على سبيل الحصر، و إنما جاءت على سبيل المثال[3]، فعبارة (يجوز أن يكون من بينها) التي وردت في سياق النص تدلنا على أن هذه التدابير هي بعض من كل، و أن لمجلس الأمن الدولي الحرية في أن يختارها كلها، كما له أن يقرر اتخاذ تدابير لم يرد ذكرها في النص، و ذلك من أجل الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين[4]، فلمجلس الأمن أن يلجأ إلى صور أخرى من هذه التدابير كالمقاطعة الثقافية و العلمية، أو أن يحدد ما يراه مناسبا لكل حالة، فيجوز أن يوقف الصلات الاقتصادية وقفا جزئيا كما يمكن أن يتخذ قطع العلاقات صورة عدم إمداد الدولة بالأسلحة و العتاد أو مساعدتها في أي شيء من الأشياء، كما يجوز لمجلس الأمن أن يطلب من الدول الأعضاء قطع الصلات بوجه عام، ثم يخصص ناحية معينة كأن يدعوا إلى قطع جميع العلاقات الاقتصادية و يخص بالذكر حظر تصدير منتجات البترول أو وقف الاتجار في سلع حيوية معينة.

و بالإضافة إلى ذلك فإن مجلس الأمن يدعو الدولة التي يتخذ في مواجهتها الجزاءات غير العسكرية أن تقوم بتدابير من شأنها إعادة الأمن إلى نصابه.[5] فلمجلس الأمن أن يختار من التدابير ما يتناسب مع الوضع، و لا يرد على سلطة مجلس الأمن هذه إلا قيد واحد، و هو أن لا تكون التدابير التي يتخذها مجلس الأمن تتطلب استخدام القوة المسلحة، و إن كان له الاستعانة بهذه القوة لضمان تنفيذ هذه التدابير، مثل

---

[1] **Nathalie Thomé** , Préface: **Claude Imperiali**, op, cit, p 168.

[2] **باسم كريم سويدان الجنابي**، المرجع السابق، ص 153.

[3] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 85.

[4] **باسم كريم سويدان الجنابي**، المرجع السابق، ص 152.

[5] **جمال محي الدين**، العقوبات الاقتصادية الأمم المتحدة، دار الجامعة الجديدة ، الأزاريطة، 2009 ، ص 100.

استخدام سفن حربية للتأكد من تطبيق الحصار تطبيقا محكما و لكن دون تطور الوضع ليصل إلى إطلاق النار.[1]

و هكذا فإن التدابير الواردة في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة تدابير ذات طبيعة عقابية، حتى ولو لم يصل ذلك العقاب إلى حد استخدم القوة المسلحة، كما أنها تدابير تصدر بموجب قرارات ملزمة لمن توجهت إليه[2]، إلا إذا كانت هذه الدول تعاني من مشاكل اقتصادية، و هو ما يمنعها من تنفيذ ما قرره مجلس الأمن، و بالتالي يكون عليها أن تلفت نظره إلى ذلك.[3]

و يكون الغرض من استخدام التدابير غير العسكرية هو ممارسة ضغوط كافية لإجبار دولة ما للإذعان لواجباتها الدولية[4] ، فلا يجوز لأي من الدول الأعضاء الامتناع عن تنفيذ القرار الذي يصدره مجلس الأمن بشأن تطبيق هذه التدابير بدعوى ارتباطها مع الدولة المستهدفة بهذه التدابير بمعاهدة تمنعها من المشاركة في وضع هذه التدابير موضع التنفيذ، و يعود ذلك إلى المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة التي تقرر أنه إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفق أحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق.[5]

و تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن غير ملزم بتطبيق ما ورد في المادة 41 من الميثاق من تدابير وفقا للترتيب الذي جاءت عليه، لأن ميثاق الأمم المتحدة قد قصد منح مجلس الأمن حرية الحركة لمواجهة المواقف المهددة للسلم و الأمن الدوليين.[6]

---

[1] **رقيب محمد جاسم الحماوي**، المرجع السابق، ص 96.

[2] **أحمد عبد الله علي أبو العلا**، المرجع السابق، ص 28.

[3] **رقيب محمد جاسم الحماوي**، المرجع السابق، ص 97.

[4] **محمد وليد عبد الرحيم**، المرجع السابق، ص 123.

[5] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 86.

[6] **جمال محي الدين**، المرجع السابق، ص 106.

كما أنه غير ملزم كذلك بما ورد في المادة 41 من الميثاق أولا ثم استخدام ما ورد في المادة 42 من الميثاق، لأن تتابع المادتين لا يعني أنه يتوجب على المجلس استخدام التدابير غير العسكرية، فإذا ما وجد المجلس أن هذه التدابير لا تفي بالغرض يلجأ إلى التدابير العسكرية مباشرة.[1]

و من التدابير غير العسكرية التي جاء ذكرها في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة على سبيل المثال: وقف الصلات الاقتصادية و قطع المواصلات الحديدية و البحرية و الجوية و البريدية و البرقية واللاسلكية و الحديدية و غيرها، و قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول المعتدية أو المخلة بالسلم و الأمن الدوليين.[2]

و الحقيقة أن التدابير الاقتصادية هي أشد أنواع الجزاءات التي توقع على الدولة لما لها من آثار مادية مباشرة، و قد قام مجلس الأمن بفرض العديد من هذه الجزاءات منذ نشأة الأمم المتحدة عام 1945.[3]

و تعرف التدابير الاقتصادية أو العقوبات الاقتصادية بأنها: « وقف العلاقات التجارية مع فرد أو جماعة أو دولة لتخفيف غرض اقتصادي أو سياسي أو عسكري في السلم و الحرب ».

كما تعرف أيضا بأنها:« إجراءات تعتمد على الوسائل الاقتصادية، تتبناها الحكومات في صورة منفردة أو جماعية أو في إطار منظمة عالمية أو دولية أو إقليمية، ضد دول ذات سياسة تجاوزت حدود التزاماتها المقررة دوليا».

---

[1] **رقيب محمد جاسم الحماوي**، المرجع السابق، ص 98.

[2] راجع: المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] لم يستخدم مجلس الأمن الدولي طوال 45 سنة الأولى من حياته أسلوب الجزاءات الاقتصادية سوى في حالتين، الأولى ضد "روديسيا الجنوبية" (زيمبابوي حاليا) و الثانية ضد "جنوب إفريقيا"، و لكن منذ عام 1990 أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات تتضمن فرض الجزاءات الاقتصادية على العديد من الدول في العالم و منها العراق عام 1990 و ليبيا عام 1992 وهاييتي عام 1993.

باسم كريم سويدان الجنابي، المرجع السابق، ص 152.

و يكون تجاوز حدود الالتزامات في ثلاث حالات هي العدوان المسلح على دولة أخرى و خرق القانون الدولي أو المعاهدات أو الالتزامات الدولية و تهديد السلم و الأمن الدوليين.[1]

و قد عرف المجتمع الدولي منذ بداية تكوينه و دخوله في علاقات مشتركة عدة أشكال من العقوبات الاقتصادية، و قد تم استخدام هذه العقوبات لضمان احترام الدول لالتزاماتها الدولية، كما استخدمت من أجل تحقيق أهداف أخرى، و من هذه العقوبات الحظر و الحصار البحري و المقاطعة و تجميد الودائع و الأرصدة في البنوك الأجنبية.[2]

و يكون للدول الأعضاء التي تتعرض لأضرار نتيجة تطبيق هذه التدابير عليها أن تتذاكر مع مجلس الأمن لحل مثل هذه المشاكل، و ذلك إعمالا للمادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة، و من الواضح أن نص المادة 50 لم ينشئ لهذه الدول المتضررة حقا في المساعدة، و إنما قرر لها فقط الحق في التذاكر مع مجلس الأمن و عرض ما تواجهه من صعوبات، و بالتالي فإن هذا النص لم يلق بالتزامات خاصة على عاتق مجلس الأمن أو الدول الأخرى اتجاه الدول المتضررة من تطبيق هذه الجزاءات.[3]

الفقرة الثالثة

التدابير الدولية العسكرية

تعد التدابير الدولية العسكرية أكثر الجزاءات الدولية خطورة و حساسية، فهي خطرة لأنها تعتمد في تحقيق أهدافها على استخدام القوة العسكرية بما تنطوي عليه من قتل و تدمير و تشريد، و هي حساسة لأنها تتصل مباشرة بمواطن السيادة للدولة المستهدفة التي كفلها لها نص المادة 1/2 من ميثاق الأمم المتحدة.[4]

---

[1] **جمال محي الدين**، المرجع السابق، ص 68، 69.

[2] **جمال محي الدين**، المرجع نفسه، ص 73.

[3] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 86.

[4] **طه محيمد جاسم الحديدي**، الجزاءات الدولية في ميثاق الأمم المتحدة، د. ط، دار الكتب القانونية، مصر، 2013، ص 187.

فتشكل الجزاءات العسكرية قمة التطور الحديث في التنظيم الدولي حيث أنه و لأول مرة في التاريخ تصبح هناك جهة مسؤولة و لو بالشكل عن تأمين حفظ السلم و الأمن الدوليين و يمكنها لتحقيق ذلك استعمال القوة العسكرية.[1]

و تعد المادة 1/1 من ميثاق الأمم المتحدة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها نظام الجزاءات الدولية لمواجهة أعمال الإخلال بالأمن والسلم الدوليين، و ذلك من خلال التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم و لإزالتها، و لقمع أعمال العدوان و غيرها من وجود الإخلال بالسلم، حيث تعتبر أعمال القمع هي الجزاءات الدولية العسكرية، و بالتالي فإن هذه المادة تمثل أساسا عاما للتدابير الدولية العسكرية إلى جانب كونها أساسا لسلطات مجلس الأمن في توقيع الجزاءات الدولية عموما.[2]

و إلى جانب المادة 1/1 من الميثاق فإن المادة 42 من الميثاق كذلك خولت مجلس الأمن سلطة استخدام القوة المسلحة لمواجهة خطر تهديد السلم و الأمن الدوليين أو لقمع العدوان، فقد يجد مجلس الأمن نفسه أمام نزاع يفرض عليه استخدام القوة المسلحة للحيلولة دون تهديد السلم و الأمن الدوليين أو لقمع العدوان الواقع من دولة أو مجموعة من الدول ضد دولة أو مجموعة من دول أخرى.[3]

و هو ما جاء في المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة التي أشارت إلى أنه إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 من الميثاق لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية و البحرية و البرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم و الأمن الدوليين أو لإعادته لنصابه، و يجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات[4] و الحصر و العمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو

---

[1] **علي زراقط**، المرجع السابق، ص 356.

[2] **طه محيمد جاسم الحديدي**، المرجع السابق، ص 187.

[3] **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 60.

[4] المظاهرات أو التظاهر هي أي عمل يتضمن عرضا للقوات أو نشرها و منها الطلعات الجوية التي تتضمن استعراضا للقوة الحربية، مما يساهم في بيان جدية المجلس و نيته الحقيقية للعمل العسكري.

أما الحصر أو الحصار فهو الحصار البحري أو الجوي، و يعني منع دخول و خروج السفن أو الطائرات من و إلى موانئ أو مطارات الدولة المتخذ حيالها القرار بقصد حرمانها من الاتصال بالخارج و تلقي المساعدات لإرغامها على الاستجابة لطلبات الأمم المتحدة، و قد يكون هذا الحصار جزئيا و قد يكون كليا.=

البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة.[1]

إن هناك من يرى من خلال نص المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة[2] أن لمجلس الأمن سلطة اتخاذ العديد من الجزاءات العسكرية، غير أنه لا يشترط أن يستخدمها وفقا للترتيب الوارد في هذه المادة، خاصة وأنه لا يشترط أصلا أن يستخدم مجلس الأمن سلطاته المنصوص عليها في الفصل السابع وفقا للتدرج الوارد بترتيب مواد الميثاق.[3]

فمجلس الأمن غير ملزم باتخاذ التدابير غير العسكرية أولا قبل أن يقوم باتخاذ التدابير العسكرية ثانيا، لأن مجلس الأمن حر في اختيار الوسيلة المناسبة لحفظ السلم و الأمن الدوليين، حيث بإمكانه أن يلجأ إلى تطبيق الجزاءات العسكرية مباشرة دون أن تسبقها جزاءات أخرى من أي نوع كانت[4] ، إذا كانت الحالة المعنية تتطلب مثل هذه الجزاءات العسكرية، أو إذا رأى المجلس أن الجزاءات غير العسكرية لا تفي أو لن تفي بالغرض المرجو.

و مجلس الأمن ليس بحاجة لينتظر أن تثبت الجزاءات غير العسكرية أنها لن أو لم تف بالغرض المرجو منها، و لكن بما أن الأزمات بصورة عامة تتطلب وقتا لتنمو أو تتطور، فقد جرت عادة مجلس الأمن أن يلجأ إلى جزاءات غير عسكرية من النوع المشار إليه في المادة 41 من الميثاق في مرحلة أولى، قبل أن يلجأ إلى الجزاءات العسكرية المنصوص عليها في المادة 42 من الميثاق.[5]

=**عدنان محمد الخشاشنة**، التدابير القسرية لمجلس الأمن، ط 1، د.د.ن، الأردن، 1999، ص 50.

[1] **Catherine Denis**, Préface : **Olivier Corten**, op, cit, p 212.

[2] ترتبط المادة 42 من الميثاق ارتباطا وثيقا بالمادة 39 من الميثاق، فلكي تكون هناك إمكانية لمجلس الأمن بأن يتخذ إجراءات القمع العسكرية لابد من توفر أحد الشروط الثلاثة أو كلها الموضحة في المادة 39 من الميثاق شأنها في ذلك شأن المادة 41 من الميثاق، و إلا اعتبر عمله تجاوز لاختصاصاته.

سعودي مناد، الجزاءات الدولية بين نصوص الميثاق و الممارسة الفعلية، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، 2014-2015، ص 71، 72.

[3] **مصطفى أحمد فؤاد و سامي محمد عبد العال**، المرجع السابق، ص 321.

[4] **علي إبراهيم**، المنظمات الدولية: النظرية العامة للأمم المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 125.

[5] **محمد وليد عبد الرحيم**، المرجع السابق، ص 123.

غير أن هناك من يرى أن على مجلس الأمن استخدام التدابير غير العسكرية أولا كقطع العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية و غيرها قبل أن يلجأ إلى استخدام التدابير العسكرية.[1]

و نحن مع هذا الرأي لأن نص المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة صريح بقوله:« إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به ، جاز له أن يتخذ ... »، بمعنى أنه لا يجوز لمجلس الأمن أن يتخذ أي تدابير عسكرية قبل أن يتخذ أولا من التدابير المنصوص عليها في المادة 41 من الميثاق، فإن نجحت هذه التدابير غير العسكرية في حماية السلم والأمن الدوليين، فإنه لا يجوز لمجلس الأمن أن يتخذ أي تدابير عسكرية، أما إذا فشلت في ذلك فإنه لمجلس الأمن أن يتخذ ما يراه مناسبا من إجراءات و يأمر بالجزاءات العسكرية التي يرى أنها مناسبة للمحافظة على السلم و الأمن الدوليين.

و تختلف الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن بموجب المادة 41 من الميثاق عن الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن بموجب المادة 42 من الميثاق، لأنه بموجب المادة 41 فإنه يدعو الدول إلى تنفيذ ما قررت من إجراءات، أما بموجب المادة 42 من الميثاق فإن إجراءات استخدام القوة تتخذ من قبل مجلس الأمن وحده و الذي تكون قراراته ملزمة و واجبة النفاذ.[2]

و دون أن يتوقف اتخاذ هذه الإجراءات على طلب أو موافقة الدولة المعتدى عليها، إذ يجوز لمجلس الأمن أن يبادر من تلقاء نفسه باتخاذها، و على ذلك فإن اعتراض الدولة المعتدى عليها على اتخاذ هذه الإجراءات لا يمكن أن يحول دون تطبيقها، و عن كان من المتوقع أن يستنير المجلس برأي هذه الدولة عند اتخاذ هذه الإجراءات القمعية[3]، لأن مصلحة الجماعة الدولية تأتي أولا و قبل كل شيء.

و لا يغير من ذلك أن تتشكل القوات التي يستخدمها مجلس الأمن لاتخاذ الجزاءات العسكرية عن طريق مساهمة الدول بوحدات من قواتها المسلحة، لأن هذه القوات تعمل تحت إمرة مجلس الأمن، كما أن قيادة هذه القوات تتلقى التعليمات من المجلس وحده.

---

[1] **سهيل حسين الفتلاوي**، مفهوم السلم و الأمن الدوليين و وسائل مجلس الأمن في حمايتهما، المرجع السابق، ص 11.

[2] **باسم كريم سويدان الجنابي**، المرجع السابق، ص 154.

[3] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 91، 92.

و لعل الحكمة من وراء ذلك هي ضمان حيدة هذه القوات، و حتى يمكن مراقبة تقيد هذه القوات المسلحة بالهدف الذي من أجله لجأ مجلس الأمن إلى استعمال القوة متمثلا في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين و قمع العدوان.[1]

و بالرغم من الحرية التي يتمتع بها مجلس الأمن في اتخاذ ما يلزم من هذه الجزاءات إلا أنه يبقى مرتبطا بشرطين أساسيين هما:

1- الطابع المؤقت لهذه الجزاءات، حيث تكتسي طابعا وقائيا و استعجاليا يستوجب توقيفها في آجال محددة و معقولة بمجرد عودة الأمور إلى مجراها.

2- الطابع التحفظي لهذه الجزاءات و المرتبط بضرورة عدم مساس هذه الجزاءات أو التدابير بحقوق الأطراف المتنازعة، و اتجاه الحجج السياسية و القانونية التي يتمسكون بها، و لا يجوز أن يخرج مجلس الأمن عبر الجزاءات التي يوقعها من حياده ليكرس موقف أحد أطراف النزاع.[2]

و في الأخير يمكننا القول بأن مجلس الأمن يتبع تدرجا في اتخاذه للتدابير المنصوص عليها في المواد من 40 إلى 42 من ميثاق الأمم المتحدة، و إعماله للسلطات الممنوحة إليه بموجب الفصل السابع من الميثاق في تعامله مع الوضع المعني.[3]

الفقرة الرابعة

وضع التدابير الدولية العسكرية موضع التنفيذ

لوضع التدابير الدولية العسكرية المنصوص عليها في المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة موضع التنفيذ، حدد ميثاق الأمم المتحدة إطارا عاما لتنظيم القوات التي تأخذ على عاتقها الاضطلاع بهذه المهمة، حتى يتم ضمان خضوع عملية التنفيذ لرقابة وإشراف الأمم المتحدة، الأمر الذي يضمن عدم انحراف القوات

[1] **أحمد عبد الله علي أبو العلا**، المرجع السابق، ص 29.

[2] **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 204، 205.

[3] **Nathalie Thomé** , Préface: **Claude Imperiali**, op, cit, p 52.

التي تقوم بأعباء هذا التنفيذ عن الأهداف التي يتوخاها مجلس الأمن من إصدار القرارات المتعلقة بالجزاءات العسكرية.

فلو تخلت هيئة الأمم المتحدة عن هذه المهمة لدولة أو أكثر من الدول المشاركة في عملياتها العسكرية، فإن هذا من شأنه أن يفتح بابا واسعا أمام انحراف هذه الدول بتلك العمليات عن مسارها.[1]

و تنص المواد من 43 إلى 47 من ميثاق الأمم المتحدة على طريقة تكوين القوات المسلحة الدولية وقيادتها و توجيه هذه القيادة، و كذلك على التسهيلات و الأعمال و الجيوش التي يجب أن تقدمها الدول في سبيل مساعدة مجلس الأمن على القيام بمهامه.[2]

فالوسائل التي يلجأ إليها مجلس الأمن لتنفيذ قراراته القسرية قائمة على تعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة بأن يضعوا تحت تصرفه بناء على طلبه و طبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة و المساعدات و التسهيلات الضرورية لحفظ السلم و الأمن الدولي و من ذلك حق المرور.[3]

فميثاق الأمم المتحدة لم ينشئ جيشا دوليا حقيقيا مستقلا عن الجيوش الوطنية للدول الأعضاء، يكون موضوعا تحت القيادة المباشرة لمجلس الأمن و إنما اقتصر على الطلب إلى الدول الأعضاء بأن تضع تحت تصرف مجلس الأمن القوات المسلحة الضرورية للقيام بمهمته.[4]

فالمادة 43 من ميثاق الأمم المتحدة تفترض وجود قوات عسكرية موضوعة بصورة مستمرة تحت تصرف مجلس الأمن و مقدمة من الدول الأعضاء لاسيما الدول الدائمة العضوية و بموجب اتفاقات خاصة تبرم بينه و بين هذه الدول.[5]

---

[1] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 92، 159.

[2] **علي زراقط**، المرجع السابق، ص 356.

[3] راجع: المادة 43 من ميثاق الأمم المتحدة.

[4] **علي إبراهيم**، المرجع السابق، ص 126.

[5] **أحمد سرحال**، قانون العلاقات الدولية، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، د.م.ن، 1990، ص 416.

فتبرم هذه الاتفاقات بين مجلس الأمن و بين أعضاء الأمم المتحدة أو بينه و بين مجموعات من هؤلاء الأعضاء و التي تصادق عليها الدول الموقعة وفقا للأصول الدستورية فيها.[1]

و تحدد هذه الاتفاقات عدد القوات التي تضعها الدول المعنية تحت تصرف المجلس و أنواعها و مدى استعدادها و أماكنها عموما و نوع المساعدات و التسهيلات التي تقدمها، و ذلك حسب الخطط التي يضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب، و التي يلتزم جميع الأعضاء بالمساعدة في تنفيذها حسب ما نصت عليه المواد من 45 إلى 49 من ميثاق الأمم المتحدة، و بالتالي فإن آلية الأمن الجماعي تقوم على عنصر الإلزام و ليس عنصر الرضا.[2]

إلا أنه و بسبب منح ميثاق الأمم المتحدة حق الفيتو للدول الخمسة الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن، و حصر اتخاذ القرارات الموضوعية باتفاق هؤلاء الأعضاء الدائمين فإن مفعول قرارات مجلس الأمن قد عطل، و حتى و إن استطاع مجلس الأمن اتخاذ بعض القرارات فإنها حكما تطال جميع الدول ماعدا الدول الخمسة الكبرى، كأن يراد بذلك ألا يتم عمل جماعي إلا إذا وافق عليه الجميع انطلاقا من النظرية التي تقول بأن " السلام يتوقف على الإجماع".[3]

فشرط الإجماع بين الدول الكبرى كان من النادر التوصل إليه بسبب الخلافات التي بدأت باكرا بينها، حيث أنه و بسبب الخلاف بين القوى الكبرى صاحبة المصلحة الأساسية في شل حركة مجلس الأمن، فإنه لم يتم إبرام أي اتفاق أو اتفاقات خاصة و التي تم النص عليها في المادة 43 من الميثاق.

و قد حاول مجلس الأمن الالتفاف حول النصوص و الاستعاضة عن القوات التي تقوم بالقمع و الردع بقوات تسمى " قوات حفظ السلام الدولي" أو "قوات الطوارئ الدولية".[4]

---

[1] **محمد منذر**، المرجع السابق، ص 98.

[2] **لحرش فضيل شريف**، مبدأ حظر استخدام القوة في القانون الدولي: المشروعية القانونية لاستخدام القوة، د. ط، دار الكتاب الحديث، د.م.ن، 2016، ص 80.

[3] **محمد منذر**، المرجع السابق، ص 99.

[4] **علي إبراهيم**، المرجع السابق، ص 127.

فقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام [1] قوات يتم تشكيلها من طرف كل من مجلس الأمن أو الجمعية العامة، استنادا إلى التدابير السلمية لحفظ السلم و الأمن الدوليين المنصوص عليها في الميثاق، و يتم تزويدها بأسلحة دفاعية لإرسالها إلى مناطق النزاع بناء على موافقة مسبقة من الدولة المضيفة.[2]

و هي عادة ما تكون مهامها مؤقتة و مرتبطة بالغرض الذي أنشئت من أجله، فكانت هذه العمليات هي الملجأ الذي لجأت إليه الأمم المتحدة و استعاضت به مؤقتا عن القوات العسكرية، حيث انتقلت الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة الأمن الدولي من خلال قوات حفظ السلام بعد أن بعد أن كان من المفروض أن تعالجها من خلال قوات الردع.

و في الحقيقة أن هناك فروقا عديدة و واضحة بين عمليات حفظ السلام و الجزاءات الدولية، خاصة وأن الجزاءات الدولية العسكرية تجد[3] لها أساسا منصوصا عليه في ميثاق الأمم المتحدة و بالتحديد المادة 42 من الميثاق، أما قوات حفظ السلام أو عمليات حفظ السلام فهي غير مذكورة صراحة في ميثاق الأمم المتحدة و قد نشأت عن طريق التطبيق المتكرر.[4]

فهي جاءت كحل توفيقي بين مواقف الدول الكبرى في مجلس الأمن إزاء الأزمات الدولية المختلفة، حيث اهتدى المختصون في الأمم المتحدة إلى ابتداع عمليات حفظ السلم على اعتبار أن ليس فيها ما يعتبر خروجا عن قواعد الميثاق، و على أساس أنها تعتبر عملا للأمم المتحدة يحفظ لها بعض تواجدها في القضايا الدولية أفضل من لا شيء.

---

[1] من الحالات المهمة التي قرر فيها مجلس الأمن الدولي إنشاء قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم و الأمن الدوليين، إنشاء قوات في الكونغو بموجب قراره المؤرخ في 14 جويلية 1960، حيث تم ذلك بناء على طلب من رئيس جمهورية الكونغو ورئيس وزرائها مقدما إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 12 جويلية 1960 طالبا إرسال مساعدة عسكرية من الأمم المتحدة بصفة عاجلة بسبب إرسال قوات عسكرية بلجيكية إلى الكونغو خلافا للمعاهدة المبرمة بتاريخ 29 جويلية 1960 بين بلجيكا والكونغو.

جابر إبراهيم الراوي، المرجع السابق، ص 161.

[2] **سعودي مناد**، المرجع السابق، ص 78.

[3] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع السابق، ص 540، 541.

[4] **سعودي مناد**، المرجع السابق، ص 177.

كما أن القوات الدولية اللازمة لتنفيذ الجزاءات الدولية يتم توفيرها من خلال عقد الاتفاقات المنصوص عليها في المادة 43 من الميثاق، و الدخول في هذه الاتفاقات ملزم لأي دولة يختار مجلس الأمن التعاقد معها على توفير قدر من القوات تسمح به قدراتها، أما قوات حفظ السلام فهي في الأساس عمل طوعي للدول.[1]

هذا بالإضافة إلى أنه بإمكان الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أن تنشئ نيابة عن هيئة الأمم المتحدة قوات دولية لحفظ السلم و الأمن الدوليين، و ذلك وفقا للمادة 106 من ميثاق الأمم المتحدة، فالمادة 106 يمكن أن تعتبر أحد الأسس القانونية لتأسيس قوات الأمم المتحدة، حيث جاء فيها أنه إلى أن تصير الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة 43 من الميثاق معمولا بها على الوجه الذي يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع البدء في احتمال مسؤولياته وفقا للمادة 42 من الميثاق، تتشاور الدول التي اشتركت في **تصريح الدول الأربع** الموقع في "موسكو" بتاريخ 30 أكتوبر 1943 هي و "فرنسا" وفقا لأحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح، كما تتشاور الدول الخمسة مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين كلما اقتضى الحال، للقيام نيابة عن هيئة الأمم المتحدة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم و الأمن الدوليين.[2]

المبحث الثاني

القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي

إن واضعي ميثاق الأمم المتحدة قد حرصوا على أن يكون من بين الأجهزة الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة، جهازا رئيسيا تكون له سلطات و قدرات هامة عند القيام بمهام المنظمة الأممية ليؤدي دوره بسرعة وفاعلية، فجاء مجلس الأمن كجهاز رئيسي تنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة و ممثلا لدور السلطة التنفيذية في المجتمع الدولي.

فمما لاشك فيه أن مجلس الأمن من أهم أجهزة هيئة الأمم المتحدة الرئيسية، و ذلك بالنظر إلى دوره في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين و كذلك إلى السلطات الهامة المخولة إليه.

---

[1] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع السابق، ص 541، 542.

[2] **محمد وليد عبد الرحيم**، المرجع السابق، ص 144، 145.

المطلب الأول

كيفية اتخاذ القرارات في مجلس الأمن الدولي

لقد جسدت الفوارق القائمة بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية على أرض الواقع من خلال تشكيلة مجلس الأمن الدولي و طريقة التصويت فيه، حيث قد حاولت الدول الخمسة الكبرى[1] وضع كل ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة لصالحها، و خاصة ما يتعلق بمجلس الأمن باعتباره جهازا ذو أهمية كبيرة في هيئة الأمم المتحدة نظرا لمدى أهمية الاختصاصات و السلطات المسندة إليه.

فحاولت هذه الدول أن تحوز على أهم ما يميز هذا الجهاز و الذي يسمح لها بأن تكون في أفضل المراكز بالنسبة لبقية الدول الأخرى، و لعل أهم ما يمكن أن يميز هذه الدول و يجعلها دائما في طليعة المجتمع الدولي هو حصولها على مقاعد دائمة في مجلس الأمن أي "العضوية الدائمة" و كذلك تمتعها "بحق الفيتو"[2] لما يوفره لها من ميزة الوقوف ضد كل ما يصدره مجلس الأمن من قرارات دولية لو أرادت هي ذلك.

و هو ما حصل بالفعل حيث أنه باعتبارها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية و نظرا للدور الذي لعبته أثناء الحرب العالمية الثانية، فإنها قد وضعت ميثاق الأمم المتحدة وفق أهوائها و مصالحها الخاصة و ضمنته كل ما أرادت.

و حتى نتعرف على كيفية اتخاذ القرارات في مجلس الأمن و من هو المسؤول عن اتخاذها فإننا يجب أن نتناول تشكيلة و تكوين مجلس الأمن الدولي (الفرع الأول)، ثم نتطرق إلى أسلوب العمل فيه (الفرع الثاني).

---

[1] الدول الكبرى الخمسة هي: فرنسا، الصين، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا (الاتحاد السوفياتي سابقا).

[2] **Baraka Mohamed**, La Nécessité De La Réforme Du Conseil De Sécurité Des Nations Unies, Dialogue Méditerranéen, N° 2, Mars 2010, p 46.

الفرع الأول

تكوين مجلس الأمن الدولي

لقد تميز مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة و المسؤول عن حفظ السلم و الأمن الدوليين، بتشكيل خاص و متميز عن بقية أجهزة المنظمة الأخرى حيث جاء متكونا من عدد محدود من الدول و ذلك من أجل تجنب المشاكل التي تنجر عن كثرة الأعضاء في جهاز ما.

و تقديرا للدور الذي قامت به بعض الدول أثناء الحرب العالمية الثانية و سعيها الدائم نحو تحقيق السلم و الأمن الدوليين و الحفاظ عليهما، فإنها قد حصلت على مقاعد دائمة داخل هذا الجهاز لتكون عضوا دائما[1] به، فيقوم مجلس الأمن بالمهام المسندة إليه بواسطة تشكيلة مختلطة من الدول (الفقرة الأولى)، و حتى يتمكن من القيام بالدور المنوط إليه على أكمل وجه فإنه يعتمد في ذلك على عدد من الأجهزة و الفروع الثانوية التي قام بإنشائها (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى

تشكيلة مجلس الأمن الدولي

إن مجلس الأمن الدولي الذي يقع مقره في نيويورك، هو جهاز صغير و محدود من ناحية أعضائه، وهو يضم نوعين من الأعضاء فمنهم الأعضاء الدائمين المذكورة أسماؤهم في ميثاق الأمم المتحدة و منهم الأعضاء غير الدائمين و هم أعضاء منتخبين.[2]

---

[1] يقصد بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدول التي تبقى عضويتها دائمة بدوام المنظمة، و تستمد عضويتها بحكم الميثاق بدون حاجة إلى انتخاب، مع تمتع هؤلاء الأعضاء بحقين داخل مجلس الأمن هما: حق العضوية الدائمة في المجلس والتي تستمر مادامت هيئة الأمم المتحدة مستمرة، و حق النقض أو الفيتو و ذلك بمنع صدور أي قرار من مجلس الأمن لا ترغب فيه هذه الدول.

سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة –أجهزة الأمم المتحدة–، المرجع السابق، ص 92،93.

[2] **علي زراقط**، المرجع السابق، ص 345، 346.

كما يمكن لمجلس الأمن كذلك في بعض الحالات أن يقوم بدعوة بعض الدول الأخرى للمشاركة في مناقشة الموضوعات التي تهمها و لكن من دون أن تتمتع بحق التصويت.[1]

و قد مر مجلس الأمن بمرحلتين في التكوين، حيث تم تشكيله حسب المادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة قبل التعديل من 11 عضوا، خمسة منهم دائمو العضوية و الستة الآخرين غير دائمين[2] يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة مع مراعاة عدة أمور أهمها المساهمة في حفظ السلم و الأمن الدوليين و التوزيع الجغرافي العادل[3]، حيث يتوزع هؤلاء الستة على النحو التالي: مقعدان لدول أمريكا اللاتينية و مقعد واحد لكل من دول الكومنولث و منطقة الشرق الأوسط و أوروبا الغربية و أوروبا الشرقية.[4]

و يتم انتخاب الأعضاء الستة من طرف الجمعية العامة لمدة سنتين، و لا يجوز انتخاب العضو منهم مباشرة بعد انتهاء ولايته حتى لا يحظى بأي قدر من الديمومة في عضويته.[5]

لكن و مع استقلال العديد من البلدان التي كانت مستعمرة و انضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة زاد عدد أعضاء الهيئة، و أصبح من الواضح أن عدد المقاعد المحجوزة للدول غير دائمة العضوية بمجلس الأمن لم يعد متلائما مع التغير الجديد، هذا من جهة.

و من جهة أخرى كان يبدو للدول الكبرى أنه من أجل زيادة فاعلية مجلس الأمن يجب أن يتوفر شرط زيادة تمثيل الدول المستقلة حديثا في مجلس الأمن، نظرا لما يؤدي إليه ذلك من ازدياد اهتمام هذه الدول بالنزاعات الدولية، و دون أن يؤثر ذلك على توازن القوى القائم داخل مجلس الأمن.[6]

و بسبب تعرض نص المادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة للعديد من الانتقادات، قامت بعض الدول عام 1956 بتقديم اقتراحات لتعديل الميثاق بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن إلى ثلاثة عشر عضوا، ثم

---

[1] **عصمت محمد حسن**، دراسات في العلاقات الدولية الحديثة، د. ط، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2003، ص 153.

[2] **كاظم حطيط**، استعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي، ط 1، د.م.ن، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000، ص 46.

[3] **مصطفى أحمد فؤاد و سامي محمد عبد العال**، المرجع السابق، ص 299.

[4] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 15.

[5] **كاظم حطيط**، المرجع السابق، ص 46.

[6] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 15.

توالى عرض الموضوع و مناقشته عدة مرات[1] إلى أن اعتمدت الجمعية العامة ذلك في قرارها رقم (1991) وذلك بتاريخ 17 ديسمبر 1963، حيث تضمن زيادة في أعضاء مجلس الأمن[2]، و قد أصبح ساري المفعول بدءا من 31 ديسمبر 1965، و انضمت أربع دول جديدة إلى عضوية المجلس اعتبارا من أول جانفي 1966 حيث أصبح عدد أعضائه 15 عضو.[3]

فقد تضمن التعديل تغيير نص المادة 23 من الميثاق، بحيث أصبح مجلس الأمن يتألف من خمسة عشر (15) عضوا بدلا من إحدى عشر (11) عضوا، و بهذا يصبح عدد الأعضاء الدائمين خمسة (5) والأعضاء غير الدائمين عشرة (10) ينتخب كل منهم لمدة سنتين، و العضو الذي انتهت مدة عضويته لا يجوز إعادة انتخابه فورا.[4]

و وفقا لقرار التعديل رقم (1991) أصبح توزيع المقاعد في أسلوبه الجديد على النحو التالي: خمسة مقاعد لإفريقيا و آسيا، مقعدان لأمريكا اللاتينية، مقعد واحد لأوروبا الشرقية، مقعدان لأوروبا الغربية، مع خضوع الأعضاء غير الدائمين لقاعدة التجديد النصفي سنويا حيث تقوم الجمعية العامة كل عام بانتخاب خمسة أعضاء.[5]

---

[1] **معتز عبد القادر محمد الجبوري**، قرارات مجلس الأمن: دراسة تحليلية، د. ط، دار الكتب القانونية، مصر، 2012، ص 14.

[2] **أحمد عبد الله علي أبو العلا**، المرجع السابق، ص 11.

[3] هذه الدول هي: نيجيريا، أوغندا، نيوزيلندا، اليابان.

عصمت محمد حسن، المرجع السابق، ص 152.

[4] **محمد حافظ غانم**، المنظمات الدولية– دراسة لنظرية التنظيم الدولي و لأهم المنظمات الدولية–، المرجع السابق، ص 208.

و أيضا:

Bendali Braham Nassima,op ,cit, p1079.

[5] **مصطفى أحمد فؤاد، سامي محمد عبد العال**، المرجع السابق، ص 300.

و قد جاء هذا التعديل للمادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة بعد تصديق ثلثي الأعضاء وفقا لنص المادة 108 من ميثاق الأمم المتحدة.[1]

و قد ترتب على تعديل عدد الأعضاء بزيادة عدد الدول غير دائمة العضوية، تعديل المادة 27 من الميثاق كذلك ليصبح عدد الأصوات المتطلبة لإصدار القرار الصادر عن مجلس الأمن تسعة أصوات بدلا من سبعة.[2]

و هكذا فإن عدد الأعضاء الدائمين بقي خمسة (5) على حاله دون أي تغيير، بينما عدد الأعضاء غير الدائمين[3] أصبح عشرة (10) أعضاء بدل ستة (6)، مع العلم أن الدول دائمة العضوية تتمتع بمزايا مهمة داخل مجلس الأمن على خلاف الدول الغير دائمة العضوية.

إذن يمكن القول بأن هذا التعديل جاء بقدر من التطور، و لكنه لم يضع حدا للنقد الموجه إلى تشكيلة مجلس الأمن.[4]

الفقرة الثانية

الفروع التابعة لمجلس الأمن الدولي

وفقا لميثاق الأمم المتحدة فإنه لمجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه[5] و ذلك بموجب قرارات يصدرها بهذا الخصوص، و تطبيقا لذلك قام مجلس الأمن بإنشاء العديد من الفروع و اللجان الثانوية لعل أهمها:

---

[1] تنص المادة 108 من ميثاق الأمم المتحدة على أن: « التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق تسري على جميع أعضاء "الأمم المتحدة" إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة و صدق عليها ثلثا أعضاء "الأمم المتحدة" و من بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين وفقا للأوضاع الدستورية في كل دولة ».

[2] **مصطفى أحمد فؤاد، سامي محمد عبد العال**، المرجع السابق، ص 300.

[3] الأعضاء غير الدائمين هم الأعضاء الذين تكون عضويتهم محددة بمدة معينة في مجلس الأمن.

سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة –أجهزة الأمم المتحدة–، المرجع السابق، ص 95.

[4] **كاظم حطيط**، المرجع السابق، ص 47.

[5] راجع: المادة 29 من ميثاق الأمم المتحدة.

أولا: لجنة أركان الحرب

لقد تم النص على هذه اللجنة في المادتين 46 و 47 من ميثاق الأمم المتحدة، و هي تتكون من رؤساء أركان حرب الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن أو من يمثلهم[1]، و لهذه اللجنة أن تدعو أي عضو من الأعضاء غير الممثلين فيها بصفة دائمة للاشتراك في أعمالها، إذا كان ذلك من شأنه أن يساعد اللجنة على حسن قيامها بمسؤولياتها.[2]

و تكون هذه اللجنة مسؤولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الإستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس.[3]

و تختص هذه اللجنة في إسداء المشورة و المعونة إلى مجلس الأمن و تعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية في كل ما يتعلق ب بحفظ السلم و الأمن الدوليين، و تساعده كذلك في استخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه و قيادتها، و كذلك تنظيم التسليح و نزع السلاح بالقدر المستطاع.[4]

و للجنة أركان الحرب بعد التشاور مع الوكالات الإقليمية صاحبة الشأن أن تنشئ لجانا فرعية إقليمية إذا خولها مجلس الأمن ذلك.[5]

فيتضح أن حكم الفقرة الرابعة من المادة 47 من ميثاق الأمم المتحدة يتفق مع أحكام الفصل الثامن من الميثاق، و التي تشجع قيام التنظيمات و الوكالات الإقليمية بمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، مادام نشاطها لا يخالف مقاصد الأمم المتحدة و مبادئها، و لعل هذا هو السبب الذي من أجله حرصت المادة 47 في فقرتها الرابعة على أن يكون إنشاء هذه اللجان بالتشاور مع الوكالات الإقليمية المعنية.

---

[1] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 29.

[2] راجع: المادة 2/47 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] **علي صادق أبو هيف**، القانون الدولي العام: النظريات و المبادئ العامة، أشخاص القانون الدولي، النطاق الدولي، العلاقات الدولية، التنظيم الدولي، المنازعات الدولية، الحرب و الحياد، د. ط، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1975، ص 631.

[4] راجع: المادة 1/47 من ميثاق الأمم المتحدة.

[5] راجع: المادة 4/47 من ميثاق الأمم المتحدة.

و قد تم تشكيل لجنة أركان الحرب بالوضع المنصوص عليه في المادة 47 من الميثاق عام 1946 لتبدأ بممارسة مهامها[1] ، غير أنه لم يقدر لهذه اللجنة أن تستمر طويلا حيث قد أدت الحرب الباردة إلى عدم قدرتها على ممارسة أعمالها بسبب الخلاف الشديد بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي، ففي عام 1948 قدمت اللجنة تقريرا إلى مجلس الأمن اعترفت فيه بعدم قدرتها على مزاولة أعمالها، ليتوقف عمل اللجنة من الناحية الفعلية على الرغم من أنها بقيت قائمة من الناحية القانونية.[2]

ثانيا: لجنة الخبراء

تتكون من بعض رجال القانون المتخصصين و تختص بتقديم الرأي إلى مجلس الأمن حول تفسير ميثاق الأمم المتحدة و قواعد الإجراءات[3]، و قد تم إنشاء هذه اللجنة في أول اجتماع لمجلس الأمن عام 1947.[4]

ثالثا: لجنة قبول الأعضاء الجدد

لقد أنشأها مجلس الأمن عام 1946 ، و مهمتها فحص طلبات العضوية في هيئة الأمم المتحدة وتقديم تقارير عنها لمجلس الأمن.[5]

رابعا: لجنة نزع السلاح

لقد تم تشكيل هذه اللجنة من طرف الجمعية العامة عام 1953 لمساعدة مجلس الأمن في مسائل نزع السلاح[6]، و تختص هذه اللجنة بدراسة الاقتراحات المتعلقة بتنظيم و تخفيض التسليح، و خاصة أسلحة

---

[1] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 29، 30.

[2] **سهيل حسين الفتلاوي**، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة –أجهزة الأمم المتحدة–، المرجع السابق، ص 123.

[3] **عبد الكريم عوض خليفة**، قانون المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 100.

[4] **سهيل حسين الفتلاوي**، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة –أجهزة الأمم المتحدة–، المرجع السابق، ص 123.

[5] **محمد حافظ غانم**، المنظمات الدولية– دراسة لنظرية التنظيم الدولي و لأهم المنظمات الدولية–، المرجع السابق، ص 210.

[6] **سهيل حسين الفتلاوي**، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة –أجهزة الأمم المتحدة–، المرجع السابق، ص 123.

الدمار الشامل و إقامة رقابة دولية فعالة لمنع استخدام الطاقة الذرية في غير الأغراض السلمية، و هي تتكون من مندوبين عن كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى كندا.[1]

و إلى جانب اللجان المذكورة باعتبارها لجانا دائمة هناك أيضا لجانا مؤقتة تنشأ بقرار من مجلس الأمن لمهمات معينة و من أمثلتها "لجنة الأمم المتحدة لأندونيسيا" و "لجنة الأمم المتحدة لكشمير" و "لجنة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين".[2]

الفرع الثاني

أسلوب العمل في مجلس الأمن الدولي

نظرا لأهمية و خطورة المهمة الملقاة على عاتق مجلس الأمن فإنه قد انفرد بأسلوب عمل خاص به ومتميز عن أسلوب عمل الأجهزة الأخرى للمنظمة الأممية، فيعتمد أسلوب عمله أساسا على لائحته الداخلية و على بعض نصوص ميثاق الأمم المتحدة و ذلك حتى يتم ضمان حسن سير عمله، و كذلك من أجل الوصول إلى تحقيق هدفه الذي أنشأ من أجله.

فيقوم مجلس الأمن و بشكل مستمر بعقد العديد من الاجتماعات من أجل بحث و مناقشة المسائل التي تشغله و القضايا التي تعرض عليه (الفقرة الأولى)، و عندما يقوم بإصدار قراراته فإنه يعتمد على قواعد هامة تحكم عملية التصويت فيه (الفقرة الثانية)، ليصل إلى حالة من الشلل فيما يخص إصدار قراراته إذا ما قامت باستعمال الدول الكبرى لحق الفيتو فيه (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى

الاجتماعات التي يقوم بها مجلس الأمن الدولي

على خلاف الجمعية العامة التي تقوم بمناقشة قضايا متنوعة تهم الدول الأعضاء جميعا، فإن مجلس الأمن قد تحدد عمله بحماية السلم و الأمن الدوليين، و إذا لم تثار قضية أمامه فليس هناك عملا يتناوله، وهو أمر قد يؤدي إلى تقاعس مجلس الأمن و يبعده عن متابعة شؤون العالم، لهذا فقد أراد النظام الداخلي

[1] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 28.

[2] **عبد الكريم عوض خليفة**، قانون المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 101.

لمجلس الأمن تلافي هذا العيب و أوجب على مجلس الأمن أن يعقد اجتماعين في السنة بمواعيد يحددها المجلس نفسه.[1]

فيعقد مجلس الأمن اجتماعات دورية يمثل فيها كل عضو من أعضائه إذا شاء ذلك، بأحد موظفي حكومته أو بمندوب آخر يسميه لهذا الغرض.[2]

و إلى جانب الاجتماعات الدورية التي يعقدها مجلس الأمن مرتين في السنة، فإن هناك اجتماعات أخرى تنعقد بصورة مستمرة و ذلك بسبب خطورة المهمة التي عهد بها إلى مجلس الأمن، و لهذا الغرض فقد نص ميثاق الأمم المتحدة في مادته 1/28 على ضرورة أن يمثل كل عضو من أعضائه تمثيلا دائما في مقر هيئة الأمم المتحدة[3] بمعنى أن يكون تمثيلهم مستمرا على مدار السنة[4]، بحيث يكون دائما على أهبة الاستعداد و التحضير لأية حالة تقع و تهدد السلم و الأمن الدوليين.

و لم يتطرق ميثاق الأمم المتحدة إلى إجبار مجلس الأمن على عقد اجتماعات بدون وجود قضية تهدد أو تمس السلم و الأمن الدوليين تكون مطروحة للمناقشة، غير أن النظام الداخلي لمجلس الأمن أوجب أن تكون اجتماعات المجلس دائمة، و أن لا تتجاوز الفترة التي تتخلل الاجتماعات أربعة عشرة يوما.

و لذلك فإن مجلس الأمن يجتمع لمناقشة الوضع الدولي و يستعرض الأحداث، و إن لم تكن هناك قضية معينة فيكون عمله استعراضا للوضع العام فحسب.[5]

و يمكن لمجلس الأمن أن يجتمع بشكل طارئ لمواجهة أية مسألة تدخل ضمن اختصاصاته بناء على دعوة من رئيسه أو من الأمين العام أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أو إحدى الدول الأعضاء و حتى الدول

---

[1] على الرغم من تحديد اجتماعين في السنة، إلا أن النظام الداخلي لم يحدد ما هي الموضوعات التي تناقش فيهما.
سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة –أجهزة الأمم المتحدة–، المرجع السابق، ص 123.

[2] راجع: المادة 2/28 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] **إبراهيم محمد العناني**، المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 259.

[4] **سفيان لطيف علي**، التعسف في استعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص 60.

[5] **سهيل حسين الفتلاوي**، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة –أجهزة الأمم المتحدة–، المرجع السابق، ص 104.

غير الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة و ذلك طبقا للمواد 1/35 و2 و المادة 3/11 و المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة.

و بهذا فإن مجلس الأمن يتمتع بآلية مرنة فيما يتعلق باجتماعاته، كما تكمن المرونة كذلك في المكان الذي يعقد فيه مجلس الأمن اجتماعاته، إذ يمكن أن تكون في مقر الأمم المتحدة أو خارجها على حد سواء من أجل تسجيل مهامه[1]، حيث يستطيع أي عضو أن يطلب عقد الاجتماعات في مكان آخر، و إذا وافق المجلس فإنه ينظر في اختيار مكان الاجتماع و زمانه.[2]

و رئيس مجلس الأمن هو الذي يتولى إدارة هذه الاجتماعات، و قد حددت اللائحة الداخلية لمجلس الأمن أن رئاسة المجلس تكون بالتناوب، و ذلك بأن يكون لكل عضو رئاسة مجلس الأمن لمدة شهر طبقا للترتيب الهجائي لأسمائها باللغة الإنجليزية.

و من المقرر أن يتنحى رئيس مجلس الأمن عن رئاسته في حالة ما إذا كانت دولته طرفا في النزاع المعروض على المجلس[3]، بعد إخطار المجلس بذلك حتى يقوم العضو الذي يليه في الترتيب بمهام الرئاسة إلى أن ينتهي المجلس من نظره.[4]

و تكون اجتماعات مجلس الأمن علنية إلا في الحالات التي يقرر فيها المجلس عكس ذلك[5]، على أن مناقشات مجلس الأمن بشأن إصدار توصية إلى الجمعية العامة بتعيين الأمين العام أو انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية أو مناقشة التقرير السنوي الذي أعده الأمين العام عن أعمال منظمة الأمم المتحدة يجب أن تكون في جلسات سرية.[6]

---

[1] **معتز عبد القادر الجبوري**، المرجع السابق، ص 15.

[2] **عبد الكريم علوان خضير**، الوسيط في القانون الدولي العام: المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 107.

[3] **إبراهيم محمد العناني**، المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 260.

[4] **سفيان لطيف علي**، المرجع السابق، ص 62.

[5] **عبد الكريم علوان خضير**، الوسيط في القانون الدولي العام: المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 107.

[6] **سفيان لطيف علي**، المرجع السابق، ص 62.

و يشارك الأمين العام للأمم المتحدة في اجتماعات المجلس بصفته هذه، و ذلك تطبيقا لما جاء في المادة 98 من ميثاق الأمم المتحدة.[1]

أما بالنسبة للغات الرسمية و لغات العمل التي يستخدمها مجلس الأمن فهي ست لغات تتمثل في: الإنجليزية و الفرنسية و العربية و الصينية و الإسبانية و الروسية.

و يتولى الأمين العام للأمم المتحدة إعداد جدول أعمال مؤقت لكل جلسة ليعرضه على رئيس مجلس الأمن من اجل اعتماده و إقراره[2]، و يعد قرار مجلس الأمن في هذا الشأن من قبيل المسائل الإجرائية التي لا يجوز استعمال حق النقض بشأنها.[3]

و يشتمل جدول الأعمال على المسألة التي سيقوم مجلس الأمن ببحثها، بالإضافة إلى المسائل الأخرى التي يكون قد أرجأ البت فيها من جلسات سابقة، و يتم إبلاغ جدول الأعمال للدول الأعضاء في مجلس الأمن قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام، و لكن في حالة الاستعجال يجوز إبلاغ الجدول للدول الأعضاء في نفس وقت إعلان الدعوة إلى الانعقاد، و يقوم مجلس الأمن بإقرار جدول الأعمال قبل النظر في أية مسألة أخرى.[4]

و إذا قرر مجلس الأمن إدراج مسألة معينة في جدول أعماله، فإنها تبقى مقيدة في جدول الأعمال حتى يفصل فيها أو يقرر شطبها، و لا يؤدي سحبها من جانب الدولة التي تقدمت بها إلى شطبها من جدول أعمال مجلس الأمن إذا رأى هذا الأخير الاستمرار في نظرها.[5]

---

[1] **إبراهيم محمد العناني**، المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 261.

[2] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 96.

[3] **جمال عبد الناصر مانع**، التنظيم الدولي: النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة، ط 1، دار العلوم للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 209.

[4] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 96، 97.

[5] **محمد حافظ غانم**، المرجع السابق، ص 209، 210.

الفقرة الثانية

التصويت في مجلس الأمن الدولي

إن المادة الوحيدة التي تحدثت عن التصويت في مجلس الأمن هي المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة[1]، و بالتمعن فيها فإننا نجد أنها انطوت على جملة قواعد تحكم عملية التصويت في مجلس الأمن وهي:

- أنه لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد.[2]

- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه.

- تصدر قرارات مجلس الأمن في القرارات غير الإجرائية (الموضوعية) بموافقة تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة.[3]

- أن القرارات التي يتخذها مجلس الأمن في المسائل المتعلقة بتسوية النزاعات تسوية سلمية، أي تطبيقا للفصل السادس من الميثاق لا يجوز أن يشترك في التصويت عليها من كان طرفا في النزاع[4]، حتى ولو كان من الدول الكبرى التي تمتلك حق الفيتو.

---

[1] تنص المادة 27 من الميثاق على أنه: « 1- يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد.

2- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه.

3- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقا لأحكام الفصل السادس و الفقرة 3 من المادة 52 يمتنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت».

[2] **Bendali Braham Nassima,** op, cit, p1080.

[3] **مصطفى أحمد فؤاد**، القانون الدولي العام: قانون المنظمات الدولية –دراسة تأصيلية–، ج 1، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.س.ن، ص 354.

و أيضا:

Nathalie Thomé , Préface: **Claude Imperiali**, op, cit, p 85.

[4] **إبراهيم محمد العناني**، المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 263.

و هكذا فإن ميثاق الأمم المتحدة في مادته 27 يفرق بين المسائل الإجرائية و المسائل الموضوعية عند التصويت على صدور القرارات الخاصة بها، غير أن الميثاق لم يتضمن معيارا للتمييز بين هذه المسائل، كما لم يقم كذلك بأي حصر لكل من هاتين الطائفتين من المسائل.[1]

لذلك فإن مشكلة التفرقة بين المسائل الإجرائية و المسائل غير الإجرائية (الموضوعية) تعد من أعقد المشاكل التي واجهت مجلس الأمن نتيجة الطابع السياسي الذي يعتري هذه التفرقة.[2]

و لا تعد التفرقة بين هاتين المسألتين مجرد مسألة نظرية، و إنما هي تفرقة لها أهميتها القانونية، وذلك من ناحية التصويت على القرارات الصادرة بشأنها، إذ أن المسائل الموضوعية تتطلب لصدورها موافقة تسعة أعضاء يكون من بينهم أصوات الدول دائمة العضوية مجتمعة.[3]

فبالرجوع إلى الفقرة الثالثة من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة نجد بأن لكل دولة من الدول الخمسة دائمة العضوية الحق في الاعتراض على قرار مجلس الأمن، و إذا اعترضت إحداها على قرار يكون مجلس الأمن بصدد إصداره، فإنه يمتنع عن ذلك مهما تكن أغلبية الأصوات التي وافقت عليه.

و قد دارت العديد من المناقشات و الاعتراضات حول التفرقة بين المسائل الإجرائية و المسائل الموضوعية، إلا أن المتفق عليه و المستقر أن الأصل في المسائل هو أنها مسائل موضوعية، و إذا ما أثير خلاف حول مسألة ما[4] فإن السلطة المختصة بالفصل في ذلك هي مجلس الأمن، أي أن المجلس هو المختص بتكييف المسائل المعروضة عليه، و يعتبر التكييف في هذه الحالة مسألة موضوعية يجوز أن يستعمل حق الاعتراض بشأنه.[5]

---

[1] **محمد سامي عبد الحميد**، قانون المنظمات الدولية: الأمم المتحدة، ج 1، ط 8، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 105.

[2] **الأخضر بن الطاهر**، حق الاعتراض "الفيتو"، بين النظرية و التطبيق، ط 1، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 53.

[3] **أحمد عبد الله علي أبو العلا**، المرجع السابق، ص 13.

[4] **مصطفى أحمد فؤاد و سامي محمد عبد العال**، المرجع السابق، ص 306.

[5] **محمد حافظ غانم**، المرجع السابق، ص 222، 223.

* أما فيما يخص المنع من التصويت المنصوص عليه في المادة 3/27 من ميثاق الأمم المتحدة فإنه يكون في حالة النزاع فحسب، و هنا يقع الاختلاف بين نص المادة 27 و بين نصوص الفصل السادس التي تكلمت عن النزاع و الموقف معا و خاصة المادة 34 من الميثاق.[1]

و لذلك وجب التفرقة بينهما، فالميثاق قد استوجب امتناع عضو مجلس الأمن عن التصويت إذا كان طرفا في نزاع، إلا أن الميثاق لم يحرمه من الحق في التصويت حتى و لو كان طرفا في موقف ما معروض على المجلس.

و تعد التفرقة بين النزاع و الموقف من الأمور بالغة التعقيد و الحساسية السياسية و القانونية، خاصة و أن ميثاق الأمم المتحدة لم يتضمن ضابطا للتفرقة بينهما[2]، و بالرغم من أهمية التمييز بينهما إلا أن الميثاق قد جاء خاليا من أي معيار يمكن أن يفرق بين النزاع و الموقف.[3]

و لقد ذهب البعض إلى أن الفيصل في التفرقة هو مجلس الأمن ذاته، إذ يصدر قرارا أوليا لتكييف الأمر المعروض عليه، و يعتبر التكييف هنا مسألة موضوعية تنطبق عليها أحكام التصويت الخاصة بها[4]، ومع ذلك ففي الإمكان القول بأن النزاع يمثل مرحلة متقدمة أو خطيرة من الموقف[5]، فالموقف يمثل حالة عامة تنطوي على مشكلات سياسية تتعلق بمصالح عدة دول أو بالمجتمع الدولي ككل، أكثر من اتصالها بأطراف معينة بالذات، في حين أن النزاع يجسد مرحلة تختلف فيها الآراء و تتباين بشأنها مصالح الدول المتنازعة أو كما قالت محكمة العدل الدولية الدائمة بأن: « النزاع يتمثل في خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية، فهو إذن تناقض أو تعارض بين الآراء القانونية أو المصالح لشخصين قانونيين».[6]

---

[1] **أحمد عبد الله علي أبو العلا**، المرجع السابق، ص 17.

[2] **مصطفى أحمد فؤاد و سامي محمد عبد العال**، المرجع السابق، ص 310.

[3] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 42.

[4] **مصطفى أحمد فؤاد و سامي محمد عبد العال**، المرجع السابق، ص 310.

[5] **باسم كريم سويدان الجنابي**، المرجع السابق، ص 144.

[6] **حسام أحمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 43.

* أما فيما يخص امتناع عضو دائم عن التصويت أو تغيبه عن حضور جلسات مجلس الأمن فإنه بالرجوع الحرفي لنص المادة 3/27 من ميثاق الأمم المتحدة يتضح أنه يجب موافقة الدول الخمسة الدائمة العضوية على القرارات التي يريد المجلس إصدارها في المسائل الموضوعية، و أن امتناع أي من هذه الدول عن التصويت أو تغيبها عن حضور الجلسة يعد بمثابة اعتراض على القرار.

غير أن ما جرى عليه العمل داخل مجلس الأمن و بإقرار الدول الدائمة العضوية نفسها قد وضع تفسيرا عمليا لمشكلة الامتناع عن التصويت، مفاده أن الامتناع في هذه الحالة يعتبر موافقة منها على صدور القرار إذا توافرت بقية الأغلبية المطلوبة، أي أن هناك موافقة ضمنية على القرار المراد إصداره.[1]

و في هذه الحالة تؤخذ الأصوات كما لو كان العضو غير موجود أصلا، الأمر الذي يمكن معه القول بوجود قاعدة عرفية داخل مجلس الأمن مفادها أنه لا يكفي عدم الاعتراض الصريح من جانب إحدى الدول الدائمة على القرار حتى يمكن صدوره متى توافرت الأغلبية المطلوبة لإصداره.[2]

و السابقة الأولى لصدور القرار رغم امتناع أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تحققت في 29 أفريل 1946 أثناء مناقشة "المسألة الإسبانية" أمام مجلس الأمن، حيث قرر "المندوب السوفييتي" الامتناع عن التصويت على القرار الصادر في هذا الشأن، ثم تكرر ذلك المسلك من الولايات المتحدة الأمريكية أثناء نظر "المسألة اليونانية" أمام مجلس الأمن في 8 أفريل 1947.[3]

أما في حالة غياب أحد الأعضاء الدائمين أو بعضهم عن حضور جلسات مجلس الأمن بشأن ما يصدره من قرارات، فقد أثير التساؤل بمناسبة انسحاب "الاتحاد السوفييتي" من جلسات مجلس الأمن عام 1946 عندما بدأ في نظر النزاع بين "إيران" و "الإتحاد السوفييتي"، ثم تكررت إثارته عام 1950 عندما تغيب "الإتحاد السوفييتي" عن حضور جلسات مجلس الأمن أثناء نظر "المسألة الكورية".

[1] **سفيان لطيف علي**، المرجع السابق، ص 74.

[2] **إبراهيم محمد العناني**، المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 268.

[3] **سفيان لطيف علي**، المرجع السابق، ص 74.

فبرز رأي يتجه إلى أن عدم حضور جلسات مجلس الأمن أثناء نظر مشروع قرار بصدد مسألة معينة، خاصة إذا لم يكن النظر إليه على أنه موافقة ضمنية، غير أن الرأي الراجح الذي سار عليه مجلس الأمن[1] هو اعتبار تغيب العضو الدائم عن حضور جلسة المجلس مثل حالة الامتناع عن التصويت، لا يؤثر في صحة القرار الذي يصدر عنه، لأن اشتراك العضو الدائم في جلسات مجلس الأمن هو التزام يرتبه ميثاق الأمم المتحدة على عاتق الدول الكبرى تحقيقا للسلم و التعاون المشترك بين الدول، و لذلك يجب العمل وباستمرار على تحقيق أهداف الأمم المتحدة و عدم غياب الأعضاء و تهربهم من تحمل التزاماتهم.

فغياب العضو الدائم عن جلسات المجلس إما أن يكون تنازلا عن حقه في الحضور و التصويت، وإما أن يكون مخالفا لأحكام الميثاق، و في كلتا الحالتين لا يمكن أن يترتب عليه أي أثر قانوني.[2]

الفقرة الثالثة

استعمال حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي

طرحت فكرة "حق النقض" أو "حق الفيتو" في مؤتمر يالطا عام 1945 عندما اجتمع كل من "روزفلت" و "تشرشل" ضمن المؤتمرات التحضيرية لإنشاء هيئة الأمم المتحدة، و كان موضوع التصويت في مجلس الأمن موضع نقاش في منح الدول الكبرى حقا استثنائيا بمجلس الأمن، فاقترح "روزفلت" ما يعرف "بصيغة يالطا" التي تضمنت ضرورة اتفاق الأصوات للدول الكبرى في مجلس الأمن و هو ما يعرف "بحق الفيتو"، غير أن هذا الموضوع قد تعرض للكثير من الانتقادات.[3]

---

[1] **إبراهيم محمد العناني**، المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 269.

[2] **سفيان لطيف علي**، المرجع السابق، ص 75.

[3] **صلاح الدين أحمد حمدي**، دراسات في القانون الدولي العام المبادئ العامة، الأشخاص، المصادر، الحرب و تعريف العدوان، اللامساواة في السيادة، المسؤولية، الجرائم الدولية المخلة بالسلم، أهم القضايا الدولية، ط 1، دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، عين مليلة، 2002، ص 156.

و هو ما أدى إلى أن يكون حق الفيتو في مرحلة تأسيس هيئة الأمم المتحدة محل أخذ و رد سواء بين الدول الكبرى ذاتها أو بين هذه الأخيرة و الدول الصغرى، إلا أنه في النهاية كان حق الفيتو بالصورة التي أرادتها الدول الخمسة الكبرى.[1]

و يرجع الأساس القانوني لحق الفيتو إلى المادتين 23 و 27 من ميثاق الأمم المتحدة، فالمادة 23 من الميثاق تنص على تكوين مجلس الأمن بإعطاء العضوية الدائمة للدول الخمسة الكبرى أما المادة 27 من الميثاق فهي تنظم التصويت في مجلس الأمن، و هكذا فإن حق الفيتو مفهوم مركب بين هاتين المادتين وذلك من خلال احتفاظ الدول الخمسة الدائمة بامتيازين هما العضوية الدائمة و حق الفيتو في مجلس الأمن لأن بينهما ارتباط وظيفي لا ينفصم بحكم أنه حيثما وجدت العضوية الدائمة وجد حق الفيتو في كثير من فصول ميثاق الأمم المتحدة.[2]

فتم النص على حق الفيتو في المادة 3/27 من ميثاق الأمم المتحدة، غير أنه لم يتم ذكر كلمة "الفيتو" حرفيا و إنما تم النص عليه بطريقة ضمنية من حيث التصويت على قرارات مجلس الأمن في المسائل الموضوعية، حيث تصدر هذه القرارات بموافقة تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة[3]، و هو ما يتضمن إجماعا بين الأعضاء الخمسة الدائمين.[4]

و يتمثل هذا الإجماع للدول الكبرى في أن القرار الذي يصدره مجلس الأمن لا يتسنى له أن يصدر إذا ما استخدم أحد الأعضاء الدائمين حقه في الفيتو، حيث لا يمكن للقرار أن يصدر حتى و لو وافق عليه الأربعة عشر (14) عضوا الآخرين، فصوت عضو واحد دائم يعطل مفعول أصوات جميع الأعضاء

---

[1] **النوي بن الشيخ**، حق الفيتو و مدى تأثيره على تسوية النزاعات الدولية، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016، ص 68.

[2] **النوي بن الشيخ**، المرجع نفسه، ص 72، 73.

[3] راجع: المادة 3/27 من ميثاق الأمم المتحدة.

و أيضا:

Yahiaoui Salima Et Keteb Nacer, op, cit, p 841.

[4] **النوي بن الشيخ**، المرجع السابق، ص 69.

الدائمين، و يستفاد من ذلك أن أغلبية التسع أصوات في مجلس الأمن ليست هي في واقع الأمر الأصوات الحاسمة لإصدار القرار بقدر ما يكون إجماع الدول الخمسة الكبرى.[1]

فحق الفيتو يستعمل لمنع مجلس الأمن من إصدار قرار معين، بحيث يؤدي هذا الاستعمال إلى اعتبار الأمر و كأن لم يصدر بشأنه شيء، و إذا كان الأصل أن حق الفيتو هو وسيلة قصد منها جعل مجلس الأمن أكثر فاعلية، و بالتالي أكثر تأثيرا في سير هيئة الأمم المتحدة، إلا أن تحليل الممارسة العملية لاستخدام حق الفيتو[2] أظهر مدى الشلل الذي أصاب مجلس الأمن في الكثير من الحالات.[3]

فالاستعمال المبالغ فيه لهذا الحق جعل الأمم المتحدة عاجزة باستمرار عن مواجهة التوترات و الأزمات الدولية، فعمليات الفيتو الكثيرة التي تحصلت تمثل تحديا لعمل مجلس الأمن و بالتالي تهديدا لوحدته[4]، وجعلته يعتبر الأسلوب الأكثر نفاذا من بين الأساليب التي تصيب مجلس الأمن بالشلل خصوصا و أنه يحتوي على العديد من الصور غير تلك التي رسمها الميثاق.[5]

و قد قيل تبريرا لمنح حق الفيتو للدول الكبرى فقط دون غيرها، أن هذه الدول هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن السلام و الأمن العالمي، و من ثمة فإنه يجب منحها سلطة جماعية للقيام بتلك المسؤولية[6]، كما أنها هي من تمسك بزمام المبادرة في وظائف هيئة الأمم المتحدة.[7]

و بالتالي فإن مبدأ حسن النية يفرض على هذه الدول عدم استخدام حق الفيتو لتعطيل عمل مجلس الأمن، لأن حق الفيتو لم يمنح لهم سوى لأنه من الناحية الواقعية لا يمكن للقرارات الخطيرة المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين أن تنفذ إلا إذا وافقت عليها هذه الدول، إذ أنها هي التي تقوم بالتنفيذ.[8]

---

[1] **عصمت محمد حسن**، المرجع السابق، ص 159، 160.

[2] **الأخضر بن الطاهر**، المرجع السابق، ص 89.

[3] **عصمت محمد حسن**، المرجع السابق، ص 160.

[4] **معتز عبد القادر محمد الجبوري**، المرجع السابق، ص 19.

[5] من أبرز هذه الصور: الاعتراض المزدوج و الاعتراض المتعدد و الاعتراض المستتر(غير المباشر) و الاعتراض المتخفي. **الأخضر بن الطاهر**، المرجع السابق، ص 90.

[6] **عصمت محمد حسن**، المرجع السابق، ص 160.

[7] **صلاح الدين أحمد حمدي**، المرجع السابق، ص 156.

[8] **النوي بن الشيخ**، المرجع السابق، ص 70.

و في رأينا أن الواقع العملي يبين عكس ذلك لأن الدول الخمسة الكبرى دائما ما تسيء استخدام هذا الحق الذي يميزها عن بقية الدول الأخرى، و ذلك من أجل تحقيق مصالحها الخاصة دون الالتفات إلى مصلحة المجتمع الدولي ككل و دون النظر إلى ما يخلفه الإفراط في استعمال حق الفيتو من آثار سلبية على مجلس الأمن الذي أصيب بالشلل و هيئة الأمم المتحدة بصفة خاصة و على المجتمع الدولي بصفة عامة.

المطلب الثاني

القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي و تنفيذها

مجلس الأمن الدولي هو الجهاز الوحيد في هيئة الأمم المتحدة الذي يستطيع أن يتخذ قرارات نافذة، وتطبق سواء سلميا أو بالقوة على كافة الدول في المجتمع الدولي، سواء كانوا أعضاء في هيئة الأمم المتحدة أم لم يكونوا أعضاء فيها.

فمجلس الأمن يمارس ما يشاء من صلاحيات متذرعا بتحقيق السلم و الأمن الدوليين لأنه الأداة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة، و يعد أهم جهاز فيها و هو المسؤول عن حفظ السلم و الأمن الدوليين و قمع أعمال العدوان.

و لذلك يحق للمجلس أن يصدر قرارات ملزمة لكافة الدول و يتخذ التدابير اللازمة لذلك، بما فيها استعمال القوة في حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين أو وقوع عدوان و على الجميع أن يحترموا قراراته ويقبلوا بها مهما كان نوعها (الفرع الأول) و يقوموا بتنفيذها (الفرع الثاني).

الفرع الأول

أنواع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي و قيمتها الملزمة

لقد منح ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن الدولي سلطات واسعة و عديدة من أجل الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، فله أن يصدر توصيات في إطار الفصل السادس من الميثاق و ذلك من خلال تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية، و بإمكانه أن يصدر قرارات ملزمة تتضمن تدابير قسرية و ذلك في إطار الفصل السابع من الميثاق و ذلك في حالة ما إذا قرر أن النزاع يعتبر تهديدا للسلم و الأمن الدوليين أو إخلالا بهما أو أن حالة من حالات العدوان قد وقعت، و عليه فإنه من المتفق عليه أن القرارات الصادرة عن

مجلس الأمن تنقسم إلى قسمين هما التوصيات و القرارات (الفقرة الأولى)، غير أنه لم يتم الاتفاق حول القيمة القانونية لهذه التوصيات و القرارات، أي من ناحية توفر عنصر الإلزام في كليهما، فكانت هناك آراء فقهية متضاربة بهذا الشأن (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى

التوصيات و القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي

عند قيام مجلس الأمن بصياغة ما يصدر عنه من قرارات بشأن حفظ السلم و الأمن الدوليين، فإنه يستخدم عبارات مختلفة المنطوق و ذلك حسب ما يقتضيه طبيعة الموقف المعروض عليه أو البعد المتوخى أو ظروف الإصدار، و هو يستخدم عادة عبارة "يدعو المجلس" أو "يطلب" أو "يوصي" أو "يقرر" و غيرها كثير.

و في الواقع فإن استخدام مجلس الأمن لعبارات مختلفة عند قيامه بإصدار قراراته، لا يخرج القرار الصادر عن غايته النهائية و هي حفظ السلم و الأمن الدوليين من أي انتهاك أو إخلال أو خطر يهددهما.[1]

و إن كل ما يصدر عن مجلس الأمن طبقا لأحكام الفصل السادس من الميثاق يأخذ صورة "توصيات" حتى و لو صدر تحت اسم آخر مثل طلب أو دعوة أو لفت نظر أو تصريح[2]، و لا يستثنى من ذلك سوى ما يصدر طبقا للمادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لحق مجلس الأمن في تقرير فحص أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض السلم و الأمن الدوليين للخطر.[3]

و قد درج الفقهاء على تعريف التوصية بأنها: « رغبة و إرادة تصدر عن المنظمة و لكنها لا تتضمن معنى الأمر و الإلزام، أي أنها لا تتمتع في ذاتها بالإلزام لأنها في الحقيقة لا تخرج على أن تكون نصيحة أو

---

[1] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع السابق، ص 168، 169.

[2] **الأخضر بن الطاهر**، المرجع السابق، ص 75.

[3] **محمد خالد الشاكر**، صناعة القرار الدولي جدلية العلاقة بين واقعية العلاقات الدولية و قواعد القانون الدولي العام – دراسة تأصيلية مقارنة–، د. ط، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011، ص 30.

رغبة أو دعوة »، تكون موجهة إلى دولة عضو أو إلى الجهاز التابع لها أو إلى منظمة دولية أخرى، و معنى ذلك أن التوصية غير ملزمة للدول أو لأشخاص القانون الدولي التي توجه إليهم.[1]

فالتوصية هي عبارة عن نصيحة أو دعوة لا تتضمن معنى الإلزام أو الأمر، و لا تصبح ملزمة إلا إذا أعلنت الهيئة أو الدولة التي وجهت إليها قبولها للتوصية[2]، لأن كل ما تحمله التوصية من قوة في مواجهة الدولة أو المنظمة أو الجهاز الذي وجهت إليه لا يخرج عن إطار الرغبة و الرجاء و الأمل في أن تسير وفقهما.

و إن لم تسير الدولة أو المنظمة الدولية وفق هذه التوصيات، أي إن لم تنفذها أو تعرها الاهتمام المناسب في سلوكها اللاحق عقب صدورها، فلا يترتب عن ذلك أدنى مسؤولية دولية في مواجهة المنظمة التي أصدرت التوصية، إذ أن هذه الأخيرة لا تنطوي إلا على قوة إلزام أدبية و ليست قانونية.[3]

إذن فالأصل العام في التوصيات أنها ليست لها قوة قانونية إلزامية، و لا يترتب على مخالفتها مسؤولية دولية، و لكن إذا دققنا في التوصيات التي يصدرها مجلس الأمن الدولي فإن التوصية يمكن أن تكون ملزمة.[4]

فيقوم مجلس الأمن بإصدار ما يراه ملائما من توصيات، و ذلك للوصول إلى تسوية النزاع الذي من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم و الأمن الدوليين للخطر، و قد تعرضت لتنظيم هذا المجال من مجالات ممارسة مجلس الأمن لاختصاصاته تنظيما تفصيليا المواد الواردة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.[5]

و يكون مجلس الأمن عند إصداره لتوصياته بهذا الخصوص مقيدا بشرطين تم النص عليهما في المادة 36 من ميثاق الأمم المتحدة و اللذان يتمثلان في:

---

[1] **علي إبراهيم**، المرجع السابق، ص 491.

[2] **جابر إبراهيم الراوي**، المرجع السابق، ص 133.

[3] **علي إبراهيم**، المرجع السابق، ص 491، 492.

[4] **محمد المجذوب**، التنظيم الدولي، ط 7، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 132.

[5] **محمد سامي عبد الحميد**، المرجع السابق، ص 11.

– مراعاة ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة.

– مراعاة أن النزاعات القانونية قد تم عرضها من قبل أطراف النزاع – بصفة عامة – على محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة.[1]

و على الرغم من أن الميدان الأوسع لتوصيات مجلس الأمن المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين فيما يخص التسوية السلمية للنزاعات الدولية التي من شأن استمرارها تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر هو الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة[2]، إلا أن هذا لا يعني أن مجلس الأمن لا يصدر توصيات بصدد تسويته للنزاعات الدولية التي تهدد السلم و الأمن الدوليين أو تخل بهما أو في حالة وقوع عمل من أعمال العدوان، أي وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[3]

فإذا قرر مجلس الأمن وجود حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة 39 من الميثاق، و التي تخوله التصرف وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق، كان له أن يختار ما بين اتخاذ القرارات الملزمة أو إصدار مجرد توصيات.[4]

و إذا كانت مواد الميثاق و بنوده قد فرقت نظريا بين عمل مجلس الأمن وفق الفصل السادس و عمله وفق الفصل السابع، فإن الممارسة العملية أظهرت صعوبة التفريق و الفصل بينهما بطريقة واضحة.[5]

---

[1] **محمد خالد الشاكر**، المرجع السابق، ص 25.

[2] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع السابق، ص 170.

[3] **الأخضر بن الطاهر**، المرجع السابق، ص 76.

[4] ومن أمثلة ذلك قرار مجلس الأمن رقم 746 الصادر بتاريخ 17 مارس 1992 بشأن المسألة الصومالية، فبعد أن عبر مجلس الأمن عن انزعاجه البالغ لعظم المعاناة الإنسانية الناتجة عن النزاع في الصومال، و ما يمثله استمرار هذه الحالة من تهديد للسلم و الأمن الدوليين، فضل أن يستخدم أسلوب التوصية التي عبر عنها باستعمال عبارات (يحث، يطلب، يناشد، يدعو).

حسام أحمد محمد هنداوي،المرجع السابق، ص 79، 81.

[5] ثار هذا الموضوع في العديد من المناسبات منها قضية "Malouries" سنة 1982، حيث اتخذ مجلس الأمن قراره بناء على المادة 40 من الفصل السابع من الميثاق، رافضا الاقتراح المقدم من طرف "باناما" و القاضي بتسجيل المشروع في إطار الفصل السادس من الميثاق.=

* و فيما يخص القرار فإنه يعرف عادة بأنه: « خطاب ملزم ذو قوة قانونية موجه لأشخاص القانون الدولي الذين يجب عليهم احترامه و تنفيذه أو السير وفق ما يقضي به، فإذا لم تنفذ الدولة أو المنظمة الدولية القرار الموجه لها بالقيام بعمل معين أو الامتناع عن القيام به، فإنها بذلك تكون قد خالفت قرارا دوليا يوجب مساءلتها طبقا للقواعد العامة في نظرية المسؤولية الدولية، أو يظهرها هذا السلوك على الأقل بمظهر العضو الخارج عن إطار الشرعية الدولية، و هو ما يترتب عنه احتقار هذه الدولة و ازدرائها في العلاقات الدولية حتى و إن تمكنت من المسؤولية و العقاب».[1]

و عليه فإن قرارات مجلس الأمن هي الأوامر التي يصدرها إلى الدول المتنازعة أو الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة أو بعضها أو حتى إلى الدول غير الأعضاء أو إليها جميعا أو إلى بعض الهيئات الدولية الأخرى كالمنظمات الإقليمية و ذلك بشأن نزاع دولي، و يترتب على مخالفتها المسؤولية الدولية[2] لأن الهدف من إصدار مجلس الأمن لقرارات ملزمة هو حفظ السلم و الأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.[3]

و في كثير من الأحيان فإن معنى الإلزام يتبين في روح النص الذي أصدره مجلس الأمن، و قد يستفاد من الألفاظ التي استخدمها الميثاق في التعبير عن سلطات مجلس الأمن في هذا الشأن، فالمجلس "يقرر" و"يتخذ"[4] و عليه فإن أعضاء الأمم المتحدة يتعهدون بقبول قراراته.[5]

غير أن السلطة التي يتمتع بها مجلس الأمن و القوة الملزمة التي تتصف بها قراراته ليست شاملة ومطلقة، و إنما تخضع لمجموعة من الشروط تتمثل في:

- أنه يجب أن تكون قرارات مجلس الأمن متعلقة بشؤون حفظ السلم و الأمن الدوليين.
- أن تكون قرارات مجلس الأمن متفقة مع أهداف و مبادئ هيئة الأمم المتحدة.

= **الأخضر بن الطاهر**، المرجع السابق، ص 76، 77.

[1] **علي إبراهيم**، المرجع السابق، ص 493.

[2] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع السابق، ص 171.

[3] **محمد سامي عبد الحميد**، المرجع السابق، ص 117.

[4] **عدنان محمد الخشاشنة**، المرجع السابق، ص 77.

[5] راجع: المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة.

– أن يتعلق الأمر بقرارات المجلس المتصفة بالقوة الإلزامية و ليس بتوصياته.

– أن تكون قرارات مجلس الأمن قد اتخذت وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة[1]، و هذا الشرط أوسع نطاقا من ذلك الذي يتطلب فيها أن تكون وفقا لأهداف الأمم المتحدة و مبادئها، إذ يتصور أن يصدر مجلس الأمن قرارا متفقا مع تلك الأهداف و المبادئ، و لكنه مخالف لبعض أحكام ميثاق الأمم المتحدة كأن يكون متجاوزا لاختصاص المجلس أو لم يصدر مطابقا لبعض الأحكام الإجرائية.[2]

و قد قام مجلس الأمن بإصدار العديد من القرارات الملزمة بعضها تم احترامه و البعض الآخر لم يتم احترامه[3]، و يكون ذلك إما صراحة كإعلان الدولة عدم قبولها و استنكارها لقرارات مجلس الأمن، أو ضمنا كعدم الانصياع لمضمون هذه القرارات و تطبيقها، و يلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة لم يحدد في مثل هذه الحالات أية عقوبات أو إجراءات تعالج هذا الوضع في ضوء أحكام الفصل السابع منه.[4]

الفقرة الثانية

الآراء الفقهية المميزة بين توصيات مجلس الأمن و قراراته

لقد اختلفت الآراء الفقهية و تباينت حول القيمة القانونية لتوصيات مجلس الأمن و قراراته، و انقسمت الآراء كالآتي:

أولا: الرأي الأول

يرى البعض من الفقهاء وجوب التفرقة بين القرارات و الأوامر و بين التوصيات، حيث أقروا الصفة الإلزامية للقرارات بالمعنى الضيق للكلمة دون التوصيات، لأن التوصيات من وجهة نظرهم لا تعدو أن تكون مجرد نصح أو توجيه لا تلتزم الدول بإتباعه قانونا، إلا في حالات حصرية أهمها ما ورد في المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة[5] – سبق الإشارة إليها–، فقيمة التوصيات لديهم لا تتجاوز القيمة الأدبية و تكاد تكون

[1] **عدنان محمد الخشاشنة**، المرجع السابق، ص 77.

[2] **جمال علي محي الدين**، دور مجلس الأمن في تحقيق السلم و الأمن الدوليين، ط 1، دار وائل للنشر، 2013، ص 182.

[3] **علي إبراهيم**، المرجع السابق، ص 494.

[4] **عدنان محمد الخشاشنة**، المرجع السابق، ص 80.

[5] **سفيان لطيف علي**، المرجع السابق، ص 57.

هذه القيمة تشكل ضغطا على الدولة، و لكنها لا تصل إلى درجة الإلزامية التي يحملها القرار، و لذلك عندما أعطى ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن الحق بتطبيق التدابير القسرية العسكرية و غير العسكرية فرض عليه أن يتخذ بشأنها قرارات وليس مجرد إصدار توصيات، و يعود السبب في ذلك لخطورة هذه التدابير و كذلك إلى حجم المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس الأمن من أجل الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين.[1]

كما اعتبر أصحاب هذا الرأي أن التوصيات ما هي إلا مجرد توجيه أو وساطة و لا تلتزم الدول بإتباعها، و إذا ما ترتب على تنفيذ هذه التوصيات تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر أو الإخلال بهما جاز لمجلس الأمن أن يتدخل بصفة أخرى كسلطة قمع مهمتها حفظ السلم و الأمن الدوليين و إعادته إلى نصابه.[2]

و هكذا فإن أصحاب هذا الرأي يأخذون بالمعنى الضيق للمادة 25 من الميثاق التي جاء فيها أن أعضاء الأمم المتحدة يتعهدون بقبول قرارات مجلس الأمن و تنفيذها وفق ميثاق الأمم المتحدة، فهم إذن يجعلون هذا النص مقصورا على القرارات دون التوصيات.[3]

ثانيا: الرأي الثاني

إن الرأي الثاني فيما يخص القيمة القانونية لتوصيات مجلس الأمن و قراراته، فهو يعترف بالقوة القانونية الملزمة لكل ما يصدر عن مجلس الأمن من أعمال قانونية، معتبرين أن نص المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة يشمل كافة ما يصدر عنه من قرارات و توصيات و أن جميعها تتمتع بقوة ملزمة[4]، و أن ليس هناك من فارق بين التوصية و القرار سوى فارق شكلي لفظي، و أن العبرة بإرادة المجلس و ليس بالشكل التي صدرت فيه، كما يرون أيضا بأن التفرقة التي يقيمها ميثاق الأمم المتحدة بين قرارات مجلس الأمن وتوصياته ليست إلا تفرقة سطحية، و أن كل ما يصدر عن مجلس الأمن من قرارات و توصيات تتمتع بالقوة

[1] **حامد سلطان**، المرجع السابق، ص 131.

[2] **محمد حافظ غانم**، المرجع السابق، ص 214.

[3] **سفيان لطيف علي**، المرجع السابق، ص 57.

[4] **لاوند دارا نور الدين**، الآثار القانونية لقرارات المنظمات الدولية، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص 81.

القانونية الملزمة، كما هو الحال بالنسبة للتوصيات التي تصدر عن مجلس الأمن إعمالا للمادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة.[1]

ثالثا: الرأي الثالث

و نظرا للاختلاف الكبير بين الرأيين السابقين فقد ظهر رأي ثالث حاول أن يوفق بينهما[2]، و لهذا فإن أصحاب هذا الرأي يرون أن كلا من الرأيين السابقين قد بالغا في تحديد مضمون المادة 24 من الميثاق حيث يعتقد البعض منهم أن هذين الرأيين قد أولا نص المادة 25 تأويلا أبعده عن القصد الذي وضع من أجل تحقيقه[3] و هم يرون أنه يجب أن لا يتم إغفال مضمون القرار نفسه، حيث لا يجوز ربط مصير قرارات مجلس الأمن بالمسمى الذي يصدر تحته القرار، فإن صدر بلفظة قرار يكون ملزما على إطلاقه، و إن صدر بلفظة توصية تكون غير ملزمة على إطلاقها، و هذا مخالف للواقع لأنه قد تصدر بعض التوصيات التي تمتاز بالقوة القانونية الإلزامية كالتوصيات التي يصدرها مجلس الأمن إعمالا للمادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة.[4]

و كذلك الحال بالنسبة لسلطة مجلس الأمن التي عهدها له الميثاق، فمن بين هذه السلطات هناك سلطات لا يمكن أن تكون ملزمة بطبيعتها و هي السلطات الواردة في إطار الفصل السادس من الميثاق وهي التي تتعلق بتسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية، و هكذا فإنه لا يمكن إدراج كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بالتطبيق لأحكام المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة تحت قائمة القرارات الملزمة.[5]

و عليه فإن أنصار هذا الرأي يرون بأن ما يصدر إعمالا لأحكام المادة 34 من الميثاق و نصوص الفصل السابع، و كذلك نص المادة 53 من الفصل الثامن من الميثاق تعتبر قرارات ملزمة، أما ما يصدر

---

[1] **حسام أحمد محمد هنداوي**،المرجع السابق، ص 108، 109.

[2] **سهيل حسين الفتلاوي**، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة – أجهزة الأمم المتحدة–، المرجع السابق، ص 91.

[3] **حسام أحمد محمد هنداوي**،المرجع السابق، ص 112.

[4] **لاوندا دارا نور الدين**، المرجع السابق، ص 83، 84.

[5] **حسام أحمد محمد هنداوي**،المرجع السابق، ص 112.

إعمالا للمواد 33 و 36 و 37 و 38 من ميثاق الأمم المتحدة فإنها تعتبر قرارات غير ملزمة[1]، و يفهم من ذلك أن هذا الرأي قد أخذ بمعيار الحصر.

غير أن الأستاذ "حسام أحمد محمد هنداوي" يرى بأنه على الرغم من ما بذله أصحاب هذا الرأي من جهد لتحديد المواد القانونية التي تعتبر القرارات الصادرة إعمالا لها قرارات ملزمة أو قرارات غير ملزمة، وعلى الرغم من أن هذا التصنيف يمكن أن يتفق في الغالب من الأحيان مع ما استقر عليه عمل مجلس الأمن، إلا أنه من الصعب الأخذ به لأن مجلس الأمن في إصداره لقراراته لا يحرص على تبيان المواد التي يعتمد عليها في ذلك، و بالتالي من الصعب أن تتفق الآراء حول المادة التي يكون مجلس الأمن قد أصدر قراراته معتمدا عليها.

بالإضافة إلى أن أي محاولة لتأسيس رأي قانوني على سبيل الحصر لا يمكن أن تأتي شاملة جامعة، فسرعان ما يكشف العمل عما يشوبها من نقص، و لذلك فإنه يرى بأنه لا يمكن الإدعاء بصفة مطلقة أن توصيات مجلس الأمن جميعها تفتقر للقوة القانونية الإلزامية، فهو يقول أنه: « إذا سلمنا بمثل هذا الإدعاء لماذا إذن صدرت هذه التوصية مادام سيكون المخاطب بها حرا في تطبيقها».

كما أنه لا يمكن القول بأن كل ما يصدره مجلس الأمن من قرارات تتمتع بقوة قانونية ملزمة، و مثال ذلك أن القرار الذي يتخذه مجلس الأمن من أجل دعوة المتنازعين إلى اتخاذ تدابير مؤقتة لا يعد قرارا ملزما بطبيعته، و إن كانت له قوة أدبية كبيرة.[2]

و نخلص القول أنه لا توجد فائدة من التمييز بين التوصيات و القرارات الصادرة عن مجلس الأمن من حيث قوتها الملزمة، لأن كل ما يصدر عن مجلس الأمن من قرارات و مهما كانت تسميتها تكون لها قيمة قانونية معينة، سواء كانت قوة قانونية ملزمة أو حتى قيمة أدبية و سياسية، و بالتالي يكون على الجميع قبولها و احترامها و العمل بها، و الدليل على ذلك المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة التي تخير مجلس الأمن بين إصدار توصية أو قرار، و باعتقادي أنه حتى لو أصدر مجلس الأمن في إطار الفصل السابع

[1] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع السابق، ص 173.

[2] **حسام أحمد محمد هنداوي**،المرجع السابق، ص 114، 115.

توصية فإنها ستكون ملزمة، لأنه من غير المعقول أن يصدر توصية غير ملزمة في الحالة التي يكون فيها السلم و الأمن الدوليين مهددين أو تم الإخلال بهما أو في حالة عمل من أعمال العدوان.

و في نهاية الأمر فإن مجلس الأمن هو الجهاز التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة، و هو الذي يقوم بإصدار كل ما يراه مناسبا و ملائما من توصيات و قرارات، و ذلك في إطار قيامه بمهمته الرئيسية و هي حفظ السلم و الأمن الدوليين، و ذلك حسب الظروف المحيطة بصدور كل قرار، فهو يصدر كل ما يساعد على القيام بمهمته من توصيات و قرارات و يسهر على احترامها و تنفيذها.

كما أننا نرى بأنه لا يوجد معيار حاسم للتمييز بين قرارات مجلس الأمن و توصياته من حيث القوة القانونية الملزمة، فعلى الرغم من وجود آراء فقهية متعددة بهذا الخصوص إلا أنهم لم يستطيعوا الاتفاق فيما بينهم، ذلك أن كل رأي يتبنى وجهة نظر مختلفة، و حتى لو كانت هناك آراء تتفق حول وجهة نظر واحدة فإن حججهم تكون مختلفة.

الفرع الثاني

تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي

قام مجلس الأمن منذ إنشائه بإصدار العديد من القرارات من أجل حفظ السلم و الأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما، و ذلك باعتباره الجهاز التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة.

غير أن إصدار القرار وحده من طرف مجلس الأمن غير كافي، و لذلك فإنه يتوجب عليه متابعته والسهر على احترامه وتنفيذه حتى يحقق القرار الغاية التي صدر من أجلها، و في سبيل ذلك فقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة العديد من النصوص التي يكون من شأنها مساعدة مجلس الأمن في أداء مهمته و ذلك بالوسائل اللازمة لذلك، و ردع أو معاقبة كل من يفكر بمخالفة هذه القرارات، و لذلك فإننا سنقسم هذا الفرع إلى فقرتين نتناول وسائل تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي (الفقرة الأولى) ثم نتطرق إلى نتائج عدم تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى

وسائل تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي

إن التعاون الدولي على تحقيق أهداف الأمم المتحدة يعد أحد المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، و من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن و خاصة القرارات الصادرة استنادا للفصل السابع من الميثاق فإنه من الضروري تعاون الدول على تنفيذها، بالإضافة إلى تدخل المنظمات الدولية أيضا من أجل ذلك.[1]

إذن فواجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن التزام دولي يقع على عاتق جميع الدول سواء كانت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة أو لم تكن، و سواء كانت هذه الدول المعنية معتدية أو معتدى عليها.[2]

و بما أن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي المسؤول عن حفظ السلم و الأمن الدوليين و الذي يعمل نيابة و باسم الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، فإنه يقع على عاتق هذه الدول واجب الالتزام بتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس ضدها و تطبيق أحكامها بحسن نية، كما يفترض فيها مساعدة مجلس الأمن على تنفيذ القرارات و التدابير التي يتخذها ضد دولة أو عدة دول.[3]

و يرجع الأساس القانوني لإلزامية تنفيذ قرارات مجلس الأمن إلى نصوص الميثاق الذي يشتمل على العديد من المواد التي تتعلق بواجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن و كذلك الوسائل المتبعة في ذلك و لذلك فإنه يقع على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامين أحدهما إيجابي و الآخر سلبي.

---

[1] **حساني خالد**، سلطات مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع بين أحكام الميثاق و الممارسات الدولية المعاصرة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015، ص 86.

[2] **أحمد سيف الدين**، تقديم : **محمد المجذوب**، مجلس الأمن و دوره في حماية السلام الدولي، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 106، 107.

[3] **حساني خالد**، سلطات مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع بين أحكام الميثاق و الممارسات الدولية المعاصرة، المرجع السابق، ص 86.

* فبالنسبة للالتزام الإيجابي معناه قيام الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بالأعمال اللازمة لمساعدة مجلس الأمن للقيام بمهامه و ذلك عن طريق:[1]

– قيامهم بتنفيذ كل الالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق بحسن نية.

– يجب عليهم أن يقدموا كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق ميثاق الأمم المتحدة.[2]

– وفقا لما جاء في المادة 1/4 من ميثاق الأمم المتحدة فإنه على الدولة الراغبة في العضوية تنفيذ الالتزامات التي يتضمنها الميثاق، و من بينها الالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة المنظمة الدولية ولاسيما القرارات الصادرة عن مجلس الأمن و المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين.[3]

طبقا لما جاء في المادة 1/43 من ميثاق الأمم المتحدة عليهم أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن

كل ما يحتاجه من المساعدات و المعونات اللازمة و كل التسهيلات الضرورية و من ذلك حق المرور.[4]

– عليهم أن يلتزموا بأن يكون لديهم وحدات جوية وطنية جاهزة للاستخدام فورا، بناء على طلب من مجلس الأمن في أعمال الردع الدولية المشتركة، و يحدد مجلس الأمن قوة هذه الوحدات و مدى استعدادها والخطط المشتركة و يخضعها لإشرافه، و يجب عليهم تشكيل لجنة أركان الحرب من جيوش الدول الخمسة الكبرى الدائمة العضوية، لضمان الجدية و حسن التخطيط و الإعداد للعمل العسكري و هو ما تم النص عليه في المادة 45 من ميثاق الأمم المتحدة.[5]

و راجع: المادة 2/24 من ميثاق الأمم المتحدة.

[1] **لاوندا دارا نور الدين**، المرجع السابق، ص 81.

[2] راجع: المادة 2/2، 5 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] **حساني خالد**، سلطات مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع بين أحكام الميثاق و الممارسات الدولية المعاصرة، المرجع السابق، ص 87.

[4] **عدنان محمد الخشاشنة**، المرجع السابق، ص 78.

[5] **أحمد سيف الدين**، تقديم : **محمد المجذوب**، المرجع السابق، ص 108.

– يقومون بكل الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم و الأمن الدوليين، كما يقومون بتنفيذها مباشرة أو عن طريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها، و هو ما نصت عليه المادة 48 من ميثاق الأمم المتحدة.[1]

يجب أن تتضافر جهودها جميعا لتقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن، و هو ما نصت عليه المادة 49 من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

و أهم من ذلك كله أن جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة أخذوا على أنفسهم تعهدا عاما و مسبقا على قرارات مجلس الأمن و تنفيذها، و هو ما جاء في المادة 25 من الميثاق التي جاءت مكملة في جوهرها لنص المادة 24 من الميثاق و التي بينت مسؤوليات و تبعات مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدوليين.[3]

* أما بالنسبة للالتزام السلبي فمعناه الامتناع عن تقديم المساعدات للدول التي يتخذ مجلس الأمن حيالها عملا من أعمال المنع أو القمع، أي التي يتخذ المجلس اتجاهها شكل من أشكال العقوبات الدولية[4] وهو ما جاء في المادة 5/2 من ميثاق الأمم المتحدة.

و يجب الإشارة إلى أن الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن لا يقع على عاتق الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة فقط، و إنما يمتد إلى الدول غير الأعضاء فيها كذلك، إذ يجب على هذه الدول أن تسير وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم و الأمن الدوليين.[5]

---

[1] **لمى عبد الباقي محمد العزاوي**، القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 209.

[2] **محمد يونس الصائغ**، مدى اختصاص مجلس الأمن الدولي للنظر في قضية لوكربي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 14، العدد 50، السنة 16، ص 255.

[3] **حساني خالد**، سلطات مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع بين أحكام الميثاق و الممارسات الدولية المعاصرة، المرجع السابق، ص 87، 88.

[4] **لاوندا دارا نور الدين**، المرجع السابق، ص 82.

و أيضا: **لمى عبد الباقي محمد العزاوي**، القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 209.

[5] راجع: المادة 6/2 من ميثاق الأمم المتحدة.

و يتمثل التبرير الواقعي لهذا الأمر و الذي يعد خروجا عن القواعد العامة لآثار المعاهدات و التي لا تلزم سوى أطرافها، في أن أي إخلال أو مساس بالسلم و الأمن الدوليين في أي بقعة يكون من شأنه المساس بالسلم و الأمن الدوليين.

فلا يطلب من الدول غير الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة أن تتقيد بمبادئ المنظمة إلا بالقدر الضروري لحفظ السلم و الأمن الدوليين و الذي يدور خاصة حول ثلاثة أمور هي:

- أن تقوم هذه الدول بتسوية ما يقع بينها من نزاعات بالوسائل السلمية.
- أن تمتنع عن استعمال القوة في علاقاتها الخارجية.
- أن تمتنع عن مساعدة أي دولة تقوم هيئة الأمم المتحدة بمعاقبتها.
- و بطبيعة الحال كما فرض ميثاق الأمم المتحدة التزامات على الدول غير الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، فإنه قد قرر استفادتها من حقوق معينة أيضا.[1]

و كما أسلفنا في بداية الفقرة فإن للمنظمات الدولية دور كبير في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بحيث أنه لن تكون للتدابير التي يقررها مجلس الأمن أية فعالية إلا إذا اقترنت بإيجاد أجهزة تساعد مجلس الأمن على تنفيذ قراراته و تراقب مدى التزام الدول بمضمونها، سواء تعلق الأمر بمنظمات متخصصة يخول لها مجلس الأمن سلطة تنفيذ التدابير القمعية التي اتخذتها، أو من خلال اللجان المتخصصة و لجان الجزاءات التي يشكلها مجلس الأمن لنفس الغرض، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في حفظ السلم و الأمن الدوليين و في تنفيذ تدابير الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

---

[1] من هذه الحقوق حق الاشتراك في المناقشات ي بشأن نزاع معروض على مجلس الأمن تكون طرفا فيه، حق تنبيه مجلس الأمن أو الجمعية العامة للنزاعات التي تكون طرفا فيها.

عدنان محمد الخشاشنة، المرجع السابق، ص 79، 80.

[2] إن لجان الجزاءات من الأجهزة الثانوية التي ينشئها مجلس الأمن بغرض متابعة مدى التزام الدول بقراراته و تنفيذها للتدابير التي اتخذها استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

حساني خالد، سلطات مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع بين أحكام الميثاق و الممارسات الدولية المعاصرة، المرجع السابق، ص 98، 99.

الفقرة الثانية

نتائج عدم تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي

بما أن مجلس الأمن الدولي هو العمود الفقري و الجهاز التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة و خاصة إذا تعلق الأمر بحفظ السلم و الأمن الدوليين[1]، فهو الجهاز المخول في ميثاق الأمم المتحدة للتصدي لمحاولات تهديد السلم والأمن الدوليين و تكون سلطته مطلقة في ذلك، إذ لو ترك للدول عدم الالتزام بقراراته لتفاقمت الأمور و عجزت الأمم المتحدة عن قيامه بواجباتها.

و إذا كانت قرارات مجلس الأمن جميعا تعتبر ملزمة على أساس المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة فإن القرارات الصادرة وفقا للفصل السابع هي أشد قرارات مجلس الأمن إلزاما لأنه يستطيع فرض احترامها بإجراءات تنفيذية مباشرة.[2]

غير أن الدول المعنية أو المشمولة بالقرار قد ترفض تنفيذه، و هو ما يعرضها لعدد كبير من الخسائر، سواء كانت خسائر بشرية و مادية أو خسائر معنوية، كما يظهرها خارجة عن نطاق الشرعية الدولية.[3]

فمن سلطات مجلس الأمن أن يستخدم وسائل القهر في حالة ما إذا ترتب عن عدم تنفيذ قراراته تهديد للسلم و الأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو وقوع عمل من أعمال العدوان، و هكذا فإن ميثاق الأمم المتحدة لم ينص صراحة على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالإكراه بل جاء عن طريق غير مباشر، و هي الحالة المنصوص عليها في المادة 39 من الميثاق.

و لذلك فإن الإجبار ينتهي عندما يرى مجلس الأمن أن حفظ السلم و الأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما لم يعد في حاجة إلى مزيد من الإجبار، و الحالة الوحيدة التي نص فيها ميثاق الأمم المتحدة على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالإكراه مباشرة و دون أن يكون هناك تهديد للسلم أو إخلال به أو وقوع عمل من

---

[1] **Baraka Mohamed,** op, cit, p 47.

[2] **محمد يونس الصائغ**، المرجع السابق، ص 255.

[3] **أحمد سيف الدين**، تقديم : **محمد المجذوب**، المرجع السابق، ص 107.

أعمال العدوان هي الحالة التي نصت عليها المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة من امتناع أحد المتقاضين في قضية ما عن تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية.[1]

[1] **سفيان لطيف علي**، المرجع السابق، ص 58، 59.

ملخص الباب الأول

من بين الأجهزة الرئيسية و المهمة في هيئة الأمم المتحدة محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي اللذان يعملان من أجل تحقيق أهداف و مقاصد المنظمة الأممية و خاصة حفظ السلم و الأمن الدوليين، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن كلاهما يعمل وفقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

فتساهم محكمة العدل الدولية في تحقيق الأهداف و المقاصد التي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة بقيامها بوظيفتها و ذلك عن طريق ممارستها لاختصاصيها القضائي و الاستشاري.

لتمارس محكمة العدل الدولية اختصاصها القضائي وفق ضوابط أساسية محددة في ميثاق الأمم المتحدة، و ليكون اختصاصها الشخصي مقتصرا على الدول وحدها و هو ما جاء واضحا من خلال المادة 1/34 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وليتناول اختصاصها الموضوعي كافة المسائل التي يقوم المتقاضون بعرضها عليها برضاهم.

هذا و في إطار ممارسة محكمة العدل الدولية لاختصاصها القضائي يكون بإمكانها إصدار أوامر بتدابير مؤقتة (تحفظية) من أجل حماية حقوق الأطراف في النزاع.

أما فيما يخص اختصاص محكمة العدل الدولية الاستشاري فإنها تمارسه بالاستناد إلى نص المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة و نص المادة 65 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فيكون للجمعية العامة و مجلس الأمن حقا مباشرا في طلب الرأي الاستشاري من المحكمة دون أن يحصلا على إذن من جهاز آخر، بينما يكون لباقي أجهزة هيئة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة حقا غير مباشر في طلب الرأي الاستشاري من المحكمة و ذلك بعد حصولها على ترخيص من الجمعية العامة، و لا يحق للدول والمنظمات الدولية و الأفراد و بعض من أجهزة هيئة الأمم المتحدة طلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية.

و كقاعدة عامة فإن الآراء الاستشارية التي تصدرها محكمة العدل الدولية تكون غير ملزمة حتى في مواجهة الجهات التي طلبتها، إلا أن هناك استثناءا عن القاعدة و الذي يتمثل في أن الرأي الاستشاري الخاص يكون ملزما في حالات معينة.

و من أجل قيام محكمة العدل الدولية بمهامها على أكمل وجه فإن نظامها الأساسي وضع لها إطارا قانونيا يشمل الهياكل و الأجهزة التي تتكون منها و تساعدها في قيامها بوظائفها، كما يشمل كذلك آلية سير عملها من قواعد و إجراءات متبعة أمامها، بالإضافة إلى كيفية صدور أحكامها و مدى قوتها الإلزامية ناهيك عن طرق الطعن فيها، فالأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية غير قابلة للاستئناف و غير قابلة للمعارضة.

و فيما يخص مجلس الأمن الدولي فإن مهمته هي حفظ السلم و الأمن الدوليين و إعادتهما إلى نصابهما، و ذلك من خلال ممارسته للسلطات التي منحه إياها ميثاق الأمم المتحدة سواء فيما يتعلق بالفصل السادس أو بالفصل السابع منه.

و قد تم النص على الوظيفة التي يقوم بها مجلس الأمن في سبيل حفظ السلم و الأمن الدوليين و كذلك مدى تقيده بمقاصد و مبادئ الأمم المتحدة بوضوح في المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة.

فيساهم مجلس الأمن في تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية بالاستناد إلى أحكام الفصل السادس من الميثاق و ذلك في حالة وجود نزاع من شأن استمراره تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر، ليمارس مجلس الأمن سلطته في تسويتها بموجب المواد من 33 إلى 38 من ميثاق الأمم المتحدة.

و إلى جانب قيام مجلس الأمن بحفظ السلم و الأمن الدوليين بالاستناد إلى السلطات الممنوحة له بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة فإنه يقوم بحفظ السلم و الأمن الدوليين كذلك عن طريق اتخاذه للتدابير القسرية و ذلك بالاستناد إلى السلطات الممنوحة له بموجب الفصل السابع من الميثاق، و ذلك في حالة حدوث تهديد للسلم و الأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو وقوع عدوان، فيقوم مجلس الأمن باتخاذ ما يراه مناسبا من تدابير قسرية من أجل تسوية النزاع و حفظ السلم و الأمن الدوليين و إعادتهما إلى نصابهما.

و نظرا لأهمية و خطورة التدابير القسرية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن لا يستطيع أن يتخذها إلا وفق أسس و معايير (ضوابط) و حالات معينة.

الباب الثاني

طبيعة العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية

الباب الثاني

طبيعة العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية

هيئة الأمم المتحدة منظمة دولية عالمية جاءت من أجل المحافظة على الأمن و السلام و حماية الإنسانية من ويلات الحروب التي سادت العالم مدة طويلة من الزمن.

و من أجل قيام هذه المنظمة الدولية بمهامها التي أنشئت من أجلها على أكمل وجه، فإنها تعتمد في ذلك على العديد من الأجهزة الرئيسية و الفرعية التي تمكنها من ذلك، و التي تخضع أثناء ممارستها لمهامها لميثاق الأمم المتحدة و للنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية باعتباره جزءا لا يتجزأ من الميثاق و الذي يعتبر بمثابة دستور للمنظمة، و هو يحدد لها مختلف الاختصاصات و السلطات المنوطة بها.

و يستمد اختصاص هيئة الأمم المتحدة و كذلك اختصاصات أجهزتها من خلال النصوص الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، التي جاءت موزعة لهذه الاختصاصات سواء كان ذلك بطريقة صريحة أو ضمنية، حيث قد حاول ميثاق الأمم المتحدة وضع نوع من توزيع الاختصاص بين أجهزة المنظمة الدولية و خاصة الأجهزة الرئيسية و المهمة منها، فأعطى لمجلس الأمن الدولي اختصاصات و سلطات واسعة في تطبيق الفصل السابع من الميثاق دون غيره من بقية الأجهزة، كما خوله سلطة تنفيذ الأحكام الدولية و ذلك بموجب المادة 2/94 من الميثاق، و عهد إلى محكمة العدل الدولية بالاختصاص القضائي كاختصاص خالص وأصيل للمحكمة وحدها، و ليس لأي جهاز آخر من أجهزة هيئة الأمم المتحدة أن يمارسه.

غير أنه و أثناء قيام هذه الأجهزة بمهامها و اختصاصاتها الخالصة و المتعلقة بكل جهاز منها دون غيره، فإنه يمكن أن يحدث تداخل فيما يخص هذه الاختصاصات و خاصة بين اختصاصات مجلس الأمن باعتباره الجهاز السياسي للمنظمة و اختصاصات محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز القضائي لها حيث أن لكل منهما أهمية بالغة في تسيير المنظمة و بهذا فإن هناك علاقة ستنشأ بينهما، و من أجل معرفة نوع هذه العلاقة فإنه يتوجب علينا التطرق إلى تحديد العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي على ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة و آراء الفقهاء (الفصل الأول).

و قد يصادف و أن تعرض قضية دولية حول نزاع معين على محكمة العدل الدولية و على مجلس الأمن في نفس الوقت، و بهذا فإنه قد يقع إشكال حول من له الأحقية في تسوية هذا النزاع دون غيره، و من أجل معرفة نوع العلاقة التي ستنشأ بينهما في مثل هذه الحالة فإننا سنتناول تحديد العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي على ضوء قضايا دولية عرضت بالتزامن عليهما (الفصل الثاني).

الفصل الأول

تحديد طبيعة العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي على ضوء الميثاق و آراء الفقهاء

لهيئة الأمم المتحدة العديد من الأجهزة الرئيسية و الفرعية التي تسهر على تحقيق أهدافها و الوصول بمقاصدها إلى بر الأمان، و باعتبار أن الأجهزة الرئيسية للمنظمة الدولية هي العصب الرئيسي الذي تعتمد عليه المنظمة و الآليات التي تقوم بتسييرها، فإنه يجب أن تكون بينها علاقة تستطيع من خلالها النهوض بالمنظمة الدولية و تطويرها نحو الأحسن، غير أن هذه العلاقة لا تكون هكذا اعتباطا، و إنما علاقة تعتمد في تنظيمها خاصة على نصوص ميثاق الأمم المتحدة الذي يعتبر دستورا للهيئة الأممية، و كذلك بالرجوع إلى الآراء الفقهية الدولية كون الفقه من المصادر الهامة في القانون الدولي (المبحث الأول)، و باعتبار مجلس الأمن جهاز سياسي في هيئة الأمم المتحدة يقوم بإصدار قرارات مهمة و خطيرة و ذلك في إطار السلطات التي خولها إياه الميثاق، فإنه يفترض أن تمارس عليه نوع من الرقابة حتى لا يحيد عن الهدف الذي أنشأ من أجله و حتى لا يخرج عن إطار المشروعية الدولية، و من المفترض أن محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز القضائي في هيئة الأمم المتحدة هي من تمارس الرقابة القضائية على مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن (المبحث الثاني).

المبحث الأول

العلاقة بين اختصاصات محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي

قامت هيئة الأمم المتحدة بواسطة ميثاقها بتوزيع الاختصاصات على أجهزتها الرئيسية، فأوكلت لكل جهاز من هذه الأجهزة اختصاصا معينا يمارس صلاحياته من خلاله و دون الخروج عنه، فأعطت لمجلس الأمن اختصاصات سياسية و خولت محكمة العدل الدولية اختصاصات قانونية، بحيث يمارس كل جهاز اختصاصاته باستقلالية عن الجهاز الآخر و لا يملك أي جهاز منهما أن يتدخل في اختصاصات الجهاز الآخر إلا بالقدر الذي تم تحديده في ميثاق الأمم المتحدة، أو من خلال الفقه الدولي الذي لعبت آراؤه دورا كبيرا في تصنيف النزاعات الدولية و تبيان أي منها يكون صالحا لأن تنظر فيه محكمة و أي منها لا يكون صالحا لذلك، و من أجل مزيد من التوضيح فإننا قد اعتمدنا على مطلبين نخصص (المطلب الأول) للدور الذي يلعبه مجلس الأمن بالنسبة لمحكمة العدل الدولية، و (المطلب الثاني) لطبيعة النزاعات الدولية التي تكون من اختصاصات محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي.

المطلب الأول

الدور الذي يلعبه مجلس الأمن الدولي بالنسبة للأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية و مهامها

بالرجوع إلى مواد ميثاق الأمم المتحدة فإنه يتعين على الأجهزة الرئيسية للهيئة الأممية أن تتعاون وأن تتفادى بقدر الإمكان التضارب و التناقض فيما بينها، و خاصة عندما يتعلق الأمر بتسوية النزاعات الدولية التي تثور بين أشخاص المجتمع الدولي، و ذلك حتى تقوم بما أوكل إليها على أفضل وجه و منه تحقيق الأهداف و الغايات التي أنشأت من أجلها المنظمة.

و في سبيل تحقيق ذلك على محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي و الوحيد في هيئة الأمم المتحدة، و كذلك على مجلس الأمن باعتباره الجهاز التنفيذي للهيئة و صاحب الاختصاص الرئيسي في حفظ السلم و الأمن الدوليين أن يحافظا عل طبيعتهما في أداء وظيفتهما بحيث لا يتم الإخلال باستقلال المحكمة القضائي و لا بسلطات مجلس الأمن السياسية الواسعة.

غير أنه بإمكان كل منهما أن يكملا عمل بعضهما البعض دون أن يعتبر ذلك تدخلا في اختصاصات بعضهما و خاصة مجلس الأمن الذي يلعب دورا كبيرا بالنسبة لوظيفة واختصاصات محكمة العدل الدولية سواء فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية التي تصدرها (الفرع الأول) أو فيما يتعلق بإصداره لتوصيات تساعد محكمة العدل الدولية كجهاز أو تتعلق بوظيفتها (الفرع الثاني).

الفرع الأول

دور مجلس الأمن في تنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية

تعد الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية أحكاما ملزمة و بالتالي فإنه على الدولة التي يصدر الحكم ضدها أن تحترمه و تنفذه، غير أن إلزامية الحكم و عملية تنفيذه ليست واحدة فمحكمة العدل الدولية تصدر الحكم الملزم و لكنها لا تملك سلطة تنفيذه، و عليه فإن إلزامية الحكم تدخل في اختصاص محكمة العدل الدولية أما عملية تنفيذه فهي تدخل في اختصاص جهاز آخر و هو مجلس الأمن الذي خوله ذلك ميثاق الأمم المتحدة من خلال البعض من مواده.

و لمزيد من التفاصيل حول سلطات مجلس الأمن في تنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية فإننا سنتناول الصلاحيات المخولة لمجلس الأمن بمقتضى المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة في (الفقرة الأولى) و تنفيذ التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية في (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى

الصلاحيات المخولة لمجلس الأمن بمقتضى المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة

تتميز أحكام محكمة العدل الدولية بطابعها الإلزامي في مواجهة أطراف النزاع، فهذه الأحكام تفرض نفسها على الأطراف بمجرد صدورها، و هذه القوة الملزمة للحكم تجبر الدولة المحكوم عليها باحترام و تنفيذ ما نص عليه الحكم، و إلا فإنه سيترتب عليها المسؤولية الدولية من جراء عدم التنفيذ.

و في الحقيقة فإنه يجب عدم الخلط بين إلزامية الأحكام و عملية تنفيذها، لأن الإلزامية تتعلق بعملية التقاضي ذاتها، إذ أنها تكمن في الطابع القضائي لمحكمة العدل الدولية، أما عملية التنفيذ فهي منفصلة تماما عن عملية التقاضي أمام المحكمة و هي عبارة عن مرحلة لاحقة عليها.

و لذلك فإن عملية تنفيذ الحكم أو عدمه لا تؤثر بأي حال من الأحوال في إلزامية هذا الحكم، و إن كانت تؤدي على جعل عملية اللجوء و التقاضي أمام محكمة العدل الدولية عديمة الفائدة.[1]

و قد ورد في العديد من الاتفاقيات الدولية ضرورة تنفيذ الحكم الدولي بحسن نية، و هو ما جرى عليه العمل، حيث أن هذا ما أكدته الممارسة الدولية كما أكدته كذلك محكمة العدل الدولية في قضية " الشركة التجارية البلجيكية" و ذلك في حكمها الصادر عام 1936، إذ أن دور حسن النية يتمثل في تنظيم علاقات أشخاص القانون الدولي و ضبط سلوكهم بما ينسجم مع القواعد القانونية المنظمة لتلك العلاقات.[2]

و طبقا لنص المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة فإن كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة يتعهد أن يلتزم بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في أي قضية يكون طرفا فيها، و إذا امتنعت دولة عن تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر ضدها، فإنه للدولة التي تعتبر الطرف الآخر في القضية أن تلجأ إلى مجلس الأمن من أجل التنفيذ، و لمجلس الأمن إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قرارات بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم[3]، فالدول مجردة بذلك من سلطة تنفيذ الحكم بنفسها عن طريق القوة[4]، و لذلك اعتبر البعض أن الالتزام بالخضوع للحكم أمرا يهم الجميع، فلا تتمتع كل الدول بحق المساعدة على تنفيذ الحكم فحسب بل من الواجب عليها أن تقوم بذلك.[5]

---

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 56.

[2] **سهيلة بوترعة**، وسائل تنفيذ الحكم الدولي، مجلة معارف، العدد 5، السنة الثالثة، ص 94، 95.

[3] **سهيل حسين الفتلاوي**، موسوعة القانون الدولي، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 196.

[4] **رينيه جان دوبويه، سموحي فوق العادة**، القانون الدولي، د. ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، د.م.ن، 1973، ص 157.

[5] **قشي الخير**، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية و غير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية، المرجع السابق، ص 67.

و هكذا فإن مجلس الأمن له السلطة التقديرية الكاملة في اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ حكم المحكمة[1]، فالمادة 2/94 من ميثاق الأمم المتحدة لم تحدد التدابير التي يمكن اتخاذها من قبل مجلس الأمن، و مع أنه من المشكوك فيه أن يكون استخدام القوة المسلحة مناسبا لتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية، فسيبدو من المناسب استخدام مجلس الأمن للوسائل الأخرى المتوفرة عادة بموجب الميثاق كقطع الاتصالات بصورة جزئية أو كاملة و قطع العلاقات الدبلوماسية و فرض العقوبات الاقتصادية، و من الممكن أيضا اتخاذ تدابير إضافية كأن يحاول الطرف الذي صدر حكم المحكمة لمصلحته الحصول على قرارا من مجلس الأمن يطلب فيه من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بأن توقع الحجز على ما يوجد في إقليمها من أصول تخص الدولة الممتنعة عن تنفيذ حكم المحكمة، و في حالة ما إذا قرر مجلس الأمن إصدار مثل هذا القرار فإنه سيكون ملزما لجميع الدول الأعضاء بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

هذا و لم تبين المادة 2/94 من ميثاق الأمم المتحدة ما إذا كان مجلس الأمن يقوم بتنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية بصورة مستقلة عن تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق أم تكون متصلة به[3] و في هذا الصدد فإن الأستاذ "فؤاد شباط" و الأستاذ "محمد عزيز شكري" يريان أنه: « لا يوجد في نصوص الميثاق ولا روحه وجهة النظر القائلة بأن صلاحية مجلس الأمن في تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية مرتبطة و محدودة بالمواد الناظمة لتصرفات المجلس في حالات تهديد السلم و مثيلاتها مما يتضمنه الفصل السابع من الميثاق، لان صلاحية المجلس بخصوص تنفيذ حكم المحكمة منفصلة في غرضها عن صلاحيته بموجب الفصل السابع من الميثاق، فالهدف هنا ليس الحيلولة دون وقوع الحرب بقدر ما هو تأييد سيادة القانون في العلاقات الدولية ».

[1] **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 94.

[2] **عصام جميل العسلي**، المرجع السابق، ص 112.

[3] **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 95.

غير أنه من الواجب القول أن صلاحية مجلس الأمن في الحالتين تنطلق من كونه الجهاز التنفيذي في منظمة الأمم المتحدة.[1]

و حتى لو نظرنا إلى مجلس الأمن كجهاز تنفيذي لهيئة الأمم المتحدة فإن مهمته تظل مقيدة –عمليا– بحق الفيتو الذي تتمتع به الدول الخمسة الكبرى.[2]

و يجب الإشارة كذلك إلى أنه تم تقييد مهمة مجلس الأمن في تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية بطلب الطرف المتضرر من عدم التنفيذ، و هو ما جعل مجلس الأمن مكبل بطريقة مسبقة بإرادة الدولة المتضررة والتي تكون لها الحرية الكاملة في اللجوء إليه لاستصدار أحد التدابير أو تكليل عملية التحاكم بقرار سياسي لأجل حث الدولة المتقاعسة على التنفيذ، فضيق هذا التقييد الوارد في نص المادة 94 من الميثاق من مجال إعمال مجلس الأمن في الجانب التنفيذي.[3]

و بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ما يلزم مجلس الأمن بالتدخل لتنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية، و هو ما يمكن استخلاصه من خلال العبارة التي اعتمدتها الفقرة الثانية من المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة و هي " إذا رأى ضرورة لذلك " مما يبرز بوضوح السلطة التقديرية لمجلس الأمن في تنفيذ أحكام المحكمة، و من ثمة فإن تدخل مجلس الأمن لتنفيذ هذه الأحكام يتوقف على شرط واقف و هو وجود حالة ضرورة تستدعي ذلك.[4]

---

[1] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**،المرجع السابق، ص 288.

[2] مثال ذلك حكم محكمة العدل الدولية الصادر في قضية "ممر كورفو" حيث رفضت ألبانيا دفع المبلغ الذي قررته المحكمة كتعويض لبريطانيا عن الخسارة التي لحقت سفنها المتفجرة بفعل الألغام المزروعة في ممر كورفو، و لما أحيل الأمر إلى مجلس الأمن لم يستطع اتخاذ أي قرار و ذلك بسبب معارضة الإتحاد السوفياتي.

شريفي سليمان، المرجع السابق، ص 83.

و أيضا: **عصام جميل العسلي**، المرجع السابق، ص 113.

[3] **سهيلة بوترعة**، المرجع السابق، ص 122.

[4] **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 94، 95.

و في الواقع فإن أغلبية قرارات محكمة العدل الدولية قد نفذت إلى حد ما دون الحاجة إلى اللجوء لتدخل مجلس الأمن الدولي.[1]

الفقرة الثانية

تنفيذ التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية

يتوقف تنفيذ التدابير المؤقتة التي تتخذها محكمة العدل الدولية على إرادة الدول الأطراف في النزاع، وقد جرت العادة على تنفيذ الأحكام و القرارات الصادرة عن محكمة العدل الدولية بحسن نية، و ذلك لأن التقاضي في الشؤون الدولية منوط بإرادة الدول بحيث تعتبر موافقتها شرطا مسبقا لتسوية النزاعات عن طريق القضاء الدولي[2]، إلا أنه يمكن للطرف الذي صدر قرار المحكمة أو حكمها في غير صالحه أن يتقاعس في تنفيذه أو يرفض تنفيذه نهائيا، و هو ما يحصل بالنسبة للتدابير المؤقتة التي تصدرها المحكمة، إذ يمكن للطرف الذي صدرت التدابير المؤقتة ضده أن يرفض تنفيذها و هو ما يؤدي إلى خلق مشكلة أخرى بين أطراف النزاع، ما يتسبب في عرقلة السير الحسن للعلاقات الدولية، كما أنه يعتبر إخلالا بالتزام دولي، إذ أن التنفيذ الطوعي لما يصدر عن محكمة العدل الدولية هو النتيجة الحتمية للجوء إليها، و هنا يطرح إشكال كيفية تنفيذ التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية و من له الحق في تنفيذها.[3]

إن اجتماع المؤتمرين في سان فرانسيسكو قد كرس مبدأ عام يقضي بأنه ليس من مهمة محكمة العدل الدولية تأمين تنفيذ قراراتها بنفسها، و هو نفس الأمر الذي يظهر جليا من خلال الصياغة النهائية لبعض مواد النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و كذا لائحتها الداخلية، فهما لا يوحيان بمنح المحكمة أية سلطات أو نفوذ فيما يخص التنفيذ الجبري للتدابير المؤقتة الصادرة عنها، إذ أن المادة 41 من النظام الأساسي و التي تعطي للمحكمة الحق في اتخاذ التدابير التحفظية و التي تعتبر النص القانوني الأساسي

---

[1] **علي زراقط**، المرجع السابق، ص 506.

[2] **Charle Rousseau,** op, cit, p 320.

[3] **فطحيزة التجاني بشير**، الحدود الفاصلة بين سلطات مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية في حل النزاعات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، ص 134.

لهذه التدابير لم تخول المحكمة سلطة تنفيذ التدابير التحفظية التي تصدرها، و هو ما تؤكده الأعمال التحضيرية المتعلقة بصياغة هذه المادة و كذلك اللائحة الأصلية لمحكمة العدل الدولية الدائمة لسنة 1931 إذ يظهر من خلالهما بما لا يدع مجالا للشك ميول أعضاء لجنة الحقوقيين و الاستشاريين التي عهد إليها بتحضير النظام الأساسي للمحكمة الدائمة إلى عدم منح هذه الأخيرة أية سلطات أو نفوذ يتعلق بالتنفيذ الجبري لأوامرها.[1]

و إذا كانت مهمة محكمة العدل الدولية تنتهي بصدور الحكم النهائي عنها و ليس لها شأن بعملية التنفيذ، إلا أنها تمتلك وسائل غير مباشرة تستطيع بناء عليها المساهمة في تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة عنها و كذلك تستطيع المساهمة في تنفيذ التدابير المؤقتة التي تصدرها أثناء نظرها للنزاع.

ففيما يتعلق بإسهام المحكمة في تنفيذ التدابير المؤقتة فإنها تقوم بحمل أطراف النزاع على احترام وتنفيذ التدابير المؤقتة الصادرة عنها، و ذلك يبدوا جليا من خلال مجموعة من المواد التي جاءت في لائحتها الداخلية لسنة 1978 [2]، فمن حق رئيس محكمة العدل الدولية أن يقوم بدعوة أطراف النزاع إلى التصرف بطريقة يمكن معها أن يحقق الأمر الذي تصدره المحكمة بصدد طلب التدابير المؤقتة الأثر المنشود منه.[3]

كما يحق لمحكمة العدل الدولية أن تطلب من الأطراف المتنازعة معلومات حول أية مسألة تتعلق بتنفيذ التدابير المؤقتة التي تقوم باتخاذها[4]، و بهذا فإن الحق المعترف به للمحكمة من خلال لائحتها الداخلية يعتبر إسهاما غير مباشر و صغير في تنفيذ التدابير المؤقتة لا غير، فهو لا يخولها سلطة حقيقية و مؤثرة في مجال تعزيز القوة التنفيذية لأوامرها و هو ما أكدته فعلا محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر بتاريخ

[1] **فطحيزة التجاني بشير**، المرجع نفسه، ص 134.

[2] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 277، 279.

[3] راجع: المادة 4/74 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

[4] راجع: المادة 78 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

27 جوان 2001 في قضية "لاغراند" مع أنها لا تمتلك وسائل من أجل أن تضمن بنفسها تنفيذ الأوامر المتخذة بناء على المادة 41 من نظامها الأساسي.[1]

إن تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية هي عملية سياسية و ليست من عمل القضاء، و قد وضع النص الخاص بالتنفيذ في صلب الميثاق حيث تم النص في المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة على سلطة مجلس الأمن في تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية[2] ، و قد تم النص كذلك على سلطة مجلس الأمن في تنفيذ التدابير المؤقتة الصادرة عن المحكمة في المادة 2/41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

فبموجب المادة 2/94 من الميثاق فإن الدول تقوم بتنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية بحسن نية، و إذا رفض أحد الأطراف التنفيذ يبلغ مجلس الأمن من أجل إصدار توصياته أو قراراته بخصوص ذلك[3]، إلا أن النقطة المهمة التي أثارتها المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الثانية هي مدى شمول هذه الفقرة للتدابير المؤقتة، مع العلم أن الرأي الراجح في الفقه و كذلك محكمة العدل الدولية نفسها يضفيان الصفة الإلزامية على التدابير المؤقتة، و بالتالي فإن هذه الأخيرة تدخل ضمن نطاق الفقرة الأولى من المادة 94 من الميثاق لأن هذا الالتزام ينصرف إلى كل ما يصدر عن محكمة العدل الدولية من قرارات سواء كانت أوامر وقتية أم أحكام نهائية.[4]

في حين أن الفقرة الثانية من نفس المادة تتحدث عن "أحكام" المحكمة فقط عكس الفقرة الأولى من المادة 94 التي جاء بها لفظ "قرارات" المحكمة و بالتالي فإن المادة 2/94 من ميثاق الأمم المتحدة لا تشمل التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية[5] و هو رأي فريق من الفقهاء.

---

[1] **فطحيزة التجاني بشير**، المرجع السابق، ص 137.

[2] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 277.

[3] J.**Maurice Arbour**, Quelque Réflexion Sur Les Mesures Conservatoires Indiquées Par La Cour International De Justice, Les Cahiers De Droit, Vol 16, N°3, 1975, p 551.

[4] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 266.

[5] J.**Maurice Arbour,** op. cit, p 551,552.

و يرى فريق آخر من الفقهاء أن المادة 2/94 من الميثاق تشمل التدابير المؤقتة كذلك لأنها جزء من الحكم الذي تصدره محكمة العدل الدولية باعتبار أن العملية القضائية لا تتجزأ، لذلك فإن مجلس الأمن مخول كذلك بتنفيذ التدابير المؤقتة إذا طلب منه ذلك الطرف المتضرر.

و مما يؤيد وجهة النظر الأخيرة أن المادة 2/41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تنص على أنه: « إلى أن يصدر الحكم النهائي يبلغ فورا أطراف الدعوى و مجلس الأمن نبأ التدابير التي يرى اتخاذها».

و بالتالي فإن الإخطار لمجلس الأمن بالتدابير المؤقتة التي اتخذتها المحكمة الدولية يفهم منه أن المجلس معني بهذه الإجراءات و أن الطرف المتضرر يستطيع اللجوء إليه لوضع هذه التدابير موضع التنفيذ، إذ أن مجلس الأمن يتخذ ما يراه مناسبا بهذا الخصوص، فالسلطة التي يملكها المجلس في هذا الشأن سلطة تقديرية و معنى ذلك أن للمجلس التدخل إذا طلب منه الطرف المتضرر ذلك، و له عدم التدخل[1]، فنص المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة هو نص اختياري يمنح لمجلس الأمن سلطة تقديرية واسعة في هذا المجال من خلال استعمال عبارة "إذا رأى ضرورة لذلك".[2]

كما أن العلاقة تعتبر وثيقة بين فعالية التدابير المؤقتة و فعالية الأحكام النهائية لمحكمة العدل الدولية، فالحكم النهائي سيكون عديم الفائدة إذا كان بإمكان أحد الأطراف أن يحبط ذلك الحكم مسبقا بتصرف أثناء نظر الدعوى، و من ثمة فإن التدابير المؤقتة التي تصدرها محكمة العدل الدولية لمنع هذا التصرف ستكون هي الأخرى غير فعالة أو عديمة الفائدة حتى و إن أعلنت محكمة العدل الدولية إلزاميتها، ما لم تشتمل بالتنفيذ الجبري من قبل مجلس الأمن وفقا للمادة 2/94 من ميثاق الأمم المتحدة شأنها شأن الأحكام النهائية.[3]

---

[1] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص ص 266– 268.

[2] **بلقاسم أحمد**، التسوية القضائية و مدى خضوعها لإرادة الدول المتنازعة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون، كلية الحقوق و العلوم الإدارية بن عكنون، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 308.

[3] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 93.

و تعد المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية المصدر القانوني لاختصاص محكمة العدل الدولية بالأمر بالتدابير المؤقتة[1]، فالفقرة الأولى من هذه المادة أعطت لمحكمة العدل الدولية سلطة التأشير بالتدابير المؤقتة، و قد قضت الفقرة الثانية ذات المادة بأنه إلى أن يصدر الحكم النهائي فإنه يجب على محكمة العدل الدولية أن تقوم بإبلاغ ما تتخذه من تدابير مؤقتة إلى مجلس الأمن فور اتخاذها كما تبلغها كذلك إلى أطراف النزاع.[2]

و بالتالي فإنه من خلال نص المادة 41 من النظام الأساسي للمحكمة يفهم أن مجلس الأمن يعد الجهاز التنفيذي لما يصدر عن المحكمة من تدابير مؤقتة في النزاع المطروح أمامها، و عليه فإن تدخل مجلس الأمن لتنفيذ التدابير المؤقتة يكون في عدة حالات سوف نبينها فيما يلي:

الحالة الأولى

قد يطرح نزاع أمام محكمة العدل الدولية من شأن استمراره التهديد بالسلم و الأمن الدوليين أو الإخلال بهما، و قد ترى المحكمة أثناء نظرها في النزاع التأشير بتدابير مؤقتة لخطورته أو لمنع تفاقمه و إن كانت هذه المسألة تدخل في اختصاص المحكمة فهي تدخل كذلك في اختصاص المجلس باعتباره المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم و الأمن الدوليين، و من ثم يمكن لمجلس الأمن أن يتدخل لمباشرة مسؤولياته و ذلك منعا لتفاقم خطورة النزاع في حالة عدم مراعاة الأطراف المعنية للتدابير المؤقتة التي قررتها محكمة العدل الدولية.

الحالة الثانية

قد يرفض الطرف الذي صدرت التدابير المؤقتة في غير صالحه تنفيذها، فيلجأ الطرف الذي صدرت لصالحه إلى مجلس الأمن ملتمسا منه اتخاذ التدابير الضرورية لإجبار الطرف الآخر على تنفيذها و ذلك استنادا إلى المادة 2/94 من ميثاق الأمم المتحدة.[3]

---

[1] **غنوة فواز أحمد طوقان**، المرجع السابق، ص 4.

[2] **عبد الله الأشعل**، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 12.

[3] **غضبان سمية**، المرجع السابق، ص 43.

و إذا لجأت الدولة المتضررة إلى مجلس الأمن فإنها لا تتوقع منه تنفيذ الأمر بالتدابير المؤقتة، كما أنه ليس ملزما باتخاذ إجراء محدد[1]، فكما وضحنا سابقا لمجلس الأمن أن يتدخل إذا طلب منه الطرف المتضرر ذلك و له عدم التدخل، إذ أن السلطة التي يملكها مجلس الأمن في هذا الشأن سلطة تقديرية.

و إذا تدخل المجلس بموجب هذه المادة، فله أن يقدم توصيات أو أن يصدر قرارات ملزمة للطرف الذي أخل بالتزامه بعدم التنفيذ.[2]

إن الانتقال من حالة التوصية إلى القرار مسألة يقررها المجلس وفق تقديره للموقف، وإذا أصدر مجلس الأمن توصية فإن الأعضاء الدائمين لا يمكنهم استعمال حق الفيتو، و إنما يمكنهم ذلك إذا قرر المجلس استخدام التدابير القسرية ضد الدولة رافضة التنفيذ[3]، و هو ما يضعف من قوة مجلس الأمن و يعرقل سير أعماله، و قد تم استعمال حق الفيتو لمنع مجلس الأمن من إصدار قرار بموجب الفصل السابع من الميثاق ضد طرف رفض تنفيذ التدابير المؤقتة في قضية "الرهائن الأمريكيين المحتجزين في طهران" بين "الولايات المتحدة الأمريكية" و "إيران" عام 1979، حيث قام "الاتحاد السوفياتي سابقا" باستعمال حق الفيتو لمنع مجلس الأمن من إصدار تدابير قسرية ضد "إيران".[4]

الحالة الثالثة

قد يحدث أن يلجأ الطرف المتنازع التي صدرت التدابير المؤقتة لصالحه إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها و هو ما يؤدي إلى الإخلال بالسلم و الأمن الدوليين أو تهديدهما مما يدفع مجلس الأمن إلى التدخل و ممارسة اختصاصاته المقررة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[5]، و من بين القضايا التي تم استعمال القوة فيها هي قضية "الرهائن الأمريكيين المحتجزين في طهران" و التي أمرت فيها محكمة العدل

[1] **عبد الله الأشعل**، جزاء عدم الامتثال للإجراءات التحفظية في محكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 323.

[2] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 268.

[3] **عبد الله الاشعل**، جزاء عدم الامتثال للإجراءات التحفظية في محكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 323.

[4] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 271.

[5] **غضبان سمية**، المرجع السابق، ص 43.

الدولية بتدابير مؤقتة بتاريخ 5 ديسمبر 1979 تقضي بإطلاق سراح الرهائن، و بعد أن رفضت إيران تنفيذ التدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية قامت "الولايات المتحدة الأمريكية" بعملية عسكرية يومي 24 و 25 أفريل 1980 بقصد تحرير الرهائن، و لكن العملية فشلت مما أدى إلى زيادة التوتر بين الطرفين.[1]

الفرع الثاني

مساعدة مجلس الأمن لمحكمة العدل الدولية في أداء بعض مهامها

يقوم مجلس الأمن بالعديد من الأعمال التي من شأنها مساعدة محكمة العدل الدولية على القيام بالبعض من مهامها، فيقوم بانتخاب قضاتها و يضع الشروط اللازمة بالنسبة للدول غير الأعضاء في نظامها الأساسي من أجل التقاضي أمامها، كما يقوم بإصدار التوصيات بانضمام الدول إليها، فميثاق الأمم المتحدة قد حدد على سبيل الحصر بعض المسائل التي لا يجوز للجمعية العامة أن تنظر أو تفصل فيها إلا وفق توصية من مجلس الأمن و التي يجيز فيها لها ذلك، و من بين هذه التوصيات توصيات تتعلق بمحكمة العدل الدولية.

و في إطار قيامه بمهمته في حفظ السلم و الأمن الدوليين عن طريق تسويته للنزاعات الدولية وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة فإنه يصدر توصيات لأطراف النزاع تتضمن إجراءات و طرق معينة للتسوية، و من الواجب عليه عند إصداره لهذه التوصيات مراعاة أن النزاعات القانونية قد تم عرضها على محكمة العدل الدولية، و لذلك سنتناول هذا الفرع في ثلاث فقرات حيث نبدأ بتوصية مجلس الأمن بانضمام الدول إلى محكمة العدل الدولية و دوره في انتخاب قضاتها (الفقرة الأولى) ثم ننتقل إلى إصدار مجلس الأمن لشروط التقاضي أمام محكمة العدل الدولية (الفقرة الثانية) و بعدها نتطرق إلى توصية مجلس الأمن بإحالة النزاعات القانونية إلى محكمة العدل الدولية (الفقرة الثالثة).

[1] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 285.

الفقرة الأولى

توصية مجلس الأمن بانضمام الدول إلى محكمة العدل الدولية و دوره في انتخاب قضاتها

إن جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة هم أطراف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و ذلك بحكم عضويتهم فيها، غير أنه يجوز لدولة لا تكون عضوا في هيئة الأمم المتحدة أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بناء على توصية من مجلس الأمن.[1]

فيوصي مجلس الأمن بانضمام دولة ليست عضوا في الأمم المتحدة إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لكن بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة على حدا و ذلك طبقا لنص المادة 2/93 من ميثاق الأمم المتحدة[2]، و هكذا فإنه إذا لم تصدر توصية من مجلس الأمن بانضمام الدول غير الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فإنها لن تستطيع الانضمام إليه كون التوصية خطوة أساسية للانضمام.

أما فيما يخص دور مجلس الأمن في انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية فإن لديه دورا أساسيا في ذلك، فقد نص النظام الأساسي للمحكمة على طريقة معقدة لإجراء انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية، ولكنه استهدف في ذلك ضمان انتقاء خيرة المترشحين، فينتخب كل من مجلس الأمن و الجمعية العامة للأمم المتحدة قضاة محكمة العدل الدولية من قائمة بأسماء أشخاص يقدمها إليهما الأمين العام[3]، لتقوم كل من الجمعية العامة و مجلس الأمن مستقلين عن بعضهما البعض بانتخاب القضاة[4]، و المترشحون الذين ينالون الأكثرية المطلقة لأصوات الجمعية العامة و لأصوات مجلس الأمن يعتبرون هم المنتخبون.

---

[1] راجع: المادة 93 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] **الأخضر بن الطاهر**، المرجع السابق، ص 62.

[3] **مفتاح عمر درباش**، ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي–، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، د.م.ن، د.س. ن، ص 102.

[4] راجع: المادة 8 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

و عند التصويت بمجلس الأمن لانتخاب القضاة لا يجب أن تكون هناك تفرقة بين الأعضاء الدائمين و الأعضاء غير الدائمين فيه.[1]

الفقرة الثانية

إصدار مجلس الأمن لشروط التقاضي أمام محكمة العدل الدولية

على الرغم من أن الدولة ليست الشخص الوحيد في المجتمع الدولي إلا أن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية قد قصر حق اللجوء إلى المحكمة على الدول وحدها، فلا يملك حق التقاضي أمام محكمة العدل الدولية إلا الدول.[2]

و لا يثور الإشكال حول شروط التقاضي بالنسبة للدول الأعضاء في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لأن من حقهم التقاضي أمام المحكمة و ذلك طبقا لما جاء في المادة 1/35 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للدول غير الأعضاء في النظام الأساسي للمحكمة، حيث أنه لا يمكن لهذه الدول أن تتقاضى أمام محكمة العدل الدولية إلا وفق شروط يحددها مجلس الأمن.

و عند تحديد مجلس الأمن لتلك الشروط عليه مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في المعاهدات المعمول بها، كما عليه مراعاة عدم وضع تلك الشروط بكيفية تخل بالمساواة بين المتقاضين أمام محكمة العدل الدولية.[3]

---

[1] راجع: المادة 1/10 ، 2 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[2] **مفتاح عمر درباش**، ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي–، المرجع السابق، ص 108، 109.

[3] راجع: المادة 1/35 ، 2 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

الفقرة الثالثة

توصية مجلس الأمن بإحالة النزاعات القانونية إلى محكمة العدل الدولية

تهدف هيئة الأمم المتحدة إلى ضمان التسوية السلمية للنزاعات الدولية التي تهدد السلم و الأمن الدوليين، و تحقيقا لهذه الغاية فقد ألزمت نصوص ميثاق الأمم المتحدة الدول الأعضاء بإتباع الطرق السلمية من أجل التسوية، حيث أن الميثاق قد خول للدول المتنازعة صلاحية التماس تسوية أي نزاع دولي بوسائل عديدة و متنوعة.

و يملك مجلس الأمن بهذا الخصوص صلاحية دعوة الأطراف المتنازعة إلى تسوية ما بينهم من نزاعات[1] وفقا لطريقة محددة تقترحها الفقرة الأولى من المادة 36 من ميثاق الأمم المتحدة، و من شأن هذه الخطوة إتاحة مجال أوسع لتدخل أقوى من جانب مجلس الأمن في النزاع، بحيث تتجاوز سلطته هنا دعوة الأطراف إلى تسوية ما بينهم من نزاعات إلى توجيههم نحو أسلوب معين يعتمدونه، و هنا يجب على مجلس الأمن أن يراعي أمرين هما:[2]

– استنفاذ جميع الوسائل السلمية التي يتيحها القانون الدولي للأطراف المتنازعة من أجل تسوية النزاع القائم بينهم و إخفاقها في ذلك.[3]

– في حالة ما إذا كان النزاع يتمحور حول أمور و قضايا قانونية فإن مجلس الأمن بإمكانه إحالة الأطراف لالتماس تسويته بالطريق القانوني عبر عرض النزاع على محكمة العدل الدولية طبقا لأحكام نظامها الأساسي[4]، إذ يتعين على مجلس الأمن أن يوصي أطراف النزاع بإحالة نزاعاتهم القانونية إلى محكمة العدل الدولية نزولا على ما تقرره نصوص النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في المادة 36 منه.

---

[1] **عسو منصور**، دور مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدولي، مجلة القانون و الاقتصاد، العدد 14، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، 1997، ص 27، 28.

[2] **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 201، 202.

[3] **عسو منصور**، المرجع السابق، ص 28.

[4] **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 202.

و تثار هنا مسألة القيمة القانونية لتوصية مجلس الأمن بإحالة النزاعات القانونية إلى محكمة العدل الدولية، و ذلك نزولا على ما جاء في المادة 3/36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فهل هي ملزمة لأطراف النزاع و لمحكمة العدل الدولية؟

للإجابة على هذا التساؤل يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الأصل في اختصاص محكمة العدل الدولية هو الولاية الاختيارية، و أن الولاية الجبرية أو الإلزامية تتطلب موافقة الدول عليها بموجب تصريح يصدر في نطاق المسائل المحددة بالمادة 2/36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

إن ما يصدر عن مجلس الأمن بإحالة نزاع ما إلى محكمة العدل الدولية لا يعفي من وجوب توافر شرط الرضا بقبول ولاية المحكمة، و القول بغير ذلك يعني تقرير مبدأ الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية بغض النظر عن رضا الدول المتنازعة، و هو ما يتنافى مع التفسير السليم لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وأحكام النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.[1]

أما فيما يخص تحديد طبيعة النزاع إذا ما كان نزاع قانوني أم نزاع سياسي فإن مجلس الأمن هو الذي يقوم بذلك.[2]

لكن و على الرغم مما جاء في المادة 3/36 من ميثاق الأمم المتحدة من وجوب عرض أطراف النزاع لنزاعاتهم القانونية على محكمة العدل القانونية، و مراعاة مجلس الأمن لذلك،[3] إلا أن مجلس الأمن لم يبالي بإعمال نص هذه المادة إلا مرة واحدة منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة و ذلك بشأن قضية "مضيق كورفو" بين "ألبانيا" و "بريطانيا"، و الأعجب من ذلك فإن مجلس الأمن قد قام بتجاهل محكمة العدل الدولية في حالة "القضية الأندونيسية" و حالة "النزاع حول كشمير"، أما في قضية" الجرف القاري" لبحر إيجة" فإن توصية مجلس الأمن كان من شأنها تشجيع الابتعاد عن محكمة العدل الدولية لا الاقتراب منها.[4]

---

[1] **أحمد عبد الله علي أبو العلا**، المرجع السابق، ص 99، 100.

[2] راجع: المادة 1/96 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] **Veli Pancarci** , op, cit, p 190.

[4] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 152، 153.

و إلى جانب ضرورة مراعاة مجلس الأمن لعرض النزاعات القانونية على محكمة العدل الدولية من قبل أطراف النزاع، فإن له كذلك أن يطلب من المحكمة إفتاءه في أية مسألة قانونية[1]، حيث أنه للمحكمة أن تفتي في أية مسألة قانونية بناء على طلب أية هيئة رخص لها ميثاق الأمم المتحدة باستفتائها أو حصل لها الترخيص بذلك طبقا لأحكام الميثاق.[2]

و هكذا فإن مجلس الأمن لديه سلطة مباشرة أو أصيلة في استفتاء محكمة العدل الدولية بشأن المسائل القانونية التي تثور في نطاق اختصاصه و ذلك بموجب المادة 96 من الميثاق، و لكن على الرغم من ذلك فإن مجلس الأمن لم يتقدم إلى المحكمة إلا بطلب رأي إفتائي واحد، و كان ذلك عام 1971 بصدد قضية "الآثار القانونية لاستمرار وجود جنوب إفريقيا غير المشروع في إقليم ناميبيا"، و فيما عدا ذلك لم يحدث أن تقدم المجلس بطلب أية فتوى من المحكمة حتى مع وجود العديد من المسائل و الموضوعات القانونية التي كان يمكن لمحكمة العدل الدولية أن تسهم في مساعدة مجلس الأمن للتوصل إلى قرار بشأنها.

و نتيجة لكل ما سبق فإن مجلس الأمن لم يكتف بعدم الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية بخصوص طلب آرائها الاستشارية فقط و إنما عزف عن الالتجاء إليها بشكل عام، أي فيما يخص إعمال المواد 3/36 و 1/96 من ميثاق الأمم المتحدة.[3]

المطلب الثاني

طبيعة النزاعات الدولية التي تكون من اختصاص محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي

من أجل تحقيق هيئة الأمم المتحدة لهدفها الرئيسي و هو حفظ السلم و الأمن الدوليين عليها ضمان تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية و الابتعاد عن استخدام القوة أو التهديد بها، و هو ما تم النص عليه في العديد من مواد ميثاق الأمم المتحدة و التي جاء فيها بشكل صريح أنه يجب على أعضاء هيئة الأمم المتحدة

[1] راجع: المادة 1/96 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] راجع: المادة 1/65 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[3] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 150.

أن يقوموا بتسوية كل ما يثور بينهم من نزاعات دولية بالوسائل السلمية و بطريقة لا تجعل السلم و الأمن الدوليين عرضة للخطر.

غير أن الوسائل السلمية للتسوية تختلف حسب طبيعة النزاع القائم بحيث أن كل نزاع تكون لديه قابلية للتسوية بواسطة وسيلة أو وسائل معينة، و لهذا فقد أنشأت هيئة الأمم المتحدة العديد من الأجهزة الرئيسية التي تقوم بكل ما يتوجب عليها، فأناطت لمحكمة العدل الدولية ممارسة الاختصاصات ذات الطابع القضائي و اعتبرت نظامها الأساسي جزءا لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة، و هكذا أصبحت تعتبر الأداة القضائية الرئيسية الوحيدة لهيئة الأمم المتحدة، كما أسندت لمجلس الأمن الدولي المسؤولية الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين و خولته الاضطلاع بكل ما هو سياسي.

و باعتبار أن اختصاصات محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي مختلفة، فإن طبيعة النزاعات الدولية التي تكون قابلة للتسوية بواسطة محكمة العدل الدولية تختلف عن طبيعة النزاعات الدولية التي تكون قابلة للتسوية بواسطة مجلس الأمن الدولي، فبما أن محكمة العدل الدولية جهاز قضائي فهي تعنى بتسوية النزاعات القانونية بينما مجلس الأمن جهاز سياسي و لذلك فهو يختص بتسوية النزاعات السياسية، و هو ما نجده في تصنيفات الفقهاء للنزاعات الدولية و طرق تسويتها.

و من أجل التأكد من صحة ذلك فإننا ارتأينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين نتناول تصنيف النزاعات الدولية إلى نزاعات قانونية و نزاعات سياسية (الفرع الأول) ثم نتأكد من مدى صحة تصنيف النزاعات الدولية إلى نزاعات قانونية و نزاعات سياسية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

تصنيف النزاعات الدولية إلى نزاعات قانونية و نزاعات سياسية

النزاعات الدولية هي النزاعات التي يكون أطرافها من أشخاص القانون الدولي العام، أي هي التي يكون أطرافها دولا أو منظمات دولية حكومية، و هو ما يعتبر شرطا من الشروط الواجب توافرها حتى نكون أمام نزاع دولي، بالإضافة إلى مجموعة من الشروط الأخرى و المتمثلة في وجود اختلافات و عدم الاتفاق

بين أشخاص دولية بشأن مسألة قانونية أو واقعية، و كذلك وجود ادعاءات متناقضة بين أطراف النزاع والاستمرار في المطالبة بهذه الإدعاءات المتناقضة.[1]

و من المعروف أن النزاعات الدولية[2] ليست كلها ذات طبيعة واحدة، و قد تم تقسيمها تقسيمات مختلفة و عديدة، و هناك تقسيم شائع بين الفقهاء مفاده تقسيم النزاعات الدولية إلى فئتين هما النزاعات السياسية والنزاعات القانونية، و قد اهتم الفقهاء في القانون الدولي منذ أمد بعيد بمحاولات رسم حدود يمكن معها تمييز النزاعات السياسية عن النزاعات القانونية، فظهرت العديد من الآراء الفقهية حول ذلك و من أجل الغوص أكثر في هذا الموضوع فإنه يتوجب علينا أن نتناول النزاعات الدولية التي تكون من اختصاص محكمة العدل الدولية (الفقرة الأولى) ثم نتطرق إلى النزاعات الدولية التي تكون من اختصاص مجلس الأمن الدولي (الفقرة الثانية) دون أن ننسى التعرض للمعايير الفقهية المميزة بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية (الفقرة الثالثة).

[1] **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 32.

و أيضا: **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 16.

[2] تعرف النزاعات الدولية بأنها: « الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر أو تعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما، و بدت هذه الأمور للوهلة الأولى متناقضة بينهما، و لكن في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخلاف و حله حلا سلميا بالطرق الودية و الدبلوماسية ».

و تعرف أيضا بأنها: « الخلاف حول واقعة أو مسألة قانونية أو حول مصالح متضاربة، يتجسد في شكل سلوكات متقابلة من قبل الأطراف المعنية، تأخذ صفة احتجاج، إدعاء حق أو إنكاره من أحد الأطراف ضد الآخر.

و من البديهي أن تكون تلك الخلافات من الحدة و الجدية و الجسامة ما يهدد مصالح الأطراف المعنية ».

صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، د. ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 21.

و أيضا: **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 31.

الفقرة الأولى

النزاعات الدولية التي تكون من اختصاص محكمة العدل الدولية

لقد جرى الفقه الدولي إلى التمييز بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية باعتبار أن النزاعات القانونية فقط هي التي يمكن عرضها على القضاء الدولي من أجل تسويتها[1]، إذ أن هناك من يرى بأن التفرقة بينهما تكمن في الطريقة التي بمقتضاها يمكن تسوية النزاع.[2]

فيشار إلى النزاعات القانونية بأنها النزاعات التي تكون "صالحة لأن تنظر فيها محكمة"، و هي ليست نزاعا قانونيا فحسب بل إن القانون متصل بالنزاع و يمكن استخدامه لتسويته[3]، و هي تتعلق بتطبيق القانون الموجود.[4]

و يمكن تعريف النزاعات القانونية بأنها:« النزاعات التي يكون فيها الأطراف على خلاف حول تطبيق القانون القائم أو تفسير أحكامه، و هي التي يمكن تسويتها بالاستناد إلى القواعد القانونية المعروفة».[5]

و يمكن تعريفها كذلك بأنها:« النزاعات التي يختلف فيها الأطراف حول مسألة قانونية أو حول مسألة تتعلق بحق يدعيه أحد الأطراف و ينازعه فيه الطرف الآخر، أو هو النزاع الذي يخضع لقاعدة ثابتة من قواعد القانون الدولي ».[6]

و قد تم النص على النزاعات القانونية في العديد من الاتفاقيات الدولية، منها اتفاقيتي لاهاي للتسوية السلمية للنزاعات الدولية لسنة 1899 و سنة 1907 حيث أوردتا أنواعا معينة من النزاعات و اعتبرتها

---

[1] **سيف الدين البلعاوي**، التحكيم الدولي بين النظرية و التطبيق، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية، المجلد 28، رقم 2، جامعة الجزائر، مارس 1989، ص 423.

[2] **مصطفى سلامة حسين**، المرجع السابق، ص 215.

[3] **عبد الكريم علوان**، القانون الدولي العام – المبادئ العامة، القانون الدولي المعاصر–، ج1، د. ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007، ص 546.

[4] **Veli Pancarci**, op, cit, p 190.

[5] **David Ruzié ,** op, cit, p 160.

[6] **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 35.

نزاعات قانونية، و ذلك في المادة 16 من اتفاقية لاهاي لسنة 1899[1] و المادة 38 من اتفاقية لاهاي لسنة 1907 و التي جاء فيهما أنه:« في المسائل ذات الطبيعة القانونية و في المقام الأول مسائل تفسير أو تطبيق الاتفاقات الدولية تقر السلطات الموقعة بأن التحكيم هو الوسيلة الأكثر فعالية و في نفس الوقت الأكثر عدالة لتسوية المنازعات التي لم يتم تسويتها بالطرق الدبلوماسية ».[2]

كما تم النص عليها كذلك في المادة 2/13 من عهد عصبة الأمم حيث قامت بتعداد مجموعة من النزاعات التي اعتبرتها نزاعات قانونية يتم تسويتها عن طريق التحكيم أو القضاء الدوليين، و بالتالي فإن عهد عصبة الأمم أخذ بأسلوب تعداد النزاعات و هو نفس الأسلوب الذي أخذ به النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و ذلك في المادة 36 منه و التي قامت بتعداد مجموعة من النزاعات على أنها نزاعات قانونية يتم تسويتها بواسطة الوسائل القضائية.[3]

و تتعلق هذه النزاعات بالمسائل التالية:

- تفسير معاهدة من المعاهدات.
- أية مسألة من مسائل القانون الدولي.
- تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت كانت خرقا لالتزام دولي.
- نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولي و مدى هذا التعويض.[4]

و قد أخذت الكثير من الاتفاقيات اللاحقة لإنشاء هيئة الأمم المتحدة كذلك بهذا الأسلوب.[5]

---

[1] **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 20.

[2] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 158.

[3] **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 20.

[4] **قشي الخير**، المنازعات القانونية و السياسة في قضاء محكمة العدل الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية لجامعة باتنة، العدد 2، جامعة باتنة، ديسمبر 1994، ص 25.

[5] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 13.

و من أهم مميزات النزاعات القانونية أنها نزاعات تنطوي على مسألة قانونية، و تتصل بالقانون الدولي اتصالا وثيقا بحيث يمكن اللجوء إليه لتسويتها، كما أنها تتعلق بتثبيت الحقوق القانونية للأطراف.

و بعبارة أخرى فإنها تكتسب طابعها القانوني من إمكانية تسويتها وفق قواعد القانون الدولي و انعقاد اختصاص محكمة العدل الدولية للنظر فيها و تعلقها بقضايا حصرتها المواثيق الدولية و الأنظمة السياسية للمحاكم الدولية، و مهما يكن فإن النزاعات القانونية تفهم على أنها خلافات ترفع لمحكمة العدل الدولية للفصل فيها وفق أحكام القانون الدولي.[1]

الفقرة الثانية

النزاعات الدولية التي تكون من اختصاص مجلس الأمن الدولي

إن تصنيف النزاعات الدولية إلى نزاعات قانونية و نزاعات سياسية له أهمية من ناحية الوسائل السلمية الصالحة لتسوية النزاع، فكما قلنا سابقا بأن النزاعات القانونية هي النزاعات التي تكون صالحة لأن تنظر فيها محكمة، فإنه على العكس من ذلك النزاعات السياسية لا تكون صالحة لأن تنظر فيها محكمة، و هي النزاعات التي تلعب فيها الاعتبارات السياسية دورا مهما بحيث أن تطبيق القواعد القانونية لن يؤدي إلى تسوية النزاع.[2]

و قد تم تعريفها بأنها:« النزاعات التي يطالب فيها الأطراف بتغيير حالة واقعية أو قانونية قائمة، أو المطالبة بتغيير النظام القانوني القائم استنادا إلى الملائمة السياسية ».

كما تم تعريفها كذلك بأنها:« خلافات تمس مصالح الدولة و تتصل بسلامتها و سياستها».

و قد عرفت كذلك بأنها:« نزاعات تنطوي على ادعاءات متناقضة تدور حول مصالح معينة لأطراف النزاع ».[3]

---

[1] **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 37.

[2] **عبد الكريم علوان**، القانون الدولي العام – المبادئ العامة، القانون الدولي المعاصر–، المرجع السابق، ص 546.

[3] **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 38.=

و يقصد بها أيضا: « النزاعات التي يطالب فيها أحد الأطراف بتعديل قانون قائم ».[1]

فتعتبر النزاعات السياسية مجموعة من النزاعات المتعلقة بالمصالح العليا للدولة أو التي تمس بشرف الدولة، إضافة إلى المسائل التي يمكن لها المساس بالاستقلال السياسي للدولة، و بعبارة أخرى تشمل كل النزاعات التي ترى الدولة أن فيها مساسا بسيادتها الداخلية.[2]

و لا يمكن تسوية النزاعات السياسية على أساس القواعد القانونية، و إنما يتم تسويتها بتطبيق قواعد غير قانونية مثل مبادئ العدالة و الإنصاف.[3]

و بالتالي فهي عادة لا تقبل التسوية عن طريق القضاء الدولي نظرا لصعوبة تسويتها بغير الوسائل الدبلوماسية أو السياسية التي يراعى فيها التوفيق بين مختلف المصالح المتباينة للدول[4]، و بما أن الاعتبارات السياسية هي التي تغلب على مجلس الأمن الدولي بحكم تكوينه و نظام العضوية فيه، فإن النزاعات السياسية تكون من اختصاصه حيث قام ميثاق الأمم المتحدة بتحديد دور كل من محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن في نظر النزاعات الدولية التي تعرض عليهما.[5]

= و أيضا:

Veli Pancarci, op, cit, p 191.

[1] **Jean Combacan Et Serge Sur,** Droit International Public,Troisième Édition, Mentchrestien, Paris, 1997, p 551.

[2] **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 21.

[3] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 163.

[4] **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 21.

[5] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 165.

الفقرة الثالثة

المعايير الفقهية المميزة بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية

لقد جرى الفقه الدولي إلى التمييز بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية، و قد اختلف حول أساس التفرقة بينهما، و بذلك فقد تعددت المعايير التي نودي بها من أجل ذلك، إذ أن هناك فريق من الفقهاء يرى بأن التفرقة بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية تجد أساسها في معيار موضوعي، و هناك فريق آخر يرى بأن المعيار الشخصي هو الأنسب لذلك باعتباره المعيار الذي يقدم أفضل الحلول، بينما هناك فريق ثالث يرى أنه من الأفضل وضع قائمة تعداد لهذه النزاعات.

فيعتمد أصحاب المعيار الموضوعي في تمييزهم بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية على أساس طبيعة القواعد القانونية الواجبة التطبيق على النزاع، بحيث أن النزاعات القانونية التي تكون صالحة للعرض على القضاء الدولي من أجل تسويتها هي النزاعات التي توجد بشأنها قواعد قانونية دولية معترف بها، و ذلك لأنه في حالة غياب القاعدة القانونية التي تحكم النزاع فإن ذلك النزاع يعتبر نزاعا سياسيا، وبالتالي فإنه لا يكون صالحا لأن تنظر فيه محكمة، و عليه فإن قابلية النزاع للتسوية على أساس من قواعد القانون الدولي السارية وقت قيامه هي الفكرة التي يقوم عليها هذا المعيار.[1]

و من المتزعمين لهذا المعيار الفقيه"كلسن" و الفقيه "كنز" اللذان يذهبان إلى إنكار وجود نزاعات دولية لا تقبل التسوية القضائية، إذ أنهما يريان بأن أي نزاع بين الدول هو نزاع قانوني طالما أنه يتعلق بإحدى قواعد القانون الدولي، خاصة و أن هذه القواعد لا يشترط أن تكون عامة تتمثل في الأعراف الدولية والمعاهدات الجماعية، بل يمكن أن تكون اتفاقات ثنائية بين طرفي النزاع، و الاتفاقية مهما كان نوعها هي مصدر لقواعد قانونية ملزمة، و بعبارة أخرى تعتبر مصدرا لقواعد القانون الدولي.[2]

---

[1] **بوجلال سمية**، المرجع السابق، ص 52، 53.

[2] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 13.

و أيضا: **سعداوي كمال**، التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية –دراسة نظرية تطبيقية–،رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 1998، ص 8.

أما فيما يخص المعيار الشخصي و الذي أخذ به جانب كبير من الفقه فإنه يقوم في تمييزه بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية، على أساس الرجوع إلى الطريقة التي يعبر بها أطراف النزاع عن إرادتهم في مضمون الطلب الذي يقدمونه من أجل تسوية النزاع.[1]

فإن كانوا يطالبون بحقوقهم التي يحميها القانون و ذلك عن طريق تطبيق القانون أو تفسيره فإن النزاع بدون شك هو نزاع قانوني، و عليه فإنه يمكن عرضه على محكمة العدل الدولية من أجل تسويته، أما إذا كانوا يطالبون بتحقيق مصلحة خاصة على أساس من الرغبة في تعديل القانون القائم فإن النزاع هو نزاع سياسي.

و نظرا لتداخل الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات القانونية فإن التمييز بين النزاعات القانونية والنزاعات السياسية يظل مرهونا بمواقف أطراف النزاع أنفسهم في عملية التكييف[2]، إذ يؤكد هذا الاتجاه الفقهي بأن مسألة إضفاء القانونية على النزاع من عدمه رهينة بإرادة أطراف النزاع و رغبة الدول المتنازعة[3]، أي بالمسلك الشخصي الذي يسلكه أطراف النزاع.[4]

و إلى جانب المعيارين السابقين في التمييز بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية، و نظرا للغموض الذي سادهما فقد ظهر اتجاه فقهي آخر يعتمد في تمييزه بين هذين النوعين من النزاعات على طريقة التعداد أو الحصر، و التي جاءت معددة للنزاعات القانونية و حاصرة لها، و هي النزاعات التي تكون قابلة للتسوية القضائية، أي بالإمكان عرضها على محكمة العدل الدولية من أجل تسويتها.

---

[1] **إبراهيم محمد العناني**، اللجوء إلى التحكيم الدولي، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973، ص 220.

[2] **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 40.

[3] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص160.

[4] **أحمد عبد الحميد عشوش**، التحكيم كوسيلة لفض المنازعات في مجال الاستثمار،– دراسة مقارنة–، د. ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1990، ص 51.

و قد أخذت بهذه الطريقة العديد من الاتفاقيات و المواثيق الدولية، فأخذت بها اتفاقية لاهاي لسنة 1899 في مادتها 16، كما أخذت بها اتفاقية لاهاي لسنة 1907 في مادتها 38.[1]

كما أخذ بهذه الطريقة كذلك عهد عصبة الأمم في المادة 2/13، حيث قام من خلال هذه المادة بتعداد بعض النزاعات التي اعتبرها نزاعات قانونية و المتمثلة فيما يلي:

- النزاعات المتعلقة بتفسير معاهدة من المعاهدات.
- أية مسألة من مسائل القانون الدولي.
- تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت كانت خرقا لالتزام دولي.
- نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولي و مدى هذا التعويض.

و هو ما جاء أيضا في المادة 3/36 من ميثاق الأمم المتحدة و لكن بطريقة ضمنية، فهذه الفقرة لم تعدد النزاعات القانونية بصورة صريحة.[2]

و بما أن نص المادة 3/36 من ميثاق الأمم المتحدة لم يتضمن تعدادا صريحا للنزاعات القانونية التي يجب عرضها على محكمة العدل الدولية، فقد تولى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية القيام بذلك حيث قام في المادة 36 منه في فقرتها الثانية بتعداد لمجموعة من النزاعات القانونية.[3]

---

[1] **سليمان شريفي**، المرجع السابق، ص 9، 10.

[2] تنص المادة 3/36 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: « على مجلس الأمن و هو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعي أيضا أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع بصفة عامة، أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية طبقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة ».

[3] لقد جاء في المادة 2/36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أنه:« للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أن تصرح في أي وقت بأنها بذات تصريحها هذا و بدون حاجة إلى اتفاق خاص، تقر للمحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها و بين دولة تقبل الالتزام نفسه، متى كانت هذه المنازعات تتعلق بالمسائل الآتية:
أ- تفسير معاهدة من المعاهدات.
ب- أية مسألة من مسائل القانون الدولي.=

و بالتالي فإن طريقة التعداد أو الحصر تهدف إلى تحديد النزاعات القانونية التي تقبل التسوية بواسطة القضاء الدولي على سبيل الحصر، و ما يخرج عن ذلك التحديد من نزاعات فإنها تعد نزاعات سياسية، وهي تستند في ذلك إلى طبيعة النزاع ذاته، فإن كانت طبيعة النزاع تنصب على مسألة من المسائل المذكورة في النصوص السابقة فإن النزاع يعتبر نزاعا قانونيا، أما إذا لم تكن طبيعة النزاع تنصب على مسألة من تلك المسائل فإن النزاع يعتبر نزاعا سياسيا، و منه فإن النزاعات السياسية تستخلص بمفهوم المخالفة للنزاعات القانونية المذكورة.[1]

أما فيما يخص الفقهاء الذين أخذوا بهذا المعيار فإن منهم من أورد بعض النزاعات التي تعد قانونية وحدد النزاعات السياسية، كالفقيه "فردريك بولوك Frederick Pollock" و منهم من حدد النزاعات القانونية و ما عداها تعتبر نزاعات سياسية كالفقيه "لوثرباخت Lauterpacht" .[2]

و في الأخير فإنه لا يسعنا سوى القول بأن كل المعايير التي رأيناها و التي حاولت وضع أساس تميز من خلاله بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية هي معايير منتقدة، فهناك العديد من الانتقادات التي وجهت إليها على السواء.

الفرع الثاني

مدى صحة تصنيف النزاعات الدولية إلى نزاعات قانونية و نزاعات سياسية

بعد تعرضنا لمختلف المعايير التي نودي بها من أجل التفرقة بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية و معرفتنا لمختلف الأسس التي يعتمد عليها كل معيار في تمييزه بينها، و ذلك بدراستنا لكل معيار

= ج- تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت كانت خرقا لالتزام دولي.

د- نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولي و مدى هذا التعويض » .

[1] **محمد محمود بدر الدين**، التحكيم في منازعات الحدود الدولية- دراسة تطبيقية على قضية طابا بين مصر و إسرائيل-، د. ط، دار الفكر العربي، د.م.ن، 1991، ص 218.

و أيضا: **أحمد بلقاسم**، التحكيم الدولي، د.ط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر، 2005، ص 193.

[2] **جابر إبراهيم الراوي**، المرجع السابق، ص 23، 24.

على حده، فإننا نلاحظ بأن تلك المعايير تختلف عن بعضها البعض لأن كل معيار ينظر إلى نزاع معين بمنظوره الخاص، و هذا ما يؤدي إلى اختلاف في التكييف الذي يعطى للنزاع ليكون النزاع الواحد نزاعا قانونيا من وجهة النظر الموضوعية و نزاعا سياسيا من وجهة النظر الشخصية أو العكس، بالإضافة إلى أنه من الصعوبة اختيار أحد هذين المعيارين و تفضيل أحدهما على الآخر[1]، و لهذا يبدوا واضحا أنه لا يوجد معيار حاسم للتمييز بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية (الفقرة الأولى)، إلى جانب أن الواقع يبين أنه لا توجد أية أهمية عملية ملموسة لهذا التمييز بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى

عدم وجود معيار حاسم للتمييز بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية

إن معظم النزاعات الدولية إن لم تكن جميعها تضم في طياتها عناصر قانونية و عناصر سياسية،[2] فالنزاع الواحد قد يضم عناصر مختلفة، ليكون النزاع على أساس هذه العناصر نزاعا قانونيا و على أساس عنصر آخر نزاعا سياسيا، و هو ما يؤدي إلى القول بأن وجود معيار حاسم للفصل بين النزاعات القانونية والنزاعات السياسية هو في الحقيقة موضع شك.

كما أن النزاعات المتعلقة بمسائل قانونية قد يحيطها من الظروف ما يضفي عليها الطابع السياسي وبالتالي فإن القول بوجود نزاع قانوني صرف هو قول غير سليم لأن النزاع قد يكون في ذاته نزاعا قانونيا ومع هذا فإن هناك بعض المظاهر السياسية التي تسوده.

و قد تم تفسير هذا الوضع من خلال مثال يتعلق بنزاع حول "سير قطار بضائع" و ذلك في مؤتمر لاهاي للسلام لعام 1899 بحيث أن هذا النزاع الذي يعد نزاعا قانونيا في ذاته قد يصبح نزاعا سياسيا نتيجة لتوتر العلاقات الدولية.

[1] **بوجلال سمية**، المرجع السابق، ص 61.

[2] **Mohamed Alaoua** , Le Contrôle De La Légalité Des Actes Du Conseil De Sécurité, Revue Marocaine D'administration Locale Et De Développement, Remald, N° 75, Juillet-Aout 2007, p 115.

و إذا كان كل نزاع قانوني يحتوي على عنصر سياسي فإن النزاعات السياسية تكون دائما مرتكزة على أسس قانونية، و من المؤكد أن كل نزاع مهما كانت أهميته السياسية غالبة فإنه يقوم على أساس قانوني وهذا يبدوا واضحا من خلال آراء مجموعة من الفقهاء[1]، منهم رأي الأستاذ "Berlia" الذي يرى بأن كل النزاعات هي نزاعات قانونية، إذ لا يمكن تصور وجود نزاع أجنبي و خارج عن القانون.

فالنزاع ينشأ نتيجة لإدعاءات الأطراف المتناقضة التي تدور في علاقة معينة مع القانون، سواء كانت تلك العلاقة هي علاقة خضوع له أو انفصال عنه، ففي كلتا الحالتين توجد قاعدة قانونية يمكن أن تسمح بتسوية النزاع تسوية قانونية، لأن عدم وجود القاعدة القانونية يمثل في حد ذاته قاعدة مفادها الاعتراف للدول بحرية التصرف.

و كذلك رأي الأستاذ "Wehberg" الذي يرى أنه من الممكن أن استخراج الأساس القانوني من جميع النزاعات بما فيها النزاعات السياسية، فالتحديد القانوني للنزاع يكون ممكنا بمجرد وجود النزاع.[2]

و تجدر الإشارة كذلك إلى أن التطورات الدولية الحديثة في العلاقات الدولية قد أضفت على النزاعات الدولية طابعا جديدا، خاصة بعد ظهور و تشابك المصالح الاقتصادية المختلفة بين الدول، فضلا عن المتغيرات الدولية الحديثة المتمثلة في التطور المذهل في التكنولوجيا الحديثة، مما يصعب معها وصف النزاع بأنه نزاع قانوني أو نزاع سياسي، حيث أصبحت التفرقة بينهما صعبة للغاية.

و بالتالي فإنه يتضح بأن هناك مبدأ هام هو عدم وجود معيار مؤكد للتفرقة و التمييز بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية.[3]

---

[1] **إبراهيم محمد العناني**، اللجوء إلى التحكيم الدولي، المرجع السابق، ص ص 226- 228.

و أيضا:

Abid Lakhdar, Elément De Droit International Public, Tome 02, Office Des Publications Universitaires, Alger, 1986,p 383.

[2] **بوجلال سمية**، المرجع السابق، ص 63.

[3] **صالح محمد محمود بدر الدين**، المرجع السابق، ص 221.

الفقرة الثانية

عدم وجود أهمية عملية ملموسة للتمييز بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية

إن القول بوجود تماثل بين تكييف النزاع بأنه نزاع قانوني أو نزاع سياسي و وصفه بأنه قضائي أو غير قضائي، و هو ما يعني أن النزاع القانوني هو الذي يكون قابلا للتسوية بواسطة القضاء الدولي و أن النزاع السياسي هو الذي لا يكون قابلا للتسوية بواسطته هو قول غير سليم.

و يمكن إرجاع سبب الخلط في هذا التقسيم المزدوج إلى أن مصدر تقسيم النزاعات الدولية إلى نزاعات قانونية و نزاعات سياسية و الهدف الأساسي منه كان يتمثل في إقناع الدول بوجود نزاعات تطلق عليها تسمية سياسية لا تقبل التسوية بواسطة القضاء الدولي، و أنها تخضع من أجل تسويتها لوسائل التسوية السياسية كالمفاوضات و الوساطة و غيرها.

و هذا ما أدى إلى إمكانية الاعتقاد باتحاد الذاتية بين النزاع السياسي و النزاع غير القضائي، إلا أن الأستاذان "براون" و "بوليتس" قد أثبتا عدم صحة هذا الاعتقاد و ذلك في تقريرهما المقدم سنة 1922 إلى مجمع القانون الدولي.

و قد تم الاعتراض كذلك على هذا التقسيم الثنائي بالاعتماد على أسس أخرى، و ذلك من ناحية أن فكرة [1] النزاعات القضائية أوسع من فكرة النزاعات القانونية، حيث أنه يمكن وجود نزاعات قضائية و لكنها ليست قانونية، إضافة إلى أن فكرة النزاعات غير القضائية أيضا أوسع من فكرة النزاعات السياسية.

و الحقيقة أن السبب في كل هذا يعود[2] إلى أن الطبيعة الإرادية في العلاقات الدولية قد جردت التمييز بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية من أية أهمية عملية ملموسة، ذلك أن الأطراف المتنازعة لا تلتزم إلا برضاها و باتفاقها و عليه فإن لها كامل الحرية في تسوية النزاع القائم بينها باللجوء إلى محكمة العدل

[1] **بوجلال سمية**، المرجع السابق، ص 64.

[2] **إبراهيم محمد العناني**، اللجوء إلى التحكيم الدولي، المرجع السابق، ص 230.

الدولية أو على أية وسيلة من وسائل التسوية السلمية الأخرى[1]، و ذلك بغض النظر عن ما إذا كان النزاع المراد تسويته يعد نزاعا قانونيا أم نزاعا سياسيا.[2]

و هو ما يبدوا جليا كذلك من خلال موقف القضاء الدولي بخصوص هذا التمييز، و الذي جاء واضحا من خلال الأحكام الأخيرة لمحكمة العدل الدولية في عدد من القضايا الدولية[3] التي تصدت لها، حيث جاء

موقفها من خلالها واضحا و صريحا و رافضا لفكرة التمييز بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية.[4]

فمحكمة العدل الدولية اختارت اعتماد المنهج الذي يدعم دورها كأداة فعالة للتسوية السلمية للنزاعات الدولية، حيث ركزت على عامل ما إذا كان النزاع يدخل في نطاق اختصاصها من عدمه، و متى وجدت أنه يدخل في ذلك الإطار فإنها تقوم بالتصدي للقضية غير مكترثة بالجوانب الأخرى غير القانونية للنزاع و مهما كانت أهميتها.

بل يبدوا أن محكمة العدل الدولية قد افترضت أن جميع النزاعات الدولية المرفوعة إليها قابلة للتسوية القضائية نظرا لأنه يستبعد عدم قيام دولة ما بصياغة ادعاءاتها في اصطلاحات قانونية مهما كانت العناصر غير القانونية (السياسية) للنزاع و أخذا بعين الاعتبار واقعة أن جميع النزاعات قابلة لأن تتم في سياق

---

[1] **صالح محمد محمود بدر الدين**، المرجع السابق، ص 221.

[2] **بوجلال سمية**، المرجع السابق، ص 64.

[3] تتمثل هذه القضايا في قضية الرعايا الدبلوماسيين الأمريكيين المحتجزين في طهران سنة 1980 و قضية الأنشطة العسكرية و شبه العسكرية في نيكاراغوا و ضدها سنة 1984 و قضية الأعمال المسلحة الحدودية و عبر الحدودية بين نيكاراغوا وهندوراس سنة 1988.

عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 40.

و أيضا: حكم محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 1988 بخصوص القضية المتعلقة بالأعمال المسلحة على الحدود و عبر الحدود (نيكاراغوا ضد هندوراس)، موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948-1991)، منشورات الأمم المتحدة، الو.م.أ، 1992، ص 255.

[4] **أحمد بلقاسم**، التحكيم الدولي، المرجع السابق، ص 196.

سياسي، فقد تصدت المحكمة للفصل في العناصر القانونية للنزاعات ذات الطبيعة المختلطة معتبرة أن هذا المنهج يمكن أن يشكل عاملا جوهريا لإيجاد تسوية سلمية شاملة للنزاع.[1]

المبحث الثاني

الرقابة القضائية على مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي

يصدر مجلس الأمن الدولي العديد من القرارات في إطار قيامه بوظيفته الرامية إلى حفظ السلم و الأمن الدوليين، و هو يتمتع بسلطات واسعة في ذلك و خاصة في إطار الفصل السابع من الميثاق، حيث أنه يقوم بإصدار قرارات ملزمة واجبة التنفيذ بالنسبة لأطراف النزاع، خاصة إذا جاءت هذه القرارات متفقة مع قواعد المشروعية[2] الدولية (المطلب الأول)، لكن الإشكال يطرح إذا ما جاءت هذه القرارات مخالفة للقواعد والشروط المذكورة، و هو ما يؤدي بنا إلى البحث عن جهة تكون بمثابة جهة استئناف للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن أو جهة تمارس نوع من الرقابة على قراراته حتى نتأكد من مدى مشروعيتها (المطلب الثاني).

[1] **قشي الخير**، المنازعات القانونية و السياسية في قضاء محكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 39.

[2] كثيرا ما يقع الخلط بين مصطلحي الشرعية و المشروعية، حيث يستخدمها البعض– بما فيهم بعض القانونيين– على اعتبار أنهما مصطلحان قانونيان لمعنى واحد، في حين أن الحقيقة على خلاف ذلك، فالشرعية هي مطابقة التصرف أو الفعل للنص أو للحكم أو للقاعدة القانونية، و هي بهذا تعني القاعدة القانونية بمختلف مصادرها.

أما المشروعية فهي تعني النظر إلى موضوعية القواعد التي ينتجها نظام قانوني معين و قبولها الاجتماعي بصفتها عادلة، وبالتالي فإن مشروعية الجزاءات الدولية لا ينظر إليها من واقع تطابقها من نصوص الميثاق و قواعد و مبادئ و أهداف القانون الدولي في عمومه، و لكن ينظر إلى مشروعيتها كذلك من خلال تحقيقها لمبادئ العدل الذي يقبله مجتمعها الدولي، فهي تتطلب نظرة نقدية للقواعد القانونية و خاصة للقيم التي تكمن وراءها.

علي ناجي صالح الأعوج، المرجع السابق، ص 257، 258.

و أيضا: **حماد الزويتني**، تسوية النزاعات و الأمن الجماعي في خدمة السلم الحق و القوة في النظام الدولي، مجلة الوحدة، العدد 92، السنة الثامنة، ماي 1992، ص 124.

المطلب الأول

مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي

من المسلم به أن جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن هي قرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، و هو ما تنص عليه المادة 25 من الميثاق، حيث يتعهد أعضاء هيئة الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن و تنفيذها وفقا للميثاق، و نظرا لخطورة هذه القرارات و خاصة القرارات التي يصدرها مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من الميثاق و آثارها على الدول، فإن هذه الأخيرة قد أصبحت تبحث في مدى مطابقة هذه القرارات لقواعد الشرعية الدولية و مدى قبولها في المجتمع الدولي بصفتها قرارات عادلة، و بمعنى آخر مدى مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، و ذلك بالبحث عن الأساس القانوني الذي اعتمده مجلس الأمن في إصداره لقراره (الفرع الأول) و كذلك بالبحث فيما إذا كانت هذه القرارات تتوافر على الشروط الضرورية لذلك (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الأساس القانوني لمشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي

على الرغم من استخدام بعض الفقهاء لمصطلحي الشرعية و المشروعية كمصطلحين مترادفين على اعتبار أنه و حسب رأيهم لا مجال لمحاولة التمييز بينهما، فإن هناك جانب من الفقه يذهب إلى التمييز بينهما – و هو ما نراه صحيحا– فالشرعية كما رأينا سابقا تعني احترام للقاعدة القانونية بمختلف مصادرها، بينما المشروعية فإنها تعتبر فكرة مثالية تحمل في طياتها معنى العدالة و ما يجب أن يكون عليه القانون.[1]

فالجانب الغالب من الفقه يرى أن المشروعية الدولية أقوى في إسناد القانون من الشرعية، و هذا ما يدعونا لمعرفة قواعد المشروعية الدولية لأن إدراك و تفهم هذه القواعد يسهل علينا التحليل المنطقي للوقوف على مدى اتساقها و توافقها مع قرارات مجلس الأمن الصادرة بفرض جزاءات دولية.

[1] **مفتاح عمر درباش**، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات و حفظ السلم و الأمن الدوليين، ط 1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007، ص 90.

و تعتبر قواعد المشروعية الدولية عديدة بما لا يمكن حصرها، و هي أيضا قواعد راسخة في ضمير المجتمع الدولي ترتكز على مجموعة من المبادئ المستندة إلى قيم العدالة و الإنصاف و قواعد المساواة في السيادة و احترام الدول.[1]

و لذلك فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على مصطلح المشروعية بدلا عن مصطلح الشرعية باعتبار المصطلح الأول أعم و أشمل.

و القول بمشروعية أو عدم مشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي يعتمد بصفة أساسية على مدى اتساق هذه القرارات مع ميثاق الأمم المتحدة باعتباره المصدر الرئيسي للمشروعية الدولية (الفقرة الأولى) وكذلك مع قواعد القانون الدولي و مبادئ العدل المنصوص عليها في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى

ميثاق الأمم المتحدة كمصدر رئيسي لمشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي

لكل منظمة ميثاق بغض النظر عن مسمياته فهو معاهدة أو دستور المنظمة حيث ينظم و يحكم سير عملها[2] فالمنظمات الدولية تنشأ بمقتضى معاهدة دولية يطلق عليها تسمية "المعاهدة المنشئة" و هي التي تحدد صلاحيات هذه المنظمات و صلاحيات أجهزتها و كذلك ضوابط ممارسة هذه المنظمات لاختصاصها

[1] من أبرز القواعد التي تقوم عليها المشروعية الدولية في مفهومها الجماعي: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حق الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التهديد بالقوة أو استعمالها، المساواة في السيادة بين الدول، حق السيادة الدائمة على الموارد والثروات الطبيعية، المسؤولية الدولية، احترام حقوق الإنسان دون تمييز يقوم على الجنس أو الدين أو اللغة أو اللون.
محمد يونس يحيى الصائغ، مشروعية تدخل الأمم المتحدة عسكريا لأغراض إنسانية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 16، العدد 59، السنة 18، 2012، ص 118.

[2] **عبد العزيز العشاوي**، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، ج 2، د. ط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 33.

الأمر الذي يعني عملا و قانونا أن صلاحيات الأجهزة الدولية التابعة لهذه المنظمات تكون مقيدة بالمقاصد والأهداف المحددة أو المستمدة من المعاهدات الدولية المنشئة.[1]

و هيئة الأمم المتحدة شأنها في ذلك شأن المنظمات الدولية الأخرى لديها ميثاق يطلق عليه تسمية "ميثاق الأمم المتحدة" و الذي يعتبر المعاهدة المنشئة لها.

و في الواقع فإن ميثاق الأمم المتحدة يعتبر أهم معاهدة دولية نافذة في العصر الحديث، فهو يعد أساسا للمعاهدات الدولية الأخرى و يعلوها جميعا، حيث تستند إليه الدول في علاقاتها، كما يضع أهدافا سامية تسعى الدول إلى الوصول إليها وفق مبادئ محددة، و مع ذلك فهو معاهدة يطبق عليها ما يجري تطبيقه على المعاهدات الأخرى من قواعد قانون المعاهدات من حيث شروط الانعقاد و الآثار القانونية وحالات الانقضاء.

و قد أجمع غالبية الفقه الدولي على أن ميثاق الأمم المتحدة لا يعدو أن يكون معاهدة دولية جماعية ذات صفة شارعة شأنه في ذلك شأن المعاهدات الدولية الشارعة، لا يتميز عنها إلا بما يميز المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولية من حقيقة كونها تنشئ جهازا دائما، له مجموعة من الاختصاصات تحددها المعاهدة المنشئة له.[2]

إلا أن هناك شبه إجماع بين فقهاء القانون الدولي حول اعتبار الوثائق المنشئة للمنظمات الدولية بمثابة دساتير لها، تذكر أهدافها و تحدد أجهزتها و كيفية أدائها لمهامها كما تبين القواعد التي تحكم علاقات

[1] **محمد خليل الموسى**، الوضع القانوني لقرارات مجلس الأمن المخالفة لقواعد دولية آمرة، شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن: « حق الدول و ولاية القضاء »، أعمال المؤتمر القانوني الذي عقده المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق في بيروت بتاريخ 7 ديسمبر 2012، ط 1، لبنان، المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق، 2013، ص 205.

[2] **مفتاح عمر درباش**، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات و حفظ السلم و الأمن الدوليين، المرجع السابق، ص 95، 96.

هذه الأجهزة المتبادلة، حيث أصبحت هذه الفكرة من الأحكام المسلم بها على الصعيد الدولي، الأمر الذي يسري بطبيعة الحال على ميثاق الأمم المتحدة.[1]

و خاصة عند إشارة القاضي "ألفاريز Alvarez" عام 1948 في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن "قبول عضو جديد في الأمم المتحدة" إلى الطبيعة الدستورية لميثاق الأمم المتحدة، حيث كانت هذه الإشارة بمثابة نقطة انطلاق لكي يتشبع جانب من الفقه لهذه الأفكار.[2]

و هو ما يجعلنا نخلص إلى القول بأن ميثاق الأمم المتحدة يعد بمثابة الدستور لهذه المنظمة، و يترتب على الاعتراف له بالطبيعة الدستورية [3] أن العلاقة بينه و بين قرارات مجلس الأمن و خاصة قراراته

بالجزاءات الدولية يتم تحديدها بنفس الطريقة التي تنظم بها العلاقة بين دساتير الدول المختلفة والقواعد القانونية الأخرى السارية بها، فكما يعترف لدساتير الدول بنوع من العلو و السمو قبالة هذه القواعد، كذلك يعترف لميثاق الأمم المتحدة بذات العلو و السمو اتجاه ما يصدره مجلس الأمن من قرارات، و عليه فإن

---

[1] **يازيد بلابل**، مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن و آليات الرقابة عليها لحفظ السلم و الأمن الدوليين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص 50.

[2] **مفتاح عمر درباش**، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات و حفظ السلم و الأمن الدوليين، المرجع السابق، ص 96.

[3] يقصد بالطبيعة الدستورية أو الطابع الدستوري للقاعدة القانونية توسمها بخاصية العلو على مجمل القواعد القانونية الأخرى القائمة داخل النظام القانوني، إن المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة قد ضمنت علو الالتزامات المضمونة في مواجهة أعضائها بمقتضى الميثاق على مجمل الالتزامات التعاهدية الأخرى و ذلك حين ضمانها أنه: « إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق »، و هو وضع كان من شأنه أن ذهب غالبية الفقه إلى التأكيد على أن جزاء تعارض التزامات الدول بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة مع التزاماتها التعاهدية الخاصة إنما يفترض فيه أن يرتب بالضرورة إلغاء و نسخ التزاماتها التعاهدية الخاصة.

حازم محمد عتلم، صلاحيات المحاكم الدولية في الرقابة الدستورية على قرارات مجلس الأمن، شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن: « حق الدول و ولاية القضاء »، أعمال المؤتمر القانوني الذي عقده المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق في بيروت بتاريخ 7 ديسمبر 2012، المرجع السابق، ص 161.

مجلس الأمن لا يستطيع أن يصدر قرارا مخالفا للأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، و إذا ما حدث ذلك فإن ذلك القرار يتصف بعدم المشروعية.

و قد أشارت إلى هذا المعنى غرفة استئناف المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة عندما صرحت في قضية "Tadic" بأن:« مجلس الأمن هو جهاز لمنظمة دولية أنشئت بواسطة المعاهدة التي تعد الإطار الدستوري لتلك المنظمة، و إن مجلس الأمن هكذا يكون خاضعا لتلك القيود الدستورية الواردة في الميثاق» .

و بالتالي فإن قرارات مجلس الأمن و خاصة القرارات المتعلقة بالتسوية الملزمة للنزاعات الدولية يجب أن تخضع لتلك القيود الدستورية لما لها من آثار بالغة الأهمية في مواجهة أطراف النزاع.[1]

فالطابع السياسي لجهاز ما لا يمكن أن يعفيه من احترام الأحكام الاتفاقية التي تنظمه، عندما تشكل هذه الأحكام قيودا على سلطته أو معايير لنشاطه، إذ أن مجلس الأمن و إن كان جهازا سياسيا فهو خاضع للميثاق الذي يشكل معاهدة دولية، و هذا ما تذهب إليه القاضية "روزالين هيجنز" في قولها: « إن مجلس الأمن جهاز سياسي، لكن دوره محدد بميثاق الأمم المتحدة، و هو أداة حقوقية، معاهدة دولية بين الأمم ».[2]

إن مجلس الأمن ملزم عند ممارسته لصلاحياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة و خاصة عند إصداره لقراراته المختلفة بجملة من القيود و الضوابط و أهمها وجوب احترامه لمقتضيات النظام العام الدولي و القواعد الدولية الآمرة[3]، و إلا فإن هذه القرارات تكون قرارات غير مشروعة و عليه فمن غير

---

[1] **ناصر الجهاني**، المرجع السابق، ص 219، 220.

[2] **محمد طي**، مجلس الأمن الدولي –التجاوزات و إمكانية التصدي–، شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن: « حق الدول وولاية القضاء »، أعمال المؤتمر القانوني الذي عقده المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق في بيروت بتاريخ 7 ديسمبر 2012، المرجع السابق، ص 46، 76.

و أيضا:

M.Alain Pellet, Rapport Introductif Peut-On Et Doit-On Controler Les Action Du Conseil De Sécurité ?, 50 Anniversaire Des Nation Unies Colloque De Rennes, Le Chapitre VII De La Charte Des Nation Unies, Paris, 1995, p 233.

[3] القواعد الدولية الآمرة هي قواعد تنتمي إلى القانون الدولي العام، و هي بالنظر إلى المصالح التي تستهدف حمايتها تتمتع بمرتبة أسمى من غيرها من قواعد القانون الدولي، وهي قواعد حظرية لا يجوز لأشخاص القانون الدولي كلهم مخالفتها،=

المتصور من الناحية النظرية أن يقوم مجلس الأمن بإصدار قرارات تخالف هذه القواعد لأنها مصدر أساسي لشرعية هذه القرارات و مشروعيتها على حد سواء.[1]

فأي عمل على الصعيد الدولي يجب أن يخضع للقواعد الآمرة و للقانون الدولي العام، و يأتي ميثاق الأمم المتحدة حسب المادة 103 منه في مقدمة القواعد الملزمة، و هو ما أكد عليه مجلس الأمن نفسه في جلسته بتاريخ 22 جوان 2006 في سياق البند الذي جاء بعنوان:« تعزيز القانون الدولي: سيادة القانون وصون السلم و الأمن الدوليين » و كذلك في البيان المقدم من رئيس مجلس الأمن في جلسة المجلس رقم 6347 المعقودة في 26 جوان 2010 حيث ورد أن:« مجلس الأمن يؤكد من جديد التزامه بميثاق الأمم المتحدة....» .[2]

و هكذا فإنه قد تم الإقرار لميثاق الأمم المتحدة بالصفة الدستورية الخاصة، و بالتالي العلوية على سائر القواعد القانونية الدولية، و يمكن أن نجد علوية الميثاق شبه المطلقة من خلال ثلاث اعتبارات تتمثل في:

– إنشاء ميثاق الأمم المتحدة لمنظمة عالمية أو كونية مفتوحة من حيث المبدأ لجميع دول العالم، وبالتالي فإنه يعتبر الوثيقة الدولية الأهم باعتبار جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صادقت عليه.

= فهي بحسب المادة 59 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 " قواعد قانونية مقبولة و معترف بها من عموم الجماعة الدولية بوصفها قواعد لا يجوز استبعادها و لا تعديلها إلا بقاعدة مماثلة لها في المرتبة و الطبيعة.

محمد خليل الموسى، الوضع القانوني لقرارات مجلس الأمن المخالفة لقواعد دولية آمرة، شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن: « حق الدول و ولاية القضاء »، أعمال المؤتمر القانوني الذي عقده المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق في بيروت بتاريخ 7 ديسمبر 2012، المرجع السابق، ص 205، 206.

[1] **محمد خليل الموسى**، المرجع نفسه، ص 206.

[2] **محمد طي**، مجلس الأمن الدولي –التجاوزات و إمكانية التصدي–، شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن: « حق الدول وولاية القضاء »، أعمال المؤتمر القانوني الذي عقده المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق في بيروت بتاريخ 7 ديسمبر 2012، المرجع السابق، ص 75.

– إن العلوية لميثاق الأمم المتحدة توجد في نص المادة 52 منه، و التي تعتبر أساس شرعية المنظمات الدولية الإقليمية، حيث جعلت هذه المادة المنظمات الإقليمية في منزلة دنيا عن هيئة الأمم المتحدة.

– إن العلوية لميثاق الأمم المتحدة توجد في المبادئ العامة التي أرساها الميثاق في ديباجته و في المادة الأولى و الثانية منه، و التي تمثل طابعا حضاريا لا نزاع فيه.[1]

الفقرة الثانية

قواعد القانون الدولي و مبادئ العدل كمصدر لمشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي

بالإضافة إلى وجوب اتساق القرارات التي يتخذها مجلس الأمن عند ممارسته لوظيفته الأساسية في حفظ السلم و الأمن الدوليين مع ميثاق الأمم المتحدة باعتباره الوثيقة المنشئة للمنظمة الأممية و لكونه دستورا لها، و أن أي خروج عن أحكامه يعد خروجا عن إطار المشروعية الدولية، فإن قرارات مجلس الأمن يجب أن تكون متسقة كذلك مع قواعد القانون الدولي[2] و مبادئ العدل التي تشكلها مصادره المشار إليها في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية[3] و المطبقة عل كافة أشخاص القانون الدولي و كذلك على

[1] تنص المادة الأولى و الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على مقاصد هيئة الأمم المتحدة و مبادئها و المتمثلة أساسا في المحافظة على السلم و الأمن الدوليين و تحقيق التعاون الدولي في جميع المجالات و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل المشاكل الدولية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية، و احترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية بدون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين و تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، و الامتناع عن اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية.

علي ناجي صالح الأعوج، المرجع السابق، ص 261.

[2] **Abdelkader Elkadri** , A Propos Du Contrôle De Légalité Des Actes Du Conseil De Sécurité, Un Demi Siecle De Nations Unies, Actes Des Colloque International Organisé A La Faculté Du Droit De Marrakech Les 26 – 27 Et 28 Octobre 1995, Série : Séminaires Et Colloques, N° 7 , Université Cadi Ayyad, Marrakech, 1997, p 70.

[3] تنص المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أن:

« 1- وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقا لأحكام القانون الدولي، و هي تطبق في هذا الشأن:=

الأجهزة التابعة للمنظمات الدولية مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الاتساق لا يعني ضرورة تطابق القرار الصادر عن مجلس الأمن تطابقا يماثل تطابق الصورة على الأصل، فكل ما هنالك أن القرار يجب أن يكون مراعيا لبعض العناصر و الضوابط لإمكان القول باتساقه مع تلك القواعد.[1]

و ما يؤكد ضرورة اتساق قرارات مجلس الأمن مع قواعد القانون الدولي هو ما أكد عليه مجلس الأمن نفسه في جلسته بتاريخ 22 جوان 2006 في سياق البند الذي جاء بعنوان:« تعزيز القانون الدولي: سيادة القانون و صون السلم و الأمن الدوليين »، و كذلك في البيان المقدم من رئيس مجلس الأمن في جلسة المجلس رقم 6347 المنعقدة في 26 جوان 2010 حيث ورد أن:« مجلس الأمن يؤكد من جديد التزامه بميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي اللذين لا غنى عنهما لكفالة عالم أكثر سلاما و رخاء و عدلا، والمجلس يؤكد اقتناعه بأن القانون الدولي له دور حاسم في تعزيز الاستقرار و النظام في العلاقات الدولية وتوفير إطار للتعاون فيما بين الدول لمواجهة التحديات المشتركة، و هو ما من شأنه أن يسهم في صون السلم و الأمن الدوليين ».[2]

= (أ) الاتفاقات الدولية العامة و الخاصة التي تضع قواعدا معترفا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة.

(ب) العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.

(ج) مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتمدنة.

(د) أحكام المحاكم و مذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم و يعتبر هذا أو ذاك مصدرا احتياطيا لقواعد القانون و ذلك مع مراعاة أحكام المادة 59.

2- لا يترتب عن النص المتقدم ذكره أي إخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقا لمبادئ العدل و الإنصاف متى وافق أطراف الدعوى على ذلك » .

[1] **ناصر الجهاني**، المرجع السابق، ص 206.

[2] **محمد طي**، مجلس الأمن الدولي –التجاوزات و إمكانية التصدي–، شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن: « حق الدول وولاية القضاء »، أعمال المؤتمر القانوني الذي عقده المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق في بيروت بتاريخ 7 ديسمبر 2012، المرجع السابق، ص 75، 76.

فيتضمن القانون الدولي على عدد كبير من القواعد التي شكلتها مصادره المنصوص عليها في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، و هي تعتبر بمثابة قيود على مجلس الأمن عند إصداره لقرارات من شأنها الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين.

أولا: المعاهدات الدولية

أصبحت المعاهدات الدولية[1] تتبوأ الصدارة ضمن مصادر القانون الدولي نظرا لتقارب أطراف العالم بفضل وسائل الاتصال و المواصلات و توسع العلاقات الدولية، ليصبح إبرام المعاهدات الدولية لا يتوقف على الجانب السياسي فحسب، بل شمل أمورا اقتصادية و اجتماعية و ثقافية.

إذن فلا غرابة من أن تصبح المعاهدات الدولية ذات أهمية في تنظيم العلاقات الدولية المعاصرة، بل وأكثر من ذلك في بعض الأحيان تكون هي الحل لنزاع ما أو لتجنب وقوعه إذا كانت هناك معاهدات تتصل اتصالا مباشرا بموضوع النزاع و مبرمة أيضا بين طرفيه، و بالتالي فإن مجلس الأمن يجب عليه مراعاة القواعد و الأحكام الواردة في تلك المعاهدات عند إجرائه للتسوية الملزمة و إصداره للقرار و إلا فإن قراره يكون قرارا غير مشروع.[2]

ثانيا: العرف الدولي

و فيما يخص العرف الدولي فإنه يترتب عليه نفس ما يترتب على المعاهدات الدولية، إذ أن مجلس الأمن عند ممارسته لسلطاته في حفظ السلم و الأمن الدوليين وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فهو ملزم بالتقيد بالقواعد الدولية العرفية ذات العلاقة بموضوع النزاع، و إلا فإن قراراته تكون موصومة بعدم المشروعية لمخالفتها للقانون الدولي.

---

[1] إن المعاهدات مهما اختلفت تسميتها هي اتفاق بين أشخاص القانون الدولي لإحداث نتائج قانونية معينة لا تختلف باختلاف ما يعطى للاتفاقية من تسمية (اتفاقية، اتفاق، تصريح ، إعلان، بروتوكول، عهد، ميثاق).

زغوم كمال، مصادر القانون الدولي– المعاهدات، العرف–، د. ط، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2004، ص 49، 50.

[2] **يازيد بلابل**، المرجع السابق، ص 54.

غير أن حالات التزام أو مخالفة مجلس الأمن للقواعد الدولية العرفية عند ممارسة سلطاته وفق الفصل السابع قد تكون معدومة إلى حد ما، و السبب في ذلك هو دخول معظم القواعد العرفية إلى نطاق القانون الدولي الاتفاقي.[1]

ثالثا: المبادئ العامة للقانون

و إلى جانب المعاهدات الدولية و العرف الدولي فإن هناك مصدرا آخر من مصادر القانون الدولي والذي يجب على مجلس الأمن احترامه عند إصداره لقراراته، أي بمعنى آخر يجب أن تكون قراراته متفقة معه و يتمثل هذا المصدر في المبادئ العامة للقانون، غير أنه يجب التنويه هنا إلى أن المبادئ العامة للقانون المطبقة في نطاق القانون الدولي ليست من طبيعة واحدة، فبعضها مستمد من النظام القانوني الوطني مثل مبدأ حسن النية و مبدأ الالتزام بالتعويض، و بعضها الآخر مستمد من النظام القانوني الدولي مثل مبدأ المساواة بين الدول و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و بالتالي فإن اتساق قرارات مجلس الأمن يجب أن يكون مع المبادئ العامة للقانون المستمدة من النظام القانوني الوطني و التي أشارت إليها المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و كذلك مع المبادئ العامة للقانون المستمدة من النظام القانوني الدولي[2] و إلا فإن قراراته ستوصف بعدم المشروعية.

و القول بضرورة اتساق أو توافق قرارات مجلس الأمن لقواعد القانون الدولي العام و لمبادئ العدل يجد أساسه في ميثاق الأمم المتحدة و في قضاء محكمة العدل الدولية.

ففي إطار تحديد مقاصد الأمم المتحدة تتحدث المادة 1/1 من الميثاق عن حفظ السلم و الأمن الدوليين ثم تضيف القول:« ... و تحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدر السلم و لإزالتها، و تقمع أعمال العدوان و غيرها من وجوه الإخلال بالسلم، و تتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل و القانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها ».

[1] **ناصر الجهاني**، المرجع السابق، ص 264، 265.

[2] **ناصر الجهاني**، المرجع نفسه، ص 265، 266.

فهذه المادة تقيم علاقة وثيقة بين التدابير الجماعية التي تتخذها هيئة الأمم المتحدة و بين وجوب توافق هذه التدابير مع مبادئ العدل و القانون الدولي، بحيث إذا أتت هذه التدابير على غير ما تقضي به هذه المبادئ من أحكام، تعين اعتبارها تدابير غير مشروعة.

و بالرغم من أن هذه المادة لم تشر صراحة إلى مجلس الأمن فإنه لا يخفى علينا أن هذا الجهاز هو المعني بضرورة مراعاة العلاقة بين هذه التدابير و تلك المبادئ باعتباره المسؤول الأساسي عن المحافظة على السلم و الأمن الدوليين.[1]

أما فيما يخص قضاء محكمة العدل الدولية بهذا الخصوص فإنه قد أتيحت الفرصة أمام محكمة العدل الدولية لكي تعبر عن رأيها عند نظرها لقضية "جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا)"، و لئن كان ما أصدرته المحكمة من آراء استشارية و أحكام قضائية تتعلق بالجمعية العامة فإن ما خلصت إليه المحكمة في هذا الشأن يفيد بالتأكيد في استخلاص قاعدة ضرورة توافق قرارات مجلس الأمن و قواعد القانون الدولي العام.[2]

فوفقا لقضاء محكمة العدل الدولية الذي عبرت عنه في رأيها الاستشاري الصادر بتاريخ 11 جويلية 1950 بشأن الوضع الدولي لجنوب غرب إفريقيا و الذي أعقبته بالعديد من الآراء الاستشارية و الأحكام القضائية، تم التسليم للجمعية العامة للأمم المتحدة بمهمة الإشراف على إدارة الانتداب الذي عهدت به عصبة الأمم لجنوب إفريقيا على هذه المستعمرة الألمانية.[3]

و هكذا وجدت الجمعية العامة نفسها مطالبة بتطبيق قواعد سابقة على ميثاق الأمم المتحدة متمثلة في نص المادة 22 من عهد عصبة الأمم و اتفاق الانتداب الذي تم إبرامه وفقا لهذه المادة.

---

[1] إن مبادئ العدل و القانون الدولي التي تشير إليها المادة 1/1 من ميثاق الأمم المتحدة هي بذاتها قواعد القانون الدولي العام التي تجد مصادرها الرئيسية في الاتفاقات الدولية و العرف الدولي و المبادئ العامة للقانون.

حسام أحمد محمد هنداوي، المرجع السابق، ص 136، 137.

و أيضا:

Abdelkader Elkadri, op, cit, p 70.

[2] **مفتاح عمر درباش**، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات و حفظ السلم و الأمن الدوليين، المرجع السابق، ص 99.

[3] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 138، 139.

كما قررت محكمة العدل الدولية في رأي استشاري آخر أن للجمعية العامة باعتبارها جهاز إشراف الحق في تطبيق قواعد القانون الدولي التي تجسدها "اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات" و التي تتعلق بإنهاء العلاقة التعاقدية نتيجة لانتهاء المعاهدة، و هذه المبادئ المتمثلة في إعمال قواعد قانونية دولية أخرى غير ميثاق الأمم المتحدة التي أرستها محكمة العدل الدولية، و إن كانت قد قالت بها محكمة العدل الدولية بشأن الجمعية العامة غير أنها تكون صالحة للانطباق على مجلس الأمن، و من ثمة القول بأنه من المتعين عليه أن يصدر قراراته وفقا للنصوص الواردة في ميثاق الأمم المتحدة و بالاتفاق مع قواعد القانون الدولي العام، وتتحدد مدى مشروعية قراراته على ضوء مدى اتفاقها أو تعارضها مع هذه النصوص و تلك القواعد.[1]

و في حالة التعارض بين نصوص ميثاق الأمم المتحدة و القواعد القانونية الدولية التي تشكل مع هذه النصوص الأساس القانوني لشرعية قرارات مجلس الأمن، فإن الأولوية في الإتباع تكون لنصوص ميثاق الأمم المتحدة.[2]

مع أننا نرى بأن هذا الأمر سيكون مستبعدا لأن ميثاق الأمم المتحدة جاء في الأساس مكرسا لقواعد القانون الدولي فأحكامه تتميز بالعمومية و المرونة، و الفرق الوحيد بين أحكام ميثاق الأمم المتحدة و قواعد القانون الدولي هو أن أحكام الميثاق جاءت في إطار منظمة دولية، و إذا كان هناك تعارض فلن يكون إلا في أمور شكلية لا غير.

و في ضوء ما سبق فإن القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بشأن النزاع بين "ليبيا" و "بعض الدول الغربية" في قضية "لوكربي" (القرار رقم 731 لسنة 1992 و القرار رقم 748 لسنة 1992 و القرار رقم 883

[1] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع السابق، ص 263.

[2] **مفتاح عمر درباش**، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات و حفظ السلم و الأمن الدوليين، المرجع السابق، ص 101، 102.

لسنة 1993) تقدم لنا مثالا واضحا للقرارات التي ثار الشك حول مشروعيتها نتيجة لتعارضها مع عدد كبير من قواعد القانون الدولي العام و نصوص ميثاق الأمم المتحدة.[1]

إذن و من خلال ما سبق فإن قرارات مجلس الأمن و خاصة القرارات المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين و تسوية النزاعات الدولية يجب أن تكون متفقة مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة و مع قواعد القانون الدولي و مبادئ العدل و إلا فإنها ستكون قرارات غير مشروعة.

الفرع الثاني

شروط مشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي

لكي تكون قرارات مجلس الأمن بالجزاءات الدولية الصادرة في إطار الفصل السابع من الميثاق والمتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين متسقة و متوافقة مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة و مع قواعد القانون الدولي و مبادئ العدل، فإنه على مجلس الأمن أن يراعي عند اتخاذها مجموعة معينة من الشروط و القيود التي تعتبر بمثابة ضوابط تقاس عليها مدى مشروعية قراراته من عدم مشروعيتها.

و لهذا فإن مجلس الأمن دائما يحرص على أن تكون قراراته متفقة مع أهدافه و اختصاصاته و متوافقة مع الإجراءات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة من أجل ممارسة هذه الاختصاصات، فتتنوع وتتعدد هذه الشروط و يمكن تقسيمها إلى شروط عامة (الفقرة الأولى) و شروط موضوعية (الفقرة الثانية) و شروط إجرائية (الفقرة الثالثة).

[1] من المعروف أن ثمة اتفاق يكاد ينعقد بين مختلف النظم القانونية الداخلية، بمقتضاه لا يجوز لطرف واحد أن يكون خصما وحكما في نفس الوقت، الأمر الذي من شأنه الارتقاء بهذه القاعدة إلى مصاف المبادئ العامة للقانون التي تعتبر من المصادر الرئيسية للقانون الدولي العام، فكان على مجلس الأمن في النزاع الليبي الغربي عدم الانسياق وراء الضغوط الأمريكية و إصدار ثلاث قرارات من شأن تنفيذها السماح للولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا بالحكم في القضية بالرغم من أنهما خصمان في نفس القضية مما يتعارض مع المبدأ القانوني السابق.

مفتاح عمر درباش، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات و حفظ السلم و الأمن الدوليين،المرجع السابق، ص 102

الفقرة الأولى

الشروط العامة لمشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي

يقصد بالشروط العامة لمشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي الشروط التي يمليها وجوب اضطلاع مجلس الأمن بمهامه في حفظ السلم و الأمن الدوليين حسب روح ميثاق الأمم المتحدة و روح أهدافه، فهي تجد سندها بشكل عام في روح الميثاق و بشكل خاص في نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق وتحديدا في استلزامها بأن يتم عمل مجلس الأمن وفقا لمبادئ العدل و القانون الدولي، و لذلك فإن من هذه الشروط ما يتعلق بعمل مجلس الأمن و منها ما يتعلق بطبيعة القاعدة القانونية الدولية و علاقتها بالجزاء على الدولة المستهدفة بها.

أولا: الشروط المتعلقة بعمل مجلس الأمن

ففيما يخص الشروط المتعلقة بعمل مجلس الأمن فهي تتمثل فيما يلي:

1- يجب عل مجلس الأمن مراعاة أن تكون قراراته موضوعية و أن تحقق الغاية التي فرضت الجزاءات من أجلها، و أن لا تكون في متطلباتها تعجيزية أو متعنتة لأن الغاية من الجزاء هو الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، و هذا لا يتحقق إلا إذا كانت الجزاءات منصبة على تحقيق هذه الغاية دون أي

اعتبار ثانوي آخر[1]، إلا أن مجلس الأمن لم يراعي هذا الشرط في العديد من القرارات التي قام بإصدارها.[2]

---

[1] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع السابق، ص 297.

[2] خير مثال على عدم مراعاة مجلس الأمن لهذا الشرط هو القرار رقم 678 الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 1990 و الذي يأذن فيه للدول المتعاونة مع "الكويت" باستخدام الوسائل اللازمة لإخراج القوات العراقية من الكويت إذا لم تنسحب في فترة نهايتها 15 جانفي 1991 أو قبل ذلك و ينفذ كل القرارات السابقة لهذا القرار، مع أن تقارير الخبراء العسكريين قد أشارت إلى أن الفترة اللازمة للانسحاب العسكري المنظم لا تقل عن ثلاثة أشهر، ليتم الانسحاب دون تلف أو أضرار أو حدوث مخاطر.
عاطف علي علي الصالحي، مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص 223.

2- يجب أن لا يتعسف مجلس الأمن في استخدام سلطته التقديرية التي تخولها له نصوص الفصل السابع من الميثاق في قراراته المتعلقة بالجزاءات، سواء جاء هذا التعسف في تكييف الموقف بخلاف واقع حاله، أو أن يكون هذا التعسف في فرض جزاءات إما لا تتناسب مع الموقف أو النزاع أو زادت عن الحد اللازم، أو أن يكون هذا التعسف بأن تتم إساءة استخدام السلطة التقديرية في تدخل مجلس الأمن في مسألة لا تمت للسلم و الأمن الدوليين بصلة، أو التدخل فيما لا يعتبر من اختصاصه بحسب واقع الحال، أو أن يكون إساءة استعمال السلطة التقديرية في صورتها السلبية المتمثلة في عدم تصديه للمسألة و التي تدل بكل وقائعها و أحداثها و معطياتها على أنها متصلة بمسائل السلم و الأمن الدوليين و أنها في نفس الوقت تعتبر تهديدا أو إخلالا بهما أو أنها حالة حدوث عدوان.[1]

3 - يجب أن لا تنطوي قرارات مجلس الأمن بالجزاءات الدولية التعدي على اختصاصات هيئة دولية أخرى أو أي جهاز من أجهزة هيئة الأمم المتحدة، ليس لمجرد عدم صلاحيته لمعالجة المسائل التي يختص بها الجهاز الدولي الآخر فحسب، بل و لتعارض مثل هذا التصرف أحادي الجانب من قبل مجلس الأمن مع مبدأ توزيع الاختصاص بين أجهزة الأمم المتحدة.[2]

---

[1] **لونيسي علي**، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي و واقع الممارسات الدولية الانفرادية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012، ص 308، 309.

[2] من الأمثلة التي قام فيها مجلس الأمن باغتصاب اختصاصات محكمة العدل الدولية و خلطه المتعمد بين اختصاصه السياسي و اختصاص محكمة العدل الدولية القضائي هو القرار رقم (731) الصادر بتاريخ 12 جانفي 1992 و المتعلق بقضية "لوكربي".

عاطف علي علي الصالحي، المرجع السابق، ص 232.

و أيضا: **مسيكة محمد الصغير**، قرارات مجلس الأمن الدولي بين نصوص الميثاق و التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2010/2009، ص 61.

4- يجب على مجلس الأمن أن يراعي عند صياغته لقراراته مبدأ حسن النية[1] أي تغليب روح النصوص على حرفيتها و أن يعمد إلى منع محاولة الالتفاف على مقاصدها أو تطويع مضامينها، و هذا ما أشار إليه المقرر الخاص لموضوع المعاهدات الدولية "السير هنري والدك Ser Henri Waldack" أمام لجنة القانون الدولي حينما قال بأنه: « لم تدخل فكرة حسن النية لمجرد زخرفة النص، و إنما لكي يبين أن هناك مبدأ مرتبطا بجميع النظم القانونية، و لا يتصور وجود نظام قانوني مؤسس على العكس، أي مؤسس على سوء النية ».[2]

و ما يؤكد ذلك هو أن النص على مبدأ حسن النية لم يرد فقط في المادة 2/2 من ميثاق الأمم المتحدة، بل و كررته و أكدته أيضا المادة 26 و المادة 31 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.[3]

ثانيا: الشروط المتعلقة بطبيعة القاعدة القانونية الدولية و علاقتها بالجزاء على الدولة المستهدفة

و أما فيما يخص الشروط المتعلقة بطبيعة القاعدة القانونية الدولية و علاقتها بالجزاء على الدولة المستهدفة، فإنها شروط يجب على مجلس الأمن مراعاتها في قراراته لأنها تتعلق بعلاقته بالدولة أو الدول موضوع الجزاءات و من أهمها ما يلي:

---

[1] حسن النية يعني عدم إساءة استعمال الحقوق التي يمنحها ميثاق الأمم المتحدة للانحراف عن مقاصده، و عدم الالتفات والتحايل على أحكام الميثاق لتنفيذها من حيث المظهر و خرقها من حيث الجوهر، غير أنه و لكون هذا المبدأ يتعلق بالسريرة الداخلية هو لأكثر مبادئ الأمم المتحدة انتهاكا –للأسف–.

إن مبدأ حسن النية يعد من أهم المبادئ التي يقتضيها أي نظام قانوني داخليا كان أم دوليا، و ذلك لأن أي نظام قانوني إن لم يقترن تطبيقه و تنفيذه بالنية الحسنة فإنه سيظل عرضة للانتهاك و التسلل من مكامن الضعف فيه، حتى و لو اتصفت قواعده بالدقة و مهما اتسم جزاؤه بالحزم.

لمى عبد الباقي العزاوي، الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية و ازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014، ص 94، 95.

[2] **لونيسي علي**، المرجع السابق، 4.

[3] **مسيكة محمد الصغير** ، المرجع السابق، ص 62.

1- يجب أن لا يكون الهدف من قرارات مجلس الأمن بالجزاءات الدولية هو العقاب و الانتقام من الدولة التي يواجهها بجزاءاته، لأن الانتقام سمة من سمات علاقة الدول الواحدة منها تجاه الأخرى و ليس من سمات علاقة مجلس الأمن بالدول، لأنه جهاز دولي معني بالسهر على تحقيق غايات محددة لصالح المجتمع الدولي ككل.

2- يجب أن تكون قرارات مجلس الأمن الخاصة بالجزاءات محددة السند و الغاية، و أن تكون بلغة تدل على الهدف دون أي لبس و بالخصوص إذا تضمنت إجراءات لاحقة تتطلب تدخل مجلس الأمن، و ذلك لأن تجاهل السند القانوني الذي اعتمد عليه مجلس الأمن في اتخاذ قراره بالجزاء الدولي يؤدي إلى النزاع في شرعية ذلك القرار و ما يترتب عليه من إجراءات.[1]

3- أن تراعي قرارات مجلس الأمن بالجزاءات الدولية في مضامينها و وسائلها و آثارها التناسب بينها و بين سببها، بحيث لا تأتي نتائجها بما يزيد عن حاجة تحقيق الغاية المرجوة و المتمثلة في إزالة الآثار التي كانت هي السبب وراء تصدي مجلس الأمن للمسألة بالجزاءات التي أقرها، لكن يجب أن يكون هذا التصدي مشروطا بتناسب الجزاء مع الضرر أو السبب الموجب له.[2]

4- يجب أن تتوافق قرارات مجلس الأمن السياسية بالجزاءات الدولية مع متطلبات القانون، و إن كان المجلس غير مطالب بإيجاد إجابات غير قانونية، فحتى لو كانت النزاعات التي تثار أمام مجلس الأمن تعبر عن مسائل سياسية إلا أنها تكون مرتبطة بمسائل قانونية، و هذه الأخيرة هي ما يجب على مجلس الأمن مراعاتها في قراراته السياسية، لأن خلاف ذلك سوف يؤدي إلى نتائج تتعارض مع متطلبات روح القانون أو صريح أحكامه، فمجلس الأمن ملزم باحترام نصوص ميثاق الأمم المتحدة و ملزم أيضا باحترام قواعد القانون الدولي و مبادئ العدالة.[3]

---

[1] **لونيسي علي**، المرجع السابق، 310.

[2] **مسيكة محمد الصغير**، المرجع السابق، ص 66.

[3] **علي ناجي صالح الأعوج**، المرجع السابق، ص 309.

5- يجب أن لا تكون قرارات مجلس الأمن بالجزاءات الدولية مبررا للتدخل[1] في الشؤون الداخلية للدول بما يتجاوز القدر اللازم لحفظ السلم و الأمن الدوليين، سواء كان هذا التدخل من قبل مجلس الأمن نفسه، أو من خلال إتاحة المجال لدول أخرى للتدخل في شؤون الدول التي يتخذ المجلس تجاهها إجراءات عقابية، وذلك لأن تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدأ من مبادئ القانون الدولي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة و أجازه استثناء لأغراض حفظ السلم و الأمن الدوليين.[2]

6- يجب أن تكون قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات حاسمة في متطلباتها ووسائلها، بحيث تبقى المسألة معلقة إلى أجل غير مسمى، و تبقى الجزاءات ضغطا على الدولة و شعبها لأن الإطالة أيا كان سببها تكون مدعاة للاجتهاد على حساب الشرعية من ناحية، و من ناحية أخرى فإنها تكون سببا لعدم استقرار الأوضاع.[3]

الفقرة الثانية

الشروط الموضوعية لمشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي

إن الشروط الموضوعية لمشروعية قرارات مجلس الأمن هي مجموعة من الشروط التي يتعين على مجلس الأمن مراعاتها ووضعها في حسبانه عند إصداره لقراراته بالجزاءات الدولية، و ذلك لأن سلطات مجلس الأمن

[1] يعرف التدخل من الناحية القانونية بأنه: « الفعل الذي تقوم به دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من خلال انتهاك سيادتها».

و يعرف من الناحية السياسية بأنه: « تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، و ذلك بغرض إلزام الدولة المتدخل في أمرها على إتباع ما تمليه عليها الدولة المتدخلة في شأن من شؤونها الخاصة». **حناش أميرة**، المبررات الجديدة للتدخل الدولي و آثارها على السيادة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 48، المجلد ب، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 218.

[2] **لونيسي علي**، المرجع السابق، 311.

[3] **مسيكة محمد الصغير**، المرجع السابق، ص 63.

ليست مطلقة، حيث ترد عليها بعض القيود تحصرها في إطار حفظ السلم و الأمن الدوليين[1]، و تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

أولا: ضرورة تقيد مجلس الأمن بالأهداف التي أنشئ من أجلها: لأن أي جهاز من الأجهزة الدولية يكون الغرض من القرارات التي يصدرها هو تحقيق الأهداف التي من أجلها تم إنشاء هذا الجهاز، و على ذلك فإن أي انفصام في العلاقة بين ما يصدر من قرارات و بين تلك الأهداف يستوجب القضاء بعدم مشروعيتها.[2]

و بطبيعة الحال فإن هدف مجلس الأمن الرئيسي هو حفظ السلم و الأمن الدوليين و هو أول هدف ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة الأولى منه لتأتي بقية الأهداف الأخرى تباعا، و التي لا يمكن تحقيقها إلا بإتباع مجموعة من المبادئ المنصوص عليها في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، و عليه فإنه على مجلس الأمن أن يعمل في أداء واجباته وفقا لمقاصد الأمم المتحدة و مبادئها.[3]

وهذا ما أكده الفقيه "عبد الحميد بدوي" في البيان الذي قدمه إلى مجلس النواب المصري حول ميثاق الأمم المتحدة بقوله:« إن السلطة الخاصة التي يتمتع بها مجلس الأمن مقيدة أولا بمقاصد الهيئة ومبادئها..» .[4]

و يمكن استنباط شرط ضرورة تقيد مجلس الأمن بالأهداف التي أنشئ من أجلها من قضاء محكمة العدل الدولية و بالتحديد من خلال رأيها الاستشاري الذي أصدرته في قضية "نفقات الأمم المتحدة عام 1962"، حيث قررت أنه: « إذا تم إجراء الاتفاق لتحقيق هدف لا يندرج في إطار أهداف الأمم المتحدة فلن يكون في الإمكان اعتبار مثل هذا الاتفاق اتفاقا للمنظمة »، ثم أكدت هذا المعنى في موضوع آخر من

---

[1] **مسيكة محمد الصغير**، المرجع نفسه، ص 66.

[2] **عاطف علي علي الصالحي**، المرجع السابق، ص 221.

و أيضا: **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 148.

[3] راجع: المادة 2/24 من ميثاق الأمم المتحدة.

[4] **يازيد بلابل**، المرجع السابق، ص 59.

الفتوى بقولها: « إنه إذا اتخذت المنظمة إجراءات يمكن القول بمناسبتها لتحقيق الأهداف المعلنة للأمم المتحدة، فإنه يفترض عندئذ أن هذه الإجراءات لا تتجاوز سلطات المنظمة ».

و هكذا فإن محكمة العدل الدولية تقيم علاقة وثيقة بين القرارات التي تتخذها المنظمة الدولية و بين الأهداف التي تسعى لتحقيقها، بحيث تعد هذه القرارات مشروعة طالما كان الغرض منها تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت هذه المنظمة.[1]

فيتضح أن مجلس الأمن ليس من حقه إصدار ما يشاء من قرارات، و إنما تتقيد سلطته في هذا المجال بالأهداف التي يلقي بها على عاتقه ميثاق الأمم المتحدة، فأعضاء هيئة الأمم المتحدة قد عهدوا بموجب المادة 1/24 من الميثاق إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم و الأمن الدوليين، و وافقوا على أن يعمل كنائب عنهم في النهوض بهذه التبعات، و منحوه في أحوال محددة سلطة اتخاذ ما يراه ملائما أو مناسبا من إجراءات لصون السلم و الأمن الدوليين و إعادتهما إلى نصابهما، و عليه يجب على مجلس الأمن أن يتوخى تحقيق هذا الهدف فيما يصدره من قرارات حتى يمكن نعتها بالمشروعة، أما إذا استهدف مجلس الأمن من وراء إصدار قراراته تحقيق أهداف أخرى غير المحافظة على السلم و الأمن الدوليين، فإن ذلك يمكن أن يشكل ما يطلق عليه عيب الانحراف بالسلطة و هو ما يترتب عنه نعت القرارات الصادرة عنه بعدم المشروعية.[2]

ثانيا: ضرورة تقيد مجلس الأمن بالاختصاصات الخاصة به: فإذا كانت محكمة العدل الدولية قد أولت اهتماما كبيرا لضرورة تقيد الأجهزة الدولية عند إصدارها لقراراتها بالأهداف التي أنشئت من أجلها، فإنها قد حرصت كذلك على ضرورة احترام هذه الأجهزة لاختصاصاتها الخاصة و هي بصدد إصدار ما تشاء من

---

[1] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، ط1، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2013، ص 341.

[2] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 115.

و أيضا: **مفتاح عمر درباش**، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات و حفظ السلم و الأمن الدوليين، المرجع السابق، ص 104، 105.

قرارات لما في ذلك من تأثير على مشروعية هذه القرارات، إذ يستفاد من قضاء محكمة العدل الدولية في هذا المجال أن قرارات أجهزة المنظمات الدولية تعد غير مشروعة إذا ما صدرت بالمخالفة للاختصاصات الممنوحة لها صراحة أو ضمنا من قبل المواثيق المنشئة لها.[1]

غير أن محكمة العدل الدولية لم يتسنى لها الفصل في قضية تتعلق بمدى تقيد مجلس الأمن بسلطاته في قرارات العقوبات التي يصدرها، لكنها أصدرت العديد من الآراء الاستشارية المتعلقة بمدى تقيد الجمعية العامة باختصاصاتها، و لكن يستخلص من هذا أن قيد الاختصاص يعتبر قيدا عاما و ما يسري على أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة يسري على مجلس الأمن.[2]

و هو ما يستشف من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 3 مارس 1950 بشأن مدى اختصاص الجمعية العامة بقبول دولة عضو في الأمم المتحدة[3]، و ذلك عندما طلب من محكمة العدل الدولية الإجابة عما إذا كان بإمكان الجمعية العامة أن تقرر من جانبها وحدها الفصل في مسألة الانضمام، و اعتبار رفض مجلس الأمن التوصية بقبول انضمام بعض الدول إلى المنظمة بمثابة توصية سلبية تدخل في نطاق معنى نص المادة 2/4 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تقرر وجوب صدور قرار الانضمام من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن، و هو ما يعبر عن ما يسمى بالاختصاصات المشتركة للجمعية العامة و مجلس الأمن طبقا لميثاق الأمم المتحدة، و مظهر الاشتراك في هذه الحالة هو صدور توصية أولا من جانب مجلس الأمن يعقبها صدور قرار من جانب الجمعية العامة.[4]

و هو ما اعتمدت عليه محكمة العدل الدولية عندما أجابت على هذا التساؤل حيث قررت أنه ليس في إمكان الجمعية العامة ممارسة اختصاص لم يعترف لها به صراحة ميثاق الأمم المتحدة، و أن القول بمنح الجمعية العامة سلطة قبول انضمام دولة إلى عضوية المنظمة في غيبة توصية مسبقة من جانب مجلس

[1] **عاطف علي علي الصالحي**، المرجع السابق، ص 228.

[2] **مسيكة محمد الصغير**، المرجع السابق، ص 69.

[3] **عاطف علي علي الصالحي**، المرجع السابق، ص 228.

[4] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 382، 401.

الأمن معناه ليس فقط حرمان مجلس الأمن من سلطة مهمة خولها له الميثاق و إنما أيضا تقليص دوره في مباشرة إحدى وظائفه الأساسية.

و عليه يمكن القول بأن صدور قرار من الجمعية العامة بقبول عضو جديد دون صدور توصية من مجلس الأمن يعد قرارا باطلا لتجاوزه حدود السلطات التي يمنحها ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة في هذا المجال.[1]

و على الرغم من تأكيد محكمة العدل الدولية على ضرورة التزام أجهزة المنظمات الدولية حدود السلطات الممنوحة لها صراحة – سواء من قبل الوثائق المنشئة لهذه المنظمات أو بواسطة قواعد قانونية أخرى لا تندرج في إطار هذه الوثائق – و ذلك في آرائها الاستشارية اللاحقة[2]، فغنه يبقى من الضروري التأكيد على وجوب الأخذ بنظرية الاختصاصات الضمنية التي تسمح لأجهزة المنظمات الدولية بممارسة سلطات غير منصوص عليها في الوثائق المنشئة لهذه المنظمات كلما كانت هذه السلطات ضرورية لممارسة تلك الأجهزة لمهامها المختلفة[3]، و هكذا فإنه يصبح في الإمكان القول بمشروعية القرارات التي قامت هذه الأجهزة بإصدارها دون أن تستند في ذلك على نصوص صريحة، لكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال إطلاق اختصاصات مجلس الأمن دون قيود، فالمجلس يظل مقيدا بنطاق المهام الموكلة إليه، أي

[1] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع نفسه، ص 403، 404.

و أيضا: **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام– ، المرجع السابق، ص 343.

[2] أكدت محكمة العدل الدولية في موضوع نفقات الأمم المتحدة أن قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في الشرق الأوسط لا تعد من قبيل الأعمال القمعية التي يخص ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن وحده بسلطة تقريرها، و قد جاء في رأيها الاستشاري الذي أصدرته في هذا الشأن (أنه لو كان لهذه القوات هذا الوصف "أي عمل قمعي" لتعين اعتبار قرارات الجمعية العامة الصادرة بشأن تشكيل هذه القوات قرارات غير مشروعة).

عاطف علي علي الصالحي، المرجع السابق، ص 229.

[3] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 154.

بالاختصاص المخول له بموجب ميثاق الأمم المتحدة و أن أي خروج لقراراته عن هذا النطاق أو الاختصاص يؤدي إلى عدم مشروعيتها.[1]

الفقرة الثالثة

الشروط الإجرائية (الشكلية) لمشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي

بالإضافة إلى وجوب توفر الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيق مشروعية قرارات مجلس الأمن، فإن هناك شروطا إجرائية أو شكلية يجب على مجلس الأمن مراعاتها عند إصداره لقراراته، و قد تم النص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لتشكل أساسا متينا للتحقق من مدى مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، بحيث يتعين القضاء بعدم مشروعية تلك القرارات إذا ما جاءت مخالفة لتلك الإجراءات، في حين تتحقق مشروعيتها إذا ما جاءت إعمالا لتلك القواعد و الإجراءات.[2]

و قد أتيحت الفرصة لمحكمة العدل الدولية لإبراز أهمية التقيد بالقواعد الإجرائية (الشكلية) المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، و ذلك من خلال رأيها الاستشاري الخاص بمسألة "جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) الصادر عام 1971، حيث دفعت حكومة جنوب إفريقيا بعدم مشروعية قرار مجلس الأمن رقم (284) الصادر سنة 1970 و ذلك لمخالفته العديد من القواعد الإجرائية المنصوص عليها في الميثاق والمتمثلة في:

الدفع الأول: ضرورة صدور قرار مجلس الأمن بموافقة تسعة أعضاء من بينهم كل الأعضاء الدائمين، و هو ما تم النص عليه في المادة 3/27 من الميثاق، و قد صدر القرار على الرغم من تغيب دولتين دائمتي العضوية.

[1] **لمى عبد الباقي العزاوي**، الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية و ازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، المرجع السابق، ص 109.

[2] **عاطف علي علي الصالحي**، المرجع السابق، ص 238.

الدفع الثاني: ضرورة امتناع عضو مجلس الأمن عن التصويت إذا كان طرفا في النزاع المعروض متى كان القرار يجري اتخاذه إعمالا لنصوص الفصل السادس من الميثاق و هو ما تم النص عليه في المادة 3/27 من الميثاق.

الدفع الثالث: ضرورة دعوة كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة و الذي لا يتمتع بصفة العضوية في مجلس الأمن، أو لأية دولة ليست عضوا في الأمم المتحدة متى كان أي منهما طرفا في النزاع المعروض على المجلس، للاشتراك في المناقشة المتعلقة به دون أن يكون له الحق في التصويت و هو ما تم النص عليه في المادة 32 من الميثاق.[1]

و على الرغم من كل ما قدم من دفوع إلا أن محكمة العدل الدولية قد رفضتها مستندة في ذلك على:

– أن الممارسة العملية لمجلس الأمن قد استقرت على إمكانية صدور قراراته حتى و لو تغيب الأعضاء الدائمين به، هذا بالنسبة للدفع الأول.[2]

– أن "قضية ناميبيا" قد أدرجت في جدول أعمال مجلس الأمن بوصفها موقفا دوليا، و لم تقترح أية دولة بما فيها "جنوب إفريقيا" دراسة القضية بوصفها نزاعا، و هذا بالنسبة للدفع الثاني.[3]

– أنه لا يوجد نزاع بين "جنوب إفريقيا" و بعض الدول الإفريقية من ناحية أخرى، و هذا بالنسبة للدفع الثالث.

و عليه فقد أبقت محكمة العدل الدولية على مشروعية قرار مجلس الأمن رقم (284) الصادر سنة 1970 لعدم التسليم بالدفوع الشكلية المقدمة، و هو ما يعني أنه لو سلمت المحكمة بالدفوع الشكلية المقدمة لكان من المتعين عليها القضاء بعدم مشروعية قرار مجلس الأمن.

---

[1] **رمزي نسيم حسونة**، مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي و آلية الرقابة عليها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد الأول، المجلد 27، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2011، ص 551، 552.

[2] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 157.

[3] **رمزي نسيم حسونة**، المرجع السابق، ص 552.

و بالتالي فإنه يمكننا القول بأن قرارات مجلس الأمن الصادرة في إطار القواعد الإجرائية أو الشكلية اللازمة هي قرارات موصومة بالمشروعية، في حين القرارات الصادرة خارج إطار القواعد الإجرائية و الشكلية اللازمة فإنه من الواجب القضاء بعدم مشروعيتها.[1]

و إذا كانت الشروط السابقة ضرورية لوصف قرارات مجلس الأمن بالمشروعية فإن ذلك لا يعتبر كافيا لاستمرار هذا الوصف، إذ يتعين بالإضافة إلى ذلك خضوع تنفيذ هذه القرارات لإشراف و رقابة الأمم المتحدة[2]، و هو الإطار الذي رسمه ميثاق الأمم المتحدة لإمكانية تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، و هي آلية قانونية من أجل ضمان عدم انحراف المجلس عن أهدافه من جهة، و من جهة أخرى ضمان عدم انحراف الدول الأعضاء المشاركة في العمليات العسكرية بهذه القرارات عن الأهداف التي صدرت من أجلها و بتلك العمليات عن الأهداف المحددة لها.[3]

المطلب الثاني

رقابة محكمة العدل الدولية على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي

لقد جاء ميثاق الأمم المتحدة خاليا من أي نص يمنح لمحكمة العدل الدولية ممارسة سلطة الرقابة القضائية على مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، سواء عل القرارات الصادرة بموجب الفصل السابع من الميثاق أو بموجب القرارات الصادرة بموجب أحكام الميثاق الأخرى، إلا أن ذلك لم يمنع المحكمة من ممارسة نوع من الرقابة القضائية و ذلك عن طريق ممارسة اختصاصها القضائي أو عن طريق ممارسة اختصاصها الاستشاري.

---

[1] **عاطف علي علي الصالحي**، المرجع السابق، ص 239، 240.

[2] **مفتاح عمر درباش**، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات و حفظ السلم و الأمن الدوليين، المرجع السابق، ص 103، 104.

[3] **باسم كريم سويدان الجنابي**، المرجع السابق، ص 22.

و أيضا: **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 159.

فجاءت العديد من الآراء الفقهية المؤيدة للرقابة التي تمارسها المحكمة على تلك القرارات، كما جاءت العديد من الآراء الفقهية المعارضة لذلك، و على الرغم من وجود هذه الاتجاهات و الآراء المتباينة فإن موقف المحكمة جاء صريحا بخصوص ذلك، و هو ما يبدوا جليا في العديد من القضايا الدولية التي عالجتها.

و تبعا لذلك فإننا سنتناول نوع الرقابة القضائية الممارسة على قرارات مجلس الأمن الدولي (الفرع الأول) ثم نتطرق إلى الاتجاهات الفقهية المؤيدة و المعارضة للرقابة القضائية على قرارات مجلس الأمن الدولي (الفرع الثاني) ثم نتعرض إلى موقف محكمة العدل الدولية من الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي (الفرع الثالث).

الفرع الأول

نوع الرقابة القضائية الممارسة على قرارات مجلس الأمن الدولي

تقوم محكمة العدل الدولية بممارسة نوعين من الرقابة القضائية على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، و ذلك في إطار اختصاصاتها التي يخولها إياها ميثاق الأمم المتحدة و كذلك نظامها الأساسي، فتمارس في إطار اختصاصها الاستشاري رقابة قضائية سابقة على قرارات مجلس الأمن الدولي (الفقرة الأولى) و تمارس في إطار اختصاصها القضائي (المنازعاتي) رقابة قضائية لاحقة على قرارات مجلس الأمن الدولي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى

الرقابة القضائية السابقة على قرارات مجلس الأمن الدولي

إن لمحكمة العدل الدولية صلاحية إبداء الرأي الاستشاري في أية مسألة قانونية إذا ما طلب منها ذلك، و قد تقرر حق طلب الرأي الاستشاري من المحكمة للجمعية العامة و مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حيث لهما أن يطلبا من محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا في المسألة القانونية التي يريدانها.

كما جاء كذلك في ميثاق الأمم المتحدة أنه يمكن لفروع الأمم المتحدة أو للوكالات المتخصصة طلب الرأي الاستشاري من المحكمة بالنسبة لأية مسألة تدخل في مجال اختصاصها شريطة أن تصرح لها الجمعية

العامة بذلك، و قد صرحت الجمعية العامة بالفعل لمعظم فروع الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة بطلب الرأي الاستشاري من المحكمة.[1]

فقد تفطنت الجمعية العامة باكرا إلى أهمية اللجوء بشكل مستمر إلى محكمة العدل الدولية من طرف أجهزة الأمم المتحدة من أجل طلب آرائها الاستشارية في مختلف المسائل القانونية و لاسيما المسائل المتعلقة بتفسير ميثاق الأمم المتحدة.[2]

و بهذا فإن الجمعية العامة لم تستبعد إمكانية تطبيق إجراء طلب الرأي الاستشاري أيضا على مدى مشروعية قرارات أجهزة الأمم المتحدة و منها قرارات مجلس الأمن الدولي، و عليه فإن الرقابة السابقة أو الوقائية لمشروعية إحدى القرارات من خلال طلب الرأي الاستشاري تعتبر ممكنة في الحالة الراهنة للقانون

[1] **حسن نافعة، محمد شوقي عبد العال**، التنظيم الدولي، د.ط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص 134.

[2] أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم (171) الصادر عام 1947 أجهزة الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة بطلب آراء المحكمة الاستشارية بشأن المسائل القانونية المهمة و الصعبة التي تنشأ في إطار نشاطاتها لمحكمة العدل الدولية في إطار اختصاصها الاستشاري، و منها مسائل القانون المتعلقة بتفسير ميثاق الأمم المتحدة أو مواثيق الهيئات المتخصصة.

كما أوصت الجمعية العامة كذلك بموجب قرارها رقم (519) المؤرخ في 14 نوفمبر 1974 أجهزة الأمم المتحدة بعرض المسائل القانونية التي تثار ضمن إطار نشاطها على محكمة العدل الدولية و خاصة المسائل المتعلقة بتفسير ميثاق الأمم المتحدة.

فطحيزة التجاني بشير، المرجع السابق، ص 156.

و أيضا: **لمى عبد الباقي العزاوي**، الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية و ازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، المرجع السابق، ص 211، 212.

الدولي،[1] و خاصة عندما تصدر عن الدول الأقلية داخل الجهاز المكلف باتخاذ القرار أي مجلس الأمن تحفظات قانونية تتعلق بمشروعية هذا القرار، شريطة أن تمثل هذه الدول عددا معينا من الأعضاء.[2]

و يقصد بالرقابة السابقة " تلك السلطات المخولة لمحكمة العدل الدولية التي بمقتضاها تستطيع أن تبدي رأيها الاستشاري حول مسألة قانونية تعرض عليها قبل صدور العمل القانوني المتصل بها، و أن يكون اللجوء إليها بهدف تحقيق الرقابة الوقائية الشرعية مع ضرورة تحسين أشكال العملية للجوء إلى رأي محكمة العدل الدولية بالقدر الذي يسمح باتخاذ القرار بسرعة حول المسائل التي تعرض عليها".[3]

و تبدو سلطة محكمة العدل الدولية في الرقابة على مشروعية قرارات مجلس الأمن من خلال اختصاصها الاستشاري أكثر وضوحا من الدور الذي يمكن أن تمارسه من خلال وظيفتها القضائية، إذ يمكن للمحكمة في إطار وظيفتها الاستشارية أن تقدم آراء استشارية بالنسبة لما يخص تفسير ميثاق الأمم المتحدة وكذلك بالنسبة لكل المسائل المرتبطة بتقدير مشروعية أعمال الأجهزة السياسية للأمم المتحدة، و ذلك في حالة ما إذا كان الطلب مرفوعا إليها من طرف الجمعية العامة أو مجلس الأمن الدولي،[4] اللذان يمثلان الجانب السياسي لهيئة الأمم المتحدة.

و يكون قيام محكمة العدل الدولية بالرقابة على مشروعية قرارات المنظمات الدولية أو الأجهزة التابعة لها في حالتين هما:

الحالة الأولى: حالة وجود نص صريح يخول لمحكمة العدل الدولية القيام بهذه الرقابة أو يطلب منها ذلك، و غالبا ما يرد هذا النص في الوثيقة المنشئة للمنظمة الدولية.

---

[1] **باترسيو نولاسكو، أنمي شاوس، آلان ديمس،** تعريب: **فؤاد شاهين،** النظام العالمي الجديد (2)الأمم المتحدة: الشرعية الجائرة، ط1، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، بنغازي، 1995، ص 48.

[2] **لمى عبد الباقي العزاوي،** الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية و ازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، المرجع السابق، ص 212.

[3] **مسيكة محمد الصغير**، المرجع السابق، ص 166.

[4] **حساني خالد،** سلطات مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع بين أحكام الميثاق و الممارسات الدولية المعاصرة، المرجع السابق، ص 321، 322.

الحالة الثانية: و هي حالة عدم وجود نص صريح يخول لمحكمة العدل الدولية الاختصاص بمراجعة قرارات المنظمة الدولية أو أحد أجهزتها، و هي حالة محكمة العدل الدولية بالنسبة لمجلس الأمن الدولي و في هذه الحالة بالذات نكون أمام افتراضين هما:

الافتراض الأول: حينما تكون المسألة محل الطلب الاستشاري تتطلب بالضرورة مراجعة بعض القرارات ذات العلاقة بموضوع الرأي الاستشاري، فإنه لا مفر من تعرض محكمة العدل الدولية لبحث مشروعية هذه القرارات بما فيها قرارات مجلس الأمن، و ذلك بسبب أن هذه الآراء الاستشارية لا يكون لها قيمة حقيقية ما لم تؤسس على أسس صحيحة، كما أن المحكمة لا يمكن أن تستند في آرائها الاستشارية إلى قرارات غير مشروعة.

الافتراض الثاني: مفاده أنه عندما لا يتطلب موضوع الرأي الاستشاري التعرض لمراجعة صحة أو مشروعية القرارات التي بني عليها، فغنه لا يجب القيام بذلك و إلا فإن ذلك سيصبح من المغالاة.[1]

و تجدر الإشارة إلى أن طلب الرأي الاستشاري لا يكون إلزاميا على أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، و يعتبر اللجوء إلى هذا الإجراء الوقائي مرتبطا بالإرادة السياسية للأجهزة، فإن أراد الجهاز طلب الرأي الاستشاري من المحكمة كان له ذلك، و إن لم يريد فلا أحد يستطيع إجباره،[2] فحتى المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة جاءت بصفة جوازية لا تجبر أجهزة الأمم المتحدة على طلب الآراء الاستشارية من المحكمة،[3] و مثال ذلك أن الجمعية العامة قد رفضت طلب رأي محكمة العدل الدولية قبل التصويت على القرار رقم 181 الصادر في 27 نوفمبر 1947 المتعلق بتقسيم فلسطين، كما رفض مجلس الأمن عدة مرات طلب رأي محكمة العدل الدولية بشأن عدة مسائل قانونية ارتبط الكثير منها بمضمون لوائحه، و قد كان منها

[1] **حساني خالد**، المرجع نفسه، ص 322، 323.

[2] **باترسيو نولاسكو، أنمي شاوس، آلان ديمس**، تعريب: **فؤاد شاهين**، المرجع السابق، ص 49.

[3] **لمى عبد الباقي العزاوي**، الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية و ازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، المرجع السابق، ص 213.

رفض طلب رأي استشاري حول النتائج القانونية الناتجة عن تشييد جدار الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد الفيتو الأمريكي الممارس ضد مشروع القرار المتضمن طلب الرأي في نوفمبر 2003.[1]

فعلى الرغم من السلطة الممنوحة لمجلس الأمن من أجل طلب آراء استشارية من المحكمة، إلا أنه لم يتقدم إليها لطلب آرائها الاستشارية سوى مرة واحدة و كان ذلك بمناسبة قضية "جنوب غرب إفريقيا –ناميبيا– سنة 1971، و فيما عدا ذلك لم يتقدم المجلس بطلب أية آراء استشارية أخرى، و ذلك حتى مع وجود العديد من المسائل القانونية و التي كانت أغلب الاقتراحات تدعو إلى ضرورة قيام مجلس الأمن بطلب آراء استشارية من المحكمة بشأنها.[2]

و لم يحجم مجلس الأمن عن طلب الآراء الاستشارية لنفسه فقط، بل لم يفعل ذلك حتى نيابة عن أجهزة دولية أخرى مثلما فعل نظيره مجلس عصبة الأمم من قبل.[3]

و لعل ما يبرر امتناع مجلس الأمن عن طلب آراء المحكمة الاستشارية هو الوقت الكبير الذي قد تستغرقه المحكمة في الإدلاء بآرائها فيما يخص مشروعية قرارات مجلس الأمن، و هو ما يتنافى مع خاصية مجس الأمن الأساسية و هي السرعة و الفعالية في أداء مهامه المرتبطة بحفظ السلم و الأمن الدوليين.[4]

فحتى و لو كانت الرقابة السابقة لمحكمة العدل الدولية على قرارات مجلس الأمن تمنع الانحراف عن المشروعية الدولية، إلا أنها تنتقص من فاعلية بعض القرارات حيث أن هذه الرقابة تمنع العمل العاجل، لأن القرار لن يكون نافذا إلا بعد استيفاء الرقابة للكشف عن مدى مشروعيته، و هو ما قد يؤدي إلى عرقلة عمل هيئة تنفيذية خاصة في الحالات التي تقتضي سرعة التنفيذ، و لذلك قيل بضرورة استثناء الحالات العاجلة من

---

[1] **فطحيزة التجاني بشير**، المرجع السابق، ص 157.

[2] **حساني خالد**، سلطات مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع بين أحكام الميثاق و الممارسات الدولية المعاصرة، المرجع السابق، ص 223.

[3] **لمى عبد الباقي العزاوي**، الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية و ازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، المرجع السابق، ص 214.

[4] **حساني خالد**، سلطات مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع بين أحكام الميثاق و الممارسات الدولية المعاصرة، المرجع السابق، ص 223، 224.

الرقابة السابقة بحيث تعطي القوة التنفيذية لقرارات مجلس الأمن في هذه الحالات و لو حتى كان ذلك على الأقل بصفة مؤقتة.[1]

غير أننا نرى بأن ذلك غير منطقي لأن كل التصرفات و القرارات التي يصدرها مجلس الأمن وخاصة في إطار الفصل السابع من الميثاق تكون متعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، و إن كل ما يتعلق بحفظ السلم و الأمن الدوليين يعتبر أمرا أو حالة مستعجلة، و لذلك فإنه لا يمكن تفريق قرارات مجلس الأمن المستعجلة عن غيرها، فمادامت تتعلق بحفظ السلم و الأمن الدوليين فكلها تعتبر حالات مستعجلة.

و في الأخير فإنه يجب أن ننوه إلى أن الرقابة السابقة أو الوقائية لا تمثل رقابة للمشروعية الدولية بحد ذاتها، بقدر ما هي تقديم معين للمسائل القانونية التي يمكن أن تواجه أجهزة هيئة الأمم المتحدة خلال نشاطاتها،[2] فجميع القرارات المتخذة من قبل مجلس الأمن تعتبر قرارات مشروعة مادام لم يعترض عليها أحد الدول الكبرى دائمة العضوية، حتى و لو كان هذا القرار مخالفا للقانون الدولي و لقواعد المشروعية الدولية.[3]

الفقرة الثانية

الرقابة القضائية اللاحقة على قرارات مجلس الأمن الدولي

يمكن لمحكمة العدل الدولية أن تمارس نوعا من الرقابة على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشكل لاحق على صدورها، و ذلك عن طريق اختصاصها القضائي.

فبالرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة و كذلك النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لم يتطرقا إلى هذه المسألة، إلا أن ذلك لا يعني أن المحكمة لا تملك هذه الصلاحيات سواء في إطار اختصاصها المنازعاتي (القضائي) أو في إطار اختصاصها الاستشاري،[4] حيث أن هناك العديد من الأمثلة التطبيقية التي تشير إلى

---

[1] **مسيكة محمد الصغير**، المرجع السابق، ص 167.

[2] **باترسيو نولاسكو، أنمي شاوس، آلان ديمس**، تعريب: **فؤاد شاهين**، المرجع السابق، ص 49.

[3] **لمى عبد الباقي العزاوي**، الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية و ازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، المرجع السابق، ص 213.

[4] **لمى عبد الباقي العزاوي**، المرجع نفسه، ص 215.

الرقابة القضائية في أحكام محكمة العدل الدولية و كذلك في آرائها الاستشارية، و ذلك لأن الدول نفسها أقرت الرقابة القضائية لمحاكمها بحكم سلطان الواقع دون وجود نص قانوني لاستخدام مثل هذه السلطة كما هو الحال في قضية "ماربوري ضد ماديسون" عام 1803. [1]

و حتى شراح القانون الدولي يرون بأن الأساس القانوني لسلطة المحكمة في الرقابة القضائية يمكن أن تجده المحكمة إذا ما بذلت هي و قضاتها في ذلك، و كانوا جريئين في مناقشة الأدلة الداعمة لوجهة النظر المؤيدة لإمكانية إيجاد نوع من الرقابة القضائية التي يمكن أن تمارسها محكمة العدل الدولية على قرارات مجلس الأمن[2] باعتبار أن هناك قرارا من بين القرارات الصادرة عنه يعد غير مشروع و باطل،[3] و ذلك بالاستناد إلى أدلة مستمدة من أحكام ميثاق الأمم المتحدة و النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أو من الأعمال التحضيرية و المناقشات التي دارت في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، و كذلك من الأحكام ذات الصلة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، و خاصة في الآراء الفردية للقضاة في قضية "لوكربي" التي

[1] لقد أقرت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية السلطة لنفسها بالرقابة على دستورية القوانين في حكمها الشهير في قضية "ماربوري ضد ماديسون" Marbury V Madison" عام 1803 و ذلك على الرغم من عدم وجود نص في الدستور الأمريكي ينص صراحة على تقرير هذه السلطة للقضاء، حيث قررت فيه لأول مرة عدم دستورية قانون صادر من "الكونغرس" لتنظيم العمل القضائي، حيث منحت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية نفسها سلطة خطيرة تعد من أبرز سمات النظام الدستوري الأمريكي.

نايف أحمد ضاحي الشمري، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 265.

[2] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 137، 138.

[3] القرار الذي يفتقد إلى سند مشروعيته هو قرار باطل و القرار الباطل لا ينشئ التزاما قانونيا، فالباطل لا أثر له.

مفتاح عمر درباش، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات و حفظ السلم و الأمن الدوليين، المرجع السابق، ص 213.

شكلت تحذيرات لمجلس الأمن حول إبطال قراراته،[1] و بالتالي فإنه ليس هناك ما يمنع محكمة العدل الدولية أن تقرر سلطة الرقابة من خلال أوامرها أو أحكامها أو آرائها الاستشارية.[2]

إن فكرة الرقابة القضائية اللاحقة على قرارات مجلس الأمن الدولي تؤدي إلى احترام المشروعية الدولية بشكل أفضل، و تسمح بمراجعة قرارات مجلس الأمن و تصرفاته و مدى اتساقها مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة و أهدافه، كما أنها توفر قدرا من الاحترام الواجب لحقوق الدول و الشعوب في المساواة.[3]

فالرقابة القضائية اللاحقة تستهدف منع تنفيذ قرارات مجلس الأمن أو تصرفاته التي تتنافى مع قواعد المشروعية الدولية في المجتمع الدولي، لذلك تكون لاحقة على صدور القرار أو التصرف و معاصرة لتنفيذه.[4]

و مادام النظر في شرعية القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي من عدمه سيكون لاحقا لاتخاذه فإن هذه الرقابة تتيح لدى تقرير عدم مشروعية القرار إمكانية سحبه أو وقف آثاره، و في حال تنفيذه قد يؤدي إلى قيام مسؤولية المنظمة الدولية بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن هذا التنفيذ.

و حرصا على تفادي اللجوء التعسفي إلى محكمة العدل الدولية من أجل المماطلة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، و هو ما سيشكل عائقا أمام وضع هذه القرارات حيز التنفيذ، فإن هناك جانب من الفقه يقترح وضع مجموعة من القيود على اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لأجل النظر في شرعية قرار معين.[5]

و مهما يكن من أمر فإن رقابة محكمة العدل الدولية مسألة مطلوبة و ضرورية للحد من طغيان الاعتبارات السياسية أو الشخصية ، و لكي لا تتناقض هذه الاعتبارات مع الأهداف و الأسس القانونية التي

---

[1] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 138.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 265.

[3] **مسيكة محمد الصغير**، المرجع السابق، ص 167.

[4] **يازيد بلابل**، المرجع السابق، ص 116.

[5] من هذه القيود أن يكون هناك نسبة معينة من الاعتراضات التي تبدو على قرار مجلس الأمن الدولي.
لمى عبد الباقي العزاوي، الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية و ازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، المرجع السابق، ص 216، 217.

تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عما تمثله الرقابة في حد ذاتها من تقدم و تطور لدور محكمة العدل الدولية.[1]

الفرع الثاني

الاتجاهات الفقهية المؤيدة و المعارضة للرقابة القضائية على قرارات مجلس الأمن الدولي

بسبب غياب النصوص الصريحة في ميثاق الأمم المتحدة و كذلك في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية حول مسألة الرقابة القضائية لمحكمة العدل الدولية على قرارات مجلس الأمن الدولي، فإن الآراء الفقهية قد تضاربت و تباينت حول هذه المسألة، لينتج عن ذلك ظهور اتجاهين فقهيين متعارضين حيث جاء الاتجاه الأول مؤيدا لوجود نوع من الرقابة القضائية التي تمارس على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي (الفقرة الأولى)، و هناك اتجاه آخر و هو الاتجاه الغالب في الفقه و الذي يرفض وجود أي نوع من الرقابة القضائية على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى

الاتجاه الفقهي المؤيد للرقابة القضائية على قرارات مجلس الأمن الدولي

إن الرقابة القضائية على قرارات مجلس الأمن الدولي حسب أنصار هذا الاتجاه ضرورة حتمية، و ذلك بالاستناد للعديد من الاعتبارات، و القول بعكس ذلك و اعتبار مجلس الأمن سيدا لقراره هو قول غير سليم سواء من ناحية المنطق أو من ناحية القانون.[2]

---

[1] **رشيد مجيد محمد الربيعي**، دور محكمة العدل الدولية في تفسير وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة، د. ط، دار زهران،2001، الأردن، ص 425.

[2] **لمى عبد الباقي العزاوي**، الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية و ازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، المرجع السابق، ص 206.

فذهب أنصار هذا الاتجاه إلى ضرورة خضوع مجلس الأمن لرقابة تستند على قواعد القانون الدولي وعلى قواعد ميثاق الأمم المتحدة،[1] و ذلك حتى لا يسئ مجلس الأمن استخدام سلطاته و حتى لا تتناقض قراراته مع الأسس التي تقوم عليها هيئة الأمم المتحدة و نهج العمل الذي تلتزم به.[2]

فيلتزم مجلس الأمن باحترام قواعد القانون الدولي بما فيها القواعد الآمرة خاصة المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية و إعمال حسن النية، كما يلتزم باحترام أحكام الميثاق الأممي و خاصة الأهداف و المبادئ التي تقوم عليها المنظمة باعتبارها أهم القيود الموضوعية التي فرضها الميثاق على مجلس الأمن عند قيامه بمسؤولياته في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين.

كما يحترم الإطار العام للشرعية الدولية فلا يقوم بعمل يخرج عن هذا الإطار، بالإضافة إلى احترامه للقواعد العرفية التي استقرت في العمل الدولي و يطبقها.[3]

و هكذا فإذا كانت الدول قد أنشأت هيئة الأمم المتحدة و تعهدت باحترام و تنفيذ ما تضعه من قرارات و قواعد قانونية، فإن ذلك يقف على شرط هو خضوع تلك القرارات و القواعد لأحكام القانون الدولي العام.

و على ذلك يرى أنصار هذا الاتجاه وجوب العمل على تشجيع قيام محكمة العدل الدولية بممارسة هذه الرقابة من خلال تطور دورها فيما يخص اختصاصها الاستشاري، أي فيما يتعلق بإصدارها للفتاوى و ذلك بإنشاء دوائر خاصة بالإفتاء في المحكمة نفسها و تبسيط إجراءات إصدار الآراء الاستشارية و تقليص الوقت الذي تستغرقه المحكمة في إبداء الرأي الاستشاري.[4]

و يستند أصحاب هذا الاتجاه المؤيد للرقابة القضائية على قرارات مجلس الأمن على مجموعة من الحجج و المتمثلة فيما يلي:

---

[1] **رقيب محمد جاسم الحماوي**، المرجع السابق، ص 66.

[2] **لمى عبد الباقي العزاوي**، الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية و ازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، المرجع السابق، ص 206.

[3] **رقيب محمد جاسم الحماوي**، المرجع السابق، ص 66، 76.

[4] **مفتاح عمر درباش**، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات و حفظ السلم و الأمن الدوليين، المرجع السابق، ص 218.

– أن المادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الأولى التي تمنع الجمعية العامة من إصدار توصية بشأن مسألة معروضة على مجلس الأمن لا يوجد مقابل لها في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، و بالتالي فإنه لا يوجد ما ينهى المحكمة عن القيام بذلك.

– الرقابة القضائية من شأنها إعادة التوازن المفقود بين مجلس الأمن و الجمعية العامة، كما من شأنها ضمان عدم التدخل في الاختصاص لأن العلاقة بين مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية بالإضافة إلى الجمعية العامة هي علاقة توافق و توازن وظيفي و ليست علاقة تسلسل هرمي و تنظيمي.

– الرقابة القضائية تضمن وجود الحل لمشكلة عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن بحجة عدم شرعيتها، فإما إعادتها إلى مجلس الأمن في حال ثبوت عدم شرعيتها حتى يعيد النظر بشأنها، أو أن الإدعاء بعدم شرعيتها يكون باطلا بسبب أنه مورست عليها رقابة قضائية و لم تثبت في أي حال من الأحوال عدم شرعيتها.

– بالإمكان التوسع في تفسير المادة 92 من ميثاق الأمم المتحدة و المادة 34 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية من أجل إعطاء حق الرقابة لمحكمة العدل الدولية على قرارات مجلس الأمن، و ذلك باعتبارها الأداة القضائية الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة ، و ذلك حتى لو أن ميثاق الأمم المتحدة لم يعطيها هذا الحق صراحة، لكنه لم يمنعها من ممارسته صراحة أيضا.

– إن محكمة العدل الدولية قد أعطت لنفسها الحق في تقييم شرعية قرارات الجمعية العامة حيث مارست رقابتها على قرارات الجمعية العامة، و المتمثلة في إبداء رأيها الاستشاري حول نفقات الأمم المتحدة في أزمتي "السويس" و "الكونغو" نتيجة لتشكيلها لقوات الطوارئ الدولية استنادا إلى قرار "الإتحاد من أجل السلام" رقم (377) في 3 نوفمبر 1950، حين اعتبرت أن قرارات الجمعية العامة هي قرارات شرعية، و هو ما يمكن لمحكمة العدل الدولية ممارسته على قرارات مجلس الأمن كذلك.

– بما أن وظيفة مجلس الأمن هي وظيفة سياسية و وظيفة محكمة العدل الدولية هي وظيفة قانونية، فإن وظيفتهما مكملة لبعضها البعض في السعي لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة و ترسيخ مبادئها، و لهذا فإنه

على مجلس الأمن و المحكمة أن يعملا معا على إتاحة الفرصة لبعضهما البعض حتى يؤدي كل منهما دوره على أكمل وجه.[1]

الفقرة الثانية

الاتجاه الفقهي المعارض للرقابة القضائية على قرارات مجلس الأمن الدولي

إن أنصار هذا الاتجاه المعارض للرقابة القضائية على قرارات مجلس الأمن يرفضون أي نوع كان من الرقابة القضائية سواء كانت رقابة نزاعية أو استشارية،[2] و باعتبار أن ممارسته أية رقابة على قرارات مجلس الأمن ستحد من سلطاته لأنها ستشكل عقبة في طريقه و هو ما يؤدي إلى عرقلة عمله الذي يستلزم السرعة و الفعالية، فضلا عن الطبيعة السياسية لعمل مجلس الأمن التي تخلق نفورا في التعامل مع الرقابة القانونية الممارسة على قراراته وفق تقدير جهاز قضائي.

و قد ذهب في هذا الاتجاه الفقيه "هانز كلسن" الذي يرى بأن مجلس الأمن لا يجب أن يتقيد بأي قيد أو يخضع لرقابة و هو بصدد ممارسته سلطاته في حفظ السلم و الأمن الدوليين وفق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[3]

و يستند أنصار هذا الاتجاه إلى مجموعة من الحجج و المتمثلة فيما يلي:

[1] **لمى عبد الباقي العزاوي**، الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية و ازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، المرجع السابق، ص 207، 208.

[2] **محمد طي**، مجلس الأمن الدولي –التجاوزات و إمكانية التصدي–، شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن: « حق الدول وولاية القضاء »، أعمال المؤتمر القانوني الذي عقده المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق في بيروت بتاريخ 7 ديسمبر 2012، المرجع السابق، ص 94.

[3] **رقيب محمد جاسم الحماوي**، المرجع السابق، ص 65.

– لم يقصد من المادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الأولى إلا منع التداخل بين عمل الجمعية العامة و عمل مجلس الأمن لأن كلاهما جهازان سياسيان من حيث طبيعتهما، أما محكمة العدل الدولية فهي جهاز قضائي.[1]

– الخوف من وقوع مجلس الأمن في مصيدة الاعتبارات القانونية، فالرقابة القضائية التي تمارسها المحكمة و ما تتطلبه من إجراءات قانونية قد تؤدي إلى عرقلة أو إعاقة عمل مجلس الأمن خاصة عند ممارسة أعمال القمع نظرا لما يتطلبه ذلك من سرعة و فاعلية.

– الخشية من وضع اختصاص مجلس الأمن الذي هو سياسي بطبيعته تحت تقدير جهاز قضائي، في حين أن طبيعة عمل مجلس الأمن و اختصاصه السياسي تستبعد أية رقابة قضائية.[2]

– خطر قيام عقبات و عراقيل في طريق مجلس الأمن عند قيامه بالحفاظ على السلم و الأمن الدوليين و إعادتهما إلى نصابهما.

– إن قبول هذه الرقابة يعتبر بمثابة قبول أعضاء الأمم المتحدة للولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية للنظر في قرارات مجلس الأمن، و هو ما ينطوي في حد ذاته على تجاوز النظام القانوني الذي يقوم عليه ميثاق الأمم المتحدة، لأنه يتناقض صراحة مع المادة 36 فقرة 2 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من الميثاق.[3]

[1] **لمى عبد الباقي العزاوي**، الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية و ازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، المرجع السابق، ص 209.

[2] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه والقانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 472.

[3] **مفتاح عمر درباش**، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات و حفظ السلم و الأمن الدوليين، المرجع السابق، ص 210.

– إعلان محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر بتاريخ 21 جوان 1971 بشأن قضية "ناميبيا" بأنها غير مختصة بمراجعة قرارات أجهزة الأمم المتحدة، و هو ما يعد سابقة قضائية تتعلق بهذا الخصوص.[1]

الفقرة الثالثة

موقف محكمة العدل الدولية من الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي

لقد أدرك المؤتمرون في سان فرانسيسكو سنة 1945 عند وضعهم لنصوص الميثاق أهمية خضوع قرارات مجلس الأمن للرقابة القضائية، لأن ذلك سيوفر ضمانا كبيرا لالتزام مجلس الأمن بأهداف ميثاق الأمم المتحدة و مبادئه و كذلك أحكامه، غير أنهم تعمدوا عدم وضع نص في الميثاق ينظم هذه الرقابة و فضلوا الانتظار حتى يتبين من الممارسة العملية شكل هذه الرقابة و شروطها.[2]

فغياب النصوص الصريحة في ميثاق الأمم المتحدة و في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لم يمنع البحث عن الأمثلة التطبيقية التي تشير إلى الرقابة القضائية في أحكام محكمة العدل الدولية و آرائها الاستشارية، و ذلك لأن الدول نفسها أقرت الرقابة القضائية لمحاكمها بحكم سلطان الواقع دون وجود نص قانوني لاستخدام سلطة كهذه، كما هو الحال في قضية "ماربوري ضد ماديسون" عام 1803.[3]

---

[1] **لمى عبد الباقي العزاوي**، الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية و ازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، المرجع السابق، ص 210.

[2] **أبو عجيلة عامر سيف النصر**، الجزاءات الاقتصادية الدولية بمنظمة الأمم المتحدة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 122.

[3] تمارس الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الأنظمة الوطنية بواسطة السلطة القضائية، حيث يمنح النظام الدستوري في الدولة لمحكمة واحدة أو لمختلف المحاكم سلطة الحيلولة دون تطبيق القانون المخالف للدستور، و تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الرائدة في تقرير سلطة القضاء في الرقابة على دستورية القوانين، و ذلك منذ أن قررت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية هذه السلطة في حكمها الشهير برئاسة القاضي "مارشال" في قضية "ماربوري ضد ماديسون" عام 1803 و ذلك على الرغم من عدم وجود نص في الدستور الأمريكي ينص صراحة على تقرير هذه السلطة للقضاء، =

و بالتالي فليس هناك ما يمنع محكمة العدل الدولية أن تقرر سلطة الرقابة من خلال أوامرها أو أحكامها أو آرائها الاستشارية بصورة صريحة بدلا من محاولاتها الخجولة بهذا الشأن، إذ أنها قد اتجهت في عدة مناسبات نحو تفسير أحكام ميثاق الأمم المتحدة أو الرقابة على مشروعية قرارات هيئة الأمم المتحدة من خلال آرائها التي أصدرتها في قضايا متنوعة، غير أن هذه الرقابة قد اتسمت بالحذر و الموضوعية تارة وبالتردد و التناقض تارة أخرى[1] و هو ما سنوضحه من خلال بعض الأمثلة التطبيقية التي تتعلق بقضايا وآراء استشارية تعرضت لها محكمة العدل الدولية.

أولا: قضية بعض نفقات الأمم المتحدة لعام 1962

في هذه القضية اعتمد مجلس الأمن قرارات تتعلق بتوزيع التكاليف المقررة في إطار قوات منظمة الأمم المتحدة في الكونغو و في الشرق الأوسط، و قد كانت هذه القرارات موضع اعتراض من قبل بعض الدول.

فقررت الجمعية العامة أن تطرح سؤالا على محكمة العدل الدولية حول الطبيعة القانونية للنفقات المسموح بها من قبل هذه القرارات[2]، لتعرض هذه المسألة (مسألة بعض نفقات الأمم المتحدة) على محكمة العدل الدولية لإصدار فتوى بشأنها بمقتضى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتاريخ 20 ديسمبر 1961.

فأعلنت المحكمة بأغلبية 9 أصوات مقابل 5 أصوات أن النفقات المأذون بها في بعض قرارات الجمعية العامة المعددة في طلب استصدار الفتوى و المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة في الكونغو و الشرق الأوسط هي « نفقات للمنظمة » ضمن معنى الفقرة 2 من المادة 17 من ميثاق الأمم المتحدة، فنفقات المنظمة هي

= حيث قررت فيه لأول مرة عدم دستورية قانون صادر من الكونغرس لتنظيم العمل القضائي، فمنحت لنفسها هذه السلطة الخطيرة التي تعد من أبرز سمات النظام الدستوري الأمريكي، و تعد الرقابة القضائية هي الأسلوب الغالب في النظم الدستورية المعاصرة.

عز الدين الطيب آدم، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 137.

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 265.

[2] **مفتاح عمر درباش**، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات و حفظ السلم و الأمن الدوليين، المرجع السابق، ص 216.

المبالغ المدفوعة لتوزيع تكاليف تنفيذ مقاصد هيئة الأمم المتحدة[1]، و هكذا أكدت محكمة العدل الدولية أن صرف نفقات معينة من أجل تحقيق مقصد من مقاصد هيئة الأمم المتحدة يعد من نفقات المنظمة طبقا للمعنى الذي يشير إليه نص المادة 17 من الميثاق، و من ثم فإن القرارات الصادرة بشأنها لا تنطوي على أي تجاوز لحدود الاختصاص، و هذا يعني أن محكمة العدل الدولية افترضت ابتداء مشروعية القرار الصادر عن إحدى هيئات الأمم المتحدة ما لم يخالف مقاصد الميثاق، كما أن المحكمة قد أكدت على أن القرار إذا صدر عن جهاز غير الذي خوله الميثاق سلطة إصداره، فإن مثل هذا القرار يظل مشروعا على الرغم من مخالفته للنظام الداخلي للمنظمة، و تظل المنظمة ملزمة به قانونا طالما أنه يدخل في نطاق وظائفها.

و بالتالي فإن محكمة العدل الدولية هنا ذهبت إلى البحث عن مشروعية الهدف من دون مشروعية التصرف نفسه بدليل أنها أعطت سمة الشرعية على إجراءات الجمعية العامة عن طريق ربط اختصاص الجهاز و مشروعية قراره بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة.[2]

و هكذا فقد وافقت محكمة العدل الدولية على أن هذه النفقات يجب أن تختبر بصلتها بأغراض ومقاصد الأمم المتحدة، بمعنى أنه لو تم الاتفاق لغرض ليس من بين أغراض الأمم المتحدة و مقاصدها لا يمكن اعتباره من نفقات المنظمة، و عليه عندما يتخذ مجلس الأمن قرارا يدعي أنه لصون السلم و الأمن الدوليين، و عندما يتكبد الأمين العام وفقا لذلك القرار التزامات مالية فإنه يجب أن يفترض بأن تلك المبالغ تشكل "نفقات للمنظمة" أي نفقات لهيئة الأمم المتحدة.[3]

و قد احتفظت محكمة العدل الدولية في هذه القضية لنفسها بسلطة تقرير فيما إذا كانت النفقات المأذون بها قد تم البت فيها طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة إذا ما رغبت بذلك، فتكون محكمة العدل الدولية

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، بعض نفقات الأمم المتحدة (الفقرة 2 من المادة 17 من الميثاق)، الفتوى الصادرة في 20 جويلية 1962، المرجع السابق، ص78، 81.

[2] **الشمري نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 266.

[3] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، بعض نفقات الأمم المتحدة (الفقرة 2 من المادة 17 من الميثاق)، الفتوى الصادرة في 20 جويلية 1962، المرجع السابق، ص 80.

قد أكدت بهذا الموقف سلطة الرقابة القضائية اتجاه موقف الجمعية العامة المعارض بصورة صريحة في هذه القضية لإعطاء المحكمة سلطة الرقابة القضائية، و ذلك بعد رفض الجمعية العامة للاقتراح الفرنسي بتعديل طلب استصدار الفتوى، الذي كان من شأنه أن يطلب من محكمة العدل الدولية أن تفتي في مسألة ما إذا كانت النفقات المتصلة بالعمليات المذكورة قد بت فيها طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة من عدمه.

فأكدت محكمة العدل الدولية بأن رفض التعديل الفرنسي من قبل الجمعية العامة لا يشكل عائقا أمامها حتى تستبعد من نظرها مسألة ما إذا كانت بعض النفقات قد بت فيها طبقا للميثاق، و ذلك إذا ما وجدت المحكمة أنه من المناسب النظر في ذلك الأمر، كما أن المحكمة لم توافق على أن لرفض التعديل الفرنسي أي تأثير على مسألة ما إذا كانت الجمعية العامة قد سعت إلى إبعاد المحكمة عن تفسير المادة 17 في ضوء مواد أخرى من الميثاق، أي في ضوء السياق الكلي للمعاهدة.[1]

و هكذا يبدوا أن محكمة العدل الدولية افترضت المشروعية في قرارات أجهزة الأمم المتحدة من حيث المبدأ، إلا أنها احتفظت لنفسها بالحق في ممارسة الرقابة القضائية عندما لا يعمل مجلس الأمن أو أي جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة على تحقيق أحد المقاصد المذكورة في الميثاق، أو كانت قراراته تتجاوز الاختصاص المحدد أصلا بموجب قواعد توزيع الاختصاص بين أجهزة المنظمة.[2]

و يجب اعتبارها عندئذ قرارات خارجة عن نطاق الاختصاص و ليس لها أي قيمة قانونية و يجوز التحلل منها، لأن التجاوز كعيب يشوب القرار في ذاته، فيجعله عديم الجدوى و ليس في حاجة لإقراره عبر أجهزة أخرى، و بهذا فإن افتراض المشروعية في قرارات مجلس الأمن منذ ذلك الحين استخدم كمعيار للرقابة دون أن يكون له أي قوة ملزمة.[3]

---

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، المرجع نفسه، ص 78.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 267.

[3] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 160.

ثانيا: قضية جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) 1971

تعود أحداث هذه القضية إلى قيام ألمانيا بالتخلي عن إقليم جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) بموجب المادة 119 من معاهدة فرساي و ذلك لصالح الدول المتحالفة، ليوضع بعد الحرب العالمية الأولى تحت انتداب اتحاد جنوب إفريقيا.

و بعد الحرب العالمية الثانية سعى اتحاد جنوب إفريقيا زاعما أن فترة الانتداب قد انتهت إلى الحصول على اعتراف الأمم المتحدة بإدماج الإقليم في الاتحاد[1]، خصوصا و أن قرار الجمعية العامة لعصبة الأمم الصادر بتاريخ 18 أفريل 1946 بشأن تصفية أعمال العصبة لم يقرر صراحة نقل الوظائف الإشرافية للعصبة إلى هيئة الأمم المتحدة.

فاحتدم الخلاف بشدة حول طبيعة المركز القانوني الدولي لإقليم جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) الخاضع لانتداب حكومة جنوب إفريقيا، بين "حكومة اتحاد جنوب إفريقيا" من جهة و "الجمعية العامة للأمم المتحدة وغالبية أعضاء المجتمع الدولي" من جهة أخرى، حيث بادرت حكومة اتحاد جنوب إفريقيا على إثر صدور قرار الجمعية العامة لعصبة الأمم عام 1946 إلى الإعلان صراحة بأن نظام الانتداب لم يعد قائما، الأمر الذي يعني أن التزامها بتقديم التقارير السنوية و بالخضوع لنظام الإشراف الدولي لم يعد لديه أي محل[2]، بل الأكثر من ذلك حيث زعمت بأن لها الحق في ضم إقليم (ناميبيا) إليها، و قد أعلنت ذلك في أول اجتماع عقدته الجمعية العامة عام 1946.[3]

---

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، المركز الدولي لإفريقيا الجنوبية الغربية، الفتوى الصادرة في 11 جويلية 1950، المرجع السابق، ص 14.

[2] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 418، 419.

[3] في الاجتماع الأول الذي عقدته الجمعية العامة عام 1946 أعلنت كل من بريطانيا و أستراليا و نيوزيلندا و بلجيكا و فرنسا عن نيتها لوضع المناطق الخاضعة لانتدابها تحت نظام الوصاية.

عز الدين الطيب آدم، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 163.

إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة رفضت إعطاء موافقتها على هذا الإدماج، و دعت اتحاد جنوب إفريقيا إلى وضع إقليم (ناميبيا) تحت الوصاية وفقا لأحكام الفصل الثاني عشر من الميثاق، فرفض "اتحاد جنوب إفريقيا الامتثال و لذلك اتجهت الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية سنة 1949[1] من أجل طلب رأيها الاستشاري في هذا الموضوع.

و في عام 1950 أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها على أساس أن جنوب إفريقيا لا تزال مقيدة بالتزاماتها الدولية التي تحددها المادة 22 من عهد العصبة و وثيقة الانتداب الخاصة بالإقليم، و أن مهام الإشراف التي كانت تمارسها سابقا عصبة الأمم يجب أن تمارسها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

و قد قررت المحكمة بالإجماع بأن نصوص ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بنظام الوصاية يمكن تطبيقها على إقليم جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا)، و انتهت المحكمة إلى أن جنوب إفريقيا لا تملك وحدها سلطة تغيير الوضع الدولي للإقليم دون الحصول على موافقة هيئة الأمم المتحدة، فوجد الرأي الاستشاري للمحكمة قبولا لدى الجمعية العامة، غير أن جنوب إفريقيا اعتبرته غير ملزم و استمرت في إنكار سلطة الأمم المتحدة، وكذلك انتهاك واجباتها بمقتضى وثيقة الانتداب الخاصة بالإقليم.[2]

و هكذا فإن هيئة الأمم المتحدة لم تحقق أي تقدم ذو قيمة يتعلق بالوضع الدولي لإقليم (ناميبيا)، وذلك على الرغم من كل الخطوات التي خطتها في هذا المجال سواء قبل صدور فتوى محكمة العدل الدولية عام 1950 أو بعد صدور هذه الفتوى، و يرجع هذا الإخفاق أساسا إلى موقف حكومة جنوب إفريقيا المتعنت اتجاه هذه القضية.

فاضطرت الجمعية العامة إزاء هذا الموقف المتعنت إلى إصدار القرار رقم 2145 (21) في 27 أكتوبر 1966 و الذي أعلنت فيه من جانب واحد انتهاء انتداب "حكومة جنوب إفريقيا" على إقليم جنوب

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، المركز الدولي لإفريقيا الجنوبية الغربية، الفتوى الصادرة في 11 جويلية 1950، المرجع السابق، ص 14، 15.

[2] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 163.

غرب إفريقيا (ناميبيا)، و بما أن الجمعية العامة لا تملك السلطات اللازمة لضمان انسحاب جنوب إفريقيا من الإقليم فقد سعت إلى الحصول على تعاون مجلس الأمن معها في هذا الخصوص، و هو ما حصل بالفعل حيث استجاب مجلس الأمن لنداء الجمعية العامة و لما تضمنه القرار رقم 2145، و جاءت قراراته اللاحقة معبرة عن هذه الاستجابة و خاصة قراره رقم 276 (1970) حيث أعلن[1] مجلس الأمن فيها عدم شرعية استمرار وجود إفريقيا في إقليم (ناميبيا) و دعا كافة الدول إلى وجوب التصرف في ضوء ذلك.

غير أن "حكومة جنوب إفريقيا" اعترضت بشدة على قرار الجمعية العامة رقم 2145 و اعتبرته يمثل تجاوزا للاختصاص، كما اعترضت كذلك على قرارات مجلس الأمن التي صدرت توكيدا لقرار الجمعية العامة، فاضطر مجلس الأمن إزاء ذلك إلى الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية من أجل استفتائها بشأن الآثار القانونية التي تترتب بالنسبة للدول نتيجة لاستمرار وجود جنوب إفريقيا في ناميبيا على الرغم من صدور القرار رقم 276 (1970).[2]

فأصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري بتاريخ 21 جوان 1971 معلنة:

– أن "حكومة جنوب إفريقيا" ملزمة بالانسحاب من (ناميبيا) نظرا لأن استمرار وجودها فيها غير قانوني.

– أن الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ملزمة بالإقرار بعدم شرعية وجود جنوب إفريقيا في (ناميبيا) و بطلان أعمالها نيابة عن ناميبيا أو بشأنها، و بالامتناع عن أية أعمال و خاصة أي تعامل مع "حكومة جنوب إفريقيا" يستدل منها ضمنا اعتراف بشرعية هذا الوجود و هذه الإدارة أو إعطاء الدعم والمساعدة لهما.

[1] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 452، 453.

[2] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع نفسه، ص 453، 454.

– أنه يتعين على الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة، و ذلك في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن (ناميبيا).[1]

و فيما يخص مشروعية قرار الجمعية العامة رقم 2154 المتضمن إنهاء انتداب جنوب إفريقيا على إقليم (ناميبيا)، فإن محكمة العدل الدولية قد وجدت أنه لم يكن تجاوزا للسلطة بل قرارا له دلالة قانونية مهمة، ذلك أن التصرف الصادر عن المنظمة الدولية يفترض أنه صادر في إطار اختصاصها، و من جهة أخرى فإن الطرف الذي يتنكر لالتزاماته أو لا يفي بها لا يمكنه الاحتجاج بالحقوق الناجمة عن الميثاق، و أكدت المحكمة في هذه القضية ضرورة التزام أجهزة المنظمات الدولية عند إصدار قراراتها بالشرعية.

و لم تكتف محكمة العدل الدولية في الاحتكام إلى الميثاق لتقييم مدى شرعية قرار الجمعية العامة رقم 2145 (21) الخاص بوضع نهاية لانتداب جنوب إفريقيا على إقليم ناميبيا[2]، و إنما بحثت أيضا في ضرورة تأكيد توافق هذا القرار مع أهداف الانتداب، كما سعت كذلك استنادا على العديد من البراهين المؤسسة على الأعمال التحضيرية لعهد عصبة الأمم إلى إظهار اختصاص مجلس العصبة بإنهاء الانتداب في حالة وقوع خطأ جسيم من قبل السلطات القائمة بالانتداب، و على ذلك فإن الجمعية العامة باعتبارها الوريث الشرعي لهذا المجلس تصبح مختصة بممارسة هذا العمل.

و بعبارة أخرى فإنه لو تبين لمحكمة العدل الدولية أن مجلس العصبة لم يكن مختصا بإنهاء الانتداب لترتب على ذلك ضرورة التقرير بعدم مشروعية قرار الجمعية العامة رقم 2145 (21) لصدوره في هذه الحالة من جهاز دولي غير مختص.[3]

---

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، الآثار القانونية بالنسبة للدول على استمرار وجود جنوب إفريقيا في ناميبيا (إفريقيا الجنوبية الغربية) رغم قرار مجلس الأمن 276(1970)، المرجع السابق، ص 103.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص270، 271.

[3] **حسام أحمد محمد هنداوي**، المرجع السابق، ص 153، 154.

ثم قامت محكمة العدل الدولية بعد ذلك بتقويم مشروعية الآثار القانونية لقرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب المادتين 24 و 25 من ميثاق الأمم المتحدة للوقوف على المشروعية و الآثار القانونية لقرار مجلس الأمن رقم 276 لعام 1970[1]، و قد وجدت بأن جميع قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن مطالبة جنوب إفريقيا الانسحاب من إقليم (ناميبيا) صحيحة بل و ملزمة أيضا.[2]

و قد وجدت محكمة العدل الدولية أن احتجاج كل من جنوب إفريقيا و فرنسا الذي يفيد بأن قرارات الجمعية العامة الخاصة بإنهاء الانتداب لجنوب إفريقيا هي قرارات خارجة عن نطاق اختصاصها، و الذي سينطبق أيضا على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مسألة مدى إمكانية الرقابة على مشروعية تلك القرارات.[3]

فأعلنت المحكمة في هذا السياق أنها لا تملك سلطة الرقابة القضائية على القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة المعنية و ذلك بقولها: « أنها لا تملك سلطة المراجعة أو الطعن فيما يتعلق بهيئتي الأمم المتحدة المعنيتين » و « كذلك فإن شرعية هذه القرارات ليست هي موضوع طلب إصدار الفتوى، إلا أن المحكمة في ممارستها لوظيفتها القضائية، و بالنظر إلى أن هذه الاعتراضات قد قدمت إليها نظرت فيها في سياق تعليلها الذي سبق تحديدها للآثار القانونية المترتبة على هذه القرارات ».[4]

إذن فمحكمة العدل الدولية قد قامت بالرقابة القضائية على قرار مجلس الأمن رقم 70/284 فيما إذا كان منسجما مع الميثاق و ذلك في مجرى الإجراءات القضائية الاعتيادية، تأسيسا على مخالفته للعديد من القواعد الشكلية مثل صدوره على الرغم من تغيب دولتين دائمتي العضوية و هو ما يخالف نص المادة 3/27 من الميثاق.

---

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص270.

[2] **أحمد حسن الرشيدي**، المرجع السابق، ص 466.

[3] **نايف أحمد ضاحي الرشيدي**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص271.

[4] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، الآثار القانونية بالنسبة للدول على استمرار وجود جنوب إفريقيا في ناميبيا (إفريقيا الجنوبية الغربية) رغم قرار مجلس الأمن 276(1970)،المرجع السابق، ص 104.

إلا أن المحكمة رفضت هذا الادعاء استنادا على أن الممارسة العملية لمجلس الأمن و التي قد استقرت على إمكانية صدور قراراته على الرغم من تغيب الأعضاء الدائمين، و لهذا فإنها قد أبقت على شرعية القرار رقم 1970/284 و خلصت إلى أن « القرارات التي اتخذت من قبل المجلس ...قد تم تبنيها انسجاما مع مقاصد و مبادئ الميثاق...وفقا للمادتين 24 و 25 من الميثاق ».

و أضافت محكمة العدل الدولية أن تصرف مجلس الأمن كان ممارسة لما يعتبره مسؤوليته الأولية وهي حفظ السلم و الأمن الدوليين، و لذلك فإنه طبقا للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة على الدول الامتثال لتلك القرارات، بما فيها حتى الدول أعضاء مجلس الأمن التي صوتت ضدها و الدول الأخرى التي ليست أعضاء في المجلس.[1]

و من خلال كل ما سبق فإنه يبدو بأن محكمة العدل الدولية قد ناقضت نفسها في رأيها الاستشاري الصادر بتاريخ 21 جوان 1971 و المتعلق بالآثار القانونية المترتبة بالنسبة للدول على استمرار وجود جنوب إفريقيا في (ناميبيا) رغم قرار مجلس الأمن 1970/276، إذ أنه و على الرغم من رفضها المبدئي لسلطة الرقابة القضائية، إلا أنها قد أكدت من خلال سلوكها اختصاصها باتخاذ قرار فيما إذا كان قرار مجلس الأمن منسجما مع الميثاق، و ذلك عندما أثيرت هذه المسألة وفق الإجراءات و المجرى الطبيعي لوظيفتها القضائية.[2]

و قد أكد القاضي "بيترين Petren" في رأيه المنفرد بخصوص هذه القضية « أن محكمة العدل الدولية تتحمل مسؤولية الرقابة على شرعية قرارات الجمعية العامة في هذه القضية، لأنه في المدى البعيد سيترتب

[1] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 165.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص272.

عل شرعية هذه القرارات شرعية قرار مجلس الأمن رقم 1970/276 الذي اتخذ على أساسها و إلا كان من الواضح أنه قد استحال على المحكمة ذكر الآثار القانونية المترتبة عليه ».[1]

فيتضح مما تقدم أن محكمة العدل الدولية قد مارست نوعا من الرقابة القضائية على دستورية قرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن و مشروعيتها، و قد استخدمت لذلك معيار موافقة تلك القرارات و ارتباطها بمقاصد الميثاق، و هذا الأمر ضروري و منطقي لأن الجمعية العامة و مجلس الأمن يجب ألا يكونا فوق القانون أو سيدي قانونهما.[2]

ثالثا: قضية لوكربي 1992

لقد أثارت قضية لوكربي[3] اهتمام المجتمع الدولي بمناسبة التفجير المأساوي لطائرة شركة "بان أمريكان" فوق قرية لوكربي بأسكتلندا، و على إثر ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة باتهام مواطنين ليبيين بارتكاب هذه الجريمة الدولية، فقام نزاع بين هاتين الدولتين من جهة و الجماهيرية الليبية من جهة أخرى لأغراض تسليم المتهمين إليهما، و ذلك بالمخالفة لقواعد القانون الدولي.

و هو ما أدى إلى اتصال مجلس الأمن بالنزاع – بطلب من الو.م.أ و بريطانيا و فرنسا– و ما تبعه من استحثاث الجماهيرية الليبية للاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية لأغراض النظر في النزاع القائم بين الجانبين بغية القضاء في الموضوع برفض طلب التسليم، و إصدار الأمر بالتدابير المؤقتة لأغراض درء التهديدات الأمريكية البريطانية في مواجهتها، و بغية إجهاض ما كان مجلس الأمن مزمعا عليه من استصدار لعقوبات في مواجهتها بالتأسيس على الفصل السابع من الميثاق[4]، حيث طلبت الجماهيرية الليبية من محكمة

---

[1] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 166.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص273.

[3] سنتطرق لهذه القضية بالتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الثاني.

[4] **حازم محمد عتلم**، صلاحيات المحاكم الدولية في الرقابة الدستورية على قرارات مجلس الأمن، شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن: « حق الدول و ولاية القضاء »، أعمال المؤتمر القانوني الذي عقده المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في بيروت بتاريخ 7 ديسمبر 2012، المرجع السابق، ص 169.

العدل الدولية إصدار أمر بالتدابير المؤقتة، و ذلك بالاستناد إلى نص المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لأن الموضوع يتعلق بتطبيق و تفسير اتفاقية مونتريال لسنة 1971.

و قبل أن تصدر محكمة العدل الدولية الأمر بالتدابير المؤقتة أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1992/748 بفرض عقوبات على ليبيا[1]، قرر بموجبه إذعان ليبيا لطلبات الدول الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا) و بطريقة فورية، و اعتبر أن ليبيا لم تستجب استجابة كاملة للطلبات الواردة في القرار السابق رقم 731.[2]

و أن ذلك يعد بمثابة شكل من أشكال تهديد السلم و الأمن الدوليين، بل أنذر القرار ليبيا بفرض عقوبات زجرية إذا لم تذعن قبل 15 أفريل 1992 للقرار رقم 731.[3]

فأصدرت محكمة العدل الدولية أمرها برفض الطلب المتعلق بالتدابير المؤقتة التي طلبتها ليبيا و ذلك بسبب جوهري يتصل بقرار مجلس الأمن رقم 1992/748، فقد أشارت المحكمة إلى أن ظروف و ملابسات القضية ليست على النحو الذي يستدعي منها ممارسة سلطتها لتقرير التدابير المؤقتة لحماية الحقوق التي تدعيها ليبيا مؤكدة أن مثل هذا الإجراء يتناقض مع ما يبدو مع الو.م.أ من حقوق بموجب قرار مجلس الأمن

---

[1] **أحمد عبد الله علي أبو العلا**، المرجع السابق، ص 103.

[2] لقد طالب القرار رقم (731) ليبيا بالتجاوب مع مطالب الولايات المتحدة و بريطانيا بصورة مطلقة، حيث أنه لم يفرق بين المطالب السياسية و بين المطالب القانونية التي هي أصل القضية و محل الخلاف بين أطراف النزاع مثل مسألتي تسليم المتهمين الليبيين و التزام ليبيا بتعويض الأضرار التي نجمت عن حادثتي الطائرتين الأمريكية و الفرنسية ، و هي أمور ليس لمجلس الأمن اختصاص في شأنها و كل ما يملكه هو الدعوة إلى تسويتها بالطرق السلمية و خاصة عن طريق القضاء الدولي، و بهذا فإن مجلس الأمن يكون قد منح نفسه اختصاصا غير منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة و تجاوز حدود الاختصاص الدستوري المقرر له وفق الميثاق، و هو ما يدخل القرار في دائرة البطلان من الناحية القانونية.
جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر–دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في فلسفة القانون الدولي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 365.

[3] **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 197.

رقم 748 [1]، حيث أكدت محكمة العدل الدولية في ذلك الشأن أنه: « بالنظر إلى أن كلا من ليبيا و الو.م.أ بحسبانهما أعضاء في الأمم المتحدة يقع على عاتقهما الالتزام بقبول و تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالاتساق مع المادة 25 من الميثاق التي ترى المحكمة – في ضوء الوضع الراهن للإجراءات أمامها – انصهار قرار مجلس الأمن رقم 1992/748 داخلها، و بالنظر إلى أنه وفقا للمادة 103 من الميثاق فإن التزامات الأطراف هنا تعلو على التزاماتها وفقا لأي اتفاق آخر و على التزاماتها وفقا لاتفاقية مونتريال ذاتها و بالتأسيس على أن الوضع الراهن للإجراءات أمام المحكمة لا يسوغ لها بعد البت في مدى شرعية القرار رقم 1992/748 الصادر عن مجلس الأمن..فضلا عن البت في مدى شرعية الادعاءات المقدمة من قبل أطراف النزاع، فإنه لم يستتبع ذلك أن تقضي المحكمة بأن الظروف الراهنة ذات العلاقة بالنزاع ليس شأنها أن تفرض عليها استصدار التدابير التحفظية...» .[2]

إن إصدار محكمة العدل الدولية أمرها برفض طلبات ليبيا المتعلقة بالتدابير المؤقتة قد أثار ردود أفعال واسعة النطاق، اختلف فيها الفقهاء و شراح القانون الدولي ما بين مؤيد له و معارض أو ناقد لموقف غالبية قضاة المحكمة فيما وصلوا إليه من رأي.

فضلا عن انتقادات من قضاة المحكمة نفسها من خلال آرائهم المخالفة للقرار، بل قد حرص معظم القضاة على إيضاح مواقفهم من جوانب القضية حتى المؤيدون لقرار المحكمة، إذ أن الاتجاه العام للقضاة يرى أن تدخل مجلس الأمن في القضية بقراره بموجب الفصل السابع من الميثاق و هي معروضة على محكمة العدل الدولية أدى إلى إحراجها مما جعلها تقرر أن ظروف القضية لا تتطلب ممارسة سلطتها وفقا

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص274، 275.

[2] **حازم محمد عتلم**، صلاحيات المحاكم الدولية في الرقابة الدستورية على قرارات مجلس الأمن، شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن: « حق الدول و ولاية القضاء »، أعمال المؤتمر القانوني الذي عقده المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في بيروت بتاريخ 7 ديسمبر 2012، المرجع السابق، ص 169، 170.

للمادة 41 من نظامها الأساسي بفرض تدابير مؤقتة[1]، حيث وجد من القضاة من يؤكد قطعية قرارات مجلس الأمن و تعذر مراجعتها من جانب المحكمة، أي أن قرارات المجلس محصنة من الطعن بسبب افتراض مشروعيتها نظرا لأنها اتخذت بموجب سلطات مجلس الأمن التقديرية.[2]

و في رأينا بأن رفض محكمة العدل الدولية لإصدار التدابير المؤقتة التي طلبتها ليبيا هو تصرف خاطئ لأن النزاع ليس نزاعا سياسيا بل هو نزاع قانوني، و مهما تكن قرارات مجلس الأمن قد اتخذت بموجب سلطته التقديرية التي منحها إياه الميثاق إلا أن ذلك يعد اعتداء على اختصاص محكمة العدل الدولية و خرقا صارخا للفقرة الثالثة من المادة 36 من ميثاق الأمم المتحدة التي توجب على مجلس الأمن مراعاة عرض النزاعات القانونية على محكمة العدل الدولية، و كذلك الفقرة الأولى من المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة التي تخول مجلس الأمن طلب رأي المحكمة الاستشاري.

لقد أضافت المحكمة من خلال أمرها برفض التدابير المؤقتة أنها ليست مطالبة في هذه المرحلة بأن تحدد بشكل نهائي الأثر القانوني لقرار مجلس الأمن رقم 748، حيث ترى بأنه مهما كان الموقف السابق على صدور هذا القرار فإن الحقوق التي تدعيها ليبيا طبقا لاتفاقية مونتريال لا يمكن أن يكون من المناسب الآن حمايتها.

زيادة على ذلك قررت المحكمة أنه من أجل الفصل في الطلب الحالي بفرض تدابير مؤقتة ليس مطلوبا من المحكمة أن تفصل في أي من المسائل الأخرى التي أثيرت أمامها في الإجراءات الحالية بما في ذلك مسألة اختصاصها في نظر جوهر القضية.

---

[1] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 169.

[2] **عدنان محمد الخشاشنة**، المرجع السابق، ص 87.

و بناء على ذلك يتضح أن محكمة العدل الدولية رفضت الرقابة على شرعية قرارات مجلس الأمن رقم (731) و (748) في مرحلتي التدابير المؤقتة و الدفوع التمهيدية و تركت المجال مفتوحا أمام الرقابة المحتملة على قرارات مجلس الأمن عند تطرقها للموضوع.[1]

و في الواقع يبدو أن الصدور المبكر جدا لقرار مجلس الأمن رقم (748) قد أوقع محكمة العدل الدولية في « مأزق سياسي »، رتب انصرافها إلى الاعتداد بقرار مجلس الأمن إلى حين البت في مدى شرعيته حين انصرافها إلى النظر في موضوع الدعوى، و بعبارة أخرى فإنه يبدو بأن المحكمة قد قدرت هنا أنه إلى حين النظر في الموضوع فإنه يبدو لها – لأول وهلة – من المبرر الافتراض المؤقت لصحة هذا القرار.[2]

و في هذا السياق ذهب البعض إلى أن محكمة العدل الدولية في هذه القضية "لوكربي" قد حسمت جدلا قانونيا حول العلاقة بين ما يصدر عن محكمة العدل الدولية و ما يتخذه مجلس الأمن من قرارات مشيرا إلى أن المحكمة أبرزت بوضوح أن مسؤولية مجلس الأمن هي مسؤولية أولى و وحيدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، و أن قراراته تتمتع بأولوية على أية أحكام قد تصدرها المحكمة، و هو ما يعني أن قرار مجلس الأمن رقم 1992/731 و كذلك قراره رقم 1992/748 بشأن أزمة لوكربي قد أصبحا بمجرد صدورهما قرارين ملزمين معبرين عن الشرعية الدولية، و من الواجب على كل الدول تنفيذ كافة ما جاء بهما.[3]

إذن من الواضح أن محكمة العدل الدولية تميل في جميع الأحوال إلى اعتبار قرارات مجلس الأمن مشروعة قانونا، و أنه لا توجد حالات يمكن فيها الطعن على أعمال و قرارات مجلس الأمن باعتبارها غير مشروعة أو أنها صدرت بالمخالفة للميثاق أو أنها خارج اختصاص المجلس.

---

[1] **حساني خالد**، سلطات مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع بين أحكام الميثاق و الممارسات الدولية المعاصرة، المرجع السابق، ص 312.

[2] **حازم محمد عتلم**، صلاحيات المحاكم الدولية في الرقابة الدستورية على قرارات مجلس الأمن، شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن: « حق الدول و ولاية القضاء »، أعمال المؤتمر القانوني الذي عقده المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في بيروت بتاريخ 7 ديسمبر 2012، المرجع السابق، ص 170.

[3] **أحمد عبد الله علي أبو العلا**، المرجع السابق، ص 105.

و بذلك فإن المحكمة تكون قد ساهمت في تطوير اختصاصات مجلس الأمن و توسيع سلطاته، و ربما سياسة الامتناع القضائي التي اتبعتها المحكمة حيال قرارات مجلس الأمن في هذه القضية دليل على ذلك، فبإصدار مجلس الأمن القرار رقم (731) بالإجماع و من غير اعتراض الغالبية العظمى من دول العالم الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة عليه، و بإصدار القرار رقم (748) و قيام دول العالم بتنفيذ العقوبات الواردة، يكون القراران قد اكتسبا شرعية عرفية و ساهما في سلسلة القرارات الموسعة في سلطة مجلس الأمن.[1]

الأمر الذي يعني أن ثمة تعديلا عرفيا في هذا المجال قد لحق ميثاق الأمم المتحدة، و هو الأمر الذي من نتيجته تعديل قواعد القانون الدولي الاتفاقية و العرفية المتصلة بتسليم المجرمين، و بعبارة أخرى يكون مجلس الأمن قد أضاف حلقة جديدة و هامة من الحلقات المستمرة التي تحرره من القيود الواردة في الميثاق، و اتخاذ ما يراه دون الالتزام بالقواعد و الأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.[2]

و على الرغم من أن معظم القضاة قد قاموا بتأييد محكمة العدل الدولية من تبرير رفضها طلبات ليبيا بشأن التدابير المؤقتة لحماية حقوقها استنادا على قرار مجلس الأمن رقم 1992/748، إلا أن هناك بعض القضاة قد انتقدوا بشدة قرار المحكمة في هذه الناحية[3]، و نجد أن معظم القضاة في آرائهم المنفردة والمخالفة[4]

---

[1] **لونيسي علي**، المرجع السابق، ص 337.

[2] **أحمد عبد الله علي أبو العلا**، المرجع السابق، ص 268.

[3] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 170.

[4] لقد ذهب القاضي "أودا ODA" إلى أن محكمة العدل الدولية تختص بالرقابة على شرعية قرارات مجلس الأمن إذا تبين لها أن هذه القرارات تمس بالحقوق السيادية لليبيا و المعترف بها بموجب قواعد القانون الدولي العام، بينما أكد القاضي "شهاب الدين SHIHABUDDEEN " في رأيه الانفرادي أن المحكمة يمكن لها أن تساهم في تحديد سلطات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، و هو نفس الموقف الذي أبداه القاضي الجزائري "بجاوي".

غير أن الرأي الانفرادي للقاضي "ويرمانتري WEERMANTRY " يحمل عدة تناقضات، فهو من جهة يرفض أية رقابة مفروضة على سلطات مجلس الأمن في تطبيق أحكام الفصل السابع، زيادة على أن محكمة العدل الدولية ليست هيئة رقابة أو طعن مثلما هو عليه الحال بالنسبة للمحاكم العليا في النظم الداخلية، إلا أنه من جهة أخرى يؤكد أن مسألة تفسير الميثاق مسألة قانونية تدخل في اختصاص المحكمة مما يؤهل هذه الأخيرة للرقابة على قرارات مجلس الأمن.=

لم يرفضوا إمكانية قيام محكمة العدل الدولية بفحص مشروعية القرار رقم 1992/748، و هو الأمر الذي لم يحدث بسبب تعرض محكمة العدل الدولية لضغوط، عبر افتراض مشروعية قرارات الأمم المتحدة، علما أن القاضي "القشيري Al-Kosheri" في رأيه المخالف في هذه القضية قد أعلن صراحة أن القرار رقم (748) كان قد تجاوز نطاق اختصاص مجلس الأمن في هذه المرحلة من الإجراءات.

و مما لا ريب فيه أن قضاة محكمة العدل الدولية يأملون أن يلتفت مجلس الأمن إلى التحذيرات التي جاءت في آرائهم المنفردة و المخالفة الملحقة في هذه القضية التي كادت أن تكون بمثابة شكوى لمجلس الأمن لكي يمارس على نفسه بعض القيود القانونية التي تمنعه من انتهاك القانون الدولي أو تهديد النظام القانوني لهيئة الأمم المتحدة.

و على الرغم من الآراء المنفردة و المخالفة لقضاة محكمة العدل الدولية التي قد تكون إشارات نحو اتجاه واحد يفترض من محكمة العدل الدولية أن تكون مستعدة للارتباط بنمط معين من الرقابة القضائية [1] إلا أن المحكمة غالبا ما تؤكد افتراض شرعية قرارات الأمم المتحدة بوصفها قد صدرت صحيحة وفقا لأحكام الميثاق، إذ لا يتوقع من المحكمة في المستقبل القريب أن تنعقد لتقرير قانونية أو مشروعية أو لتعلن بوضوح عدم مشروعية قرارات الأمم المتحدة خاصة إذا كان القرار صادر من مجلس الأمن في إطار مسؤولياته المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين.

= و يعد الرأي الانفرادي للقاضي " القشيري EL KOSHERI " المعين من طرف ليبيا هو الرأي الأكثر جرأة و حسما، حيث أكد اختصاص محكمة العدل الدولية في الرقابة على مشروعية قرارات مجلس الأمن و فحص مدى مطابقتها لأحكام الميثاق، وأضاف أن ممارسة المحكمة لوظيفتها القضائية بصورة كاملة تقتضي منها تفسير كل المسائل القانونية المعروضة عليها وبكل حرية.

حساني خالد، سلطات مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع بين أحكام الميثاق و الممارسات الدولية المعاصرة، المرجع السابق، ص 313، 314.

[1] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص277، 278.

إذ يلاحظ أن محكمة العدل الدولية تحاول دائما تجنب التشكيك مباشرة في قرارات مجلس الأمن، و هذا ما نراه من تعليقات قضاة المحكمة في آرائهم الفردية و المنفصلة و المشتركة في انتقاداتهم لقرارات مجلس الأمن و يلمحون إلى لفت الأنظار لمسألة الرقابة القضائية على هذه القرارات، بل يهددون بإصدار قرار يحكم بإبطالها سواء لعدم مشروعيتها أو لتجاوزها نطاق الاختصاص المحدد في الميثاق، لكن الحقيقة غير ذلك إذ أن معظمهم يظهرون عجزهم و عدم قدرتهم على الإفصاح عن سلطة الرقابة القضائية علنا.[1]

و حتى بعدما قررت محكمة العدل الدولية في 27 فيفري 1998 أنها صاحبة الاختصاص في الفصل في الدعوى التي رفعتها الجماهيرية ضد الو.م.أ فيما يتعلق بحادثة لوكربي، و بالرغم من اعتبار بعض الفقهاء أن هذا الحكم يؤدي للوهلة الأولى إلى بطلان قرارات مجلس الأمن، إلا أنه يبدو بأن المحكمة قد نهجت المقاربة ذاتها التي اتبعتها في الأمر الخاص بالتدابير المؤقتة التي طلبتها ليبيا حيث تجنبت التطرق إلى قرارات مجلس الأمن رقم 1992/731 و 1992/748 و اكتفت فقط في تأسيس اختصاصها في نظر النزاع بين ليبيا و الدول الغربية.

و نتيجة لما سبق فإن محكمة العدل الدولية قد تجنبت الخوض في مسألة الرقابة على مشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي في قضية "لوكربي" بل افترضت صحة هذه القرارات، و فيما يخص قضاة المحكمة فقد اختلفوا فيما بينهم بين المؤيدين للرقابة و الرافضين لإجرائها بصورة صريحة[2]، و هو ما يفيد أنه إذا كان مجلس الأمن يباشر سلطاته بموجب الفصل السابع من الميثاق خاصة تلك المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين فإن المحكمة لا تملك أدنى سلطة للرقابة و ذلك لافتراض مشروعية قرارات مجلس الأمن في هذه

[1] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 173.

[2] **حساني خالد**، سلطات مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع بين أحكام الميثاق و الممارسات الدولية المعاصرة، المرجع السابق، ص 315، 316.

الحالة، بينما يمكن القول أن الحديث عن الرقابة القضائية قد تكون أكثر احتمالا في أعمال المجلس المتخذة بموجب الفصل السادس من الميثاق.[1]

لقد كان على محكمة العدل الدولية أن تتخذ قرارا جزئيا تقر لنفسها فيه بسلطة الرقابة على قرارات مجلس الأمن و غيره من أجهزة هيئة الأمم المتحدة الأخرى حتى مع عدم وجود مسوغ دستوري صريح، ذلك أن نظام الأمم المتحدة بكامله سيتعرض إلى ضرر أكبر محتمل طالما ظلت مسألة الرقابة القضائية غير واضحة.

فمحكمة العدل الدولية ينبغي أن تكون الملاذ الأخير المدافع عن نظام الشرعية، لاسيما و أن العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي هي علاقة توازن وظيفي و ليست علاقة تسلسل هرمي دستوري.[2]

إذن و من خلال هذه القضايا فإنه يتضح لنا بأن محكمة العدل الدولية لم تكن واضحة كفاية بخصوص حقها في ممارسة الرقابة القضائية على قرارات مجلس الأمن الدولي، حيث قامت في بعض القضايا بافتراض المشروعية في قرارات مجلس الأمن الدولي من حيث المبدأ مع الاحتفاظ لنفسها بالحق في ممارسة الرقابة القضائية إذا لم يعمل مجلس الأمن وفق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة أو إذا خرج عن نطاق الاختصاصات المخولة له.

و قد نفت عن نفسها الحق في ممارسة الرقابة القضائية على قرارات مجلس الأمن الدولي في قضايا أخرى، حيث رفضت الخوض في مسألة الرقابة على قرارات المجلس بل تجاوزت ذلك بافتراضها لصحة هذه القرارات.

[1] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 174.

[2] **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص279.

الفصل الثاني

تحديد العلاقة بين مجلس الأمن الدولي و محكمة العدل الدولية على ضوء قضايا دولية عرضت بالتزامن عليهما

لقد جاء ميثاق الأمم المتحدة واضحا في توزيع الاختصاصات على أجهزة هيئة الأمم المتحدة، إذ أعطى لكل جهاز من هذه الأجهزة اختصاصات واضحة و محددة، و خاصة بالنسبة للأجهزة الرئيسية و على رأسها مجلس الأمن الدولي و محكمة العدل الدولية.

فأوكل مهمة حفظ السلم و الأمن الدوليين لمجلس الأمن الدولي ليقوم بها وفقا لأهداف هيئة الأمم المتحدة و مبادئها كما خوله حق تسوية نزاعات دولية إذا كانت ذات طابع سياسي، و أسند إلى محكمة العدل الدولية مهمة تسوية النزاعات الدولية عن طريق ممارسة اختصاصيها القضائي و الاستشاري و ذلك بموجب أحكام القانون الدولي و مبادئ العدالة و الإنصاف.

و هكذا فإنه طبقا لقواعد توزيع الاختصاص التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة فإن تسوية النزاعات الدولية السياسية يكون من اختصاص مجلس الأمن الدولي بينما تسوية النزاعات الدولية القانونية يكون من اختصاص محكمة العدل الدولية، و لذلك فإنه لا يجوز لهذين الجهازين أن يتدخلا في اختصاصات بعضهما البعض، بل يجب أن يكون هناك تعاون و تنسيق و تكامل بينهما و خاصة إذا تم عرض النزاع على مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية في نفس الوقت، إذ يجب على كليهما مراعاة الجوانب السياسية و القانونية لهذا النزاع.

و قد يحدث أثناء ممارسة كلا الجهازين لاختصاصاتهما المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة على القضية أو النزاع المعروض عليهما بالتزامن، أن يقع بينهما تعارض أو تضارب أو تناقض بالنسبة لبعض القضايا، إذ لا يمكن أن تكون كل القضايا المطروحة بالتزامن على الجهازين محل اتفاق و تعاون وتنسيق بينهما و الواقع العملي خير دليل على ذلك، و لذلك فإننا سنقوم بتوضيح العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي بمزيد من التفصيل و التدقيق على ضوء مجموعة من القضايا التي عرضت على الجهازين بالتزامن، و ذلك حتى نقف على الدور الذي لعبه كل جهاز من هذين الجهازين في هذه

القضايا و حتى تتوضح الصورة أمامنا فيما يخص طبيعة العلاقة التي ربطتهما على أرض الواقع و لذلك فقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين لنتناول حالات التعاون و التكامل بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي(المبحث الأول) ثم نتطرق لحالات شبه التناقض و التناقض بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي(المبحث الثاني).

المبحث الأول

حالات التعاون و التكامل بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي

من أجل تحقيق الهدف الأسمى لهيئة الأمم المتحدة و المتمثل أساسا في حفظ السلم و الأمن الدوليين، أخذ ميثاق الأمم المتحدة بنظرية الفصل بين السلطات و ذلك في إطار العلاقة بين الأجهزة الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة حتى يكون هناك انسجام و تعاون و تكامل بينها.

و كما أسلفنا فإنه لا يجوز لأي جهاز من أجهزة المنظمة الدولية أن يتدخل في اختصاصات الأجهزة الأخرى، إذ لا يوجد أي نص في الميثاق يفيد بأنه يوجد هناك منافسة أو تدرج بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن الدولي.

لهذا فإن كل جهاز من هذه الأجهزة يمارس سلطاته و صلاحياته في إطار الاختصاص الذي خوله إياه الميثاق، فيتولى مجلس الأمن مهمة حفظ السلم و الأمن الدوليين و تسوية النزاعات السياسية، بينما تتولى محكمة العدل الدولية مهمة تسوية النزاعات القانونية دون أن يكون هناك تعارض بينهما، و هو ما حدث بالفعل و على أرض الواقع بمناسبة عدة قضايا دولية عرضت على مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية في نفس الوقت، فكان هناك تعاونا و تكاملا بينهما و ذلك حتى يتمكنا من إيجاد حلول مناسبة للفصل في هذه القضايا و منه حفظ السلم و الأمن الدوليين، و لعل من أهم و أبرز القضايا التي شهدت تعاونا و تكاملا وتنسيقا بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي هي القضية الأنجلوإيرانية لعام 1951 و قضية الجرف القاري في بحر إيجة عام 1976 (المطلب الأول) بالإضافة إلى قضية مضيق كورفو بين بريطانيا وألبانيا عام 1948 و قضية الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين المحتجزين في طهران لعام 1979 (المطلب الثاني).

المطلب الأول

تحديد العلاقة بين المحكمة و المجلس على ضوء القضية الأنجلوإيرانية لعام 1951 و قضية الجرف القاري في بحر إيجة عام 1976

لقد حدد ميثاق الأمم المتحدة اختصاصات كل من مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية بغية تحقيق أهداف و مقاصد هيئة الأمم المتحدة، لاسيما في تسوية النزاعات الدولية بحيث لا تطغى اختصاصات أحدهما على اختصاصات الآخر، إلا أن الأمر ليس بهذه السهولة التي رسمها واضعو الميثاق لأن الممارسة العملية لابد وأن يترتب عنها عرض بعض النزاعات بالتزامن عليهما، فمهما تكن الدقة في توزيع الاختصاصات بين أجهزة هيئة الأمم المتحدة فإن ذلك لا يغني عن وجود تداخل في الاختصاصات بين تلك الأجهزة.

و محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي ليسا بمنأى عن هذا الأمر، فقد أوضحت ممارسة هذين الجهازين لاختصاصاتهما أنه قد يحدث عرض نزاع على أحدهما و يكون محل نظر من الجهاز الآخر أيضا[1]، غير أن ذلك لا يمنع من أن الجهازان سيعملان جنبا إلى جنب و يتعاونان و يكملان عمل بعضهما البعض من أجل تسوية ذلك النزاع و هو ما سنوضحه من خلال الدور الذي لعبه كل من مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية في القضية الأنجلوإيرانية لعام 1951 (الفرع الأول) و كذلك الدور الذي لعبه كل من مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية في قضية الجرف القاري في بحر إيجة عام 1976 (الفرع الثاني).

الفرع الأول

دور محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في القضية الأنجلوإيرانية عام 1951

لكي نبين مدى الانسجام و التعاون و التكامل بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في القضية الأنجلوإيرانية لعام 1951 فإننا سنتناول وقائع القضية (الفقرة الأولى) ثم نتعرض إلى التدابير المؤقتة

[1] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 179، 180.

التي اتخذتها محكمة العدل الدولية بمناسبة هذه القضية (الفقرة الثانية) و بعدها نتطرق إلى مسألة عرض النزاع على مجلس الأمن الدولي و إعلان محكمة العدل الدولية عدم اختصاصها (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى

وقائع القضية

تتلخص وقائع هذه القضية بأنه في 29 ماي 1933 أبرم اتفاق بين الحكومة الإيرانية و شركة النفط الأنجلوإيرانية، منحت بموجبه حكومة إيران لهذه الشركة عدة امتيازات بالتنقيب عن البترول و استثماره، و قد كانت الحكومة البريطانية من أكبر المساهمين بهذه الشركة.[1]

و في أشهر مارس و أفريل و ماي من عام 1951 اعتمدت إيران قوانين تعلن الأخذ بمبدأ التأميم لصناعة النفط في إيران، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات الواجبة الإتباع من أجل إتباع هذا المبدأ، فأسفرت هذه القوانين عن نزاع بين إيران و شركة النفط الأنجلوإيرانية[2]، حيث اعترضت الشركة و الحكومة البريطانية على شرعية هذا القانون بحجة أنه يخل بالالتزامات التي رتبتها الحكومة الإيرانية على نفسها عملا بالاتفاق أو العقد المبرم عام 1933.[3]

فتبنت الحكومة البريطانية قضية الشركة بفضل ما لها من حق في الحماية الدبلوماسية، و قدمت دعوى في هذا الشأن إلى المحكمة بتاريخ 26 ماي 1951 طالبة منها اتخاذ التدابير التحفظية اللازمة للحفاظ على الحقوق البريطانية في إيران حتى تقرر في أصل النزاع.[4]

---

[1] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 331.

[2] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية شركة النفط الأنجلو–إيرانية (اعتراض أولي) الحكم الصادر في 22 جويلية 1952، المرجع السابق، ص 30.

[3] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 331.

[4] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية شركة النفط الأنجلو–إيرانية (اعتراض أولي) الحكم الصادر في 22 جويلية 1952، المرجع السابق، ص 30.

و قد استندت بريطانيا في دعواها على معاهدات 1857 و 1903 و التي تنطوي على شرط الدولة الأكثر رعاية مع الحكومة الإيرانية، خاصة و أن إيران قد أبرمت معاهدات أكثر امتيازا مع كل من الدانمرك و سويسرا سنة 1934 و تركيا سنة 1937[1]، حيث تعهدت بموجبها إيران بمعاملة رعايا تلك الدول وفقا لمبادئ و عرف القانون الدولي، و قد ادعت بريطانيا أن شركة النفط الأنجلوإيرانية لم تعامل وفقا لتلك المبادئ و ذلك العرف.

الفقرة الثانية

اتخاذ محكمة العدل الدولية للتدابير المؤقتة

لقد طلبت الحكومة البريطانية من محكمة العدل الدولية على إثر رفض إيران لاختصاص المحكمة إصدار تدابير مؤقتة لحماية الشركة ريثما تفصل المحكمة في اختصاصها، و قد استجابت المحكمة لطلب بريطانيا باتخاذ تدابير مؤقتة يطبقها الطرفان دون أن تمس بجوهر النزاع حتى تسويته[2]حيث قررت المحكمة بتاريخ 5 جويلية 1951 و بأغلبية عشرة أصوات ضد اثنين أن تستمر الشركة الأنجلوإيرانية في إدارة الشركة كما كانت قبل صدور قانون التأميم، و أنه خلال النظر في النزاع يجب على الأطراف أن يمتنعوا عن اتخاذ أي تدبير من شأنه المساس بحقوق الطرفين أو يؤدي إلى توسيع شقة الخلاف.

و قد اقترحت المحكمة على الطرفين تعيين لجنة مشتركة تشرف على مداخيل و نفقات الشركة إلى أن يبت في النزاع.[3]

و تجدر الإشارة إلى أن القاضيين اللذين اعترضا على اتخاذ المحكمة لهذه التدابير المؤقتة قد استندا إلى أنه يجب على المحكمة قبل أن تتخذ ما اتخذته من تدابير أن تتأكد من وجود أساس معقول كاف لها،

[1] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 63.

[2] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 94.

[3] **شريفي سليمان**، المرجع السابق، ص 87.

حيث أنه إذا لم تقبل إيران باختصاص المحكمة فعلى المحكمة أن تعلن نفسها غير مختصة و عندها يكون ما اتخذته محكمة العدل الدولية من تدابير تدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة و المتمثلة في إيران.

و بالفعل فقد تعرض أمر المحكمة باتخاذ تدابير مؤقتة إلى نقد شديد في الأوساط الدولية على أساس أن المحكمة تعدت حدود اختصاصها في أصل الموضوع، إذ أن إيران قد أمرت باتخاذ تدابير ضد شركة خاصة تخضع لاختصاصها الداخلي تماما بما في ذلك اختصاصها المطلق بتأميم صناعتها و كافة مرافقها الأخرى.[1]

كما أن إيران كذلك رفضت الرضوخ للتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية و تقدمت باعتراض على اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى أصلا[2]، كما أنها قامت بإعلان انسحابها من ولاية المحكمة الإلزامية.

الفقرة الثالثة

عرض النزاع على مجلس الأمن الدولي و إعلان محكمة العدل الدولية عدم اختصاصها

في سبتمبر 1951 و إزاء الموقف الإيراني الرافض لأمر المحكمة عرضت بريطانيا النزاع أمام مجلس الأمن الدولي، حيث قال المندوب البريطاني أن الأمر الصادر من المحكمة ملزم لإيران و إن مجلس الأمن مختص بتنفيذ الأمر الصادر من المحكمة وفقا للمادة 2/94 من ميثاق الأمم المتحدة و ذلك حتى يكون الحكم النهائي عديم الجدوى.

فأجابه ممثل إيران بالتساؤل: بموجب أي التزام ينفذ المجلس أمرا مؤقتا لا يمكن اعتباره حكما نهائيا صادرا من المحكمة؟

كما أنه قد أجاب بأن مجلس الأمن لا يملك سلطة تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية إلا إذا كانت قرارات نهائية فقط و ليس مجرد أوامر مؤقتة تصدرها المحكمة.

---

[1] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 332.

[2] **شريفي سليمان**، المرجع السابق، ص 87، 88.

فقام مجلس الأمن بقبول الشكوى البريطانية غير أنه قرر تأجيل المناقشة حتى تقرر محكمة العدل الدولية حول مسألة اختصاصها في موضوع الدعوى[1]، و هو ما يبين مدى التعاون و التكامل بين مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية في هذه القضية، فاستمرت هذه التدابير المؤقتة سارية المفعول حتى صدور قرار المحكمة بأنها غير مختصة بالنظر في القضية المطروحة أمامها، و بالتالي فإن التدابير المؤقتة التي سبق و أن أمرت الطرفين باتخاذها زالت مع قرارها الأخير و أصبحت غير نافذة.[2]

فبتاريخ 22 جويلية 1952 أصدرت المحكمة قرارها معلنة فيه بأغلبية تسعة (9) أصوات مقابل خمسة(5) أنها فعلا غير مختصة بالنظر في الدعوى باعتبار أنها تتعلق بتصرف داخلي محض لدولة ذات سيادة.[3]

كما أن محكمة العدل الدولية قد رفضت الاختصاص بدعوى أنها لم تلمس أي عنصر يوحي بقبول اختصاصها من طرف إيران[4]، حيث أن اختصاصها ينبع من بيان الطرفين المتضمن قبول ولايتها الجبرية وفقا لما جاء في نظامها الأساسي، و أن الحكومة الإيرانية أبرمت هذا البيان سنة 1932 و هو يتناول النزاعات التي تنشأ عن المعاهدات التي عقدتها إيران مع بريطانيا بعد هذا التاريخ، في حين أن دعوى بريطانيا تستند إلى معاهدات مبرمة قبل سنة 1932.[5]

كما اعتبرت المحكمة أن عقد الامتياز قد ربط بين الحكومة الإيرانية و شركة نفط خاصة، و بالتالي فالحكومة البريطانية ليست طرفا في هذا العقد و لا يمكنها التمسك بذلك، بالإضافة إلى أن المحكمة قد ألغت التدابير المؤقتة التي أقرتها في حكمها الصادر بتاريخ 5 جويلية 1951 بشأن هذه القضية.[6]

---

[1] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 94.

[2] **عز الدين الطيب آدم**، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 332.

[4] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 64.

[5] **جابر إبراهيم الراوي**، المرجع السابق، ص 98.

[6] لقد استبعدت محكمة العدل الدولية عن عقد الامتياز صفة المعاهدة لأنه لم يبرم بين أشخاص القانون الدولي.=

الفرع الثاني

دور محكمة العدل الدولي و مجلس الأمن الدولي في قضية الجرف القاري في بحر إيجة عام 1976

بدأ النزاع حول الجرف القاري لبحر إيجة في أول نوفمبر 1973 عندما نشرت الجريدة الرسمية التركية تصريحا من الحكومة لشركة البترول الوطنية التركية بالبحث و التنقيب في منطقة بحر إيجة و خريطة بحقوق تركيا في هذه المنطقة، و الذي وجد اعتراضا من طرف اليونان التي تقول بأنها قبل هذا التاريخ قد مارست حقوق السيادة على الجرف القاري في بحر إيجة على الأقل منذ عام 1960 بعد صدور تشريع يوناني عام 1959 بشأن تنظيم البحث و التنقيب عن البترول، و أنها قد مارست هذه الحقوق بشكل متصل لم تنازع فيه تركيا أو تعترض عليه.

فمر هذا النزاع بالعديد من المراحل التي أسهمت في بلورته و تطوره[1]، منها ما أسهمت فيها محكمة العدل الدولية و منها ما أسهم فيها مجلس الأمن الدولي و لذلك ارتأينا تقسيم هذا الفرع إلى أربع فقرات كالآتي: مرحلة الجدل الدبلوماسي (الفقرة الأولى) و مرحلة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية و إلى مجلس الأمن الدولي (الفقرة الثانية) و موقف محكمة العدل الدولية من القضية المطروحة أمامها (الفقرة الثالثة) وإصدار مجلس الأمن للقرار رقم 395 بخصوص النزاع (الفقرة الرابعة).

الفقرة الأولى

مرحلة الجدل الدبلوماسي

يمكن تقسيم مرحلة الجدل الدبلوماسي إلى مرحلتين هما: مرحلة تبادل المذكرات و مرحلة التفاوض حول عرض النزاع على محكمة العدل الدولية.

= **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 63، 64.

[1] **عبد الله الأشعل**، النزاع اليوناني التركي حول الجرف القاري في بحر إيجة أمام محكمة العدل الدولية (1976-1978)، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 37، 1981، ص 187.

و قد بدأت مرحلة تبادل المذكرات بالمذكرة التي سارعت الحكومة اليونانية بتوجيهها للحكومة التركية، وذلك بعد ظهور تصريح الحكومة التركية لشركة البترول الوطنية بالتنقيب في نوفمبر 1973، حيث احتجت الحكومة اليونانية فيها على ما أسمته « انتهاك حقوقها » و تؤكد وضعها القانوني في المنطقة، غير أن الحكومة التركية أوضحت بمذكرتها المضادة المؤرخة في 27 فيفري 1974 أن جزر اليونان القريبة من الساحل التركي ليس لها جرف قاري خاص بها، و اقترحت المذكرة التركية على اليونان البحث عن حل يتفق مع قواعد القانون الدولي.

فردت اليونان بتاريخ 24 ماي 1974 بأنها لا تمانع في تقسيم الجرف القاري بين البلدين وفق أحكام القانون الدولي الوضعي الراهن حسبما قننته اتفاقية جنيف لعام 1958 بشأن الجرف القاري، و قد أعربت تركيا في مذكرتها بتاريخ 5 جوان 1974 عن اعتقادها بأنه يتعين على البلدين بذل الجهود للوصول إلى حلول محدودة لمختلف المسائل المعلقة الناجمة عن تجاورهما في بحر إيجة، و ابدت استعدادها للدخول في مفاوضات لتعيين الجرف القاري في بحر إيجة في إطار قواعد القانون الدولي.

إلا أنه قد حدث تطور آخر في سير الموضوع حيث أنه بتاريخ 29 ماي 1974 أعلنت تركيا عن قيام سفينة أبحاث تركية « كاندارلى » بالتنقيب و برفقتها سفينتان حربيتان، فاحتجت اليونان بتاريخ 14 جوان 1974 على ما اعتبرته انتهاكا لحقوقها في المنطقة، لكن تركيا رفضت مذكرة الاحتجاج اليونانية بتاريخ 4 جويلية 1974 على أساس أن الاحتجاج لا أساس له لأن السفينة تعمل في الجرف القاري مؤكدة على ضرورة تسوية هذا النزاع وفق قواعد القانون الدولي.

كما اتبعت تركيا ذلك بعمل مماثل و ذلك بتاريخ 18 جويلية 1974 حيث نشرت الجريدة الرسمية التركية قرارا من الحكومة التركية بمنح تصاريح البحث "الهيدروكروبوري" في نفس المنطقة، فأعادت اليونان احتجاجها بتاريخ 22 أوت 1974 و لكن تركيا لم تقبل هذا الاحتجاج أيضا بتاريخ 16 سبتمبر 1974 مؤكدة أن البحث يتم في حدود جرفها و أن الاحتجاج اليوناني ليس له سند من القانون.[1]

[1] **عبد الله الأشعل**، المرجع نفسه، ص 187، 188.

و هكذا فإنه يلاحظ بأن النزاع القائم بين اليونان و تركيا حول الجرف القاري في بحر إيجة قد تعذر تسويته ثنائيا بين البلدين.

و لذلك أرادت اليونان أن تقوم بإخراجه إلى ساحة أوسع، فاقترحت بمذكرتها المؤرخة في 27 جانفي 1975 و لأول مرة عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، كما قام رئيس الوزراء اليوناني في نفس اليوم بإصدار تصريح أكد فيه تمسك اليونان بميثاق الأمم المتحدة و خاصة بأحكام الفصل السادس منه أي الأحكام المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية، و بالأخص أحكام المادة 33 من الميثاق.

و قد اقترح عرض النزاع على محكمة العدل الدولية بالنظر إلى عدم وجود أي أساس قانوني مشترك يسمح للطرفين بالتفاوض.[1]

فلم ترفض تركيا فكرة تسوية النزاع عن طريق محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي و الوحيد لهيئة الأمم المتحدة، لكنها أعلنت بتاريخ 6 فيفري 1975 أنها تفضل التسوية عن طريق المفاوضات، و وافقت أن يتفاوض الجانبان حول طريقة تمكين محكمة العدل الدولية من بحث النزاع، كما وافقت اليونان أيضا بتاريخ 10 فيفري على ذلك.

و هكذا وصل الطرفان إلى مرحلة التفاوض حول عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، و تطبيقا لهذا الاتجاه اجتمعا وزيرا خارجية البلدين في روما و ذلك في الفترة الممتدة من 17 ماي إلى 19 ماي 1975، و أصدرا تصريحين مشتركين أولهما يوم 17 ماي 1975 يتضمن ما ينوي الوزيران عمله و ثانيهما في نهاية مباحثاتهما يوم 19 ماي 1975، حيث أوضحا فيه أنه قد تمت مناقشة مسألة الجرف القاري والنظر في عرضها على محكمة العدل الدولية.

كما عقدا رئيسا وزراء تركيا و اليونان اجتماعا في بروكسل و بحثا من خلاله موضوع عرض النزاع القائم بينهما على المحكمة، فأصدرا بيانا مشتركا أوضحا فيه أنهما ناقشا المشاكل التي أفضت ببلديهما إلى

[1] **عبد الله الاشعل**، المرجع نفسه، ص 188.

هذا الحال في علاقتهما و أنهما اتفقا على[1] أن هذه المشاكل بين البلدين ينبغي أن تحل سلميا عن طريق المفاوضات، و فيما يتعلق بالجرف القاري في بحر إيجة من قبل محكمة العدل الدولية في لاهاي.[2]

و بتاريخ 30 سبتمبر 1975 بعثت تركيا لليونان بمذكرة تقول بأنه لن يكون في مصلحة البلدين عرض النزاع على المحكمة قبل أن يحاولا أولا بمفاوضات جدية و أوضحت بأنها ترى أن تسير مفاوضات تقسيم الجرف القاري جنبا إلى جنب مع العمل على إعداد الاتفاق الخاص، و أنه اتفق على أن تشترك الدولتان في إحالة المسائل التي سيتعذر حلها بالمفاوضات إلى المحكمة.

إلا أن رد اليونان بتاريخ 2 أكتوبر 1975 أكد على أن الطرفين قد اتفقا في قمة بروكسل المنعقدة بتاريخ 31 ماي 1975 على أن يحال النزاع أولا إلى محكمة العدل الدولية رسميا مع عدم استبعاد إجراء محادثات للوصول إلى حل نهائي، فنازعت تركيا بتاريخ 18 نوفمبر 1975 في هذا التفسير و دعت الحكومة اليونانية إلى إجراء مفاوضات جادة للوصول إلى تسوية عادلة، و للنظر أيضا في أن يعرضا سويا المسائل القانونية المحددة و التي بقيت بغير حل على المحكمة إذا دعت الضرورة لذلك.

كما قد رأت الحكومة اليونانية بتاريخ 19 ديسمبر 1975 أنه مادامت المفاوضات ضرورية على أية حال لإعداد الاتفاق الخاص، فقد كان مفهوما أنه إذا اقترح خلال هذه المفاوضات استبعاد نقاط الخلاف المتعلقة بتعيين الجرف القاري فيجب أن يعطى هذا الاقتراح ما يستحقه من دراسة.

و بناء على مجمل الآراء التي تضمنتها المذكرات المتبادلة بين الطرفين اجتمع خبراؤهما في "برن" في الفترة الممتدة من 31 جانفي إلى 2 فيفري 1976، غير أن اجتماعهما لم يسفر عن اتفاق بينهما.[3]

---

[1] **عبد الله الأشعل**، المرجع نفسه، ص 188، 189.

[2] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948- 1991)، قضية الجرف القاري في بحر إيجة (ولاية المحكمة)، الحكم الصادر في 19 ديسمبر 1978، المرجع السابق، ص 139.

[3] **عبد الله الأشعل**، النزاع اليوناني التركي حول الجرف القاري في بحر إيجة أمام محكمة العدل الدولية (1976-1978)، المرجع السابق، ص 189، 190.

الفقرة الثانية

مرحلة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية و إلى مجلس الأمن الدولي

على الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلت من طرف اليونان و تركيا من أجل تسوية النزاع القائم بينهما حول الجرف القاري في بحر إيجة، سواء عن طريق تبادل المذكرات أو عن طريق التفاوض من أجل عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، إلا أن تركيا اختارت مرة أخرى طريقا آخر إذ أعلنت بتاريخ 13 جويلية 1976 أن سفينة الأبحاث الزلزالية "سيزميك" ستبدأ برنامجا واسعا للبحث و الكشف، و أنه لن ترافقها سفن حربية، لكن تركيا ستتخذ الأعمال الانتقامية اللازمة إن هوجمت سفينة الأبحاث، فباشرت السفينة عملها بالفعل في الأسبوع الأول من شهر أوت سنة 1976، و لم تفلح مذكرات الاحتجاج اليونانية في وقف هذا العمل و هو ما أدى باليونان إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية و إلى مجلس الأمن الدولي في نفس الوقت بعد أن توتر الجو بشدة بينها و بين تركيا[1] حيث قد تم إحالة النزاع إلى مجلس الأمن بتاريخ 10 أوت 1976 كما تم عرضه كذلك أمام محكمة العدل الدولية في نفس التاريخ، فاليونان قد أقامت دعوى في 10 أوت 1976 ضد تركيا أمام محكمة العدل الدولية تطلب من خلالها أن تقوم المحكمة بالإعلان عن الخط الفاصل من الحدود بين أجزاء الجرف القاري التابعة لكل من اليونان و تركيا في المنطقة، و أن تعلن أنه لا يحق لتركيا أن تضطلع بأية أنشطة على الجرف القاري التابع لليونان سواء كان ذلك عن طريق الاستكشاف أو الاستغلال أو البحث و غيرها بدون موافقة اليونان على ذلك، كما طلبت كذلك من المحكمة أن تتخذ إجراءات تحفظية[2] استنادا إلى المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية مفادها:

– أن على حكومتي الدولتين أن تمتنعا ما لم تحصل أحدهما على موافقة الأخرى، و ريثما يصدر القرار النهائي من المحكمة عن القيام بكل أنشطة الاستكشاف و بأي أنشطة بحث علمي فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها.

---

[1] **عبد الله الأشعل**، المرجع نفسه، ص 190.

[2] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 95.

– أن تمتنعا عن اتخاذ تدابير أو إجراءات عسكرية جديدة أو أعمال يمكن أن تعرض علاقاتهما السلمية للخطر.

و قد ادعت اليونان في تبرير طلبها من محكمة العدل الدولية اتخاذ إجراءات تحفظية، أن تركيا قد منحت تراخيص للتنقيب عن النفط و أعمال الاستكشافات الأخرى تشكل تعديا على ما لليونان من حقوق سيادية خالصة في استكشاف و استغلال جرفها القاري، و أن انتهاك حق دولة ساحلية في أن تكون لها معرفة حصرية بجرفها القاري يشكل ضررا لا يمكن إصلاحه، و أن الأنشطة موضوع الشكوى يمكن إذا استمرت أن تزيد من حدة النزاع.[1]

و قد رفعت اليونان هذا النزاع أمام محكمة العدل الدولية مستندة في ذلك إلى نص المادة 17[2]من الميثاق العام للتحكيم لسنة 1928 و الذي يوصي بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية[3] و المادتان 36 و37 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، و إلى بلاغ بروكسل المشترك الصادر بتاريخ 31 ماي 1975 – السالف الذكر– و الذي صدر من طرف رئيسا وزراء اليونان و تركيا إلى الصحافة مباشرة، وقد دفعت اليونان أنه بموجب هذا البلاغ و بموجب ما جاء فيه من « أن كل المشاكل التي تتعلق بالجرف القاري في بحر إيجة يجب أن تسوى في محكمة العدل الدولية » فإن الولاية تعقد مباشرة للمحكمة و تلزم الطرفين

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية الجرف القاري في بحر إيجة (ولاية المحكمة)، الحكم الصادر في 19 ديسمبر 1978، المرجع السابق، ص 136.

[2] تنص المادة 17 من الاتفاق العام للتحكيم لسنة 1928 على أنه: « ترفع كل المنازعات التي تتعارض فيها مواقف الأطراف بشأن حقوق كل طرف، رهنا بمراعاة أية تحفظات تكون قد أبديت بمقتضى المادة 39، إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي، ما لم تتفق الأطراف على النحو المنصوص عليه فيما بعد، على اللجوء إلى محكمة التحكيم.

و من المفهوم أن المنازعات المشار إليها أعلاه تشمل بصورة خاصة المنازعات المذكورة في المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي ».

Acte Général Pour Le Règlement Pacifique Des Différends Internationaux 1928.

[3] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 68.

بإبرام أي اتفاق تنفيذ يكون ضروريا، و تتيح في حالة رفض أي منهما إبرام هذا الاتفاق للطرف الآخر أن يرفع النزاع من جانب واحد للمحكمة.[1]

و بالنظر إلى الموقف الذي اتخذته اليونان و الدفوع التي قدمتها فإننا نجد أن الحكومة اليونانية دفعت بأنه يتعين الافتراض بأن الاتفاق العام مازال ساريا، كما لفتت الانتباه إلى أن هناك تحفظات رافقت صكي الانضمام اليوناني و التركي إلى الاتفاق العام، مؤكدة أنه ليس لتلك التحفظات أهمية في القضية، حيث دفعت اليونان بأنه لا يمكن اعتبار التحفظ الذي أبدته على اتفاق التحكيم العام لسنة 1928 يشمل النزاع المتعلق بالجرف القاري لبحر إيجة، فالتحفظ لا يشمل كل النزاعات المتعلقة بالمركز الإقليمي لليونان بل فقط تلك التي تكون متصلة بمركزها الإقليمي لليونان بل فقط تلك التي تكون متصلة بمركزها الإقليمي و في نفس الوقت معنية بمسائل تقع بمقتضى القانون الدولي داخل الولاية المحلية للدول فقط.[2]

كما احتجت اليونان بأن فكرة الجرف القاري في حد ذاتها لم تكن معروفة تماما عام 1928 عندما أبرم الاتفاق العام و في عام 1931 عندما انضمت اليونان.[3]

فجاء موقف تركيا من طلب اليونان اتخاذ إجراءات تحفظية من المحكمة واضحا و ذلك في مذكرة قدمتها الحكومة التركية للمحكمة بتاريخ 26 أوت 1976، حيث أوضحت أن طلب اليونان سابق لأوانه و أن الحقوق التي تدعي بها اليونان لا تبرر استصدار إجراءات تحفظية، و أن المحكمة ليست مختصة بتسلم طلب اليونان في هذا الشأن، و طلبت من المحكمة بناء على ذلك عدم اتخاذ الإجراءات المقترحة و شطب

---

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية الجرف القاري في بحر إيجة (ولاية المحكمة)، الحكم الصادر في 19 ديسمبر 1978، المرجع السابق، ص 139.

[2] لقد جاء تحفظ اليونان على المنازعات المتعلقة بمسائل تقع بمقتضى القانون الدولي داخل الولاية المحلية للدول فقط، و بصورة خاصة المنازعات المتعلقة بالمركز الإقليمي لليونان، بما في ذلك حقوقها في السيادة على موانئها و خطوط اتصالاتها.
موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية الجرف القاري في بحر إيجة (ولاية المحكمة)، الحكم الصادر في 19 ديسمبر 1978، المرجع نفسه، ص 137، 138.

[3] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية الجرف القاري في بحر إيجة (ولاية المحكمة)، الحكم الصادر في 19 ديسمبر 1978، المرجع نفسه، ص 138.

الموضوع من جدول أعمالها لعدم اختصاصها ببحث النزاع، كما قررت تركيا من جانبها الامتناع عن المثول أمام المحكمة في هذه القضية.

و قد أكدت تركيا أيضا على مجموعة من النقاط تتمثل فيما يلي:

– أنكرت أن يكون لأنشطتها محل الشكوى أي مساس بحقوق اليونان في المناطق المتنازع عليها.

– و لو سلمت جدلا بأن هذه الأنشطة تضر بحقوق اليونان فإنها لا ترى بأن هناك ما يدعوا للافتراض بعدم قابلية هذا الضرر للتعويض،أو أن هذه الأنشطة تضر بحقوق اليونان فإنها لا ترى أن هناك ما يدعوا للافتراض بعدم قابلية هذا الضرر للتعويض، أو أن هذه الأنشطة يمكن أن تنتج ضررا يعوق تنفيذ الحكم الذي قد تصدره المحكمة أو يؤثر عليه.[1]

– و أنه ليس لدى تركيا أية نية في أخذ زمام المبادرة في استعمال القوة.[2]

– كما أكدت تركيا أن الاتفاق العام لم يعد ساريا فيما بينها و بين اليونان، و حتى لو افترضت صحة سريانه فإنه لا يصلح أساسا لاختصاص المحكمة لأن اليونان بتحفظها عليه بتاريخ 14 سبتمبر 1931 قد حرمت المحكمة من اختصاص الفصل في « المنازعات المتعلقة بمسائل تدخل بحكم القانون الدولي في دائرة السلطان الداخلي للدول و خاصة المنازعات المتعلقة بالوضع الإقليمي لليونان بما في ذلك تلك المتصلة بحقوق سيادتها على موانيها و طرق مواصلاتها ».

[1] **عبد الله الأشعل**، النزاع اليوناني التركي حول الجرف القاري في بحر إيجة أمام محكمة العدل الدولية (1976–1978)، المرجع السابق، ص 191، 192.

[2] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية الجرف القاري في بحر إيجة (ولاية المحكمة)، الحكم الصادر في 19 ديسمبر 1978، المرجع السابق، ص 136.

و الملاحظ من واقع المذكرات التركية المتبادلة مع اليونان أن النزاع ليس على السيادة و إنما على تعيين الجرف القاري، و لذلك ترى أن نشاطها الكشفي يتم في منطقة تركية، كما اعترف وزير خارجية تركيا أمام مجلس الأمن بتاريخ 13 أوت 1976 أن دعاوى الدولتين في المنطقة متكافئتان.[1]

هذا و قد أبدت تركيا كذلك رفضها لاختصاص المحكمة، و قد استندت في ذلك إلى أربعة أسباب هي:

– استبعاد التحفظ اليوناني على الاتفاق العام لسنة 1928 لهذا الاختصاص.

– أنها لا تعتبر البيان المشترك اتفاقا وفقا للقانون الدولي.

– أن المسائل المعلقة بين تركيا و اليونان ذات طبيعة سياسية غالبة و تؤثر على التوازن الدقيق الذي أرسته "اتفاقية لوزان" بتاريخ 24 جويلية 1923 كما تؤثر على مجمل العلاقات الإقليمية و السياسية بين البلدين.

– أن المسائل اللازمة لاستئناف المفاوضات الصريحة و الجادة و الروح التي يجب أن تتحلى بها الأطراف المعنية لحل مشاكلهم عن طريق هذه المفاوضات لا تتفق مع استمرار التسوية بالطريق القضائي، كما أن اليونان عرضت النزاع من جانب واحد قبل إعداد اتفاق لعرضه بشكل مشترك حسبما اتفق عليه من قبل.[2]

الفقرة الثالثة

موقف محكمة العدل الدولية من القضية المطروحة أمامها

لقد أصدرت محكمة العدل الدولية أمرا بتاريخ 11 سبتمبر 1976 يتعلق بطلب اليونان منها اتخاذ تدابير تحفظية فيما يخص النزاع القائم بينها و بين تركيا حول الجرف القاري في بحر إيجة، فوصلت المحكمة في هذا الأمر الذي أصدرته في قضية الجرف القاري (حماية مؤقتة) بأغلبية اثني عشرة صوت

[1] **عبد الله الأشعل**، النزاع اليوناني التركي حول الجرف القاري في بحر إيجة أمام محكمة العدل الدولية (1976–1978)، المرجع السابق، ص 192.

[2] **عبد الله الأشعل**، المرجع نفسه، ص 195، 196.

مقابل صوت واحد، إلى أن الظروف كما بدت للمحكمة لم تكن ظروفا تتطلب منها أن تمارس الصلاحية المنوطة بها بموجب المادة 41 من نظامها الأساسي في أن تشير بتدابير للحماية المؤقتة (الإجراءات التحفظية).

فلم يكن بوسع محكمة العدل الدولية و قد نظرت إلى مسألة في إطار المادة 41 من نظامها الأساسي أن تجد في الخرق الذي تدعيه اليونان لحقوقها ذلك الخطر بحدوث ضرر لا يمكن إصلاحه لحقوقها موضع النزاع، بحيث يتطلب ممارسة صلاحية الإشارة بتدابير حماية مؤقتة.[1]

كما أن المحكمة ترى بأنه طالما و أن مجلس الأمن قد سبقها في إصدار قرار بشأن النزاع يدعوا طرفيه إلى تسويته بالطرق السلمية، و هو قرار عبرت الدولتان عن رضاهما به و رغبتهما في احترامه فإن المحكمة لم تعد ترى ضرورة البحث في إمكانية اتخاذ إجراءات تحفظية وفق المادة 41 من نظامها الأساسي لمنع تفاقم النزاع و اتساعه و هو هدف قام قرار مجلس الأمن بالتكفل به.[2]

كما رأت المحكمة أنه يجب عدم الافتراض بأن أيا من الحكومتين سوف تمتنع عن التقيد بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو تمتنع عن الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن رقم 395 المؤرخ في 25 أوت 1976 و الذي تم حث الحكومتين فيه "على بذل كل ما في وسعهما لتخفيف حدة التوترات الحالية في المنطقة و دعوتهما إلى أن تستأنفا المفاوضات المباشرة بينهما بشأن خلافاتهما".

و قد لاحظت محكمة العدل الدولية أنه لم يطلب منها من أجل الفصل في الطلب الراهن للتدابير المؤقتة أن تبت في أي مسألة تتعلق بولايتها في النظر في النزاع، و أن قرارها الحالي لا يحكم مسبقا بأي حال من الأحوال على أية مسألة تتصل بولايتها أو بجوهر القضية، و لا يسعها في المرحلة الراهنة من الدعوى أن تلبي طلب تركيا بشطب القضية من القائمة، إلا أنه سيكون من الضروري تسوية مسألة ولايتها

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية الجرف القاري في بحر إيجة (ولاية المحكمة)، الحكم الصادر في 19 ديسمبر 1978، المرجع السابق، ص 135، 136.

[2] **عبد الله الأشعل**، النزاع اليوناني التركي حول الجرف القاري في بحر إيجة أمام محكمة العدل الدولية (1976–1978)، المرجع السابق، ص 193، 194.

فيما يتعلق بالقضية باعتبار ذلك الخطوة التالية و يجب أن يتم تناول هذه المسألة في المرافعات الكتابية أولا، و لهذا و بناء عليه قدمت اليونان مذكرة تفسيرية ثم دفعت بمرافعات شفوية في جلسات عامة أقرت فيها رسميا بأن للمحكمة مثل هذه الولاية، أما تركيا فلم تقدم مذكرة مضادة و لم تكن ممثلة في الجلسات، على أن موقفها كان محددا في الرسالة المؤرخة في 26 أوت 1976 حيث أعربت تركيا عن رأيها في أنه ليس للمحكمة ولاية النظر في طلب إقامة الدعوى، و كذلك في الرسالتين اللتين وجهتا على المحكمة في 24 أفريل و 10 أكتوبر 1978.[1]

فقررت محكمة العدل الدولية بتاريخ 19 ديسمبر 1978 في الحكم الذي أصدرته في مسألة ولايتها في القضية المتعلقة بالجرف القاري في بحر إيجة بأغلبية اثنتي عشرة صوتا مقابل صوتين أنه لا ولاية لها للنظر في الطلب الذي قدمته حكومة اليونان.

و قد أعربت المحكمة عن الأسف لعدم مثول تركيا أمامها لكي تعرض حججها، فقد أشارت إلى أنها اضطرت مع ذلك أن تدرس بمبادرة منها مسألة ولايتها و هو واجب تعززه أحكام المادة 53 من نظامها الأساسي، و عندما لا يمثل أمامها أحد الطرفين أن تتثبت من أن لها ولاية قبل أن تبدأ دراسة جوهر القضية.

إن محكمة العدل الدولية قد وصلت بعد سرد وجيز للمفاوضات التي جرت بين اليونان و تركيا عام 1973 بشأن مسألة تعيين الجرف القاري، إلى أن متابعة المفاوضات بصورة نشطة من الوقت الذي يجري فيه النظر في الدعوى على عكس ما لمحت إليه تركيا لا تشكل من الناحية القانونية أية عقبة في سبيل ممارسة المحكمة لوظيفتها القضائية[2]، حيث رفضت المحكمة ادعاء تركيا بأن التسوية السياسية لا تتفق مع استمرار نظر النزاع أمام المحكمة، فالطريقان السياسي و القضائي لا يتناقضان و يسيران جنب إلى جنب.

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948- 1991)، قضية الجرف القاري في بحر إيجة (ولاية المحكمة)، الحكم الصادر في 19 ديسمبر 1978، المرجع السابق، ص 136، 137.

[2] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948- 1991)، قضية الجرف القاري في بحر إيجة (ولاية المحكمة)، الحكم الصادر في 19 ديسمبر 1978، المرجع نفسه، ص 136، 137.

كما رفضت أيضا زعم تركيا بأن استمرار المفاوضات يعني عدم وجود نزاع و بالتالي انعدام اختصاص المحكمة، و رفضت قولها بغلبة الطابع السياسي للنزاع، و قالت أن بكل نزاع قانوني عناصر سياسية وأكدت على أن هناك نزاعا قانونيا حول حقوق الطرفين و حول تعيين حقوقهما السيادية على الجرف القاري.[1]

أما فيما يخص احتجاج تركيا بالتحفظ الذي وضعته اليونان على الاتفاق العام للتحكيم لسنة 1928 فإن المحكمة قد رأت بأن النزاع هو نزاع يتصل بالمركز الإقليمي لليونان، و أن لاحتجاج تركيا بالتحفظ أثر استبعاد النزاع من تطبيق المادة 17 من الاتفاق العام، لذلك فإن الاتفاق العام ليس أساسا صالحا لولاية المحكمة.

و تأخذ محكمة العدل الدولية في الاعتبار أيضا الإشارة إلى أن الاتفاق العام لم يكن قابلا أبدا للتطبيق بين تركيا و اليونان بسبب وجود معاهدة الصداقة و الحياة و التوفيق و التحكيم المعقودة بين اليونان و تركيا في 30 أكتوبر 1930، و وصلت المحكمة إلى أنها في حل من وجوب خوض مسألة أثر معاهدة عام 1930 على انطباق الاتفاق العام لأنها أثبتت بسبب أثر التحفظ أن الاتفاق العام لا ينطبق على النزاع، ولأن معاهدة 1930 لم تتخذ ذريعة لإيجاد أساس لولايتها.

أما فيما يخص البلاغ المشترك فإن المحكمة قد درست معناه في ضوء السياق الذي تم فيه الاجتماع بتاريخ 31 ماي 1975 و الوثيقة التي أعدت عنه، و وجدت المحكمة في المعلومات المتاحة لها عما تبع بلاغ بروكسل تأكيدا لكون "رئيسي الوزراء" لم يتعهدا بأي التزام غير مشروط بإحالة نزاعهما حول الجرف القاري إلى المحكمة، و عليه فإن بلاغ بروكسل لم يشكل التزاما مباشرا و غير مشروط من جانب رئيسي الوزراء اليوناني و التركي بقبول رفع النزاع إلى المحكمة بصورة انفرادية بواسطة طلب، و لذلك فهو لا يشكل أساسا صالحا لإيجاد ولاية المحكمة.

و تضيف محكمة العدل الدولية أنه ما من قول صدر عنها يجوز تفسيره على أنه يحول دون عرض النزاع على المحكمة عندما تستوفي الشروط لإيجاد ولايتها.

[1] **عبد الله الأشعل**، النزاع اليوناني التركي حول الجرف القاري في بحر إيجة أمام محكمة العدل الدولية (1976-1978)، المرجع السابق، ص 204، 205.

و لهذه الأسباب قررت محكمة العدل الدولية أنه لا ولاية لها للنظر في الطلب الذي قدمته حكومة اليونان في 10 أوت 1976[1]، و مستبعدة في نفس الوقت صلاحية الميثاق العام للتحكيم كأساس لاختصاصها و كذلك البيان المشترك اليوناني – التركي لسنة 1975.[2]

الفقرة الرابعة

إصدار مجلس الأمن للقرار رقم (395) بخصوص النزاع حول الجرف القاري لبحر إيجة

بموجب قرار مجلس الأمن رقم 395 الصادر في 25 أوت 1971 تم حث الحكومتين اليونانية والتركية على بذل كل ما في وسعهما من أجل تخفيف حدة التوترات الحالية في المنطقة، و دعوتهما إلى أن تستأنفا المفاوضات المباشرة بينهما بشأن خلافاتهما، حيث تم إصدار القرار رقم 395 من طرف مجلس الأمن بعد مضي أسبوعين من إحالة القضية إليه بتاريخ 10 أوت 1976 .[3]

و لم يمنعه من إصدار القرار عرض النزاع على محكمة العدل الدولية في نفس الوقت و بنفس التاريخ، بل على العكس من ذلك حيث يلاحظ أن محكمة العدل الدولية قامت بمراعاة ما أصدره مجلس الأمن، بحيث أن المحكمة امتنعت عن اتخاذ التدابير المؤقتة التي طلبتها منها اليونان و من ضمن الأسباب في ذلك هو أن مجلس الأمن قد قام بإصدار قراره رقم (395) في هذه القضية و الذي يحث من خلاله البلدين على تسوية النزاع القائم بينهما سلميا، فالمحكمة اعتبرت ذلك كافيا و قررت بأنه لا حاجة بها إلى إصدار تدابير مؤقتة.

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية الجرف القاري في بحر إيجة (ولاية المحكمة)، الحكم الصادر في 19 ديسمبر 1978، المرجع السابق، ص 139.

[2] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 69.

[3] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 96.

و بهذا فإن محكمة العدل الدولية قد أظهرت مدى التعاون و التكامل مع مجلس الأمن، و هو ما يؤكده الرأي الانفرادي للقاضي "الطرازي" حيث جاء فيه بأن:« قرار المحكمة في هذه القضية يعكس التعاون والتكامل بين المحكمة و المجلس ».[1]

المطلب الثاني

تحديد العلاقة بين المحكمة و المجلس على ضوء قضية مضيق كورفو و قضية الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين المحتجزين في طهران

من بين القضايا الدولية التي عرضت بالتزامن على محكمة العدل الدولية و على مجلس الأمن الدولي و تبين لنا من خلالها مدى التكامل و التعاون بينهما في تسويتهما للنزاع، قضية مضيق كورفو عام 1948 و قضية الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين المحتجزين في طهران عام 1979، فبالإضافة إلى ما تم عرضه من قضايا ارتأينا التعرض كذلك بالدراسة و التحليل لهاتين القضيتين الهامتين حيث قد تم عرضهما على المحكمة و المجلس في نفس الوقت، و اللتان برز من خلالهما تنسيق و تعاون هذين الجهازين في تناولهما لهاتين القضيتين و ذلك حفاظا على الهدف الأسمى الذي جاءت من أجله المنظمة الأممية و المتمثل في حفظ السلم و الأمن الدوليين، فقضية مضيق كورفو بين بريطانيا و ألبانيا بينت العلاقة بين المجلس و المحكمة في إطار المادة 3/36 من ميثاق الأمم المتحدة، إذ أن مجلس الأمن الدولي هو من أوصى بعرض القضية على محكمة العدل الدولية و لذلك فإننا سنتناول دور كل من محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في هذه القضية (الفرع الأول).

و فيما يخص قضية الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين المحتجزين في طهران فهي أيضا قد عرضت على المجلس و المحكمة في نفس الوقت، و قد أبرزت كذلك مدى التعاون و التكامل بينهما في تسوية النزاع، و ذلك من خلال إصدار مجلس الأمن لقراره رقم (457) و إصدار محكمة العدل الدولية الأمر بالتدابير المؤقتة، و لذلك فإننا سنتناول دور كل من محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في هذه القضية كذلك (الفرع الثاني).

[1] **عز الدين الطيب آدم**، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفرع الأول

دور محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في قضية مضيق كورفو عام 1948

إن قضية مضيق كورفو بين بريطانيا و ألبانيا أول قضية تنظر فيها محكمة العدل الدولية، و قد كانت من أهم القضايا التي عرضت على المحكمة خاصة من ناحية المبادئ القانونية التي أرستها محكمة العدل الدولية من خلالها، و تعتبر هذه القضية مهمة في دراستنا لأنها تبين و توضح إحدى جوانب العلاقة الموجودة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي و هو ما سنقوم بتبيانه من خلال تعرضنا لوقائع النزاع في مضيق كورفو و عرضه على مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية (الفقرة الأولى) و كذلك بتناولنا لدور محكمة العدل الولية في هذه القضية (الفقرة الثانية) بالإضافة إلى توضيح حدود العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في إطار المادة 36 فقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى

وقائع النزاع في مضيق كورفو و عرضه على مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية

تعتبر قضية "مضيق كورفو"[1] من أهم القضايا و أشدها إثارة للانتباه و ذلك على صعيد القانون الدولي بصفة عامة و على صعيد قانون البحار بصفة خاصة، و هذا بالنظر إلى وقائعها و ما أثاره حكم المحكمة

[1] تعود بداية الأزمة أساسا إلى كون المجرى الشمالي "لمضيق كورفو" يعتبر حدا فاصلا بين اليونان و ألبانيا، كما أن جزءا منه يقع داخل المياه الإقليمية لكل منهما.

و للمضيق أهمية كبيرة بالنسبة لليونان بسبب حركة المرور فيه من و إلى ميناء كورفو، و قد ثار توتر بين اليونان و ألبانيا أدى إلى انقطاع العلاقات بينهما، حيث طالبت اليونان بحقوق إقليمية في ألبانيا تمس جزءا من إقليمها المجاور لهذا القطاع واعتبرت اليونان نفسها في حالة حرب مع ألبانيا.

فاتخذت ألبانيا تدابير استثنائية رأت ضرورتها لفرض الرقابة اليقظة على تلك المنطقة لتواجه بها إغارة اليونان، كما أصدرت لوائح تنظيمية تجعل من مرور السفن الحربية الأجنبية موقوفا على ترخيص مسبق من الحكومة الألبانية.

زازة لخضر، أحكام المسؤولية الدولية في ضوء قواعد القانون الدولي العام دراسة مدعمة بالأمثلة و السوابق القضائية و أعمال لجنة القانون الدولي، د.ط ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 52، 53.

من ردود أفعال سواء على الصعيد الفقهي أو على صعيد العمل الدولي[1]، و تتلخص وقائع هذه القضية في أنه بتاريخ 15 ماي 1946 بينما كانت بعض قطع الأسطول البريطاني تعبر ممر كورفو الذي يشكل الحد الفاصل بين ألبانيا و اليونان، تعرضت قطعتان منها لنيران البطاريات الألبانية المتمركزة على الجانب الألباني من الممر[2]، و نتيجة لذلك بعثت الحكومة البريطانية مذكرة احتجاج إلى ألبانيا بتاريخ 2 أوت 1946 موضحة فيها رأيها بشأن المرور البريء في المضايق، داحضة بذلك وجهة نظر ألبانيا التي تشترط الحصول على إذن مسبق و مؤكدة عدم اعتراف بريطانيا بأي حق لألبانيا في وضع أي شروط على حركة المرور في المضيق المذكور، و متمسكة بحقها في المرور البريء في المضايق الدولية التي تكون طرقا للتجارة البحرية الدولية بين جزأين من أعالي البحار، و وجهت بريطانيا في نهاية المذكرة إنذارا إلى حكومة ألبانيا بأنه في حال فتحت بطارياتها النار على أية سفينة من السفن البريطانية عند عبورها لمضيق كورفو فإنها ستعامل بالمثل.

و في 22 أكتوبر 1946 أرسلت بريطانيا بغرض التأكد من الإجراء الذي ستتخذه ألبانيا[3] أربع سفن حربية، حيث تقدمت هذه السفن الأربعة في شكل قافلة تضم الطرادتان "Leander" و "Maurituis" والمدمرتان "Volage" و " Saummarez" متجهة شمالا عبر المجرى الشمالي لمضيق كورفو، إلى أن اصطدمت المدمرة "Volage" بلغم بحري خارج خليج " Saranda" و لما تقدمت المدمرة الثانية "Saummarez" لسحبها أصابها هي الأخرى لغم بحري مما ألحق بالبحرية البريطانية أضرارا جسيمة وصلت في جانبها البشري إلى وفاة 44 شخص من طاقميها و إصابة 42 آخرين بجروح.[4]

و تجدر الإشارة إلى أن التفجيرات بسبب الألغام قد وقعت في القناة التي كانت قد نظفت من قبل وجرى التيقن من تنظيفها و اعتبرت أنها مأمونة.

---

[1] **زازة لخضر**، المرجع نفسه، ص 52.

[2] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 322.

[3] **وسام الدين العكلة**، النظام القانوني للمضيق الدولي– درراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي–، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 4، المجلد 27، كلية الحقوق، جامعة دمشق،2011، ص 315.

[4] **زازة لخضر**، المرجع السابق، ص 52.

و عقب التفجيرات التي وقعت بتاريخ 22 أكتوبر 1946 وجهت المملكة المتحدة البريطانية مذكرة إلى تيرانا – عاصمة ألبانيا – تعلن فيها اعتزامها تنظيف قناة كورفو قريبا، فكان الجواب بأن الموافقة لن تعطى إلا إذا كانت العملية المذكورة ستجري خارج المياه الإقليمية الألبانية و أن أي تنظيف يجري داخل تلك المياه سيكون انتهاكا للسيادة الألبانية.[1]

فقامت كاسحات الألغام البريطانية معززة بقوة ضخمة من السفن الحربية بتاريخ 12 و 13 نوفمبر 1946 بتطهير قطاع من المياه الإقليمية لألبانيا من الألغام، لتسفر عملية التطهير عن العثور على 22 لغما[2] أخذت اثنين منهما إلى جزيرة مالطا لفحصهما هناك حيث تبين أنهما من صنع ألماني، كما أثبت التحقيق عبر شهادة الشهود الذين شاهدوا عملية زرع الألغام أن وضعها قد تم قبل عبور السفن الحربية البريطانية بوقت قصير.[3]

و هكذا ثار النزاع بين بريطانيا و ألبانيا حول مدى مسؤولية ألبانيا عما أصاب السفينتين من أضرار، و عما إذا كان تصرف المملكة المتحدة البريطانية اللاحق بكسح الألغام في المضيق يتنافى مع سيادة ألبانيا، و لهذا قامت بريطانيا بعرض النزاع على مجلس الأمن الدولي الذي أصدر توصية بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، و ذلك وفقا لما جاء في الفقرة الثالثة من المادة 36 من ميثاق الأمم المتحدة.

فقامت بريطانيا بذلك منفردة و اعترضت ألبانيا على اختصاص المحكمة ثم أذعنت له و وقعتا اتفاقا خاصا[4] بتاريخ 25 مارس 1948 يطلبان فيه من محكمة العدل الدولية أن تفصل في النزاع و أن تجيب على عدد من الأسئلة التي تقرر مسؤولية كل منهما من عدمه.[5]

---

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية قناة كورفو (جوهر القضية)، الحكم الصادر في 9 أفريل 1949، المرجع السابق، ص 7.

[2] **زازة لخضر**، المرجع السابق، ص 52.

[3] **وسام الدين العكلة**، المرجع السابق، ص 315، 316.

[4] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 323.

[5] **زازة لخضر**، المرجع السابق، ص 53.

الفقرة الثانية

دور محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو عام 1948

كما رأينا سابقا فإن قضية قناة كورفو نشأت عن أحداث وقعت في 22 أكتوبر 1946 في مضيق كورفو، بعد أن ارتطمت مدمرتان بريطانيتان بألغام في المياه الألبانية و لحقت بهما أضرار جسيمة بما في ذلك خسائر بشرية معتبرة.

فلجأت بريطانيا بادئ ذي بدء إلى مجلس الأمن الدولي الذي أوصى بقرار مؤرخ في 9 أفريل 1947 بأن تعرض الحكومتان البريطانية و الألبانية النزاع على المحكمة، الذي بناء عليه قدمت بريطانيا طلبا إلى المحكمة فاعترضت ألبانيا على مقبوليته، غير أن محكمة العدل الدولية أصدرت حكما بتاريخ 25 مارس 1948 أعلنت فيه أن لديها الولاية للنظر في القضية، فأبرم الطرفان اتفاقا خاصا يلتمسان فيه من المحكمة أن تصدر حكمها بشأن المسائل التالية:[1]

1- هل كانت ألبانيا مسؤولة بموجب القانون الدولي عن الإنفجارات التي حدثت في 22 أكتوبر 1946 في المياه الألبانية، و كذلك عن الأضرار و الخسائر البشرية التي نتجت عن هذه الإنفجارات؟ و هل يترتب عليها تعويض في حالة الجواب بالإيجاب؟[2]

2- هل انتهكت المملكة المتحدة البريطانية القانون الدولي بأفعال بحريتها في المياه الألبانية: أولا يوم حدوث التفجيرات و ثانيا يومي 12 و 13 نوفمبر 1946 عندما قامت بتنظيف المضيق؟ و بمعنى آخر هل انتهكت بريطانيا سيادة ألبانيا؟

---

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948- 1991)، قضية قناة كورفو(جوهر القضية)، الحكم الصادر في 9 أفريل 1949، المرجع السابق، ص 6.

[2] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 323.

فأعلنت محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر بتاريخ 9 أفريل 1949 بالنسبة للمسألة الأولى بأغلبية أحد عشرة صوتا مقابل خمسة أصوات أن المسؤولية تقع على ألبانيا[1] حيث أنها قد اعتبرت أن « ألبانيا مسؤولة عن الإنفجارات التي حدثت في 22 أكتوبر 1946 على أساس أنها كانت تعلم بوجود الألغام التي سببت الإنفجارات و لم تعط السفن إشعارا بوجودها، و حتى بعد وقوع الحادثة فإنها لم تقم بفعل شيء لترتيب المسؤولية عن زرع الألغام و معاقبة الفاعلين.

إن عبء إثبات عدم مسؤولية ألبانيا يقع عليها وقت فشلت في إقامته » .

و قد رفضت محكمة العدل الدولية حجة ألبانيا بأن الانفجارات يمكن أن تكون قد نجمت عن ألغام طافية نظرا لمقدار الضرر اللاحق بالسفن وقت الانفجار، و الذي لم ترى المحكمة أنه قد تسبب عن ألغام طافية.[2]

غير أنها رفضت كذلك ادعاء بريطانيا التي زعمت بأن هنالك تستر من جانب ألبانيا و أن زرع الألغام قامت به سفينتان حربيتان يوغسلافيتان بطلب من ألبانيا أو بموافقتها الضمنية، و رأت المحكمة أن هذا التواطؤ لم يتم إثباته، و إن توجيه تهمة بهذه الخطورة الاستثنائية ضد إحدى الدول يتطلب شيئا من اليقين لم يتم الوصول إليه في هذه الحالة، الأمر الذي يدع مصدر الألغام المزروعة في المياه الإقليمية الألبانية موضعا للحدس.[3]

و لم تتمكن المحكمة من إثبات ادعاءات بريطانيا من أن واقعة زرع الألغام قد تمت بفعل ألبانيا أو بتواطئها أو على الأقل بعلمها، بحيث لم تتمكن المحكمة من إثبات أي خطأ من جانب ألبانيا و صعب عليها الكشف عن أي قصد للإضرار بالغير، و ذلك لان ألبانيا كانت في حالة توتر مع جارتها اليونان فأعلنت

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية قناة كورفو(جوهر القضية)، الحكم الصادر في 9 أفريل 1949، المرجع السابق، ص 6.

[2] **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، المرجع السابق، ص 324.

[3] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية قناة كورفو(جوهر القضية)، الحكم الصادر في 9 أفريل 1949، المرجع السابق، ص 7.

عن رقابة يقظة تجريها على قطاع من مياهها الإقليمية – أشرنا إليها سابقا– بما في ذلك قطاعا من مضيق كورفو المعروف بأنه طريق حيوي للملاحة البحرية الدولية، كما أن ألبانيا قد فرضت على جميع السفن – بم فيه الحربية منها – الحصول على ترخيص مسبق من السلطات الألبانية قبل المرور من خلا المضيق.[1]

فاكتفت المحكمة حينئذ ببعض القرائن غير المباشرة المتمثلة فيما للدولة من سلطة على إقليمها تمكنها من اكتشاف ما يحدث فوقه، فأسست في ضوء ذلك مسؤولية ألبانيا على أساس الإهمال.[2]

و في نفس الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بتاريخ 9 أفريل 1949 خلصت أيضا إلى أن لديها الولاية لتقويم مبلغ التعويض، إلا أنه لم يكن بإمكانها فعل ذلك في الحال نظرا لعدم توفر بعض المعلومات، و لذا فقد أجريت مرافعات أخرى لتمكين الطرفين من التحري في مبالغ التعويض المطالب بها أو إثباتها أو تنفيذها، لتصدر المحكمة حكمها بتاريخ 15 ديسمبر 1949 لصالح بريطانيا، و قضت بأن تدفع ألبانيا للمملكة المتحدة البريطانية تعويضا يقدر بمبلغ 843947 جنيها استرلينيا.[3]

و فيما يتعلق بالمسألة الثانية فقد أعلنت المحكمة بأغلبية أربعة عشرة صوتا مقابل صوتين أن المملكة المتحدة البريطانية لم تنتهك السيادة الألبانية في 22 أكتوبر، و لكنها أعلنت بالإجماع أنها انتهكت تلك السيادة في 12 و 13 نوفمبر و أن هذا الإعلان هو بحد ذاته تعويض كاف.[4]

و قد أشارت محكمة العدل الدولية في حكمها إلى مبدأ قانوني عام مفاده "أن الدول طبقا للعرف الدولي و المعترف به بصورة عامة لها الحق في وقت السلم في عبور سفنها العسكرية في المضايق الدولية التي تصل بين جزأين من أعالي البحار دون الحصول على إذن مسبق من الدولة الشاطئية شريطة أن يكون

---

[1] **زازة لخضر**، المرجع السابق، ص 51.

[2] **زازة لخضر**، المرجع نفسه، ص 54.

[3] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية قناة كورفو(تقويم مبلغ التعويض)، الحكم الصادر في 15 ديسمبر 1949، المرجع السابق، ص 11.

[4] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية قناة كورفو(جوهر القضية)، الحكم الصادر في 9 أفريل 1949، المرجع السابق، ص 6.

المرور بريئا، و ما لم توجد معاهدة دولية تقضي بخلاف ذلك فليس من حق الدولة الشاطئية أن تمنع المرور في المضايق الدولية في وقت السلم".[1]

نخلص إذن إلى أنه نتيجة للجهود الجبارة التي بدلتها محكمة العدل الدولية في هذه القضية ، فإنها قد استطاعت أن تضع حدا للنزاع الذي ثار بين بريطانيا و ألبانيا، و هكذا فإن التوصية التي قدمها مجلس الأمن للحكومتين بعرض النزاع على المحكمة للبث فيه وفقا لنظامها الأساسي قد أعطت أثرا إيجابيا في هذه القضية.

و بهذا فإننا نرى بأن قضية مضيق كورفو تعتبر من بين القضايا الدولية التي كان لها الفضل في توضيح مدى التعاون و الانسجام بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي باعتبارهما جهازان رئيسيان مهمان في هيئة الأمم المتحدة.

كما كان لها الفضل كذلك في توضيح مدى التزام كل جهاز من هذين الجهازين بما خوله إياه الميثاق من اختصاصات وظيفية، و احترام كل من محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي لاختصاصات بعضهما البعض.

الفقرة الثالثة

حدود العلاقة بين المحكمة و المجلس في إطار المادة 36 فقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة

لمجلس الأمن أن يدعوا أطراف النزاع إلى تسويته سلميا بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، و هي المفاوضات و التحقيق و الوساطة و التحكيم و التسوية القضائية أو دعوتهم للجوء إلى الوكالات و التنظيمات الإقليمية و غيرها من الوسائل التي يقع عليها اختيارهم.

و قد جاء في المادة 1/36 من الميثاق أنه: « لمجلس الأمن في أية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار إليه في المادة 33 أو موقف شبيه أن يوصي بما يراه ملائما من الإجراءات و طرق التسوية ».

[1] **وسام الدين العكلة**، المرجع السابق، ص 316.

غير أن مجلس الأمن أثناء قيامه بذلك لابد أن يراعي وفقا للمادة 2/36 من الميثاق ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لتسوية النزاع القائم.

كما فرضت المادة 3/36 من الميثاق أيضا على مجلس الأمن واجب مراعاة عرض النزاعات القانونية من قبل الأطراف المتنازعة على محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي للمحكمة، و قد تم تطبيق نص هذه الفقرة عام 1947 عندما أصدر مجلس الأمن توصية لكل من بريطانيا و ألبانيا تقضي بعرض نزاعهما المتعلق بمضيق كورفو على محكمة العدل الدولية من أجل تسويته.[1]

و هناك من يرى أنه و بالرغم من ورود هذه الفقرة بصيغة الوجوب إلا أنه لا يجب تفسيرها بأنها تلزم مجلس الأمن و هو يقدم توصياته وفقا للمادة 36 من الميثاق بإحالة النزاعات القانونية إلى المحكمة، و إنما يجب تفسيرها في ضوء موضوعها و الغرض منها انطلاقا من أن نص الفقرة يهدف إلى تذكير المجلس بأن النزاعات القانونية من واجب الأطراف – بصفة عامة– أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية.

و بذلك تكون الفقرة الثالثة من المادة 36 من ميثاق الأمم المتحدة قد منحت مجلس الأمن سلطة تقديرية في إحالة النزاعات القانونية على محكمة العدل الدولية بحيث يمكنه استعمال هذه السلطة، كما يمكنه الامتناع عن ذلك إذا رأى أن النزاع الذي يعالجه لا يتصف بالوصف القانوني.[2]

فبعد تبادل للرسائل الدبلوماسية بين بريطانيا و ألبانيا تم عرض القضية على مجلس الأمن من طرف بريطانيا من أجل البث فيها، فقام المجلس بدعوة ألبانيا و هي ليست عضوا في الأمم المتحدة إلى الاشتراك في المناقشات شريطة أن تقبل جميع الالتزامات التي تقع على عضو في حالة مماثلة، فقبلت ألبانيا ذلك.[3]

فأصدر مجلس الأمن قراره رقم (22) يوم 9 أفريل 1947 و الذي أوصى فيه كلا من الحكومة الألبانية و الحكومة البريطانية بإحالة النزاع فورا إلى محكمة العدل الدولية و ذلك وفقا لأحكام النظام الأساسي لمحكمة

---

[1] **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 54.

[2] **فطحيزة التجاني بشير**، المرجع السابق، ص 53.

[3] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، قضية قناة كورفو(اعتراض أولي)، الحكم الصادر في 25 مارس 1948، المرجع السابق، ص 3.

العدل الدولية[1] و ذلك عملا بالمادة 3/36 من الميثاق، و التي تخول للمجلس أن يوصي بعرض النزاعات القانونية على المحكمة من أجل الفصل فيها.[2]

و بناء على ذلك وجهت حكومة المملكة البريطانية المتحدة طلبا إلى المحكمة تلتمس فيه إصدار حكم مفاده أن الحكومة الألبانية مسؤولة دوليا عن تبعات الأحداث في مضيق كورفو و أن عليها القيام بالجبر أو بدفع التعويض، و قد استشهدت بريطانيا في طلبها بمختلف أحكام ميثاق الأمم المتحدة و خاصة بما جاء في المادة 25 من الميثاق[3]، حيث تقوم ولاية المحكمة على أساسها.

و بتاريخ 23 جويلية 1947 أودعت الحكومة الألبانية لدى قلم سجل المحكمة رسالة مؤرخة في 2 جويلية، أعربت فيها عن رأيها بأن طلب بريطانيا لا يتماشى مع توصية مجلس الأمن الصادرة بتاريخ 9 أفريل 1947، و ذلك لأن رفع الدعوى بطلب من طرف واحد لا يسوغه الميثاق و لا النظام الأساسي للمحكمة و لا للقانون الدولي.

و مع ذلك فهي قد قبلت قبولا تاما توصية مجلس الأمن، و أنها لكونها مقتنعة اقتناعا عميقا بعدالة قضيتها و مصممة على ألا تفوت هذه الفرصة لتبرهن على إخلاصها لمبدأ التعاون الودي بين الأمم و مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية، و بالرغم من مخالفة بريطانيا للأصول الواجب مراعاتها في الإجراء الذي اتخذته.

---

[1] **Catherine Denis, Préface :Olivier Corten** , op, cit, p 208.

و أيضا:

قرار مجلس الأمن رقم 22، المؤرخ في 9 أفريل 1947، متوفر في وثيقة الأمم المتحدة رقم (1947) S/RES/22.

[2] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 180.

[3] تنص المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة على: « يتعهد أعضاء "الأمم المتحدة" بقبول قرارات مجلس الأمن و تنفيذها وفق هذا الميثاق».

و قد أبدت الحكومة الألبانية تحفظات في منتهى الصراحة إزاء الطريقة التي عرضت فيها القضية على المحكمة، و بصورة أخص بشأن التفسير الذي التمس الطلب وضعه للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالطابع الإلزامي لتوصيات مجلس الأمن، و أكدت أن قبولها لولاية المحكمة بشأن هذه القضية لا يمكن أن يشكل سابقة للمستقبل، و هكذا فإن محكمة العدل الدولية ترى أن الرسالة المؤرخة في 2 جويلية 1947 والموجهة من الحكومة الألبانية إلى المحكمة تشكل قبولا طوعيا لولايتها.[1]

فنظرت المحكمة في الموضوع بناء على اتفاق الطرفين و أصدرت حكمها في القضية بتاريخ 9 أفريل 1949، حيث قررت مسؤولية ألبانيا عن الأضرار التي نتجت عن انفجار الألغام البحرية في المضيق، و ما سببته من خسائر و أضرار لأنها لم تعلن عن وجودها و هي ملزمة بذلك لصالح الملاحة الدولية.[2]

و قد بينت هذه القضية حدود العلاقة بين مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية في إطار المادة 3/36 من ميثاق الأمم المتحدة، حيث رأى غالبية قضاة المحكمة أن التوصية التي صدرت عن مجلس الأمن بالتطبيق للمادة 36 من الميثاق لا تعتبر حالة من حالات الاختصاص الإلزامي للمحكمة، و أنها لا تعدو أن تكون توصية غير ملزمة لأطراف النزاع بحيث يمكن للأطراف المتنازعة الاعتماد على أي وسيلة أخرى من الوسائل السلمية من أجل تسوية نزاعهم غير عرضه على محكمة العدل الدولية.[3]

و هكذا فإن المادة 36 من ميثاق الأمم المتحدة قد أظهرت إمكانية لمجلس الأمن بأن يوصي طرفي النزاع بإخضاع نزاعهم لمحكمة العدل الدولية طبقا لنظامها الأساسي، و قد استعمل مجلس الأمن لأول مرة هذه المكنة بموجب القرار الذي أصدره بتاريخ 9 أفريل 1947 في قضية مضيق كورفو.

---

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948- 1991)، قضية قناة كورفو(اعتراض أولي)، الحكم الصادر في 25 مارس 1948، المرجع السابق، ص 3، 4.

[2] **وسام الدين العكلة**، المرجع السابق، ص 316.

[3] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 180، 181.

أما بخصوص الطريق القضائي الذي أشار إليه المجلس فإنه يتطلب لكي تدخل القضية في حوزة المحكمة القيام بعمل ما من جانب أطراف النزاع أو أحدهما.[1]

فمحكمة العدل الدولية قد بينت أن التوصية لا يمكن النظر إليها إلا وفقا للنظام الأساسي و برضى الأطراف المتنازعة[2]، و لذلك فإنه ليس من الممكن قبول تفسير يقضي بأن هذه المادة أدت و بكيفية مستترة، و من دون أن تعبر عن ذلك صراحة إلى إنشاء حالة جديدة من اختصاص المحكمة الإلزامي.[3]

الفرع الثاني

دور محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في قضية الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين الأمريكيين المحتجزين في طهران عام 1979

بقيام الثورة في إيران سنة 1979 و رحيل الشاه عنها قامت سلطة جديدة بطهران، هذه السلطة لم تتمكن في البداية من السيطرة على الأوضاع الفوضوية التي سادت البلاد آنذاك.

فقامت مظاهرات شعبية كبيرة بطهران و ذلك بتاريخ 4 نوفمبر 1979، كان الهدف منها مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بتسليم الشاه الذي كان يوجد في ذلك الوقت بأحد مستشفيات نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

و أثناء المظاهرات اغتنم الطلبة الإيرانيون الوضع القائم و اقتحموا مقر السفارة الأمريكية بطهران[4] وذلك بالتواطؤ مع حرس الثورة الذي كان يقوم بحراسة مبنى السفارة، ليتمكن هؤلاء الطلبة من احتلال مبنى السفارة و احتجاز من كان فيها من دبلوماسيين و موظفين كرهائن.

---

[1] **فطحيزة التجاني بشير**، المرجع السابق، ص 54، 55.

[2] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 181.

[3] **فطحيزة التجاني بشير**، المرجع السابق، ص 55.

[4] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 149.

كما تم كذلك بتاريخ 5 نوفمبر 1979 احتلال القنصلية الأمريكية في كل من شيراز و تبريز، ليتم احتجاز القنصل الأمريكي و ثلاثة من أفراد القنصلية و ذلك في مقر وزارة الخارجية الإيرانية.[1]

و على الرغم من طلبات الحكومة الأمريكية الملحة بإطلاق سراح الرهائن، إلا أنه لم يتم تحرير سوى 13 رهينة و ذلك بتاريخ 18 و 20 نوفمبر 1979 و هو الأمر الذي استدعى من الو.م.أ رفع القضية إلى مجلس الأمن و عرضها أيضا على محكمة العدل الدولية.

و لهذا فقد ارتأينا تقسيم هذا الفرع إلى ثلاث فقرات تباعا، لنتعرف على الدور الذي قامت به محكمة العدل الدولية في قضية الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين المحتجزين في طهران (الفقرة الأولى) بالإضافة إلى الاطلاع على الدور الذي لعبه مجلس الأمن كذلك في هذه القضية (الفقرة الثانية) ثم نتطرق إلى أوجه التعاون بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في هذه القضية (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى

دور محكمة العدل الدولية في قضية الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين المحتجزين في طهران

بعدما قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع الدعوى المتعلقة بقضية الرهائن الأمريكيين إلى مجلس الأمن الدولي، فإنها و بهدف التوصل إلى إطلاق سراح موظفيها الدبلوماسيين و القنصليين المحتجزين بطهران، لجأت كذلك إلى محكمة العدل الدولية بتاريخ 29 نوفمبر 1979 و عرضت القضية عليها[2]، كما تقدمت كذلك في اليوم ذاته للمحكمة بطلب الأمر بتدابير الحماية المؤقتة ريثما تتخذ المحكمة قرارا نهائيا في موضوع الدعوى.[3]

---

[1] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–،المرجع السابق، ص 414، 415.

[2] **مفتاح عمر درباش**، المرجع نفسه، ص 421.

[3] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 96.

و قد استندت الو.م.أ في عرضها للقضية أمام محكمة العدل الدولية إلى أن حكومة إيران قد خرقت التزاماتها القانونية الدولية بخصوص اتفاقيات فيينا حول العلاقات الدبلوماسية لعام 1961 و العلاقات القنصلية لعام 1963، و الاتفاقية حول الوقاية و ردع الجرائم ضد الأشخاص المتمتعين بالحصانة الدولية بما فيهم الأعوان الدبلوماسيين لعام 1973 و المعاهدة الأمريكية–الإيرانية للصداقة و التجارة و الحقوق القنصلية لعام 1955 و كذلك خرقت التزاماتها بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة.

و بناء على الالتزامات القانونية الدولية التي خرقتها إيران فإن الو.م.أ قد طلبت من المحكمة أن تكفل التحرير الفوري لجميع الرعايا الأمريكيين المحتجزين داخل مبنى السفارة الأمريكية بطهران، و أن يسمح لكل هؤلاء الأشخاص بمغادرة التراب الإيراني بكل سلامة و أمان.

كما طلبت أيضا أن تقوم الحكومة الإيرانية بدفع تعويض للو.م.أ على أساس حق الحماية الدبلوماسية على رعاياها و بسبب انتهاكات إيران لالتزاماتها القانونية الدولية، على أن تحدد محكمة العدل الدولية قيمة هذا التعويض، و قد طلبت أيضا أن تقوم الحكومة الإيرانية بتسليم الأشخاص المتسببين في تلك الجرائم بمبنى السفارة و القنصلية الأمريكية إلى السلطات الإيرانية المختصة لمحاكمتهم على تلك التصرفات غير المشروعة.[1]

أما فيما يتعلق بالتدابير المؤقتة فقد قامت الو.م.أ بالاعتماد على المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و كذلك على المواد 73 و 74 و 75 من لائحة إجراءات المحكمة بتقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية بمجموعة من التدابير المؤقتة و المتمثلة في:

– إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين فورا و تأمين مغادرتهم لإيران.

– إخلاء مبنى السفارة الأمريكية و قنصليتها و إعادتهما للو.م.أ.

– تأمين العاملين بالسفارة الأمريكية و قنصليتها، و ضمان تمتعهم بحرية الحركة داخل إيران ليقوموا بوظائفهم الدبلوماسية و القنصلية.

[1] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 149، 150.

– أن تمتنع إيران عن تقديم أي شخص له صلة بالسفارة الأمريكية و قنصليتها للمحاكمة[1]أو اتخاذ أي تدبير ضدهم أو إجراء أمام أي جهة قضائية كانت.[2]

– أن تمتنع إيران عن اتخاذ أي عمل يمكن أن يمس حقوق الو.م.أ في حال صدور حكم من محكمة العدل الدولية، و أن تمتنع عن اتخاذ أي عمل يمكن أن يهدد حياة الرهائن أو سلامتهم.[3]

فقامت محكمة العدل الدولية بإخطار إيران بالطلب الأمريكي و بمواعيد جلسات المرافعات الشخصية، و قبل بدء المرافعات بيوم واحد أرسل وزير خارجية إيران رسالة إلى المحكمة بتاريخ 9 ديسمبر 1979 و قد أخطرها بأنه لا يمكنها نظر هذه القضية لأن موضوع الرهائن يعتبر جانبا هامشيا و ثانويا من مشكلة أكبر وأشمل تتعلق بتدخل الو.م.أ طيلة الخمسة و العشرين عاما الماضية في الشؤون الداخلية لإيران، و استغلالها المخزي لها و جرائمها ضد الشعب الإيراني بما يتنافى مع كل القواعد الدولية و الإنسانية.

و من ناحية أخرى قال وزير الخارجية الإيراني أن النزاع مع الو.م.أ لا يتعلق بتفسير أو تطبيق المعاهدات التي استند إليها الطلب الأمريكي، و إنما نشأ عن موقف شامل ينطوي على عوامل أكثر تعقيدا ولذلك لا يمكن للمحكمة أن تنظر الطلب الأمريكي دون أن تفتح الملف السياسي الكامل للعلاقات بين البلدين خلال ربع قرن الماضي بما في ذلك فرض الشاه رغم أنف الشعب الإيراني و إسقاط حكومة مصدق عام 1953.[4]

كما قال الوزير كذلك بأن النظر في طلب التدابير المؤقتة يعني الحكم في جوهر النزاع من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن أن تطلب التدابير المؤقتة من طرف واحد باعتبار أن هدفها هو حماية مصالح الأطراف

---

[1] **محمد أمين الميداني**، إسهام أول قاض سوري في قضايا نظرتها محكمة العدل الدولية صلاح الدين ترزي (1917–1980)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 1، المجلد 26، 2010، ص 152.

[2] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 151.

[3] **محمد أمين الميداني**، المرجع السابق، ص 153.

[4] **عبد الله الأشعل**، قضية الرهائن الأمريكيين في طهران، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 36، السنة 36، الجمعية المصرية للقانون الدولي، 1980، ص 237.

المتنازعة، و قد أنهى الوزير دفوعه قائلا بأن بحث نتائج الثورة الإيرانية يدخل في صميم اختصاص السيادة الإيرانية.[1]

و قد أكدت إيران على نفس المعنى في رسالة أخرى موجهة إلى محكمة العدل الدولية بتاريخ 16 مارس 1980[2]حيث أصر الوزير فيها على نفس الأمور التي جاءت في الرسالة الأولى.

و هكذا فإن المحكمة قد أعربت عن أسفها لعدم مثول إيران أمامها لتقديم حججها، و نظرا لعدم حضور إيران النظر في الدعوى طبقت المادة 53 من النظام الأساسي التي تقضي بأن المحكمة قبل أن تحكم لمقدم الطلب بطلباته أن تتثبت من أن الادعاءات التي تستند إليها الدعوى من حيث الواقع تقوم على أساس سليم.

و قد لاحظت المحكمة في هذا الصدد أن في متناولها من الوثائق المقدمة من الو.م.أ كمية ضخمة من المعلومات و من مختلف المصادر، و قد أشارت المحكمة إلى أن هذه المعلومات منسجمة كليا مع الوقائع الرئيسية و أنها قد أبلغت جميعا لإيران دون أن تنفي أيا منها، و بناء عليه فإن المحكمة مقتنعة بأن الادعاءات من حيث الوقائع التي أقامت الو.م.أ دعواها عليها صحيحة[3]، كما أكدت المحكمة أن الرسالة الموجهة من إيران لم تتضمن جديدا يحول دون نظرها في القضية المعروضة أمامها.

أما فيما يخص إصرار إيران على أن النزاع لا يتعلق بتفسير أو تطبيق اتفاقية بل هو يتعلق بجوانب سياسية و هذا يحول دون نظرها في موضوع النزاع[4]، فإن المحكمة ترى بأن أي نزاع لابد و أن يتضمن جوانب قانونية و جوانب سياسية و إذا رفضت المحكمة النظر في الدعاوى كلما كان النزاع القانوني

---

[1] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–،المرجع السابق، ص 424.

[2] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 184.

[3] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، القضية المتعلقة بموظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين و القنصليين في طهران الحكم الصادر في 24 ماي 1980، المرجع السابق، ص 141.

[4] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 424.

المعروض عليها يشكل جزءا من نزاع سياسي فإنها بذلك تقلل من نطاق اختصاصها و هذا ما لا ينص عليه لا قانونها الأساسي و لا ميثاق الأمم المتحدة.[1]

كما لم تجد المحكمة صعوبة في الرد على الحجج الإيرانية، إذ قررت أن النزاع حول المجالات الدبلوماسية يدخل بطبيعته في اختصاص القضاء الدولي، كما أن تعلق جوانب أخرى من النزاع بسيادة إيران لا يؤثر على اختصاص المحكمة، فبالنسبة للدفع المتعلق باعتبار اتخاذ تدابير مؤقتة حكما في جوهر النزاع أشارت المحكمة إلى أن طلب الإجراءات التحفظية بطبيعته له صلة بجوهر النزاع.

أما بالنسبة لطلب التدابير المؤقتة من جانب واحد فإن المحكمة أكدت أنه بطبيعته و طبقا للمادة 41 من النظام الأساسي للمحكمة أحادي، و هو يهدف إلى حماية أي من الطرفين و هذا لا يعني أن تمتنع عن اتخاذ هذه التدابير.

أما بالنسبة لمسألة اختصاصها فقد قررت المحكمة ثبوت اختصاصها بموجب اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية و القنصلية و البروتوكولين الاختياريين الملحقين بهما.[2]

فأصدرت المحكمة بتاريخ 15 ديسمبر 1979 و بإجماع أصوات قضاتها أمرا تحفظيا مفاده:[3]

– على حكومة إيران أن تكفل في الحال إعادة مبنى سفارة الو.م.أ و مقر السفير و المكاتب القنصلية إلى حوزة سلطات الو.م.أ و تحت إشرافها الخالص، و عليها أن تضمن حرمتها و الحماية الفعالة لها وفقا لما تنص عليه المعاهدات النافذة بين الدولتين و وفقا لأحكام القانون الدولي العام.

---

[1] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 185.

[2] تنص المادة الأولى من كل من البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية و القنصلية أنه: «على أن تخضع النزاعات المتعلقة بتفسير أو تطبيق الاتفاقية للاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية التي يمكن أن تخطر بعريضة أي طرف من النزاع يكون طرفا في هذا البروتوكول».

مفتاح عمر درباش، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 425.

[3] **محمد أمين الميداني**، المرجع السابق، ص 153.

– على حكومة إيران أن تكفل فورا و بدون أي استثناء إطلاق سراح جميع رعايا الو.م.أ المحتجزين أو كانوا محتجزين في سفارة الو.م.أ أو في وزارة الخارجية في طهران أو أخذوا رهائن في أماكن أخرى، و أن توفر لهم الحماية الكاملة وفقا لأحكام المعاهدات النافذة بين الدولتين و وفقا للقانون الدولي العام.

– على حكومة إيران أن توفر لكافة موظفي الو.م.أ الدبلوماسيين و القنصليين كامل الحماية والامتيازات و الحصانات بما في ذلك الحصانة من أي شكل من أشكال الولاية القضائية الجنائية و حرية مغادرة إقليم إيران[1].

– و أخيرا أمرت المحكمة كلتا الحكومتين الأمريكية و الإيرانية أن تكفلا عدم اتخاذ أي إجراء يمكن أن يزيد التوتر بين الدولتين و يجعل النزاع القائم أصعب حلا.[2]

و يلاحظ بأنها المرة الأولى التي تصدر فيها محكمة العدل الدولية أمرا بالتدابير المؤقتة بالإجماع وهو ما لم يحدث من قبل، كما لم يرفق أي من قضاة المحكمة رأيا أو تصريحا منفصلا بخصوص هذه التدابير.[3]

و قد أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها في هذه القضية بتاريخ 24 ماي 1980، حيث قررت بأغلبية ثلاثة عشرة صوتا مقابل صوتين أن إيران قد أخلت و لازالت تخل بالتزاماتها اتجاه الو.م.أ، و أن هذا الإخلال تترتب عليه مسؤولية إيران، و قد قررت بالإجماع أن على إيران أن تتخذ فورا كافة الخطوات لتقويم الوضع الناجم عن أحداث 4 نوفمبر 1979 و ما نتج عنها و في سبيل ذلك عليها أن:

– تنهي فورا الاحتجاز غير المشروع للقائم بأعمال الو.م.أ و الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين الآخرين و غيرهم من رعايا الو.م.أ الذين أخذوا رهائن في إيران، و عليها أن تطلق سراحهم جميعا دون تمييز و أن تسلمهم للدولة القائمة بالحماية.

---

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، القضية المتعلقة بموظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين و القنصليين في طهران الحكم الصادر في 24 ماي 1980، المرجع السابق، ص 140.

[2] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 96.

[3] **محمد أمين الميداني**، المرجع السابق، ص 153.

– عليها أن تكفل توفر الوسائل اللازمة لمغادرة هؤلاء الأشخاص الإقليم الإيراني، بما في ذلك وسائل النقل.

– عليها أن تضع في الحال في حوزة الدولة القائمة بالحماية مباني سفارة الو.م.أ في طهران وقنصليتها في إيران و ممتلكاتها و محفوظاتها و وثائقها.

كما قررت بالإجماع كذلك أنه لا يجوز إبقاء أي واحد من موظفي الو.م.أ الدبلوماسيين أو القنصليين في إيران و تعويضه لأي شكل من أشكال الإجراءات القضائية، أو الاشتراك في الدعاوى بوصفه شاهدا.

و إلى جانب ما سبق فإن المحكمة قد قررت بأغلبية اثني عشر صوتا مقابل ثلاثة أصوات أن إيران ملزمة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالو.م.أ نتيجة لأحداث 4 نوفمبر 1979، كما قررت بأغلبية أربعة عشر صوتا مقابل صوت واحد أن شكل هذا التعويض و مقداره تقررهما المحكمة ما لم يتفق الطرفان على ذلك.[1]

و في الأخير تجب الإشارة إلى أن الحكومة الإيرانية لم تنفذ التدابير المؤقتة التي أشارت إليها محكمة العدل الدولية، كما لم تنفذ أيضا الحكم النهائي الذي يلزمها بدفع التعويضات، غير أنه قد جرى تفاوض لاحق بين الحكومة الإيرانية و حكومة الو.م.أ عن طريق وساطة الحكومة الجزائرية، حيث كللت هذه المبادرة بإبرام اتفاق بين الحكومتين الإيرانية و الأمريكية بالجزائر، و ذلك بتاريخ 9 جانفي 1981 و بمقتضاه تم الإفراج عن الرهائن و رفع اليد عن جزء من الأرصدة الإيرانية المجمدة في بنوك الو.م.أ و التي قدرت بحوالي 13 مليار دولار.[2]

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948– 1991)، القضية المتعلقة بموظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين و القنصليين في طهران الحكم الصادر في 24 ماي 1980، ص 144.

[2] **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، المرجع السابق، ص 162.

الفقرة الثانية

دور مجلس الأمن الدولي في قضية الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين المحتجزين في طهران

بعد خمسة أيام من احتلال السفارة الأمريكية بطهران أي بتاريخ 9 نوفمبر 1979 تقدمت الو.م.أ بطلب إلى مجلس الأمن، و ذلك استنادا إلى المادة 35 من ميثاق الأمم المتحدة، دعته فيه إلى عقد اجتماع عاجل للنظر فيما يمكن القيام به لإطلاق سراح الرهائن من الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين المحتجزين، لأن هذا الاحتجاز يعتبر انتهاكا لمقاصد و أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

و بناء على هذا الطلب اجتمع مجلس الأمن في نفس اليوم و أصدر تصريحا بموافقة جميع أعضائه، عبر فيه عن قلقه اتجاه عملية احتجاز الموظفين الأمريكيين و طالب بإطلاق سراحهم على الفور، كما طلب من الأمين العام للأمم المتحدة ببذل مساعيه الحميدة لحل هذه الأزمة.

و قد تم تسليم هذا التصريح للوفد الإيراني في الأمم المتحدة لتبليغه إلى الحكومة الإيرانية، غير أن إيران لم تستجب لهذا النداء بل تجاهلته و بعثت للأمين العام تطلب منه دعوة مجلس الأمن للانعقاد من أجل دراسة النزاع القائم بينها و بين الو.م.أ بحضور الوفد الإيراني.

كما قد عرض وزير الخارجية الإيراني في رسالته الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة و المؤرخة في 13 نوفمبر 1979 وجهة النظر الإيرانية، حيث أوضح دور الو.م.أ في إسقاط الحكومة الشرعية برئاسة "محمد مصدق" عام 1953 و سيطرتها على إيران فيما بعد، ثم تساءل عن السبب الذي يدعوا الأمريكيين إلى الامتناع عن تسليم الشاه إلى الإيرانيين، كما تقدم بافتراض يقضي بعكس الوضع[1] أي أن تكون الو.م.أ مكان إيران و إيران مكان الو.م.أ، ثم تقدم باقتراحين لحل الأزمة القائمة بين إيران و الو.م.أ و المتمثلان في:

الاقتراح الأول: قبول الو.م.أ دراسة جرائم الشاه و النتائج المترتبة في تلك الجرائم.

[1] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 415، 416.

الاقتراح الثاني: استرداد أموال الشاه و عائلته و قدامى المسؤولين الإيرانيين المودعة في البنوك الأمريكية.

و بالرغم من المحاولات الأمريكية لمنع عقد الاجتماع الذي طلبته إيران لأنه في غير صالحها، و لأنها تشترط قبل عقده إطلاق سراح المحتجزين، إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة كان يرى أن الأزمة الإيرانية الأمريكية تشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين، و تطبيقا لصلاحياته التي ينص عليها الميثاق في المادة 99 منه فإنه قد بادر إلى طلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن و ذلك بتاريخ 25 نوفمبر 1979 و لكن إيران طلبت تأجيل هذا الاجتماع، فاجتمع المجلس بتاريخ 4 ديسمبر 1979 و أصدر قراره رقم 1979/457 والذي تضمن مجموعة من النقاط المتمثلة فيما يلي:[1]

– دعوة الحكومة الإيرانية إلى الإطلاق الفوري لسراح الرهائن الدبلوماسيين و القنصليين الأمريكيين المحتجزين في طهران، و توفير الحماية اللازمة لهم و تمكينهم من مغادرة البلاد.

– طلب من حكومة إيران و حكومة الو.م.أ اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل حل القضايا العالقة بينهما سلميا و طبقا لأهداف و مبادئ الأمم المتحدة.

– طالب الحكومة الإيرانية و حكومة الو.م.أ الالتزام بأكبر قدر من الاعتدال للتوصل إلى حل النزاع.

– طلب من الأمين العام تقديم مساعيه الحميدة للإسراع بتطبيق هذا القرار، و اتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك.

– قرر أن يبقى مجلس الأمن مختصا في نظر القضية و دعا الأمين العام إلى تقديم تقرير عاجل حول نتائج جهوده.[2]

---

[1] **مفتاح عمر درباش**، المرجع نفسه، ص 416، 417.

[2] قرار مجلس الأمن رقم 457، المؤرخ في 4 ديسمبر 1979، متوفر في وثيقة الأمم المتحدة رقم(1979) S/RES/457.
و أيضا: **مفتاح عمر درباش**، المرجع نفسه، ص 417.

و قد صدر هذا القرار من مجلس الأمن بالإجماع حيث أن الو.م.أ قد شاركت في عملية التصويت على القرار، بالرغم من أن المادة 3/27 من الميثاق تمنع من كان طرفا في النزاع من المشاركة في التصويت، غير أن هذه النقطة لم يثرها أي أحد في مجلس الأمن.

و على الرغم من إصدار مجلس الأمن للقرار رقم 1979/457 و القاضي بإطلاق سراح الموظفين المحتجزين، إلا أن إيران أصرت على عدم إطلاق سراحهم حتى تسلم الو.م.أ الشاه لهم، و لهذا فإن الو.م.أ تقدمت بطلب إلى مجلس الأمن تدعوه لعقد اجتماع لاتخاذ الإجراءات الضرورية للضغط على إيران لكي تتحمل التزاماتها الدولية، و ذلك لاستخفافها بقرارات مجلس الأمن و بقواعد القانون الدولي و بدبلوماسية العالم المعاصر.

و قد استجاب مجلس الأمن لهذا الطلب و أصدر القرار رقم (461) و ذلك بتاريخ 31 ديسمبر 1979 و الذي أكد فيه على ما ورد في القرار (457)، و جدد طلبه لإيران بإطلاق سراح الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين المحتجزين في طهران و ندد بموقفها المخالف للقرار السابق، كما أمر محكمة العدل الدولية باتخاذ التدابير المؤقتة اللازمة و طلب من الأمين العام مواصلة مساعيه لمساعدة مجلس الأمن في إيجاد حل للنزاع.

و أمام فشل مساعي الأمين العام للأمم المتحدة و عدم استجابة الحكومة الإيرانية للقرارين الصادرين عن مجلس الأمن بخصوص هذه القضية، تقدمت الو.م.أ بتاريخ 10 جانفي 1980 إلى مجلس الأمن بمشروع قرار لفرض عقوبات اقتصادية طبقا للمادتين 39 و 41 من ميثاق الأمم المتحدة ضد إيران، فاجتمع مجلس الأمن يوم 13 جانفي 1980، غير أنه لم يستطع إصدار قراره بهذا الخصوص، و ذلك بسبب استعمال الاتحاد السوفييتي لحق الفيتو ضد مشروع القرار.[1]

[1] **مفتاح عمر درباش**، المرجع نفسه، ص 418.

الفقرة الثالثة

أوجه التعاون بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في قضية الرهائن الدبلوماسيين والقنصليين عام 1979

لقد تم عرض قضية الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين الأمريكيين المحتجزين في طهران على مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية بالتزامن أي في وقت واحد، و تجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرة الثانية التي تنظر فيها قضية واحدة أمام أكثر من جهاز رئيسي في هيئة الأمم المتحدة، حيث قد سبق أن بحثت قضية الجرف القاري في بحر إيجة بين تركيا و اليونان – سبق دراستها– أمام مجلس الأمن و في نفس الوقت الذي كانت المحكمة تنظر في طلب اليونان باتخاذ إجراءات تحفظية ضد أعمال الكشف التركي في المنطقة بحثا عن البترول[1]، و التي انتهت بإصدار مجلس الأمن لقراره رقم (395) و امتناع محكمة العدل الدولية اتخاذ التدابير المؤقتة التي طلبتها منها اليونان، حيث أن المحكمة اعتبرت بأن قرار مجلس الأمن الصادر بخصوص القضية كافيا و أنه لا داعي لإصدار التدابير المؤقتة.

أما بخصوص هذه القضية فإنه قد دار نقاش بين فقهاء القانون الدولي لمعرفة أهمية قرار مجلس الأمن رقم (457) الصادر بتاريخ 4 ديسمبر 1979، و هل يغني هذا القرار عن إصدار التدابير المؤقتة التي أمرت بها المحكمة بتاريخ 15 ديسمبر 1979، و قد تمت الموازنة بين هذا القرار و قرار مجلس الأمن رقم (395) الصادر بتاريخ 25 أوت 1976 المتعلق بالنزاع على الجرف القاري في بحر إيجة بين تركيا و اليونان، و قد ثار التساؤل حول ما إذا كان من الضروري إصدار محكمة العدل الدولية للتدابير المؤقتة التي طلبتها الو.م.أ في هذه القضية.

إن هناك من يعتقد بأن هناك اختلاف بين القضيتين، و أن احتجاز رهائن يتطلب موقفا واضحا من محكمة العدل الدولية بضرورة التركيز على حماية الرهائن و السعي لإطلاق سراحهم، و ذلك بغض النظر عن جنسياتهم و وظائفهم، فمن هنا إذن تنبع أهمية الأمر بالتدابير المؤقتة الذي أصدرته المحكمة[2]، و الذي

[1] **عبد الله الأشعل**، قضية الرهائن الأمريكيين في طهران، المرجع السابق، ص 246.

[2] **محمد أمين الميداني**، المرجع السابق، ص 161.

طلبت من خلاله إطلاق سراح الرهائن و تأمين مغادرتهم للبلاد، و هو نفس ما جاء في القرار رقم (457) الصادر عن مجلس الأمن[1]، هذا من جهة.

و من جهة أخرى فإن نظر المحكمة في الطلبات و القضايا المعروضة عليها لا يمنع هيئات أخرى في منظمة الأمم المتحدة من ممارسة اختصاصاتها و نشاطاتها على نفس القضايا[2]، فمحكمة العدل الدولية قد أكدت اختصاصها بالرغم من نظر القضية من طرف هيئات أخرى في نفس الوقت، إذ أن المحكمة قد لاحظت أن مجلس الأمن و لجنة التحقيق الدولية التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة ينظران في قضية المحتجزين الأمريكيين بالتوازن معها، و قد أيدت المحكمة انشغالها باهتمام مجلس الأمن بالقضية لإبعاد كل شبهة حول ثبوت اختصاصها، خاصة و أن تركيا قد سبق و دفعت في نزاعها مع اليونان حول الجرف القاري سنة 1976 بعدم اختصاص المحكمة، و رفضت المثول أمامها بحجة أن النزاع مازال مطروحا على مجلس الأمن الذي دعا الطرفين إلى التفاوض.

و إن الذي دفع المحكمة إلى بحث اختصاصها مقابل اختصاص مجلس الأمن هو ما ورد في القرار رقم (475) لسنة 1979 بقوله: « إنه سيبقى مختصا بنظر القضية » و قد توصلت محكمة العدل الدولية إلى عدم وجود تضارب بين اختصاص الهيئتين لسببين هما:

- أنه لم يثر أي عضو من أعضاء مجلس الأمن هذه القضية.
- ليس في ميثاق الأمم المتحدة و لا في النظام الأساسي للمحكمة ما يمنع هذه الازدواجية.[3]

و قد أضافت المحكمة في هذا الصدد بأن المادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة و التي تمنع الجمعية العامة من إصدار توصية في نزاع معروض على مجلس الأمن إلا إذا طلب منها المجلس ذلك، لا ترتب

---

[1] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 184.

[2] **محمد أمين الميداني**، المرجع السابق، ص 161.

[3] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 426.

نفس القيد على علاقة المحكمة بالمجلس، و ليس في النظام الأساسي أي قيد مماثل بل أن الميثاق يلزم مجلس الأمن بإحالة النزاعات القانونية إلى المحكمة و ذلك بموجب المادة 3/36 من ميثاق الأمم المتحدة.[1]

و لذلك لم تجد المحكمة ما يمنع في أن تستمر جهود الأمين العام و مساعيه الحميدة جنبا إلى جنب مع اهتمام مجلس الأمن و كذلك المحكمة بهذه القضية، و لم تجد ما يستوجب وقف نظر النزاع أمام المحكمة إلى حين فروغ اللجنة من عملها.[2]

فمحكمة العدل الدولية قامت بدراسة طبيعة لجنة تقصي الحقائق، و قد أشارت إلى أنها ليست محكمة و تنحصر مهمتها في الاطلاع على الوقائع في إيران، و بالرغم من اتساع مهمتها باعتبار أن الأمين العام كان يهدف من وراء إنشائها أن تكون جهازا أو أداة للوساطة أو التوفيق أو المفاوضة، فإنها لا تتعارض مع سير الإجراءات أمام هيئات أخرى.

و قد استشهدت محكمة العدل الدولية بحكمها الصادر في قضية الجرف القاري لبحر إيجة سنة 1978، حيث جاء فيه: « أن استمرار المفاوضات في الوقت الذي تجري فيه الدعوى، لا يعوق المحكمة عن مهمتها القضائية »، لتقرر في النهاية أن مجلس الأمن و لجنة تقصي الحقائق لا يشكلان عقبة في وجه اختصاصها في قضية المحتجزين الأمريكيين بطهران.[3]

و في الأخير فإنه تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن و الأمين العام بتشكيله للجنة تقصي الحقائق ومحكمة العدل الدولية قاموا كلهم بمعالجة موضوع واحد و ليس جوانب مختلفة من موضوع واحد حسب الطبيعة الوظيفية لكل جهاز، و قد أكدت المحكمة على سلامة هذا المنهج الذي اقتضته ما نتج عن احتجاز الرهائن من توتر شديد بين إيران و الو.م.أ، فضلا عن أن احتجاز الرهائن لا يجوز تصنيفه قانونيا أو

---

[1] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 185.

[2] **عبد الله الأشعل**، قضية الرهائن الأمريكيين في طهران، المرجع السابق، ص 247.

[3] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 427.

سياسيا، فهو يعتبر انتهاكا للقواعد الآمرة في النظام الدولي، يجيز لكل الأجهزة و المنظمات و الدول الاحتجاج عليه و التصدي له.[1]

المبحث الثاني

حالة التناقض و التعارض بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي (قضية لوكربي)

إن مسألة طرح نزاع دولي واحد على محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في نفس الوقت هي مسألة قد جسدت في العديد من القضايا، و التي تبين من خلالها مدى التوافق بين المحكمة و المجلس، بحيث أن كلاهما مارسا الاختصاص المخول لكل واحد منهما دون تدخل أحدهما في اختصاص الجهاز الآخر و دون أن يكون هناك أي تعارض بينهما و لا بأي شكل من الأشكال.[2]

إلا أن ذلك لم يدم طويلا ففي "قضية لوكربي" أو ما تعرف أيضا "بمشكلة العلاقات الليبية الغربية" وقع اصطدام كبير بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي حول اختصاصاهما بنظر القضية، حيث برز لأول مرة في هذه القضية تداخل و تعارض كبيرين في اختصاصات المحكمة و المجلس.

و لذلك فإننا سوف نحاول الغوص في مختلف الجوانب التي تتكون منها "قضية لوكربي" حتى نستطيع معرفة كيفية تعامل كل من محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن معها، بالإضافة إلى معرفة مختلف الجهود الليبية من جهة و الدولية من جهة أخرى و ذلك من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة، و كذلك حتى نتمكن من

---

[1] **عبد الله الأشعل**، قضية الرهائن الأمريكيين في طهران، المرجع السابق، ص 251.

[2] إن محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي يمارسان اختصاصهما المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، فتبحث المحكمة الجانب القانوني للنزاع في حين يبحث مجلس الأمن جانبه السياسي، و في بعض الأحيان تقوم محكمة العدل الدولية بدعم مجلس الأمن عن طريق إصدارها لأوامر بتدابير مؤقتة، و في بعض الأحيان كانت تمتنع عن الأمر بالتدابير المؤقتة مكتفية بما قام مجلس الأمن باتخاذه من تدابير.

مفتاح عمر درباش، ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي–، المرجع السابق، ص 256، 257.

إزالة الستار عن النقطة التي اصطدم من خلالها المحكمة و المجلس و ذلك حتى نبرز أوجه التعارض والتناقض في علاقتهما مع بعضهما البعض، و هو ما سنتناوله من خلال مطلبين لنبرز دور محكمة العدل الدولية في التصدي لقضية لوكربي (المطلب الأول) ثم نتطرق إلى الدور الذي لعبه مجلس الأمن الدولي بالنسبة لهذه القضية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

دور محكمة العدل الدولية في التصدي لقضية لوكربي

بالإضافة إلى المسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم و الأمن الدوليين و إعادتهما إلى نصابهما، فإن لمحكمة العدل الدولية كذلك واجباتها نحو هذه المسؤولية و ذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إطار تسوية النزاعات الدولية التي تعرض عليها.

فمن خلال إيجاد حل قانوني و قضائي لتلك النزاعات أو القضايا فإنها هي أيضا تساهم في حفظ السلم و الأمن الدوليين حتى و إن كان ذلك بشكل غير مباشر.

و لعل من بين أبرز و أهم القضايا التي عرضت على محكمة العدل الدولية هي "قضية لوكربي" بين ليبيا من جهة و الدول الغربية الثلاث (الو.م.أ و بريطانيا و فرنسا) من جهة أخرى، و هي القضية التي اختلف في تكييفها أطراف النزاع ليتم عرضها كذلك على مجلس الأمن الدولي و ذلك بالتزامن مع عرضها على محكمة العدل الدولية، فبينما اعتبرت ليبيا أن الحادثة التي وقعت تعبر عن نزاع قانوني ناتج عن اختلاف الأطراف المتنازعة في تفسير و تطبيق اتفاقية مونتريال لسنة 1971، كيفتها الدول الغربية بأنها نزاع سياسي يتعلق بالإرهاب الدولي و بالتالي تهديد السلم و الأمن الدوليين.

و لكي نبين الكيفية التي تصدت بها محكمة العدل الدولية لهذه القضية و حتى نبرز الدور الذي قامت به المحكمة فإننا يجب أن نكون على معرفة بأبعاد و وقائع القضية و كذلك الموقف الليبي فيها من جهة (الفرع الأول)، و معرفة موقف محكمة العدل الدولية في القضية من جهة أخرى (الفرع الثاني).

الفرع الأول

أبعاد و وقائع قضية لوكربي

في الحقيقة أن لكل نزاع أو قضية أبعادا تاريخية و وقائع تستند إليها، و لقضية لوكربي أبعادا تاريخية سياسية هامة بين ليبيا و الدول الغربية الثلاث و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك يبدوا جليا من خلال العديد من المحطات السياسية التي مرت بها العلاقات الليبية الغربية و التي كانت آخرها "أزمة لوكربي" التي مثلت منعطفا خطيرا في سياق تطور العلاقات و الأحداث بين ليبيا و الدول الغربية الثلاث.

إن لقضية لوكربي جذورا تاريخية و سياسية عميقة (الفقرة الأولى) كان لها أثرا بالغا على وقائع هذه القضية (الفقرة الثانية) و اختلاف تكييفها، ليكون الموقف الليبي واضحا و ثابتا بشأنها (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى

الجذور التاريخية و السياسية لقضية لوكربي

لا ريب أن لكل أزمة مجموعة من الأبعاد، و أن كل قضية تستند إلى خلفيات و معطيات تاريخية وجغرافية و ثقافية و سياسية و اقتصادية، فقضية لوكربي و اتهام ليبيا لم يكن قدرا مقدرا و إنما كان له أبعاده التاريخية السياسية نتيجة مواقف ليبيا من الدول الغربية بصفة عامة و من الو.م.أ بصفة خاصة.[1]

و من المفيد في إطار تحليل المواجهة بين ليبيا و الدول الغربية الوقوف على بعض المحطات السياسية البارزة التي تحكمها اعتبارات عديدة و مختلفة و التي كان آخرها "أزمة لوكربي" –كما أسلفنا– و هي المشكلة التي لا يمكن تصنيفها تحت بند سوء التفاهم التقليدي الذي يحدث أحيانا بين بعض الدول و يمكن

[1] **مفتاح عمر درباش**، ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي–، المرجع السابق، ص 164.

معالجته بوسائل محددة في إطار القانون الدولي، و إنما هي اختلافات جذرية و أساسية في العقائد والمصالح و النوايا.[1]

إذن فقضية لوكربي تعتبر من أبرز الأحداث التي وقعت بين ليبيا و الو.م.أ، فهي تشكل نتاج تاريخ طويل من العلاقات المعقدة بين البلدين، فخلال الثلاث عقود الماضية شهدت العلاقات الأمريكية–الليبية فترات طويلة من التوتر و الخصام و لحظات نادرة من الهدوء و الوئام.[2]

فلم تكن أزمة لوكربي منفصلة عن طبيعة العلاقات الليبية مع الدول الغربية الثلاث (الو.م.أ،بريطانيا، فرنسا)، لأن هذه العلاقات قد شهدت توترا في الفترات السابقة حيث قطعت العلاقات مع بريطانيا في أعقاب حادثة السفارة الليبية في لندن و ذلك في أفريل 1984، كذلك توترت العلاقات مع فرنسا أثناء الصراع والقتال بين ليبيا و تشاد حول إقليم "أوزو" الحدودي، إذ أن فرنسا قد وضعت كل ثقلها في مواجهة ليبيا، أما الو.م.أ فموقفها من ليبيا حافل بالعدوان.[3]

و تعود البداية إلى إبرام الو.م.أ بعد استقلالها عن بريطانيا اتفاقية مع ليبيا عام 1796 تدفع بموجبها أمريكا لليبيا رسومات معينة مقابل حماية سفنها و توفير ممر آمن لها في حوض البحر الأبيض المتوسط.

و بعد عدة سنوات رفع "حاكم طرابلس" في ذلك الوقت قيمة الرسوم المفروضة على السفن الأجنبية، فرفضت الو.م.أ القرار الليبي مما اضطر السلطات الليبية إلى احتجاز سفينة أمريكية رفضت دفع الجزية ونتج عن ذلك خلاف سياسي اشتد[4] بإعلان الو.م.أ الحرب على ليبيا، و كان ذلك أول إعلان حرب يصدر

---

[1] **جمعة سعيد سرير**، قضية لوكربي الجوانب القانونية لأزمة العلاقات الليبية –الغربية حادث تحطم الطائرتين الأمريكية والفرنسية– دراسة في ضوء القانون الدولي العام و العلاقات بين أجهزة الأمم المتحدة–، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 14.

[2] **ماجد الحموي**، قضية لوكربي بين السياسة و القانون العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن، مجلة جامعة دمشق، العدد 2، المجلد 17، 2001، ص 33.

[3] **عباس كاظم آل فتلة**، الأزمة الليبية الغربية (لوكربي) من خلال العلاقة بين الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية، شؤون عربية، العدد 98، جامعة الدول العربية، 1999، ص 176.

[4] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 21.

عنها بعد استقلالها عن بريطانيا، و تنفيذا لإعلان الحرب أرسلت الو.م.أ أربع سفن حربية إلى البحر الأبيض المتوسط من أجل الهجوم على طرابلس، إلا أنها فشلت في ذلك و كان ذلك أول فشل عسكري أمريكي في المتوسط.[1]

و بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 تمكنت ليبيا من استعادة كامل حريتها و تصفية الوجود الأجنبي على أراضيها، و العودة مرة أخرى إلى منطق المواجهة و التصدي للاعتداءات الأمريكية و التحالف الغربي، خاصة بعد انفراد الو.م.أ بقيادة العالم و سيطرتها المطلقة على هيئة الأمم المتحدة.[2]

فمنذ عام 1972 حاولت الو.م.أ فرض حصار على ليبيا، كما رفضت إجراء حوار أو إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع ليبيا، و أوقفت تسليم ثماني طائرات (دي سي) إلى ليبيا رغم دفع ثمنها، و في إجراء غير مبرر عام 1977 وضع"البنتاغون" اسم ليبيا في قائمة أعداء الو.م.أ.

إلى أن توجهت هذه المواقف و غيرها بتاريخ 15 جانفي 1986 عندما قامت الو.م.أ بعدوانها العسكري المباشر على ليبيا، حيث قصفت الطائرات الأمريكية مدينتي "طرابلس" و "بنغازي"، و قد أدى هذا الهجوم إلى وفاة الكثير من المواطنين الأبرياء و جرح العديد من النساء و الأطفال و تدمير المباني و المواقع المدنية، ولذلك فإن هذا الهجوم قد وصف بأنه إرهاب دولة تحت ذريعة الدفاع المشروع عن النفس.

إن العداء الأمريكي لليبيا كان و ما يزال مترسخا في أذهان صانعي القرار الأمريكي، ليس لأن ليبيا دولة إرهابية أو متورطة في الإرهاب، و إنما لأنها لم تسمح للو.م.أ بأن تجعلها مرتعا و مركزا لتنفيذ الخطط الأمريكية و تحقيق مصالحها في المنطقة، و هكذا فإن أي تهديد للمصالح الأمريكية في أي وقت و في أي بقعة من العالم لابد أن تكون ليبيا من أوائل من توجه إليهم أصابع الاتهام، و هذا ما حصل في قضية لوكربي.[3]

---

[1] **مفتاح عمر درباش**، ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي–، المرجع السابق، ص 166.

[2] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 24.

[3] **ماجد الحموي**، المرجع السابق، ص 33، 34.

و إضافة لهذه المعطيات التاريخية فإن لقضية لوكربي معطياتها السياسية أيضا، فالاتهام الموجه لليبيا يعد وليدا لأهداف و دوافع سياسية تهدف الو.م.أ و حليفاتها في الغرب إلى تحقيقها، و ذلك من أجل تأكيد الهيمنة العالمية للو.م.أ في ظل الشرعية الدولية المزعومة.[1]

فالاتهام الأنجلو أمريكي ضد ليبيا بتفجير طائرة "بان أمريكان" لا يتعلق باتهام شخصين ادعيا أنهما يعملان لحساب الدولة الليبية، بل يذهب إلى اتهام الدولة نفسها بأنها كانت وراء الحادث، و ليس هذا الاتهام جديدا من نوعه، فقد سبق أن اتهمت ليبيا في مناسبات عديدة أخرى، و هي تهم قد ثبت الآن عدم صحتها، مثل الاتهام المتعلق بتفجير ملهى ليلي في "برلين الغربية" عام 1986، و هو الحادث الذي كان وراء الغارة الجوية الأمريكية ضد طرابلس و بنغازي، و هكذا فإن كل اتهام يوجه إلى ليبيا يرتبط بظروف سياسية و دوافع تدعوا إليه.

و عليه فإن الأسباب و الدوافع السياسية وراء اتهام ليبيا بحادثة لوكربي تتمثل فيما يلي:

– رغبة الو.م.أ و الدول الغربية بعد انتهاء الثنائية القطبية و انهيار الاتحاد السوفييتي في تصفية كل الأنظمة التي لا تسير في الفلك الأمريكي أمرا لا جدال فيه.

– البرامج التنموية التي بدأت ليبيا فعلا في إجرائها، و التي تتم في إطار التجربة الليبية التي لا تسير على النهج الغربي و تدعو إلى الاستقلال الاقتصادي للوطن العربي.

– موقف ليبيا من مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، فقد أعلنت ليبيا رفضها لهذا المؤتمر الذي عقد في مدريد برعاية الو.م.أ في أواخر أكتوبر 1991.[2]

– تبني ليبيا استراتيجيه وطنية لثرواتها النفطية من أجل القضاء على الاحتكارات الأمريكية و الغربية و من أجل عدم خضوع عائدات النفط الليبية للسيطرة الأمريكية، و هو ما لم يعجب الو.م.أ و حلفائها التي

---

[1] **مها محمد الشبوكي**، إشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن، ط1، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2000، ص 26.

[2] **مفتاح عمر درباش**، ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي–، المرجع السابق، ص 171.

كانت تسعى إلى حماية تدفق النفط إلى الو.م.أ و الحفاظ عليه دون أدنى مراعاة لمصالح و حقوق الدول العربية.

– السياسات الأمريكية و البريطانية لمواجهة مشاكلهما و المتمثلة في الأزمة الاقتصادية الداخلية في كل من الدولتين من جانب و كذلك الأزمة السياسية الداخلية من جانب آخر[1]، و ذلك مع اقتراب الانتخابات في كل منهما.[2]

– لدعم المتواصل و المساندة العلنية للحركات القومية التي تسعى للتحرر و مقاومة الهيمنة الأمريكية و الغربية.

– إصدار ليبيا بتاريخ 10 مارس 1973 قرار أعلنت فيه أن "خليج سرت" يعتبر مياها إقليمية ليبية، وهو ما لم يعجب الو.م.أ التي أعلنت اعتراضها على القرار الليبي.[3]

– خلق هدف جديد يبرر وجود الحلف الأطلسي و استمراريته في العمل، و ذلك يتمثل هذه المرة في الدول التي تطمح في التحرر و الاستقلال عن الهيمنة الأمريكية و التي تعد ليبيا من أهم هذه الدول.[4]

و هكذا فإن تطور العلاقات السياسية اللليبية–الأمريكية يعكس بوضوح نموذجا مثاليا لحالة انتقال العلاقات بين الدول في مرحلة الهيمنة و التبعية الكاملة إلى مرحلة المواجهة الشاملة على مختلف الأصعدة، و الملاحظ أن منحنى المواجهة الأمريكية الليبية و التي تمتد زمنيا منذ قام ثورة الفاتح من سبتمبر لم يأخذ شكلا تصاعديا متصلا، بل كان يعكس بالنتيجة درجة تطور العلاقات بين الدولتين من توتر، انفراج مؤقت، صدام مباشر أو غير مباشر.[5]

---

[1] **مها محمد الشبوكي**، المرجع السابق، ص 28، 29.

[2] **مفتاح عمر درباش**، ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي–، المرجع السابق، ص 173.

[3] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 29، 30.

[4] **مها محمد الشبوكي**، المرجع السابق، ص 29.

[5] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 24.

الفقرة الثانية

وقائع قضية لوكربي

بتاريخ 21 ديسمبر 1988 تحطمت طائرة من طائرات شركة (بان أمريكان) من نوع(بوينج 747) في رحلتها رقم 103، و المتجهة من مطار فرانكفورت إلى مطار جون كينيدي بمدينة نيويورك فوق قرية لوكربي باسكتلندا، و قد أسفر الحادث عن مصرع جميع ركاب الطائرة البالغ عددهم 259 شخص، إلى جانب 11 مواطنا من سكان هذه القرية ليصبح عدد ضحايا الطائرة 270 شخصا.[1]

و على إثر وقوع الحادث أعلن وزير النقل البريطاني عن عملية تحر كاملة من قبل وحدة التحري في حوادث الطيران التابعة للوزارة، كما دعت الوزارة محققين أمريكيين للاشتراك في التحري[2]، لتنتهي التحقيقات الجارية حول معرفة أسباب تحطم الطائرة إلى أن الحادث قد كان نتيجة عمل إجرامي يتمثل في وضع قنبلة شديدة الانفجار في إحدى الحقائب الموجودة على متن الطائرة.[3]

و قد تضاربت التصريحات و المعلومات حول الجهة التي تقف وراء الحادث، فهناك من اتهم المنظمات الفلسطينية بذلك، و هناك من اتهم بعض الدول حيث أشارت أصابع الاتهام إلى دول مثل إيران وسوريا، و هناك من ذهب إلى أن جهاز الاستخبارات الأمريكي (C.I.A) يقف وراء تدمير الطائرة.

و على الرغم تناثر الاتهامات هنا و هناك إلا أن أحدا لم يتمكن من إثبات من تكون الجهة التي دبرت أو نفذت الحادث.[4]

---

[1] **Mohamed Alaoua**, op, cit, p 116.

[2] **ثروت عبد الهادي خالد، إسماعيل أحمد علي هلال**، قضية لوكربي بين الحقيقة و التضليل، د. ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 13.

[3] **Mohamed Alaoua**,op, cit, p 116.

[4] **مفتاح عمر درباش**، ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي–، المرجع السابق، ص 175.

و بتاريخ 19 ديسمبر 1989 انفجرت طائرة ركاب مدنية تابعة لشركة "أوتا" الفرنسية فوق صحراء النيجر و راح ضحيتها 170 شخصا، و قد وجهت الاتهامات وقتها أيضا لعدة جهات من منظمات و دول.

و قد طويت صفحة هاتين الحادثتين لفترة من الزمن، لتفتح مرة أخرى بتاريخ 31 أكتوبر 1991 عندما أصدرت السلطات القضائية الفرنسية أوامر توقيف دولية ضد أربعة من المواطنين الليبيين متهمة إياهم بالضلوع في تفجير الطائرة الفرنسية "أوتا".

و بتاريخ 14 نوفمبر 1991 أصدرت السلطات القضائية في كل من الو.م.أ و بريطانيا أوامر اعتقال لاثنين من المواطنين الليبيين لاتهامهما بتدبير حادث الطائرة الأمريكية[1]، و هكذا فإن أصابع الاتهام لم توجه إلى ليبيا إلا بعد مرور ثلاث سنوات على الحادث.[2]

و على إثر ذلك وجهت الو.م.أ و بريطانيا إنذارا مشتركا إلى ليبيا، و ذلك لتسليم المواطنين الليبيين لاستكمال التحقيقات معهما و محاكمتهما أمام محاكم أي من الدولتين، و إلا فإن ليبيا ستتعرض لإجراءات عقابية قد تصل إلى حد استخدام القوة المسلحة، كما انضمت فرنسا إلى الو.م.أ و بريطانيا في موقفهما ضد ليبيا و قد طالبت بتسليم المواطنين الليبيين الذين تتهمهما بالضلوع في تفجير الطائرة الفرنسية فوق صحراء النيجر، إلا أن ليبيا رفضت الاتهامات الغربية الموجهة لمواطنيها، و أكدت أنه لا صلة لها بحادثتي انفجار الطائرتين الأمريكية سنة 1988 و الفرنسية سنة 1989، كما أكدت ليبيا أنها تدين الإرهاب و لا تدعمه وأنها ترفض تسليم المواطنين الليبيين المطلوب تسليمهم.[3]

إلا أن الدول الغربية الثلاث (الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا) قد عملوا على تصعيد الأزمة و الانتقال بها بأقصى سرعة إلى مجلس الأمن الدولي.

---

[1] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 433.

[2] **مها محمد الشبوكي**، المرجع السابق، ص 31.

[3] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 433، 434.

و قد نجحت هذه الدول في تحقيق أهدافها و ذلك في ضوء العضوية الدائمة التي تتمتع بها الدول الثلاث في مجلس الأمن، حيث أصدر بشأن ذلك قرارا تمهيديا يحمل رقم (731) و ذلك سنة 1992، و هو القرار الذي يخضع للمعايير و التفسيرات الغربية و الذي جعل ملف القضية مفتوحا، كما أعطى للدول الغربية الثلاث في المستقبل حق التدخل العسكري و استخدام القوة ضد ليبيا تحت ستار مكافحة الإرهاب.[1]

و في ضوء تطور الأحداث بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (731) لسنة 1992 و عدم نجاح جميع الجهود الدولية في تضييق هوة الخلاف بين ليبيا و الأطراف الغربية الثلاث حول إيجاد حل مناسب للأزمة، و إزاء تصاعد التهديدات الغربية باستخدام القوة لجأت ليبيا يوم 3 مارس 1992 إلى محكمة العدل الدولية.[2]

فبتاريخ 3 مارس 1992 أودعت الحكومة الليبية لدى قلم محكمة العدل الدولية طلبين مستقلين لإقامة دعويين ضد الو.م.أ و ضد بريطانيا، و ذلك فيما يتعلق بالنزاع حول تفسير حكومة كل من هاتين الدولتين لاتفاقية مونتريال المؤرخة في 23 سبتمبر 1971 و تطبيقها، و هو نزاع نشأ عن أفعال أسفرت عن الحادث الجوي الذي وقع فوق لوكربي باسكتلندا يوم 21 ديسمبر 1988.

و قد أشارت ليبيا في الطلبين إلى قيام النائب العام لاسكتلندا و هيئة محلفين كبرى بالو.م.أ على التوالي، باتهام اثنين من الرعايا الليبيين بأنهما قد تسببا في وضع قنبلة على متن طائرة (بان أمريكان) في رحلتها رقم (103) و التي انفجرت في وقت لاحق مما تسبب في سقوط الطائرة و وفاة 270 شخصا.[3]

و قد أوضحت ليبيا أن الأفعال التي أسفرت عن وقوع الحادثة تشكل جريمة وفقا لأحكام المادة الأولى من اتفاقية مونتريال لسنة 1971، و التي ادعت أنها وفت وفاء كاملا بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية، و التي تقضي المادة الخامسة منها بأن تقيم الدولة ولايتها القضائية على من يدعي أنهم ارتكبوا جرائم و يوجدون في أراضيها في حالة عدم تسليمهم، و ذلك لأنه لا توجد معاهدة تسليم سارية المفعول بين ليبيا و أي من

---

[1] **جمعة سعيد سري**، المرجع السابق، ص 52.

[2] **جمعة سعيد سرير**، المرجع نفسه، 107.

[3] تقرير محكمة العدل الدولية، الدورة 57، الملحق رقم 4 (A/57/4)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص 24.

الأطراف الأخرى في النزاع، لذا فإن ليبيا ملزمة وفقا لأحكام المادة السابعة من اتفاقية مونتريال بتقديم القضية إلى سلطاتها المختصة لمباشرة الدعوى الجنائية.[1]

و قد ادعت ليبيا أن بريطانيا و الو.م.أ قد أخلتا باتفاقية مونتريال لرفضهما الجهود المبذولة من طرف ليبيا لتسوية النزاع في إطار القانون الدولي، حتى أنهما قد مارستا الضغط عليها لتسليم مواطنيها الليبيين من أجل محاكمتهما في دولة أجنبية.

و كما أوضحت ليبيا في الطلبين أن النزاع الذي نشأ بينها و بين الدول الغربية الثلاث بسبب حادثة لوكربي لم يتسنى تسويته عن طريق المفاوضات، كما لم يتمكن الأطراف من الاتفاق على تنظيم تحكيم للنظر في النزاع، و لذلك فقد رفعت ليبيا نزاعها مع الو.م.أ و بريطانيا إلى محكمة العدل الدولية و ذلك استنادا إلى أحكام المادة 1/14 من اتفاقية مونتريال لسنة 1971[2]، فأي نزاع يقوم بين اثنين أو أكثر من الدول الأطراف فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية، و الذي يتعذر حله عن طريق المفاوضات و بناء على طلب أحد الأطراف ينبغي أن يحال إلى التحكيم و إذا لم تتوصل الأطراف إلى اتفاق بعد ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التحكيم حول الإجراءات التنظيمية للتحكيم، فإن أيا من هذه الأطراف له الحق في أن يحيل النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يتماشى مع لائحة هذه المحكمة.[3]

و قد طلبت ليبيا من المحكمة أن تقرر و تعلن:

- أن ليبيا وفت وفاء تاما بجميع التزاماتها بموجب اتفاقية مونتريال.
- أن الو.م.أ و بريطانيا قد أخلتا و لازالتا تخلان بالتزاماتهما القانونية اتجاه ليبيا بموجب المواد 2/5 و 3/5 و 7 و 2/8 و 11 من اتفاقية مونتريال.

---

[1] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 102.

[2] تقرير محكمة العدل الدولية، الدورة 57، الملحق رقم 4 (A/57/4)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، المرجع السابق، ص 25.

[3] راجع: المادة 1/14 من اتفاقية مونتريال لسنة 1971.

– أن الو.م.أ و بريطانيا ملزمتان قانونيا بالتوقف و الكف فورا عن هذه الانتهاكات و عن استعمال أي شكل من أشكال القوة أو التهديد ضد ليبيا، و عن كل الانتهاكات لسيادة ليبيا و سلامتها الإقليمية و استقلالها السياسي.

و في وقت لاحق من اليوم ذاته أي يوم 3 مارس 1992 قدمت ليبيا طلبا آخر إلى محكمة العدل الدولية تطلب منها اتخاذ التدبيرين المؤقتين التاليين:[1]

– أمر كل من بريطانيا و الو.م.أ بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء ضد ليبيا يراد به إكراهها أو إجبارها على تسليم الشخصين المتهمين إلى أي هيئة قضائية خارج ليبيا.

– ضمان عدم اتخاذ أي خطوات تضر بأي شكل من الأشكال بحقوق ليبيا فيما يتصل بالدعاوى القضائية التي تشكل موضوع طلب ليبيا.[2]

و إزاء الطلبات الليبية لدى محكمة العدل الدولية ردت حكومة الو.م.أ في رسالة مؤرخة في 6 مارس 1992 طلبت فيها من المحكمة رفض الطلب الليبي الخاص بالتدابير المؤقتة استنادا للأسباب التالية:

– عدم اختصاص محكمة العدل الدولية استنادا لفشل ليبيا في إثبات أن هناك نزاعا قانونيا بين الأطراف أو أي نزاع يتطلب تفسير أو تطبيق اتفاقية مونتريال بموجب أحكام المادة 1/14.

– بافتراض حالة انطباق الاتفاقية فإن ليبيا لم تراع المدة المنصوص عليها في المادة المذكورة التي لم تنقض بعد عند إيداع الطلب الليبي أمام المحكمة.

– ليس هناك حقوق لليبيا محل ضرر لا يمكن إصلاحه.

---

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1992–1996)، مسائل تفسير اتفاقية مونتريال لعام 1971 و تطبيقها الناشئة عن الحادث الجوي في لوكربي (الجماهيرية العربية الليبية ضد المملكة المتحدة)(تدابير مؤقتة)، الأمر الصادر في 14 أفريل 1992، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1998، ص 1.

[2] تقرير محكمة العدل الدولية، الدورة 57، الملحق رقم 4 (A/57/4)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، المرجع السابق، ص 25، 26.

– ليس هناك دليل من أن الو.م.أ تهدد ليبيا بتطبيق عقوبات اقتصادية أو جوية أو احتمال استخدام القوة ضدها.[1]

ليس هناك أي دليل ملموس يستوجب الاستعجال فيما يتصل بالطلب الليبي، و اعتبارا للتطورات المستجدة في الإجراءات الجارية التي يتخذها مجلس الأمن و الأمين العام في هذا الشأن، فإن الإجراء الذي طلبته ليبيا غير ضروري و يمكن إساءة تأويله.[2]

الفقرة الثالثة

الموقف الليبي في قضية لوكربي

إن الأطراف في قضية لوكربي قد اختاروا سبلا متباينة لإدارة الأزمة، حيث أن الو.م.أ و بريطانيا وفرنسا و هم الأطراف القوية في المعادلة، اعتبروا أن المشكل ينطوي على خلفية سياسية ترتبط بمكافحة الإرهاب الدولي و الذي يعد عاملا رئيسيا في تهديد السلم و الأمن الدوليين، و لهذا فإنهم قاموا بعرض القضية على مجلس الأمن الدولي.

أما ليبيا و هي الطرف الضعيف في هذه القضية فإنها ترى بأن القضية تنطوي على أبعاد قانونية صرفة تتعلق أساسا بتفسير بنود معاهدة مونتريال لسنة 1971، و الموقع عليها من قبل جميع أطراف الأزمة[3]،

---

[1] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 103.

[2] تقرير محكمة العدل الدولية، الدورة 57، الملحق رقم 4 (A/57/4)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، المرجع السابق، ص 26.

[3] **إدريس لكريني**، المؤسسات القضائية الدولية ومعيقات العدالة، شؤون عربية، العدد 131، جامعة الدول العربية، 2007،ص 217.

و قد حرصت ليبيا على التركيز على المعطيات القانونية رغم إصرار الأطراف الأخرى على الدفع بمعطيات سياسية.[1]

فبعد مرور ما يقرب من ثلاثة أعوام على تحطم طائرة من طائرات شركة (بان أمريكان) من نوع (بوينج 747) في رحلتها رقم (103) فوق قرية لوكربي، قدمت هيئة المحلفين بالمحكمة لمقاطعة كولومبيا بالو.م.أ قرار اتهام يفيد بأن شخصين من جنسية ليبية متورطان في حادثة تفجير الطائرة المذكورة، و ذلك بناء على التحقيقات التي أجرتها محكمة ولاية كولومبيا.

كما أعلن النائب العام لاسكتلندا كذلك أن جهود البحث حول تدمير طائرة (بان أمريكان) قد أسفرت عن أدلة كافية لتوجيه الاتهام بتدمير الطائرة و قتل ركابها إلى مواطنين ليبيين، و انتهى بيان النائب العام بإصدار أمر بالقبض على المشتبه فيهما.

و على الرغم من أن لائحتي الاتهام لم ترفقا بأي تحقيقات، فإن ليبيا بمجرد تسلمها للائحتين المذكورتين قامت بأخذ الأمر بجدية مراعاة للاحترام الواجب للسلطات القضائية، و اتخذت كافة الإجراءات القانونية المناسبة في إطار ما تقضي به تشريعاتها الوطنية و أحكام القانون الدولي و الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.[2]

فليبيا قد رفضت طلب الدول الغربية الثلاث بتسليم المشتبه بهما مستندة إلى مجموعة من الحجج المتمثلة فيما يلي:

– إن المشتبه بهما لم يثبت تورطهما في الأحداث المزعومة من قريب أو بعيد.

[1] **ميلود المهذبي**، قضية لوكربي في ظل قواعد القانون الدولي، شؤون عربية، العدد 83، جامعة الدول العربية، 1995، ص 160.

[2] **مها محمد الشبوكي**، المرجع السابق، ص 31، 32.

– إن قرار مجلس الأمن رقم(731) الذي طالب بتسليم المشتبه بهما مخالف للمادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة[1]، و التي تمنع من التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما.[2]

– عدم وجود اتفاقية تسليم بين ليبيا و الدول الغربية الثلاث (الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا)[3]، فوفقا لأحكام القانون الدولي العام هناك مبدأ ثابت و أصيل يقول أنه لا يوجد حق للتسليم إلا في إطار معاهدة[4]، كما أن اتفاقية مونتريال لعام 1971 بشأن قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الطيران الدولي، تخضع التسليم لتشريعات الدولة المطلوب منها دون إقرار بأي أولوية لبلد الطائرة أو بلد موقع الفعل.[5]

– إن النظام القضائي في كل الدول الأنجلوسكسونية "بريطانيا و أمريكا" يأخذ بنظام المحلفين في المحاكمات، مما يعني أن المتهمين الليبيين سوف لن ينصفا في المحاكمة إذا تم تسليمهما إلى هذه الدول، وذلك لأن الدعاية الإعلامية الغربية و الرأي العام الغربي سمع مسبقا بأن هؤلاء مرتكبي الجرائم المنسوبة إليهم، و بالتالي سوف لن يتحصلوا على محاكمة نزيهة و محايدة، مادام المحلفون سيكونون من رعايا بريطانيا و أمريكا.[6]

و قد بادرت ليبيا إلى تسوية هذه الأزمة سلميا باتخاذ مجموعة من الخطوات المتمثلة فيما يلي:[7]

– قامت السلطات الليبية بتشكيل لجنة للتحقيق في حادثة لوكربي، و ذلك برئاسة قاضيين من قضاة المحكمة العليا، و هي أعلى هيئة قضائية في ليبيا.

---

[1] **عباس كاظم آل فتلة**، المرجع السابق، ص 177.

[2] راجع: المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] **عباس كاظم آل فتلة**، المرجع السابق، ص 178.

[4] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 67.

[5] **عباس كاظم آل فتلة**، المرجع السابق، ص 178.

[6] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 434.

[7] **عباس كاظم آل فتلة**، المرجع السابق، ص 177.

و قد باشر القاضيان على الفور مهامهما وفقا لما تقضي به التشريعات الوطنية و الدولية، و لكنهما اصطدما بعقبة قانونية تتلخص في عدم وجود أي مستندات أو وثائق لهذا الاتهام، سوى قرار الاتهام الموجه من الو.م.أ و بريطانيا.

– طلب القضاة الليبيون من الجهات القضائية في كل من الو.م.أ و بريطانيا و فرنسا، إما بتزويدهم بما يتوفر لديهم من أدلة و براهين ضد المتهمين أو السماح لهم بالسفر للإطلاع عليها في البلدان المعنية.[1]

– اقترحت ليبيا استعدادها لاستقبال محققين من الدول الغربية للاشتراك في التحقيق الذي تقوم به السلطات الليبية، كما رحبت بحضور المحامين عن المدعين بالحق المدني و جمعيات حقوق الإنسان.[2]

و في نفس السياق تم توجيه الدعوة إلى أسر و أقارب الضحايا و كل ذي مصلحة للحضور إلى ليبيا للاستماع و الإطلاع و المشاركة في إجراء التحقيق و المحاكمة، و كل ذلك كان يجري ضمن سياسة قضائية رصينة، تستهدف تأكيد جدية و نزاهة نظام القضاء الليبي و ترمي إلى إظهار الحقيقة[3]، غير أن الطلبات الليبية قوبلت بالرفض من طرف الدول الغربية.

– اقترحت ليبيا أن يكون التحقيق في بلد محايد إظهارا لحسن نية الجهات القضائية في ليبيا، و ذلك على الرغم من معارضته لنصوص التشريع الجنائي الليبي.[4]

– قامت ليبيا بتوجيه رسالتين إلى كل من وزير الخارجية البريطاني و وزير خارجية الو.م.أ تدعوا فيهما البلدين إلى تسوية النزاع القائم بينهما[5]، في محاولة للوصول إلى معالجة قانونية و ودية بما يتفق والأعراف

[1] **ميلود المهذبي**، المرجع السابق، ص 161.

[2] **مفتاح عمر درباش**، ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي–، المرجع السابق، ص 181.

[3] **ميلود المهذبي**، المرجع السابق، ص 161.

[4] **عباس كاظم آل فتلة**، المرجع السابق، ص 178.

[5] **مها محمد الشبوكي**، المرجع السابق، ص 37.

الودية و أحكام المعاهدات، و بالطريقة التي لا تتعارض مع قواعد السيادة الليبية و القانون الدولي.[1]

– زيادة في إظهار المرونة و تأكيدا على حسن النوايا اقترحت ليبيا عرض الأمر على محكمة العدل الدولية و إجراء التحقيق فيها.[2]

– قبلت اقتراح الجامعة العربية الذي يقضي بإجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما، يجريها قضاة اسكتلنديون وفقا للقانون الاسكتلندي، و في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي.

– أبدت ليبيا تعاونا كاملا مع قاضي التحقيق الفرنسي الذي زارها للفترة ما بين 5 و 16 جويلية 1996 و قدمت له جميع التجهيزات لانجاز مهمته، حتى أن فرنسا أشارت بالتعاون الإيجابي الليبي مع القاضي الفرنسي.

– أعلنت ليبيا استعدادها للتجاوب مع أي مقترح من شأنه عدم المساس بسيادتها الوطنية، و السماح للمشتبه فيهما بحرية اتخاذ قرارهما للمثول أمام أية جهة يقتنعان بحيادها و سلامة عدالتها.

و هكذا فإننا نخلص إلى أن ليبيا كانت مستعدة لحل أزمة لوكربي دون وضع أية عقبات و عراقيل، فهي لم تترك مجالا إلا و قدمت اقتراحا من أجل الحل، بل على العكس من ذلك فإن من كان يضع العقبات و العراقيل هي الدول الغربية سعيا منها إلى عدم إيجاد حل للأزمة، و ذلك بغرض استصدار قرار عن طريق مجلس الأمن متضمنا فرض عقوبات و جزاءات ضد ليبيا، و هو الأمر الذي حدث بالفعل.

الفرع الثاني

الكيفية التي تصدت بها محكمة العدل الدولية لقضية لوكربي

باعتبار أن حادثة لوكربي تنطوي على جوانب قانونية مهمة و واضحة في القضية، فإن ليبيا قد فضلت اللجوء إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهة المختصة بتسوية النزاع، فطبقا لقواعد توزيع الاختصاص

[1] **عباس كاظم آل فتلة**، المرجع السابق، ص 178.

[2] **مفتاح عمر درباش**، ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي–،المرجع السابق، ص 182.

في ميثاق الأمم المتحدة تختص الأجهزة السياسية في المنظمة بتسوية النزاعات الدولية ذات الطابع السياسي، بينما تختص الأجهزة القانونية و المتمثلة في محكمة العدل الدولية بتسوية النزاعات الدولية ذات الطابع القانوني.

فبينما حاولت الدول الغربية الثلاث (الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا) صبغ قضية لوكربي بالصبغة السياسية وذلك بلجوئها إلى مجلس الأمن الدولي الذي قام باستصدار عقوبات ضد ليبيا، حاولت ليبيا أن تصبغ القضية بالصبغة القانونية و تتمسك بذلك قدر الإمكان، حيث قامت بتقديم طلبين مستقلين إلى المحكمة ضد الو.م.أ و ضد بريطانيا فيما يتعلق بالنزاع حول تفسير و تطبيق اتفاقية مونتريال لسنة 1971، كما تقدمت بطلب آخر تطلب فيه من المحكمة اتخاذ مجموعة من التدابير المؤقتة.

و لهذا فإننا سنتناول الكيفية التي تصدت بها محكمة العدل الدولية لقضية لوكربي من خلال تبيان مدى اختصاصها بنظر القضية (الفقرة الأولى) ثم نتطرق إلى موقفها من الأمر بالتدابير المؤقتة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى

مدى اختصاص محكمة العدل الدولية بنظر قضية لوكربي

إزاء تصاعد الخلاف بين ليبيا من جانب و الو.م.أ و بريطانيا من جانب آخر، و رفضها التعاون مع القضاء الليبي بتسليم قرائن و أدلة الاتهام لمباشرة و استكمال التحقيق مع المتهمين و مباشرتها التهديد باستخدام القوة المسلحة و غيرها من الضغوط الإعلامية و السياسة ضد ليبيا، و إصرارهما على قيام ليبيا بتسليم المتهمين في حادثة لوكربي لمحاكمتهما في بريطانيا أو في الو.م.أ و رفض ليبيا مبدأ التسليم على أساس أن القانون الليبي يحظر تسليم المواطنين إلى الدول الأجنبية، تقدمت ليبيا بتاريخ 3 مارس 1992 كما سبق الإشارة إليه بطلب إلى محكمة العدل الدولية بهدف إقامة دعوى قضائية ضد الو.م.أ و بريطانيا تقدمت من خلالها بنوعين من الطلبات و هما:

– **طلب أصلي:** و هو الذي نشأت به الخصومة أمام محكمة العدل الدولية و هو طلب تحديد القانون الواجب التطبيق على النزاع القانوني بشأن حادثة لوكربي.

– **طلبات عارضة:** و هي الطلبات التي تبدى أثناء سير الخصومة أو بسببها، و هي التدابير المؤقتة التي أشرنا إليها آنفا، و قد استندت ليبيا في تقديمها هذه الطلبات إلى حكم المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.[1]

و قد أسست ليبيا صلاحية المحكمة للنظر في هذه الدعوى على الفقرة الأولى من المادة 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و على الفقرة الأولى من المادة 14 من اتفاقية مونتريال لسنة 1971، و التي تنص على أن: « أي نزاع يقوم بين اثنين أو أكثر من الدول الأطراف، فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية و الذي يتعذر حله من خلال المفاوضات، و بناء على طلب أحد الأطراف ينبغي أن يحال إلى التحكيم، وإذا لم تتوصل الأطراف إلى اتفاق خلال ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التحكيم حول الإجراءات التنظيمية فإن أيا من هذه الأطراف له الحق في أن يحيل النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يتماشى مع لائحة هذه المحكمة ».[2]

و هكذا فإن اختصاص محكمة العدل الدولية بالنظر في موضوع النزاع ظاهر و يتأسس على نص المادة 1/14 من اتفاقية مونتريال و التي أسست عليها ليبيا دعواها، و التي تمنح المحكمة حق تفسير وتطبيق الأحكام الواردة في الاتفاقية.

و الجدير بالذكر أن قضاء محكمة العدل الدولية قد استقر على أن المحكمة في مرحلة نظر التدابير المؤقتة غير ملزمة بالتأكد بشكل مؤكد و قاطع من اختصاصها، بل يكفي أن تكون الظروف المحيطة بالدعوى من خلال ما تفصح عنه الأوراق و المستندات تشير إلى ترجيح هذا الاختصاص فالمحكمة تقوم ببحث مختصر لاختصاصها، و إذا كانت الوثائق المعروضة عليها تؤكد من حيث المبدأ اختصاصها، فإنه يصبح من الممكن التأشير بتلك التدابير في حالة توافر الشروط الأخرى المطلوبة.

---

[1] **مفتاح عمر درباش،** ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي–،المرجع السابق، ص 188.

[2] **مها محمد الشبوكي،** المرجع السابق، ص 47، 48.

و نلاحظ أنه في هذه القضية أي قضية لوكربي، المحكمة رفضت ادعاء الو.م.أ بعدم اختصاص محكمة العدل بنظر النزاع[1]، فقد دفعت الو.م.أ بعدم اختصاص محكمة العدل الدولية بنظر النزاع بدعوى عدم انطباق اتفاقية مونتريال لعام 1971 عليه، و أن النزاع لا يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، و أن موضوع النزاع وقائع تنطوي على تهديد للسلم و الأمن الدولي يدخل في اختصاص مجلس الأمن حيث تصدى له واتخذ بشأنه قرارات بتدابير غير عسكرية ضد ليبيا، و مازال الموضوع مدرجا في جدول أعمال هذا المجلس و بالتالي فهو لا يدخل في اختصاص المحكمة.[2]

و بالرغم من ادعاء الو.م.أ عدم اختصاص محكمة العدل الدولية بنظر قضية لوكربي، و رفضها هي و بريطانيا باستمرار اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، إلا أن المحكمة بدأت بالنظر في اختصاصها في القضية بتاريخ 13 ديسمبر 1997.[3]

و في جلسة علنية عقدت بتاريخ 27 فيفري 1998 نطقت المحكمة بحكمين بشأن الدفوع الابتدائية، رفضت فيهما الدفع الذي أثارته بريطانيا و الو.م.أ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق اتفاقية مونتريال المبرمة في 23 سبتمبر 1971، و رأت المحكمة أن لها استنادا إلى الفقرة الأولى من المادة 14 من اتفاقية مونتريال الاختصاص بالفصل في النزاعات القائمة بين ليبيا و بريطانيا و بين ليبيا و الو.م.أ على التوالي بشأن تفسير أو تطبيق أحكام تلك الاتفاقية، و رفضت دفع بريطانيا و الو.م.أ بعدم المقبولية الذي أثارتاه على التوالي استنادا إلى قراري مجلس الأمن رقم (748) لسنة 1992 و رقم (883) لسنة 1993، و رأت أن الطلبين اللذين قدمتهما ليبيا مقبولان.[4]

---

[1] **عمر مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها– دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام،المرجع السابق، ص 457.

[2] **إبراهيم العناني**، الشرعية الدولية و النزاع الليبي الغربي، مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية، العدد 1، المجلد 40، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1998، ص 23.

[3] **عباس كاظم آل فتلة**، المرجع السابق، ص 190.

[4] تقرير محكمة العدل الدولية، الدورة 57، الملحق رقم 4 (A/57/4)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، المرجع السابق، ص 28.

و قضاء محكمة العدل الدولية باختصاصها نظر النزاع له أبعاده القانونية المتمثلة في:

– أن النزاع بين ليبيا من جهة و بريطانيا و الو.م.أ من جهة أخرى هو نزاع حول مسألة قانونية تتعلق بتفسير و تطبيق اتفاقية مونتريال لعام 1971، و تقرير محكمة العدل الدولية لهذه الحقيقة يأتي متماشيا مع المبادئ المستقرة في القانون الدولي، و التي تقضي بأن النزاع حول تفسير أو تطبيق الاتفاقات الدولية هو نزاع في مسألة قانونية، كما أن هذا النوع من النزاعات يأتي في مقدمة النزاعات القانونية التي تدخل في اختصاص محكمة العدل الدولية وفق حكم الفقرة الثانية من المادة 36 من نظام المحكمة الأساسي.

– أن مجلس الأمن يفتقر للأساس القانوني الذي يبرر تصديه للنزاع، و استمراره في ذلك، إلى جانب الضعف الشديد للمزاعم و الدعاوى التي تحاول تأسيس هذا التصدي و استمراره.[1]

– إن مواصلة إنفاذ التدابير غير العسكرية التي قررها مجلس الأمن ضد ليبيا يعني استمرار وضع خاطئ قانونا منذ بدايته، فالتدابير المطبقة على ليبيا تنطوي على جزاءات جرى توقيعها دون أن تكون هناك إدانة قانونية لليبيا مبنية على نتائج تحقيق موضوعي محايد، كما أن مجلس الأمن قد تصدى لنزاع قانوني مخالف بذلك لاختصاصاته المقررة وفق الميثاق، بالإضافة إلى أنه قد خالف أحكام القانون الدولي رغم إلزام الميثاق له بالعمل وفقا لها و في حدودها.

فضلا عن أن مواصلة مجلس الأمن تطبيق التدابير غير العسكرية ضد ليبيا فيه تعد واضح على اختصاص محكمة العدل الدولية صاحبة الحق الأصيل و الوحيد في نظر النزاع وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة و النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و كذلك وفق أحكام القانون الدولي.[2]

و رغم أهمية الحكم الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية إلا أنه جاء متأخرا و بعد مرور سنوات طويلة من الحصار على ليبيا[3]، الناتج عن العقوبات التي وقعها مجلس الأمن عليها في قراراته التي أصدرها بخصوص القضية.

---

[1] **إبراهيم العناني**، الشرعية الدولية و النزاع الليبي الغربي، المرجع السابق، ص 23، 24.

[2] **إبراهيم العناني**، المرجع نفسه، ص 25.

[3] **إدريس لكريني**، المرجع السابق، ص 219.

فقررت مجلس الأمن يفترض أن تسعى إلى حماية السلم و الأمن الدوليين و ليس تقرير الحقوق الخاصة فالذي يقرر الحقوق هو القضاء، و هنا حصل الانحراف في قرارات مجلس الأمن، فهو عندما طالب ليبيا بتسليم المتهمين يكون بذلك قد فصل في نزاع و في مسائل قانونية تنظرها المحكمة، و هو ما يعتبر تعديا على اختصاصها و يخالف أحكام المادة 3/36 من ميثاق الأمم المتحدة، إذ أنه على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته أن يراعي أيضا أن النزاعات القانونية يجب على أطراف النزاع – بصفة عامة– أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة.[1]

و في الأخير فإنه يجب القول أن محكمة العدل الدولية عندما قررت اختصاصها بنظر النزاع فإن هذا يعني أن مجلس الأمن باعتباره جهاز سياسي ليس له اختصاص في التصدي للنزاع الخاص بحادثة لوكربي لأن الأمر يتعلق بمسألة قانونية متصلة بتفسير و تطبيق اتفاقية مونتريال لعام 1971.

الفقرة الثانية

موقف محكمة العدل الدولية من الأمر بالتدابير المؤقتة

عقب صدور قراري مجلس الأمن الدولي رقم (731) و (748) أصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ 14 أفريل 1992 أمرين، رفضت بموجبهما إصدار قرار قضائي وقتي يحظر على الو.م.أ و بريطانيا وفرنسا القيام بعمل عسكري أو غير عسكري ضد ليبيا، إلى حين الفصل[2]في طلب ليبيا الأصلي الخاص بتفسير وتطبيق اتفاقية مونتريال لسنة 1971.[3]

[1] **الدين الجيلالي محمد بوزيد**، التدابير التحفظية في القضاء الدولي –دراسة تحليلية–، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد 17، 2002، ص 119.

[2] **إدريس لكريني**، المرجع السابق، ص 218.

[3] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 111.

و قد قررت المحكمة رفض طلب ليبيا باتخاذ تدابير مؤقتة بأغلبية أحد عشرة (11) صوتا مقابل خمسة (5) أصوات، حيث رأت أن ملابسات القضية ليست على نحو يستدعي أن تمارس سلطاتها بموجب المادة 41 من النظام الأساسي بتقرير تدابير مؤقتة.[1]

و قد بررت المحكمة رفضها بإصدار تدابير مؤقتة بكون مجلس الأمن قد تدخل في النزاع، و خاصة بعد إصداره للقرار رقم (748) مما سبب لها إحراجا و سلب منها صلاحياتها في معالجة القضية القانونية، وغير ظروف النزاع بالشكل الذي أصبح معه الإجراء التحفظي غير صالح لحماية الحقوق التي تدعيها ليبيا[2]، كما أنها تفادت الاصطدام مع مجلس الأمن و الدخول معه في صراع مباشر.[3]

فأثناء نظر القضية أمام محكمة العدل الدولية و بعد إغلاق باب المرافعات الشفهية بثلاثة أيام، وعندما كانت المحكمة على وشك إصدار قرارها بشأن التدابير المؤقتة و المستعجلة التي طلبتها ليبيا، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (748) لسنة 1992 و القاضي بتوقيع جزاءات دبلوماسية و جوية و عسكرية ضد ليبيا وذلك استنادا إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[4]

و قد أشارت المحكمة إلى أن أطراف النزاع كأعضاء في الأمم المتحدة ملزمين بقبول و تنفيذ قرارات مجلس الأمن طبقا للمادة 25 من الميثاق[5]، و حيث أن المحكمة في هذه المرحلة من الإجراءات تعتبر أن هذا الالتزام يمتد ليشمل القرار رقم (748)، و حيث أنه وفقا للمادة 103 من الميثاق فإن التزامات الأطراف

---

[1] موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1992-1996)، مسائل تفسير اتفاقية مونتريال لعام 1971 و تطبيقها الناشئة عن الحادث الجوي في لوكربي (الجماهيرية العربية الليبية ضد المملكة المتحدة)(تدابير مؤقتة)، المرجع السابق، 1998، ص 1.

[2] **إدريس لكريني**، المرجع السابق، ص 218، 219.

[3] **Mohamed Alaoua**, op, cit, p 127.

[4] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام-، المرجع السابق، ص 451.

[5] **رشيد مجيد محمد الربيعي**، المرجع السابق، ص 282.

وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تسمو على أي التزامات دولية وردت في أي اتفاقية دولية أخرى بما في ذلك اتفاقية مونتريال، و حيث أن المحكمة و الحال في هذه المرحلة المطلوب فيها منها أن تحدد بصفة نهائية الأثر القانوني لقرار مجلس الأمن رقم (748) تعتبر أنه أيا كانت الأوضاع السالفة على تبني هذا القرار فإن الحقوق التي تطالب بها ليبيا وفقا لاتفاقية مونتريال لا يمكن اعتبارها ملائمة للحماية من خلال تدابير مؤقتة.[1]

إلا أن قرار محكمة العدل الدولية برفض اتخاذ التدابير المؤقتة التي طلبتها ليبيا قد تعرض إلى الانتقاد، سواء من داخل المحكمة نفسها و ذلك من خلال الآراء المخالفة الصادرة عن قضاة المحكمة أو خارج المحكمة ذاتها.[2]

فقد أصدر القضاة المعارضون آرائهم المخالفة لقرار المحكمة، بل لقد حرص معظم القضاة على إيضاح مواقفهم من جوانب القضية، و حتى القضاة المؤيدون لقرار المحكمة سواء في إعلانات مشتركة أو فردية.[3]

و تدور هذه الانتقادات حول عدة محاور أهمها:

– أن شروط التأشير بالتدابير المؤقتة كانت متوافرة على نحو يمكن للمحكمة من إصدار الأمر بها، وأنه كان ينبغي على محكمة العدل الدولية أن تأمر الأطراف المتنازعة بعدم القيام بأي أمر يزيد من تفاقم النزاع أو يساعد على امتداده لحين الفصل في الدعوى، و خاصة أن هذا الإجراء تملكه المحكمة حتى و لو لم يطلبه أحد أطراف النزاع.[4]

---

[1] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 189.

[2] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 452.

[3] **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 104.

[4] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 452.

– إن القول بأن الحقوق الليبية المدعى بها لا تستدعي الحماية غير صحيح، فقرار مجلس الأمن رقم (748) يطلب من ليبيا تسليم المتهمين و يفرض عليها حصارا إذا لم تقم بالتسليم، و هو أمر تنازع فيه ليبيا في القضية المطروحة على المحكمة.[1]

– يعيب البعض على المحكمة أنها استندت في رفضها التأشير بالتدابير المؤقتة على قرار مجلس الأمن رقم (748)، لأنها استندت على واقعة خارج إطار الدعوى و إجراءاتها لكي تبرر رفض طلب مشروع مقدم من جانب الدولة المدعية.[2]

– إن الالتزام الوارد في المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة و القاضي بتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن و تنفيذها ليس التزاما مطلقا غير مقيد، و إنما قيده صريح مفاده أن يكون وفق الميثاق أي أن يكون الالتزام في حدود ما يقضي به ميثاق الأمم المتحدة، و هذا يتفق مع قواعد التفسير المتعارف عليها و التي أكدتها "اتفاقيتي فيينا لقانون المعاهدات لعامي 1969 و 1986" بأن يفسر النص في ضوء الإطار الكامل للمعاهدة.

و وفقا للمادة 2/24 من ميثاق الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن يعمل في أداء واجباته وفقا لمقاصد الأمم المتحدة و مبادئها، أي لا يجوز و لا يحق للمجلس الخروج عن هذه المقاصد و المبادئ.[3]

– إن استناد محكمة العدل الدولية للمادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة في غير محله، لأن المادة 103 من الميثاق تقرر أنه: « إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » إذ أن التي تنظمها هذه المادة إنما تكون بين حكمين متناظرين يعالجان نفس الموضوع أو يتعلقان به بأحكام متعارضة، و الحال ليس كذلك في موضوعنا، فأحكام اتفاقية مونتريال لعام 1971 المثارة تتعلق بمسألتي الاختصاص

[1] **الدين الجيلالي محمد بوزيد**، المرجع السابق، ص 119.

[2] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 452.

[3] **إبراهيم العناني**، الشرعية الدولية و النزاع الليبي الغربي، المرجع السابق، ص 20.

القضائي و تسليم المجرمين أو المتهمين و تسوية النزاعات الواردة حول تطبيقها أو تفسيرها، و لا تعارض بين هذه الأحكام و الالتزامات الواردة في الميثاق.[1]

– لقد شاب حكم محكمة العدل الدولية برفض طلب اتخاذ تدابير مؤقتة عيب خطير في التسبيب، إذ أنها أعطت أولوية الحماية لحق غير مؤسس قانونا على حقوق مؤسسة قانونا، فالمحكمة قررت أن الأمر باتخاذ تلك التدابير من شأنه الإضرار بحقوق الو.م.أ المستمدة من قرار مجلس الأمن الدولي رقم (748) لسنة 1992، و هذا غير صحيح لأنه برجوعنا إلى القرار نجد أن حقوق الو.م.أ المدعاة و المتمثلة أساسا في إلزام ليبيا بتسليم المواطنين الليبيين المتهمين إلى الو.م.أ أو بريطانيا ليست مبنية على صحيح حكم القانون الدولي.

و محكمة العدل الدولية كجهة قضاء دولي تطبق القانون الدولي، و هي على دراية تامة بأنه لا يوجد في القانون الدولي قاعدة تلزم الدولة بتسليم مواطنيها إلى دول أجنبية من أجل محاكمتهم عن جرائم متهمين فيها، و على الدولة في حال رفض التسليم أن تقوم هي بمحاكمتهم محاكمة موضوعية عادلة و إلا تحملت المسؤولية الدولية، و لهذا فإن المحكمة باستنادها على هذا السبب لتبرير قضائها برفض الطلب الليبي أدى إلى أن حكمها أصبح مشوبا بإنكار العدالة.[2]

– إن استناد محكمة العدل الدولية إلى أن قرار مجلس الأمن رقم (748) يلزم الجميع باحترامه، والعمل على تنفيذه لأنه صدر وفقا لميثاق الأمم المتحدة الذي يسمو على كل الاتفاقات الدولية، و قد انتقد من عدة وجوه لأنه ليس هناك في الميثاق ما يحول بين المحكمة و بين ممارسة وظيفتها في الأمر بالتدابير المؤقتة إذا كان مجلس الأمن ينظر نفس القضية، فالقيد الذي نصت عليه المادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة و الذي يقضي بأن الجمعية العامة لا تستطيع إصدار توصية في قضية تكون منظورة من مجلس الأمن لا يرتب مثل هذا القيد على محكمة العدل الدولية حيث تستطيع هذه الأخيرة ممارسة وظيفتها القضائية بشكل تام.

---

[1] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 455.

[2] **إبراهيم العناني**، الشرعية الدولية و النزاع الليبي الغربي، المرجع السابق، ص 22، 23.

كما أنه قد تم الدفع أمام المحكمة في البعض من القضايا بأن الأمر معروض على مجلس الأمن، إلا أنها أكدت في كل هذه القضايا أن عرض النزاع على مجلس الأمن و على محكمة العدل الدولية في آن واحد أمر مقبول، و أن المحكمة مهمتها الأساسية بحث الجوانب القانونية في أي منازعة تنظرها.[1]

و لذلك فإنه كان على محكمة العدل الدولية أن تأمر باتخاذ التدابير المؤقتة التي طلبت منها، و لكن ما يخفف من حدة الانتقادات الموجهة إلى محكمة العدل الدولية بسبب رفضها الأمر بالتدابير المؤقتة في قضية لوكربي هو أن السلطة الممنوحة لها بهذا الخصوص تخضع للسلطة التقديرية للمحكمة، و هو ما تنص عليه المادة 41 من نظامها الأساسي، و كذلك فإن المادة 1/75 من اللائحة الداخلية للمحكمة خولتها الأمر بالتدابير المؤقتة من تلقاء نفسها، و يبدو أن المحكمة في هذه القضية قد وجدت أنه ليس من الملائم الأمر بالتدابير المؤقتة التي طلبتها ليبيا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (748)، و هو ما قررته كذلك في قضية الجرف القاري لبحر إيجة أيضا، فالمحكمة تملك سلطة تقديرية واسعة في هذا الشأن بناء على ظروف كل قضية من القضايا التي تنظرها.[2]

المطلب الثاني

دور مجلس الأمن الدولي في قضية لوكربي

على الرغم من الطابع القانوني لقضية لوكربي الذي يدور حول اختلاف ليبيا و الدول الغربية الثلاث حول تفسير و تطبيق بنود اتفاقية مونتريال لسنة 1971، و بالتالي انعقاد الاختصاص لمحكمة العدل الدولية دون غيرها من بقية الأجهزة الرئيسة في هيئة الأمم المتحدة باعتبارها الجهاز القضائي و القانوني الرئيسي والوحيد في المنظمة، و عدم صلاحية مجلس الأمن الدولي الفصل فيها باعتباره جهازا سياسيا في هيئة الأمم المتحدة يختص بحفظ السلم و الأمن الدوليين و الفصل في النزاعات الدولية ذات الطابع السياسي، إلا أن مجلس الأمن قد تدخل في هذه القضية و ذلك بطلب من الدول الغربية الثلاث (الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا) أو بالأحرى تحت ضغط منها لأنها كيفت القضية بأنها قضية إرهاب دولي، و بالتالي فإن لمجلس الأمن الحق

[1] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 191.

[2] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع نفسه، ص 191، 192.

في نظر هذه القضية التي كانت أول قضية يتخذ مجلس الأمن بشأنها قرارات تتعلق بالإرهاب الدولي (الفرع الأول) ليدور التساؤل حول مشروعية هذه القرارات من عدمه و مدى أحقية مجلس الأمن الدولي في اتخاذها، و لذلك فإننا سنقوم بتقييم للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بخصوص قضية لوكربي و ذلك في (الفرع الثاني).

الفرع الأول

القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بخصوص قضية لوكربي

لقد أدخل مجلس الأمن الإرهاب ضمن مفهوم السلم و الأمن الدولي، فأصبح من الأفعال المنشئة للاختصاص الوظيفي، و لهذا فإن إصدار مجلس الأمن للعديد من القرارات بحجة توافر الواقعة الإرهابية وبحجة المكافحة، قد اتخذ أبعادا قانونية على ميثاق الأمم المتحدة.

و بالإمكان استنباط هذه النتيجة في قضية لوكربي و التنازع القانوني في مسألة صلاحيات مجلس الأمن بالتدخل و اتخاذه مجموعة من العقوبات ضد ليبيا.[1]

فقد قام مجلس الأمن الدولي بمناسبة قضية لوكربي بإدخال "الإرهاب الدولي" ضمن مفهوم السلم والأمن الدوليين، ليصبح من حقه التدخل في هذه القضية و اتخاذ قرارات بشأنها و ذلك بحجة محاربة الإرهاب الدولي و القضاء عليه، حيث اتخذ بخصوص هذه القضية العديد من القرارات المتتالية و المتضمنة لمجموعة من العقوبات ضد ليبيا و ذلك بناء على طلب من الدول الغربية، فكانت البداية بالقرار رقم (731) (الفقرة الأولى)، ليليه القرار رقم (748) (الفقرة الثانية)، ثم القرار رقم (883) (الفقرة الثالثة)، و بعده القرار رقم (1192) (الفقرة الرابعة).

[1] **وليد فؤاد الحايمد، ياسر يوسف الخلايلة**، موقف مجلس الأمن من الإرهاب في ضوء القرارات 731، 748، 1373،1368، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 1، المجلد 26، عمان، الأردن، 2010، ص 106.

الفقرة الأولى

قرار مجلس الأمن رقم (731)

بعدما أصدرت حكومتي الو.م.أ و بريطانيا بتاريخ 14 نوفمبر 1991 ورقتي اتهام ضد المواطنين الليبيين "عبد الباسط المقراحي" و "الأمين خليفة فحيمه" بقتل 270 شخص حيث لقوا مصرعهم في حادثة لوكربي، أصدرت (بريطانيا و فرنسا و الو.م.أ) إعلانا ثلاثيا بتاريخ 26 نوفمبر 1991 يطالبون فيه ليبيا بتسليم المشتبه فيهما لمحاكمتهما في اسكتلندا أو الو.م.أ و أن تفي ليبيا بمتطلبات القضاء الفرنسي، كما أصرت الدول الثلاث أن تبرهن ليبيا من خلال أفعال ملموسة على نبذها للإرهاب.

و بتاريخ 2 ديسمبر 1991 صادق الاتحاد الأوروبي على الإعلان الثلاثي فجاء الرد الليبي على الموقف سريعا، حيث شكلت ليبيا لجنة تحقيق قضائي برئاسة القاضي و مستشار المحكمة الليبية العليا للنظر في ورقتي الاتهام و تم التحفظ على المشتبه فيهما رهن التحري، كما طلبت ليبيا من الو.م.أ و بريطانيا مساعدة التحري بتقديم الدليل حتى تتمكن من القيام بالتحريات اللازمة، غير أن طلب ليبيا تم رفضه.[1]

و إزاء رفض ليبيا لمطالب الو.م.أ و بريطانيا بتسليم المتهمين في القضية، لجأت الدولتان و معهما فرنسا إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار يلزم ليبيا بالتسليم، و بالفعل وافق مجلس الأمن بالإجماع بتاريخ 21 جانفي 1992 على القرار رقم (731)[2]، الذي عبر فيه عن بالغ انزعاجه لما يشهده العالم في مختلف أرجائه من استمرار أعمال الإرهاب الدولي بجميع أشكاله و التي تعرض أرواحا بشرية للخطر أو تودي بها، و تؤثر تأثيرا ضارا على العلاقات الدولية و تعرض أمن الدولة للخطر بما في ذلك الأعمال التي تتورط فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

كما أعرب مجلس الأمن من خلال قراره رقم (731) كذلك عن بالغ قلقه إزاء جميع الأنشطة غير القانونية الموجهة ضد الطيران المدني الدولي، و قد أكد حق جميع الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة و مبادئ

[1] **ثروت عبد الهادي خالد، إسماعيل أحمد علي هلال**، المرجع السابق، ص 52.

[2] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 79.

القانون الدولي ذات الصلة في حماية رعاياها من أعمال الإرهاب الدولي التي تشكل تهديدات للسلم و الأمن الدوليين.

و قد أكد مجلس الأمن كذلك على قراره رقم (286) المؤرخ في 9 سبتمبر 1970 الذي طلب فيه إلى الدول أن تتخذ جميع الخطوات القانونية الممكنة للحيلولة دون أي تدخل في حركة السفر الجوي المدني الدولي.

كما أكد على قراره رقم (635) المؤرخ في 14 جوان 1989 الذي أدان فيه جميع أعمال التدخل غير القانوني ضد أمن الطيران المدني و طلب إلى جميع الدول أن تتعاون على وضع و تنفيذ تدابير لمنع جميع أعمال الإرهاب، بما فيها الأعمال التي تنطوي على استعمال المتفجرات.[1]

و قد أشار مجلس الأمن من خلال قراره رقم (731) إلى نتائج التحقيقات التي تتهم مواطنين ليبيين في تدمير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي عام 1988 و الاعتداء الذي تعرضت له طائرة (يو.تي.إيه) الفرنسية فوق النيجر عام 1989.[2]

و تصميما منه على القضاء على الإرهاب الدولي فقد أدان المجلس تدمير طائرة (بان أمريكان) في رحلتها رقم (103) و طائرة شركة اتحاد النقل الجوي (يو.تي.إيه) في رحلتها رقم (772) و ما نجم عن ذلك من خسارة مئات الأرواح.[3]

و قد تأسف لعدم تعاون ليبيا الكامل في تحديد المسؤولية عن أعمال الإرهاب الموجهة إلى الطائرتين، و قد قام بحث جميع الدول على أن تقوم فرادى و مجتمعة بتشجيع ليبيا على الاستجابة بشكل كامل و فعال لطلبات الدول الثلاث[4]، كما قام بحث الحكومة الليبية على أن تستجيب على الفور استجابة كاملة فعالة لهذه

---

[1] قرار مجلس الأمن رقم 731، المؤرخ في 21 جانفي 1992، متوفر في وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/731(1992).

[2] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 80.

[3] قرار مجلس الأمن رقم 731، المؤرخ في 21 جانفي 1992، متوفر في وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/731(1992).

[4] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 80.

الطلبات التي تسهم في القضاء على الإرهاب الدولي[1]، و المتمثلة أساسا في تسليم المشتبه فيهما و التعاون في التحقيق الفرنسي، و قيام الحكومة الليبية بإثبات نبذها للإرهاب الدولي من خلال أعمال ملموسة.

و قد كلف مجلس الأمن من خلال قراره رقم (731) الأمين العام للأمم المتحدة بالتأكيد على استجابة ليبيا لهذه المطالب و الالتزام بالقرار[2]، و في هذا الإطار بدأ الأمين العام للأمم المتحدة في إجراء اتصالات مع القيادة الليبية بهدف تنفيذ القرار، حيث كلف الأمين العام مبعوثا خاصا بالتوجه إلى ليبيا حاملا رسالة إلى القيادة الليبية مصحوبا بنص القرار، و كذلك محاضر مجلس الأمن بشأن النزاع القائم.

و ردا على رسالة الأمين العام للأمم المتحدة أوضحت القيادة الليبية لمبعوث الأمم المتحدة تأكيدها واستعدادها التام للتعاون مع الأمين العام، و أعلنت أن السلطات الليبية قد بدأت في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المشتبه فيهما.

و بالإضافة إلى تأكيدات القيادة الليبية لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة باستعدادها للتعاون في كشف ملابسات حادث الطائرتين[3] فإنه فور تسلم السلطات الليبية قرار مجلس الأمن استجابت لما رأت أنه يتماشى مع نصوص القانون الدولي و المواثيق الدولية، و قد لاحظت السلطات الليبية أن مجلس الأمن قد بنا قراره على الربط بين مواقف ليبيا و الإرهاب الدولي، فبادرت السلطات الليبية على الفور بقبول ما تراه مناسبا من تنفيذ بنود القرار حيث قانت ب:

- إدانة كافة صور الإرهاب الدولي.

- قطع جميع علاقاتها مع المنظمات الإرهابية و أكدت أنه ليس لديها أية معسكرات لتدريب الإرهابيين، و هي مستعدة لاستقبال أية لجنة يشكلها مجلس الأمن للتأكد من ذلك.

---

[1] قرار مجلس الأمن رقم 731، المؤرخ في 21 جانفي 1992، متوفر في وثيقة الأمم المتحدة رقم (1992) S/RES/731.

[2] **ثروت عبد الهادي خالد، أحمد علي هلال (إسماعيل)**، المرجع السابق، ص 53.

و أيضا:

Mohamed Alaoua,op, cit, p 116.

[3] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 82، 81.

– تعاونها مع الحكومة البريطانية لبحث الإدعاء أن الجماهيرية الليبية على صلة ببعض المنظمات المعادية لبريطانيا و قد عقدت لذلك عدة اجتماعات، و قد أبدت الحكومة البريطانية ارتياحها لما توصلت إليه المفاوضات بين الطرفين.[1]

و في الأخير فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذا القرار يعد الأول من نوعه في تاريخ مجلس الأمن، بحيث أنه يعد أول قرار يطالب فيه مجلس الأمن من دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة أن تتعاون تعاونا كاملا في تحقيق قضائي يجري خارج إقليمها، و أن تسلم اثنين من رعاياها لدولة أخرى و أنه أول قرار يتناول حكما بالإدانة على دولة – ليبيا– و يتهمها بأنها ترعى الإرهاب الدولي و أنها مسؤولة دون أن يسبق ذلك أي تحقيق موثوق به عن تفجير الطائرتين.

كما يلاحظ من صياغة القرار أن مجلس الأمن قد افترض أن جوهر المشكلة هو الإرهاب الدولي وضرورة مكافحته، و هذا هو الفرض الذي أسس عليه مجلس الأمن اختصاصه بنظر الطلبات الأمريكية الفرنسية البريطانية ضد ليبيا.

و من هنا تظهر أوجه الخلاف بين الموقف الغربي الذي يتبناه مجلس الأمن من ناحية و الموقف الليبي و المؤيدين له من ناحية أخرى، ففي حين طرحت الدول الغربية المسألة على أنها مسألة إرهاب دولي تهدد السلم و الأمن الدوليين، فإن ليبيا ترى بأن المسألة هي مسألة قانونية بحتة تتعلق بنزاع قانوني يتعلق بتسليم المتهمين، و يتم حله من خلال قواعد القانون الدولي العرفية و الاتفاقية المتعلقة بموضوع التسليم ولذلك لجأت إلى محكمة العدل الدولية.[2]

[1] **محمد يونس يحيى الصائغ**، مدى اختصاص مجلس الأمن للنظر في قضية لوكربي، مجلة الرافدين للحقوق، العدد 50، المجلد 16، كلية الحقوق، جامعة الموصل، 2011، ص 225، 226.

[2] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 437، 438.

الفقرة الثانية

قرار مجلس الأمن رقم (748)

خلال فترة قصيرة من صدور قرار مجلس الأمن رقم (731) و بعد أن تقدمت ليبيا بشكل قانوني إلى محكمة العدل الدولية طالبة النظر في اتخاذ تدابير مؤقتة ضد الدول الغربية الثلاث، و كذلك تفسير اتفاقية مونتريال لعام 1971 أصدر مجلس الأمن قراره رقم (748) بتاريخ 31 مارس 1992، فلم يمضي سوى ثلاثة أشهر على صدور قرار مجلس الأمن رقم (731) إلا و تمكنت الدول الغربية الثلاث (بريطانيا، الو.م.أ، فرنسا) من مطالبة مجلس الأمن مرة أخرى في ظل مناخ التأزم و التصعيد بإصدار قرار آخر بخصوص ليبيا.[1]

فنظرا لشعور الدول الغربية أن ليبيا جادة في موقفها و لن تقوم بتسليم المواطنين الليبيين المتهمين، وخشية أن تستجيب محكمة العدل الدولية لطلبات ليبيا باتخاذ التدابير المؤقتة أو أن تتصرف المحكمة بشكل لا يتفق مع المصالح الأمريكية، بادرت الدول الثلاث بالتشاور فيما بينها لاستصدار قرار آخر من مجلس الأمن يتضمن فرض عقوبات على ليبيا لعدم تنفيذها القرار السابق رقم (731).[2]

فقام مجلس الأمن من خلال قراره رقم (748) بتأكيد القرار رقم (731) و الذي أصدره بتاريخ 21 جانفي 1992، و قد عبر عن بالغ قلقه حول عدم استجابة الحكومة الليبية بشكل كامل و فعال للطلبات الواردة في قراره رقم (731).

و قد عبر عن اقتناعه بأن أعمال الإرهاب الدولي بما فيها الأعمال التي تشارك فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضروري لصون السلم و الأمن الدوليين، كما قد أكد من جديد أن واجب كل دولة بموجب المبدأ الوارد في المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة أن تمتنع عن تنظيم أعمال إرهابية ضد دولة

---

[1] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 87.

[2] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 439.

أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها، أو القبول بأنشطة منظمة داخل إقليمها تكون موجهة لارتكاب هذه الأعمال عندما تنطوي على تهديد باستخدام القوة أو استخدامها بالفعل.[1]

و استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قرر مجلس الأمن الدولي اتخاذ جملة من الإجراءات العقابية ضد ليبيا و هي عبارة عن جزاءات دبلوماسية و عسكرية[2]، فقرر:

– حظر الطيران المدني من ليبيا و إليها أو التحليق فوق الأراضي الليبية، و حظر تزويد ليبيا بالطائرات أو أجزائها و قطع غيارها، أو دفع أية مستحقات جديدة على أساس عقود التأمين القائمة، و حظر التأمين على الطائرات الليبية و إغلاق مكاتب الطيران الليبي في الخارج.

– حظر إمداد ليبيا بالأسلحة و المعدات و المساعدات و التدريب و الخبرة العسكرية و البوليسية، وقطع الغيار أو أية أجزاء لازمة لصناعة هذه المعدات أو صيانة أي منها و سحب الخبراء في هذا المجال.

– ضرورة قيام كل الدول بتخفيض عدد أفراد البعثات الدبلوماسية و القنصلية الليبية لديها و تضييق نطاق حركاتها، و يتم تنفيذ هذا الإجراء لدى المنظمات الدولية بالتفاهم بين الدولة المضيفة و المنظمة المعنية.

– اتخاذ الإجراءات و الخطوات المناسبة لمنع دخول أو طرد الرعايا الليبيين الذين سبق منع دخولهم أو طردهم من دول أخرى بسبب اتهامهم أو تورطهم في أعمال إرهابية.[3]

– و قد قرر كذلك وجوب امتثال الحكومة الليبية الآن و بدون مزيد من التأخير للفقرة الثالثة من القرار رقم 1992/731 فيما يتعلق بالطلبات التي وجهتها فرنسا و الو.م.أ و بريطانيا إلى السلطات الليبية و قد قرر كذلك أنه يجب على الحكومة الليبية أن تلتزم على نحو قاطع بوقف جميع أشكال أعمال الإرهاب و وقف تقديم جميع أشكال المساعدة إلى المجموعات الإرهابية، و قد أوجب عليها أن تظهر على الفور بإجراءات

---

[1] قرار مجلس الأمن رقم 748، المؤرخ في 31 مارس 1992، متوفر في وثيقة الأمم المتحدة رقم (1992) S/RES/748.

[2] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 88.

[3] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 440.

ملموسة تخليها عن الإرهاب[1]، كما قرر كذلك أن العقوبات المفروضة على ليبيا يسري مفعولها اعتبارا من 15 أفريل 1992.[2]

كما طلب مجلس الأمن من خلال قراره رقم (748) من جميع الدول بما فيها الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، و جميع المنظمات الدولية أن تعمل على نحو دقيق بموجب أحكام هذا القرار بصرف النظر عن وجود أية حقوق ممنوحة أو التزامات مفروضة بموجب أي اتفاق دولي أو عقد مبرم أو ترخيص أو إذن ممنوح قبل 15 أفريل 1992، و أن تبلغ الأمين العام للأمم المتحدة عن التدابير التي وضعتها للوفاء بالالتزامات المطلوبة منها و ذلك بحلول 15 ماي 1992.[3]

و قد تم تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ هذا القرار و التأكد من تطبيق العقوبات على أن تتم مراجعتها بعد كل أربعة أشهر، أو قبل ذلك حسب مقتضيات البند الثالث عشر من القرار.[4]

و خلال مراجعة القرار بجلسة مجلس الأمن بتاريخ 13 أوت 1993 أصدرت الو.م.أ و بريطانيا وفرنسا إنذارا تشدد فيه على أنه ما لم تستجب ليبيا لقرارات مجلس الأمن في موعد أقصاه 1 أكتوبر 1992 فإنها سوف تطالب بتشديد العقوبات على ليبيا، و على الرغم من ذلك فإن ليبيا رفضت مرة أخرى تسليم مواطنيها المشتبه فيهما للو.م.أ أو بريطانيا و حددت عرضهما لمحاكمتهما في بلد آخر.

غير أنه و في سبتمبر 1993 أعلنت السلطات الليبية أنها لن تعترض على تسليمها للو.م.أ أو بريطانيا إذا ما قرر المواطنان ذلك بإرادتهما، إلا أن هيئة دفاع المتهمين نصحتهما بعدم المثول أمام محكمة أمريكية لأنهما لن يجدا محاكمة عادلة.[5]

---

[1] **محمد يونس يحيى الصائغ**، مدى اختصاص مجلس الأمن للنظر في قضية لوكربي، المرجع السابق، ص 227.

[2] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 88.

[3] قرار مجلس الأمن رقم 748، المؤرخ في 31 مارس 1992، متوفر في وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/748(1992).

[4] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 88.

[5] **ثروت عبد الهادي خالد، إسماعيل أحمد علي هلال**، المرجع السابق، ص 54.

الفقرة الثالثة

قرار مجلس الأمن رقم (883)

بعد انتهاء المهلة الجديدة التي حددتها الدول الثلاث (الو.م.أ و بريطانيا و فرنسا) إلى ليبيا من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة بخصوص أزمة لوكربي المتعلقة بانفجار الطائرتين (بان أمريكان) و(يو.تي.إيه)[1]، فإنها قد صعدت من حملتها المشتركة و تهديداتها ضد ليبيا أثناء انعقاد مجلس الأمن الدولي خلال شهر أوت 1993 لمراجعة قراره رقم (748) الذي فرض عقوبات غير إنسانية ضد الشعب الليبي، حيث أعلنت هذه الدول أنها سوف تطالب بتشديد العقوبات ضد ليبيا.

و بالفعل فقد أصدر مجلس الأمن قراره الثالث رقم (883) في سلسلة قراراته بشأن أزمة الطائرتين الأمريكية و الفرنسية، و ذلك في جلسة رقم (3312) المنعقدة بتاريخ 11 نوفمبر 1993[2]بموافقة إحدى عشرة عضوا و امتناع أربعة أعضاء عن التصويت (الصين، جيبوتي، المغرب، باكستان)، و بموجبه فرضت عقوبات معززة ضد ليبيا ابتداء من 1 ديسمبر 1993، حيث قضى هذا القرار بتوسيع رقعة العقوبات.[3]

فبعد أن أكد مجلس الأمن من جديد على قراريه 1992/731 و 1992/748 عبر عن بالغ قلقه لأن الحكومة الليبية لم تمتثل بالكامل لهذين القرارين و ذلك بعد مضي أكثر من عشرين شهرا على صدورها.

و اقتناعا منه بوجوب تقديم المسؤولين عن ارتكاب أعمال الإرهاب الدولي إلى العدالة و قمع أعمال الإرهاب الدولي، بما في ذلك الأعمال التي يكون فيها للدول ضلع مباشر أو غير مباشر أمر جوهري للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، فإنه قد قرر بأن استمرار امتناع الحكومة الليبية عن إظهار رفضها للإرهاب بإجراءات ملموسة، و بصورة خاصة امتناعها المستمر عن الاستجابة بصورة تامة و فعلية للطلبات والمقررات الواردة في القرارين السابقين يشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين.[4]

---

[1] **ماجد الحموي**، المرجع السابق، ص 37.

[2] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 89، 90.

[3] **ثروت عبد الهادي خالد، إسماعيل أحمد علي هلال**، المرجع السابق، ص 54.

[4] قرار مجلس الأمن رقم 883، المؤرخ في 11 نوفمبر 1993، متوفر في وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/883(1993).

و لهذا و من أجل زيادة الضغط على الحكومة الليبية حتى تذعن لطلبات الدول الغربية فإن مجلس الأمن قد أصدر المزيد من الإجراءات العقابية ضد ليبيا[1] و المتمثلة فيما يلي:

– عدم تزويد ليبيا بمعدات و أجهزة تكرير و نقل النفط، و هو تدبير يهدف إلى تقليص القدرة الليبية على تصدير النفط.[2]

– حظر التعامل مع مكاتب الخطوط الجوية الليبية و إغلاقها و عدم تقديم المساعدة للطائرات الليبية من حيث الصيانة و قطع الغيار، و كذلك حظر تدريب الطيارين أو المهندسين للطيران الليبي.[3]

– تجميد الأرصدة الليبية في الخارج.[4]

و قد أعرب مجلس الأمن عن استعداده لإعادة النظر في التدابير و العقوبات المنصوص عليها في إطار هذا القرار و كذلك في القرار رقم (748) بغية تعليقها على الفور، إذا قام الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بإبلاغه بأن الحكومة الليبية قد كفلت مثول المتهمين بتفجير الطائرة (بان أمريكان) أمام المحكمة المناسبة في بريطانيا أو الو.م.أ، و أنها قد استجابت للسلطات القضائية الفرنسية فيما يتعلق بتفجير الطائرة (يو.تي.إيه) و بغية رفعها على الفور حين تمتثل ليبيا امتثالا تاما للطلبات و المقررات الواردة في القرارين 1992/731 و 1992/748.[5]

[1] **محمد يونس يحيى الصائغ**، مدى اختصاص مجلس الأمن للنظر في قضية لوكربي، المرجع السابق، ص 234.

[2] **ثروت عبد الهادي خالد ، إسماعيل أحمد علي هلال**، المرجع السابق، ص 54.

[3] **محمد يونس يحيى الصائغ**، مدى اختصاص مجلس الأمن للنظر في قضية لوكربي، المرجع السابق، ص 234.

[4] **ماجد الحموي**، المرجع السابق، ص 37.

[5] قرار مجلس الأمن رقم 883، المؤرخ في 11 نوفمبر 1993، متوفر في وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/883(1993).

الفقرة الرابعة

قرار مجلس الأمن رقم (1192)

لقد حاولت الو.م.أ في أوائل عام 1995 تشديد العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا، و قد قادت في هذا الشأن حملة من أجل فرض حظر نفطي على ليبيا، إلا أن معظم الدول قد أيدت الإبقاء على العقوبات السابقة كما هي.

و بعد أن قررت محكمة العدل الدولية بتاريخ 27 فيفري 1998 أنها ذات اختصاص للنظر في أساس الدعوى التي رفعتها ليبيا ضد الو.م.أ فيما يتعلق بحادثة لوكربي الجوية، و بعد أن تزايد عدد الدول التي تجاهلت العقوبات المفروضة على ليبيا من قبل مجلس الأمن الدولي منذ 15 أفريل 1992، و في تطور دراماتيكي غير متوقع أصدر مجلس الأمن بالإجماع قراره رقم (1192) لسنة 1998 و هو القرار الرابع بشأن قضية لوكربي، و يقضي هذا القرار بقبول الأطراف الغربية فكرة محاكمة المشتبه فيهما في دولة ثالثة محايدة، و هي المبادرة التي طرحتها ليبيا منذ عام 1993 و رفضتها الدول الغربية طوال السنوات الماضية.[1]

و قد أكد مجلس الأمن من خلال هذا القرار بشكل صريح على قراراته 1992/731 و 1992/748 و1993/883 و طالب الحكومة الليبية بالالتزام بها، كما رحب مجلس الأمن بالمبادرة الخاصة بمحاكمة الشخصين المتهمين بتفجير الرحلة رقم 103 لشركة (بان أمريكان) أمام محكمة اسكتلندية تنعقد في هولندا، وقد دعا حكومة هولندا و حكومة بريطانيا لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ المبادرة.

هذا و قد قرر مجلس الأمن ضرورة تعاون جميع الدول في هذا الشأن و لاسيما أن تكفل الحكومة الليبية مثول المتهمين في هولندا بقصد محاكمتهما أمام المحكمة الاسكتلندية، و أن تضمن الحكومة الليبية أن تقدم على الفور بناء على طلب المحكمة أي أدلة أو شهود في ليبيا إلى المحكمة في هولندا لغرض المحاكمة.

[1] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 91، 92.

كما طلب من الأمين العام بعد التشاور مع حكومة هولندا مساعدة الحكومة الليبية في الترتيبات العملية لنقل المتهمين بسلام من ليبيا إلى هولندا[1]و اعتقالهما فور وصولهما إلى هولندا و تقديمهما للمحاكمة أمام هيئة قضائية اسكتلندية، و ذلك بحضور مراقبين دوليين يقوم بتعيينهم الأمين العام.[2]

و هكذا فإن ليبيا قد حققت عند هذا المنعطف انتصارا دبلوماسيا نسبيا، ذلك أن الو.م.أ رغم استجابتها للمطلب الليبي إلا أنها تركت الباب مفتوحا لاستمرار العقوبات ضد ليبيا، مع تأكيد وزيرة الخارجية الأمريكية تعهدها لفرض حظر نفطي إذا لم تسلم ليبيا المتهمين فورا و دونما إبطاء و خاصة بعد موافقة مجلس الوزراء الهولندي على عقد المحاكمة في لاهاي وفقا للقانون الاسكتلندي.

و قد ردت ليبيا من خلال مندوبيها في الأمم المتحدة و وزير خارجيتها على قبول الاقتراح الأمريكي-البريطاني قبولا جادا لا رجعة فيه، و لكنها تحتاج إلى بعض الوقت لدراسة الإجراءات القضائية و التأكد من ضمان حقوق مواطنيها بالتعاون مع الحكومات المعنية، و هو مطلب معقول و منطقي تقره المواثيق والإعلانات الدولية كلها.

و مع هذا فإن الخلافات الإجرائية بعد انفراج الأزمة كادت أن تصعد الأمور بين الو.م.أ التي تريد تسليما مباشرا و فوريا للمتهمين و بين ليبيا التي تصر على رفض التسليم دون ضمان محاكمة عادلة لمواطنيها.[3]

و في هذا السياق بدأت مجموعة من الدول من مختلف القارات و بعض القادة و الزعماء الكبار في العالم في إجراء اتصالات مباشرة بين الجماهيرية الليبية من جهة و كلا من بريطانيا و الو.م.أ من جهة ثانية، و ذلك لتقريب وجهات النظر بين هذه الأطراف من أجل التوصل إلى صيغة مقبولة لتكون أساسا لاتفاق نهائي لتنفيذ القرار، و تمكين المشتبه فيهما من المثول أمام المحكمة.[4]

---

[1] قرار مجلس الأمن رقم 1192، المؤرخ في 27 أوت 1998، متوفر في وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/1192(1998).

[2] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 174.

[3] **ماجد الحموي**، المرجع السابق، ص 43، 44.

[4] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 178.

و بالفعل فقد نجحت الوساطة السعودية–الجنوب إفريقية لحل هذه الأزمة و إزالة الشك الموجود لدى أطراف النزاع، حيث قدم الوسيط حلولا جديدة حقق كل طرف من خلالها أهدافا جوهرية، فنجحت هذه المبادرة بإرضاء أطراف النزاع[1]، حيث حفظت السيادة الليبية من خلال تأمين محاكمة عادلة للمتهمين في بلد ليس طرفا في النزاع و تعليق العقوبات الدولية فور تسليم المتهمين، و كذلك حققت الو.م.أ و بريطانيا هدفا جوهريا تمثل في تسليم المتهمين و عدم تعرض قرارات مجلس الأمن التي كانتا وراء إصدارها إلى البطلان.[2]

و في تظاهرة دولية كبيرة حضرها وفود و شخصيات من عدة دول بتاريخ 5 أفريل 1999 تم في مطار طرابلس العالمي تسليم المشتبه بهما في حادثة انفجار الطائرة الأمريكية (بان أمريكان) عام 1988 إلى السيد "هانس كوريل" مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية، لتنطوي بعد ذلك أحد أهم فصول تلك القضية.

و ما أن وصلت الطائرة التابعة للأمم المتحدة و التي نقلت المشتبه فيهما إلى هولندا، حتى أعلن عن تعليق العقوبات الدولية المفروضة على الجماهيرية الليبية منذ عام 1992، و استأنفت طائرات شركة الخطوط الجوية العربية الليبية رحلاتها بين ليبيا و دول العالم[3]، فتم الحكم بالسجن المؤبد "عبد الباسط المقراحي" و بالبراءة على "الأمين خليفة فحيمة".[4]

الفرع الثاني

تقييم للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بخصوص قضية لوكربي

لقد ظل مجلس الأمن الدولي لفترة طويلة من الزمن يصدر قرارات مشروعة لا تخرج عن الإطار القانوني لميثاق الأمم المتحدة، و يعود الفضل في ذلك إلى الحرب الباردة التي كانت تدور بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي و المعسكر الغربي بزعامة الو.م.أ.

---

[1] **لاوند دارا نور الدين**، المرجع السابق، ص95

[2] **ماجد الحموي**، المرجع السابق، ص 44، 45.

[3] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 183، 184.

[4] **لاوند دارا نور الدين**، المرجع السابق، ص95.

غير أن ذلك لم يدم طويلا فبمجرد انتهاء هذه الحرب و سقوط الاتحاد السوفييتي و تربع الو.م.أ على قمة الهرم الدولي، أصبح مجلس الأمن الدولي يقوم بإصدار قرارات أثارت جدلا كبيرا حول مشروعيتها خاصة و أنه لم يعد هناك أي رادع أو رقيب عليه.

و من بين هذه القرارات هي القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي بخصوص قضية لوكربي حيث قام بتوقيع عقوبات كبيرة على ليبيا بحجة مكافحة الإرهاب الدولي، لأنه اعتبر أن قضية لوكربي هي قضية سياسية تتعلق بالإرهاب الدولي الذي يشكل خطرا و تهديدا كبيرا على السلم و الأمن الدوليين على عكس ليبيا التي اعتبرتها قضية قانونية تتعلق بالاختلاف حول تفسير و تطبيق اتفاقية مونتريال لسنة 1971 و التي عرضتها على محكمة العدل الدولية.

و من أجل تقييم للقرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي بخصوص قضية لوكربي و معرفة مدى مشروعيتها من عدمه فإنه يتعين علينا أن نتناول مدى شرعية تطبيق الفصل السابع من الميثاق على قضية لوكربي (الفقرة الأولى) ثم نتطرق إلى الآثار المترتبة عن القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بخصوص هذه القضية (الفقرة الثانية)، و بعدها نرى مدى اختصاص مجلس الأمن بالنسبة للمسائل المعروضة على محكمة العدل الدولية (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى

مدى شرعية تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على قضية لوكربي

لقد حرص واضعو ميثاق الأمم المتحدة على إنشاء جهاز فعال داخل هيئة الأمم المتحدة، يكون من شأنه التحرك السريع و الفعال لحفظ السلم و الأمن الدوليين، و قد أوضحت هذه الرغبة المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة[1]في فقرتها الأولى، كما بينت في فقرتها الثانية النهج الذي ينتهجه المجلس في عمله.[1]

[1] تنص المادة 24 /1، 2 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: «1- رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به "الأمم المتحدة" سريعا فعالا، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم و الأمن الدولي و يوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.=

و من المعلوم أن سلطات مجلس الأمن في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين ليست مطلقة بل مقيدة بأن يتصرف المجلس وفقا لمقاصد الأمم المتحدة، و بمعنى آخر أن قرارات مجلس الأمن تعد مشروعة إذا تصرف وفقا لما ينص عليه الميثاق، و ليست كذلك إذا تصرف خارج هذا الإطار.[2]

و لذلك فإنه على مجلس الأمن مراعاة كل ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة من أحكام، و خاصة أحكام الفصل السادس و الفصل السابع منه، و هو ما لم يراعيه مجلس الأمن عندما اتخذ قراراته بخصوص قضية لوكربي، فهو قد تجاوز أحكام الفصل السادس من الميثاق عندما أصدر قرارات تعسفية تجاهل من خلالها مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية، و هو أحد المبادئ الهامة التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، فهيئة الأمم المتحدة تتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل و القانون الدولي لتسوية النزاعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم و الأمن الدوليين.[3]

كما يشترط لشروع مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات و تدابير قسرية ضد أي دولة، ضرورة استنفاذ الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية[4]، فالأصل في حسم النزاعات الدولية هو أن يتم بإتباع طرق ووسائل سلمية نصت عليها المادة 3/2 من ميثاق الأمم المتحدة، فقد بين الميثاق بصراحة الإجراءات التي ينبغي

= 2- يعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات وفقا لمقاصد" الأمم المتحدة" و مبادئها و السلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيان بهذه الواجبات مبينة في الفصول السادس و السابع و الثامن و الثاني عشر».

[1] **محمد يونس يحيى الصائغ**، مدى اختصاص مجلس الأمن للنظر في قضية لوكربي، المرجع السابق، ص 235.

[2] **طاهر أحمد طاهر الزوي**، المرجع السابق، ص 192.

[3] تجاوز مجلس الأمن أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة عندما تجاهل حكم المادة 1/33 من الميثاق، و عندما تجاهل كذلك حكم المادة 3/36 من الميثاق.

مفتاح عمر درباش، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام-، المرجع السابق، ص 443.

[4] **ماجد الحموي**، المرجع السابق، ص 39.

على أعضاء هيئة الأمم المتحدة إتباعها لفض النزاعات التي تنشب بينهم[1]حيث يتعين على أطراف أي نزاع تسويته بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم و الأمن و العدل الدولي عرضة للخطر.[2]

فعلى مجلس الأمن أن يدعوا أطراف النزاع إلى أن يقوموا بتسوية النزاع القائم بينهم عن طريق الوسائل السلمية المنصوص عليها في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة[3]، و إذا لم تتمكن الأطراف المعنية من تسوية النزاع بالوسائل السلمية فإن مجلس الأمن يوصي بالإجراءات و الوسائل التي يرى بأنها مناسبة.

غير أن مجلس الأمن قد تجاوز حدود اختصاصاته الواردة في الميثاق، و ذلك في قضية لوكربي التي عرضتها عليه الدول الغربية الثلاث (الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا)، إذ كان عليه أن يتخذ أولا الوسائل و الطرق السلمية حسبما ينص عليه الفصل السادس من الميثاق، خاصة و أن ليبيا قد أبدت استعدادها التام لتشكيل لجنة تحقيق دولية من أجل تسوية النزاع، كما عرضت عدة صيغ و مبادرات مناسبة لحل الأزمة.[4]

إلا أن سيطرة الدول الغربية الثلاث على مجلس الأمن و مسارعتها إلى إخضاع القضية للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حال دون ذلك[5]، فالملفت للنظر في موقف الدول الثلاث أنها لم تكتفي فرادى أو مجتمعة بتقديم طلب التسليم إلى الحكومة الليبية، و إنما راحت تستعين بمجلس الأمن من أجل استصدار قرارات تؤيد طلبها، و هي بذلك قد نقلت المسألة من نطاقها القانوني و القضائي المتفق مع طبيعتها إلى نطاق آخر مختلف و هو النطاق السياسي[6]، حيث أن الدول عقدت العزم على تسييس القضية و تعقيد حلها لأهداف محددة خاصة، لذا رفضت هذه الدول جميع المقترحات لحل الأزمة، و هو ما يفسره إسراعها إلى مجلس الأمن لإصدار قرارات تعسفية ضد ليبيا، و ذلك لسوء قصدها و نيتها المسبقة لجعل القضية سياسية

[1] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 96.

[2] راجع: المادة 3/2 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] راجع: المادة: 2/33 من ميثاق الأمم المتحدة.

[4] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 97، 98.

[5] **عباس كاظم آل فتلة**، المرجع السابق، ص 191.

[6] **ثروت عبد الهادي خالد، إسماعيل أحمد علي هلال**، المرجع السابق، ص 60.

وإبعادها عن دائرة القانون، إضافة إلى شل أجهزة الأمم المتحدة من التدخل أو المساعدة في إيجاد الحلول السلمية.[1]

و لم تكتف الدول الغربية الثلاث باستخدام مشكلة لوكربي كورقة سياسية ضد ليبيا، بل راحت تدعم ذلك بأبواق التهديد باستعمال القوة، بالرغم من أن ذلك يتنافى مع مبادئ و أهداف هيئة الأمم المتحدة و ميثاقها ككل.[2]

و بالفعل نجحت هذه الدول في ذلك حين وافق مجلس الأمن على إصدار قراره رقم (731) ليتبعه بالقرار رقم (748) ثم القرار رقم (883)، و التي تضمنت إجراءات غير شرعية اتخذت ضد ليبيا.[3]

فالواضح من هذه القرارات أن مجلس الأمن قد انحاز للموقف الغربي، و اعتبر أن النزاع ينطوي على مسألة إرهاب دولي يهدد السلم و الأمن الدوليين و أهمل الوضع القانوني للنزاع، فالقرار رقم (748) يعد السابقة الأولى في تاريخ مجلس الأمن و التي يصدر فيها المجلس قرارا بفرض عقوبات على دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة و ذلك في مجال زعم محاربته للإرهاب، بإجبارها على تسليم بعض رعاياها للمحاكمة في محاكم دولية أخرى، بالرغم من أن أحكام القانون الدولي تجيز لتلك الدولة أن ترفض تسليم مواطنيها المتهمين و تقوم هي بمحاكمتهم.

و بالتالي فإن منهج مجلس الأمن في معالجة أزمة قانونية واضحة على هذا النحو ينطوي على كثير من التحكم و الافتعال، كما أن ذلك يشكل سابقة خطيرة توحي بوضوح أن مجلس الأمن في ظل هيمنة القطب الواحد يتجه إلى إعطاء نفسه سلطات و صلاحيات مطلقة تتجاوز بكثير ما حددته أحكام ميثاق الأمم المتحدة.[4]

---

[1] **عباس كاظم آل فتلة**، المرجع السابق، ص 191.

[2] **ثروت عبد الهادي خالد، إسماعيل أحمد علي هلال**، المرجع السابق، ص 60.

[3] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 98.

[4] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 441، 442.

نخلص إذن إلى أن مجلس الأمن الدولي بإصداره لهذه القرارات التعسفية قد تجاوز أحكام الفصل السادس من الميثاق، و ذلك عندما تجاهل مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية، و انتقل مباشرة لتطبيق التدابير القسرية المنصوص عليها في إطار الفصل السابع من الميثاق.

و لم يكتفي مجلس الأمن بتجاوزه لأحكام الفصل السادس من الميثاق فقط، حيث قد تجاوز كذلك أحكام الفصل السابع من الميثاق عندما:

– خالف من خلال قراراته التي اتخذها أحكام المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة و التي تقضي بأنه على مجلس الأمن قبل أن يتخذ التدابير المنصوص عليها بالمادة 41 من الميثاق أن يدعوا أطراف النزاع إلى الأخذ بما يراه ضروريا أو مستحسنا من تدابير مؤقتة، و قد رأينا أن مجلس الأمن في الكيفية التي تعامل بها مع النزاع قد تجاوز هذا الشرط، حيث أن القرار رقم (731) و هو القرار السابق مباشرة للقرار رقم (748) لم يتضمن أي تدابير مؤقتة وفقا لنص المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة، و إنما تضمن حكما مسبقا بمسؤولية ليبيا عن تفجير طائرة (بان أمريكان) و عن دعمها للإرهاب الدولي و بمطالبة ليبيا بالتجاوب مع مطالب الدول الغربية و نبذ الإرهاب و عدم دعمه، و عليه فإن القرار رقم (731) قرار إدانة و لم يتضمن التدابير المؤقتة التي نصت عليها المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة.

و إنما تضمن حكما مسبقا بمسؤولية ليبيا عن تفجير طائرة (بان أمريكان) و عن دعمها الإرهاب الدولي و بمطالبة ليبيا بالتجاوب مع مطالب الدول الغربية و نبذ الإرهاب و عدم دعمه.

و عليه فإن القرار رقم (731) يعتبر قرار إدانة، و ليس قرارا متضمنا للتدابير المؤقتة التي نصت عليها المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة.

و من هذا المنطلق فإن مجلس الأمن قد اتخذ التدابير الغير عسكرية المنصوص عليها بالمادة 41 من الميثاق، دون أن يسبق ذلك اتخاذ التدابير المؤقتة المنصوص عليها بالمادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة.[1]

[1] **مها محمد الشبوكي**، المرجع السابق، ص 83، 84.

– كذلك عندما قرر أن رفض ليبيا التجاوب مع مطالب الدول الغربية المتعلقة بتسليم المتهمين و الزعم بدعمهما للإرهاب يعتبر من المسائل التي تهدد السلم و الأمن الدوليين[1]، فمجلس الأمن ليس له أن يتدخل إلا إذا كان هناك تهديد للسلم الدولي سواء كان ذلك بمناسبة نزاع معين معروض على محكمة العدل الدولية أو بدونه، فتدخله لا يتوقف على دعوى.[2]

و وفقا للمادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن يملك أن يقرر بكل حرية ما يعتبره تهديدا للسلم و الأمن الدوليين، فسلطته في هذا المجال هي سلطة تقديرية، غير أن سلطة مجلس الأمن في التقرير هي سلطة محكومة بأهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه على مجلس الأمن أن يتحرى الدقة والموضوعية في تقدير الحالة المعروضة، حيث أن مقصد نص المادة 39 من الميثاق هو أن يوجد تهديد فعلي للسلم أو إخلال به[3]، و بمعنى آخر أن تكون الوقائع و الحوادث تؤدي فعلا و في وقتها إلى تهديد السلم و الأمن الدوليين و بين تعرض مجلس الأمن له، أي أنه من غير المقبول أن يتدارس مجلس الأمن أمرا عفا عليه الزمن بطريقة تحكمية تخرج به عن غايته و طبيعته الأساسية و هي تحقيق الاستقرار في النظام الدولي.[4]

و لهذا فإن اتهام ليبيا بمساندة الإرهاب الدولي و تهديد السلم بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على الوقائع المدعاة أمر غير مفهوم و غير قابل للتفسير في ظل الفهم الصحيح لحكم المادة 39 من ميثاق الأمم

---

[1] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 445.

[2] **الدين الجيلالي محمد بوزيد**، المرجع السابق، ص 116.

[3] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 445.

[4] **محمد يونس يحيى الصائغ**، مدى اختصاص مجلس الأمن للنظر في قضية لوكربي، المرجع السابق، ص 239.

المتحدة[1] و بالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى تجاوز الشرط القانوني الذي يمثل ضمانة أساسية لمشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي.[2]

فالفارق الزمني بين واقعة تفجير الطائرتين و الموقف الذي أثيرت فيه القضية يجعل من الصعب الادعاء بأن هذه الواقعة لا تزال تشكل تهديدا للسلم خاصة و أن القانون الدولي يسعى دائما للمحافظة على استقرار الأوضاع، و لا يهتم كثيرا بالأحداث الماضية، و التي إن سمح بإثارتها فإنها ستؤدي إلى توترات في العلاقات الدولية.[3]

فمحاولة اتهام عدة أطراف في البداية و من ثم انتظار ثلاث سنوات لتوجيه الاتهام إلى ليبيا، فإن هذا يؤكد حقيقة واحدة هي شخصية القرارات التي صدرت بحق ليبيا، و عدم موضوعيتها في هذه المسألة القانونية، و أن مجلس الأمن قد فرض شرعية دولية مزعومة و أصدر قرارات باطلة و لا قيمة لها قانونا.[4]

– و أيضا عندما امتنعت الصين عن التصويت على القرار رقم (748) و هي عضو دائم في مجلس الأمن، فلكي يصبح أي قرار صادر عن مجلس الأمن إيجابيا يلزمه أن يحظى بقبول صريح من الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن مجتمعة، و بما أن الصين لم تصوت فإن الإجماع لم يتحقق.[5]

---

[1] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 445.

[2] **مها محمد الشبوكي**، المرجع السابق، ص 83.

[3] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 445.

[4] **ماجد الحموي**، المرجع السابق، ص 39.

[5] **مها محمد الشبوكي**، المرجع السابق، ص 84.

و هكذا فإن مجلس الأمن في تعامله مع نزاع لوكربي قد تجاوز نصوص الميثاق إلى نطاق سياسي بحت لا علاقة له بالسلم و الأمن الدوليين، و إنما علاقته الوحيدة هي بما يسمى " الانتقام و التأديب الدوليين" تحت مظلة الأمم المتحدة.[1]

الفقرة الثانية

الآثار المترتبة عن القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بخصوص قضية لوكربي

من الناحية القانونية تعتبر قرارات مجلس الأمن الدولي ملزمة لجميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، إلا أن سلطة مجلس الأمن و القوة الملزمة لقراراته ليست شاملة أو مطلقة، حيث ترد عليها بعض القيود التي تحد من نطاقها خاصة إذا ما اتخذت مخالفة لميثاق الأمم المتحدة.

و هو ما حدث بالنسبة للقرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي بخصوص قضية لوكربي، فبالنسبة لأول القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بخصوص هذه القضية و هو القرار رقم (731) لسنة 1992 يتضح بأنه قد تضمن على الكثير من أوجه القصور و عدم اتساقه مع بنود الميثاق و أهدافه[2]، و بالرغم من سلامة القرار من الناحية الشكلية إلا أن هناك بعض الفقه من يعتقد أن هذا القرار جاء متناقضا من حيث المضمون مع عدد من المبادئ الرئيسية و الأحكام الهامة التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة، و يتعارض أيضا مع عدد من القواعد العامة المستقرة في القانون الدولي، و بالتالي فهو قرار غير قانوني و لا يتمتع بأي صفة إلزامية، و لا ينطبق عليه حكم المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة[3]، و هو ما يؤكد بطلانه و بالتالي بطلان جميع الإجراءات التي اتخذت استنادا على القرار رقم 1992/748 و كذلك القرار رقم 1993/883.

و بهذا الخصوص يمكن إيجاز أوجه القصور في النقاط التالية:

---

[1] **مفتاح عمر درباش**، ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي–،المرجع السابق، ص 264.

[2] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 99، 100.

[3] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 445.

– عدم صلاحية مجلس الأمن الدولي لمعالجة مسائل قانونية مثل أزمة لوكربي، خاصة إذا كانت هذه المسائل مطروحة أمام محكمة العدل الدولية، لأن من شأن ذلك الإجراء التأثير على سلطة المحكمة أثناء نظرها للنزاع المطروح.

– تعارض القرار رقم 1992/731 مع المبدأ الأصيل الوارد بميثاق الأمم المتحدة و الذي يتعلق بعدم المساس و الإخلال بالشؤون الداخلية للدول الأعضاء،[1] فليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، و ليس فيه ما يجبر الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع من الميثاق[2]، و عليه فإن القرار رقم (731) قد خالف نص المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة عندما طالب ليبيا بتسليم مواطنيها و التخلي عن ممارسة سلطاتها اتجاههم، و هذا يشكل تعديا على السيادة الوطنية لأن مسألة تنظيم تسليم الرعايا تعد من صميم السلطان الداخلي للدول، و أن إجراءات محاكمة المواطنين و التسليم هو عمل من أعمال السيادة.

و لا يوجد قاعدة في القانون الدولي تلوم ليبيا بتسليم المجرمين إلا في حالة وجود معاهدة دولية نافذة بينها و بين الدولة طالبة التسليم، بالإضافة إلى أن اتفاقية مونتريال لعام 1971 لا تفرض على ليبيا التزاما بتسليم رعاياها لمحاكمتهم في الو.م.أ أو بريطانيا، كما أن القانون الليبي كذلك يأخذ بمبدأ عدم جواز تسليم المواطنين الليبيين، و العبرة في عدم تسليم الرعايا هو واجب الدولة في حماية رعاياها و كذلك توفير كل الضمانات لمحاكمتهم بشكل عادل.[3]

– إسقاط الضمانات القانونية الكفيلة بتطبيق الاتفاقيات الدولية، و استبعاد القواعد القانونية سارية المفعول و إخراجها من دائرة الاستخدام، و عد الاختصاص في حفظ السلم و الأمن الدوليين فوق أحكام هذه القواعد، بالإضافة إلى إسقاط مجموعة الحقوق و الالتزامات المحمية بواسطة الاتفاقيات الدولية، و القضاء

[1] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 100، 101.

[2] راجع: المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] **ماجد الحموي**، المرجع السابق، ص 38.

بعدم صلاحيتها من خلال استخدام السلطات المخولة لمجلس الأمن في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[1]، فمجلس الأمن قد تجاهل أحكام اتفاقية مونتريال لسنة 1971 و الخاصة بقمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني و التي تعالج بالتفصيل الجوانب القانونية المختلفة لحوادث الطائرات المدنية، و هذا المسلك من قبل مجلس الأمن يثير الاستغراب، خاصة و أن ليبيا و الدول الغربية جميعها أطراف في اتفاقية مونتريال.[2]

– التعرض للمركز الذاتي للدولة من خلال فرض تنفيذ التزام تعاقدي على الدولة و الذي تحدد بالشكل الصريح في الاتفاقية بحكم إطلاق وصف الإرهاب عليها، و من ثمة إزالة عملية الفصل بين الالتزامات الدولية الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة و الالتزامات المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية.

– التوسع في مفهوم السلم و الأمن الدوليين ليشمل الإخلال بقواعد القانون الدولي العام.[3]

– تعارض مضمون القرار رقم (731) مع مبادئ حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بحق المتهمين في محاكمة عادلة أمام القاضي الطبيعي و المتمثل في ليبيا.[4]

الفقرة الثالثة

مدى اختصاص مجلس الأمن بالنسبة للمسائل المعروضة على محكمة العدل الدولية

بعدما ظل مجلس الأمن الدولي معطلا و عاجزا عن التحرك زهاء نصف قرن من الزمن نتيجة ظروف الحرب الباردة، قد تبين منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي و من خلال السلوكات الميدانية أن مجلس الأمن أضحى يمارس نوعا من الهيمنة في مواجهة باقي الأجهزة الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة، فقد تنامت

[1] **وليد فؤاد المحايمد، ياسر يوسف الخلايلة**، المرجع السابق، ص 118.

[2] **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام–، المرجع السابق، ص 442، 443.

[3] **وليد فؤاد المحايمد، ياسر يوسف الخلايلة**، المرجع السابق، ص 118.

[4] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 101.

هيمنة هذا الجهاز بالشكل الذي أصبح يترامى معه على اختصاصات محكمة العدل الدولية، و قد شكلت قضية لوكربي محطة مهمة تجسدت فيها هذه الهيمنة بشكل واضح.[1]

في حين أن القاعدة تفيد بأن مجلس الأمن ليس له أن يتدخل في النزاعات الدولية إلا إذا كانت تعرض السلم و الأمن الدوليين للخطر، أما محكمة العدل الدولية فلها أن تفصل في كل النزاعات التي يطرحها عليها الأطراف سواء كانت لها علاقة بالسلم الدولي أم لا، و عليه فليس لمجلس الأمن أن يصدر قرارات في النزاعات المطروحة على المحكمة إذا لم تشكل أي مساس بالسلم الدولي، و للمجلس أن يصدر توصياته في النزاعات التي لها علاقة بالسلم الدولي سواء كان ذلك النزاع معروضا على محكمة العدل الدولية أو لم يكن معروضا عليها.

حقيقة أنه لا يجوز لمجلس الأمن التدخل في شؤون محكمة العدل الدولية، غير أن ذلك لا يعني أنه يمنع من التعرض للنزاع المطروح على المحكمة، فكل من الجهازين يتناول الموضوع من زاوية مختلفة وبصلاحيات مختلفة أيضا، و لا يجوز لأحدهما التدخل في صلاحيات الآخر.[2]

غير أن مجلس الأمن بإصداره لقراراته بشأن قضية لوكربي يكون قد خلط الاعتبارات السياسية بالاعتبارات القانونية، و اتخذ قرارات سياسية في مسائل ذات طبيعة قانونية خالصة، و في الوقت الذي كانت فيه محكمة العدل الدولية بصدد النظر في الجوانب القانونية للموضوع.

إن مثل هذه القرارات التي ترتدي عباءة الدعوة للقضاء على الإرهاب الدولي تتجاوز حدود الصلاحيات المخولة لمجلس الأمن، و الذي تنحصر مهمته الأساسية في كيفية درء الأخطار المحتمل حدوثها و التي يمكن أن تهدد الأمن و السلام العالمي.[3]

---

[1] **إدريس لكريني**، المؤسسات القضائية الدولية و معيقات العدالة، المرجع السابق، ص 217.

[2] **الدين الجيلالي محمد بوزيد**، المرجع السابق، ص 115، 116.

[3] **مفتاح عمر درباش**، ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي–،المرجع السابق، ص 253.

لقد خالف مجلس الأمن في معالجته لهذه القضية أحكام ميثاق الأمم المتحدة، إذ أنه لم يقم بالفصل بين المسائل السياسية التي تدخل في اختصاصاته، و المسائل القانونية التي تختص بها محكمة العدل الدولية باعتبارها إحدى الأجهزة في هيئة الأمم المتحدة، فالمسائل الخاصة بالتسليم هي من المسائل القانونية الخالصة.[1]

و بما أن القضية تعد قانونية فكان الأجدر بمجلس الأمن أن يبادر بإحالتها إلى محكمة العدل الدولية منذ البداية من أجل إثبات حياديته و مصداقيته[2]، فصدور قرار مجلس الأمن رقم (748) بعد قفل باب المرافعة الشفوية بثلاثة أيام منع المحكمة من إصدار أمر بالتدابير المؤقتة، و هو أمر صار يثير إشكاليات أخرى ذات طبيعة قانونية تتركز حول حقيقة العلاقة بين مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية، فضلا عن العلاقة بين مجلس الأمن و الجمعية العامة للأمم المتحدة.

فقد دللت الدول الغربية الثلاث بإقحامها لمجلس الأمن في معركة قانونية في مواجهة محكمة العدل الدولية، و مدى إصرارها على تغليب المعالجة السياسية على الأساليب القانونية التي عرضتها ليبيا، فهي قد سعت إلى تدويل القضية و تسييسها حتى كادت الأبعاد القانونية تتوارى.[3]

فجوهر القضية الأساسي بالنسبة لها هو مكافحة الإرهاب إذ أن حوادث الطيران تعتبر جزءا منه، وعلى أساس أن الإرهاب الدولي من المهددات الأساسية للحضارة المعاصرة، فإنهم يرون بأن مكافحة الإرهاب تجاوز في أهميته أية اعتبارات أخرى[4]، و لهذا فإن مجلس الأمن قد لجأ إلى الفصل السابع من الميثاق لمعالجة هذه الأزمة.[5]

---

[1] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 95.

[2] **عباس كاظم آل فتلة**، المرجع السابق، ص 192.

[3] **ميلود المهذبي**، المرجع السابق، ص 162.

[4] **ثروت عبد الهادي خالد، إسماعيل أحمد علي هلال**، المرجع السابق، ص 42.

[5] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 95.

إلا أنه و حسب رأينا فإن هذا هو السبب الظاهر الذي أعلنت عنه هذه الدول، أما السبب المخفي فإنه يعود إلى تسهيل فرض عقوبات على ليبيا من أجل الوصول إلى هدفها المنشود.

فتطبيق العقوبات في إطار الفصل السابع من الميثاق يعطي الدول الغربية الثلاث الحق في التصويت باعتبارها أعضاء دائمة العضوية، بينما لا يعطيها الفصل السادس هذا الحق و ذلك استنادا إلى الميثاق، وبالطبع لم يكن ذلك محض صدفة و إنما كان مخططا له لكي تكون العقوبات قسرية و واجبة التنفيذ.[1]

و قد ذهب القاضي "ويرمانتري Weeramantry" في رأيه المخالف لقرار المحكمة إلى أن: « النزاع المطروح على المحكمة، أي نزاع لوكربي نزاع فريد من نوعه، و لم يسبق في تاريخ قضاء المحكمة أن طرح نزاع مشابه له، ففي المنازعات السابقة التي عرضت على كل من المحكمة و المجلس لم يحدث كما هو الحال في القضية المطروحة على المحكمة، أن تضارب أو تناقض موقف المحكمة و موقف مجلس الأمن، بل على العكس فإن كلا الموقفين كانا يتكاملان، فالمحكمة تبحث الجانب القانوني للنزاع، أما المجلس فينشغل بالجانب السياسي للنزاع، بل أن الأمر أو القرار الصادر من المحكمة كان يساهم في تسوية جانب من جوانب النزاع ألا و هو الجانب القانوني، كما أن القرار الصادر عن المجلس بشأن ذات النزاع لم يكن يتعارض مع الأمر و القرار الصادر عن المحكمة، أما في هذه القضية – لوكربي – فإنه يوجد تعارض بين أطراف النزاع حول دور المجلس و دور المحكمة، كما انه كان يمكن وقوع التضارب بين القرار (748) الصادر عن المجلس و الأمر الصادر عن المحكمة بشأن التدابير المؤقتة التي طلبتها ليبيا، لو تبنت المحكمة تلك التدابير ».[2]

و هو الأمر الذي كان سيؤدي إلى تعرض المحكمة لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالسلم و الأمن الدوليين و هو ما لا يجوز، فالمحافظة على الأمن الدولي هي من صميم اختصاصات المجلس، و في مقابل

[1] **جمعة سعيد سرير**، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] **مفتاح عمر درباش**، ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي–،المرجع السابق، ص 256.

ذلك لا يجوز للمجلس تعطيل أحكام محكمة العدل الدولية، إلا إذا كان ذلك يخل بالسلم الدولي و هذه فرضية ضعيفة، فالمحافظة على الأمن الدولي أولى من المحافظة على الحقوق الخاصة.

و موقف محكمة العدل الدولية من قضية التدابير المؤقتة التي طلبتها ليبيا في قضية لوكربي كان يصب في هذا المنحى، إذ ليس في إمكان المحكمة التعرض لقرارات مجلس الأمن الصادرة بمقتضى الفصل السابع، فهي لا يمكنها وقف تنفيذها عن طريق الأمر بالتدابير المؤقتة.

و مع ذلك كان بإمكان المحكمة أن تأمر بالتدابير المؤقتة بتوجيه أوامر إلى طرفي النزاع، و هما ليبيا من جهة و بريطانيا و الو.م.أ من جهة أخرى بعدم اللجوء إلى القوة أو وسائل التهديد المختلفة دون أن تصطدم مع قرار مجلس الأمن، و ذلك لأن التدابير المؤقتة تصدر في مواجهة أطراف النزاع، و مجلس الأمن ليس طرفا في النزاع المطروح أمام المحكمة و بالتالي فهو غير معني بهذه التدابير.

صحيح أن هذه التدابير لن تجدي مع قرار مجلس الأمن و لكنها على الأقل تعطي للمحكمة مصداقية و تؤكد استقلاليتها في مواجهة الأجهزة السياسية.[1]

و في الأخير يمكن القول أن القرارات الخاصة بفرض العقوبات على ليبيا تعتبر تفسيرا خاطئا لميثاق الأمم المتحدة و أسلوبا غير صحيح في التعامل الدولي و تحريفا متعمدا لاستعمال الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

[1] **الدين الجيلالي محمد بوزيد**، المرجع السابق، ص 117، 118.

[2] **جمعة سعيد سرير**، المرجع السابق، ص 95.

ملخص الباب الثاني

من أجل التعرف على طبيعة العلاقة الموجودة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسويتهم للنزاعات الدولية باعتبارهما جهازان رئيسيان في هيئة الأمم المتحدة، فقد تم تحديد طبيعة هذه العلاقة على ضوء ميثاق الأمم المتحدة و آراء الفقهاء، كما تم تحديدها على ضوء قضايا دولية عرضت بالتزامن عليهما.

إن ميثاق الأمم المتحدة لم يوضح طبيعة العلاقة الموجودة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية بصورة واضحة و صريحة، إلا من خلال البعض من نصوصه المتفرقة والغير واضحة وضوحا تاما بهذا الخصوص و المتمثلة في المادة 36، و اكتفى بتوزيع الاختصاصات عليهما فقط، فأعطى لمجلس الأمن اختصاصات سياسية وخول محكمة العدل الدولية اختصاصات قانونية، دون أن يكون لأي جهاز منهما حق التدخل في اختصاصات الجهاز الآخر إلا في الحدود التي يسمح بها الميثاق، لذا يجب عليهما أن يتعاونا و يتفادا التناقض و التضارب بينهما قدر الإمكان حتى يكملان عمل بعضهما البعض و يحققان أهداف هيئة الأمم المتحدة.

و لكون الفقه الدولي من المصادر الهامة في القانون الدولي فقد لعبت آراء فقهائه دورا كبيرا في تصنيف النزاعات الدولية إلى نزاعات سياسية و نزاعات قانونية، لتبين أي النزاعات يكون صالحا لكي تنظر فيه محكمة العدل الدولية، و أيها يكون من اختصاص مجلس الأمن الدولي.

يقوم مجلس الأمن الدولي في إطار وظيفته الرامية إلى حفظ السلم و الأمن الدوليين بإصدار العديد من القرارات الملزمة و الواجبة التنفيذ على أطراف النزاع، و نظرا لخطورة هذه القرارات و أهميتها و خاصة بالنسبة للقرارات المتعلقة بالفصل السابع من الميثاق، فإنه توجب البحث عن جهة تمارس نوعا من الرقابة على مشروعية قراراته، و على الرغم من خلو ميثاق الأمم المتحدة من أي نص يمنح جهة معينة سلطة الرقابة على قرارات مجلس الأمن إلا أن ذلك لم يمنع محكمة العدل الدولية من ممارسة الرقابة القضائية على هذه القرارات، و ذلك عن طريق ممارستها لاختصاصيها القضائي و الاستشاري على حد سواء.

و فيما يخص تحديد طبيعة العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي على ضوء قضايا دولية عرضت عليهما في نفس الوقت، فإن ذلك أدى إلى وجود حالات تعاون و تكامل بين المحكمة والمجلس كما أدى إلى وجود حالات من التعارض و التناقض بينهما كذلك، فكان هناك تعاونا و تكاملا وانسجاما في العديد من القضايا التي عرضت بالتزامن عليهما، و ذلك حتى يتمكنان من التوصل إلى حلول مناسبة بخصوص تسوية النزاع القائم.

غير أن الانسجام و التوافق الذي ظهر بين المحكمة و المجلس في الكثير من القضايا الدولية لم يدم طويلا، ليقع بينهما و لأول مرة اصطداما كبيرا بخصوص " قضية لوكربي " و التي تعتبر من القضايا المهمة في رسم حدود العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية.

خـــــاتمـــة

خاتمة

بعد الانتهاء من إنجاز عملنا المتواضع الموسوم ب " العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية " توصلنا إلى مجموعة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

– إن كلا من محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي جهازان رئيسيان و مهمان في هيئة الأمم المتحدة، يعملان من أجل تحقيق مقاصد و أهداف و مبادئ المنظمة الأممية.

– لقد كرس ميثاق الأمم المتحدة مبدأ الفصل بين وظائف أجهزة هيئة الأمم المتحدة و لذلك يكون لكل جهاز من هذين الجهازين وظائفه و اختصاصاته المستقلة عن وظائف و اختصاصات الجهاز الآخر، فلا يحق لمحكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن الدولي أن يتدخلا في وظيفة أو اختصاصات بعضهما البعض حيث أنه لكل من المحكمة و المجلس وظائف معينة تم النص عليها في ميثاق الأمم المتحدة الذي حاول إضفاء نوع من التوازن عليها.

– محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية في هيئة الأمم المتحدة، تعمل على تعزيز السلم والأمن الدوليين و الاستقرار في المجتمع الدولي، فتقوم بدور مهم و فعال في تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية و ذلك في إطار ممارستها لاختصاصيها القضائي و الاستشاري وفقا لمبادئ العدالة وأحكام القانون الدولي.

– تبرز أهمية وجود محكمة العدل الدولية في إطار المجتمع الدولي لما تسهم به في مجال التسوية السلمية للنزاعات الدولية من تطوير لقواعد القانون الدولي العام، سواء عن طريق ممارسة اختصاصها القضائي أو ممارسة اختصاصها الاستشاري، و لاسيما عن طريق ممارسة اختصاصها الاستشاري فللآراء الاستشارية التي تقدمها محكمة العدل الدولية لأجهزة المنظمات الدولية و للوكالات المتخصصة و التي تقوم من خلالها بتفسير قواعد القانون الدولي و قواعد الاتفاقيات و المواثيق الدولية أهمية كبيرة بهذا الخصوص.

– التفسيرات التي تقدمها محكمة العدل الدولية لقواعد القانون الدولي بمناسبة ممارسة اختصاصها الاستشاري تعد تفسيرات مرنة تؤدي إلى مسايرة القواعد الدولية للمتغيرات الحديثة في المجتمع الدولي و هو ما يحقق المصلحة العامة للمجتمع الدولي ككل.

– تساهم محكمة العدل الدولية كذلك في إثراء قواعد القانون الدولي و خاصة قواعد الفقه الدولي وتطورها عن طريق نشرها للآراء المنفردة لقضاتها و كذلك لآرائهم المخالفة، خصوصا أن قضاة محكمة الدولية يتمتعون بأخلاق عالية و نزاهة كبيرة.

– تساهم محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية من خلال اتخاذها للتدابير المؤقتة (التحفظية) حتى تحافظ من خلالها على حقوق الأطراف المتنازعة و تمنع تفاقم النزاع القائم فتحاول من خلالها تجميد الوضع إلى حين فصلها النهائي في النزاع، لأنه لو تغير الوضع يصبح الحكم النهائي الصادر بخصوص النزاع لا قيمة له و لا فائدة منه.

– قيام المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة باستبعاد الدول و المنظمات الدولية الغير تابعة للأمم المتحدة و كذلك البعض من أجهزة هيئة الأمم المتحدة من نطاقها، أي منعتهم من طلب الآراء الاستشارية من محكمة العدل الدولية، و بالتالي فهي قد ضيقت دائرة طالبي الآراء الاستشارية من المحكمة و هو ما يؤدي إلى تقييد محكمة العدل الدولية نفسها و عرقلتها في أداء وظيفتها بحرمانها من إصدار رأي استشاري قد يكون وسيلة لتسوية نزاع دولي.

– باستثناء الآراء الاستشارية الخاصة التي تكون ملزمة، فإن الآراء الاستشارية العادية التي تصدرها محكمة العدل الدولية تكون غير ملزمة، إلا أن ما جرى عليه العمل الدولي يثبت وجود عرف دولي تواتر عليه الاستعمال يفيد احترام هذه الآراء و الالتزام بها.

– تقوم محكمة العدل الدولية بأداء مهامها وفق إجراءات محددة بموجب نظامها الأساسي و لائحتها الداخلية و سواء كانت تلك المهام متعلقة باختصاصها القضائي أو الاستشاري.

– مجلس الأمن هو الجهاز السياسي التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة و هو المسؤول الأول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، خوله ميثاق الأمم المتحدة سلطات هامة و خطيرة بموجب الفصل السادس و الفصل السابع من الميثاق و ذلك من أجل القيام بوظيفته في حفظ السلم و الأمن الدوليين على أكمل وجه.

– إن من أهم و أخطر الفصول الواردة في ميثاق الأمم المتحدة هو الفصل السابع منه، لأنه يعطي سلطات واسعة لمجلس الأمن الدولي يمكن من خلالها اتخاذ التدابير القسرية التي يرى بأنها مناسبة وفقا لسلطته التقديرية.

– تعتبر التدابير القسرية المنصوص عليها في المادة 41 و المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة من أهم و أنجع التدابير التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها بمقتضى أحكام الميثاق الأممي.

– يتمتع مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بسلطة تقديرية واسعة يستطيع من خلالها أن يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الإخلال به أو إن كان ما وقع يعتبر عملا من أعمال العدوان، غير أن هذه السلطة التقديرية مقيدة بما جاء في المادة 1/1 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن هدف هيئة الأمم المتحدة هو حفظ السلم و الأمن الدوليين، و بالتالي فإن مجلس الأمن مجبر على احترام هذا الهدف و عدم الخروج عن ميثاق الأمم المتحدة الذي يتيح له الوصول إليه.

– إن القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن لا يمكن حسمها حسب مسمياتها (قرار، توصية)، و إنما حسب قيمة القرار نفسه و ظروف صدوره، فمجلس الأمن يصدر ما يراه ملائما و مناسبا لتسوية النزاع القائم و يبقى ساهرا على تسوية ذلك النزاع و خاصة إذا كان من شأنه تهديد السلم و الأمن الدوليين أو الإخلال بهما.

– قبل قيام مجلس الأمن بممارسة اختصاصه في حفظ السلم و الأمن الدوليين عن طريق تسوية نزاع دولي يعرض عليه، فإنه يتعين عليه أن يتأكد من أن النزاعات القانونية قد تم عرضها على محكمة العدل الدولية أولا.

– يعتبر تمتع الدول الخمسة الكبرى "بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن" و "بحق الفيتو" خرقا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، و ليس استثناءا عن المبدأ كما تزعم ذلك الدول الكبرى.

–على الرغم من الاختصاصات و السلطات الواسعة التي يتمتع بها مجلس الأمن الدولي في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين إلا أن دوره بقي محدودا و غير فعال و ذلك بسبب الاستعمال المفرط و الخاطئ "لحق الفيتو" من قبل الدول الخمسة الكبرى الذي أصاب مجلس الأمن بالشلل و العجز إزاء ما يعرض عليه من نزاعات دولية كادت تعصف بسلم المجتمع الدولي و أمنه في الكثير من المرات.

– انحراف مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بسبب سيطرة الدول الكبرى عليه و خاصة الو.م.أ و تسييره وفق ما تريده هي و وفق ما يتماشى مع مصالحها، و ذلك تحت ستار ما يسمى "بحق الفيتو" الذي يعتبر امتيازا خصت به الدول الخمسة الكبرى نفسها دون بقية الدول، فالدول الكبرى

و على رأسها الو.م.أ اتخذت من مجلس الأمن وسيلة لتحقيق أغراضها، حيث أصبحت تتخذ القرارات التي تخدم مصالحها و تترك لمجلس الأمن مهمة تكييفها قانونا و تغطيتها بغطاء الشرعية الدولية.

– بسبب أن قرارات مجلس الأمن الدولي محصنة من الطعن نظرا لافتراض شرعيتها فإن ممارساته الأخيرة جاءت مخالفة لقواعد المشروعية الدولية و هو ما أثار إمكانية وضع رقابة على القرارات التي يقوم بإصدارها، فمجلس الأمن استبدل الشرعية القانونية بشرعية يستمدها من إرادة الدول الكبرى التي تتحكم في هيئة الأمم المتحدة بصفة عامة و مجلس الأمن بصفة خاصة و تسييرهم حسب مصالحها.

– لقد جاء ميثاق الأمم المتحدة خاليا من أي نص ينظم العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية، و الأمر الذي ساعد على رسم الحدود بين عمل هذين الجهازين هو الواقع العملي و الممارسات القضائية الكثيرة لمحكمة العدل الدولية و كذلك القرارات المهمة التي قام مجلس الأمن بإصدارها و المتعلقة أساسا بالنزاعات الدولية التي عرضت بالتزامن عليه و على محكمة العدل الدولية.

– إن أحكام المادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة و التي تحكم العلاقة بين مجلس الأمن و الجمعية العامة أو بمعنى آخر تقيد الجمعية العامة في إصدارها لتوصية عندما يكون النزاع معروضا على مجلس الأمن حتى يطلب منها مجلس الأمن ذلك، لا تسري على العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي فمحكمة العدل الدولية لا تنتظر طلب مجلس الأمن حتى تنظر في نزاع معروض عليهما بالتزامن، لأن مجلس الأمن ليس لديه أي سلطة لتقييد محكمة العدل الدولية في نظر أي نزاع، بل على العكس من ذلك فمحكمة العدل الدولية و مجلس الأمن يمكنهما أن يعملا جنبا إلى جنب دون أن يمس أي منهما بالآخر ودون أن يتدخل أي منهما في عمل الجهاز الآخر، و بالتالي فإن كلاهما يمكنهما أن يكملا عمل بعضهما البعض عندما يريدان ذلك، بل إن ميثاق الأمم المتحدة يلزم مجلس الأمن بإحالة النزاعات القانونية إلى محكمة العدل الدولية بموجب المادة 3/36 من الميثاق.

–على الرغم من الاختلاف الموجود بين وظيفتي محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي و وجود حدود فاصلة بينهما، باعتبار أن اختصاص محكمة العدل الدولية قانوني و اختصاص مجلس الأمن سياسي إلا أنهما نجحا في تحقيق نوع من التعاون و العمل المشترك بينهما و ذلك في الكثير من النزاعات الدولية

التي عرضت بالتزامن عليهما فكملا عمل بعضهما البعض و هو ما أدى إلى قيام كل منهما بدوره على أكمل وجه، لأن هدفهما هو التسوية السلمية للنزاعات الدولية و حفظ السلم و الأمن الدوليين.

– لا يوجد ما يمنع من تزامن عرض النزاع الدولي على محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن لأن أي نزاع دولي تكون له جوانب سياسية و أخرى قانونية، حيث أن أي نزاع يقوم على أسس قانونية و يخضع لاعتبارات و دوافع سياسية.

– إن للتعاون بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي جوانب عديدة، فانطلاقا من القضايا التي قمنا بدراستها و تحليلها من خلال هذه الأطروحة و التي عرضت بالتزامن على المحكمة و المجلس توصلنا إلى أن محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي يمكنهما أن يعالجا النزاع أو القضية المطروحة أمامهما في نفس الوقت كل من ناحية طبيعته الوظيفية، أي أن مجلس الأمن يهتم بالجانب السياسي من النزاع ومحكمة العدل الدولية تهتم بالجانب القانوني منه، و هو ما حدث في قضية الجرف القاري بين اليونان وتركيا سنة 1976.

كما يمكن لهما أن يعالجا النزاع كموضوع واحد و ليس كجوانب متعددة من موضوع واحد حسب الاختصاص الوظيفي لكل جهاز و هو ما حدث في قضية الرهائن الدبلوماسيين و القنصليين الأمريكيين في طهران سنة 1979.

– يمكن لمحكمة العدل الدولية أن تصدر أمرا بالتدابير المؤقتة في قضية أو نزاع معروض عليها، حتى لو كان نفس النزاع معروض على مجلس الأمن في نفس الوقت، و حتى لو أصدر مجلس الأمن قرارا بشأنه.

– إن التدابير المؤقتة التي تأمر بها محكمة العدل الدولية ليس بالضرورة أن تكون دائما مطابقة لما يقرره مجلس الأمن الدولي، كما يمكن أن تكون مطابقة لما جاء في القرار الذي يصدره مجلس الأمن بخصوص النزاع المعروض عليهما بالتزامن، و يمكن للمحكمة أن تمتنع عن الأمر بالتدابير المؤقتة في نزاع معروض عليها إذا رأت أن القرار الذي أصدره مجلس الأمن كافيا لمعالجة النزاع، و هو ما حصل بشأن "النزاع الليبي الغربي" أو ما يعرف "بقضية لوكربي" حين امتنعت المحكمة عن الأمر بالتدابير المؤقتة التي

طلبتها منها ليبيا تفاديا للاصطدام مع مجلس الأمن، غير أن هذا يعتبر تخليا للمحكمة عن القيام بوظيفتها و أخلت بواجباتها في تسوية النزاعات الدولية التي تفرضها عليها قواعد القانون الدولي.

– الانتقائية و الازدواجية في تعامل مجلس الأمن مع النزاعات الدولية التي تعرض عليه، فمجلس الأمن احترم الاختصاص الوظيفي الذي جاء في ميثاق الأمم المتحدة و بين مدى التعاون و الانسجام الذي يمكن أن يكون بين أجهزة هيئة الأمم المتحدة، عندما طبق أحكام الفقرة الثالثة من المادة 36 من الميثاق على الرغم من سلطته التقديرية و طلب بإحالة النزاع المتعلق "بمضيق كورفو" إلى محكمة العدل الدولية باعتباره نزاعا قانونيا يدخل ضمن ولايتها التي خولها إياها ميثاق الأمم المتحدة، غير أنه لم يتقيد بإحالة "النزاع الليبي الغربي" إلى المحكمة مع أنه نزاع قانوني يتعلق بتطبيق أحكام اتفاقية مونتريال لسنة 1971 خاصة و أن أطراف النزاع كلهم أطراف في الاتفاقية، و خرق نص المادة 3/36 من الميثاق و اعتدى على اختصاص محكمة العدل الدولية.

– لا تعتبر محكمة العدل الدولية جهة استئناف أو مراجعة للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، فقد جاء ميثاق الأمم المتحدة خاليا تماما من أي نص يمنح لمحكمة العدل الدولية سلطة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، فالطابع السياسي لسلطات مجلس الأمن يستبعد ذلك لأنه يخول له أن يتخذ ما يراه مناسبا من قرارات، غير أن الواقع العملي يبين عكس ذلك فمحكمة العدل الدولية قد اضطلعت في العديد من المناسبات بسلطة الرقابة على قرارات مجلس الأمن و ذلك من خلال أدائها لاختصاصها القضائي واختصاصها الاستشاري على السواء فبإمكانها ممارسة رقابة سابقة أو رقابة لاحقة على صدور القرار.

– إن قيام مجلس الأمن بإصدار القرار رقم (731) المتعلق "بقضية لوكربي" يكون قد تجاوز حدود سلطاته و اختصاصه الدستوري الذي رسمه له ميثاق الأمم المتحدة، و هو ما يؤدي إلى بطلان القرار من الناحية القانونية، حيث كان على مجلس الأمن إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل في هذه القضية.

– بالرغم من أن قراري مجلس الأمن رقم (731) و (748) المتعلقان "بقضية لوكربي" قد صدرا دون أن يكونا مستندين على أساس قانوني، أي أنهما جاءا مخالفين لقواعد الشرعية الدولية إلا أنهما اكتسبا شرعية عرفية انطلاقا من قبول المجتمع الدولي لهما و تنفيذ ما جاء فيهما من عقوبات، و هكذا فإن مجلس الأمن

يكون قد وضع قاعدة قانونية جديدة ساهم من خلالها بتعديل قواعد القانون الدولي الاتفاقي و العرفي المتصلة بتسليم المجرمين من جهة و تعديل عرفي لميثاق الأمم المتحدة من جهة أخرى، ليكون بذلك قد زاد من سلسلة القرارات الموسعة لسلطته و المحررة له من القيود الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

– بإصدار مجلس الأمن للقرارات (731) و (748) و (883) المتعلقة "بالنزاع الليبي الغربي" بحجة مكافحة الإرهاب الدولي يكون قد أضاف عناصر جديدة إلى مفهوم السلم و الأمن الدوليين.

– لقد تجاهل مجلس الأمن بإصداره للقرارات (731) و (748) و (883) المتعلقة "بالنزاع الليبي الغربي" مبدأين مهمين و رئيسيين من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، و هما مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فهو قد تجاهل مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية عندما تجاوز الشروط التي وضعها ميثاق الأمم حيث تجاوز أحكام الفصل السادس من الميثاق ليعمل مباشرة بأحكام الفصل السابع منه و هو ما يتعارض مع أحكام الميثاق، و قد تجاهل بل انتهك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول عندما طلب من ليبيا التخلي عن رعاياها و تسليمهم و منعها من ممارسة حقها في محاكمة رعاياها وفقا لقوانينها الداخلية و هو بهذا يكون قد تعدى على سيادتها.

– قيام مجلس الأمن بإساءة تطبيق المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة التي بموجبها أعطيت السلطة التقديرية لمجلس الأمن حتى يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، و ذلك عندما أصدر قراره رقم (731) المتعلق "بقضية لوكربي" و القاضي بتسليم المتهمين الليبيين، و ذلك نظرا للبعد الزمني (ثلاث سنوات) بين حادثة التفجير التي وقعت و بين وقت المطالبة بتسليم المتهمين و بالتالي فإن الحادثة لم تعد تشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين، وكذلك عندما أصدر القرار رقم (748) عندما قرر اضطلاع ليبيا بالإرهاب الدولي ليتبعهما مباشرة بقراره رقم (883) الذي فرض بموجبه عقوبات على ليبيا مخالفا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة.

– إن "قضية لوكربي" أو ما تعرف" بالنزاع الليبي الغربي "تعد من القضايا المهمة التي رسمت الحدود بين اختصاصات محكمة العدل الدولية و اختصاصات مجلس الأمن الدولي.

– يتضح من خلال "قضية لوكربي" بأن قرارات مجلس الأمن الدولي تتمتع بأولوية و أهمية على الأحكام القضائية التي تقوم محكمة العدل الدولية بإصدارها، و هو ما يعرف بسياسة القوة في مواجهة القانون.

و هكذا فإن العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي هي علاقة انسجام و توافق وتعاون و تكامل في أغلب الأوقات و ليست علاقة تسلسل هرمي أو خضوع أو تدرج أو تبعية، إلا أنه و من أجل تحقيق مصالح الدول الكبرى و بضغط منها فإنه يتحتم على مجلس الأمن أن ينحرف بسلوكه و يخرج عن إطار اختصاصاته التي رسمها له ميثاق الأمم المتحدة في بعض النزاعات الدولية التي تعرض عليه وخاصة التي يتزامن عرضها على محكمة العدل الدولية و هو ما يؤدي إلى تناقضه و تعارضه معها.

و تباعا لما تم التوصل إليه من نتائج فإننا نرى ضرورة توجيه مجموعة من التوصيات التي تنصب أغلبيتها إن لم نقل جميعها حول تعديل ميثاق الأمم المتحدة أو تعديل النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وفقا للإجراءات القانونية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة و النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، و عليه:

– يجب وضع آلية واضحة في ميثاق الأمم المتحدة تحكم العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي، حتى لا يتعدى هذا الأخير على اختصاصات محكمة العدل الدولية كلما أراد ذلك أو بالأحرى كلما رأت الدول الخمسة الكبرى أن ذلك الأمر يكون في صالحها.

– التطوير من دور محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية و ذلك بتوسيع اختصاصيها القضائي و الاستشاري، و لا يكون ذلك إلا بإعادة صياغة المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة من أجل توسيع حق الاستفتاء (حق طلب رأي المحكمة الاستشاري) بإدخال الدول و المنظمات الدولية الغير تابعة للأمم المتحدة في قائمة من يملكون الحق في طلب رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري، فقد بات من الضروري منح الدول والمنظمات الدولية هذا الحق، و خصوصا المنظمات الدولية لأنها أصبحت إحدى القوى الرئيسية المؤثرة في النظام الدولي المعاصر ولاسيما بعد تطور مفهومي السلم و الأمن الدوليين.

– و من الضروري كذلك توسيع الاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية المقتصر على الدول وحدها ليشمل النزاعات التي يكون أطرافها منظمات دولية أيضا و ذلك بإعادة صياغة المادة 34 من النظام

الأساسي لمحكمة العدل الدولية و إدراج المنظمات الدولية حتى تكون طرفا في الدعاوى التي ترفع إلى المحكمة.

– التوسيع من اختصاصات محكمة العدل الدولية بمنحها اختصاصات جديدة و جعلها جهة استئناف ومراجعة لقرارات مجلس الأمن و منح أشخاص القانون الدولي المتضررين من قرارات مجلس الأمن المخالفة للمشروعية الدولية حق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للمطالبة بإلغاء هذه القرارات أو تعديلها بما يتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العدالة و أحكام القانون الدولي و بمعنى آخر منح المحكمة بصورة واضحة و صريحة سلطة الرقابة على أعمال مجلس الأمن الدولي و قراراته حتى تدافع عن قواعد الشرعية الدولية و تعيد التوازن المفقود في نظام الأمم المتحدة.

– تعديل نصوص الميثاق بالتوسيع من اختصاصات و سلطات الجمعية العامة بما يسمح لها من ممارسة سلطة إلغاء القرارات الصادرة عن مجلس الأمن أو تعديلها.

– الحد من استخدام حق الفيتو أو تقييده، بمعنى أن يتم استخدامه وفق ضوابط و معايير معينة مع وضع إمكانية لإبطاله في حالة تصويت أغلبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن بذلك.

– زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بما يتناسب مع العدد الكبير للدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، و كذلك بما يحقق تمثيلا عادلا لكل مناطق العالم حتى لا تكون العضوية الدائمة حكرا على الدول الكبرى فقط لتستخدمها وفق ما يخدم مصالحها.

– يجب الحد من السلطات و الصلاحيات الواسعة لمجلس الأمن فيما يخص حفظ السلم و الأمن الدوليين و التي خصه بها ميثاق الأمم المتحدة.

– إعادة صياغة المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة و ذلك بتحديد مفهومي السلم و الأمن الدوليين عن طريق وضع تعريف دقيق لهما يشتمل على الشروط و المعايير و الضوابط و الحدود، حتى لا تبقى السلطة التقديرية في يد مجلس الأمن يستعملها حسب أهواء و نزوات الأعضاء الدائمين و يتدخل في اختصاصات الأجهزة الأخرى.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر

أولا- اللوائح و الاتفاقيات و المواثيق الدولية

- اتفاقية لاهاي للتسوية السلمية للنزاعات الدولية لعام 1907.
- الميثاق العام للتحكيم 1928.
- ميثاق الأمم المتحدة.
- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.
- اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية لسنة 1978.

ثانيا- الأحكام و التقارير و القرارات الدولية

- موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948- 1991)، منشورات الأمم المتحدة، الو. م.أ، 1992.
- موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1992-1996)، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1998.
- موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1997- 2002)، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.
- تقرير محكمة العدل الدولية (1 أوت 2000 – 31 جويلية 2001)، الدورة 56، الملحق رقم 4 (A/56/4)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
- تقرير محكمة العدل الدولية، الدورة 57، الملحق رقم 4 (A/57/4)،الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.

- قرار مجلس الأمن رقم 731، المؤرخ في 21 جانفي 1992، متوفر في وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/731(1992).

- قرار مجلس الأمن رقم 883، المؤرخ في 11 نوفمبر 1993، متوفر في وثيقة الأمم المتحدة رقم RES/S/883 (1993).

- قرار مجلس الأمن رقم 1192، المؤرخ في 27 أوت 1998، متوفر في وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/1192(1998).

قائمة المراجع

- باللغة العربية

أولا- الكتب

1- **إبراهيم محمد العناني**، المنظمات الدولية، د.ط، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 1995.

2- **إبراهيم محمد العناني**، اللجوء إلى التحكيم الدولي، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973.

3- **أبو عجيلة عامر سيف النصر**، الجزاءات الاقتصادية الدولية بمنظمة الأمم المتحدة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.

4- **أحمد بلقاسم**، القضاء الدولي، د.ط، دار هومه، الجزائر، 2005.

5- **أحمد بلقاسم**، الوجيز في قانون المجتمع الدولي المعاصر، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.

6- **أحمد بلقاسم**، التحكيم الدولي، د.ط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر، 2005.

7- **أحمد حسن الرشيدي**، الوظيفة الإفتائية لمحكمة العدل الدولية و دورها في تفسير و تطوير سلطات واختصاصات الأجهزة السياسية للأمم المتحدة، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م.ن، 1993.

8- **أحمد سرحال**، قانون العلاقات الدولية، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، د.م.ن 1990.

9- **أحمد سيف الدين**، تقديم : **محمد المجذوب**، مجلس الأمن و دوره في حماية السلام الدولي، ط 1 منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.

10- **أحمد عبد الحميد عشوش**، التحكيم كوسيلة لفض المنازعات في مجال الاستثمار،- دراسة مقارنة- ، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1990.

11- **أحمد عبد الله علي أبو العلا**، تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن و السلم الدوليين، د.ط، مصر، دار الكتب القانونية، 2005.

12- **إسماعيل الغزال**، القانون الدولي العام، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، لبنان، 1986.

13- **إسماعيل معراف غالية**، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.

14- **الأخضر بن الطاهر**، حق الاعتراض "الفيتو"، بين النظرية و التطبيق، ط 1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

15- **الشافعي محمد بشير**، القانون الدولي العام في السلم و الحرب، ط 2، الإسكندرية، منشأة المعارف 1973.

16- **النوي بن الشيخ**، حق الفيتو و مدى تأثيره على تسوية النزاعات الدولية، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، 2016.

17- **باترسيو نولاسكو، أنمي شاوس، آلان ديمس**، تعريب: **فؤاد شاهين**، النظام العالمي الجديد (2)الأمم المتحدة: الشرعية الجائرة، ط1، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، بنغازي، 1995.

18- **باسم كريم سويدان الجنابي**، مجلس الأمن و الحرب على العراق 2003: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

19- **بن عامر تونسي**، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.

20- **تونكين، ترجمة أحمد رضا**، مراجعة: **عز الدين فودة**، القانون الدولي العام، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م.ن، 1972.

21- **ثروت عبد الهادي خالد، إسماعيل أحمد علي هلال**، قضية لوكربي بين الحقيقة و التضليل، د. ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

22- **جابر إبراهيم الراوي**، المنازعات الدولية، د. ط، مطبعة دار السلام، بغداد، 1978.

23- **جاسم محمد زكريا**، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر-دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في فلسفة القانون الدولي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.

24- **جمال عبد الناصر مانع**، التنظيم الدولي: النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية والمتخصصة، ط 1، دار العلوم للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008.

25- **جمال علي محي الدين**، دور مجلس الأمن في تحقيق السلم و الأمن الدوليين، ط 1، دار وائل للنشر، د.م.ن، 2013.

26- **جمال محي الدين**، العقوبات الاقتصادية الأمم المتحدة، د. ط، دار الجامعة الجديدة ، الأزاريطة، 2009.

27- **جمعة سعيد سرير**، قضية لوكربي الجوانب القانونية لأزمة العلاقات الليبية -الغربية حادث تحطم الطائرتين الأمريكية والفرنسية- دراسة في ضوء القانون الدولي العام و العلاقات بين أجهزة الأمم المتحدة-، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

28- **جميل محمد حسين**، دراسات في القانون الدولي العام- المقدمات و المصادر-، الكتاب الأول، د.ط د.د.ن، د.م.ن،2008/2007.

29- **حسام أحمد محمد هنداوي**، حدود سلطات مجلس الأمن في ضوء قواعد النظام العالمي الجديد، د.ط د.د.ن، الجزائر، 1994.

30- **حساني خالد**، سلطات مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع بين أحكام الميثاق و الممارسات الدولية المعاصرة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015.

31- **حساني خالد**، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، د. ط، دار بلقيس، الجزائر، 2001.

32- **حسن نافعة، محمد شوقي عبد العال**، التنظيم الدولي، د.ط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002.

33- **حسني محمد جابر**، القانون الدولي، ط 1، دار النهضة العربية، د.م.ن، 1973.

34- **حسين حنفي عمر**، دور محكمة العدل الدولية كمحكمة طعن بالنسبة لأحكام التحكيم و أحكامها وأحكام دوائرها الخاصة للأحكام و القرارات الصادرة من بعض الهيئات القضائية الدولية الأخرى، د.ط دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

35- **حسين قادري**، النزاعات الدولية: دراسة و تحليل، ط 1، منشورات خير جليس، الجزائر،2007.

36- **خلف رمضان محمد الجبوري**، دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات، د. ط، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2013.

37- **رشيد مجيد محمد الربيعي**، دور محكمة العدل الدولية في تفسير وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة، د. ط دار زهران،الأردن،2001.

38- **رقيب محمد جاسم الحماوي**، تطور وظائف الأمم المتحدة و أثرها في سيادة الدول دراسة قانونية د.ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.

39- **روزالين هيجنز**، دور المحكمة الدولية في العالم المعاصر، سلسلة محاضرات الإمارات، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2009.

40- **رينيه جان دوبويه، سموحي فوق العادة**، القانون الدولي، د. ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، د.م.ن 1973.

41- **زازة لخضر**، أحكام المسؤولية الدولية في ضوء قواعد القانون الدولي العام دراسة مدعمة بالأمثلة والسوابق القضائية و أعمال لجنة القانون الدولي، د.ط ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2011.

42- **زغوم كمال**، مصادر القانون الدولي- المعاهدات، العرف-، د. ط، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة 2004.

43- **سفيان لطيف علي**، التعسف في استعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.

44- **سهيل حسين الفتلاوي**، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة - أجهزة الأمم المتحدة - ، ج 2، ط 1، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.

45- **سهيل حسين الفتلاوي**، موسوعة القانون الدولي - التنظيم الدولي-، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

46- **سهيل حسين الفتلاوي**، القانون الدولي العام، د.ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، د.م.ن 2002.

47- **سهيل حسين الفتلاوي**، القانون الدولي العام في السلم، ط 1، الأردن، دار الثقافة للنشر و التوزيع 2010.

48- **شارل روسو**، القانون الدولي العام، د. ط، ترجمة **شكر الله خليفة ، عبد المحسن سعد**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987.

49- **صالح يحيى الشاعري**، تسوية النزاعات الدولية سلميا، د. ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.

50- **صلاح الدين أحمد حمدي**، دراسات في القانون الدولي العام المبادئ العامة، الأشخاص، المصادر الحرب و تعريف العدوان، اللامساواة في السيادة، المسؤولية، الجرائم الدولية المخلة بالسلم، أهم القضايا الدولية، ط 1، دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، عين مليلة، 2002.

51- **طاهر أحمد طاهر الزوي**، القضاء المستعجل لمحكمة العدل الدولية – الإجراءات و التدابير التحفظية دراسة نظرية تطبيقية على أهم القضايا الدولية–، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.

52- **طه محيمد جاسم الحديدي**، الجزاءات الدولية في ميثاق الأمم المتحدة، د.ط، دار الكتب القانونية، مصر 2013.

53- **عاطف علي علي الصالحي**، مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.

54- **عبد السلام صالح عرفة**، التنظيم الدولي، ط 2 ، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997.

55- **عبد العزيز العشاوي**، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، ج 2، د. ط، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع الجزائر، 2008.

56- **عبد العزيز محمد سرحان**، دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية و إرساء مبادئ القانون الدولي العام مع التطبيق عل مشكلة الشرق الأوسط ، ط 2، د.د.ن، د.م.ن، 1986.

57- **عبد العزيز محمد سرحان**، التنظيم الدولي، د.ط، د.د.ن، د.م.ن، د.س.ن.

58- **عبد القادر رزيق المخادمي**، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، ط 1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.

59- **عبد الكريم علوان خضير**، الوسيط في القانون الدولي العام: المنظمات الدولية، ط 1 ، الإصدار الثاني، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2002.

60- **عبد الكريم علوان**، القانون الدولي العام – المبادئ العامة، القانون الدولي المعاصر–، ج1، د. ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007.

61- **عبد الكريم علوان**، القانون الدولي العام: حقوق الإنسان و المنظمات الدولية، ج 2، د. ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007.

62- **عبد الكريم عوض خليفة**، قانون المنظمات الدولية، د ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.

63- **عبد الكريم عوض خليفة**، أحكام القضاء الدولي و دورها في إرساء قواعد العرف الدولي و المبادئ العامة للقانون، د.ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009.

64- **عبد الواحد محمد الفار**، التنظيم الدولي، د. ط، عالم الكتب، القاهرة، 1979.

65- **عدنان عبد العزيز مهدي الدوري**، سلطة مجلس الأمن الدولي في اتخاذ التدابير المؤقتة، ط 1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001.

66- **عدنان محمد الخشاشنة**، التدابير القسرية لمجلس الأمن، ط 1، د.د.ن، الأردن، 1999.

67- **عصام جميل العسلي**، دراسات دولية، د.ط، اتحاد الكتاب العرب، د.م.ن، 1998.

68- **عصمت محمد حسن**، دراسات في العلاقات الدولية الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة 2003.

69- **علي إبراهيم**، المنظمات الدولية: النظرية العامة للأمم المتحدة، د. ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

70- **علي زراقط**، الوسيط في القانون الدولي العام، ط 1، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2011.

71- **علي صادق أبو هيف**، القانون الدولي العام: النظريات و المبادئ العامة، أشخاص القانون الدولي النطاق الدولي، العلاقات الدولية، التنظيم الدولي، المنازعات الدولية، الحرب و الحياد،د. ط، منشأة المعارف الإسكندرية، 1975.

72- **علي يوسف الشكري**، المنظمات الدولية و الإقليمية و المتخصصة: دراسة في عصبة الأمم و الأمم المتحدة و الجامعة العربية و منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الصحة العالمية و جمعية الهلال الأحمر الليبي ، ط 2، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

73- **عمر سعد الله**، القانون الدولي لحل النزاعات،د. ط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008.

74- **عمر سعد الله**، حل النزاعات الدولية،د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

75- **عمر صدوق**، محاضرات في القانون الدولي العام المسؤولية الدولية– المنازعات الدولية– الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ط 2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

76- **غازي حسن صباريني**، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، ط 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان، 2007.

77- **غضبان سمية**، سلطة مجلس الأمن في تنفيذ الأحكام القضائية الدولية، د.ط، دار بلقيس، الجزائر 2012.

78- **فؤاد شباط ، محمد عزيز شكري**، القضاء الدولي، د.ط، المطبعة الجديدة، د.م.ن، 1966.

79- **قشي الخير**، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية و غير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية، ط 1 المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1999.

80- **قشي الخير**، غرف محكمة العدل الدولية و مدى ملاءمتها كبديل مؤقت لمحكمة العدل العربية، د.ط دار النهضة العربية، القاهرة، د.س.ن.

81- **كاظم حطيط**، استعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي، ط 1، د.م.ن، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000.

82- **كريم السيد كنبار، محمد السوداني أعنية**، الصراع العربي الإسرائيلي من التسوية المرحلية إلى التسوية النهائية (إسراطين)، ط 1 ، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف و الترجمة و النشر طرابلس، 2006.

83- **لحرش فضيل شريف**، مبدأ حظر استخدام القوة في القانون الدولي: المشروعية القانونية لاستخدام القوة،د. ط، دار الكتاب الحديث، د.م.ن، 2016.

84- **لمى عبد الباقي محمد العزاوي**، القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

85- **لمى العزاوي عبد الباقي**، الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية و ازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014.

86- **ماجد إبراهيم علي**، قانون العلاقات الدولية، د.ط، دار النهضة العربية، د.م.ن، 1999/1998.

87- **محمد السعيد الدقاق** ، التنظيم الدولي -الجماعة الدولية، النظرية العامة للتنظيم الدولي، الأمم المتحدة، الجامعة العربية-، د.ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، د.م.ن، 1990.

88- **محمد السعيد الدقاق**، حول سلطة محكمة العدل الدولية في اتخاذ تدابير تحفظية، د.ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1977.

89- **محمد المجذوب**، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية 1999.

90- **محمد المجذوب**، التنظيم الدولي: النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة، ط 8 منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.

91- **محمد المجذوب**، التنظيم الدولي، ط 7، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.

92- **محمد حافظ غانم**، المنظمات الدولية- دراسة لنظرية التنظيم الدولي و لأهم المنظمات الدولية-، ط 3 مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1967.

93- **محمد خالد الشاكر**، صناعة القرار الدولي جدلية العلاقة بين واقعية العلاقات الدولية و قواعد القانون الدولي العام – دراسة تأصيلية مقارنة-،د. ط، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011.

94- **محمد سامي عبد الحميد، محمد السعيد الدقاق**، التنظيم الدولي، د.ط، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2002.

95- **محمد سامي عبد الحميد، محمد سعيد الدقاق، إبراهيم أحمد خليفة**، القانون الدولي العام، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.

96- **محمد سامي عبد الحميد**، قانون المنظمات الدولية: الأمم المتحدة، ج 1، ط 8، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1997.

97- **محمد طلعت الغنيمي**، الغنيمي في التنظيم الدولي، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974.

98- **محمد محمود بدر الدين**، التحكيم في منازعات الحدود الدولية- دراسة تطبيقية على قضية طابا بين مصر و إسرائيل-،د. ط، دار الفكر العربي، د.م.ن، 1991.

99- **محمد مصطفى المغربي**، مبادئ أساسية في القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2010.

100- **محمد منذر**، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، د.ط، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، د.م.ن، 2002.

101- **محمد وليد عبد الرحيم**، الأمم المتحدة و حفظ السلم و الأمن الدوليين،د. ط، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، 1994.

102- **محمد يوسف علوان**، القانون الدولي العام: المقدمة و المصادر، ج 1، ط 3، دار وائل للنشر

الأردن، 2007.

103- **مصطفى أحمد فؤاد ، سامي محمد عبد العال**، العلاقات الدولية في منظور المنظمات الدولية،د. ط د.د.ن، د.م.ن، 2014.

104- **مصطفى أحمد فؤاد**، القانون الدولي العام: قانون المنظمات الدولية -دراسة تأصيلية-، ج 1، د. ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.س.ن.

105- **مصطفى سلامة حسين**، العلاقات الدولية- النظام الدبلوماسي و القنصلي، حقوق الإنسان، تنمية دول العالم الثالث، تسوية المنازعات الدولية-، د.ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1984.

106- **معتز عبد القادر محمد الجبوري**، قرارات مجلس الأمن: دراسة تحليلية، د. ط دار الكتب القانونية، مصر 2012.

107- **مفتاح عمر درباش**، ولاية محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات – دراسة قانونية حول قضية لوكربي-،د. ط، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، د.م.ن، د.س. ن.

108- **مفتاح عمر درباش**، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات و حفظ السلم و الأمن الدوليين، ط 1 دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007.

109- **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها – دراسة وفق قواعد و أحكام الفقه و القانون الدولي العام-، ط1، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2013.

110- **مفيد محمود شهاب**، المنظمات الدولية، ط 5، دار النهضة العربية، د م ن، 1985.

111- **منتصر سعيد حمودة**، محكمة العدل الدولية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.

112- **مها محمد الشبوكي**، إشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و الإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2000.

113- **ناصر الجهاني**، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات، د.ط، مجلس الثقافة العام، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2008.

114- **نايف أحمد ضاحي الشمري**، دور محكمة العدل الدولية في تطوير وظيفة منظمة الأمم المتحدة، ط 1 منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015.

115- **نايف أحمد ضاحي الشمري**، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، ط 1 ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015.

116- **وسيلة شابو**، الوجيز في قواعد المنازعات أمام محكمة العدل الدولية، د.ط، دار هومه للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.

117- **وليد بيطار**، القانون الدولي العام، ط 1 ، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر التوزيع 2008.

ثانيا- الرسائل و المذكرات الجامعية

- رسائل الدكتوراه

1- **بلقاسم أحمد**، التسوية القضائية و مدى خضوعها لإرادة الدول المتنازعة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون، كلية الحقوق و العلوم الإدارية بن عكنون، جامعة الجزائر، 2001/2000.

2- **سعودي مناد**، الجزاءات الدولية بين نصوص الميثاق و الممارسة الفعلية، أطروحة دكتوراه في القانون كلية الحقوق، جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، 2014-2015.

3- **عز الدين الطيب آدم**، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية و مشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون الدولي، كلية القانون، جامعة بغداد، 2003.

4- **علي ناجي صالح الأعوج**، الجزاءات الدولية في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2004.

5- **لونيسي علي**، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي و واقع الممارسات الدولية الانفرادية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012.

- مذكرات الماجستير

1- **بوجلال سمية**،التحكيم في النزاعات الدولية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية،كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

2- **بوضرسة عمار**، دور محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع علاقات دولية و قانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، السنة الجامعية 2013/2012.

3- **ريم تيسير خليل العارضة**، جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في القانون، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007.

4- **ريم صالح الزبن**، الاختصاص الإفتائي لمحكمة العدل الدولية رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

5- **سعداوي كمال**، التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية –دراسة نظرية تطبيقية–،رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة، 1998.

6- **غنوة فواز أحمد طوقان**، التدابير المؤقتة في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون، كلية الدراسات الفقهية و القانونية، جامعة آل البيت، 2005.

7- **فطحيزة التجاني بشير**، الحدود الفاصلة بين سلطات مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية في حل النزاعات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة.

8- **لاوند دارا نور الدين**، الآثار القانونية لقرارات المنظمات الدولية، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

9- **مسيكة محمد الصغير**، قرارات مجلس الأمن الدولي بين نصوص الميثاق و التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2010/2009.

10- **يازيد بلابل**، مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن و آليات الرقابة عليها لحفظ السلم و الأمن الدوليين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

ثالثا- المقالات العلمية

1- **إبراهيم العناني**، الشرعية الدولية و النزاع الليبي الغربي، مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية، العدد 1 المجلد 40، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1998.

2- **إدريس لكريني**، المؤسسات القضائية الدولية و معيقات العدالة، شؤون عربية، العدد 131، جامعة الدول العربية، 2007.

3- **أسود محمد الأمين**، الأمن الدولي بين المفهومين الثابت و المتغير، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد 14، العدد 1، 2014.

4- **الدين الجيلالي محمد بوزيد**، التدابير التحفظية في القضاء الدولي -دراسة تحليلية-، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد 17، 2002.

5- **بوغانم أحمد**، اختصاصات محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، العدد 1، المجلد 6، 2021.

6- **جعفر نوري مرزة**، موقف القانون الدولي العام من المنازعات الإقليمية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، المجلد 27، رقم 3، جامعة الجزائر، سبتمبر 1989.

7- **حامد سلطان**، ميثاق الأمم المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 6، الجمعية المصرية للقانون الدولي، الإسكندرية، مطبعة يوسكو، 1950.

8- **حماد الزويتني**، تسوية النزاعات و الأمن الجماعي في خدمة السلم الحق و القوة في النظام الدولي مجلة الوحدة، العدد 92، السنة الثامنة، ماي 1992.

9- **حناش أميرة**، المبررات الجديدة للتدخل الدولي و آثارها على السيادة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية عدد 48، المجلد ب، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2017.

10- **رمزي نسيم حسونة**، مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي و آلية الرقابة عليها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد الأول، المجلد 27، كلية الحقوق، جامعة دمشق 2011.

11- **سهيل حسين الفتلاوي**، مفهوم السلم و الأمن الدوليين و وسائل مجلس الأمن في حمايتهما، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 8، جامعة بغداد، ديسمبر 2008.

12- **سهيلة بوترعة**، وسائل تنفيذ الحكم الدولي، مجلة معارف، العدد 5، السنة الثالثة.

13- **سيف الدين البلعاوي**، التحكيم الدولي بين النظرية و التطبيق، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية، المجلد 28، رقم 2، جامعة الجزائر، مارس 1989.

14- **عادل حمزة عثمان**، محكمتا العدل و الجنايات الدوليتين –دراسة قانونية سياسية–، مجلة دراسات دولية، العدد 40، أفريل 2009.

15- **عباس كاظم آل فتلة**، الأزمة الليبية الغربية (لوكربي) من خلال العلاقة بين الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية، شؤون عربية، العدد 98، جامعة الدول العربية، 1999.

16- **عبد الله الأشعل**، النزاع اليوناني التركي حول الجرف القاري في بحر إيجة أمام محكمة العدل الدولية (1976-1978)، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 37، 1981.

17- **عبد الله الأشعل**، قضية الرهائن الأمريكيين في طهران، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 36 السنة 36، الجمعية المصرية للقانون الدولي، 1980.

18- **عبد الله الأشعل**، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 3 ، الكويت، 1979.

19- **عبد الله الأشعل**، جزاء عدم الامتثال للإجراءات التحفظية في محكمة العدل الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 34، 1978.

20- **عز الدين الطيب آدم**، الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية، مجلة العدل، المجلد 10، العدد 24، السنة العاشرة، 2008.

21- **عسو منصور**، دور مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدولي، مجلة القانون و الاقتصاد، العدد 14، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، 1997.

22- **غسان الجندي**، دور محكمة العدل الدولية في حل الخلافات بين منظمة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة من جهة والدول الأعضاء من جهة أخرى، مجلة دراسات، المجلد 20 (أ)، الجامعة الأردنية 1993.

23- **قشي الخير**، المنازعات القانونية و السياسة في قضاء محكمة العدل الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية لجامعة باتنة، العدد 2، جامعة باتنة، ديسمبر 1994.

24- **ماجد الحموي**، قضية لوكربي بين السياسة و القانون العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن، مجلة جامعة دمشق، العدد 2، المجلد 17، 2001.

25- **محمد أمين الميداني**، إسهام أول قاض سوري في قضايا نظرتها محكمة العدل الدولية صلاح الدين ترزي (1917-1980)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 1، المجلد 26 2010.

26- **محمد خالد برع**، أثر إثبات محكمة العدل الدولية للصفة الإلزامية لتدابيرها المؤقتة في منع تفاقم النزاعات الدولية، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، العدد 1، المجلد 4، 2020.

27- **محمد يونس الصائغ**، مدى اختصاص مجلس الأمن الدولي للنظر في قضية لوكربي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 14، العدد 50، السنة 16.

28- **محمد يونس يحيى الصائغ**، مشروعية تدخل الأمم المتحدة عسكريا لأغراض إنسانية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 16، العدد 59، السنة 18، 2012.

29- **محمد يونس يحيى الصائغ**، مدى اختصاص مجلس الأمن للنظر في قضية لوكربي، مجلة الرافدين للحقوق، العدد 50، المجلد 16، كلية الحقوق، جامعة الموصل، 2011.

30- **ميلود المهذبي**، قضية لوكربي في ظل قواعد القانون الدولي، شؤون عربية، العدد 83، جامعة الدول العربية، 1995.

31- **وسام الدين العكلة**، النظام القانوني للمضيق الدولي- درراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي-، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 4، المجلد 27، كلية الحقوق، جامعة دمشق،2011.

32- **وليد فؤاد الحايمد، ياسر يوسف الخلايلة**، موقف مجلس الأمن من الإرهاب في ضوء القرارات 731، 748، 1373،1368، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 1، المجلد 26، عمان، الأردن، 2010.

رابعا- المؤتمرات الدولية

1- **عبد العزيز مخيمر عبد الهادي**، إشكالية التدابير المؤقتة في التحكيم التجاري الدولي دراسة مقارنة مع القضاء الدولي، المؤتمر السنوي السادس عشر (التحكيم التجاري الدولي)، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

2- **محمد خليل الموسى**، الوضع القانوني لقرارات مجلس الأمن المخالفة لقواعد دولية آمرة، شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن: « حق الدول و ولاية القضاء »، أعمال المؤتمر القانوني الذي عقده

المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق في بيروت بتاريخ 7 ديسمبر 2012، ط 1، لبنان، المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق، 2013.

3- **حازم محمد عتلم**، صلاحيات المحاكم الدولية في الرقابة الدستورية على قرارات مجلس الأمن، شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن: « حق الدول و ولاية القضاء »، أعمال المؤتمر القانوني الذي عقده المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق في بيروت بتاريخ 7 ديسمبر 2012، ط 1، لبنان، المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق، 2013.

4- **محمد طي**، مجلس الأمن الدولي –التجاوزات و إمكانية التصدي–، شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن: « حق الدول وولاية القضاء »، أعمال المؤتمر القانوني الذي عقده المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في بيروت بتاريخ 7 ديسمبر 2012، ط 1، لبنان، المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق، 2013.

خامسا- مواقع الأنترنت

1- محكمة العدل الدولية – أسئلة و أجوبة عن الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة–، منشورات إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، نيويورك، 2001.الموقع:

2- http://www.icj-cij.org/homepage/ar/files/faq_arpdf

- باللغة الأجنبية

- En Français

A- Ouvrages

1- **Abid Lakhdar**, Elément De Droit International Public, Tome 02, Office Des Publications Universitaires, Alger, 1986.

2- **Ben Raïs Monji,** Le Règlement Judiciaire Des Différends Internationaux, Règlement Pacifique Des Différends Internationaux, Sous La Direction De: **Ferhat Horchani**, Préface de : **Eric David**, Centre De Publication Universitaire, Tunis, 2002.

3- **Catherine Denis**, Préface : **Olivier Corten**, Le Pouvoir Normatif Du Conseil De Sécurité Des Nations Unies :Portée Et Limites, Collection De Droit

International, Éditions Bruylant, Édition De L'Université De Bruxelles, Bruxelles, 2004.
4- **Charle Rousseau,** Droit International Publiùc, Huitième Édition, Dalloz, Paris,1976.
5- **David Ruzié**, Droit International Public, Quatorzième Édition, Dalloz, Paris ,1999.
6- **Jean Combacan Et Serge Sur,** Droit International Public,Troisième Édition, Mentchrestien, Paris, 1997.
7- **Joe Verhoeven**, Droit International Public, Larcier, Bruxelles, 2000.
8- **M.Alain Pellet**, Rapport Introductif Peut-On Et Doit-On Controler Les Action Du Conseil De Sécurité ?, 50 Anniversaire Des Nation Unies Colloque De Rennes, Le Chapitre VII De La Charte Des Nation Unies, Paris, 1995.
9- **Michel Lascombe**, Droit international Public, Dalloz, Paris, 1996.
10- **Nathalie Thomé** , Préface: **Claude Imperiali** , Les Pouvoirs Du Conseil De Sécurité Au Regard De La Pratique Récente Du Charte Des Nations Unis, Presses Universitaires D'aix, Marseille, 2005.
11- **Nguyen Quoc Dinh** Et **Patrick Daillier** Et **Alain Pellet**, Droit International Public, Cinquième édition, Edition Delta, 1996.
12- **Photini Pazartzis**, Les Engagements International En Matière De Règlement Pacifique Des Différends Entre États, L.G.D.J, 1992.
13- **Pierre Marie Dupuy**, Droit international public, Dalloz, 1998.
14- **Rafâa Ben Achour**, Institution De La Société Internationale, Troisième Édition, Centre De Publication Universitaire, Tunis, 2004.
15- **Tabrizi Ben Salah Et Armand Colin**, Institution Internationales, Dalloz, Paris, 2005.
16- **Veli Pancarci**, De La Charte Des Nations Unies A Une Meilleure Organisation Du Monde, Édition A.Pedone, Paris, 1962.

B- Articles

1- **Abdulai Conteh** , Les Disposition Juridique Africaines Et Internationales Touchant Le Règlement
Pacifique Des Différends, Désarmements (Règlement Des Conflit, Prévention Des Crises Et Renforcement De La Confiance En Afrique De L'Ouest), Vol 12, N° 01, Revue publiée par l'organisation des Nations Unies, 1988/1989.
2- **Baraka Mohamed**, La Nécessité De La Réforme Du Conseil De Sécurité Des Nations Unies, Dialogue Méditerranéen, N° 2, Mars 2010.

3- **Bendali Braham Nassima,**Le Pouvoir Discrétionnaire Du Conseil De Sécurité International De Constater Les Cas De Recours Au 7 ème Chapitre De La Charte Onusienne De 1945, Revue Internationale Académique Et Scientifique , Vol 7, N° 2 , Juin 2021.

4- J.**Maurice Arbour**, Quelque Réflexion Sur Les Mesures Conservatoires Indiquées Par La Cour

International De Justice, Les Cahiers De Droit, Vol 16, N°3, 1975.

5- **Mohamed Alaoua** , Le Contrôle De La Légalité Des Actes Du Conseil De Sécurité, Revue Marocaine D'administration Locale Et De Développement, Remald, N° 75, Juillet-Aout 2007.

6- **Yahiaoui Salima Et Keteb Nacer**, La Responsabilité De Protéger : Quel Rôle Pour Le Conseil De Sécurité De L'ONU ?, Revue Académique De La Recherche Juridique, Vol 17,N°1,2018.

C- Séminaires Et Colloques

1- **Abdelkader Elkadri** , A Propos Du Contrôle De Légalité Des Actes Du Conseil De Sécurité, Un Demi Siecle De Nations Unies, Actes Des Colloque International Organisé A La Faculté Du Droit De Marrakech Les 26 – 27 Et 28 Octobre 1995, Série : Séminaires Et Colloques, N° 7 , Université Cadi Ayyad, Marrakech, 1997.

D- Sites d'internet

1- **Youssri Ben Hammadi ,** La Question Du Caractère Obligatoire Des Mesures Conservatoires Devant La Cour Internationale De Justice.(L'Arrêt la Grande (Allmagne C. Etats d'Amérique) Du 27 Juin 2001), Revue Québécoise De Droit International ,2001 ,p 55, Sur le Site :

www.sqdi.org/wp-content/uploads/14.2 - hammadi.pdf

- In English:

A- Books

1- **N.Malcol.Shaw** , International Law , Second Édition, Cambridge Grotuis Publication Limited, 1986.

B- Articles

1- Issam A. Azzam, The Justiciability Of international Disputes, Égyptian Journal Of International Law, Vol16, The Égyptian Society Of International Law, Cairo, 1960.

2- Special Issue The Advisory Opinion Of The International Court Of Justice On The Legality Of Nuclear Weapons And International Humanitarian Law, International Review Of The Red Cross, N° 316, Geneva, January – February 1997.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

- شكر و تقدير

- إهداء

الموضوع **الصفحة**

مقدمة:.....1

الباب الأول

محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي جهازان رئيسيان في هيئة الأمم المتحدة.....10

الفصل الأول: دور محكمة العدل الدولية في التسوية السلمية للنزاعات الدولية.....11

المبحث الأول: اختصاص محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية.....12

المطلب الأول: الاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية.....13

الفرع الأول: الاختصاص الشخصي لمحكمة العدل الدولية.....13

الفقرة الأولى: الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.....14

الفقرة الثانية: الدول الغير أعضاء في الأمم المتحدة و لكنها أطراف في النظام الأساسي للمحكمة....16

الفقرة الثالثة: الدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة و ليست أطرافا في النظام الأساســي للمحكمة.....17

الفرع الثاني: الاختصاص الموضوعي لمحكمة العدل الدولية.....19

الفقرة الأولى: الاختصاص الاختياري لمحكمة العدل الدولية.....20

الفقرة الثانية: الاختصاص الإلزامي للمحكمة.....24

الفرع الثالث: اختصاص محكمة العدل الدولية باتخاذ التدابير المؤقتة (التحفظية).....30

الفقرة الأولى: خصائص التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية.....32

الفقرة الثانية: الغاية من اتخاذ التدابير المؤقتة..... 33
الفقرة الثالثة: مدى إلزامية التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية.....37
المطلب الثاني: الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.....40
الفرع الأول: الجهات صاحبة الحق في استشارة محكمة العدل الدولية.....41
الفقرة الأولى: الأجهزة صاحبة الحق المباشر في استشارة محكمة العدل الدولية.....42
الفقرة الثانية: الأجهزة صاحبة الحق الغير مباشر في استشارة محكمة العدل الدولية.....44
الفقرة الثالثة: الجهات التي ليس لديها الحق في استشارة محكمة العدل الدولية.....51
الفرع الثاني: القواعد التي تحكم مباشرة محكمة العدل الدولية لوظيفتها الاستشارية.....54
الفقرة الأولى: اختصاص الجهاز طالب الرأي الاستشاري.....54
الفقرة الثانية: طبيعة المسألة موضوع الرأي الاستشاري.....55
الفقرة الثالثة: موافقة الدول المعنية بالمسألة موضوع الرأي الاستشاري.....58
الفقرة الرابعة: السلطة التقديرية للمحكمة في مباشرة اختصاصها الاستشاري.....60
الفرع الثالث: القيمة القانونية للآراء الاستشارية.....63
الفقرة الأولى: القيمة القانونية للآراء الاستشارية من وجهة نظر الفقه الدولي.....64
الفقرة الثانية: القيمة القانونية للآراء الاستشارية طبقا لما استقر عليه القضاء الدولي.....65
الفقرة الثالثة: القيمة القانونية للآراء الاستشارية في ضوء السلوك اللاحق للأجهزة طـــالبـة الرأي الاستشاري.....69
الفقرة الرابعة: الآراء الاستشارية الخاصة (الملزمة).....70
المبحث الثاني: تنظيم محكمة العدل الدولية و آلية سير عملها.....74
المطلب الأول: تنظيم محكمة العدل الدولية.....74
الفرع الأول: هيئة قضاة محكمة العدل الدولية.....75
الفقرة الأولى: كيفية اختيار قضاة محكمة العدل الدولية.....76
الفقرة الثانية: حقوق قضاة محكمة العدل الدولية و واجباتهم.....79
الفقرة الثالثة: انتهاء عضوية قضاة محكمة العدل الدولية.....82
الفقرة الرابعة: نظام القاضي الخاص (القاضي المؤقت، القاضي بالمناسبة).....83

الفرع الثاني: باقي أجهزة محكمة العدل الدولية.....85
الفقرة الأولى: رئاسة محكمة العدل الدولية.....85
الفقرة الثانية: قلم (سجل) محكمة العدل الدولية.....87
الفقرة الثالثة: المساعدون و الخبراء.....90
الفرع الثالث: عقد جلسات محكمة العدل الدولية.....91
الفقرة الأولى: الغرفة المتخصصة.....92
الفقرة الثانية: الغرفة الخاصة.....93
الفقرة الثالثة: غرفة الإجراءات المختصرة.....95
المطلب الثاني: القواعد و الإجراءات التي تحكم سير عمل محكمة العدل الدولية.....97
الفرع الأول: القانون الواجب التطبيق أمام محكمة العدل الدولية.....97
الفقرة الأولى: المصادر الأصلية للقانون الدولي.....98
الفقرة الثانية: المصادر الاستدلالية للقانون الدولي.....103
الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة أمام محكمة العدل الدولية.....106
الفقرة الأولى: الإجراءات الخاصة بالدعوى القضائية.....107
الفقرة الثانية: الإجراءات الخاصة بالآراء الاستشارية.....110
الفقرة الثالثة: الإجراءات العارضة لمحكمة العدل الدولية.....113
الفرع الثالث: أحكام محكمة العدل الدولية.....114
الفقرة الأولى: صدور حكم محكمة العدل الدولية.....115
الفقرة الثانية: طرق الطعن في أحكام محكمة العدل الدولية.....118
الفصل الثاني: دور مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم و الأمن الدوليين 123
المبحث الأول: سلطات مجلس الأمن في تسوية النزاعات الدولية و حفظ السلم و الأمن الدوليين.....124
المطلب الأول: السلطات الممنوحة لمجلس الأمن بموجب أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة 124
الفرع الأول: تسوية النزاعات الدولية سلميا.....125
الفقرة الأولى: مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية.....126

الفقرة الثانية: الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية.....130
الفرع الثاني: كيفية عرض النزاع على مجلس الأمن الدولي.....135
الفقرة الأولى: التدخل التلقائي لمجلس الأمن الدولي من أجل تسوية النزاع.....136
الفقرة الثانية: طلب تدخل مجلس الأمن الدولي لتسوية النزاع.....139
الفقرة الثالثة: مضمون اختصاص مجلس الأمن بتسوية النزاع.....144
المطلب الثاني: السلطات الممنوحة لمجلس الأمن بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق
الأمم المتحدة 148
الفرع الأول: أسس ومعايير مجلس الأمن في اتخاذ تدابير الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة..149
الفقرة الأولى: الأساس القانوني لمجلس الأمن في توقيع الجزاءات الدولية.....149
الفقرة الثانية: ضوابط سلطات مجلس الأمن في توقيع الجزاءات الدولية (التدابير القسرية).....152
الفقرة الثالثة: الحالات التي يوقع فيها مجلس الأمن تدابير قسرية وفقا للفصل السابع من
ميثاق الأمم المتحدة.....158
الفرع الثاني: التدابير القسرية في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.....163
الفقرة الأولى: التدابير المؤقتة.....163
الفقرة الثاني: التدابير الدولية غير العسكرية.....167
الفقرة الثالثة: التدابير الدولية العسكرية.....171
الفقرة الرابعة: وضع التدابير الدولية العسكرية موضع التنفيذ.....175
المبحث الثاني: القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.....179
المطلب الأول: كيفية اتخاذ القرارات في مجلس الأمن الدولي.....180
الفرع الأول: تكوين مجلس الأمن الدولي.....181
الفقرة الأولى: تشكيلة مجلس الأمن الدولي.....181
الفقرة الثانية: الفروع التابعة لمجلس الأمن الدولي.....184
الفرع الثاني: أسلوب العمل في مجلس الأمن الدولي.....187
الفقرة الأولى: الاجتماعات التي يقوم بها مجلس الأمن الدولي.....187
الفقرة الثانية: التصويت في مجلس الأمن الدولي.....191

الفقرة الثالثة: استعمال حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي.....195
المطلب الثاني: القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي و تنفيذها.....198
الفرع الأول: أنواع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي و قيمتها الملزمة.....198
الفقرة الأولى: التوصيات و القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.....199
الفقرة الثانية: الآراء الفقهية المميزة بين توصيات مجلس الأمن و قراراته.....203
الفرع الثاني: تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.....207
الفقرة الأولى: وسائل تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.....208
الفقرة الثانية: نتائج عدم تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.....212
ملخص الباب الأول.....214

الباب الثاني

طبيعة العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية....216

الفصل الأول: تحديد العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي على ضوء ميثاق الأمم المتحدة و آراء الفقهاء 217
المبحث الأول: العلاقة بين اختصاصات محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي.....218
المطلب الأول: الدور الذي يلعبه مجلس الأمن الدولي بالنسبة للأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية ومهامها.....218
الفرع الأول: دور مجلس الأمن في تنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية.....219
الفقرة الأولى: الصلاحيات المخولة لمجلس الأمن بمقتضى المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة.....219
الفقرة الثانية: تنفيذ التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية.....223
الفرع الثاني: مساعدة مجلس الأمن لمحكمة العدل الدولية في أداء بعض مهامها.....229
الفقرة الأولى: توصية مجلس الأمن بانضمام الدول إلى محكمة العدل الدولية و دوره في انتخاب قضاتها.....230
الفقرة الثانية: إصدار مجلس الأمن لشروط التقاضي أمام محكمة العدل الدولية.....231

الفقرة الثالثة: توصية مجلس الأمن بإحالة النزاعات القانونية إلى محكمة العدل الدولية.....232
المطلب الثاني: طبيعة النزاعات الدولية التي تكون من اختصاص محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن الدولي.....234
الفرع الأول: تصنيف النزاعات الدولية إلى نزاعات قانونية و نزاعات سياسية.....235
الفقرة الأولى: النزاعات الدولية التي تكون من اختصاص محكمة العدل الدولية.....237
الفقرة الثانية: النزاعات الدولية التي تكون من اختصاص مجلس الأمن الدولي.....239
الفقرة الثالثة: المعايير الفقهية المميزة بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية.....241
الفرع الثاني: مدى صحة تصنيف النزاعات الدولية إلى نزاعات قانونية و نزاعات سياسية.....244
الفقرة الأولى: عدم وجود معيار حاسم للتمييز بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية.....245
الفقرة الثانية: عدم وجود أهمية عملية ملموسة للتمييز بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية..247
المبحث الثاني: الرقابة القضائية على مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.....249
المطلب الأول: مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.....250
الفرع الأول: الأساس القانوني لمشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي.....250
الفقرة الأولى: ميثاق الأمم المتحدة كمصدر رئيسي لمشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي.....251
الفقرة الثانية: قواعد القانون الدولي ومبادئ العدل كمصدر لمشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي...256
الفرع الثاني: شروط مشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي.....262
الفقرة الأولى: الشروط العامة لمشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي.....263
الفقرة الثانية: الشروط الموضوعية لمشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي.....267
الفقرة الثالثة: الشروط الإجرائية (الشكلية)لمشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي.....272
المطلب الثاني: رقابة محكمة العدل الدولية على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدول.....274
الفرع الأول: نوع الرقابة القضائية الممارسة على قرارات مجلس الأمن الدولي 275
الفقرة الأولى: الرقابة القضائية السابقة على قرارات مجلس الأمن الدولي.....275
الفقرة الثانية: الرقابة القضائية اللاحقة على قرارات مجلس الأمن الدولي 280
الفرع الثاني: الاتجاهات الفقهية المؤيدة و المعارضة للرقابة القضائية على قرارات مجلس الأمن الدولي 283

الفقرة الأولى: الاتجاه الفقهي المؤيد للرقابة القضائية على قرارات مجلس الأمن الدولي 283
الفقرة الثانية: الاتجاه الفقهي المعارض للرقابة القضائية على قرارات مجلس الأمن الدولي 286
الفقرة الثالثة: موقف محكمة العدل الدولية من الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي.....288
الفصل الثاني: تحديد العلاقة بين مجلس الأمن الدولي و محكمة العدل الدولية على ضوء قضايا دولية عرضت بالتزامن عليهما.....307
المبحث الأول: حالات التعاون و التكامل بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي.....308
المطلب الأول: تحديد العلاقة بين المحكمة و المجلس على ضوء القضية الأنجلوإيرانية لعام 1951 وقضية الجرف القاري في بحر إيجة عام 1976 309
الفرع الأول: دور محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن الدولي في القضية الأنجلوإيرانية عام 1951..309
الفقرة الأولى: وقائع القضية 310
الفقرة الثانية: اتخاذ محكمة العدل الدولية للتدابير المؤقتة 311
الفقرة الثالثة: عرض النزاع على مجلس الأمن الدولي و إعلان محكمة العدل الدولية عدم اختصاصها 312
الفرع الثاني: دور محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في قضية الجرف القاري في بحر إيجة عام 1976 314
الفقرة الأولى: مرحلة الجدل الدبلوماسي 314
الفقرة الثانية: مرحلة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية و إلى مجلس الأمن الدولي.....318
الفقرة الثالثة: موقف محكمة العدل الدولية من القضية المطروحة أمامها.....322
الفقرة الرابعة: إصدار مجلس الأمن للقرار رقم (395) بخصوص النزاع حول الجرف القاري لبحر إيجة.....326
المطلب الثاني: تحديد العلاقة بين المحكمة و المجلس على ضوء قضية مضيق كورفو و قضية الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين المحتجزين في طهران.....327
الفرع الأول: دور محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في قضية مضيق كورفو عام 1948 328

الفقرة الأولى: وقائع النزاع في مضيق كورفو و عرضه على مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية.....328
الفقرة الثانية: دور محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو عام 1948 331
المتحدة 334
الفرع الثاني: دور محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في قضية الموظفين الدبلوماسين والقنصليين الأمريكيين المحتجزين في طهران عام 1979 338
الفقرة الأولى: دور محكمة العدل الدولية في قضية الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين المحتجزين في طهران 339
الفقرة الثانية: دور مجلس الأمن الدولي في قضية الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين المحتجزين في طهران 346
الفقرة الثالثة: أوجه التعاون بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في قضية الرهائن الدبلوماسيين و القنصليين عام 1979 349
المبحث الثاني: حالة التناقض و التعارض بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي (قضية لوكربي).....352
المطلب الأول: دور محكمة العدل الدولية في التصدي لقضية لوكربي 353
الفرع الأول: أبعاد و وقائع قضية لوكربي 354
الفقرة الأولى: الجذور التاريخية و السياسية لقضية لوكربي 354
الفقرة الثانية: وقائع قضية لوكربي 359
الفقرة الثالثة: الموقف الليبي في قضية لوكربي 364
الفرع الثاني: الكيفية التي تصدت بها محكمة العدل الدولية لقضية لوكربي 368
الفقرة الأولى: مدى اختصاص محكمة العدل الدولية بنظر قضية لوكربي 369
الفقرة الثانية: موقف محكمة العدل الدولية من الأمر بالتدابير المؤقتة 373
المطلب الثاني: دور مجلس الأمن الدولي في قضية لوكربي 378
الفرع الأول: القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بخصوص قضية لوكربي 379
الفقرة الأولى: قرار مجلس الأمن رقم (731) 380

الفقرة الثانية: قرار مجلس الأمن رقم (748) 384
الفقرة الثالثة: قرار مجلس الأمن رقم (883) 387
الفقرة الرابعة: قرار مجلس الأمن رقم (1192) 389
الفرع الثاني: تقييم للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بخصوص قضية لوكربي 391
الفقرة الأولى: مدى شرعية تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على قضية لوكربي 392
الفقرة الثانية: الآثار المترتبة عن القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بخصوص قضية لوكربي.....399
الفقرة الثالثة: مدى اختصاص مجلس الأمن بالنسبة للمسائل المعروضة على محكمة العدل الد**ولية**.401
ملخص الباب الثاني:.....406
خاتمة.....408
قائمة المراجع و المصادر 417
فهرس المحتويات.....436
الملخص

الملخصات

باللغة العربية

باللغة الفرنسية

باللغة الإنجليزية

ملخص

محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي جهازان رئيسيان و مهمان في هيئة الأمم المتحدة، يعمل كل جهاز منهما من أجل تحقيق المقاصد والأهداف التي أنشئت من أجلها هيئة الأمم المتحدة، فيساهمان في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال أدائهما للوظائف المناطة إليهما و المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

تقوم محكمة العدل الدولية بأداء وظائفها التي خولها إياها ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها الأداة القضائية الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة، فتساهم بذلك في تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية، و ذلك انطلاقا من الفصل في القضايا التي تعرض عليها و يكون ذلك عن طريق ممارستها لاختصاصين هامين هما الاختصاص القضائي و الاختصاص الاستشاري.

و يقوم مجلس الأمن الدولي بأداء وظائفه التي خوله إياها ميثاق الأمم المتحدة باعتباره الجهاز السياسي التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة، و هو المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم و الأمن الدوليين لما يملكه من سلطات واسعة تمكنه من استعمال التدابير و الإجراءات التي يرى بأنها مناسبة.

فيساهم مجلس الأمن في تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية بالاستناد إلى أحكام الفصل السادس من الميثاق و ذلك في حالة وجود نزاع من شأن استمراره تعريض السلم و الأمن الدوليين للخطر، كما يمكنه أن يقوم بتسوية النزاعات الدولية عن طريق اتخاذه لتدابير قسرية و ذلك في حالة حدوث تهديد للسلم و لأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو وقوع عدوان.

وفيما يخص طبيعة العلاقة الموجودة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية فإن ميثاق الأمم المتحدة لم يكن واضحا بشأن ذلك، لأنه لم يتضمن أية آلية تحكم العلاقة بين هذين الجهازين إلا بما جاء في نص المادة 36 منه الغامضة و الغير واضحة بهذا الخصوص.

وبالرجوع إلى النزاعات الدولية و القضايا التي عرضت بالتزامن عليهما فإن طبيعة العلاقة بين محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية كانت في البداية علاقة تعاون و تكامل وانسجام في الكثير من القضايا، لينتهي هذا الانسجام و التوافق بأكبر اصطدام وقع بينهما و ذلك بخصوص "قضية لوكربي".

الكلمات المفتاحية:

محكمة العدل الدولية، مجلس الأمن الدولي، هيئة الأمم المتحدة، النزاعات الدولية.

Résumé

La Cour internationale de justice et le Conseil de sécurité de l'ONU sont deux organes importants des Nations Unies, chacun d'entre eux travaille à la réalisation des buts et objectifs pour lesquels l'ONU a été créée, ils contribuent au maintien de la paix et de la sécurité internationale par l'exercice des fonctions qui leur sont confiées et qui sont stipulées dans la charte des États-Unis.

La Cour internationale de justice remplit les fonctions qui lui sont conférées par la charte des Nations unies en tant que principal moyen judiciaire de l'ONU, elle contribue ainsi au règlement pacifique des différends internationaux, sur la base du règlement des affaires qui lui sont présentées, et ce grâce à l'exercice de deux importantes compétences, à savoir une compétence judiciaire et une compétence consultative.

Le Conseil de sécurité des Nations unies remplit les fonctions qui lui sont conférées par la charte des Nations unies en tant qu'organe politique exécutif des Nations unies, et il est le principal responsable du maintien de la paix et de la sécurité internationale en raison de ses larges pouvoirs qui lui permettent d'utiliser les mesures et les procédures qu'il juge appropriées.

Le Conseil de sécurité contribue au règlement pacifique des différends internationaux sur la base des dispositions du chapitre VI de la charte, dans le cas d'un différend dont la poursuite mettrait en danger la paix et la sécurité internationales ; il peut également régler des différends internationaux en prenant des mesures coercitives en cas de menace pour la paix et la sécurité internationales ou de violation de celles-ci ou de survenance d'une agression.

En ce qui concerne la nature des relations entre la Cour internationale de justice et le Conseil de sécurité des Nations unies dans le règlement des différends internationaux, la Charte des Nations unies n'est pas claire à ce sujet, car elle ne prévoit aucun mécanisme régissant les relations entre ces deux organes, à l'exception de ce qui est indiqué dans le texte vague et peu clair de son article 36 à cet égard.

En ce qui concerne les différends internationaux et les questions qui leur sont présentées simultanément, la nature de la relation entre la Cour internationale de justice et le Conseil de sécurité de l'ONU dans le règlement des différends internationaux était initialement une relation de coopération, d'intégration et de consensus, la plus grande collision ayant eu lieu entre eux concernant "l'affaire Lockerbie".

Mots Clés :

Cour de Justice Internationale, Conseil de Sécurité, Organisme des Nations Unies, Litiges internationaux.

Summary

The International Court of Justice and the UN Security Council are two important bodies in the United Nations, each of them works for the realization of purposes and objectives for which the UN was established, they contribute to maintaining international peace and security through the performance of the functions entrusted to them and stipulated in the charter of the United States.

The International Court of Justice performs the functions conferred upon it by the charter of the United Nations as the principal judicial means of the UN, thus it contributes to the peaceful settlement of international disputes, based on the settlement of the cases presented to it, and this is through the exercise of two important jurisdictions, namely, judicial and advisory jurisdiction.

The UN Security Council performs the functions conferred upon it by the charter of the United Nations as the executive political organ of the United Nation, and it is the main responsible for maintaining international peace and security due to its wide authorities that enable it to use the measures and procedures it deems appropriate.

The Security Council contributes to the peaceful settlement of international disputes based on the provisions of chapter VI of the charter, in the case of a dispute whose continuation would endanger international peace and security; it can also settle international disputes by taking coercive measures in the case of a threat to peace and international security or violation of them or the occurrence of aggression.

With regard to the nature of relationships between the International Court of Justice and the UN Security Council in settling international disputes, the charter of the United Nations was not clear about that because it did not include any mechanism that governs the relationships between these two bodies except for what was stated in the vague and unclear text of the article N° 36 of it in this regard.

Referring to the international disputes and issues presented simultaneously to them, the nature of the relationship between the International Court of Justice and the UN Security Council in settling international disputes was initially a relationship of cooperation, integration and consensus with the largest collision that occurred between them regarding "the Lockerbie Case".

Keywords :

International Court of Justice, Security Council, United Nations body, International disputes.